

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتمتع بغيره النواحي

اعتنی به وعلق علیہ

عبد الله بن الشيخ مقبل بن هادي الوائلي

حَقِّقُوا اِلَهَ تَعَالٰی



٢

بسم الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الثاني

[أهمية معرفة مقاصد أهل الجرح والتعديل]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

ألفاظ الجرح والتعديل ومعرفة مقاصد أهلها من الأمور المهمة.

[كلام الشيخ على «الرفع والتكميل» ومؤلفه]

وقد أَلَفَ اللَّكْنَوِيُّ كتابه «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل»، وأجاد فيه إلا أن الرجل حنفي، فتحامل فيه على بعض علماء السلف، مثل: شيخ الإسلام ابن تيمية، والشوكاني وغيرهما.

[الحافظ ابن حجر يمتنى لو قام بامرغ بتتبع ألفاظ الجرح والتعديل]

وقد كان الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يمتنى أن لو وُفِّقَ رجلٌ من أهل العلم، لَجَمَعَ أَلْفَاظَ

الجرح والتعديل^(١).

وكتاب أخينا في الله أبي الحسن - حفظه الله تَعَالَى - كتاب ليس له نظير، يكتب عن فهم ومعرفة وممارسة، فكنت أتمنى قبل أن الله يوفِّقَ طالب علم إلى اختصار «الرفع والتكميل»، وحذف ما فيه إزرأً لعلماء السنة، كنت أتمنى هذا، ثم وفق الله أخانا أبا الحسن - حفظه الله تَعَالَى -، وزاد على «الرفع والتكميل»، وصار «الرفع والتكميل» بالنسبة لما كتبه الأخ أبو الحسن لا شيء.

(١) نقله عنه تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» (١١٤/٢)، وقال: مَنْ نَظَرَ كُتُبَ الرِّجَالِ، كَكِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ «الجرح والتعديل»، وَ «الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِيٍّ، وَ «التَّهْذِيبِ» وَغَيْرِهَا، ظَفَرَ بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ اعْتَنَى بَارِعٌ بِتَبْعِهَا، وَوَضَعَ كُلَّ لَفْظَةٍ بِالْمُرْتَبَةِ الْمُشَابِهَةِ لَهَا، مَعَ شَرْحِ مَعَانِيهَا لُغَةً وَاصْطِلَاحًا لَكَانَ حَسَنًا، وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا يُلْهِجُ بِذِكْرِ ذَلِكَ، فَمَا تَسَّرَ.

الشيخ: أرفع ألفاظ التعديل عند الحافظ ابن حجر؟

الطالب: أرفع شيء الذي هو على وزن أفعَل، يعني: أتعن، أعدل، وأيضا يقولون: إليه المنتهى، ليس له نظير.

الشيخ: وترتيب ابن أبي حاتم تُعَقَّب عليه^(١)، وهكذا ترتيب الحافظ الذهبي^(٢)، والحافظ العراقي تُعَقَّب عليه شيء يسير^(٣).

[لسنا متعبدين بألفاظ الناس]

وسنبداً إن شاء الله بترتيب الحافظ ابن حجر؛ لأننا لسنا متعبدين بألفاظ الناس، ثم بعد ذلك نستفيد من ترتيب الحافظ الذهبي والحافظ العراقي، وكذلك ابن أبي حاتم **رَحِمَهُ اللهُ**، فهو أول من رتب هذا الترتيب.

[الذي يبدأ في الكلام في فن قد يحصل له نقص^٩]

ويقول العلماء: إن كل مبتدئ في فن لا بد أن يحصل له نقص ويأتي الآخر فيتممه.

الشيخ: المرتبة الثانية (من مراتب ألفاظ الجرح والتعديل)؟

الطالب: ما كَرَّرَ لَفْظَهُ: كثرة ثقة، أو ثقة حافظ، أو ثقة ثبت، أو ثقة متقن. هذه الثانية. تريد الثالثة؟^(٤).

الشيخ: لا، عند أخيك؟

الطالب: والثالثة: ثقة، متقن، عدل، حجة، يعني: هذه الثالثة عند ابن أبي حاتم، يقول: ثقة.

(١) مقدمة «الجرح والتعديل» (٣٧/٢) تحت ترجمة: باب بيان درجات رواية الآثار.

(٢) مقدمة «ميزان الاعتدال» (٤/١)، وأول كلامه: فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ... إلخ.

(٣) «ألفية العراقي» مع شرح صاحبها (٣٦٩/١).

(٤) يستفسر يأتي بالمرتبة الثالثة.

طالب يتعقب: ليست عند ابن أبي حاتم.

الشيخ: ثقة، المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر، والمرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم^(١)، ما

يضرنا هذا، نرتبها على ترتيب الحافظ ابن حجر، طيب.

الشيخ: المرتبة الرابعة يا أخانا؟

الطالب: المرتبة الرابعة: صدوق.

الشيخ: صدوق، ولا بأس به، وما جرى مجراهما.

الشيخ: لا بأس به يا أخانا عند ابن معين؟

الطالب: عند ابن معين كقول الآخرين ثقة، ابن معين إذا قال للرجل: لا بأس به، فهو عنده

ثقة^(٢).

الشيخ يعيد جواب الطالب: فهو عنده ثقة.

الشيخ: وهل هي تساوي (لا بأس به) مثل لو نطق بلفظة ثقة؟

الطالب: لا، هم يقولون: بينهما تفاوت، فكلمة ثقة أرفع.

الشيخ: إيه، كلمة ثقة أرفع^(٣)، أحسنت، أجبت وأصبت.

(١) قال ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٣٧/٢): وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل

للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يُحتج بحديثه، وإذا قيل له: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

(٢) قال أبو بكر ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ اللهُ في «التاريخ» (٤٤٤٥): قلت ليحيى: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال:

قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: ضعيف فليس هو بثقة لا يكتب حديثه.

(٣) قال العراقي في «شرح الألفية» (٣٧٣/١): ولم يقل ابن معين: إن قولي: ليس به بأس، كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التساوي بين

اللفظين، إنما قال: إن مَنْ قال فيه هذا فهو ثقة، ولثقة مراتب. فالتعبير عنه بقولهم: ثقة، أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة، والله أعلم.

[دُحَيْمٌ عنده قوله في الراوي: لا بأس به بمعنى ثقة]

الطالب: كذلك عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْمٌ، يقولون: إذا قال في الرجل: لا بأس به، فهو عنده ثقة^(١).

الشيخ: طيب، جزاكم الله خيراً.

الشيخ: عندك يا أخانا المرتبة الخامسة؟

الطالب: الذي يقال فيه: صدوق يهم، وصدوق له أوهام، صدوق سيء الحفظ، مما يصلح في الشواهد والمتابعات.

[هل يُحتج بمن قيل فيه: صدوق يهم، صدوق له أوهام؟]

الشيخ: خيراً إن شاء الله، صدوق يهم يصلح في الشواهد والمتابعات؟

الطالب: لا، صدوق له أوهام.

الشيخ: وله أوهام يصلح في الشواهد والمتابعات؟

الشيخ يجيب: نعم عند بعضهم، لكن الصحيح أنهم يحسنون حديث محمد بن عمرو بن علقمة، وعاصم بن أبي النجود، ومن جرى مجراهما.

الطالب: عند الحافظ هذه المراتب كيف (صدوق يهم، صدوق له أوهام...)?

الشيخ يستفسر من السائل: عند الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»، أم في ترتيبها في

غير «التقريب»؟

الطالب: في «التقريب».

(١) نقله العراقي في «شرح الألفية» (٣٧٤/١)، والسخاوي في «فتح المغيث» (١٢٢/٢) عن أبي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ أنه قال: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٍ: مَا تَقُولُ فِي عَلِيِّ بْنِ حَوْشَبٍ الْفَزَارِيِّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَلَمْ لَا تَقُولُ: ثَقَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا؟ قَالَ: قَدْ قُلْتُ لَكَ: إِنَّهُ ثَقَّةٌ.

قال العراقي: وفي كلام دُحَيْمٍ ما يوافق كلام ابن معين.

الشيخ: الظاهر أنها بمعنى يُستشهد بها.

لكن الواقع من حيث يعني: عمل المحدثين أنهم يقولون: صدوق يهم، صدوق له أوهام، صدوق يُخطئ، وصدوق له أخطاء، ويحسنون حديثه.

[الحافظ ابن حجر أدخل في المرتبة الخامسة: من له بدعة، فهل هذا خاص بهذه المرتبة الخامسة؟]

الطالب: يا شيخ، الحافظ ابن حجر أدخل في المرتبة الخامسة: من له بدعة أو صاحب بدعة^(١)، هل يدخل في المرتبة الخامسة أم يدخل في جميع المراتب، إذا كان متقناً حافظاً كذا وله بدعة؟

الشيخ: الواقع أنه يدخل في جميع المراتب، إلا أن الذي ليس مبتدعاً أحسن من الذي فيه شيء من البدعة.

الشيخ: عندك يا أخانا، عند الحافظ أيضاً من -الظاهر- السادسة، وانتهينا منها.

الطالب: الخامسة انتهينا منها.

الشيخ يُعَدِّلُ العبارة: لا، أقصد وانتهينا من ألفاظ التعديل.

[المرتبة السادسة عند الحافظ في «التقريب»]

الشيخ: عندك يا أخانا، ماذا تذكر عن السادسة؟

الطالب: هو قال: من له من الحديث إلا قليل ولم يكن مثل: شيخ، ولم يُتَكَلَّم فيه.

الشيخ: مثل: شيخ، وصالح^(٢).

(١) قال الحافظ في مقدمة «تقريب التهذيب» (٥٢): الخامسة: من قَصُرَ عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة: بصُدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يُخطئ، أو تَغَيَّرَ بآخره. ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتَّجَهُم، مع بيان الداعية من غيره.

(٢) قال الحافظ في مقدمة «تقريب التهذيب» (٥٢): السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فَلَيْتُ الحديث.

الشيخ: أين أفضل عندهم ثقة، أو صدوق مأمون خيار؟

الطالب: لا، ثقة.

الشيخ: ثقة أرفع.

الشيخ: تذكر ماذا قال عبدالرحمن بن مهدي في أبي خلدة؟

الطالب: قال: كان صدوقًا خيرًا مأمونًا.

الشيخ: قالوا له: ثقة؟ قال: صدوق خيار مأمون.

الطالب يضيف: قال: الثقة سفيان وشعبة^(١).

الشيخ: الثقة سفيان وشعبة^(٢)، خيرًا إن شاء الله.

[أثر أحمد بن حنبل: إنما الثقة يحیی القطان]

الشيخ: وهكذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قال لِلْمَرْوُذِيِّ^(٣): أتدري ما الثقة؟ الثقة كيحيى بن

سعيد، سأله عن عبد الوهاب بن عطاء.

(١) قال ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/١٦٠): باب ما ذُكر من مقدمة شعبة وسفيان في الإتيان على أهل زمانها.

نا محمد بن إبراهيم بن شعيب، نا عمرو بن علي، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقًا، كان مأمونًا، كان خيارًا، الثقة: شعبة وسفيان.

هذا أثر صحيح؛ محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي كما في ترجمة عمرو بن علي الفلاس.

وهو: صدوق ثقة، قاله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/١٨٧).

وأبو خلدة: خالد بن دينار التميمي السعدي الخياط البصري، وقد أعاد الأثر ابن أبي حاتم في ترجمته من «الجرح والتعديل» (٣/٣٢٧).

(٢) كانت العبارة: الثقة كيحيى بن سعيد وسفيان وشعبة. ولكن يحیی بن سعيد القطان ذكره الإمام أحمد - كما سيأتي بعده - لا عبد الرحمن بن مهدي؛ فلذا أثبت ما تراه، وما توفيقي إلا بالله.

(٣) كانت العبارة (قال للمروزي)، والمثبت من المراجع التالية:

قال الخطيب رَحِمَهُ اللهُ في «تاريخ بغداد» (١١/٢٤): أخبرنا البرقاني، أخبرنا الحسن بن علي التميمي، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الإسفراييني، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ المروزي، قَالَ: قلت لأبي عبد الله: عبد الوهاب ثقة؟ قال: تدري ما ثقة؟ إنما الثقة يحیی القطان.

الشيخ: يا أخي، «صالح الحديث» يُحتج به؟

الطالب: يعني قالوا هنا: يصلح للاعتبار.

الشيخ: يصلح للاعتبار؟

الطالب: نعم.

الشيخ: وهل هناك فرق بين: لا بأس به، وما علمت به بأسًا، وأرجو أنه لا بأس به؟

الطالب: كأنها متقاربة في الألفاظ.

الشيخ: هناك فرق أو ما فيه فرق؟ لا بأس به، وأرجو أنه لا بأس، وما علمت به بأسًا.

الطالب: نعم، فيه فرق، يعني: لا بأس به يكون أرفع من اللَّفْظَيْن الأخيرين.

الشيخ: لا بأس به في منزلة صدوق، وما علمت به بأسًا، وأرجو أنه لا بأس به يصلحان في

الشواهد والمتابعات، خيرًا إن شاء الله.

[لا بأس به، وليس به بأس هل بينهما فرق؟]

الشيخ: لا بأس به، وليس به بأس، الظاهر بمعنى واحد.

لكن ما علمت به بأسًا، وأرجو أنه لا بأس به يصلح في الشواهد والمتابعات.

الشيخ: صدوق يخطئ كثيرًا، وصدوق سيء الحفظ، ماذا؟

الطالب: يعني: يصلح في الشواهد والمتابعات.

الشيخ يؤيده: يصلح في الشواهد والمتابعات.

وفي «شرح الألفية» (٣٧٥/١) للعراقي، و«فتح المغيث» (١٢٣/٢) للسخاوي: ونحوه ما حكاه المُرُودِيُّ، قال: سألت أبا عبد الله-

يعني: أحمد بن حنبل.. الأثر.

والحسن بن علي التميمي لم يتميز لي، وباقي رجاله أئمة أثبات.

الشيخ: صدوق سيء الحفظ، وصدوق سيء الحفظ يرتقيان إلى حسن لغيره؟

الطالب: نعم، يرتقيان.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الطالب: الأخ قال: صدوق سيء الحفظ، وأنت قلتَ له: ابن حجر جعلها في الشواهد

والمتابعات، والصحيح أنه يحسّن حديثه.

الشيخ: صدوق سيء الحفظ؟

الطالب: إيه.

الشيخ: صدوق سيء الحفظ، يصلح في الشواهد والمتابعات.

الطالب: هو قال: صدوق له أوهام.

الشيخ: صدوق له أوهام، وصدوق يخطئ، وصدوق له أخطاء^(١).

صدوق سيء الحفظ، هي تصلح في الشواهد والمتابعات.

الطالب: ابن حجر جعلها في مرتبة واحدة.

الشيخ: هو لا بد من هذا، يعني: من حيث عملهم.

الطالب: يا شيخ، الذي يُحسّن حديث سيء الحفظ مثلاً، أو له أوهام كيف يكون؟

الشيخ: ما هي سواء، صدوق سيء الحفظ، وصدوق له أوهام، ما هي سواء.

الطالب: طيب الذي له أوهام فقط؟

الشيخ: يحسّن حديثه.

(١) أي: يُحسّن حديثه، كما تقدم قبل أسطر.

الطالب: كيف يميّز حديثه (حديث الراوي الذي وَهَمَ فيه)؟

الشيخ: سؤال طيب، العلماء يذكرون أوهام الراوي عقب ترجمته مثل: «الكامل» لابن عدي، و «ميزان الاعتدال»، وربما الشُّرَاحُ أنفسهم يذكرون أنه وَهَمَ في هذا الحديث، حتى ثقة يغربُ يعني: ربما يذكرونه في ترجمته أن هذا الحديث من أوهامه.

[صدوق له أوهام ليس كصدوق فقط، وهذا يجعلك تحذر]

وبعدها أيضًا صدوق له أوهام ليس كصدوق فقط، يجعلك تحذر، يُخشى أن يكون هذا الحديث من أوهامه، أما إذا لم يكن من أوهامه فيحسن.

الشيخ: عندك يا أخي، أردى عبارات التجريح؟
الطالب: كَذَّاب.

الشيخ: يا أحمد، تلك الطريق التي سلكتها في (ألفاظ التوثيق).

الطالب: أردى يعني: أقل؟

الشيخ: أردى يعني: أكثر.

الطالب: أكثر رداءة.

الشيخ: تلك الطريق التي سلكتها في (مراتب التوثيق).

الطالب: أكذب، إليه المنتهى في الكذب، أدجل الناس.

الشيخ يضيف: دجال من الدجاجلة. يقولون: أنجس من روث حمار الدجال^(١).

الشيخ: الطبقة الثانية يا أخانا يعني: في الرداءة؟

الطالب: كَذَّابٌ يضع.

(١) مثال لذلك: قال أبو إسحاق الجوزجاني في «أحوال الرواة» (٣٤٨): أبو الصلت الهروي كان زائغًا عن الحق مائلًا عن القصد.

سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال، وكان قديمًا متلونًا في الأقدار.

الشيخ: كذاب يضع، تكرير هكذا؟

الطالب: أو كذاب كذاب، أو كذاب خيث.

الشيخ: عندك يا أخانا، الثالثة؟

الطالب: مثل: ضعيف.

الشيخ: لا، الظاهر أن فيه أرفع منها^(١)، يعني مثل: متروك، بعد كذاب^(٢)، وارم به، وإي

بمرة.

الطالب: ويدخل فيه أن يكون له طامات أو كذا.

الشيخ: ما معنى وإي بمرة؟

الطالب: وإي يعني: وإي بمرة يعني: لا يُحتج به.

الشيخ: لا يحتج به، لله أنت!

الشيخ يجيب: وإي بمرة يقول: متفق على أنه لا يُعمل به^(٣)، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، بعد هذا المرتبة الرابعة؟

الطالب: مثل قولهم: ضعيف.

الشيخ: وضعيف عند ابن معين، بمعنى ماذا؟

الطالب: عند ابن معين معناه: ليس بثقة^(٤).

الشيخ: ومثل: صدوق سيء الحفظ.

(١) أي: أشد من ضعيف.

(٢) أي: متروك بعد رتبة كذاب.

(٣) قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٢٧/٢): «فُلَانٌ وَإِي بِمَرَّةٍ» أَي: قَوْلًا وَاحِدًا لَا تَرُدُّدَ فِيهِ، وَكَأَنَّ الْبَاءَ زِيدَتْ تَأْكِيدًا.

(٤) قال أبو بكر ابن أبي خيثمة رَحِمَهُ اللهُ فِي «التاريخ» (٤٤٤٥): قُلْتُ لِيَحْيَى: إِنَّكَ تَقُولُ: فُلَانٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَفُلَانٌ ضَعِيفٌ، قَالَ:

قُلْتُ لَكَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ لَكَ: ضَعِيفٌ فَلَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الشيخ: منكر الحديث عند غير البخاري، أين رتبها؟

الشيخ يجيب: رتبها مع ضعيف^(١)، الظاهر مع ضعيف منكر الحديث عند غير البخاري

(٢).

لكن الذي يظهر أنه أردى من ضعيف.

الشيخ: «ضعيف» يصلح في الشواهد والمتابعات؟

الطالب: إذا لم يكن شديد الضعف.

الشيخ يؤيده: إذا لم يكن شديد الضعف.

الشيخ: «شيخ» توثيق أو تجريح؟

الطالب: هي من أدنى مراتب التعديل.

الشيخ: صحيح، ومن أوائل الجرح، خيرًا إن شاء الله.

[الرد على من لم يحتج بالصدوق]

الطالب: يا شيخ، قد اختلفوا، ابن أبي حاتم وابن الصلاح وغيرهم يجعلون «صدوق» لا

يحتجون به^(٣)، وغيرهم يحتجون بالصدوق، وكذلك في مراتب التعديل الأخرى، فما الحجة في

هذا؟

(١) أي: عند بعضهم رتبة «منكر الحديث» في رتبة ضعيف، بالنسبة لغير البخاري، لكن الذي استظهر والذي كما ترى أنه أردى من ضعيف.

(٢) وقد ذكر ذلك العراقي في «شرح الألفية» (١/٣٧٨)، وقال: المرتبة الرابعة: فلان ضعيف، فلان منكر الحديث...

ومنكر الحديث عند البخاري من أردى عبارات التجريح، لكنه رَحِمَهُ اللَّهُ كان لطيف العبارة.

(٣) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٢٤٣): قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدْقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ، فَهُوَ يَمْنُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، وَهِيَ الْمَنْزِلَةُ الثَّانِيَّةُ.

وأيده ابن الصلاح، وقال: هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تُشعرُ بِشَرِيظَةِ الضَّبْطِ، فَيُنْظَرُ فِي حَدِيثِهِ وَيُجْتَبَرُ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِهِ فِي أَوَّلِ هَذَا النَّوعِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ النَّظَرُ الْمَعْرُوفَ؛ لَكُنْ ذَلِكَ الْمَحْدَثُ فِي نَفْسِهِ ضَابِطًا مُطْلَقًا، وَاحْتَجْنَا إِلَى حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِهِ، اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ وَنَظَرْنَا: هَلْ لَهُ أَصْلٌ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ؟ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ فِي النَّوعِ الْخَامِسِ عَشَرَ.

الشيخ: هو أبو حاتم لا يرى أن الحسن حجة من حيث هو، لا يرى أن الحسن حجة^(١).

الطالب: كيف يُردُّ عليه، أنه قد تُردُّ أحاديث بهذه الحجة، يقول: الحديث حسن، ونحن

نقول بقول أبي حاتم.

الشيخ: يُرد عليه، هو من حيث عملهم.

ثم أيضًا عموم الأدلة في قبول سنة رسول الله ﷺ، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ

فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ [الحجرات: ٧].

[البخاري قيل: إنه لا يحتاج بالحسن]

والبخاري قيل كذلك، إنه لا يرى حجة من قيل فيه: صدوق حسن الحديث.

لكن الواقع أن «صحيحه» مملوء، بل هو نفسه صرح أن حديث جابر في دفن شهداء أحد-

يعني: الاثنين والثلاثة في القبر الواحد^(٢) صرح بأنه حسن^(٣).

[المجهول عينًا أو حالًا جرحه من أجل نفي عدالته أو ضبطه أو لا يُجزم بأنه مجروح؟]

الطالب: يا شيخ، هل المجروحون يعني: بعضهم يكون مجروحًا يعني: في عدالته،

وبعضهم في ضبطه، يعني: بقي المجهول، طيب ابن حجر ما ندري في أي مكان جعله؟ هل

(١) تقدم الكلام على عدم احتجاج أبي حاتم بالحسن.

(٢) رواه البخاري (١٣٤٣) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي نَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُعَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ.

(٣) قال الترمذي في «العلل الكبير» (٢٥١): سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي شُهَدَاءِ أَحَدٍ. هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

جعله مجهول العدالة أم مجهول الضبط، يعني: ما عُرف أصلاً هل هو حافظ، غير حافظ، ما عُرف عدالته أصلاً؟^(١).

[هل حديث مجهول العين والحال والمستور يصلح في الشواهد والمتابعات؟]

الشيخ: نرجع إلى ما درسناه^(٢) في المجهول:

أن مجهول العين لا يصلح في الشواهد والمتابعات.

ومجهول الذات^(٣) الذي روى عنه اثنان ولم يوثقه معتبر، يصلح في الشواهد والمتابعات.

ومستور الحال يصلح في الشواهد والمتابعات، إلا أنه أرفع.

الطالب يعيد الاستفسار السابق: الكذاب عندهم جرح العدالة، سيء الحفظ مجروح في

حفظه، يعني: في أي مرتبة جعلوا المجهول، يعني: هل جعلوه في مجروح العدالة أم مجروح

الضبط أو نتوقف فيه؟

الشيخ يستفصل: مجروح العدالة أم مجروح الضبط؟

جواب الشيخ: العدالة ما نحكم على عدالته بالجرح، إلا إذا قرح فيه العلماء، فيكون داخلاً

في عدم معرفة ضبطه وكذلك عدالته، المهم أنه يُتَوَقَّفُ في حديثه^(٤).

(١) يأتي جواب والدي رَحِمَهُ اللهُ عليه في أثناء هذه السطور، عند إعادة الطالب السؤال.

(٢) يشير رَحِمَهُ اللهُ إلى ما تقدم قبلُ تحت سؤال: إلى كم تنقسم الجهالة؟

(٣) كذا العبارة: مجهول الذات، والمعروف مجهول حال، والله أعلم.

(٤) هذا ترجيح والدي رَحِمَهُ اللهُ فتنبّه.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «نزهة النظر» عشرة أسباب في الطعن في الراوي، غير أنه أدمجها ولم يرتبها؛ لأنه بدأ بالأشد فالأشد في الضعف.

أما الطعن في الراوي من جهة فقد عدلته فهي خمسة: الكذب، والتهمة، والفسق، والبدعة، والجهالة.

وأما الطعن في الراوي من جهة انتفاء ضبطه فهي خمسة أيضاً: فحش الغلط، والغفلة، والوهن، ومخالفة الثقات، وسوء الحفظ- يعني: يكون غلطه أكثر من صوابه-.

الطالب: يكون الجرح، أم من حيث عدم القبول؟

الشيخ: نعم، من حيث عدم القبول.

الطالب: مجهول الحال جُهل حاله أو عينه؟

الشيخ: مجهول الحال ولو جُهل عينه وروى عنه اثنان^(١).

الطالب: طيب، ما الفرق بينه وبين مجهول العين؟

الشيخ: مجهول العين: ما روى عنه إلا واحد ولم يوثقه معتبر.

وهذا^(٢) جُهل (عدالته)^(٣)، وروى عنه اثنان ولم يوثقه معتبر، فهو أحسن حالاً.

الطالب: ونفسه قد عُرف.

الشيخ: إيه نعم، ورب شخص يكون مشهوراً وما روى عنه إلا واحد، فربما يرفعه الحافظ

إلى مقبول.

الشيخ: إذا قالوا: هو بين يدي عدل؟

الطالب: هو متفق على ضعفه، وهو مُمكِّل برجلٍ في هذه المسألة.

الشيخ: بهذا التعبير الذي أقوله: بين يدي عدل؟

وقد رتب القاري الطعن في عدالة الراوي في «شرح نخبة الفكر» (٤٢٩) على ما تقدم، وقال: ثمَّ الطعن، أي: في رجال الإسناد، يكون بعشرة أشياء، كما سيجيء مجملًا ومفصلاً، بعضها يكون أشد في القبح-أي: في الطعن والجرح من بعض، خمسة منها-أي: من العشرة-، تتعلق بالعدالة، وهي الكذب، والتهمة، والفسق، والجهالة، والبدعة. قال: وخمسة تتعلق بالضبط، وهي الخمسة الباقية.

(١) يُعاد إلى ما تقدم في أقسام الجهالة فهو أوضح وأبين، وكذا ما بعده.

(٢) اتصال الهاء باسم الإشارة المقرونة بالكاف قليل، كقول الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يُكْرَوْنِي... وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَّدِ

فهذا قليل أن يجتمع الكاف والهاء في اسم الإشارة، ويكثر في المجرد من الكاف. يراجع «الجنى الداني في حروف المعاني» (٣٤٦/١).

(٣) كانت العبارة الصوتية: جُهلَت عينه، وقد جعلت ما تراه بين قوسين؛ لأن المعروف أن مجهول الحال جُهل حاله لا عينه.

وكما في «التقريب والتيسير» للنووي مع «تدريب الراوي» (٣٧٢/١): فَمَنْ رَوَى عَنْهُ عَدْلَانِ، عَيْنَاهُ ازْتَفَعَتْ جَهَالَتهُ عَيْنَيْهِ.

الطالب: عدلٍ أو عدلٌ؟

الشيخ: أنت قل الذي تريده.

[المثل السائر «بين يدي عدل» وقصة رجل من شرط تبع]

الطالب: أنا أذكر أنه فيه مثال: كان فيه رجل أمير، وكان عنده رجل سيّاف أو بهذا المعنى،

وكان إذا قال للرجل: اذهبوا به إلى فلان فخلاص.

الشيخ: بارك الله فيك، فسره بعضهم «بين يدي عدل» بالتوثيق، وفسره آخرون -وهو

الصحيح- «بين يدي عدل»، بأنه بمعنى: هالك^(١).

الشيخ: إذا قالوا: فلان فسل، ماذا تسمع بميمون بن عبد الله زعم شعبة أنه كان فسلاً؟

الطالب: أنه كان يتهاون في رواية الحديث.

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٣٣/٢): وَأَفَادَ شَيْخُنَا أَيْضًا -ابن حجر- أَنَّ شَيْخَهُ الشَّارَحَ -العراقي- كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ: هُوَ عَلَى يَدَيِ عَدْلٍ: إِنَّمَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ، وَكَانَ يَنْطِقُ بِهَا هَكَذَا بِكَسْرِ الدَّالِ الْأُولَى، بِحَيْثُ تَكُونُ اللَّفْظَةُ لِلْوَاحِدِ، وَيَرْفَعُ اللَّامَ وَتَنْوِينَهَا.

قَالَ شَيْخُنَا: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ ظَهَرَ لِي أَنَّمَا عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ مِنَ أَلْفَاظِ التَّجْرِيعِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَهُ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ جُبَارَةَ بْنِ الْمُعَلِّسِ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ عَلَى يَدَيِ عَدْلٍ.

ثُمَّ حَكَى أَقْوَالَ الْحَفَاطِ فِيهِ بِالتَّضْعِيفِ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ تَوْثِيقًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا فَهِمْتُ مَعْنَاهَا، وَلَا اتَّجَهَ لِي ضَبْطُهَا. ثُمَّ بَانَ لِي أَنَّمَا كِتَابَةُ عَنِ الْهَالِكِ، وَهُوَ تَضْعِيفٌ شَدِيدٌ، فَفِي كِتَابِ «إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ» لِيَعْقُوبَ بْنِ السَّكَيْتِ، عَنِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ قَالَ: جُزْءُ بْنُ سَعْدِ الْعَشِيرَةِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ وَلَدِهِ الْعَدْلُ، وَكَانَ وَلِيَّ شُرْطَةِ تَبَعٍ، فَكَانَ تَبَعٌ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ رَجُلٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَالَ النَّاسُ: وَضَعَ عَلَى يَدَيِ عَدْلٍ، وَمَعْنَاهُ هَلَكَ.

قُلْتُ: وَنَحْوُهُ عِنْدَ ابْنِ قُتَيْبَةَ فِي أَوَائِلِ «أَدَبِ الْكَاتِبِ»، وَرَأَدَ: ثُمَّ قِيلَ ذَلِكَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْ يُسَسَّ مِنْهُ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيُّ بِسَنَدٍ لَهُ: أَنَّ أَبَا عَيْسَى ابْنَ الرَّشِيدِ وَطَاهِرَ بْنَ الْحُسَيْنِ كَانَا يَوْمًا يَتَغَدَّيَانِ مَعَ الْمُأْمُونِ، فَأَخَذَ أَبُو عَيْسَى هَنْدَبَةً فَغَمَسَهَا فِي الْحَلِّ، وَضَرَبَ بِهَا عَيْنَ طَاهِرٍ، فَانزَعَجَ وَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِحْدَى عَيْنَيَّ ذَاهِبَةٌ، وَالْأُخْرَى عَلَى يَدَيِ عَدْلٍ، يُفْعَلُ بِهَذَا بَيْنَ يَدَيْكَ؟ فَقَالَ الْمُأْمُونُ: يَا أَبَا الطَّيِّبِ، إِنَّهُ وَاللَّهِ يَعْثُبُ مَعِيَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا.

وكلام ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (٢٢٤)، ونصه: وقول الناس للشيء إذا يُسَس منه: هو على يدي عدل، قال ابن الكلبي: هو العدل بن جزء وجزء جميعًا، ابن سعد العشيرة، وكان ولي شرط فتح، إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فقال الناس: وضع على يدي عدل.

الشيخ: كان رديئاً، طيب هذا هو - بارك الله فيكم - كان رديئاً^(١).

الشيخ: سكتوا عنه، وفيه نظر عند البخاري؟

الطالب: ضعيف جداً.

الشيخ: من أردى عبارات التجريح، بمعنى: هالك؛ لا يصلح في الشواهد والمتابعات، ولكنه لطيف العبارة.

الطالب: وهو جرح مفسر.

الشيخ: وهو جرح مفسر، أحسنت.

الشيخ: ماذا تحفظه من الأدلة على جواز الجرح والتعديل؛ فإن أقواماً يقولون: إنه غيبة؟

الطالب: الأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، الله عز وجل ذكر في كتابه الكريم أنه حكم على

الكفار أنهم صم بكم لا يعقلون، ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ

إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بَكُمْ عَمًى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وكذلك ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الزمر: ١٣] الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ

يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا

يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أُذُنٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ

هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

(١) أثر شعبة أخرجه ابن أبي حاتم رحمه الله في «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٨)، فقال: أنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، نا علي -

يعني: ابن المديني -، قال: سألت يحيى بن سعيد عن ميمون أبي عبد الله الذي روى عنه عوف، فحمض وجهه، وقال: زعم شعبة أنه كان فسلاً.

وقال تبارك وتعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِءَايَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأعراف: ٢٥]، الآية.

وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنفال: ٥٥]. وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنفال: ٢٢].
الشيخ: حسبك.

الشيخ: تذكر شيئاً من السنة؟

الطالب: نعم، وقبل أن أذكر، قد يقال: الآيات التي ذكرها الأخ في الكافرين، ونحن نعتبر التجريح للمؤمنين؟

جواب الشيخ: فيؤخذ منها مطلق التجريح، كما ذكر الحافظ ابن القيم في باب التقليد أنه قال: إن الآيات التي وردت في ذم تقليد الكافرين للكفار، لكن قال: يؤخذ منها ذم مطلق التقليد^(١)، نعم تفضل.

(١) قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤٤٨/٣): فإن قيل: إنما ذم من قلّد الكفار وآباءه الذين لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون، ولم يذم من قلّد العلماء المهتدين، بل قد أمر بسؤال أهل الذكر، وهم أهل العلم، وذلك تقليدٌ لهم، فقال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل: ٤٣]، وهذا أمرٌ لمن لا يعلم بتقليدٍ من يعلم.

الطالب يأتي ببعض الأدلة من السنة: وهناك أدلة من السنة وهي في المؤمنين:

عند ما قال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفاطمة بنت قيس: «أما معاوية فصعلوك، وأما أبو

جهم فلا يضع العصا عن عاتقه، ولكن انكحي أسامة»^(١).

وقال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أيضًا لرجل: «مَا أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا»^(٢).

وأيضًا أقر امرأة أبي سفيان وقد جرحت زوجها بأنه شحيح، فأقرها على ذلك^(٣).

الشيخ رحمه الله يضيف: وقال: «أفتانًا أنت يا معاذ»^(٤)، وإن كان المراد به: التأديب لا

التجريح في معاذ.

وقال لأبي ذر: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»^(٥)، المراد به أيضًا: التأديب لا التجريح، نعم

أحسنت.

[هل تذكر المحاسن مع المساوي؟]

الطالب: فيه أقوال في هذا الوقت، يقولون: يعني الآن مختلفين، أهل الحرمين يقولون:

جماعة يذكرون لا بد أن تذكر معائب الشخص ومحاسنه، وجماعة قال: لا، نذكر محاسنه فقط

فكيف؟

فالجواب: أنه سبحانه ذم من أعرض عما أنزله إلى تقليد الآباء، وهذا القدر من التقليد هو مما اتفق السلف والأئمة الأربعة على ذمه وتحريمه، وأما تقليد من بذل جهده في اتباع ما أنزل الله وخفي عليه بعضه فقلد فيه من هو أعلم منه، فهذا محمود غير مذموم، ومأجور غير مأزور.

(١) رواه مسلم (١٤٨٠) عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطْبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «انكِحِي أُسَامَةَ»، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطْتُ بِهِ.

(٢) رواه البخاري (٦٠٦٧) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) تقدم.

(٤) رواه البخاري (٧٠٥)، ومسلم (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) رواه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشيخ: وجماعة ماذا؟

الطالب: وجماعة تذكر المحاسن فقط، وجماعة قالت: المساوي والمحسن؟

الشيخ: غير هذا يا أحمد، جماعة يقولون بارك الله فيكم: لا بد أن تُذكر المحاسن والمساوي،

وآخرون يقولون: تذكر المساوي فقط.

نعم خيرًا إن شاء الله، تراجع الرجال فيها هذا وهذا بحسب الحاجة، إذا كان رجلًا ضليلاً

فهم يذكرون مساوئه فقط، إذا كان رجلًا صالحًا ويخطئ في الحديث يذكرون هذا وهذا، وأنا

أنصحهم بالرجوع إلى كتب التراجع؛ فإنهم سيجدون هذا وهذا، والله المستعان، طيب إلى هنا،

وبارك الله فيكم.

الشيخ: بقي شيء مهم.

[الفرق بين قولهم في الراوي: فيه نظر، وقولهم في الحديث: في إسناده نظر]

الشيخ: فيه فرق، فيه نظر في الشخص، ما شاء الله كلام طيب، فيه نظر في الشخص نفسه،

فهو أردى تجريحًا، وفي إسناده نظر في ذلك الحديث، أو في حديث بخصوصه^(١).

[الفرق بين منكر الحديث، وله مناكير]

الشيخ: وذكرنا بهذا إذا قالوا: منكر الحديث، أو له مناكير، أيضًا كذلك فيها فرق، فمنكر

الحديث تقتضي الديمومة، أنه ملازم النكارة، وإذا قالوا: له مناكير، فلا تقتضي هذا.

(١) قال ابن عدي في «الكامل» (١٠٨/٢) ترجمة أبي الجوزاء أوس بن عبد الله: قول البخاري: «في إسناده نظر» يريد أنه لم يسمع من

مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة.

ونقله عن ابن عدي الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» (٣٩٢)، وقال: ثم شرح ابن عدي مراد البخاري، فقال: يريد أنه لم

يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده.

[هل فيه فرق بين يهم، وله أو هام؟]

الطالب: ويهم، وله أو هام.

الشيخ: ويهم، وله أو هام الظاهر: أنَّهما بمعنى.

[جيد مرتبة بين الصحيح والحسن]

الشيخ:....^(١) ذكروه في الشواهد والمتابعات، والذي يظهر أنه يعني بمنزلة حسن أو أرفع؛ لأنه إذا ذكروا «حديث جيد»، فهو مرتبة بين الصحيح والحسن. استفدنا هذا من «تدريب الراوي»^(٢).

[هل الذين تصدّوا للتوثيق والتجريح ثقات أم فيهم ضعفاء؟]

الطالب:....

الشيخ: سؤال حسن من أخينا جزاه الله خيرًا يقول: هؤلاء الذين تصدّوا للتوثيق والتجريح، هل هم أنفسهم موثّقون؟

نعم، من أحسن الكتب في هذا «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، والنادر منهم الذي يكون مُضَعَّفًا، مثل: أبي الفتح الأزدي محمد بن حسين، وإلاّ فهم موثّقون، وثقّهم الأئمة؛ لأن هذا -صحيح- متوقّف قبول كلامهم على أنهم هم أنفسهم مُعَدَّلون.

[التَّوَعُّدُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَتَحْمِلُهُ وَصِفَةُ ضَبْطِهِ]

الشيخ: من هو الذي تُقبل روايته؟

الطالب: المسلم البالغ العاقل.

الشيخ: ما فيه ضابط؟

(١) انقطاع في الكلام.

(٢) تقدم في الكلام على مباحث الحديث الحسن.

الطالب: إلَّا ضابط.

طالب آخر: ليش يقول: البالغ؟

الشيخ: هو مَنْ الذي تُقبل روايته؟ التحمل هو غير الأداء^(١)، التحمل سيأتي السؤال عنه، والأداء^(٢).

الشيخ: ما الدليل على أن الكافر إذا تحمّل في حال كفره، ثم أسلم وأدّاه قُبِلَ؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: استدلوا بحديث جبير بن مطعم، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ، وَذَلِكَ أَوَّلَ مَا وَقَرَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِي^(٣). الحديث متفق عليه.

وفي بعضها: كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ^(٤).

الطالب: أبو سفيان عند ما روى حديثاً أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان... الطويل^(٥).

(١) أي: لا يلزم في التحمل أن يكون الراوي بالغاً، ولكن عند الأداء يلزم أن يكون بالغاً.

قال ابن الصلاح **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «المقدمة» (١٠٤): أَجْمَعَ جَاهِيزُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهَ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُخْتَجُّ بِرَوَاتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، ضَابِطًا لِمَا يَرَوِيهِ، وَتَفْصِيلُهُ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، بَالِغًا، عَاقِلًا، سَالِمًا مِنْ أَشْبَابِ الْفُسْقِ، وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، مُتَّقِظًا غَيْرَ مُغْفَلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ.

وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالْمَعْنَى اشْتَرَطَ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ الْمَعَانِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثم شرع **رَحِمَهُ اللَّهُ** في بيان هذه الشروط.

(٢) سيأتي السؤال عن هذا وهذا بعد قليل إن شاء الله تعالى.

(٣) رواه البخاري (٤٠٢٣).

ورواه مسلم (٤٦٣) عن جبير بن مطعم قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ فِي الْمَغْرِبِ.

(٤) رواه البخاري (٤٨٥٤).

(٥) لعله يشير إلى ما رواه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا مُجَازًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بَنِي جُهَيْنَةَ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا... الحديث بطوله.

وهذا مما تحمّله أبو سفيان حال كفره، وأدّاه بعد إسلامه؛ إذ لم يُسلم **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** إلَّا عام الفتح، وشهد حينئذٍ والطائف، كان من المؤلفه،

وكان قبل ذلك رأس المشركين يوم أحد ويوم الأحزاب، كما في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/٣٣٣).

وكانت هذه المدة المذكورة في صلح الحديبية سنة ست من الهجرة. يراجع «شرح صحيح البخاري» (٧٣/١) للقسطلاني.

الشيخ: نعم، أحسنت.

الشيخ: متى يصحُّ سماعُ الصَّغير؟

الطالب: مختلفٌ في سماع الصَّغير على أكثر من قول، والراجع هو: التمييز، إذا ميَّز الصغيرُ

فله أن يسمعَ.

الشيخ: دليلك؟

الطالب: حديث محمود بن الرِّبيع، وهو: ابنُ خمس سنين، استدلُّوا به على أن يسمعَ وهو:

ابنُ خمس سنين.

قال الإمام أحمد: القاعدة في هذا هو: التمييز^(١)؛ لأنه قد يبلغ وهو غيرُ ممَيِّز^(٢)، فهذا لا

يصحُّ سماعه، وقد يكون صغيراً وهو ممَيِّز.

الشيخ: أصغر من أربع سنين.

(١) في «مسائل عبدالله بن أحمد لأبيه» (١٦٣٣): سألت أبي متى يجوز سماع الصَّبي في الحديث؟

قال: إذا عقل وضبط.

قلت: فَإِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْ رَجُلٍ -سَمِيَتْهُ لَهُ- أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ سَمَاعُهُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ الْبَرَاءَ وَابْنَ عَمْرٍ، اسْتَصْغَرَهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، فَأَنْكَرَ قَوْلَهُ هَذَا، وَقَالَ: لَا، بَشَّ الْقَوْلَ هَذَا، يَجُوزُ سَمَاعُهُ إِذَا عَقَلَ، وَكَيْفَ يُصْنَعُ بِسَفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ وَوَكَيْعٍ وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْمًا؟

وهذا قول ابن الصلاح في «المقدمة» (١٣٠)، ونصه: وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ أَنْ تُعْتَبَرَ فِي كُلِّ صَغِيرٍ حَالُهُ عَلَى الْخُصُوصِ، فَإِنْ وَجَدْنَاهُ مُرْتَفِعًا عَنْ حَالِ مَنْ لَا يَعْقِلُ فَهَمَّا لِلْخُطَابِ وَرَدًّا لِلْجَوَابِ وَتَحْوُ ذَلِكَ، صَحَّحْنَا سَمَاعَهُ، وَإِنْ كَانَ دُونَ خَمْسٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ نُصَحِّحْ سَمَاعَهُ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ خَمْسٍ، بَلِ ابْنُ خَمْسِينَ.

قال العراقي في «شرح التبصرة» (٣٨٣/١): وهذا هو الصواب.

(٢) يقصد يبلغ خمس سنين وهو غيرُ ممَيِّز.

الصبي المميَّز: الَّذِي يفهم الخطاب ويرد الجواب، وَلَا يضبط بسن، بل يُخْتَلَفُ باختلاف الأفهام. «تحرير ألفاظ التنبيه» (١٣٤) للنووي.

الشيخ: وحديث محمود بن الربيع ما هو؟

الطالب: عن مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَقَلَ حُجَّةَ بَجَّهَا فِي وَجْهِهِ مِنْ بَثْرٍ كَانَتْ فِي دَارِهِمْ^(١).

الشيخ: ماذا يقول الشاميون في هذا (السن الذي يبدأ فيه بالسماع)؟

الطالب: لا يُخْرِجون للطالب إلا بعدَ عشرين سنةً.

الشيخ: بارك الله فيك.

الطالب: يعني: خمس عشرة سنة.

الشيخ: زد مع الخمسة عشر خمسة عشر سنة.

الطالب: ثلاثين سنة.

الشيخ يعيد: ثلاثين سنةً.

الشيخ: الكوفيون يا أخانا؟

الطالب: لا يُحْسَبُ لَهُ السَّمَاعُ إِلَّا بعدَ العشرين^(٢).

(١) أخرجه البخاري (١١٨٥).

المج: إرسال الماء من الفم، وقيل: لا يسمى مجاً إلا إن كان على بُعد.

وفعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع محمود: إما مداعبة معه، أو ليبارك عليه بها، كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة. «فتح الباري».

(٢) قال الرامهرمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المحدث الفاضل» (٥٠): وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا طَالِبٍ ابْنَ نَصْرِ يَقُولُ:

سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ هَارُونَ، يَقُولُ: أَهْلُ الْبَصْرَةِ يَكْتُبُونَ لِعَشْرِ سِنِينَ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ لِعَشْرِينَ، وَأَهْلُ الشَّامِ لِثَلَاثِينَ.

والأثر صحيح. راجع الكلام عليه في تعليقي على كتاب الرامهرمي.

وقد أشار العراقي في «الألفية» رقم البيت (٣٥٣)-ب/تحقيقي- إلى أقوال المحدثين في السن الذي ينبغي طلب العلم فيه، وقال:

وَطَلَبُ الْحَدِيثِ فِي الْعَشْرِينَ عِنْدَ الزُّبَيْرِيِّ أَحَبُّ حِينَ

وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْعَشْرُ فِي الْبَصْرَةِ كَأَمَّا الْكُوفَةُ

وَفِي الثَّلَاثِينَ لِأَهْلِ الشَّامِ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِالْفَهْمِ.

[أثر سفيان الثوري: كَانَ الرَّجُلُ لَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ حَتَّى يَتَعَبَّدَ قَبْلَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ سَنَةً]

الشيخ: سفيان الثوري يا أخي؟

الطالب: سفيان الثوري قال: كان أحدهم يشتغل بالعبادة والسماع حتى...

الشيخ يصحح: كان يشتغل بالعبادة قبل السماع^(١).

الشيخ: أبو بكر ابن المقرئ^(٢)، ما قصته مع الصبي الذي أحضر عنده وهو يحفظ القرآن

وهو ابن خمس سنين؟

الطالب: طلبوا منه أن يُسمِع بعض ما يحفظه، فسمِع سورة التكوين وسورة الكافرون

وسورة المرسلات، ثم قال: سَمِعُوا لَهُ وَالْعَهْدَةُ عَلَيَّ^(٣).

(١) الأثر أخرجه الدارمي في مقدمة «السنن» (٣٨٤)، وابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (٩٥/١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٣) ب/تحقيقي. من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، عن سفيان الثوري، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ لَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ حَتَّى يَتَعَبَّدَ قَبْلَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ سَنَةً. والأثر صحيح.

(٢) أَبُو بَكْرُ ابْنُ الْمُقْرِئِ: مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمِ بْنِ زَادَانَ أَبُو بَكْرٍ الْمُقْرِئُ، مُحَدِّثٌ كَبِيرٌ ثِقَةٌ أَمِينٌ، صَاحِبُ مَسَانِيدٍ وَأُصُولٍ، سَمِعَ بِالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةُ، تُوِّفِيَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ، وَكَانَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، تُوِّفِيَ عَنْ سِتٍّ وَتِسْعِينَ سَنَةً. «تاريخ أصبهان» (٢٦٧/٢) لأبي نعيم.

(٣) قال الخطيب في «الكفاية» (٦٤): سَمِعْتُ الْقَاضِيَّ أَبَا مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصْبَهَانِيَّ، يَقُولُ: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَلِي خَمْسَ سِنِينَ، وَحَمَلْتُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْمُقْرِئِ؛ لِأَسْمَعَ مِنْهُ وَلِي أَرْبَعِ سِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: لَا تَسْمَعُوا لَهُ فِيهَا قُرْئًا؛ فَإِنَّهُ صَغِيرٌ، فَقَالَ لِي ابْنُ الْمُقْرِئِ: أَقْرَأْ سُورَةَ الْكَافُرُونَ، فَقَرَأْتُهَا، فَقَالَ: أَقْرَأْ سُورَةَ التَّكْوِينِ، فَقَرَأْتُهَا، فَقَالَ لِي غَيْرُهُ: أَقْرَأْ سُورَةَ الْمُرْسَلَاتِ، فَقَرَأْتُهَا وَلَمْ أَغْلُظْ فِيهَا.

فَقَالَ ابْنُ الْمُقْرِئِ: سَمِعُوا لَهُ وَالْعَهْدَةُ عَلَيَّ.

وشيوخ الخطيب: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِيَّ المعروف بابن اللبان، أحد أوعية العلم، ومن أهل الدين والفضل، سمع بأصبهان أبا بكر ابن المقرئ...، وكان ثقة. ترجم له بذلك الخطيب، وأخرج هذا الأثر في ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٤٣/١٠).

الشيخ: ما الفرق بين التحمّل والأداء؟

الطالب: التحمّل يجوز ممّن لم تكمّل فيه الشروط المتقدّمة، مثل: البلوغ وعدم الإسلام^(١)،

وهكذا، لكن الأداء لا يجوز إلا بعد استكمال الشروط: أن يكون بالغاً مسلماً^(٢).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب: إذا ميّز الصبيّ قبل أن يبلغ هل يُقبّل منه؟

الشيخ: من أهل العلم من يقول هذا، لكن الأحوط ألا يروي^(٣) إلا بعد أن يبلغ، لماذا؟

لأنه إذا لم يبلغ يكون متساهلاً؛ لأنّ القلم مرفوع عنه، «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»، ومنهم

«الصَّغِيرُ حَتَّى يَبْلُغَ»^(٤).

فالأحوط ألا يُحدّث إلا بعد أن يبلغ، وألا يؤخّذ عنه إلا بعد أن يبلغ.

[أقسام التحمل]^(٥)

[القسم الأول: السماع من لفظ الشيخ]

الشيخ: أرفع عبارات السماع؟

الطالب: اختلفوا، قالوا: «سمعتُ» أرفع.

الشيخ يغيّر صيغة السؤال: أرفع أدوات التحمّل؟

الطالب: «سمعتُ».

(١) أي: يجوز التحمل في حال الكفر وقبل البلوغ.

(٢) وأيضاً التحمّل: الأخذ عن الغير، والأداء: إبلاغ ما أخذه إلى غيره.

(٣) أي: ألا يُحدّث؛ بدليل ما بعده.

(٤) رواه أبو داود (٤٣٩٩) عن علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ورواه ابن ماجه (٢٠٤١)، والنسائي (٣٤٣٢) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) يراجع «المقدمة» (١٣٢) لابن الصلاح وكذا ما بعده من العناوين في أقسام التحمل.

الشيخ يعيد: «سمعت».

الطالب: اختلفوا، فبعضهم قال: «أخبرنا» و «حدثنا»، (أمّا) «سمعت» ربّما يكون مرّ مرورا

فقط فسمع الكلام.

والذين قدّموا «سمعت» قالوا: بأن «سمعت» لم تُستعمل في الإجازة ولا في المأولة، ولا في

غيرهما، بخلاف «أخبرنا» و «حدثنا» استُعملت في الإجازة وغيرها.

الشيخ: يعني: «حدثنا» استُعملت فيما لم يسمع، في مثل ماذا؟

الطالب: في الإجازة.

الشيخ: وفي ماذا؟

الشيخ يجيب: الغلام الذي قتله الدجال، قال^(١): أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك

رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حديثه!^(٢)

[هل الذي يقتله الدجال ثم يحييه بإذن الله هو الخضر؟]

قالوا: إلّا أن يكون الخضر، فقد سمع من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

لكن هذا ليس بصحيح، الصحيح أن الخضر قد مات، كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا

جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِن مِّنْ فَهْمٍ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

(١) أي: قبل أن يقتله الدجال.

(٢) الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَالِ، فَكَانَ فِيهِمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: «يَأْتِي الدَّجَالُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ الْمَدِينَةِ بَغْضِ السَّبَاحِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمِئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ، أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَالُ الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ! فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ، هَلْ تَشْكُونُ فِي الْأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ: حِينَ يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ! فَيَقُولُ الدَّجَالُ: أَقْتُلُهُ، فَلَا يُسَلِّطُ عَلَيْهِ» رواه البخاري (١٨٨٢)، ومسلم (٢٩٣٨).

وأيضاً الرسول **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يقول: «تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ؟ وَإِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ»^(١).

ثم أيضاً الرسول **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يقول: «اللَّهُمَّ إِنَّ تُهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ»^(٢).

فالصحيح أن الخضر قد توفِّي، ليس به.

نرجع إلى ما كُنَّا فيه.

الشيخ: أهو متفق عليه أن «سمعت» أرفع؟

الطالب: لا، ليس متفقاً عليه.

الشيخ: قل.

الطالب: بعضهم يقول: «حدثنا» أرفع، و«أخبرنا».

الشيخ: «حدثنا» و«أخبرنا» (أرفع عند بعضهم من سمعت)، من أجل ماذا؟

الطالب: «أخبرنا» يقولون: كأنها أرفع؛ تُستعمل في العَرَضِ وغيره.

الشيخ: أصلحك الله.

(١) رواه مسلم (٢٥٣٨) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

ورواه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧) بنحوه عن عبدالله بن عمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**.

وهذا من معجزات رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٢٤٠): ذَكَرُ الْإِخْبَارِ بِإِنْخِرَامِ قَرْيَةِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ لَيْلَةِ إِخْبَارِهِ، وَكَانَ كَمَا أَخْبَرَ.

ثم قال بعد أن ذكر حديث ابن عمر وجابر في هذا المعنى: هَذَا الْحَدِيثُ وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ مِنَ الْأُيُمَّةِ إِلَى أَنَّ الْخَضَرَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ الْآنَ، وَهُوَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَحْيَاءِ فِي الْأَرْضِ يَمُوتُونَ إِلَى ثَمَامِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ إِخْبَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَذَا وَقَعَ سُوءٌ، فَمَا نَعْلَمُ تَأَخَّرَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى مَا يُجَاوِزُ هَذِهِ الْمُدَّةَ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ النَّاسِ، ثُمَّ قَدْ طَرَدَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الْحُكْمَ فِي كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) رواه مسلم (١٧٦٣) عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

الشيخ يجب: منهم مَنْ يقول: «حدثني» و «أخبرني»؛ لأنه المقصود بالتحديث والإخبار،

وأما السماعُ فقد يكون الشيخُ عسراً^(١)، وفي قلبه شيءٌ على الطالب، فلا يُمكنُ الطالبُ من

حُضورِ حلَقَتِهِ، ويجلس الطالبُ في مكانٍ بحيث لا يراه الشيخ، ويقول: «سمعتُ»، ولا يقول:

«حدثني»؛ لأنه لم يقصدهُ بالتحديث، ولا يقول: «أخبرني»؛ لأنه لم يقصدهُ بالإخبار.

الشيخ: التحديث والإخبار أيُّهما أرفع، وهل هُما بمنزلةٍ عند بعض العلماء؟

الطالب: يُقال: بمنزلةٍ عند بعض العلماء، ومن حيثُ اللفظ اللُّغوي هما بمنزلةٍ واحدةٍ،

﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤].

الشيخ: وعلى هذا مشى الإمام البخاري، أن الإخبار والتحديث بمعنى واحدٍ^(٢).

الطالب: لكن نزلت «أخبرنا»؛ لأنها استعملت في الإجازة.

الشيخ: طيب، الله يعافيك.

[القسم الثاني: القراءة على الشيخ]

الشيخ: القراءة على الشيخ؟

الطالب: القراءة على الشيخ هي المرتبة الثانية من صِيغِ التَّحْمُلِ.

الشيخ: والمرتبة الأولى ما هي؟

الطالب: السماع منه.

(١) العسرُ في الرواية كما قال المعلمي رَحِمَهُ اللهُ في «التنكيل» (١/٤٤٥): الذي يمتنع من تحديث الناس إلا بعد الجهد.

وسمعت والذي رَحِمَهُ اللهُ يقول: أي: ما يحدث إلا بعد جهد يُتعب الطالب وهو يتردد إليه.

وللفائدة يراجع بعضاً من الذين وُصفوا بالعسر في التحديث في شرحي كتاب «التيان في آداب حملة القرآن» تحت فقرة: وَأَنْ يَكُونَ سَمَحًا بِتَعْلِيمِهِ.

(٢) يراجع كتاب العلم من «صحيح البخاري» تبويب حديث (٦١).

[أين أرفع من هذه الصيغ: «سمعت»، «حدثنا»، «أخبرنا»؟]

الشيخ: يعني: فهي أرفع من «حدثنا» و «أخبرنا»، (أم) بعدها؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: أولاً السماع، ثم التحديث والإخبار، ثم القراءة.

الشيخ: ما الدليل على أن القراءة على الشيخ معمولٌ بها؟

الطالب: هنالك حديث عن ابن عباس يذكره^(١)، لكن ما أدري مدى صحته؟ يقول:

«اقْرَؤُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ قِرَاءَتَكُمْ عَلَيَّ كَقِرَاءَتِي عَلَيْكُمْ»^(٢).

الشيخ: أنا أريد دليلاً عن النبي ﷺ.

الطالب: حديث ابن مسعود: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قال: كيف أقرأ عليك وعليك أنزل؟^(٣).

الشيخ: لا، في الأخذ. ترى إخوانك..^(٤).

الطالب: طيب، حديث ضمام بن ثعلبة، قال أنس بن مالك: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ

ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ هُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمَتَكِيُّ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجَبْتُكَ»، فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ

(١) أي: في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٤٢٧/١).

(٢) الأثر أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» (٧٥١/٥)، والخطيب في «الكفاية» (٨٣٠)، وفيه: أبو عصمة نوح بن أبي مريم.

مشهور بكنيته ويعرف بالجامع؛ لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث. وقال ابن المبارك: كان يضع. «تقريب التهذيب».

وقد جزم الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢٣٩/١) أنه لا يصح هذا عن علي، ولا عن ابن عباس.

وينظر «المحدث الفاضل» (٤٦٧) ب/تحقيقي.

(٣) رواه البخاري (٥٠٥٠)، ومسلم (٨٠٠) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ

اللَّهِ، اقْرَأْ عَلَيَّكَ، وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى آتَيْتُ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ

بَشِيرًا وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ» فَالْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ.

(٤) أي: متلهفين للسؤال.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمَشَدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ، فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ»، فَقَالَ: أَسَأَلُكَ بِرَبِّكَ، وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ أَلَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، قَالَ: أُنْشِدُكَ بِاللَّهِ، أَلَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فَقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ^(١).

الشيخ: هذا الذي استدلل به البخاري وشيخه الحميدي وغيرهما على أن القراءة^(٢).

(١) رواه الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٦٣).

(٢) انقطعت العبارة، والمراد: القراءة والسماع سواء.

قال البخاري في كتاب العلم (١/ص ١٨١): بَابُ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ: حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا، وَقَالَ لَنَا الْحَمِيدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا، وَسَمِعْتُ وَاحِدًا.. إلخ الترجمة.

قال الحافظ في «الفتح»: وَإِبْرَاهُ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ دُونَ غَيْرِهِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَارُهُ.

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللُّغَةِ أَنَّ التَّحْدِيثَ وَالْإِخْبَارَ وَالْإِنْبَاءَ سَوَاءٌ، وَمَنْ أَضْرَحُ الْأَدِلَّةُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ نُخَبِّرُكَ

أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْبِئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ فَفِيهِ الْخِلَافُ، فَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَمَرَّ عَلَى أَصْلِ اللُّغَةِ، وَهَذَا رَأْيُ الزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ، وَأَكْثَرِ الْحِجَازِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، وَعَلَيْهِ اسْتَمَرَّ عَمَلُ الْمَغَارِبَةِ، وَرَجَحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «مُخْتَصَرِهِ»، وَنُقِلَ عَنِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى إِطْلَاقَ ذَلِكَ حَيْثُ يُقْرَأُ الشَّيْخُ مِنْ لَفْظِهِ وَتَقْيِيدَهُ حَيْثُ يُقْرَأُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ حَبَانَ، وَابْنِ مَنْدَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى التَّفَرُّقَ بَيْنَ الصَّيَغِ بِحَسَبِ افْتِرَاقِ التَّحْمِيلِ، فَيُخْصَوْنَ التَّحْدِيثُ بِمَا يُلْفِظُ بِهِ الشَّيْخُ، وَالْإِخْبَارُ بِمَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ جَرِيرٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَجُمْهُورِ أَهْلِ الْمَشْرِقِ.

ثُمَّ أَخَذَتْ أَتْبَاعُهُمْ تَفْصِيلًا آخَرَ، فَمَنْ سَمِعَ وَحْدَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَفْرَدَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي، وَمَنْ سَمِعَ مَعَ غَيْرِهِ جَمَعَ، وَمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَفْرَدَ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي، وَمَنْ سَمِعَ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ جَمَعَ، وَكَذَا خَصَّصُوا الْإِنْبَاءَ بِالْإِجَارَةِ الَّتِي يُشَافُهُ بِهَا الشَّيْخُ مِنْ يُجِيزُهُ، وَكُلُّ هَذَا

[استدلال الإمام مالك على صحة القراءة بقراءة القرآن على المقرئ]

الشيخ: ثم إن الإمام مالكاً استدلل بشيء آخر، فما هو؟

الطالب: على صحة القراءة؟ ما أدري، ما ذكر كأنه هنا.

الشيخ: ذكر^(١)، أنك تقرأ القرآن على المقرئ، ثم تروي عنه^(٢).

مُسْتَحْسَنٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عِنْدَهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا التَّمْيِيزَ بَيْنَ أَحْوَالِ التَّحْمِيلِ، وَظَنَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؛ فَتَكَلَّفُوا فِي الْإِخْتِجَاجِ لَهُ وَعَلَيْهِ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ.

نَعَمْ يَحْتَاجُ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَى مُرَاعَاةِ الْإِصْطِلَاحِ الْمَذْكُورِ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِطَ؛ لِأَنَّهُ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً عِنْدَهُمْ، فَمَنْ تَجَوَّزَ عَنْهَا اخْتِجَاجَ إِلَى الْإِثْبَانِ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِلَّا فَلَا يُؤْمَنُ اخْتِلَاطُ الْمُسْمُوعِ بِالْمُجَازِ بَعْدَ تَقْرِيرِ الْإِصْطِلَاحِ، فَيَحْمَلُ مَا يَرِدُ مِنَ الْأَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى مُحْمَلٍ وَاحِدٍ بِخِلَافِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(١) أي: أثر مالك المذكور في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٤٢٧/١).

(٢) قال الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الكفاية» (٣٠٨): أَخْبَرَنَا ابْنُ رِزْقٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا - وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رِزْقٍ: حَدَّثَنَا - أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، ثنا أَبُو طَاهِرٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا: وَسُئِلَ عَنِ الْكُتُبِ الَّتِي تُعْرَضُ عَلَيْكَ يَقُولُ الرَّجُلُ: حَدَّثَنِي؟ قَالَ: نَعَمْ كَذَلِكَ الْقُرْآنُ، أَلَيْسَ الرَّجُلُ يَقْرَأُ عَلَى الرَّجُلِ الْقُرْآنَ، فَيَقُولُ: أَقْرَأَنِي فُلَانٌ؟ فَقِيلَ لَهُ: أَكُنْتَ تَقْرَأُ أَنْتَ الْعِلْمَ عَلَى أَحَدٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا كَتَبْتُ فِي هَذِهِ الْأَلْوَاحِ قَطُّ.

هذا أثر صحيح، رجاله كلهم ثقات.

ابن رزق: محمد بن أحمد بن رزق، تقدمت ترجمته.

وأبو طاهر: أحمد بن عمرو بن السرح المصري، من مشايخ الإمام مسلم.

ومن دونه تقدمت تراجمهم في التعليق على مسائل التذليل، والله الحمد.

ورواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٥٩) من طريق مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: صَحِبْتُ مَالِكًا سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَمَا رَأَيْتُهُ قَرَأَ «الْمُوطَأَ» عَلَى أَحَدٍ، وَسَمِعْتُهُ يَأْتِي أَشَدَّ الْإِبَاءِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَا يَجْزِيهِ إِلَّا السَّمَاعُ، وَيَقُولُ: كَيْفَ لَا يَجْزِيكَ هَذَا فِي الْحَدِيثِ، وَيَجْزِيكَ فِي الْقُرْآنِ، وَالْقُرْآنُ أَعْظَمُ؟

وهذا قياس من الإمام مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن على المقرئ، فكما جاز هذا جاز قراءة الحديث على الشيخ.

كذلك استدلل لهذه المسألة الإمام مالك بالصَّكِّ، قال البخاري تبويب حديث (٦٣): وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يَقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُونَ: أَشْهَدْنَا فُلَانٌ وَيَقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ، وَيَقْرَأُ عَلَى الْمُقْرِئِ، فَيَقُولُ الْقَارِئُ: أَقْرَأَنِي فُلَانٌ.

الشيخ: اختلاف الناس في رتبة القراءة؟

الطالب: على ثلاثة أقوال: أنها أرجح من السماع، وأن السماع أرجح منها، والمساواة. والصحيح أن السماع أعلى منها، ومنهم من قيده إذا كان السماع من حفظ الشيخ.

الشيخ: من الذي قال: القراءة أفضل من السماع؟

الطالب: منهم أبو حنيفة وابن أبي ذئب ورواية عن الإمام مالك، وذكر جماعة^(١).

الشيخ: ومن هم الذين قالوا: إنها سواء؟

الطالب: لا أذكر من القائل.

الشيخ: الإمام مالك^(٢)، والظاهر والبخاري^(٣)، الإمام مالك هذا الذي أذكره الآن.

قال الحافظ في «فتح الباري» تحت هذا الرقم: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الصَّكُّ - يَعْنِي بِالْفَتْحِ -: الْكِتَابُ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَالْجُمُعُ: صِكَاكٌ وَصُكُوكٌ، وَالْمُرَادُ هُنَا: الْمَكْتُوبُ الَّذِي يُكْتَبُ فِيهِ إِقْرَأُ الْمُقْرَأُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ فَقَالَ: نَعَمْ، سَاعَتِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ هُوَ بِمَا فِيهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُرِئَ عَلَى الْعَالِمِ فَأَقْرَبَ بِهِ صَحَّ أَنْ يَرَوَى عَنْهُ.

قال الحافظ: وَقَدْ انْقَرَضَ الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ لَا تَجْزِي، وَإِنَّمَا كَانَ يَقُولُهُ بَعْضُ الْمُتَشَدِّدِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ.

(١) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٤٢٨/١).

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم تبويب حديث (٦٣) عَنْ مَالِكٍ، وَشُفْيَانَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءً.

وسفيان هو: الثوري، كما جاء مصرحاً به عند الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٠٥).

(٣) ذكر الأقوال العراقي في «الألفية» (٣٨٠)، وقال:

وَالْخِلَافُ فِيهَا هَلْ تَسَاوِي الْأَوَّلَا... أَوْ دُونُهُ أَوْ فَوْقَهُ؟ فَتَقْلًا

عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمُعْظَمِ... كُوفَةٍ وَالْحِجَازِ أَهْلِ الْحَرَمِ

مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا سَيَّانٍ... وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ مَعَ النُّعْمَانِ

قَدْ رَجَّحَا الْعُرْضَ وَعَكَّسَهُ أَصَحُّ... وَجُلُّ أَهْلِ الشَّرْقِ نَحْوُهُ جَنَحٌ

ثم قال **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «شرح الألفية» (٣٩٣/١): واختلفوا في القراءة على الشيخ هل تساوي القسم الأول - وهو السماع من لفظه - أو هي

دونه، أو فوقه؟ على ثلاثة أقوال: فذهب مالك وأصحابه ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري إلى التسوية بينهما، وحكاه أبو بكر

الصيرفي في كتاب «الدلائل» عن الشافعي، فَقَالَ: وَبَابُ الْحَدِيثِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمُحَدِّثِ، وَالْقِرَاءَةُ مِنْهُ

سَوَاءٌ... الخ.

الشيخ: ومن هم الذين قالوا: إن السماع أرفع؟

الطالب: جمعٌ.

الشيخ: الظاهر جمهور أهل المشرق، قال: وهو الصحيح ^(١).

[السبب في قول بعضهم: القراءة أحسن من السماع وترجيح الشيخ في هذه المسألة]

الطالب: قولهم: إن القراءة أحسن من السماع، يقولون: بأن الشيخ إذا حدث وأخطأ، لا

يعرفون الخطأ، بالعكس إذا قرأ الطلاب وأخطأوا فالشيخ يعرف الخطأ.

الشيخ: نعم، بعضهم قال هذا، القراءة أفضل، ورُبَّما يخطئ الشيخ ويهابُ الطالبُ أن يردَّ

عليه، بخلاف الطالب إذا أخطأ فالشيخ لا يهابُ أن يردَّ عليه ^(٢).

هو السماع أفضل؛ لأن الشيخ يكون متنبهاً ومستجيباً ^(٣).

الشيخ: إذا سمع فبأيّ تعبير يروي؟

الطالب: يروي بتعبير «سمعت».

الشيخ: وله أن يروي بـ «حدثنا» و «أخبرنا» و «قال لي» و «ذكر لي».

(١) حكاه النووي في «التقريب والتيسير» (٥٥) عن جمهور أهل المشرق، قال: وهو الصحيح.

تنبيه: المسألة التالية كانت متأخرة قليلاً، وقد رفعتها هنا عند نظائرها، وبالله التوفيق والعصمة.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» شرح تبويب حديث (٦٣): «وَبَالَغَ بَعْضُ الْمَدِينِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ فِي مُخَالَفَتِهِمْ، فَقَالُوا: إِنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ أَرْفَعُ مِنَ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِهِ، وَنَقَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ عَنْهُ، وَنَقَلَهُ الْحَطِيبُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحَةٍ عَنْ شُعْبَةَ وَابْنِ أَبِي ذُئْبٍ وَبِجَمْعِ الْقَطَّانِ.

وَاعْتَلَوْا بِأَنَّ الشَّيْخَ لَوْ سَهَا لَمْ يَنْهَيْهَا لِلطَّلَابِ الرَّدُّ عَلَيْهِ.

وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى أَثْبُتٍ وَأَفْهَمُ لِي مِنْ أَنْ أَتَوَلَّى الْقِرَاءَةَ أَنَا، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ كَمَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ -البخاري- عَنْهُ وَعَنْ سُفْيَانَ -وَهُوَ الثَّوْرِيُّ- أَنَّهُمَا سَوَاءٌ.

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» شرح تبويب حديث (٦٣): «وَالْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّ السَّمَاعَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ أَرْفَعُ رُبَّةً مِنَ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَعْزُضْ عَارِضٌ يُصِيرُ الْقِرَاءَةَ عَلَيْهِ أَوْلَى؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِهِ فِي الْإِمْلَاءِ أَرْفَعَ الدَّرَجَاتِ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ مِنْ تَحَرُّزِ الشَّيْخِ وَالطَّلَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[صيغة «أنبأنا»]

وبعدها استعمل «أنبأنا» في الإجازة؛ فتميزه أولى، رُبَّمَا يأتي شخصٌ لا يقبلُ الإجازة فلا يقبلُ التَّحديثَ.

الشيخ: إذا قال: «قال» من دون «قال لي»، فعلى أيِّ شيءٍ يُحمَلُ «قال فلان»؟

الطالب: إذا عُرِفَ أنه يستعمل كلمة «قال» فيما سَمِعَ من شيخه، فيُحمَلُ على السماع، مثل:

حجاج بن محمد الراوي عن ابن جريج، يقول: قال ابن جريج، وهو سماعٌ له^(١).

(١) قال الخطيب في «الكفاية» (٢٩٠): وَمِمَّنْ كَانَ لَا يَذْكُرُ الْحَبْرَ فِي أَكْثَرِ حَدِيثِهِ حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْوَرُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَرْوِي عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ كُتْبَهُ، وَيَقُولُ فِيهَا: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، فَحَمَلَهَا النَّاسُ عَنْهُ، وَاخْتَجُّوا بِرِوَايَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَرْوِي إِلَّا مَا سَمِعَهُ.

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٥٩٩/٢): واعلم أن الراوي في روايته تارة يصرح بالسماع أو التحديث أو الإخبار، وتارة يقول: «عن»، ولا يصرح بشيء من ذلك، وتارة يقول: قال فلان كذا، فهذا له ثلاثة أحوال.

أحدها: أن يكون القائل لذلك ممن يُعلم منه عدم التدليس، فتكون روايته مقبولة محتجاً بها: كهام، وحماد بن زيد، وشعبة، وحجاج بن محمد، وغيرهم.

قال همام: ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة، وقال حماد بن زيد: إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن أنني قد سمعته.

وقال شعبة: لأن أزي أحب إليّ من أن أقول: قال فلان، ولم أسمع منه.

وكذلك حجاج بن محمد كان إذا قال: قال ابن جريج فقد سمعه منه.

والحال الثاني: أن يكون القائل لذلك معروفاً بالتدليس فحكم قوله: قال فلان حكم قوله: «عن فلان».

وبعضهم كانت هذه عادته كابن جريج.

قال أحمد: كل شيء قال ابن جريج: قال عطاء، أو عن عطاء فإنه لم يسمعه من عطاء.

وقال أيضاً: إذا قال ابن إسحاق: وذكر فلان، فلم يسمعه منه.

الحال الثالث: أن يكون حاله مجهولاً، فهل يحمل على الاتصال أم لا؟ قد ذكر الفقهاء من أصحابنا وأصحاب الشافعي خلافاً في

الصحابي إذا قال: قال رسول الله ﷺ هل يحمل على السماع أم لا؟ وأن الأصح حملة على السماع.

وحكى ابن عبد البر عن الجمهور من العلماء أن من روى عن صح له لقيه والسماع منه، قال: «قال فلان»، فحمل على الاتصال، بل كلامه يدل على أنه إجماع منهم.

الشيخ: وإذا لم يُعرف من حاله هذا؟

الطالب: هذا يكون مُعلَّقًا.

الشيخ: مُعلَّقًا، أو يُتوقَّفُ فيه؛ لأنه محتملٌ للتعليق والسَّماع إذا كان من شيوخه^(١).

الشيخ: «قال لي»، و «ذكر لي» أهو مثل التحديث؟

الطالب: في الاتصال بمنزلة التحديث، وأنزل منه رتبة.

الشيخ: صحيح. في الرُّتبة أقل؛ لأنَّه محتملٌ أنَّه أخذه وقتَ المذاكرة.

[إذا مروى عن شيخه بصيغة «قال» فهل يُحملُ على السَّماعِ، أو التعليق؟]

الطالب: بالنسبة لسؤال الأخ، إذا قال: «قال» وهو من مشايخه، وهذا الراوي لم يكنْ

مُدَلِّسًا، وهو من مشايخه ولم يسمع منه بواسطة، فهل يُحملُ على السَّماعِ، أو التعليق؟

الشيخ: لا بُدَّ من التَّوقُّفِ في هذا؛ لأنَّه محتملٌ أنَّه سمعه مباشرةً، ويحتملُ أنَّه علَّقه.

[استنكار الشيخ أنه لا يعلِّقُ إلَّا المدلِّسُ ومرده على ابن منده]

الطالب: هذا الاحتمال واردٌ في من؟ في المدلِّس..

الشيخ: يعني ما يعلِّقُ إلَّا المدلِّسُ يا محمد؟!

الطالب: لا، غير المدلِّس.

الشيخ: ها فماذا؟

الطالب: لا، لكن هذا لم يسمع منه بواسطة ولم يكنْ مُدَلِّسًا.

الشيخ: يا أخي، هم قالوا في حديث: وقال هشام، فبعضهم يقول: إنه سمعه البخاري من

هشام بن عمار، وبعضهم يقول: إنَّ له حكمَ التعليق.

والأحوط التَّوقُّفُ فيه إنْ لم يُجْزَمْ بأنَّه معلِّقٌ^(١).

(١) تقدم هذا في مسائل التعليق.

الطالب: ابن منده مخطئ، عند ما وصف البخاري أنه مدلس؟

الشيخ: إيه نعم، أخطأ في هذا^(٢).

الشيخ: (جماعة يلزمون) «أخبرنا» في التحديث بما سمعوه؟

الشيخ وبعض الطلاب يتساعدون: إسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وحامد بن سلمة

وجامعة^(٣).

الشيخ: إذا قرأت على الشيخ فبأي صيغة تؤدّيها إذا حدثت طلبتك؟

الطالب: قرأت على الشيخ وهو يسمع، أو قرئ عليه وأنا أسمع.

الشيخ: هذا هو الأحوط، ولو قلت: «حدثنا» فلا بأس بذلك إن شاء الله.

الشيخ: يقولون: الإملاء أرفع من السماع وأرفع من بقية الصيغ، فما هو؟

الطالب: الشيخ يملئ على المستمعين وهم يكتبون، فهو أرفع؛ لأنه يمكنهم يراجعونه في

الخطأ، وهم في حالة استعداد، ويمكن أن يكون الخطأ قليلاً أو معدوماً.

الشيخ: يعني: يُمكنهم من مراجعته، وما كلُّ مجالس التحديث فيها إملاء، مجالس الإملاء

قليلة، فهي أرفع من مجالس التحديث.

(١) تقدم الكلام عليه في مباحث التعليق.

(٢) تقدم في الكلام على التدليس. وتقدم قول ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٦٠): البخاري أبعد خلق الله عن التدليس.

(٣) قال السيوطي **رَحِمَهُ اللهُ** في «تدريب الراوي» (١/ ٤٢٠): حَتَّى إِنَّ جَمَاعَةً لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ فِيهَا سَمْعَهُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ غَيْرَهَا، مِنْهُمْ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَهَشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَمْرُو بْنُ عَوْفٍ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ، وَأَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَاتِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيَّانِ، وَغَيْرُهُمْ.

وقال الحافظ في «فتح الباري» تحت رقم (٣٤٤٨) في الكلام على إسناد البخاري: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: قَوْلُهُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ هُوَ: ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَاهَوِيَةَ. وَإِنَّمَا جَزَمْتُ بِذَلِكَ مَعَ تَجْوِيزِ أَبِي عَلِيٍّ الْجَيَّانِيِّ أَنْ يَكُونَ هُوَ أَوْ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ؛ لِتَغْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ يَعْتَمِدُهَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ، كَمَا عُرِفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا أَخْبَرَنَا، وَلَا يَقُولُ: حَدَّثَنَا. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخَرَجِ» هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ مُسْنَدِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ، وَقَالَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ.

الطالب: اجتمعت فيها السماع والكتابة.

الشيخ: إيه، السماع والكتابة، ولو لم يكن إلا تمكين الطالب أن يناقش فيما يُريد^(١).

الشيخ: ما هو العرض؟

الطالب: هو: أن يأتي الطالب يُعرض على شيخه مسموعاته من الشيخ؛ من أجل المقابلة والتصحيح والتأكد.

الشيخ: القراءة أعم أم العرض؟

الطالب: القراءة.

الشيخ: القراءة أعم؛ قد تكون قراءة عرض على الشيخ، وقد تكون قراءة لا لأجل العرض

(٢).

الطالب: العرض يكون للتصحيح فقط أم للأخذ كذلك؟

الشيخ: هو للأخذ، وللتصحيح، لكن المقصود معه التصحيح، المقصود معه مقابلة

الأصول.

الطالب: مرّت معنا قصة الأوزاعي مع الزهري أنه أبا أن يُحدثه فعرض عليه^(٣).

هذا ما يدل على أنه صحّح له^(٤).

(١) وسيأتي عودة إن شاء الله تعالى لبعض مسائل الإملاء، في آداب المحدث.

(٢) قال البخاري رحمه الله تبويب حديث (٦٣): بَابُ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرْضِ عَلَى الْمُحَدِّثِ.

قال الحافظ في شرحه لهذا التبويب: إِنَّمَا غَايَرَ بَيْنَهُمَا بِالْعَطْفِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ إِذَا قَرَأَ كَانَ أَعَمَّ مِنَ الْعَرْضِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَقَعُ الْعَرْضُ إِلَّا بِالْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرْضَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُعَارِضُ بِهِ الطَّالِبُ أَصْلَ شَيْخِهِ مَعَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ، فَهُوَ أَخْصُ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَتَوَسَّعَ فِيهِ بَعْضُهُمْ فَأَطْلَقَهُ عَلَى مَا إِذَا أَخْصَرَ الْأَصْلَ لِشَيْخِهِ، فَنَظَرَ فِيهِ وَعَرَفَ صِحَّتَهُ وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِهِ أَوْ يَقْرَأَهُ الطَّالِبُ عَلَيْهِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا يُسَمَّى عَرْضَ الْمُنَاوَلَةِ بِالتَّقْيِيدِ لَا الْإِطْلَاقِ.

(٣) سبق هذا في الكلام على مسائل الصحيح.

(٤) كان بعد هذا بيان السبب في تفضيل بعضهم القراءة على السماع، وقد رفعته قليلاً عند الكلام على اختلافهم أين أفضل السماع أو

القراءة؟

الشيخ: يعني: عَرَضَ عليه، أَذِنَ له أن يروي الكتاب كما هو، قد يأتي عَرَضَ كتاب ويأتي عَرَضَ قراءة^(١).

الشيخ: إذا كان كتابُ الشيخ بيد موثوق به، والشيخ يحفظ فماذا؟

الطالب: إذا كان الكتاب بيد موثوق به والشيخ يحفظ، يصح السماع.

الشيخ: وإذا كان بيد موثوق به، والشيخ لا يحفظ؟

الطالب: كذلك الصحيح أنه يصحُّ.

[إذا كان المقرئ غير موثوق به، والشيخ لا يتنبه بعض الأوقات]

الشيخ: وإذا كان المقرئ غير موثوق به، والشيخ لا يتنبه بعض الأوقات، مثل: حبيب الذي

يقرأ على الإمام مالك، فربما أدخل شيئاً ونقص شيئاً؛ فمن أجل هذا ضَعَفَ سماعُ يحيى بن بُكير^(٢). لا يصح السماع.

الطالب: إلا إذا كان أحد الطلبة الموجودين يحفظ، أو كان بيد رجل آخر أيضاً أصل.

الشيخ يقيّد: ومتنبّه له يا أخي.

[مرويات الطلاب عن الإمام مالك بواسطة عرض حبيب عليه]

الطالب: زملاء يحيى (بن بكير)؟

الشيخ: كل من سمع من حبيب فروايته عنه ضعيفة.

الشيخ: إذا قرأ التلميذ على الشيخ حديثاً والشيخ ساكتٌ -أيجوز له أن يرويّه عنه؟

الطالب: نعم، إلا عند بعض الناس يشترطون النطق، مثل: الظاهرية وابن الصَّبَّاح من

الشافعية. قالوا: فإن لم ينطق فيعمل بالحديث ولا يرويّه.

(١) أي: أن العرض على قسمين: عرض كتاب وعرض قراءة.

(٢) سيأتي إن شاء الله قراءة الطالب ترجمة حبيب كاتب مالك [التَّوَعُّ السَّادِسُ وَالْعَشْرُونَ: صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ].

الشيخ: طيب، والصحيح؟

الطالب: أنه يعمل به ويرويه.

الشيخ: إذا قرأت عليه حديثاً وهو ساكت فكيف ترويه عنه؟

الطالب: تقدمت الصَّيغُ، إما أن يقول: «حدثني قراءة»، لكن هنا استَحَبُّوا أَلَّا يَأْتِيَ بِـ

«حدثنا»، ولا بـ «أخبرنا»، فيقول: «قرأت على فلان»، أو «قُرئ على فلان».

الشيخ يضيف: وهو يسمع^(١).

الشيخ: إذا سمع من الشيخ وحده، فما هو المختار في الصَّيْغَةِ؟

الطالب: «حدثني» بالإنفراد، و«أخبرني».

الشيخ: لفظة المختار تُؤْذِنُ بماذا؟

الطالب: الأفضل، وغيره يجوز.

الشيخ يؤيِّده: وغيره يجوز.

[إذا سمع من شيخه مع غيره فما هي صيغة الأداء؟]

الشيخ: وإذا كان معه جمعٌ فماذا؟

الطالب: «أخبرنا»، أو «حدثنا».

الشيخ: وإذا شك أسمع وحده أم سمع مع غيره؟

الطالب: الأفضل أن يأتي بـ «حدثني»، أو أخبرني^(٢).

الشيخ: أيجوز إبدال «حدثنا» بـ «أخبرنا» في الكتب المؤلَّفة أو عكسه؟

الطالب: لا يجوز.

(١) أي: «قُرئ على فلان وهو يسمع».

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/٤٣٧): فَإِنْ شَكَّ الرَّاوي هَلْ كَانَ وَحْدَهُ حَالَةَ التَّحْمِلِ؟ فَلَا ظَهْرَ أَنْ يَقُولَ: «حَدَّثَنِي» أَوْ يَقُولَ: «أَخْبَرَنِي» لَا «حَدَّثْنَا، وَأَخْبَرْنَا»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَيْرِهِ.

الشيخ: الإمام أحمد يقول: لا يجوز^(١).

الطالب: عند مَنْ يرى الرواية بالمعنى يجوز.

الشيخ يعيد: عند مَنْ يرى الرواية بالمعنى يجوز.

الشيخ يضيف: و «أخبرنا» قد أصبح بعضهم يستعملها في الإجازة.

الشيخ: إذا سمع من الشيخ فكيف يُحدِّث عنه يا أخي؟

الطالب: يقول: «حدثنا» أو «أخبرنا».

الشيخ يضيف: أو «سمعت».

[الأولى أأ يقول الطالب: «أخبرنا» فيما سمعه من شيخه، والسبب في ذلك]

و «أخبرنا» بعضهم يقول: إنهم قد استعملوها في الإجازة، فالأولى ألا يقول؛ حتى لا يردّها

مَنْ لا يعمل بالإجازة.

الشيخ: إذا نسخ السامعُ أو المسمعُ حال القراءة فماذا؟

الطالب: فيه تفصيل، أنه إذا كان يفهم ما يمليه القارئ له أن يكتب، وإذا فاته شيءٌ سأل

أصحابه.

[قصة الدارقطني أنه كان ينسخ وهو يسمع في مجلس إسماعيل الصفار، واعتراض بعض

الحاضرين عليه]

الشيخ: وقصة الدارقطني -يا إخوان- قلت: إنهم يقولون: ليست بصحيحة؟

الطالب: الخطيب ذكرها، وقال: حدثنا الأزهري^(٢)، قال: بلغنا أن الدارقطني^(١).

(١) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (١/٤٣٨).

(٢) كانت العبارة: وقال: حدثنا الأهوازي، والمثبت من مرجع القصة.

وبلغنا يعني: منقطعة.

الشيخ: طيب، أحسستم جزاكم الله خيراً، على كلِّ المعبر الفهم، إن كان ينسخ ويفهم فروايته صحيحة، وإن كان لا يفهم فالرواية غير صحيحة.

الشيخ: إذا أفرط القارئ أو هينم بحيث لا يفهم، فماذا؟

الطالب: يستحب في هذه الحالة بعد أن ينتهي المجلس أن يُخَيَّرَ مَنْ هَذَا حَالُهُ.

الشيخ يعيد السؤال: إذا هينم^(٢) القارئ أو أفرط في السَّرعَة بحيث لا يفهم؟

الطالب: لا يُعتمد.

الشيخ: إيه، إلّا إذا كان الكلمة أو الكلمتان، وإلّا فلا يُعتمد.

ويستحب كما قلت: أن يُخَيَّرَهُمْ؛ تكميلاً لما خفي عليهم.

والأزهري هو: عبيد الله بن أبي الفتح - واسمه: أحمد - بن عثمان بن الفرّج بن الأزهر، يكنى أبا القاسم الصيرفي، وهو الأزهري، ويعرف بابن السوادي، وكان أحد المكثرين من الحديث كتابة وسامعاً، ومن المعنيين به، والجامعين له، مع صدق وأمانة، وصحة واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد، ودوام درس للقرآن، وسمعنا منه المصنفات الكبار، والكتب الطوال. «تاريخ بغداد» (٣٨٣/١٠).

وقد تقدم في التعليق في أوائل هذه المراجعة.

(١) قال الخطيب البغدادي **رَحِمَهُ اللهُ** في «تاريخ بغداد» (٣٦/١٢): حَدَّثَنَا الْأَزْهَرِيُّ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ الدَّارِقُطَنِي حَضَرَ فِي حَدَائِثِهِ مَجْلِسَ إِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارِ، فَجَلَسَ يَنْسَخُ جُزْءًا كَانَ مَعَهُ وَإِسْمَاعِيلُ يَمْلِي. فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ: لَا يَصِحُّ سَمَاعُكَ وَأَنْتَ تَنْسَخُ! فَقَالَ لَهُ الدَّارِقُطَنِي: فَهَمِي لِلْإِمْلَاءِ خِلَافَ فَهْمِكَ، ثُمَّ قَالَ: تَحْفَظُ كَمْ أَمْلَى الشَّيْخُ مِنْ حَدِيثٍ إِلَى الْآنَ؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ الدَّارِقُطَنِي: أَمْلَى ثِنَايَةَ عَشَرَ حَدِيثًا. فَعَدَدْتُ الْأَحَادِيثَ فَوَجَدْتُ كَمَا قَالَ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ - الدَّارِقُطَنِي -: الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْهَا عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ، وَمَتْنُهُ كَذَا. وَالْحَدِيثُ الثَّانِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ، وَمَتْنُهُ كَذَا. وَلَمْ يَزَلْ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ الْأَحَادِيثِ وَمَتْنَهَا عَلَى تَرْتِيبِهَا فِي الْإِمْلَاءِ حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهَا، فَتَعَجَّبَ النَّاسُ مِنْهُ - أَوْ كَمَا قَالَ -.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تاريخ دمشق» (٩٨/٤٣) مِنْ طَرِيقِ الْخَطِيبِ، بِهِ.

وقد ذكر هذه القصة الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (٢٥٢)، ثم قال: وكان شيخنا الحافظ أبو الحجاج المزي، تغمده الله برحمته، يكتب في مجلس السماع، وينعس في بعض الأحيان، ويرد على القارئ ردّاً جيداً بيناً واضحاً، بحيث يتعجب القارئ من نفسه، أنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ، والشيخ ناعس وهو أنبه منه! ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

(٢) الكلامُ الحَقُّ، لَا يُفْهَمُ. «النهاية» (٢٩٠/٥).

الشيخ: كيف الرواية عند السماع من المستملي؟

الشيخ: فهتَمَ السؤال؟ يعني: الشيخ ما يستطيع يبلغ؛ لكثرة الناس، فينصبُ مستمليين يبلغون عنه.

الطالب: يقول: «قُرئ عليه وأنا أسمع».

الشيخ: يجوز أن يقول: «حدثنا»، و«أخبرنا»، وإن تحرّى فبواسطة المبلغ، أو بواسطة المستملي^(١).

الشيخ: إذا خفيت عليه كلمة واستفهم صاحبها، فماذا (مع الدليل)؟

الطالب: ...

الشيخ: أت حفظ دليلاً على هذا؟

الطالب: حديث جابر بن سمرة، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا»، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا، فَقَالَ أَبِي: إِنَّهُ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»^(٢).

(١) قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح المغيث» (٢/٢١٢): وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ بَيْنَ أَكْبَرِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ كَانَ يَعْظُمُ الْجَمْعُ فِي مَجَالِسِهِمْ جَدًّا، وَيَجْتَمِعُ فِيهَا الْفَتَاءُ مِنَ النَّاسِ بِحَيْثُ يَبْلُغُ عَدْدُهُمْ أُلُوفًا مُؤَلَّفَةً، وَيَضَعُدُّ الْمُسْتَمْلُونَ عَلَى الْأَمَاكِنِ الْمُرْتَفَعَةِ، وَيُبْلَغُونَ عَنِ الْمَشَايخِ مَا يُمْلُونَ، أَنَّ مَنْ سَمِعَ الْمُسْتَمْلِي دُونَ سَمَاعِ لَفْظِ الْمُثْلِيِّ جَازَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنِ الْمُثْلِيِّ، يَعْنِي: بِشَرْطِ أَنْ يَسْمَعَ الْمُثْلِي لَفْظَ الْمُسْتَمْلِيِّ، وَإِنْ أَطْلَقَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْعَرَضِ سَوَاءً؛ لِأَنَّ الْمُسْتَمْلِيَّ فِي حُكْمِ الْقَارِي عَلَى الْمُثْلِيِّ. قَالَ: وَحَيْثُ فَلَا يَقَالُ فِي الْأَدَاءِ لِذَلِكَ: سَمِعْتُ فُلَانًا، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْعَرَضِ، بَلِ الْأَحْوَطُ بَيَانُ الْوَاقِعِ كَمَا فَعَلَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَثَمَةِ، مِمَّنْ كَانَ يَقُولُ: وَبَيَّنِّي فِيهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، أَوْ وَأَفْهَمَنِي فُلَانٌ بَعْضَهُ. وَسَتَأْتِي مَسَائِلُ فِي الْإِمْلَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي [النَّوْعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ آدَابِ الْمُحَدِّثِ].

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢٢)، ومسلم (١٨٢١).

وأخرجه أبو داود (٤٢٨٠) من طريق عامر وهو الشعبي، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً»، قَالَ: فَكَبَّرَ النَّاسُ وَضَجُّوا، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً خَفِيفَةً، قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، وَهَذَا فِيهِ بَيَانُ السَّبَبِ فِي كَوْنِهِ لَمْ يَسْمَعْهَا.

وفي معناه من عمل السلف ما يلي:

الشيخ: نعم، فيُعْفَى في الكلمة والكلمتين، وإن استفهم من صاحبه وذكره فهو أحسن.

الشيخ: ما معنى: يَكْفِيكَ مِنَ الْحَدِيثِ شَمُّهُ، عبد الرحمن بن مهدي -الظاهر- يقول هذا؟

الطالب: طَرَف الحديث، أو رائحة الحديث، أو أصل الحديث^(١).

الشيخ نفسه يحيب: يعني: إذا قد سمع شيئاً، فإلهم أن يكون مُتَبَيَّنًا أن هذا من حديث

الشيخ، ولو فاتته كلمة أو كلمتان أو ثلاث، فَيَكْفِيكَ مِنَ الْحَدِيثِ شَمُّهُ^(٢).

الشيخ: ما معنى: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ؟

الطالب: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ، يعني: تكتب أي شيء، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ، عليك أن تنقح

وتنقي الأحاديث.

الشيخ نفسه يفسر المراد: لا تُحَدِّثُ النَّاسَ إِلَّا بِمَا هُوَ ثَابِتٌ، وهذا أمرٌ مهمٌ طيبٌ.

قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٤٦٩): وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِيِّ، قَالَ: اسْتَفْهَمْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ كَلِمَةً مِنْ حَدِيثٍ، فَأَفْهَمْنِيهَا بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهَا مِنْ فِيهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ كَمَا قَالَ، كُنَّا يَأْخُذُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ. وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعَيْبَ بْنَ إِسْحَاقَ يَقُولُ فِي اسْتِفْهَامِ الشَّيْءِ الَّذِي يَسْقُطُ عَنِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: إِذَا خَضَرَ الْمَجْلِسَ أَجْزَأَهُ.

والأثران صحيحان.

وأحمد بن أبي الخوارري: أحمد بن عبد الله بن ميمون.

وعبد الرحمن بن إبراهيم هو: الملقب بدحيم.

(١) قال ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الكامل» (٢٠١/١): سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ أَبِي الْحُسَيْنِ الْبَرْزَنْدِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: سَمِعْتُ بُنْدَارًا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: يَكْفِي صَاحِبَ الْحَدِيثِ مِنْ الْحَدِيثِ شَمُّهُ.

وشيوخ ابن عدي الحسن بن أبي الحسين البرزندي ذكره السمعاني في «الأنساب» (١٥٩/٢)، وقال: ومن القدماء أبو علي الهروي، كان صاحب الحسن -كذا الحسن- البرزندي، حدث بآمل طبرستان عن عبد الرحمن بن قريش الهروي، روى عنه أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ.

الحسين بن إدريس: الحسين بن إدريس بن مبارك بن الهيثم الإمام المحدث الثقة الرّحال أبو علي الأنصاري الهروي، كان صاحب حديث وفهم، وله تاريخ كبير ومصنفات. اهـ «السير» (١١٣/١٤)، وترجم له الحافظ في «اللسان» (٣٣٥/٢).

(٢) وقال في توجيهه الحافظ العراقي في «شرح الألفية» (٤١٣/١) عن حمزة بن محمد الكناي: إِنَّهُ يَعْنِي بِهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ أَوَّلِ شَيْءٍ عَرَفَهُ، وَلَيْسَ يَعْنِي التَّسْهِيلَ فِي السَّمَاعِ.

يعني: أن الكاتب إذا كتب يجمع، فربما يطلع عليه فيما بعد ويحتاجه، إذا كتبت فقمش وإذا حدثت فقمش^(١).

الطالب: لكن يا شيخ هل له أن يوقع يقول: أنا الآن في حالة جمع، يعني: أجمع الصحيح والضعيف... ممكن يموت وما قد (نقحت)؟

الشيخ: لا بأس.

الشيخ: الحرف الذي يدغمه الشيخ، ماذا؟

الطالب: يقولون: إن كان معلوماً ومعروفاً فلا حرج، فهو يعتبر من الكلمات اليسيرة.

الشيخ: أيصح السماع من وراء حجاب؟

الطالب: إذا عرف الشيخ أو أخبره ثقة أنه الشيخ^(٢).

(١) قال الخطيب **رَحْمَةُ اللَّهِ** في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦٧٠): أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْفَتْحِ، نَا أَبُو سَعْدٍ الْإِدْرِيسِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ الْبَلْخِيِّ يَسْمَرُ قَنْدًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَزِيدَ، يَقْرَأُ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ، يَقُولُ: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمَشْ وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَقَشْ.

رجال إسناده:

عبيد الله بن أبي الفتح، هو: الأزهرى تقدم قبل قليل.

أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي. ترجم له السمعاني في «الأنساب» (١٣٩/١)، وقال: كان حافظاً جليلاً القدر كثير الحديث، طلب العلم بنفسه إلى خراسان والعراق، وشاهد الحفاظ، وارتضوه، وكتب الحديث الكثير على إتقان ومعرفة تامة، وصنف الكتب.

مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَلْخِيِّ، قال الذهبي **رَحْمَةُ اللَّهِ** في «سير أعلام النبلاء» (٥٢٦/١٤): الْإِمَامُ الْكَبِيرُ، الرَّاهِدُ، الْعَلَامَةُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْبَلْخِيِّ، الْوَاعِظُ، نَزِيلُ سَمَرْقَنْدَ وَتِلْكَ الدِّيَارِ.

سليمان بن يزيد هو كما في «الإرشاد» (٧٣٦/٢) للخليلي: أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْقَائِمِيِّ شَيْخٌ، قَدِيمٌ، مُسِنَّ، اَزْتَحَلَ إِلَى صَنْعَاءَ هُوَ وَأَبُو الْحَسَنِ الْقَطَّانُ، وَأَبُو مَنْصُورٍ الْحَيَّانِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ عُمَرَ الصَّيْدَنَانِيُّ، وَسَمِيعُ شُيُوخِ الْعِرَاقِ، وَمَكَّةَ، وَبِالرِّيِّ أَبَا حَاتِمٍ، وَأَقْرَأَهُ، وَيَقْرَأُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالْمُنَسْجَرُ بْنُ الصَّلْتِ، وَأَقْرَأَهُمَا، سَمِيعٌ مِنْهُ الْقُدَمَاءُ يَمْنُ سَمِيعٌ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْقَطَّانِ، وَمَاتَ قَبْلَهُ سَنَةً تِسْعَ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِينَ.

قلت: ليس فيه ما يفيد إثبات عدالته وضبطه.

(٢) أما ما رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٨٤٧)، والخطيب في «جامعه» (١٠٠١/١) عن شُعْبَةَ بِسْنَدٍ صَحِيحٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِذَا سَمِعْتَ مِنَ الْمُحَدِّثِ، وَلَمْ تَرَ وَجْهَهُ فَلَا تَرَوْ عَنْهُ. فهذا يردّه الدليل، وجهور أهل العلم على خلافه.

الشيخ: هل من برهان على هذا؟

الطالب: حديث: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

فقالوا: ما سيرونه وهو يؤذِّن، فقالوا: يُقبل. وهذا من حديث عائشة (١).

الشيخ يضيف: وأيضا المرأة التي كانت تسأل رسول الله ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ

اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ تَحْتَ رِفَاعَةٍ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ

مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الْمُهْذَبَةِ، وَأَخَذَتْ هُذْبَةً مِنْ جِلْبَابِهَا، فَسَمِعَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ قَوْلَهَا

وَهُوَ بِالْبَابِ لَمْ يُؤَذِّنْ لَهُ، قَالَتْ: فَقَالَ خَالِدٌ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَنْهَى هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ؟ فَلَا وَاللَّهِ مَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّبَسُّمِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةٍ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ وَتَذُوقِي

عُسَيْلَتَهُ» فَصَارَ سُنَّةً بَعْدُ (٢).

الشيخ: وخالد كان خلف الباب.

الطالب: وأيضا أزواج النبي ﷺ، قد روي عنهن وهنَّ.

الشيخ يكمل: إيه، من وراء حجاب.

الشيخ: إذا قال المحدث: لا ترو عني، ولم يُبد أنه أخطأ في هذا؟

الطالب: إذا لم يُبد عذرا فله أن يحدث، وإذا أبدى عذرا أنه خطأ فلا يرويه عنه.

قال الإمام النووي في «التقريب والتيسير» (٤٤٦/١): في كيفية سماع الحديث وتحمله.

يصح السماع من وراء حجاب إذا عَرَفَ صوته، إن حدث بلفظه أو حضوره بمسمع منه إن قرئ عليه، ويكفي في المعرفة خبر ثقة.

وشرط شعبة رؤيته، وهو خلاف الصواب وقول الجمهور.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢)، ومسلم (٣٨١) عن عائشة.

ورواه البخاري أيضا (٦١٧)، ومسلم (١٠٩٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الألفية» (٤١٥/١): أَمَرَ بِالاعْتِمَادِ عَلَى صَوْتِهِ مَعَ غَيْبَةِ شَخْصِهِ عَمَّنْ يَسْمَعُهُ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أُمِّ

الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ وَغَيْرَهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ كَنَّ يُحَدِّثْنَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَيُنْقَلُ عَنْهُنَّ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ، وَاجْتَبَّ بِهِ فِي «الصَّحِيحِ».

(٢) رواه البخاري (٥٧٩٢)، ومسلم (١٤٣٣).

الشيخ: وكيف صيغة الرواية (عن الشيخ إذا قال: لا تروه عني)؟

الطالب:

الشيخ نفسه يجيب: يعني بصيغة التحمل التي .. (١).

[قراءة من مصدر المراجعة ألفاظاً متنوعة في صيغ الأداء التي عقد لها الرامهرمزي أبواباً]

الطالب يقرأ من مصدر المراجعة (٢):

فائدة:

عَقَدَ الرَّامَهُزْمِيُّ أَبْوَابًا فِي تَنْوِيعِ الْأَلْفَاظِ السَّابِقَةِ:

مِنْهَا: الْإِثْنَانُ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، كَقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى

عَنِ الْجُرِّ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ (٣).

وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ: أَشْهَدُ عَلَى وَالِدِي أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ قَالَ:

أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ» الْحَدِيثَ (٤).

وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرْضِيُونَ وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ، الْحَدِيثُ فِي الصَّلَاةِ

بَعْدَ الْعَصْرِ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ (٥).

وَمِنْهَا: تَقْدِيمُ الْإِسْمِ، فَيَقُولُ: فَلَانُ حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا (٦).

(١) لم يُذكر صلة الموصول، ويعني: التي سبق بيائها.

(٢) «تدريب الراوي» (٤٣٩/١).

(٣) رواه مسلم (١٩٩٦) عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجُرِّ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ». وليس فيه عند مسلم ذكر الشاهد.

(٤) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٣٨)، وفي سنده سُفْيَانُ بْنُ عَامِرٍ ضَعِيفٌ. والمتن قد أخرجه مسلم (٢١).

(٥) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٥٤٦).

وقد أخرجه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٢٨٧/٨٢٦).

(٦) ينظر مثلاً لذلك في التعليق على سؤال: أحاديث مقاطع في «صحيح مسلم»، أذكر منها شيئاً؟

وَمِنْهَا: سَمِعْتُ فُلَانًا يَأْتِرُ عَنْ فُلَانٍ.

وَمِنْهَا: قُلْتُ لِفُلَانٍ: أَحَدَثَكَ فُلَانٌ أَوْ اكْتَسَبْتَ عَنْ فُلَانٍ؟^(١).

وَمِنْهَا: زَعَمَ لَنَا فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ.

وَمِنْهَا: حَدَّثَنِي فُلَانٌ، وَرَدَّ ذَلِكَ إِلَى فُلَانٍ.

وَمِنْهَا: دَلَّنِي فُلَانٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ فُلَانٌ.

وَمِنْهَا: سَأَلْتُ فُلَانًا فَالْجَأَ الْحَدِيثَ إِلَى فُلَانٍ.

وَمِنْهَا: خُذْ عَنِّي كَمَا أَخَذْتُهُ عَنْ فُلَانٍ.

وَسَاقَ لِكُلِّ لَفْظَةٍ مِنْ هَذِهِ أُمَثِلَةٌ^(٢).

الشيخ: طيب، إلى هنا يا إخواننا.

(١) مثال قول الطالب للشيخ: أحدثك فلان بكذا وكذا؟

عن سُفْيَانَ بْنِ عِينَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكْ بِنَصَاهَا» رواه البخاري (٤٥١).

ورواه البخاري (٧٠٧٣) من طريق سُفْيَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرِو: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ: سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: مَرَّ رَجُلٌ بِسِهَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمْسِكْ بِنَصَاهَا»، قَالَ: نَعَمْ.

وروى المتن الإمام مسلم (٢٦١٤).

قال الحافظ في «فتح الباري» (تحت رقم ٤٥١): قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: حَدِيثُ جَابِرٍ -أَي: بِالْفَرْقِ الْأَوَّلِ- لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِسْنَادُ؛ لِأَنَّ سُفْيَانَ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ عَمْرًا قَالَ لَهُ: نَعَمْ. قَالَ -أَي: ابْنُ بَطَّالٍ-: وَلَكِنْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي غَيْرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: فَقَالَ: نَعَمْ. فَبَانَ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ إِسْنَادُ الْحَدِيثِ.

قال الحافظ: هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَرْجُوحِ فِي اشْتِرَاطِ قَوْلِ الشَّيْخِ: نَعَمْ، إِذَا قَالَ لَهُ الْقَارِئُ مَثَلًا: أَحَدَثَكَ فُلَانٌ؟

وَالْمَذْهَبُ الرَّاجِحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ وَمِنْهُمْ الْبُخَارِيُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ، بَلْ يُكْتَفَى بِسُكُوتِ الشَّيْخِ إِذَا كَانَ مُتَبَيِّنًا، وَعَلَى هَذَا فَإِلْسَانُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

ونعلم مما تقدم: أَنَّ قَوْلَ الطَّالِبِ لِلشَّيْخِ أَحَدَثَكَ فُلَانٌ...؟ يُعَدُّ مُوَصُولًا وَمَقْبُولًا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا أَقْرَهُ الشَّيْخَ وَكَانَ مُتَبَيِّنًا، وَلَوْ لَمْ يَقُلِ الشَّيْخُ: نَعَمْ أَخْبَرَنِي.

(٢) ينظر «المحدث الفاضل» رقم (٥٣٦) فما بعد (ب/تحقيقي).

[القِسْمُ الثَّالِثُ: الإِجَازَةُ]

الشيخ: بسم الله.

مِنْ أَيِّ شَيْءٍ هِيَ مَأْخُوذَةُ الإِجَازَةِ يَا أَخِي؟

الطالب: فِي اللُّغَةِ مِنَ الاسْتِجَازَةِ، مِنَ الْمَاءِ، مَثَلُوا بِهَا عَلَى الْمَاءِ أَنْكَ تَأْخُذُ مِنْهُ لِمَاشِيَتِكَ

وَأَرْضِكَ.

الشيخ: وَشَبَّهَ الطَّالِبُ الَّذِي يَأْخُذُ الشَّيْخَ بِهَذَا^(١).

الشيخ: مَاذَا قَالَ شُعْبَةَ وَغَيْرِهِ فِي الإِجَازَةِ؟

الطالب: يَنْفَوْنَ الإِجَازَةَ، وَيَقُولُونَ: لَوْ قُلْنَا بِالِإِجَازَةِ بَطَلَتِ الرِّحْلَةُ^(٢).

الشيخ: هَذَا قَوْلُ شُعْبَةَ، فَمَا قَوْلُ الْآخَرِينَ؟

الطالب: يَقُولُونَ: إِنَّهَا كَالْمَرْسَلِ^(٣).

الشيخ: يَقُولُ: إِذَا أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرَوِيَ عَنِّي بِالِإِجَازَةِ، فَقَدْ أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَكْذِبَ عَلَيَّ،

يَقُولُ: أَخْبَرْنَا، وَمَا أَخْبَرَهُ^(٤).

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» (٦١): قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ فَارِسٍ: الْإِجَازَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنْ جَوَازِ الْمَاءِ الَّذِي تُسْقَاهُ

الْمَاشِيَةُ وَالْحَرْثُ، يُقَالُ: اسْتَجَزْتُهُ فَأَجَازَنِي، إِذَا اسْقَاكَ مَاءَ لِمَاشِيَتِكَ وَأَرْضِكَ، كَذَا طَالِبُ الْعِلْمِ يَسْتَجِيزُ الْعَالِمَ عِلْمَهُ فَيَجِيزُهُ.

(٢) قَوْلُ شُعْبَةَ: لَوْ صَحَّتِ الْإِجَازَةُ بَطَلَتِ الرِّحْلَةُ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (٣١٦)، وَالسَّمْعَانِيُّ فِي «أَدَبِ الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» (١٠)، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ فِيهِ لَاحِقُ بْنُ الْحُسَيْنِ.

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (١٤/١٠٢): تَغْرَبَ وَحْدَتُ بَأَصْبَهَانَ، وَخُرَاسَانَ، وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، عَنْ خَلْقٍ لَا يُحْصَوْنَ مِنَ

الْغُرَبَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ أَحَادِيثَ مُنَاكِيرٍ وَأَبَاطِيلَ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٨/٥٦٧): كَانَ كَذَابًا يَضَعُ الْأَسْمَاءَ وَالْمَثُونَ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى كَذِبِهِ، وَيُقَالُ لَهُ: لَاحِقُ بْنُ أَبِي الْوَرْدِ.

أَهْ الْمُرَادُ.

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» (٥٨): قَالَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَمَتَابِعِيهِمْ: لَا يُعْمَلُ بِهَا كَالْمَرْسَلِ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

(٤) هَذَا مِنْ حُجَجٍ مَنْ أَبْطَلَ الْإِجَازَةَ. يَرَأِجُ مَصْدَرُ الْمَرَاجَعَةِ «تَدْرِيبُ الرَّاوِي» (١/٤٤٩).

الشيخ: صورة إجازة مُعَيَّنٍ لمُعَيَّنٍ؟

الطالب: مثلاً أنك تجيزني برواية «الصحيح المسند».

الشيخ: طيب، وهكذا أيضًا يحيز الطالب المُعَيَّن «صحيح البخاري».

الشيخ: أهذه جائزة باتفاقٍ أم لا؟

الطالب: خالف فيه شعبة والشافعي وغيرهما.

الشيخ: أبو محمد ابن حزم ماذا (يقول في الإجازة)؟

الطالب: يقول: الإجازة بدعة^(١).

الشيخ: طيب، أحسنت.

الشيخ: إجازة مُعَيَّنٍ غير مُعَيَّنٍ؟

الطالب: أن تجيز طالبًا مخصوصًا في مرويات غير مخصوصة، تقول: اروني مسموعاتي أو

مروياتي أو غير ذلك.

الشيخ يعيد بعض الكلمات: تجيز طالبًا مخصوصًا في مرويات غير مخصوصة. كلامٌ طيب.

الشيخ: أيجوز هذا (إجازة مُعَيَّنٍ غير مُعَيَّنٍ)؟

الطالب: الصحيح أنه جائز.

الشيخ يُقَيِّدُ: إذا علِمَ مروياتِ الشيخ.

الطالب: ألا يُقَيِّدُ بما تقدم وقت الإجازة، مروياتي التي قد رُوِيََتْ...؟

الشيخ يستفهم: الكتبُ التي قد أَلْفَهَا قَبْلُ؟

الطالب: نعم.

(١) قال ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (١٤٧/٢): وأما الإجازة التي يستعملها الناس فباطل، ولا يجوز لأحد أن يميز الكذب.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في المصدر المذكور (١٤٨/٢): وأما الإجازة فما جاءت قط عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا عن أصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولا عن أحد منهم ولا عن أحد من التابعين، ولا عن أحد من تابعي التابعين، فحسبك بدعة بها هذه صفته، وبالله تَعَالَى التوفيق.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: فما حال الرواية بها؟

الطالب: جائزة.

الشيخ: إذا عَلِمَ الطالبُ مرويات الشيخ، وإلا ففيها جهالة.

الشيخ: إجازةٌ غير معيَّن بوصفِ العموم؟

الطالب: مثل: أجزئهُ للمسلمين، أو أجزئته لمن يشهد أن لا إله إلا الله، فهذه غيرُ جائزة.

الشيخ يضيف: غير جائزة؛ الإجازةُ نفسها ضعيفة، ثُمَّ ازدادتْ ضَعْفًا بسببِ تَوَسُّعِ بعض

العلماء فيها.

نعم إذا نظرنا إلى شروطهم في الصحيح، وإلى شروطهم في الحسن، ونظرنا إلى تساهلهم في

الإجازة، صحيح بعض أنواع الإجازة في غاية من الضعف.

[مَنْ أَخَذَ حَدِيثًا بِالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ فَيَحْتَاجُ أَنْ يُبْحَثَ فِي سَنَدِهِ]

الطالب: يا شيخ، هؤلاء الذين يأخذون بالإجازة العامة المُسَبَّقة لهم مؤلَّفَات، فلو وجدنا

حديثًا ما يكون في النَّفْسِ شيءٌ، يعني: نبحت عنه...؟

الشيخ: الأمر لا بُدَّ من بحثٍ في سنده.

الطالب: حتى لو وجدنا سنده صحيحًا، قد يصلح، أخذهُ بالإجازة العامة؟

الشيخ: إذا كان الشيخ ثقةً وكتابه معروف، فهي وجادةٌ وإجازة.

الشيخ: إجازةٌ مُعَيَّن بِمَجْهُولٍ مِنَ الْكُتُبِ؟

الطالب: هو يروي كتبًا في «السنن»، ويقول: أجزتُ لك أن تروي عني كتابًا.

الشيخ يوضِّح: أجزتُ لك أن تروي عني «السنن»، مع أنه يروي كتبًا عدَّةً ممَّا يُسَمَّى بـ

«سُنن».

الشيخ: فما حال الرواية بها؟

الطالب: الأولى التي هي إجازة غير معين لمعين، أو العكس معين لغير (معين)، والجمهور

يأخذون بها.

الشيخ: وإذا كان يعرف الكتاب فماذا؟

الطالب: صحيحة.

الشيخ: صحيحة.

الشيخ: إذا أجاز لجماعة مسمين ولم يعرفهم بأعيانهم؟

الطالب: جائزة.

الشيخ: مثل ماذا، ثم على أي شيء أُيِّدَتْ؟

الطالب: إذا حضروا عنده وهو لا يعرف أسماءهم، فله أن يكتب لهم سماعًا.

لكن إذا قال: أجزت لمن كان اسمه خالدًا أو محمدًا أو كذا، وهنالك من يُسمى بخالدٍ أو

بمحمد كثير، ولم يحضر مجلسه، فما يجوز هذا.

الطالب: ... هل الشيخ يعرف كل الناس الذين حضروا معه؟

الشيخ: لا يعرف كثيرًا منهم، أو أكثرهم لا يعرفهم ويعطي لهم سماعًا؛ من أجل هذا قيل في

هذا ... إذا كانوا مسمين ولم يعرفهم بأعيانهم.

الشيخ: إذا قال: أجزت لمن يشاء فلان؟

الطالب: بعضهم قبلها، وبعضهم ردّها، قالوا: معلقة بالمشيئة.

الشيخ يضيف: والصحيح عدم قبولها.

الطالب: إلّا إن ارتفع التعليق.

الشيخ: إذا قال: أجزت لمن يشاء الإجازة؟

الطالب: كذلك مثل التي قبلها مقيدة بالمشيئة.

الشيخ يوضح ويضيف: إلا إذا حصرها، لمن يشاء الإجازة من علماء كذا، أو من طلبه العلم في بلد كذا فلا بأس.

الشيخ: فلو قال: أجزت لمن يشاء الرواية عني؟

الطالب: ليست صحيحة.

الشيخ يضيف: إلا إن قيد.

الشيخ: إذا قال: أجزت لفلان كذا إن شاء الرواية عني؟

الطالب: ...

الشيخ: الأخ يسأل ما إذا قال: أجزتك، ثم يقول: رجعت عن إجازتي؟

جواب الشيخ: إذا لم يُبد سبباً فلا معنى لرجوعه كما تقدّم في التحديث، إذا حدّثه ثم قال: لا ترو هذا عني، ولم يُبد سبباً فلا يضر، والله المستعان.

[بعضهم جعل إذن الإجازة كالوكالة]

الطالب: جعلوها كالوكالة، يا شيخ؟

الشيخ: هو أمّا جعلها كالوكالة^(١)، ففرق بين وكالة في عرض من أعراض الدنيا، وبين

حديث رسول الله ﷺ؛ فحديث رسول الله ﷺ باق، والوكالة في عرض من أعراض الدنيا زائل.

[حاصل شروط العمل بالإجازة]

الطالب يقرأ من مصدر المراجعة^(٢):

(١) قال الشيخ زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباقي» (٤٠٨/١): وَلَا يُشْبَهُ مَنْعُ الْوَكِيلِ التَّوَكُّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثُمَّ لِمَوْلَا، فَإِنَّهُ يَنْقُذُ عَزْلَهُ لَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا؛ إِذْ الْإِجَازَةُ مُحْتَصَةٌ بِالْمَجَازِ لَهُ، فَإِنَّهُ لَوْ رَجَعَ الْمَجِيزُ عَنْهَا لَمْ يَنْقُذْ.

(٢) «تدريب الراوي» (٤٦٥/١).

قَالُوا: إِنَّمَا تُسْتَحْسَنُ الْإِجَازَةُ إِذَا عَلِمَ الْمُجِيزُ مَا يُجِيزُهُ، وَكَانَ الْمُجَازُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا تَوْشَعُ وَتَرْخِيصُ يَتَأَهَّلُ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ لِمَسِيسِ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا.

قَالَ عِيسَى بْنُ مَسْكِينٍ: الْإِجَازَةُ رَأْسُ مَالٍ كَبِيرٍ^(١).

وَاشْتَرَطَهُ بَعْضُهُمْ فِي صِحَّتِهَا فَبَالَغَ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ، حَكَاهُ عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلْمَاهِرِ بِالصَّنَاعَةِ، وَفِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ لَا يُشْكِلُ إِسْنَادُهُ^(٢).

تعليق الشيخ رحمه الله:

طيب، وهذا هو الذي ينبغي أن يُسار عليه، أَنَّهَا لَا تَصَحُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُجِيزُ نَفْسُهُ فَاهِمًا لِمَا يُجِيزُ، كَمَا تَقْدَمُ فِي شُرُوطِ الرَّوَايَةِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُجَازُ لَهُ أَيْضًا أَهْلًا لَذَلِكَ، وَعَالِمًا بِالْكِتَابِ الَّذِي يُجَازُ فِيهِ^(٣).

(١) أخرجه بسنده القاضي عياض في «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (٩١)، ويُنظر في حاله.

(٢) قال ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥٩/٢): وَتَلْخِيصُ هَذَا الْبَابِ: أَنَّ الْإِجَازَةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلْمَاهِرِ بِالصَّنَاعَةِ حَاقِظٍ بِهَا يَعْرِفُ كَيْفَ يَتَنَاوَلُهَا، وَتَكُونُ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مَعْرُوفٍ لَا يُشْكِلُ إِسْنَادُهُ، فَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَلَّلَ السَّخَاوِيُّ فِي «فتح المغيث» (٢٨٥/٢) لقول ابن عبد البر: وَتَكُونُ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مَعْرُوفٍ لَا يُشْكِلُ إِسْنَادُهُ، قَالَ: لِكُونِهِ مَعْرُوفًا مُعَيَّنًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يُؤْمَرْ أَنْ يُحَدِّثَ الْمُجَازُ لَهُ عَنِ الشَّيْخِ بِمَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، أَوْ يُنْقِصَ مِنْ إِسْنَادِهِ الرَّجُلَ وَالرَّجُلَيْنِ، وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْمًا وَقَعُوا فِي هَذَا، وَإِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الْإِجَازَةَ لِهَذَا.

(٣) سئل والدي رحمه الله: هذه الدروس هل فيها أهمية بالنسبة لنا؛ لأنه ما عندنا لا إجازة ولا حاجة؟

جواب والدي: معرفة المصطلح أمر مهم جدًا.

ثم أعاد الاستفسار الطالب بصيغة: في الوقت الحالي أقصد وليس فيمن تقدم؟

جواب والدي: أنت لست مقتصرًا على نفسك، ستقرأه في كتب علماء إنما أخذوها بالقراءة أو بالسماع أو بالمناولة أو بالإجازة... تعرف ما حكمها.

المرجع «السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (٢٤٢).

[الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْمَنَاوَلَةُ]

الشيخ: ما هي المناولة؟

الطالب: صورتها: أن يعطيَ الشيخُ الطالبَ كتابًا، يناوله إياه، ويقول له: أجزتُ لك هذا الكتاب أن ترويَهُ عني^(١).

الشيخ: ما الدليل على المناولة؟

الطالب: جاء حديث أن النبي ﷺ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا، وَقَالَ: «لَا تَقْرَأُهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢).

واستدلوا أيضًا بحديث آخر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى، مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، وَيَدْفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى^(٣).

الشيخ: وأثر أنسٍ فما هو؟

الطالب: كانوا إذا أَكْثَرُوا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَتَاهُمْ بِمَجَالٍ^(٤)، فَقَالَ: هَذِهِ كَتَبْتُهَا، ثُمَّ قَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١).

(١) المناولة لُغَةً: الْعَطِيَّةُ، وَمِنْهُ فِي حَدِيثِ الْخُضَيْرِ: «فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ» أَي: إِعْطَاءً، وَاصْطِلَاحًا: إِعْطَاءُ الشَّيْخِ الطَّالِبَ شَيْئًا مِنْ مَرْوِيٍّ مَعَ إِجَازَتِهِ بِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً.

«فتح المغيث» (٢٨٩/٢).

(٢) علَّقه الإمام البخاري بصيغة الجزم في كتاب العلم من «صحيحه»، تبويب حديث (٦٤)، وقال: وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمَنَاوَلَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وقد رواه الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٧٥/٢) عن عروة بن الزبير مرسلًا.

قال الحافظ: وَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ قَوِيٌّ الْإِسْنَادُ، وَقَدْ صَرَحَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ بِالسَّمَاعِ.

ثم ذكر له بعض الشواهد.

(٣) الحديث أخرجه البخاري (٤٤٢٤)، وأحمد (٢١٨٤) عن ابن عباس.

(٤) في حاشية «المدخل إلى علم السنن» (١٨٤٦): على حاشية ب: قال شيخنا: هي جمع مجلَّة، وهي الصحيفة، والفعل منه: جَلَلَ، وكل كتاب عند العرب يقال له: مجلَّة.

الشيخ: طيب، أحسنت، وهو من طريق يزيد بن أبان الرقاشي^(٢)، وهو ضعيف.

الشيخ: إلى كم تنقسم المناولة؟

الطالب: المناولة على قسمين: مقرونة بالإجازة، ومجردة عن الإجازة.

الشيخ: إذا أتى التلميذ بكتابه إلى شيخه، وتصفح الشيخ، ثم قال له: أجزئك أن ترويّه

عني فماذا؟

الطالب: إن كان الشيخ في هذه الحالة متيقظاً وفاهماً، وتصفح الكتاب وتأكد من معرفته،

فهي جائزة، وإذا كان مشغولاً فلم يتنبه لهذا العرض فلا (يُعتدُّ بها).

الشيخ: الإجازة هذه الثانية^(٣) قوية كالأولى؟

الطالب: بينهما تفاوت، الأولى: بعضهم قال: إنها سماع، وبعضهم قال: إنها أرفع من

السماع، وهذه بعضها...

الشيخ: ما الفرق بينهما؟

الشيخ يجيب: الشيخ هو الذي أعطى كتابه التلميذ^(١).

(١) أثر أنسٍ أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٨٢٣/٣) من طريق عتبة-يعني: ابن أبي حكيم الهمداني-، قال: حدثني هبيرة بن عبد الرحمن، قال: كانوا إذا أكثروا على أنس بن مالك... الأثر.

ومن طريق الفسوي أخرجه الخطيب في «تقييد العلم» (٩٥).

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣١٣)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١٨٤٦) من طريق عتبة، به. وعتبة بن أبي حكيم ضعيف، وهو من رجال «التقريب».

وذكر الأثر الذهبي في ترجمة عتبة هذا من «ميزان الاعتدال»، وقال: هذا بعيد من الصحة.

وهبيرة بن عبد الرحمن، مجهول، وقد ذكره البخاري في «التاريخ»، وعلّق له هذا الحديث. وقال: يُعد في الشاميين.

وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» بدون جرح ولا تعديل.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وابن حبان معروفٌ بالتساهل في توثيق المجاهيل، والله أعلم.

(٢) عزاه السيوطي في «تدريب الراوي» (٤٦٨/١) من هذه الطريق إلى «مُعْجَمِ الْبَغَوِيِّ».

(٣) الثانية: أن يعطي التلميذ الشيخ الكتاب، وأما الأولى الأقوى-وهي التي سبق ذكرها في تعريف المناولة-فهي: أن يُعْطِيَ الشيخُ التلميذ الكتاب.

الطالب: القصة هذه صالحة للاحتجاج، قصة ابن قدامة هي ثابتة؟

الشيخ: ما أعلم^(٢).

أنا أعرف في «صحيح البخاري» أن النبي ﷺ أرسل إلى كسرى رسالة يدعو فيه إلى الإسلام، فوصل الكتاب إلى كسرى ومزقه، فدعا عليه رسول الله ﷺ أن الله يمزق ملكه.

هذا في «صحيح البخاري»^(٣)، والظاهر أنها بمعنى ما ذكره صاحب «تدريب الراوي»^(٤).

الشيخ: إذا أعطى الشيخ كتاباً، وقال له: هذا سماعي، وقد أذنت لك أن ترويّه عني، ثم أمسك الشيخ الكتاب، ولم يُعْطِ الطالب، فماذا؟

الطالب: تكون الإجازة بيد الطالب، فإذا أراد أن يحدث فله أن يرويّه..

الشيخ يقيّد ويوضح: إذا كان الكتابُ معروفاً لديه، أمّا إذا كان غير معروفٍ لديه فماذا

يروي؟!؟

الشيخ: إذا قال الشيخ: هذا من سماعي، ولم يقل: أجزتُك أن ترويّه؟

الطالب يستفسر: هل يجوز له أن يرويّه عنه؟ ما خُصَّ به أحدٌ؟

الشيخ: قال للطالب: هذا الكتاب من سماعي، ولا قال: ارويّه عني، ولا لا ترويّه عني، ولا

ناولهُ، بس أخبره بأن هذا الكتاب من سماعه.

الطالب: لا يحق له أن يرويّه عنه.

الشيخ: تقدم لنا في صِيغِ التَّحْمُلِ، وفي بعضها: أنه إذا حدّثه وقال له: لا ترويّه عني، ولم يُبدِ

الشيخُ عذراً أنّه أخطأ أو غير ذلك، فللطالب أن يروي عنه، فإذا تأكّد الطالب أنّه من سماعه

(١) والصورة الثانية: الطالب هو الذي ناول الشيخ الكتاب.

(٢) لم يتبيّن لي نص القصة.

(٣) تقدم قبل سطور.

(٤) «تدريب الراوي» (١/٤٦٨).

ويعرف الكتاب، فله أن يرويّه عنه، هو ما قال ههنا: لا ترو عني، بس قال هذا، ولم يقرّنه بمناولة ولم يقرّنه بإجازة، فماذا؟

الشيخ نفسه يجيب: من أهل العلم مَنْ يقول: إنها باطلة ولا يرويها عنه.

لكن الصحيح أنّها تابعة لما تقدم، ما إذا حدث وتحامق على طالبٍ من الطلاب أو كذا،

وقال: لا ترو عني حديثي، فله أن يروي عنه ولو لم يأذن له.

والحارث بن مسكين كان ينهى النسائي، والنسائي يجلس خلف سارية^(١)، وغير الحارث

بن مسكين.

الطالب: هل نُتَرِّلُها منزلة الإعلام؟

الشيخ: هي بمنزلة الإعلام.

الشيخ: إذا أتى الطالب بكتاب، ويقول: هذا روايتك فناولني، وأجزني روايتك، فيُجيزه ولا

ينظر فيه الشيخ، فماذا؟

الطالب: إذا كان الطالب ثقةً قد علّمه، وتأكد أن هذا من مسموعات الشيخ فيُقبل

منه... أجازته حتى لو لم يتأكد، وإذا كان الطالب غير مقبول يعني: غير ثقة فلا يُقبل منه^(١).

(١) قال ابن الأثير في مقدمة «جامع الأصول» (١/١٩٦) في ترجمة النسائي: كان شافعي المذهب، له مناسك ألفها على مذهب الشافعي، وكان ورعاً متحريراً، ألا تراه يقول في كتابه: «الحارث بن مسكين قراءة عليه، وأنا أسمع»، ولا يقول فيه: «حدثنا» ولا «أخبرنا» كما يقول عن باقي مشايخه.

وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر، وكان بينه وبين أبي عبد الرحمن -النسائي- خشونة، لم يمكنه حضور مجلسه، فكان يستتر في موضع، ويسمع حيث لا يراه؛ فلذلك تورع وتحري، فلم يقل: «حدثنا وأخبرنا».

وقيل: إن الحارث كان خائضاً في أمور تتعلق بالسلطان، فقدم أبو عبد الرحمن فدخل إليه في زي أنكره، قالوا: كان عليه قباء طويل، وقلنسوة طويلة، فأنكر زيّه، وخاف أن يكون من بعض جواسيس السلطان، فمنعه من الدخول إليه، فكان يجيء فيقعده خلف الباب، ويسمع ما يقرؤه الناس عليه من خارج؛ فمن أجل ذلك لم يقل فيما يرويّه عنه: «حدثنا، وأخبرنا».

وقال ابن جماعة في «المنهل الروي» (٨٤): وَلَوْ خَصَّ بِالسَّامِعِ قَوْمًا فَسَمِعَ غَيْرَهُمْ بغير علمه، جازَ لَهُ أَنْ يرويّه عَنْهُ قَالَهُ الْأُسْتَاذ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي، وَعَنْ النَّسَائِيِّ مَا يُؤْذَنُ بِالتَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَهُوَ رَوَايَتُهُ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَسْكِينَ، وَلَوْ قَالَ الشَّيْخُ: أَخْبَرَكُمْ وَلَا أَخْبَرَ فَلَا تَأْنِي، لَمْ يَضُرَّهُ وَجَازَ لَهُ رَوَايَتُهُ.

الشيخ: نعم، أحسنت.

الشيخ: كيف الرواية بالمناولة؟ أعطاك الكتاب فكيف تروي عنه؟ أقول: «حدثنا،

وأخبرنا، وأنبأنا»، أو «أنبأنا مناولة، حدثنا مناولة»، بأي شيء تقول؟

الطالب: «حدثنا مناولة، وأخبرنا مناولة، أو كتابة».

الشيخ: وهل تأتي بـ «عن»، هل هي قرينة على المناولة؟

الطالب: لا، إذا كانت شيخ عن شيخ يُؤتى بـ «عن».

الشيخ: يعني: إذا كانت إجازة على إجازة تأتي بـ «عن»؟

الطالب: نعم.

الشيخ: يعني: و «عن» هذه قد أصبحت علماً على المناولة.

الطالب: لا، بعضهم يقول: إنها علمٌ، ولكن ليست علماً.

الشيخ: ليست علماً، نعم صحيح، فلا يأتي^(٢).

الأحوط أن يبينَ بأنها مناولة وإجازة، وإلا فقد أجاز الزهري وغيره أن يروي بـ «حدثنا،

وأخبرنا»^(٣)، وهي ما فيها تحديث ولا إخبار، فالأولى أن يفعل كما يفعل أبو محمد ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ

تعالى^(٤).

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في «التقريب والتيسير» (٦٢): ومنها: -أي: من صور المناولة- أن يأتيه الطالب بكتاب، ويقول: هذا روايتك فنولنيه وأجز لي روايته، فيجيبه إليه من غير نظر فيه وتحقق لروايته، فهذا باطل، فإن وثق بخبر الطالب ومعرفته اعتمده وصحت الإجازة كما يعتمد في القراءة، ولو قال: حَدَّثَ عني بما فيه إن كان حديثي مع براءتي من الغلط كان جائزاً حسناً، والله أعلم.

(٢) انتهت العبارة الصوتية.

(٣) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٦٣): جَوَّزَ الزهري، ومالك، وغيرهما إطلاق «حدثنا» و «أخبرنا» في الرواية بالمناولة، وهو مقتضى قول من جعلها سماعاً.

(٤) قال والدي رَحِمَهُ اللهُ في «السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (٢٤٦): الأحوط أن يقول: ناولني فلان، أو استأذنتُ فلاناً في الرواية عنه كتابَ كذا وكذا، هذا هو الأحوط، والذي يقوله الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، لكن لو قال: «حدثنا مناولة» جاز، يعني: البيان لا بُدَّ منه على الصحيح.

الطالب: هذا يسأل يقول: إِنَّهُ كَذِبٌ يَقُولُ: «حَدَّثْنَا»، وما حَدَّثَهُ؟

الشيخ: اصطلاح، وهو اصطلاح فيه ما فيه.

الطالب: إذا بَيَّنَّ مصطلحه ف..

الشيخ: إذا بَيَّنَّ في أول كتابه لا بأس، أنني إذا قلتُ: «أُنْبَأُني»، مثل ما قال البيهقي: «أُنْبَأُني،

وأخبرني» فهو مِمَّا أَخَذْتُهُ بِالْإِجَازَةِ، أو قلتُ: «أخبرني» مما أَخَذْتَهُ بِالْإِجَازَةِ، أو كذا^(١).

لا بأس إذا بَيَّنَّ اصطلاحه في أول كتابه.

الطالب يضيف: عند الأوزاعي: «خَبَرْنَا».

الشيخ: أحسنت، عند الأوزاعي: «خَبَرْنَا»^(٢)، واللُّغَةُ لَا تَسْتَسِيغُهُ، لَا تَقْبَلُهُ؛ فَإِنَّ «خَبَرْنَا

وأخبر» بمعنى واحد.

[الْقِسْمُ الْخَامِسُ: الْمُكَاتَّبَةُ]

الشيخ: الكتابة ما صورئُها؟

الطالب: صورئُها: أن يكتب الشيخ مسموعاته أو بعضَها لحاضرٍ أو لغائبٍ بخطه أو بخط

غيره بأمره.

وتكون أيضًا مقرونةً بِالْإِجَازَةِ، ومجردةٌ عنها.

الشيخ: تذكر شيئًا من المكاتبة الواردة في «الصحيحين»؟

الطالب: منها:

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٤٧٨/١): وَكَانَ الْبَيْهَقِيُّ يَقُولُ: «أُنْبَأُني، وَأُنْبَأْنَا إِجَازَةً»، وَفِيهِ التَّضْرِيحُ بِالْإِجَازَةِ، مَعَ رِعَايَةِ اضْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(٢) رواه الراهبرمزي في «المحدث الفاصل» (٤٧٨) من طريق الوليد بن مزيد، قَالَ: قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَرَأْتُ عَلَيْكَ، وَمَا أَجَزْتُهُ لِي، مَا أَقُولُ فِيهِمَا؟ فَقَالَ: مَا أَجَزْتُ لَكَ وَحَدَّكَ فَقُلْتُ فِيهِ: خَبَرْنِي، وَمَا أَجَزْتُهُ لِمَجَاعَةٍ أَنْتَ فِيهِمْ، فَقُلْتُ فِيهِ: خَبَرْنَا، وَمَا قَرَأْتُ عَلَيْكَ وَحَدَّكَ فَقُلْتُ: أَخْبَرْنِي، وَمَا قَرَأْتُ عَلَيْكَ وَحَدَّكَ فَقُلْتُ فِيهِ: حَدَّثْنِي، وَمَا قَرَأْتُ عَلَيْكَ لِمَجَاعَةٍ أَنْتَ فِيهِمْ فَقُلْتُ فِيهِ: حَدَّثْنَا. والأثر صحيح.

حديث ورّاد، كاتب المغيرة بن شعبة، قال: أُملى عليّ المغيرة بن شعبة في كتابٍ إلى معاوية: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(١).

وحديث ابنِ عَوْنٍ، قال: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ، فَكَتَبَ إِلَيَّ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَتَقْتَلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُويرية»، حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ^(٢).

وحديث سالمِ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَرَأَتْهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا، انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ خَطِيبًا قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا...»^(٣).

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْتُبُ إِلَى الْأَمْصَارِ.

وكتاب أبي بكر في الصدقات^(٤).

الشيخ: الكتابة في أثناء السند في مسلم أكثر أم في البخاري أكثر؟

الطالب: في مسلم.

الشيخ يضيف: والبخاري يقول: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ^(٥).

(١) حديث المغيرة رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٢) حديث ابن عمر رواه البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠).

(٣) حديث عبد الله بن أبي أوفى رواه البخاري (٢٩٦٥)، ومسلم (١٧٤٢).

(٤) رواه البخاري (١٤٥٤) عن أنس: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لِمَا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،

هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ... الحديث.

(٥) «صحيح البخاري» (٦٦٧٣).

ففي أثناء السند وأوائله، الكتابة في «صحيح مسلم» أكثر منها في «صحيح البخاري».

[لم يقع للبُخاري في «صحيحه» عن أحد من مشايخه كتب إليّ إلا في موضع واحد]

الطالب يفيد: وعن شيخه البخاري ليس له إلا هذا^(١).

الشيخ: أنت ذكرت يا أخانا أنه يُشترط أن يكون الخطُ معروفًا؟

الطالب: لا، من جملة التعريف: بخطه أو بخط غيره بأمره فقط.

الشيخ: يُشترط أن يكون الخطُ معروفًا^(٢).

الطالب: إذا كتب لغائب.

الشيخ: ويُشترط أن يكون الكاتب ثقة إذا لم يكتب هو نفسه.

الطالب: ولا يُشترط شهود.

الشيخ: كيف الرواية بها (المكاتبة)؟

الطالب: يقيدها يقول: «أنبأنا مكاتبة».

الشيخ: «حدثنا مكاتبة، أو أخبرنا مكاتبة».

(١) قال الحافظ ابن حجر **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «فتح الباري» (٦٦٧٣): قَوْلُهُ: كَتَبَ إِلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، لَمْ تَقَعْ هَذِهِ الصِّغَةُ لِلْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ أَحَدٍ مِنْ مَشَايِخِهِ، إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَقَدْ أَخْرَجَ بِصِغَةِ الْمَكَاتِبَةِ فِيهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، لَكِنْ مِنْ رِوَايَةِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِ التَّابِعِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ هَذَا هُوَ: الْمَعْرُوفُ بِبُنْدَارٍ، وَقَدْ أَكْثَرَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَرَوَاهُ عَنْهُ بِالْمَكَاتِبَةِ.

فائدة: كتبت عن والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: هل البخاري ومسلم يقبلان المكاتبة؟

ج: إذا عرف الخط يقبلانها.

(٢) وقد بَوَّبَ لذلك والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» لهذه المسألة: الْعَمَلُ بِالْمَكَاتِبَةِ إِذَا عُرِفَ الْخَطُّ، ثُمَّ

أورد بعض الأحاديث، منها: رقم (٢٠) ما أخرجه الإمام أحمد **رَحِمَهُ اللَّهُ** (٤٦٣/٣٥) عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «تُحْسِنُ السُّرْيَانِيَّةَ، إِنَّمَا تَأْتِينِي كُتُبٌ؟»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَتَعَلَّمَهَا»، فَتَعَلَّمْتُهَا فِي سَبْعَةِ عَشَرَ يَوْمًا.

وأحسن شيء ما يفعله ابن حزم في كتبه، يقول: كتب إليّ النّمري، يعني: ابن عبد البر. هذا أمر طيب، والحمد لله.

الشيخ: أهي المكاتبة حجة؟

الطالب: إذا عُرف الخطُّ فهي حجة.

الشيخ: ما الفرق بين عرض القراءة وعرض الكتاب؟

الطالب: عرض الكتاب^(١) أن التلميذ يقول: «حدثنا قراءة».

الشيخ: لا، ما أقصد حال الأداء، بس صوّز لي الفرق بين عرض القراءة وعرض الكتاب.

الطالب: العرض: أن الشيخ..^(٢).

الشيخ يجيب: (عرض القراءة) يقرؤها عليه^(٣).

وعرض الكتاب: أن التلميذ يأتي ويقول: هذا من مسموعاتك فناولني وأجزني، حتّى

أرويه عنك.

فهذا عرض كتابٍ وذاك عرض قراءة. انتهينا من هذا.

الشيخ: الصحيح هل ترتقي المناولة مع الإجازة إلى درجة السماع؟

الطالب: منهم من قال هذا، وبعضهم يقول: إنها أرفع، والصحيح أنها أنزل.

الشيخ: الصحيح أنّها أنزل من السماع ومن العرض^(٤).

(١) كذا العبارة بلفظ الكتاب.

(٢) الطالب يتتبع في الفرق بين عرض القراءة وعرض الكتاب، فاكتميتُ بجواب والدي.

(٣) عرض القراءة: الطالب يقرأ على الشيخ بعض مروياته، أو يقرأ غيره وهو يسمع. مثل ما يعرض القارئ قراءته على المقرئ. وقد تقدم شيء في هذا في القراءة على الشيخ.

(٤) أي: عرض القراءة.

[بقية أنواع التحمل الإعلام والوصية والوجادة]

الشيخ: إعلامُ الشيخ بأن هذا الكتاب من مسموعاته أيجوز للطالب أن يرويّه عنه؟

الطالب: نعم، جائز أن يرويّه عنه.

الشيخ: من قال بهذا؟

الطالب: كثير.

الشيخ: ابن جريج^(١) وجمعٌ معه^(٢).

(١) أخرجه القاضي عياض في «الإلماع» (١١٥) من طريق الواقدي، قال ابن أبي الزناد: شهدت ابن جريج جاء إلى هشام بن عروة، فقال له: الصّحيفة التي أعطيتها فلانا هي حديثك؟ قال: نعم.

قال الواقدي: سمعت ابن جريج بعد ذلك يقول: أخبرنا هشام بن عروة.

والواقدي: متروك.

(٢) ممن عُرِيَ إليه جواز الرواية بمجرد الإعلام عبید الله بن عمر العمري وشيخه الزهري وآخرون مبهمون:

أخرجه القاضي عياض في «الإلماع» (١١٣) من طريق هارون بن سعيد الأيلي، قال: سمعت أنس بن عياض يقول: سمعت عبید الله بن عمر يعني العمري يقول: كنا تأتي الزهري بالكتاب من حديثه فنقول له: يا أبا بكر هذا من حديثك؟ فيأخذه فينظر فيه، ثم يردّه إلينا ويقول: نعم هو من حديثي.

قال عبید الله: فتأخذه وما قرأه علينا ولا استجزأه أكثر من إقراره بأنه من حديثه.

وعلق عليه القاضي عياض في «الإلماع» (١١٤) بقوله: فهذا مذهب الزهري إمام هذا الشأن، وعبيد الله العمري أحد أئمة وفقه بالمدينة، في آخرين من أقرانه أبهتهم من أصحاب الزهري.

قال القاضي عياض: ولا فرق في التحقيق بين سماعه كتابا عليه أو عرضه والشيخ ساكت عند من لا يشترط التقرير، وهم الجمهور والمحققون، ولا بين أن يدفع إليه كتابا ذكر له أنه روايته أو اعترف له به، وإن لم يدفعه إليه أو كتب إليه بأحاديث بخطه وإن لم يجزها له.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٦/٣): وحكاة عياض عن الكثير.

ولكن بالنسبة للأثر في بعض طرقه ما يدل على أنه من باب المناولة؛ فقد أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٨٧١/١)، فقال: حدثنا الحزامي، قال: حدثنا أبو صمرة، عن عبید الله بن عمر، قال: كان ابن شهاب يؤتى بالكتاب فينظر فيه ويقبله، ثم يقول: خذوا ما فيه عني.

ومن طريق ابن أبي خيثمة أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٨١ ت زمري).

والحزامي: إبراهيم بن المنذر حسن الحديث.

الشيخ: لو قال: هذا الكتاب من مروياتي، ولكن لا تروه عني؟

الطالب: منهم من أجازها، ومنهم من ردّها.

الشيخ: الصحيح من أقوال أهل العلم إذا قال: هذا الكتاب من مروياتي، ولكن لا تروه عني، أنه يُعمل بها، مثل لو حدّثه وقال: إنني لا آذن لك أن تروي عني، فله أن يروي عنه، إلا أن يُبدي أنه أخطأ.

الشيخ: هل تجوز الرواية بالوصية (وذكر بعض من لا يرى العمل بها)؟

الطالب: نعم، يجوز، وردّها بعضهم كابن الصلاح^(١)، وتبعه النووي، ولم يُنبّه السيوطي

على ذلك، وكذلك المسألة التي قبلها.

الشيخ: لم ينبّه السيوطي على ماذا؟

الطالب: على الخطأ...

الشيخ يرى أنه قد أجيب عن هذا، فقال: انتهى يا أخانا.

نعم، النووي وابن الصلاح لا يريان العمل بها، وانتقد عليهما ابن أبي الدّم، وقال: إنها

أحسن من الوجادة، والوجادة يُعمل بها على الصحيح^(٢).

وأبو ضمرة: أنس بن عياض.

وعلق ابن عبد البر على هذا الأثر بقوله: هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ الْكِتَابَ بِعَيْنِهِ وَيَعْرِفُ ثِقَةَ صَاحِبِهِ، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الْمُنَاقَلَةُ، وَفِي مَعْنَاهَا الْإِجَازَةُ إِذَا صَحَّ تَنَاوُلُ ذَلِكَ.

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (١٧٧): رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: أَنَّهُ جَوَّزَ بِذَلِكَ رِوَايَةَ الْمُوصَى لَهُ لِذَلِكَ عَنِ الْمُوصِي الرَّاوي.

وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا، وَهُوَ إِمَّا زَلَّةٌ عَالِمٍ، أَوْ مُتَأَوَّلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الرِّوَايَةَ عَلَى سَبِيلِ الْوِجَادَةِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ بَعْضُهُمْ لِذَلِكَ، فَشَبَّهَهُ بِقِسْمِ الْإِعْلَامِ، وَقَسَمَ الْمُنَاقَلَةَ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لِقَوْلِ مَنْ جَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِمَجَرَّدِ الْإِعْلَامِ، وَالْمُنَاقَلَةَ مُسْتَنَدًا ذَكَرْنَاهُ، لَا يَنْفَرُّ مِثْلُهُ، وَلَا قَرِيبٌ مِنْهُ هَاهُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وكلام النووي في «التقريب والتيسير» (٦٥).

(٢) قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تدريب الراوي» (٤٨٧/١): وَقَدْ أَتَكَرَّ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ، وَقَالَ: الْوَصِيَّةُ أَرْفَعُ رُتْبَةً مِنَ الْوِجَادَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَهِيَ مَعْمُولٌ بِهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، فَهَذَا أَوَّلِي.

الشيخ: ما هي الوجادة؟

الطالب: الوجادة: أن تجد كتاباً أو أحاديث بخط شخص، ولم تعاصره، أو عاصرتُه ولم تلقه، أو لقيته ولم تسمع منه، أو سمعت منه ولم تسمع منه تلك الأحاديث التي هي موجودة.

الشيخ: طيب، أحسنت.

الشيخ: الوجادة مأخوذة من ماذا؟

الشيخ نفسه يجيب: يقول: مصدر غير مسموع^(١).

بعض الطلاب: مولد.

الشيخ: أضعف صيغ التحمل ما هي؟

الطالب: الوجادة.

الشيخ: تعرف دليلاً على العمل بالوجادة؟

الطالب: دليل هنا لكنه ضعيف، هو الذي تريده؟

الشيخ: هو الذي أريده.

الطالب: الظاهر جاء عن عددٍ من الصحابة.

الشيخ: إي: نعم من حديث أبي جمعة، وليس فيه شاهد، هو الذي هو صحيح^(٢)، حديث

أبي جمعة^(٣).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٦٥): الوجادة وهي: مصدر لوجد، مولد غير مسموع من العرب.

(٢) وذكر نحوه أيضاً الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٦٤٩)، وقال: وإنما يصح من هذا الحديث والذي قبله بعضه، وهو في حديث أبي

جمعة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

يشير رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إلى اللفظ الآتي في التعليق التالي.

(٣) رواه الإمام أحمد (١٨١/٢٨) عن أبي جمعة، قال: تَغْدِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، قَالَ: فَقَالَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا مَعَكَ وَجَاهَدْنَا مَعَكَ، قَالَ: «نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِن بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْني».

وذكره والدي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٣٠١)، تحت ترجمة: فضل الإيمان بالغيب.

الطالب: يعني: قال في هذا الحديث: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ

عَاشِرَ عَشْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ مِنْ أَحَدٍ أَعْظَمُ مِنَّا أَجْرًا، آمَنَّا بِكَ وَاتَّبَعْنَاكَ، قَالَ: «وَمَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ يَبَيِّنُ أَظْهَرُكُمْ، يَأْتِيكُمْ بِالْوَحْيِ مِنَ السَّمَاءِ؟ بَلْ قَوْمٌ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، يَأْتِيهِمْ كِتَابٌ بَيْنَ لَوْحَيْنِ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ، أُولَئِكَ أَعْظَمُ مِنْكُمْ أَجْرًا»^(١).

وفي بعض طرقه من طريق إسماعيل بن عياش، عن المغيرة بن قيس^(٢).

طالبٌ يشارك في الجواب: في بعضها عن عمر، وفي سنده محمد بن أبي حميد^(٣). ذكر هذا

الشيخ الألباني^(٤).

ولا يدل أن مَنْ يَأْتِي بعد الصحابة فيه من هو أفضل منهم، فقد روى البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١) عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ». ولكنه من حيث الإيمان بالغيب، كما ترجم لذلك والذي رَحِمَهُ اللَّهُ وغفر له بما تراه.

(١) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/٤)، و«مسند الشاميين» (٢٠٦٦) عن أبي جمعة، وفيه أبو صالح عبدالله بن صالح ضعيف.

قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة البقرة رقم الآية (٣): وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْوَجَادَةِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مَدَحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ هَذِهِ الْحُثِيَّةِ لَا مُطْلَقًا.

(٢) قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة البقرة رقم الآية (٣): رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ الْحِمَصِيُّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ قَيْسِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبَ إِلَيْكُمْ إِيْمَانًا؟» قَالُوا: الْمَلَائِكَةُ، قَالَ: «وَمَا هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟» قَالُوا: فَالَنَّبِيُّونَ، قَالَ: «وَمَا هُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ؟» قَالُوا: فَنَحْنُ، قَالَ: «وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟» قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنَّ أَعْجَبَ الْخَلْقِ إِلَيَّ إِيْمَانًا لِقَوْمٍ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يَجِدُونَ صُحُفًا فِيهَا كِتَابٌ يُؤْمِنُونَ بِهَا فِيهَا».

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: الْمُغِيرَةُ بْنُ قَيْسٍ الْبَصْرِيُّ مُتَكْرِرُ الْحَدِيثِ.

قلت: وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين، وقد روى هنا عن بصري.

(٣) رواه أبو يعلى في «المسند» (١٦٠) عن عمر بن الخطاب، وفي آخره أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أَقْوَامٌ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، يُؤْمِنُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْني، وَيُصَدِّقُونَ بِي، وَلَمْ يَرَوْني، يَجِدُونَ الْوَرَقَ الْمُحَلَّقَ فَيَعْمَلُونَ بِمَا فِيهِ، فَهَؤُلَاءِ أَفْضَلُ أَهْلِ الْإِيْمَانِ إِيْمَانًا». وفيه مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمِيدٍ ضَعِيفٌ.

(٤) ذكر الحديث الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٦٤٧).

الشيخ: في أي الكتب توجد كثيرًا الوجادة؟

الطالب: في «مسند أحمد».

[التنبية على أنه ينبغي عند الأداء بيان النوع الذي تحمله]

الشيخ: يقول عبد الله: وجدت في كتاب أبي. فينبغي أن يُعبرَ بهذا.

أي: يقول: وجدت في كتاب فلان.

كما أنه في الوصية ينبغي أن يُصرَّح، ويقول: أوصى إليّ فلانُ بكتابٍ أو بكتابٍ، وفيه هذا

الحديث.

وهكذا الرواية بالإعلام، ينبغي أن يُصرَّح؛ حتى لا يدخل في التدليس.

[هل الوجادة منقطعة؟]

الطالب: بعضهم يقول: الوجادة منقطعة.

الشيخ: الوجادة منقطعة، أو الوصية؟

الشيخ: أنا في ذهني أن هذا في الوصية^(١).

الطالب: لا، الوجادة، حتى قالوا: إن في كتاب مسلم أحاديث فيها وجادة، يتقدون بأنها

منقطعة، -في الكتاب مقطوعة^(٢) والظاهر أنه خطأ-، أهذا الكلام خطأ؟

الشيخ: إيه، لا بأس، وربما استعمل الإمام الشافعي والطبراني المقطوع بمعنى المنقطع^(٣).

الشيخ يستفسر من تلميذ له: الوجادة هي نفسها التي يقولون: هي في حكم المنفصل، وبها

رائحة الاتصال؟

(١) وينظر استفسار والذي رَحِمَهُ اللهُ من تلميذه في أثناء الكلام على هذه المسألة، ففيه ما يفيد أن هذا في الوجادة لا الوصية.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٤٨٨/١): وَقَعَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَحَادِيثُ مَرْوِيَّةٌ بِالْوَجَادَةِ، وَانْتَقَدَتْ بِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْمُقْطُوعِ.

(٣) أي: فلا خطأ في عبارة مصدر المراجعة، وقد تقدم هذا.

الطالب: نعم^(١).

الشيخ: طيب.

[شرط الرواية بالوجادة]

الطالب: هل يجوز روايتها على جميع الصُّور، إذا عَرَفَ الخطُّ، أو شهدَ شاهدٌ أن هذا خطُّ

فلان، أو كان عنده ظَنٌّ راجحٌ؟

الشيخ يؤيد ما ذَكَرَ في الاستفسار ويضيف: أو مثلاً: شهرة الكتاب، مثل الآن شهرة كتاب

«صحيح البخاري» وشهرة كتاب «مستدرك الحاكم»، «تاريخ الخطيب» إلى غير ذلك، فإذا

اشتَهَرَ الكتاب يجوزُ أن يرويه بالوجادة، وفي هذه الأزمنة أقلُّ من القليل الذين يروون بالأسانيد، وإلاَّ فما مع النَّاسِ إلاَّ وجادة^(٢).

[النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وضبطه]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

من الذي كَرِهَ كتابة الحديث؟

الطالب: ابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبو موسى وأبو هريرة وأبو سعيد.

الشيخ: طيب، حسبك.

(١) قال النووي في «تدريب الراوي» (٦٦): هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال.

ويراجع «فتح المغيث» (٢٤/٣).

(٢) انتهى هذا المجلس، وبهذا ينتهي الكلام على صيغ أنواع التحمل، وهو: النوع الرابع والعشرون من أنواع علوم الحديث، يليه النوع الخامس والعشرون: كتابة الحديث وضبطه، والله الحمد.

الشيخ: ما دليهم على كراهية ذلك (كتابة الحديث)؟

الطالب: ما رواه الإمام مسلم ^(١) عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ».

الشيخ: من الذي أباح كتابة الحديث؟

بعض الطلاب: منهم علي وعمر وابن عباس وابن عمر.

الشيخ: وبأي شيء استدلو (على جواز كتابة الحديث)؟

الطالب: استدلو بأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى الأمصار.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ ^(٢).

(١) رواه الإمام مسلم برقم (٣٠٠٤).

(٢) رواه البخاري (١١٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: هَذَا اسْتِدْلَالٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَكْثَرِيَّةِ مَا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - أَي: ابْنِ الْعَاصِ - عَلَى مَا عِنْدَهُ، وَيُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ:

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ جَازِمًا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ، مَعَ أَنَّ الْمَوْجُودَ الْمُرَوِّىَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَقْلٌ مِنَ الْمَوْجُودِ الْمُرَوِّىَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَضْعَافٍ مُضَاعَفَةٍ.

فَإِنْ قُلْنَا: الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ فَلَا إِشْكَالَ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ لَكِنَّ الَّذِي كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ الْكِتَابَةُ - لَمْ يَكُنْ مِنِّي، سَوَاءً لَزِمَ مِنْهُ كَوْنُهُ أَكْثَرَ حَدِيثًا لِمَا تَقْتَضِيهِ الْعَادَةُ أَمْ لَا.

وإن قُلْنَا: الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ فَالسَّبَبُ فِيهِ مِنْ جِهَاتٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالْعِبَادَةِ أَكْثَرَ مِنْ اشْتِغَالِهِ بِالتَّعْلِيمِ فَقَلَّتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ.

ثَانِيهَا: أَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ مَقَامِهِ بَعْدَ فَتُوحِ الْأَمْصَارِ بِمَصْرٍ أَوْ بِالطَّائِفِ، وَلَمْ تَكُنِ الرَّحْلَةُ إِلَيْهَا مِمَّنْ يَطْلُبُ الْعِلْمَ كَالرَّحْلَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مُتَّصِدًا فِيهَا لِلْفَتَوَى وَالتَّحْدِيثِ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَيُظْهَرُ هَذَا مِنْ كَثْرَةِ مَنْ حَمَلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ ثَمَانِيَةَ نَفْسٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَمْ يَقَعْ هَذَا لِغَيْرِهِ.

ثَالِثُهَا: مَا اخْتَصَّ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ دَعْوَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ بِالْأَلَا يَنْسَى مَا يُحَدِّثُهُ بِهِ.

رَابِعُهَا: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ قَدْ ظَهَرَ فِي الشَّامِ بِحِمْلِ جَهْلٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَكَانَ يَنْظُرُ فِيهَا وَيُحَدِّثُ مِنْهَا، فَجَنَّبَ الْأَخَذَ عَنْهُ لِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ أَيْمَةِ التَّابِعِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشيخ يضيف: وحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَهَتَيْتِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا؟! فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَوْمَأَ بِأَصْبُعِهِ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ: «اَكْتُبْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»^(١).

[أصح أدلة الأمر بكتابة العلم]

الشيخ: حديث: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ». وهو متفقٌ عليه^(٢)، وهو أصحُّ ما في الباب. وآثار أيضا: قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ^(٣).

(١) رواه أبو داود (٣٦٤٦).

(٢) أخرجه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥) عن أبي هريرة.

(٣) من هذه الآثار:

عن عمر بن الخطاب رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٧٦/٨)، والدارمي في «سننه» (٥١٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٤٦)، والأثر حسن.

عن أنس بن مالك، أنه كَانَ يَقُولُ لِنَبِيِّهِ: يَا بَنِيَّ قَيِّدُوا هَذَا الْعِلْمَ. رواه الدارمي في مقدمة «سننه» (٥٠٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣١٤)، وفيه عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك ضعيف.

عن ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٤٥)، والخطيب في «تقييد العلم» (١١٣)، والأثر صحيح.

تنبيه: جاء هذا الحديث مرفوعاً:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ».

رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٠٦)، والخطيب في «تقييد العلم» (٦٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٧)، وفيه إِسْمَاعِيلُ بْنُ يُحْيَى، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: يُحَدِّثُ عَنِ الثَّقَاتِ بِالْبَوَاطِيلِ، وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: يَرْوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، وَمَا لَا أَصْلَ لَهُ عَنِ الْأَثْبَاتِ، لَا يَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ بِحَالٍ، وقال الدارقطني: كَذَّابٌ مَثْرُوكٌ...

عن أنس بن مالك رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣١٥)، وقد وهم في رفعه عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ.

يراجع الكلام عليه في حاشية كتاب الرامهرمزي ب/تحقيقي.

[حال حديث: «إِذَا كَتَبْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي فَارْكَبُوهُ بِسَنَدِهِ»]

وحديث: «إِذَا كَتَبْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي فَارْكَبُوهُ بِسَنَدِهِ»، الظاهر أنه موضوع.

الطالب: يا شيخ، هذا الحديث.

الشيخ: الذي هو؟

الطالب: «إِذَا كَتَبْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي فَارْكَبُوهُ بِسَنَدِهِ»^(١).

الشيخ: ما شاء الله، تفضل، وارفع صوتك.

الطالب يقرأ^(٢): «إِذَا كَتَبْتُمْ الْحَدِيثَ فَارْكَبُوهُ بِإِسْنَادِهِ، فَإِنْ يَكُ حَقًّا كُتِّمَ شُرَكَاءُ فِي الْأَجْرِ،

وَإِنْ يَكُ بَاطِلًا كَانَ وَزْرُهُ عَلَيْهِ».

وعزاه إلى الحاكم في «علوم الحديث» وأبي نعيم وابن عساكر عن علي. ورمز له بالضعف.

والمناوي يقول: قال الذهبي: موضوع^(٣).

الشيخ: أحسنت، أنا-بس-من لفظه، وإلا فما كنتُ يعني (قد اطلعتُ عليه).

(١) يعني الطالب: أن هذا الحديث مذكور في ذلك المرجع. ثم كان هذا متأخرًا قليلًا، وقد رفعته هنا؛ ليكون عَقَبَ الحديث مباشرة، وما توفيقي إلا بالله.

(٢) لم أسمع ذكر المرجع، ولكن هذا من كلام السيوطي، وهو مذكور في «ضعيف الجامع» (٦٧٧).

(٣) كلام المناوي في «فيض القدير» (٨٣٧).

وكلام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٩٨/٤) ترجمة مسعدة بن صدقة.

قال الذهبي في ترجمته: قال الدارقطني: متروك.

وأخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٤) من طريق الحاكم، والراوي عنده عن مسعدة بن صدقة عِبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ الرواجني.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣٧٩/٢): عِبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ الرواجني الكوفي، من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، لكنه صادق في الحديث.

الشيخ: في المسألة مذهبٌ ثالث، فقد ذكر الإخوة القول بالكراهية والقول بالإباحة، وفي

المسألة مذهبٌ ثالثٌ فما هو؟

الطالب: ...^(١).

الشيخ: أنا سألتك أن هناك قولاً ثالثاً، فما هو؟

الطالب: المذهب الثالث أنه يكتب ثم يمحه.

الشيخ: حديث أبي سعيد تكلّم فيه، فماذا قيل فيه؟

الطالب: موقف على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره^(٢).

الشيخ: الجمع بين الأدلة (أدلة النهي عن الكتابة والإباحة)؟

الطالب: من أوجه الجمع: أن حديث النهي يقولون: منسوخ، أنه كان في أول الأمر النهي

عن الكتابة؛ خشية أن يختلط بالقرآن، فلما أمن اللبس جاءت الإباحة ونسخ الحديث. هذا وجه.

الوجه الآخر: النهي عن الكتابة والقرآن في صحيفة واحدة.

وبقي أيضاً؛ لئلا يعتمد على الكتابة^(٣).

الطالب يستفسر: هل كتب النبي صلى الله عليه وسلم بيده؟

الشيخ: ما كتب، وبعضهم وهو أبو الوليد الباجي يقول: كتب يوم الحديبية^(٤).

ويمكن كتب، أو أمر كاتبه^(١).

(١) أتى بجواب يتعلق بالجمع بين النهي عن الكتابة والإذن بها، وهذا ليس هو المسؤول عنه، وسيأتي هذا بعد قليل إن شاء الله تعالى.

(٢) يشير إلى حديث أبي سعيد السابق: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ».

قال السيوطي رحمه الله في «تدريب الراوي» (١/٣٩٥): «وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْلَلَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ: الصَّوَابُ وَقَفُّهُ عَلَيْهِ، قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ».

(٣) هذا الاستفسار التالي كان متأخراً قليلاً، وقد رفعته إلى هذا الموضع؛ لتناسق المسائل، وبالله التوفيق.

(٤) يشير إلى رواية: «فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ، فَكَتَبَ هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا يَدْخُلُ مَكَّةَ سِلَاحٌ إِلَّا

فِي الْقِرَابِ، وَالْأَ لَا يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِهَا بِأَحَدٍ، إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْبَعَهُ، وَالْأَ لَا يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ بِهَا» رواه البخاري (٢٦٩٩) عن

البراء بن عازب رضي الله عنه.

الشيخ: أحسن كتاب ألف في كتابة الحديث؟

الطالب: كتاب الخطيب.

الشيخ: «تقييد العلم» للحافظ الخطيب، أحسن كتاب ألف في كتابة الحديث، كتاب «تقييد

العلم» للحافظ الخطيب، وفيه عجائب وغرائب وأشعار^(٢).

الشيخ: اذكر شيئاً مما وقع من التحريف بسبب عدم الضبط والشكل؟

الشيخ: فهت السؤال؟

(١) نقل الذهبي عن القاضي عياض **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** في «سير أعلام النبلاء» (٨/٥٤٠) ما يلي: وَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو الْوَلِيدِ فِي حَدِيثِ الْكِتَابَةِ يَوْمَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، قَالَ بِظَاهِرِ لَفْظِهِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرِ ابْنُ الصَّائِفِ، وَكَفَّرَهُ بِإِجَازَتِهِ الْكُتُبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِلْقُرْآنِ، فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ الْكَلَامَ، حَتَّى أَطْلَقُوا عَلَيْهِ الْفِتْنَةَ، وَقَبَّحُوا عِنْدَ الْعَامَّةِ مَا أَتَى بِهِ، وَتَكَلَّمَ بِهِ خُطْبَاؤُهُمْ فِي الْجُمُعِ، وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

بَرِئْتُ مِمَّنْ شَرَى دُنْيَاً بِآخِرَةٍ... وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ كَتَبَا

فَصَنَّفَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ رِسَالَةً يَبَيِّنُ فِيهَا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي الْمُعْجَزَةِ، فَرَجَعَ بِهَا جَمَاعَةٌ.

قال الذهبي: يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** أَنْ يَكْتُبَ اسْمَهُ لَيْسَ إِلَّا، وَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ أُمِّيًّا، وَمَا مِنْ كُتُبِ اسْمِهِ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَالْوُلَاةِ إِدْمَانًا لِلْعَلَامَةِ يُعَدُّ كَاتِبًا، فَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ لَا لِمَا نَذَرَ.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَدَّ مَا كَتَبَهُ يَوْمَ الْحَدِيثِ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ وَكُتِبَ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَ، فَلَوْ كَتَبَ لَارْتَابَ مُبْطَلٌ، وَلَقَالَ: كَانَ يُحْسِنُ الْخَطَّ، وَنَظَرَ فِي كُتُبِ الْأَوَّلِينَ.

قُلْنَا: مَا كَتَبَ خَطًّا كَثِيرًا حَتَّى يَرْتَابَ بِهِ الْمُبْطَلُونَ، بَلْ قَدْ يُقَالُ: لَوْ قَالَ مَعَ طُولِ مُدَّةِ كِتَابَةِ الْكِتَابِ بَيْنَ يَدَيْهِ: لَا أَعْرِفُ أَنْ أَكْتُبَ اسْمِي الَّذِي فِي خَاتَمِي، لَارْتَابَ الْمُبْطَلُونَ أَيْضًا، وَلَقَالُوا: هُوَ غَايَةُ فِي الذِّكَاةِ، فَكَيْفَ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ؟ بَلْ عَرَفَهُ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ. فَكَانَ يَكُونُ ارْتِبَاهُمْ أَكْثَرَ وَأَبْلَغَ فِي إِنْكَارِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَوَجَّهَ الْحَدِيثَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الفصول في سيرة الرسول» (٢٩٦)، وقال: وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْمُقَيَّدَ يَقْضِي عَلَى الْمُطْلَقِ، فَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: فَأَمَرَ عَلِيًّا فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.

وهذه الرواية عند مسلم (١٧٨٤) (٩٣) عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** لِعَلِيٍّ: «اكْتُبْ، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَّا بِاسْمِ اللَّهِ، فَمَا نَذَرِي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ: «اكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ»، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَاتَّبَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «اكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ».. الحديث.

(٢) بعد هذا تنبيه على حديث: «إِذَا كُتِبَ الْحَدِيثُ عَنِّي فَارْتَبِعْهُ بِسَنَدِهِ»، وقد رفعته قليلاً عند ذِكْرِ هذا الحديث.

الطالب: يعني: من المتأخرين أو ماذا؟

الشيخ: يعني مما ذكره صاحب «التدريب».

[أثر أن عثمان كتب للذي أرسله أميراً إلى مصر: إذا جاءكم فاقبلوه. فصحفوها فاقتلوه]

الطالب: أن عثمان كتب للذي أرسله أميراً إلى مصر: إذا جاءكم فاقبلوه. فصحفوها

فاقتلوه.

[استفسار عن حال أثر عثمان هذا]

الطالب: هل هذا صحيح؟

الشيخ: يعني: هل صحيح أم لا؟ ما عندي إلا هذا الذي في الكتاب. نعم تفضل.

الطالب: ومنها: وكتب بعض الخلفاء إلى عاملٍ له يبلد: أن أحصِ المخشَّين -أي: بالعدد-

فصحفها بالمُعجمة، فخصاهم.

الشيخ: طيب، أحسنت.

الطالب: وكذلك النصاري حرّفوا^(١).

الشيخ: أيها أهمُّ تحريفُ المتن أو تحريفُ الأسماء؟

الطالب: الأسماء.

الشيخ: لماذا (علل لما تقول أن تحريف الأسماء أشد من تحريف المتن)؟

الطالب: لأن المتن قد يأتي من طريق أخرى.

الشيخ: والسند قد يأتي من طريق أخرى.

الشيخ: علل لما تقول، قد أجبت وأصبت، لكن علل لما تقول، وهو في الكتاب^(١).

(١) قيل: إنَّ النَّصَارَى كَفَرُوا بِلَفْظَةِ أَخْطَأُوا فِي إِعْجَامِهَا وَشَكْلِهَا، قَالَ اللَّهُ فِي الْإِنْجِيلِ لِعِيسَى: أَنْتَ نَبِيِّي وَلَدْتُكَ مِنَ الْبُتُولِ.

فَصَحَّفُوهَا وَقَالُوا: أَنْتَ نَبِيِّي وَلَدْتُكَ -مُخَفَّفًا. يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (١/٤٩٦).

الشيخ مجيب: ليس قبله ما يدل عليه ولا بعده ما يدل عليه، بخلاف التحريف في المتن؛ فإن قبله ما يدل عليه وبعده ما يدل عليه.

[التصحيفات قد لا تؤثر على الحفظ الكبار وفيه كلام لابن حبان]

ثم هذا التحريف ربما لا يؤثر على الحفظ الكبار؛ فقد ذكر ابن حبان في أوائل كتابه «المجروحين»، ذكر أن الحفظ الكبار إذا صحف سفيان إلى شيان أو عبد الله إلى عبيد الله أو العكس؛ فإن الحفاظ يعرفون أن هذا مصحف، فهم يعرفون أن هذا الحديث من حديث سفيان، لا من حديث شيان، وإنما تصحف إلى شيان^(٢).
فالْحُفَّاظُ الْكِبَارُ رَبَّمَا لَا يَتَأَثَّرُونَ بِهِ.

الشيخ: حديث القنوت الراوي له عن الحسن بن علي، أهو أبو الحوراء أو أبو الجوزاء؟
الطالب: أبو الحوراء.

الشيخ يضيف: وكان بعضهم يكتبه حور العين^(٣)، خيراً إن شاء الله صحيح، حديث القنوت الراوي له عن الحسن بن علي أبو الحوراء، وليس بأبي الجوزاء^(١).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٤٩٧/١): يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ بِضَبْطِ الْمُتْلِسِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَكْثَرَ؛ فَإِنَّهَا لَا تُسْتَدْرَكُ بِالْمَعْنَى، وَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِمَا قَبْلَ وَلَا بَعْدَ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ النَّجِيرِيُّ: أَوَّلَى الْأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ أَسْمَاءُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(٢) قال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «المجروحين» (٥٥/١): وإذا قال عبيد الله بن موسى: حدثنا سفيان، عن فراس، وحدثنا شيان عن فراس، مَيَّزُوا بَيْنَ مَا انفرد الثوري عن فراس، وبين ما انفرد شيان عن فراس، حتى إذا صغر الفاء من سفيان في الكتابة وأشبهت شيان ميزوا، وقالوا: هذا في حديث سفيان لا شيان، وإذا عظمت الياء من شيان حتى صار شيهًا بسفيان، قالوا: هذا من حديث شيان لا سفيان، وميَّزوا بين ما روى عبيد الله بن موسى عن شيان عن جابر، وبين ما روى عن سفيان عن جابر في أشباه هذا مما يكثر ذكره. اهـ المراد.

(٣) قال الإمام عبد الله بن أحمد رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى في «زوائد العلل» (٣٠٤٥): حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: سمعت ابن إدريس يقول: كتبت حديث أبي الحوراء، فخفت أن أصحف فيه، أقول: أبو الجوزاء، فكتبت أسفله: حور عين.

الشيخ: ماذا يُستحب للكاتب (باعتبار الخط)؟

الطالب: أولاً يُثني على الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى.

الشيخ: قبل هذا شيء.

الطالب: أن يُصحح النية.

الشيخ: لا بأس يُصحح نيته، لكن ماذا يُستحب له باعتبار الخط؟

الطالب: أن يوضح خطه، فلا يُسرّع، وعدم تدقيقه، ويوضحه.

الشيخ: ماذا قال الإمام أحمد (في تدقيق الخط)؟

الطالب: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لِابْنِ عَمِّهِ حَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَرَأَاهُ يَكْتُبُ خَطًّا دَقِيقًا: لَا تَفْعَلْ

أَخْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ يَخُونُكَ^(٢).

الشيخ: وماذا قيل في الإعجام والشكل؟

الطالب: يعني: ما هو الإعجام وما هو الشكل؟^(١).

فائدة: قال الراهب رمزي في «المحدث الفاضل»: أبو الجوزاء بالجيم والزاي، وأبو الحوراء بالحاء والراء غير معجمة، وهما في عداد التابعين، روى أحدهما عن ابن عباس، والآخر عن الحسن بن علي رضوان الله عليهم. اهـ.

وأبو الجوزاء: أوس بن عبد الله.

وأبو الحوراء: ربيعة بن شيبان السعدي.

(١) حديث القنوت رواه أبو داود (١٤٢٥).

(٢) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٥٣٧) تحت عنوان: اسْتِحْبَابُ الْخَطِّ الْغَلِيظِ وَكَرَاهَةُ الدَّقِيقِ مِنْهُ.

والأثر صحيح، وقد ذكرته في كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (٢٣٦١).

وقوله: (يخونك) أي: عند الكبر، وضعف البصر. «المقنع في علوم الحديث» (٣٤٨/١) لابن الملقن.

وقال العراقي في «شرح الألفية» (٤٦٨/١): يُكْرَهُ الْخَطُّ الرَّقِيقُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ فِي نَظَرِهِ ضَعْفٌ، وَرَبَّمَا ضَعْفَ نَظَرٍ كَاتِبِهِ بَعْدَ ذَلِكَ

فَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ هَذَا.

وعلق عليه بقوله: وهذا إذا كان لغير عُذْرٍ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ عُذْرٌ كَضَيْقِ الْوَرَقِ أَوِ الرَّقِّ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ، أَوْ كَانَ رَحَالًا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

يَرِيدُ حَمْلَ كُتُبِهِ مَعَهُ؛ فَتَكُونُ خَفِيفَةً الْحَمْلِ فَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ.

أو لفقره بالأيد الشمن، أو يجده ولا يجد الورق كذلك لا يكره. «شرح ألفية السيوطي» (١٣/٢) للإتيوبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشيخ: لا، ما هو سؤالي، إذا ترك الإعجام فربما...، وإذا ترك الشَّكْل فربما...، وما تركتُ إلا الكلمة التي بعد رُبَّما.

الشيخ نفسه يجيب: إذا ترك الإعجام، رُبَّما يُستعجمُ عليه وقت القراءة فلا يدري ^(٢)، وإذا ترك الشَّكْل فربما يُشكِل عليه.

الشيخ: ما معنى تمثيق الخط؟

الطالب: تدقيقه.

الشيخ: تدقيقه، سُرْعَة، سُرْعَة ^(٣).

(١) قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» تحت رقم (٨٧١): الإِعْجَامُ أَعْجَمْتُ الْكِتَابَ، فَهُوَ مُعْجَمٌ لَا غَيْرُهُ، وَهُوَ النَّقْطُ، أَنْ تُبَيِّنَ التَّاءَ مِنَ الْيَاءِ، وَالْحَاءَ مِنَ الْخَاءِ.

وَالشَّكْلُ: تَقْيِيدُ الْإِعْرَابِ. اهـ.

وفي «مختار الصحاح» (١٦٨): شَكَلَ الْكِتَابَ إِذَا قَيَّدَهُ بِالْإِعْرَابِ. وَيُقَالُ أَيْضًا: أَشَكَلَ الْكِتَابَ، كَأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ إِشْكَالَهُ وَالتَّيْسَاسَهُ.

(٢) روى الخطيب في «جامعه» (٥٨١) من طريق الأوزاعي قال: سمعت ثابت بن معبد يقول: نُورُ الْكِتَابِ الْعَجْمُ.

هذا أثر صحيح.

وثابت بن معبد صاحب الأثر هو الشامي، كما في ترجمة الأوزاعي من «تهذيب الكمال» (٣٠٨/١٧).

وترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٥٧/٢)، وقال: روى عنه الأوزاعي سمعت أبي يقول ذلك، وسمعتة يقول: كان واليًا على بعض كور الشام.

وجاء من قول الأوزاعي، وسنده ضعيف؛ رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٨٧٢) عنه بلاغًا.

(٣) قال العراقي في «الألفية في علم الحديث»:

وَشَرُّهُ التَّعْلِيْقُ وَالْمُسْقُ، كَمَا... شَرُّ الْقِرَاءَةِ إِذَا مَا هَذَرَمَا

وبوب لذلك الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: اخْتِيَارُ التَّحْقِيقِ دُونَ الْمُسْقِ وَالتَّعْلِيْقِ.

قال شارح «الألفية» وهو السخاوي في «فتح المغيث» (٥١/٣): (وَشَرُّهُ) أَي: الْخَطُّ (التَّعْلِيْقُ)، وَهُوَ فِيمَا قِيلَ: خَلَطُ الْحُرُوفِ النَّبِيَّ يَنْبَغِي تَفْرِيقُهَا، وَإِذْهَابُ أَسْنَانِ مَا يَنْبَغِي إِقَامَةُ أَسْنَانِهِ، وَطَمَسُ مَا يَنْبَغِي إِظْهَارُ بَيَاضِهِ.

وأما المشق فبفتح أوله وإسكان ثانيه، وَهُوَ خِفَةُ الْيَدِ وَإِزْسَالُهَا، مَعَ بَعَثَةِ الْحُرُوفِ وَعَدَمُ إِقَامَةِ الْأَسْنَانِ، كَمَا كَانَ شَيْخُنَا-الحافظ ابن حجر- يَحْكِي أَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَرَاهُ يَكْتُبُ كَذَلِكَ: تَكْتُبُونَ تَمْشِقُونَ تُضَيِّعُونَ الْكَاعِدَ.

[القراءة من مصدر المراجعة؛ لاطلاع من يقرأ في المخطوطات القديمة عليه]

الشيخ: فيه شيء مما يتعلق بهذا، يقرأ من الكتاب؛ لأجل إذا وجدناه، وإلا فاصطلاح
العصرين كافٍ. لكن لو وجدت مخطوطة ورأيت هذا، لا يلتبس عليك. والله المستعان ^(١).

الطالب يقرأ من مصدر المراجعة: ^(٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: فَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ حَرْفٍ ^(٣).

فَيَجْتَمِعَانِ فِي عَدَمِ إِقَامَةِ الْأَسْنَانِ، وَيَخْتَصُّ التَّعْلِيقُ بِخَلْطِ الْحُرُوفِ وَضَمِّهَا، وَالْمَشَقُّ بِبَعْثَرَتِهَا وَإِيضَاحِهَا بِدُونِ الْقَانُونِ الْمُأَلُوفِ، وَذَلِكَ
كَمَا قَالَ بَعْضُ الْكُتَّابِ: مَفْسَدَةٌ لِحِطِّ الْمُبْتَدِي، وَدَالٌّ عَلَى تَهَاوُنِ الْمُتَتَبِّهِ بِمَا يَكْتُبُ. غَيْرَ أَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ الْمَشَقَّ وَالتَّعْلِيقَ وَإِغْفَالَ الشَّكْلِ
وَالنَّقْطَ فِي الْمَكَاتِبِ.

وفي «المصباح المنير» (٥٧٤): مَشَقْتُ الْكِتَابَ مَشَقًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ، أَسْرَعْتُ فِي فِعْلِهِ.

(١) كان بعد هذا سؤال هل كتب النبي ﷺ؟ وقد رفعته قليلاً.

(٢) «تدريب الراوي» (٤٩٩/١).

(٣) كلام البُلْقِينِيِّ في «محاسن الاصطلاح» (٣٧١)، ذكره عقب هذه الفائدة وهي:

فائدة: والخاء لا تدخل في هذا، وإنما ترك ذكره -أي: ابن الصلاح-؛ لوضوحه. وقد أسند المرزباني عن محمد بن عبيد الغساني، قال:
حدثني أبي، قال: كتبت بين يدي معاوية كتاباً فقال لي: يا عبيد، ارقش كتابك؛ فإني كتبت بين يدي رسول الله ﷺ، فقال
لي: «يا معاوية، ارقش كتابك».

قال: قلت: وما رَقْشُهُ يا أمير المؤمنين؟ قال: أعط كل حرف ما ينوبه من النقط.

وهذا الحديث أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٥٦٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء»
(١٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٩/٣٨) من طريق سعيد بن عبدالعزيز التنوخي عن قيس بن عباد، عن مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ
أَوْسٍ الْغَسَّانِيِّ، كَاتِبِ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: كَتَبْتُ بَيْنَ يَدَيِ مُعَاوِيَةَ كِتَابًا... الخ.

هذا حديث ضعيف؛ مسلسل بالمجاهيل.

قيس بن عباد ليس بقيس بن عباد أبي عبدالله القيسي البصري التابعي الجليل؛ ولهذا لم يذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٥٤٠/١٠) في
شيوخ سعيد بن عبدالعزيز، كعاداته رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر في ترجمة الراوي شيوخه المشاهير دون غيرهم غالباً.

وقد ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩٣/٤٩)، وقال: حدث عن محمد بن عبيد بن أوس الغساني، روى عنه سعيد بن
عبدالعزیز، له رواية تقدمت في ترجمة عبيد بن أوس. يشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه الرواية المذكورة.

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ ضَبْطِهَا.

قِيلَ: يُجْعَلُ تَحْتَ الدَّالِ وَالرَّاءِ وَالسَّيْنِ وَالصَّادِ وَالطَّاءِ وَالْعَيْنِ النُّقْطَةُ الَّتِي فَوْقَ نَظَائِرِهَا.

وَاخْتَلَفَ عَلَى هَذَا فِي نَقْطِ السَّيْنِ مِنْ تَحْتِ.

فَقِيلَ: كَصُورَةِ النُّقْطِ مِنْ فَوْقِ.

وَقِيلَ: لَا، بَلْ يُجْعَلُ مِنْ فَوْقِ الْمُعْجَمَةِ، كَالْأَثَافِيِّ، وَمِنْ تَحْتِ الْمَهْمَلَةِ مَبْسُوطَةً صَفًا.

وَقِيلَ: يُجْعَلُ فَوْقَهَا-أَيُّ: الْمُهْمَلَاتِ الْمَذْكُورَةِ-صُورَةُ هَلَالٍ، كَقَلَامَةِ الظُّفْرِ مُضْطَجِعَةً عَلَى

قَفَاهَا.

وَقِيلَ: يُجْعَلُ تَحْتَهَا حَرْفٌ صَغِيرٌ مِثْلُهَا، وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْحَاءِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَعَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ وَالْأَنْدَلُسِ.

وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ: فَوْقَهَا خَطٌّ صَغِيرٌ، كَفَتْحَةٍ، وَقِيلَ: كَهَمْزَةٍ، وَفِي بَعْضِهَا تَحْتَهَا

هَمْزَةٌ، فَهَذِهِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ.

الشيخ: طيب.

محمد بن عبيد بن أوس ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥٩/٥٤)، وقال: محمد بن عبيد بن أوس الغساني حدث عن أبيه، روى عنه قيس بن عباد.

وكاتب معاوية عبيد، ويقال: عبيد الله بن أوس الغساني، كاتب معاوية وحاجبه، ويزيد بن معاوية، ومروان بن الحكم، حدث عن معاوية. روى عنه ابنه محمد بن عبيد. ذكره أبو الحسن الرازي في تسمية كتاب «أمراء دمشق»، وذكر أنه كان كاتبًا لمعاوية في خلافته ويزيد بن معاوية. ترجم له بذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٩/٣٨).

قلت: فمثله يكون مجهول حال، وخرج عن جهالة العين؛ لوصفه بأنه كاتب لمعاوية.

وقد تقدم لنا في هذه المذاكرة أنه قد يرتفع مجهول العين إلى مجهول الحال، وهذا نصه:

قال والدي الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: تنبيه من بعض إخواننا وهو: ما إذا لم يرو عنه إلا واحد، وكان عينه معروفة، مثل: القاضي فلان، قاضي بلد...، وما روى عنه إلا واحد ولم يوثقه معتبر، أرى صنيع الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «تقريب التهذيب» أنه يرفعه من مجهول العين إلى مقبول. معناه: إذا توبع وإلا فليؤن.

هذا تصرف الحافظ فيما رأيته في «تقريب التهذيب»، والله المستعان، وهو تصرف حسن، جزاه الله خيرًا.

الشيخ: أله أن يصطلح مع نفسه وأن يجعل لنفسه اصطلاحًا خاصًا أم ماذا؟

الطالب: له، ولكن بشرط أن يبين اصطلاحه في مقدمة كتابه؛ لكي يفهم.

الشيخ: طيب، والرموز بالأحرف ربما تتصحّف، فيتصحّف السّين إلى شين، أو الشّين إلى

سين، وهكذا كما وقع في «فيض القدير»، وفي «الجامع الصغير»، فربما تتصحّف مع طول المدّى، والله المستعان^(١).

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ.

ما هو الذي يُفصل به بين الحديثين؟

الطالب: هي دائرة يضعونها بين الحديثين.

الشيخ: وماذا قال الخطيب في هذه الدائرة؟

الطالب: ينكر عليهم فيها، كأنه ما يرى هذه الدائرة.

الشيخ: لا، يرى، لكن قال شيئًا آخر.

الطالب: هذه الدائرة هي فائدتها ماذا؟

الشيخ: أن تفصل بين الحديثين^(٢).

الطالب: إي نعم، تفصل، مثلاً: إذا أراد أن يراجع أو شيئًا يعمل فيها نقطة.

الشيخ: هذا الذي قاله الخطيب، قال: يتركها غفلاً، فإذا راجع وضع في وسطها نقطة^(٣).

(١) انتهى هذا المجلس والتعليق عليه، ولله الحمد والمنة.

(٢) أي: للتمييز بين الحديثين، فقد يدخل عجز الأول في صدر الثاني، أو بالعكس، فيما إذا تجرّدت المتن عن أسانيدها.

«فتح الباقي» (٣٩/٢) للشيخ زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» قبل رقم (٥٧٠): يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دَاوَرَةٌ تَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، وَتُمَيِّزُ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ. ثم أخرج من الآثار ما يلي:

الأول برقم (٥٧٠): من طريق يعقوب بن سفيان، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: أَتَانِي رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِكِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَانَ كِتَابًا فِي رَقٍّ عَتِيقٍ، وَكَانَ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ سِيرِينَ، كَانَ مُحَمَّدٌ لَا يَرَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ كِتَابٌ، وَكَانَ فِي أَسْفَلِ

انتهينا من هذا. خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، إذا كتب عبد الله «عبد» في آخر السطر ولفظ الجلالة «الله» في أوله،

فماذا؟ يُكره؟

الطالب: نعم، قال: ينبغي له أن يكتبها في سطر واحد.

حَدِيثُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ فَرَّغَ مِنْهُ: هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، بَيْنَهُمَا فَضْلٌ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ كَذَا، وَقَالَ: فِي فَضْلِ كُلِّ حَدِيثٍ عَاشِرٍ حَوْلَهُ نُقْطٌ كَمَا تَدُورُ.

وهذا قد أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة» (٥٤/٢)، ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١٧٣)، وفيه مبهم وهو: ولد محمد بن سيرين، كما ترى، فسنده ضعيف، وأيضاً يحتمل أن الفسوي رواه عن علي بن المديني معلقاً.

والثاني: برقم (٥٧١) من طريق الحسن بن عبد الرحمن، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَطِيَّةَ السَّامِيِّ، نا أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ، نا الْأَصْمَعِيُّ، نا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، قَالَ: فِي كِتَابِ أَبِي: هَذَا مَا سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجِ، قَالَ: فَكُلَّمَا انْقَضَى حَدِيثٌ أَدَارَ دَاوَةَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كُلُّ الْكِتَابِ.

والحسن بن عبد الرحمن هو: ابن خلاد الرامهرمزي، وقد أخرجه في «المحدث الفاصل» (٨٦٧) ب/تحقيقي.

وشيوخ المؤلف مُحَمَّدُ بْنُ عَطِيَّةَ، لم أعرفه.

وابن أبي الزناد: عبد الرحمن مختلف في الاحتجاج به، قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «ميزان الاعتدال» (٥٧٦/٢) آخر ترجمة ابن أبي الزناد: قد مشاه جماعة وعدلوه، وكان من الحفاظ الكثيرين، ولا سيما عن أبيه، وهشام بن عروة، حتى قال يحيى بن معين: هو أثبت الناس في هشام.

وذكر محمد بن سعد أنه كان مفتياً.

وقد روى أرباب «السنن الأربعة» له، وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية.

ثم قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» بعد رقم (٥٧١):

رَأَيْتُ فِي كِتَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ بِخَطِّهِ: بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دَاوَةٌ، وَبَعْضُ الدَّارَاتِ قَدْ نُقِطَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا نُقْطَةٌ، وَبَعْضُهَا لَا نُقْطَةَ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ فِي كِتَابِي: إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرِ الطَّبَرِيِّ بِخَطِّيهِمَا.

قال الخطيب: فَاسْتُحِبَّ أَنْ تَكُونَ الدَّارَاتُ غُمَّلًا، فَإِذَا غُورِضَ بِكُلِّ حَدِيثٍ نُقْطَ فِي الدَّارَةِ الَّتِي تَلِيهِ نُقْطَةً، أَوْ خَطٌّ فِي وَسْطِهَا خَطًّا، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَعْتَدُّ مِنْ سَمَاعِهِ إِلَّا بِمَا كَانَ كَذَلِكَ أَوْ فِي مَعْنَاهُ.

الشيخ: في سطر واحد؛ لئلا يُقال: الله كذا وكذا، ويظن...^(١)، خيرًا إن شاء الله.

[حكم كتابة «قاتل» في آخر السطر، و«ابن صفيّة في النّار» في أول السطر]

وكذا قالوا: «قاتل ابن صفيّة في النّار»، ما يفعل «قاتل» في آخر، و«ابن صفيّة في النّار»^(٢).

وهذا هو حديث، لكنه من قول علي بن أبي طالب، فقال عليّ لما استأذن عليه ابن جرموز

^(٣): «قاتل ابن صفيّة في النّار»-أي: قاتل الزبير-؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا، وَحَوَارِيَّ (١) الزُّبَيْرِ»^(٢).

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في «التقريب والتيسير» (٥٠٢/١): وَيُكْرَهُ فِي مِثْلِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ فَلَانٍ كِتَابَةُ عَبْدٍ آخَرَ السَّطْرِ، وَاسْمُ اللَّهِ مَعَ ابْنِ فَلَانٍ أَوَّلَ الْآخَرِ.

(٢) أي: في أول السطر.

(٣) ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام هو: عمرو بن جرموز، قتل الزبير وقد كان راجعًا يوم الجمل تاركًا لقتال علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. أخرج ابن سعد في «الطبقات» (٨١/٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَتَى الزُّبَيْرَ فَقَالَ: أَيْنَ صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَيْثُ تُقَاتِلُ بِسَيْفِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: فَرَجَعَ الزُّبَيْرُ، فَلَقِيَهُ ابْنُ جُرْمُوزٍ فَقَتَلَهُ.

فَأَتَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَلِيًّا، فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ؟ قَالَ عَلِيٌّ: إِلَى النَّارِ. وإسناده حسن؛ من أجل هلال بن خباب أحد رواة إسناده فإنه صدوق.

وهذا دليل على اعتراف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بفضل الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقد أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ترجمة الزبير، واللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (١٤٩٣/٨)، والبيهقي في «الاعتقاد» (٣٧٤) من طريق شعبة، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ الشَّعْبِيَّ، يَقُولُ: أَذْرَكْتُ خَمْسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ أَكْثَرَ، كُلُّهُمْ يَقُولُ: عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ.

وهذا أثر حسن؛ مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الغداني بضم المعجمة البصري الأشلي، صدوق بهم.

ورحم الله الذهبي؛ فقد علّق على هذا الأثر في «سير أعلام النبلاء» (٦٢/١)، وقال: لَأَنَّهُمْ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ هُمْ بِالْجَنَّةِ، وَمَنْ الْبَدْرِيِّينَ، وَمَنْ أَهْلُ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ، وَمَنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ رَضِيَ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ؛ وَلَآنَ الْأَرْبَعَةَ قُتِلُوا وَرَزَقُوا الشَّهَادَةَ، فَتَحَنَّنَ مُجِبُونَ هُمْ، بِأَغْضُوزٍ لِلْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ قُتِلُوا الْأَرْبَعَةَ.

وقد جاء أنه ندم ابن جرموز على قتله لحواري رسول الله ﷺ.

قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «السير» (٦٤/١): أَكَلَ الْمُعْتَرُّ يَدَيْهِ؛ نَدَمًا عَلَى قَتْلِهِ، وَاسْتَغْفَرَ، لَا كَقَاتِلِ طَلْحَةَ، وَقَاتِلِ عُثْمَانَ، وَقَاتِلِ عَلِيٍّ.

«قَاتِلُ» يقول: ما تجعل «قَاتِلُ» في آخر السطر، و«ابن صفية» (في أول السطر).

وعلى كُلِّ هذه من التَّحسينات، وإلا فالمعتبر فَهْمُ المعنى، والسِّيَاق يدل على المعنى.

الشيخ: (كيفية) كتابة الصلاة على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟

الطالب: كتابة الصلاة، منهم مَنْ كان يتلفَّظ بها، والأصح يتلفَّظ بها...، والأصح أنه يكتبها.

الشيخ: وكيف يكتبها؟

الطالب: يكتبها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الشيخ: ما دليلك على ذلك؟

الطالب: حديث كعب بن عجرة.

الشيخ: إيه ما هو؟

الطالب: في كيفية الصلاة.

الشيخ: ما هو حديث كعب بن عجرة؟

الطالب: قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ

الْبَيْتِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ؟

قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ

إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ

إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(٣).

فجاء «وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» ما جاء «محمد» فقط.

(١) إضافة إلى ياء المتكلم فحذف الياء، وقد ضبطه جماعة بفتح الياء، وهو الذي في الفرع وغيره، وآخرون بالكسر وهو القياس،

لكنهم حين استقلوا ثلاث ياءات حذفوا ياء المتكلم وأبدلوا من الكسرة فتحة. «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري» (٢٨٤٦).

(٢) رواه أحمد (٧٩٩)، والحديث حسن.

(٣) رواه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦).

[خطأ الذين يرمزون للصلاة على النبي ﷺ بـ «ص» أو «صلعم»، ولا يتابعون عند النقل من

كتبهم]

الشيخ: والذين يكتبون «ص»، إذا كنت تنقل من كتاب، وقد ذكر «ص»؛ إشارة إلى

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فأنت تكتبها على ما هي عليه؟

الطالب: لا أكتبها «ص»، أكتبها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الشيخ: وكذلك «صلعم» هكذا؟

الطالب: وكذلك «صلعم».

الشيخ: «صلعم» تكتبها أنت: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»^(١).

[بعض الأحاديث الواردة في فضل الصلاة على النبي ﷺ من مصدر المراجعة]

وقد وردت أحاديث ذكرها السيوطي في «التدريب»^(٢) يُنظر في صحتها، نراها -يا إخوان-

، ننظر ما هو الصحيح منها.

[حديث: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ...»]

أي، نعم «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ

الْكِتَابِ»^(١).

(١) قال العراقي في «الألفية» (٥٧٦):

وَاجْتَنِبِ الرَّمْزَ لَهَا وَالْحَذْفَا... مِنْهَا صَلَاةٌ أَوْ سَلَامًا تُكْفَى

وقال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تدريب الراوي» (٥٠٥/١): يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ عِنْدَ ذِكْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِلسَانِهِ وَبَنَانِهِ،

ذَكَرَهُ التَّحِييُّ، وَلَا يَتَّقِدُ فِيهِ-أَي: مَا ذَكَرَ مِنْ كِتَابَةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-بِمَا فِي الْأَصْلِ إِنْ كَانَ نَاقِصًا، بَلْ يَكْتُبُهُ وَيَتَلَفَّظُ بِهِ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ لَا كَلَامٌ يَرْوِيهِ.

(٢) «تدريب الراوي» (٥٠٤/١).

تعليق الشيخ: لا يثبت، بل هو موضوع.

[حديث: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِيَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»]

نعم «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِيَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً» (٢).

(١) هذا الحديث أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٨٣٥) من طريق إسحاق بن وهب العلاف، قال: نا بشر بن عبيد الله الداربي،

قال: نا حازم بن بكر، عن يزيد بن عياض، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٢٨/١)، وقال عنه: موضوع؛ فيه يزيد بن عياض.

قال يحيى: ليس بشيء.

سئل مالك عن ابن سمعان، فقال: كذاب، فقيل: فيزيد بن عياض؟ قال: أكذب وأكذب.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وفيه إسحاق بن وهب، قال الدارقطني: كذاب متروك يحدث بالأباطيل.

وقال ابن حبان: يضع الحديث.

قلت: وبشر بن عبيد الداربي، ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال»، وقال: كذبه الأزدي، وقال ابن عدي: منكر الحديث عن

الأئمة، بين الضعف جدًا.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٢٧/٤) عن أبي بكر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي عِلْمًا فَكَتَبَ مَعَهُ صَلَاةً

عَلَيَّ لَمْ يَزَلْ فِي أَجْرِ مَا قَرَأَ ذَلِكَ الْكِتَابَ»، وفيه أبو داود النخعي، وهو: سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب، وهو: وضاع.

وقد قال ابن عدي بعد أن ذكر له جملة من الأحاديث، ومنها هذا الحديث: هذه الأحاديث التي ذكرتها عن سليمان بن عمرو، كلها

موضوعة مما وضعها هو عليهم.

وورد من حديث ابن عباس ذكره الحافظ ابن كثير في تفسير سورة الأحزاب رقم الآية (٥٦)، وقال: وكيس هذا الحديث بصحيح من

وجوه كثيرة، وقد روي من حديث أبي هريرة ولا يصح أيضًا، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي شيخنا: أحسبه موضوعًا، وقد روي

نحوه عن أبي بكر وابن عباس، ولا يصح من ذلك شيء، والله أعلم.

وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٣٢٩)، وقال: في إسناده من لا يحتج به، وقد روي من طرق ضعيفة جدًا.

(٢) رواه الترمذي (٤٨٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَمَّةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، قَالَ:

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ... فذكره.

وموسى بن يعقوب الزمعي سبىء الحفظ، وعبد الله بن كيسان: القرشي الزهري لم يذكر المزي في «تهذيب الكمال» (٤٨٢/١٥) راويًا

عنه سوى موسى بن يعقوب الزمعي، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، فهو: مجهول عين.

لا بأس هذا الحديث.

فيغني عنه^(١) الحديث المتفق عليه من حديث كعب بن عجرة، كما سمعتم قبل، والله المستعان.

الطالب: كذلك الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

الشيخ: الآية ليس فيها (وآله)، لكن السنة جاءت مبينة، أحسنت.

[الصلاة على الآل مع النبي ﷺ]

الطالب: وهذا الحديث^(١) يدل لوجوب الصلاة على الآلن ما فيه صارفٌ؟

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٥/٦): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: ثنا مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، بِهِ. فزاد واسطة بين عبدالله بن شداد وابن مسعود، كما ترى.

وقد ذكره الدارقطني مع طريق ثالثة في «العلل» (١١٢/٥)، ثم قال: وَالْإِضْطِرَابُ فِيهِ مِنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ. وجاء من حديث أبي أمامة أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣٥١/٣) من طريق مكحول الشامي، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَإِنَّ صَلَاةَ أُمَّتِي تُعْرَضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً».

قال الذهبي في «المهذب» في اختصار السنن الكبير (١١٨١/٣): مكحول قيل: لم يلق أبا أمامة.

ومن فضائل الصلاة على النبي ﷺ الثابتة:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَزْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ» رواه مسلم (٣٨٤).

عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، وَحَطَّ عَنْهُ عَشْرَ خَطِيئَاتٍ» رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٢٤).

وحسنه والذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع الصحيح» مما ليس في الصحيحين (١٦٨٧).

(١) لعل المراد يغني عن الحديث الذي قبل هذا.

الشيخ: الصلاة على الآل، نعم مع النبي ﷺ، الإمام الشافعي يقول (٢):

يا آل بيت رسول الله حبكم... فَرَضَ مِنَ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ أَنْزَلَهُ
إِنْ لَكُمْ مِنْ عَظِيمِ الْقَدْرِ أَنْتُمْ... مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْكُمْ لَا صَلَاةَ لَهُ (٣)

(١) يشير إلى حديث كعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «ديوان الشافعي» (٩٢).

وقال السخاوي في «القول البدیع» (٩١): وقد أنشد المجد الشيرازي عن محمد بن يوسف الشافعي قوله، فجعله من قول محمد بن يوسف الشافعي كما ترى.

(٣) إضافة إلى ما ذكر ما استفدته من والدي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: يُصَلَّى عَلَى آل مع النبي ﷺ، ذكر هذا الصنعاني في «العدة»، وفي «سبل السلام».

وأما كون العلماء لا يذكرون ذلك في كتبهم، فأجاب عنه الصنعاني: بأن العلماء المتقدمين قبل البخاري ومسلم ألفوا الكتب، وأرادوا أن يضعوا في تأليفهم بحسب ما سمعوه من شيوخهم، وذكر أنه في العصر الأموي منهم من كان لا يرضى لأحد أن يذكر الآل. على أن الكتب بعضها فيها ذكر الآل، كـ «المستدرک».

قلت: وهذا كلام الصنعاني في «سبل السلام» (٢٨٨/١) فدونكه:

وَالْحَدِيثُ -حديث الأمر بالصلاة عليه بعد التشهد- دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ؛ لِظَاهِرِ الْأَمْرِ، أَعْنِي: «قُولُوا»، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْأئِمَّةِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ.

وَيَقْتَضِي أَيْضًا وَجوبَ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَلَا عُدْرَ لِمَنْ قَالَ بِوَجوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ؛ مُسْتَدَلًّا بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوْلِ بِوَجوبِهَا عَلَى الْآلِ؛ إِذِ الْمَأْمُورُ بِهِ وَاحِدٌ، وَدَعَا النُّوْيَّ وَغَيْرَهُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ مَنْدُوبَةٌ، غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ، بَلْ تَقُولُ: الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ لَا تَتِمُّ وَيَكُونُ الْعَبْدُ مُتَمَثِّلًا بِهَا، حَتَّى يَأْتِيَ اللَّفْظُ النَّبَوِيُّ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ الْآلِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ، فَأَجَابَهُ بِالْكِفِيَّةِ، أَنَّهَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِالْآلِ فَمَا صَلَّى عَلَيْهِ بِالْكِفِيَّةِ اتَّبَعَ أَمْرَهَا، فَلَا يَكُونُ مُتَمَثِّلًا لِلْأَمْرِ، فَلَا يَكُونُ مُصَلِّيًا عَلَيْهِ ﷺ. وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ: «كَمَا صَلَّيْتُ» إِلَى آخِرِهِ يَجِبُ؛ إِذْ هُوَ مِنَ الْكِفِيَّةِ الْمَأْمُورِ بِهَا، وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ أَلْفَاظِ هَذِهِ الْكِفِيَّةِ بِإِجَابِ بَعْضُهَا وَنَدْبِ بَعْضِهَا فَلَا دَلِيلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ.

قال: وَمِنْ هُنَا نَعْلَمُ أَنَّ حَذْفَ لَفْظِ الْآلِ مِنَ الصَّلَاةِ -كَمَا يَقَعُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ- لَيْسَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، وَكُنْتُ سُئِلْتُ عَنْهُ قَدِيمًا، فَأَجَبْتُ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِإِذْنِ رَبِّ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ رَوَاهَا، وَكَأَنَّهُمْ حَذَفُوهَا خَطَأً؛ تَقِيَّةً لِمَا كَانَ فِي الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ مَنْ يَكْرَهُ ذِكْرَهُمْ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ مُتَابِعَةً مِنَ الْآخِرِ لِلْأَوَّلِ، فَلَا وَجْهَ لَهُ. اهـ المراد.

وللفائدة أضيف أيضًا كلام الشيخ ابن عثيمين في «شرح بلوغ المرام» (٦٤/١)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: المؤلف هنا يقول: ﷺ،

وهذا هو المشهور عند العلماء في نقل الأحاديث، ولكن لو قال قائل: لماذا لا نكمل فنقول: على آله؟ لأن الرسول ﷺ لما قيل: كيف نصلي عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد»، ونأتي بكلمة «على»؛ للفرق بين هذا وبين صلاة

[حال حديث: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَاءَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَيَأْتِيهِمُ الْمَحَابِرُ...»]

الطالب: الحديث الأخير يا شيخ هذا الذي ذكره عن عبدالرزاق؟^(١)

الشيخ: إيه «لم تزل الملائكة تصلي عليه».

الطالب: في أصحاب الحديث.

الشيخ: الذي هو؟

الطالب: قال: من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن أنس يرفعه: «إِذَا كَانَ

يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَاءَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَيَأْتِيهِمُ الْمَحَابِرُ فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ جَبْرِيلُ فَيَسْأَلُهُمْ...»^(٢).

الشيخ: الظاهر ليس بصحيح.

طالب آخر: هو قال: موضوع^(٣).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب: لكن هذا الحديث السيوطي يقول في هذا الحديث: أنه مما يُحَسِّنُ؛ لأنه له شواهد

^(١).

الرافضة؛ لأن الرافضة يقولون: صل على محمد وآله، بدون ذكر «على»، فإذا أتيت بها حصلت موافقة الحديث الذي علم الرسول **عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** أمته بذلك، وحصلت مخالفة الرافضة في صيغة الصلاة، وإن اقتصرنا على ما عليه العلماء فهذا شيء لا ينكر؛ مشى عليه العلماء، وفيه خير إن شاء الله.

(١) أي: آخر حديث في مصدر المراجعة، في فضل الصلاة على النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**.

(٢) قُرئ من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (١/٥٠٤).

وقد أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/١٨٠)، وتتمته: «فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نَحْنُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ. فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَتْ مِنْكُمْ، طَالَمَا كُنْتُمْ تُصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّ فِي دَارِ الدُّنْيَا».

وقال الخطيب عقبه: هَذَا حَدِيثٌ مُوضُوعٌ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى الرَّقِّيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والرقمي: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الرَّقِّيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، كما هو مصرَّح به في إسناد الخطيب.

(٣) نقله السيوطي عن الخطيب، وقد تقدم في التعليق قبله.

[تساهل السيوطي في التصحيح]

الشيخ: ما يضر، السيوطي متساهل، جزاك الله خيراً.

[الثناء على الله سبحانه وتعالى عند ذكره]

الشيخ: وهكذا أيضاً يقول: يَحْسُنُ الثناء على الله سبحانه وتعالى، إذا قال: قال الله، يقول: عز وجل، أو جل وعز^(٢).

الشيخ: الترضي على الصحابة مشروع، وما دليلك فيما إذا ذكرتهم: عن علي رضي الله عنه، عن أنس رضي الله عنه، ماذا؟

الطالب: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، هذا الدليل.

الشيخ: يعني: أقصد، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

[نصيحة الشيخ بالدعاء للصحابة وللعلماء المتقدمين]

وبعد هذا أيضاً صحيح يُدعى لهم وللعلماء المتقدمين؛ لما قدموه لنا من الخير، وما يعني: كلّفوا أنفسهم، وصبروا على المتاعب والمشاق في تحصيل هذا العلم.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٠٤/١) عن الحديث السابق في استغفار الملائكة: وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فَهُوَ مِمَّا يَحْسُنُ إِيرَادُهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يُلْتَمَذُ إِلَى ذِكْرِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ لَهُ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»؛ فَإِنَّ لَهُ طَرَقًا تُخْرِجُهُ عَنِ الْوَضْعِ، وَتَقْتَضِي أَنْ لَهُ أَصْلًا فِي الْجُمْلَةِ.

وقال عن هذا الحديث الأخير الذي من طريق الرقي: لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ هَذِهِ عَنْ أَنَسٍ أَوْ رَدَّهَا الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدُوسِ»، وَقَدْ ذَكَرْتُهَا فِي «مُخْتَصَرِ الْمَوْضُوعَاتِ».

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٠٦/١): يَنْبَغِي الْمُحَافَظَةُ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَعَزَّجَلَّ، وَسُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَشَبَّهَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ.

وكذلك العلماء المتقدمون يُثنى عليهم ويُترحم عليهم؛ للآية التي سمعتم، وأيضًا لما قدّموه من خدمة جليلة للإسلام والمسلمين، وأيضًا لشرف العلم، الإشادة بهم هو يعتبر من تعظيم العلم^(١).

الطالب: قلت: العلماء المتقدمين، والعلماء المتأخرين؟

الشيخ: المتأخرين؟

الطالب: نعم.

الشيخ: أنا عنيت المتقدمين، حتى لو نقلت من كتاب متأخر وهو أهل لذلك تُثنى عليه، أما هو فأنا عنيت المتقدمين، نعم. وهكذا المتأخرون.

الطالب: يا أبا عبد الرحمن، هل يصح مثلًا تخصيص بعض الصحابة بغير الترضي؟

الشيخ: عليه السلام أو كرم الله وجهه.

الشيخ: الأولى إجراؤهم في مجرى واحد، ولم يثبت في تعليلهم أن عليًا لم يسجد لصنم،

فقل: كرم الله وجهه، وقيل كذا، المهم أنه يُترضى عنهم كلهم^(٢)، والله المستعان.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (٥٧٨) في سياق الكلام على الصحابة: وهذا مما لا نعلم فيه خلافًا بين أهل الفقه والعلم، من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة، فإنهم مجمعون على أن الواجب الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، واعتقاد محبتهم وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول.

(٢) وقد ذكر دليل من قال: علي لم يسجد لصنم والدي **رَحْمَةُ اللَّهِ** في «إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن» (٥٤) في تعليقه على قول يحيى بن حمزة: الفضيلة الثالثة عشرة: أن أمير المؤمنين لم يكفر بالله ساعة واحدة، بخلاف غيره من الصحابة فإن الله أنقذهم من الكفر.

قال والدي: لم يثبت أن علي بن أبي طالب لم يسجد لصنم، وقد ذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٤٤/١) عَنْ أَبِي دَرٍّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «أَنْتَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي...» الحديث.

قال ابن الجوزي: فِيهِ عِبَادٌ بَنُ يَعْقُوبَ، قَالَ ابْنُ جَبَّانَ: يَرُوي الْمُنَاكِيرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ فَاسْتَحَقَّ التَّزَكُّ.

وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، قَالَ ابْنُ جَبَّانَ: كَانَ يَرُوي عَنِ الْمَشَاهِيرِ الْمُنَاكِيرَ وَكَانَ غَالِيًا فِي التَّشْبِيعِ.

وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ (ابْنُ أَبِي رَافِعٍ)، قَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِشَيْءٍ. اهـ المراد.

ولو خصَّص أحد عليًّا أو فاطمة أو حسنًا وحسينًا بـ «عليهم السلام»، فالذي يظهر أنه خلاف الأولى، لكن ما يُستدل بهذا الكلام على أنه شيعي، إذا ذَكَرَ في كتابه عن علي عليه السلام، فهذا موجود في «مسند الإمام أحمد»، وموجود في «صحيح البخاري»: وَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الذَّارِيَاتُ: الرِّيَّاحُ^(١).

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» عند تفسير قوله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب]: وَقَدْ غَلَبَ هَذَا فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّسَاجِ لِلْكَتُبِ، أَنْ يُفَرَّدَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِأَنْ يُقَالَ: عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ دُونِ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، أَوْ: كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أَنْ يُسَاوَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ، فَالشَّيْخَانِ وَآمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَوَّلَى بِذَلِكَ مِنْهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجْمَعِينَ.

واستفدنا من دروس والدي ومجالسهِ الْعِلْمِيَّةِ فِي هَذَا مَا يَلِي:

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: قول: «علي كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ» هذا شعار الشيعة حيث إنهم يخصون بها عليًّا، فالأولى أن يقال: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما يقال لإخوانه.

قالوا: سببها أنه ما سجد لصنم، والله أعلم هل ثبت أم لا؟ (تقدم جزم والدي أنه لم يثبت).

وسئل مرة أخرى، فأجاب: هذا شعار من شعار المبتدعة، فنحن نقول: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كقولنا للآخرين من الصحابة.

ثم إن قولهم: «علي كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ»؛ لأنه لم يسجد لصنم. فقد وُجِدَ من الصحابة ما سجد لصنم كالذين وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ.

قلت: وفي «مسائل الإمام ابن باز» (٣٣): هذا من دسائس الشيعة.

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح السفارينية» (٦٠٤): التكريم ليس بأبلغ من الرضا، بل الرضا أبلغ، والدليل على ذلك أن أهل الجنة يقول الله لهم: «تمنوا علي، فيقولون: أَلَمْ تَعْطِنَا، أَلَمْ تَفْعَلْ، أَلَمْ تَفْعَلْ، وَيَذْكُرُونَ نِعَمَهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ لَكُمْ عَلِيًّا أَنْ أَحِلَّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطَ بَعْدَهُ أَبَدًا»، صار الرضوان أعظم من التكريم.

لكن الإنسان الذي يريد الباطل فإنه يأذن الله يُحْرِمَ الْحَقَّ، فلما أرادوا الباطل بهذا، وتخصيص علي بهذا حُرِّمُوا الْحَقَّ، وعدلوا إلى المفضل مع وجود الأفضل. اهـ المراد.

(١) تفسير سورة الذاريات من «صحيح البخاري» (١٣٩/٦).

الشيخ: من الذي قال: مَثَلُ الَّذِي يَكْتُبُ وَلَا يُعَارِضُ مَثَلُ الَّذِي يَدْخُلُ الْخَلَاءَ وَلَا يَسْتَنْجِي؟

الطالب: الأوزاعي^(١)، ويحيى بن أبي كثير^(٢).

الشيخ: كما قلت يا أخانا، أحسنت، أنا كان في ذهني: يحيى بن أبي كثير، صار يحيى بن أبي كثير والأوزاعي.

الشيخ: المقابلة تصح الراوية بغيرها؟

الطالب: المقابلة إذا لم يقابل هل تصح أم لا؟

الشيخ: أيصح أن يروي؟

(١) قال ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** في «تاريخه» (٣/٢٤٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ نَجْدَةَ الْحَوْطِيُّ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: مَثَلُ الَّذِي يَكْتُبُ وَلَا يُعَارِضُ مَثَلُ الَّذِي يَدْخُلُ الْكِنِيفَ - الْخَلَاءَ - وَلَا يَسْتَنْجِي. وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/٣٣٧) من طريقين، إحداهما من طريق ابن أبي خيثمة، وكلتا الطريقين تدور على بقية بن الوليد عن الأوزاعي، وبقية يدلُّسُ تدليس التسوية، وقد عنعن، فالأثر سنده ضعيف.

(٢) قال ابن الأعرابي **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** في «المعجم» (٤١٦): نا الدَّقِيقِيُّ، نا عَفَّانُ، نا أَبَانُ - يَعْنِي: الْعَطَّارُ -، نا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يَقُولُ... فذكره. وهذا إسناد حسن.

الدقيقي هو: أبو جعفر محمد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الواسطي الدقيقي، ترجمته في «تهذيب الكمال»، و «السير» (٥٨٢/١٢).

وذكر الذهبي من تلاميذه أبا سعيد ابن الأعرابي.

قال الحافظ: صدوق.

وأخرجه الخطيب في «جامعه» (١/٥٧٨) من طريق محمد بن موسى بن أبي نعيم، عن أبان بن يزيد، به.

ومحمد بن موسى ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٢٧)، قال فيه ابن معين: ليس بشيء. وفي رواية أخرى عنه: أكذب الناس، عفر من الأعفار.

وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/٣١١) من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ، عن عفان بن مسلم، به.

انتهى من تعليقي على «المحدث الفاصل» (٧٠١) للرامهرمزي.

الطالب: يصح، نعم عند أبي بكر الخطيب والإسماعيلي والبرقاني، لكن شرطوا شروطاً، قالوا: أن يكون نقله صحيحاً، وأن يكون إذا أسقط شيئاً يكون الساقط قليلاً، وأن يكون ينقل من أصل، فإذا نقل من غير أصل يبين حال الرواية، بهذه الشروط الثلاثة.

الشيخ: نعم.

الطالب: بهذه الشروط، وعياض خالفهم، وقال: لا بد أن يقابل^(١).

الشيخ: أفضل العرض يا أخانا؟

الطالب: قالوا: إن أفضل العرض هو العرض على كتاب الشيخ.

الشيخ: كتاب الشيخ.

الطالب: نعم، وبعضهم قال: مع نفسه^(٢).

الشيخ: يكفي أن يقابل على كتاب الفرع-أي: التلميذ-؟

الطالب: نعم، إذا كان ثقة فيصح ذلك.

الشيخ: يصح هذا، خيراً إن شاء الله.

[هل صح حديث أن نريد بن ثابت كان يكتب الوحي ثم يعرضه على النبي ﷺ، وكذا حديث آخر في معناه؟]

وكذا حديث آخر في معناه؟

الشيخ: نعم، الحديثان الواردان في المقابلة، لا يثبتان عن النبي ﷺ^(٣).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٠٧/١): عَلَيْهِ وَجُوبًا كَمَا قَالَ عِيَاضُ: مُقَابَلَةُ كِتَابِهِ بِأَصْلِ شَيْخِهِ وَإِنْ إِجَازَةً.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٠٨/١): وَأَفْضَلُهَا أَنْ يُمَسِكَ هُوَ وَشَيْخُهُ كِتَابَيْهِمَا حَالَ التَّسْمِيعِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ أَنْقَضُ رُتْبَةً.

وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْجَارُودِيُّ: أَصْدَقُ الْمُعَارَضَةِ مَعَ نَفْسِكَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَصِحُّ مَعَ أَحَدٍ غَيْرِ نَفْسِهِ، وَلَا يُقَلَّدُ غَيْرُهُ، حَكَاهُ عِيَاضُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهُوَ مَذْهَبٌ مَتْرُوكٌ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَوْلَى.

(٣) يشير رَحِمَهُ اللَّهُ وغفر له إلى حديثين مذكورين في مصدر المراجعة:

وإن كانت المقابلة أمراً مطلوباً، حتى في هذا الزمن يقابل على الأصول التي نقل منها.

الشيخ: عندك يا أخي، إذا سقط كلام فكيف يعمل باللاحاق؟

الطالب: (يجعل) خطأ مستطيلاً إلى الحاشية ثم يعلق.

الشيخ: أو إشارة إلى الحاشية لمكانه.

الطالب: نعم.

الشيخ: نعم، ثم يضعه هكذا، ويمكن يكتب عليه صح أو أصل؛ إشارة إلى أن هذا من

الكتاب، طيب.

واختلفوا في كيفية هذا الأمر.

المهم أن يكتب إلى الحاشية إشارة خط، يعني: مرتفع هكذا ثم يرده إلى الحاشية التي بها

فراغ، سواء أكانت الحاشية اليمنى أم الحاشية اليسرى، في أعلى الصفحة أم في آخرها، في المكان

الذي فيه فراغ يستطيع أن يكتبه.

الأول: عن سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ جَدِّهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ الْوَحْيَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ أَخَذْتُهُ بِرَحَاءِ شَدِيدَةٍ، وَعَرِقَ عَرَقًا مِثْلَ الْجَبَانِ، ثُمَّ سَرَّيَ عَنْهُ، فَكُنْتُ أَذْخُلُ عَلَيْهِ بِقِطْعَةِ الْقَتَبِ أَوْ كِسْرَةٍ، فَأَكْتُبُ وَهُوَ يُنْمِلُ عَلَيَّ، فَمَا أَبْرُحُ حَتَّى أَكَادُ تَنْكِسِرُ رِجْلِي مِنْ ثِقَلِ الْقُرْآنِ، وَحَتَّى أَقُولَ: لَا أَمْنِي عَلَى رِجْلِي أَبَدًا، فَإِذَا فَرِغْتَ قَالَ: اقْرَأْ، فَأَقْرَأُ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ سَقَطٌ أَقَامَهُ، ثُمَّ أَخْرَجُ بِهِ إِلَى النَّاسِ.

أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٧٧/١)، ومن طريقه أخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٧٧)، وسليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري: مقبول.

وأما سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني، قاضيا: ثقة.

وقصة نقل الوحي ثابت عن زيد بن ثابت رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ. (٢٨٣٢).

الثاني: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ رَجُلًا كَتَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَتَبْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:

«عَرَضْتُهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «لَمْ تَكْتُبْهُ حَتَّى تَعْرِضَهُ فَيَصَحَّ». أخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٧٧). وهذا مرسل؛ عطاء

بن يسار تابعي.

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٠٨/١).

الطالب يستفسر: الآن مثل: يشير برقم واحد، أو يشير في الحاشية برقم واحد، هل هذا

يكون طيباً؟

الشيخ: هذا طيب، لا بأس.

الطالب: لأنهم يقولون: من عمل خطأ ثم كان بجانبه خط ثاني، ثالث، يكون

مسوّداً (للكتاب).

[الأحرف والرموز عبارة عن اصطلاحات لفهم القارئ والكاتب، وفيه قول الشوكاني:

فأيُّ نقش ناقش . .]

الشيخ: هو الأحرف والرموز عبارة عما اصطلاح عليه الناس؛ لفهم، يقول الشوكاني

رَحِمَهُ اللهُ:

فأيُّ نقش ناقش * يعرفه من يعتني

يقوم بالمقصود من * بيان ما لم يبين

فذلك الرسم الذي * عليه ذا الأمر بُني^(١)

فالمعتبر هو هذا، يعني: الاصطلاحات؛ لفهم، لفهم القارئ، وفهمك أنت إذا راجعت.

الشيخ: الحواشي والفوائد من غير الأصل أين تكتبها؟

الطالب: تُكتب، يعني: طرف الصفحة.

(١) نص الأبيات نقلتها من مصدرها، وهي آخر أبيات نظمها الشوكاني في رسالته «عقود الزبرجد في جيد مسائل علامة ضمّد»،

وهي ضمن «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» (٤٠٣٩/٨).

ذكرها الشوكاني في سياق الكلمة على مسألة الرموز في الصلاة على النبي ﷺ كتابة، وما قال: قد وقع من جماعة من المتأخرين الكلام على جواز اختصار الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نقش الكتابة إلى صورة، لو وقع التلغظ بحروفها المزبورة لم تكن صلاةً مُتَّظِمةً، فمنهم من جَوَّز ذلك، ومنهم من مَنَعَهُ، ولم يذكر أحدٌ لقوله مُسْتَنَدًا، فلا نشغلُ بنقل كلامهم؛ فإنه مما لا يتفعُّ به طالب الحق. ولتكلّم هاهنا على ذلك بما يلوح...

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة قريباً.

الشيخ: نعم، وكيف تشير إليها؟

الطالب: كيف يشار إليها؟ يعني: في الأخير.

الشيخ: لا، أقصد من الموضع الذي تكتب عليه.

الطالب: تجر خطأ.

الشيخ: مرور الخط هذا للساقط.

الطالب: أو تضع عليه دائرة، ثم تراجع -والله أعلم- وقال: علامة إشارة..

الشيخ: تضبيب، علامة إلى أن هذا الكلام من هذا وليس من الأصل، قال: لَا يُخَرِّجُ لَهُ

خَطٌّ، وَالْمُخْتَارُ اسْتِحْبَابُ التَّخْرِيجِ مِنْ وَسَطِ الْكَلِمَةِ الْمُخَرَّجِ لِأَجْلِهَا^(١).

الطالب: يا شيخ، التضبيب...؟

الشيخ: التضبيب سيأتي إذا أحببتم نقرأه، ويقول: كتابة صاد على الكلمة التي هي أصلها

صحيح لكن معناها مُشكل، تبقى كما هي؛ فربما يأتي آخر يفهمها على الأصل الصحيح، فيضع عليها صادًا ممدودة^(٢).

(١) نقله النووي في «التقريب والتيسير» (٧٠) عن القاضي عياض.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/٥١٤): التَّضْبِيبُ، وَيُسَمَّى أَيْضًا التَّمْرِيطُ: أَنْ يُمَدَّ عَلَى الْكَلِمَةِ خَطٌّ أَوَّلُهُ كَالصَّادِ هَكَذَا «ص»، وَفُرَّقَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ حَيْثُ كُتِبَ عَلَى الْأَوَّلِ حَرْفٌ كَامِلٌ؛ لِتِمَامِهِ، وَعَلَى الثَّانِي حَرْفٌ نَاقِصٌ؛ لِيَدُلَّ نَقْصُ الْحَرْفِ عَلَى اخْتِلَافِ الْكَلِمَةِ.

وَيُسَمَّى ذَلِكَ ضَبَّةً، لِكَوْنِ الْحَرْفِ مُفْعَلًا بِهَا، لَا يَنْجُهِ لِقِرَاءَةٍ، كَضَبَةِ الْبَابِ يُقْفَلُ بِهَا. نَقَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْإِفْلِيلِيِّ اللَّغَوِيِّ. وَلَا يُلْزَقُ التَّضْبِيبُ بِالْمَدُّودِ عَلَيْهِ؛ لِئَلَّا يُظَنَّ ضَرْبًا، وَإِنَّمَا يُمَدُّ هَذَا التَّضْبِيبُ عَلَى ثَابِتٍ تَقْلًا فَاسِدٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ خَطًّا، مِنْ الْجِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا، أَوْ مُصَحَّفٍ، أَوْ نَاقِصٍ فَيَسَارُ بِذَلِكَ إِلَى الْحُلُلِ الْحَاصِلِ، وَأَنَّ الرُّوَايَةَ ثَابِتَةٌ بِهِ؛ لِاخْتِمَالِ أَنْ يَأْتِيَ مَنْ يَظْهَرُ لَهُ فِيهِ وَجْهٌ صَحِيحٌ، وَمِنْ النَّاقِصِ الَّذِي يُضَبَّبُ عَلَيْهِ مَوْضِعُ الْإِرْسَالِ أَوْ الْإِنْقِطَاعِ فِي الْإِسْنَادِ.

[صفة التصحيح والتضبيب والتمريض]

الشيخ: عندك يا أخانا، صفة التصحيح والتضبيب والتمريض، وكأن التضبيب والتمريض شيء واحد، كيف يفعل مثلاً، يعني: إشارة إلى التصحيح، ماذا يقصد؟

الطالب: التصحيح إذا صحّت الكلمة وكانت عبارتها مُشكلةً، فيضع عليها صح؛ من أجل أنه يفهم أن الواقع عليها ما غفل عنها.

الشيخ يتعقّب: الظاهر هذا التضبيب. يعني: شطب سطرًا ثم بعد ذلك ظهر له أنه صحيح، فيكتب عليه صح، أي: لا أثر لهذا الخط الذي وضعته، أو زاد شيئًا وهو ساقط من الأصل يكتب عليه صح، طيب بارك الله فيك.

الشيخ: التضبيب عندك أيضًا؟

الطالب: التضبيب.

الشيخ: إيه، صاد هكذا ممدودة إلى الخلف قليلًا، هذا هو التضبيب؛ إشارة إلى أن هذا الكلام مُشكل، هو صحّ سنده لكنه مُشكل عليه معنى، هذا التضبيب.

الطالب: مُشكل على الكاتب؟

الشيخ: إيه، على صاحب الكتاب نفسه معناه^(١)، خيرًا إن شاء الله.

الطالب: يقول: يكون منفصلاً عن الكلام الذي ينبّه عليه.

الشيخ: نعم.

الطالب: لا يكون عليه، يعني: لا يكون متصلًا به حتى لا يُظنّ أنه شاطب له.

الشيخ: يعني: يكون في وسط السطر.

الطالب: أيوه.

(١) أي: مُشكل - على صاحب الكتاب نفسه - معناه.

الشيخ: نعم.

[الضرب بالقلم عند التغير على الكلمة أفضل من الحَك، وهل يضرب على السطر نفسه أو

فوقه؟]

الطالب: يا شيخ، يعني: المَشَق^(١) والمحو يعني كيف؟

الشيخ: هو يقولون: أحسنها الضرب بالقلم، يعني: لأن الحَكَّ تُهْمَةٌ^(٢).

فأحسنها هو الضرب على السطر؛ من أجل ربما أنه يحك ثم يأتي عند شيخ آخر ويفهمه على الصحيح، أو يأتي قارئ آخر ويفهمه على الصحيح، فيحتاج إلى أن يكتبه مرة أخرى.

فالضرب يعني: على السطر.

بقي الضرب على الخط نفسه أم فوق الخط نفسه؟ هذا وذاك، إلى هنا يا إخواننا.

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) تقدم الكلام على المشق قريباً، وأنه السرعة في الكتابة.

وقال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢١٦): الشق بفتح الشين المعجمة وتشديد القاف، وهذا الاصطلاح لا يعرفه أهل المشرق، ولم يذكره الخطيب في «الجامع» ولا في «الكفاية»، وهو اصطلاح لأهل المغرب، وذكره القاضي عياض في «الإلماع»، ومنه أخذه المصنف- ابن الصلاح-، وكأنه مأخوذ من الشق وهو الصدع، أو من شق العصا وهو التفريق، فكأنه فرق بين الكلمة الزائدة وبين ما قبلها وبعدها من الصحيح الثابت بالضرب عليها، والله أعلم.

(٢) قال الراهبرمزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «المحدث الفاصل» (٨٦٨): قَالَ أَصْحَابُنَا: الْحَكُّ تُهْمَةٌ، وَأَجُودُ الضَّرْبِ أَلَّا يُطْمَسَ الْمُضْرُوبُ عَلَيْهِ، بَلْ يُحِطُّ مِنْ فَوْقِهِ خَطًّا جَيِّدًا بَيِّنًا يَدُلُّ عَلَى إِنْطَالِهِ، وَيُقْرَأُ مِنْ تَحْتِهِ مَا خُطَّ عَلَيْهِ.

قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع لأخلاق الراوي» (٥٨٩): الْمُسْتَحَبُّ فِي التَّغْيِيرِ الضَّرْبُ، دُونَ الْحَكِّ. ثم أخرج هذا الأثر بإسناده عن المؤلف.

قال النووي في «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث» (٧٠): إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نُقِيَ بالضرب، أو الحَك، أو المحو، أو غيره، وأولاها الضرب.

وعَلَّقَ السخاوي في «فتح المغيث» (٩٦/٣) على قول الراهبرمزي عن أصحابه: لأن الحَك تهمة، وقال: يَعْنِي: بِإِسْكَانِ الْهَاءِ فِي الْأَكْثَرِ، وَقَدْ تَحَرَّكَ، مِنَ الْإِتِّهَامِ بِمَعْنَى الظَّنِّ، حَيْثُ يَرْتَدُّ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ- وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَكَانَ الْكُشْطُ لِكِتَابَةِ شَيْءٍ بَدَلَهُ ثُمَّ لَمْ يَتَيَسَّرْ، أَوْ لَا.

عند من يا إخواننا، عندك يا أخي، إذا وقع في الكتاب ما ليس منه، فكيف تشير إلى أنه ليس

منه؟

الطالب: ليس منه، يعني: يعمل دائرة هكذا.

الشيخ: دائرة هذا قولٌ، شيء آخر غير هذا، فما هو؟

الطالب: يعمل عليه ربما خط من أعلى يعني: هكذا وهكذا.

الشيخ: طيب، نعم.

الطالب: خمسة أقوال.

الشيخ: خمسة أقوال. طيب، فماذا؟

الطالب: هذا هو، كيف؟

الشيخ: يعني: الدائرة أو الخط؟

الطالب: يعني: بعد هذا؟

الشيخ: إيه. شيء آخر عندك يا أخانا.

الطالب: فيما يخص الخطأ؟

طالب آخر: أيوه الزائد.

الشيخ: نعم.

الطالب: فيما يخص الزائد هذا؟ كأنه يعمل سهماً من فوق هكذا، ويفتح فيه قوسين،

وقال... تعمل فوقه خطأً، وكذلك يفتح به قوسين، قوساً هنا، وقوساً هنا، دائرة^(١).

(١) يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥١٥/١) شرح عبارة النووي: إِذَا وَقَعَ فِي الْكِتَابِ مَا لَيْسَ مِنْهُ نُفِّي بِالضَّرْبِ، أَوِ الْحَكِّ،

أَوِ الْمُحْوِ، أَوْ غَيْرِهِ... وفي الشرح ذُكِرَ الخمسة الأقوال المشار إليها أعلاه.

[إذا تكررت الكتابة غلطاً أُنشِط من أول السطر أم الذي في آخره؟]

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله، الشطب، يا أخانا إذا زيد في الكتاب عند الكتابة غلطاً أُنشِط من أول السطر أم الذي في آخره، بعضه في آخر السطر، وبعضه في أوله، فأيهما تشطب؟
الطالب: الذي في أوله.

الشيخ: نعم.

الطالب: الذي في أوله، يعني: فيه خطأ في أوله وفي آخره؟

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، هم يقولون: الذي في آخره.

طيب الأمر سهل في هذا، المهم أنه هو ليس على سبيل الإلزام، بس؛ من أجل تحسين الكتاب^(١).

الشيخ: وإذا كتبتَه مرتين - هو السؤال نفسه - في وسط السطر وفي آخره، فأيهما تشطب؟

الطالب: كتبتَه مرتين الخطأ؟

الشيخ: مرة على الصحيح ثم كررته خطأ، فماذا؟

الطالب: يُشطب على الذي في.

الشيخ يكمل: في وسط السطر. يقول عياض: ينبغي أن يُحافظ على أوائل السطور وأواخرها، وهم من أجل أن تبقى في الكتاب نصارتُه^(٢).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (١/٥١٥) مع شرح السيوطي: وَأَمَّا الضَّرْبُ عَلَى الْمُكَرَّرِ، فَقِيلَ: يَضْرِبُ عَلَى الثَّانِي، وَقِيلَ: يُبْقَى أَحْسَنُهُمَا صُورَةً وَأَيُّنُهُمَا، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْقَاضِي عِيَاضِ الْآتِي فِي التَّعْلِيلِ التَّالِي.

(٢) قال القاضي عياض في «الإلماع» (١٧٢): اخْتَلَفَ أَهْلُ الْإِنْتِقَانِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ فِي الْحَرْفِ إِذَا تَكَرَّرَ وَاجْتَنَابَ إِلَى الضَّرْبِ عَلَى أَحَدِهَا وَإِنْ طَالَ إِلَيْهَا أَوَّلَى بِهِ؟

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْلَاهُمَا بِالْإِبْقَاءِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ وَيُبْطِلُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْخَطَأُ وَالْمُسْتَغْنَى عَنْهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: أَوْلَاهُمَا بِالْإِبْقَاءِ أَجْوَدُهُمَا صُورَةً وَأَحْسَنُهُمَا كِتَابَةً.

الطالب: يا شيخ، ما فيه قول: ينظرون إلى أحسنها؟

الشيخ: لا بأس، صحيح.

الشيخ: رموز «حدثنا» و «أخبرنا» يا أخانا؟

الطالب: هم يرمزون لـ «حدثنا» بالثاء والنون والألف «ثنا».

الشيخ: كيف قلت؟

الطالب: «حدثنا» يرمزون لها بالثاء والنون والألف «ثنا»، وبعضهم زاد.

الشيخ يكمل: زاد القاف. وهذا موجود في «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل^(١).

الطالب: ويرمزون لـ «أخبرنا» بالألف والنون.

الشيخ: ما قد انتهينا من «حدثنا».

الطالب: ماذا بقي؟

الشيخ: بقي «نا» ربما يحذفون الكل وما يقون إلا «نا».

الطالب: نعم، ربما يحذفون الكل ولا يقون إلا «نا».

الشيخ: أحسنت.

الطالب: و «أخبرنا» يرمزون لها..

طالب آخر: بقي في «حدثنا».

وَأَرَى أَنَّا إِن كَانَ الْحَرْفُ تَكَرَّرَ فِي أَوَّلِ سَطْرِ مَرَّتَيْنِ أَنْ يُضْرَبَ عَلَى الثَّانِي؛ لِثَلَا يَطْمَسَ أَوَّلُ السَّطْرِ وَيُسْحَمَ، وَإِنْ كَانَ تَكَرَّرَ فِي آخِرِ سَطْرِ وَأَوَّلِ الَّذِي بَعْدَهُ فَلْيُضْرَبْ عَلَى الْأَوَّلِ الَّذِي فِي آخِرِ السَّطْرِ، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا فِي آخِرِ سَطْرِ فَلْيُضْرَبْ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذَا كُلُّهُ مِنْ سَلَامَةِ أَوَائِلِ السُّطُورِ، وَأَوَاخِرُهَا أَحْسَنُ فِي الْكِتَابِ وَأَجْمَلُ لَهُ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ آخِرُ سَطْرِ وَأَوَّلُ آخِرٍ، فَمُرَاعَاةُ الْأَوَّلِ مِنَ السَّطْرِ أَوْلَى. وَهَذَا عِنْدِي إِذَا تَسَاوَتْ الْكَلِمَاتُ فِي الْمَنَازِلِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِثْلُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَكَرَّرَ أَحَدُهُمَا، فَيَنْبَغِي أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُطِّ، وَيُضْرَبْ بَعْدَ عَلَى الْمُتَكَرِّرِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ أَوَّلًا أَوْ آخِرًا، وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ مَعَ الْمَوْصُوفِ وَشَبَهُ هَذَا، فَمُرَاعَاةُ هَذَا مُضْطَرٌّ؛ لِفَهْمِهِمْ، وَرَبَّمَا أَدْخَلَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالضَّرْبِ وَالْإِتِّصَالِ إِشْكَالًا وَتَوَقُّفًا، فَمُرَاعَاةُ الْمَعْنَى وَالِإِحْتِيَاطُ لَهَا أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ تَحْسِينِ الصُّورَةِ فِي الْحُطِّ.

(١) فيقولون: «قثنا» رمز لـ «قال: حدثنا».

الشيخ: ماذا؟

الطالب: الدال.

الشيخ: الدال الظاهر ذكره.

الطالب: لا، ما ذكره.

الطالب: الدال، وقال المصنف: وَجِدْتُ فِي كِتَاب أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

طالب آخر: والحاكم^(١).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب: و «أخبرنا» يرمزون لها بالالف والنون^(٢).

الشيخ: الألف والنون.

الطالب: وزاد البيهقي الباء، قال: وهذا غير جيد^(٣).

الشيخ: هل يرمزون لـ «أنبأنا»؟

الطالب: «أنبأنا» ما يرمزون لها.

الشيخ يؤيده: ما يرمزون لها^(٤).

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التقريب والتيسير» (٥١٩/١) مع شرح السيوطي: وَقَدْ يُزَادُ...، وَدَالُ أَوَّلِ رَمَزٍ «حَدَّثَنَا»، وَوُجِدَتْ الدَّالُّ فِي خَطِّ الْحَاكِمِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ. يعني: يقولون: «دثنا».

(٢) فيقولون: «أنا».

(٣) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التقريب والتيسير» (٥١٩/١) مع شرح السيوطي: وَلَا يَحْسُنُ زِيَادَةُ الْبَاءِ قَبْلَ النُّونِ وَإِنْ فَعَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

(٤) هذه فائدة قيِّمة -نفَعْنَا اللهُ وإياكم-، أَنَّ «أَنْبَأْنَا» لَا تُخْتَصَرُ بِالرَّمْزِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فتح المغيث» (١٠٧/٣): وَكَذَا اقْتَصَرَ الْبَيْهَقِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى (أَبْنَا) بِتَرْكِ الْحَاءِ وَالرَّاءِ فَقَطْ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَلَيْسَ هَذَا بِحَسَنِ. قُلْتُ: وَكَأَنَّهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِلْخَوْفِ مِنْ اشْتِبَاهِهَا «بِأَنْبَأْنَا»، وَإِنْ لَمْ يَصْطَلِحُوا عَلَى اخْتِصَارِ «أَنْبَأْنَا» كَمَا نَشَاهِدُهُ مِنْ كَثِيرِينَ. اهـ. وكذلك «سمعت» لا تُخْتَصَرُ.

الشيخ: هذه الحاء التي نجدها بين الأسانيد المتكررة، ماذا يعنون بها؟

الطالب: ذكروا لها هنا أربعة معاني^(١).

المعنى الأول: أنها تكون بمعنى صح.

المعنى الثاني: أنها حائل بين السندين.

المعنى الثالث: أنها تحويل السند.

المعنى الرابع: الحديث.

الشيخ: الحديث، نعم. خيراً إن شاء الله، أهل المغرب يقرؤونها: «الحديث»^(٢).

والأمر سهل في هذا، والحمد لله.

[كتابة السماعات]

الشيخ: التَّسْمِيعُ ماذا يكتب بعد بسم الله الرحمن الرحيم؟

الطالب: يعني يقول: الأحسن له أن يكتب اسم الشيخ وكنيته. الاسم كاملاً مع النسبة،

وقبل الأسماء يقول: يكتب أسماء السامعين.

الشيخ: طيب، أسماء السامعين الذين سمعوا معه؟

الطالب: نعم.

الشيخ: وهذا يفعله المحدثون أم هو شيء هكذا في^(٣)؟

الطالب: يفعلونه.

الشيخ: يفعلونه، كما رأيناه في المجلد الثامن من «سنن البيهقي» يُسمعون^(١).

(١) ذكروا فيها أربعة أقوال. يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (١/٥٢١).

(٢) قال النووي في «التقريب واليسير» (١/٥٩١): وَقِيلَ: هِيَ رَمَزٌ إِلَى قَوْلِنَا: «الْحَدِيثُ»، وَإِنَّ أَهْلَ الْمَغْرِبِ كُلَّهُمْ يَقُولُونَ إِذَا صَلُّوا إِلَيْهَا: «الْحَدِيثُ»، وَالْمُخْتَارُ أَنْ يَقُولَ: «حَا»، وَيَمُرُّ.

(٣) لم يُذكر المجرور.

الشيخ: إذا كتب سماع شخص عنده في الكتاب، ثم بعد ذلك أبى أن يسلمه الكتاب؛ من

أجل أن ينقل سماعه، فما الحكم في هذا؟

الطالب: يكون الذي لم يسلم مخطئ في هذا.

الشيخ: أتعرف أحداً قضى بهذا من القضاة؟

الطالب: لا، ما أعرف.

الشيخ: حفص بن غياث وإسماعيل القاضي كلاهما قضى ما دام أنه كتبه برضاه، فكلاهما

قضيا بالإلزام، أن يسلمه الكتاب من أجل أن^(٢).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٥٢١): يَنْبَغِي فِي كِتَابَةِ التَّسْمِيعِ أَنْ يَكْتُبَ الطَّالِبُ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ اسْمَ الشَّيْخِ الْمُسْمِعِ وَنَسْبَهُ وَكُنْيَتَهُ.

قَالَ الْخَطِيبُ: وَصُورَةُ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا أَبُو فَلَانٍ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ الْفُلَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَلَانٌ، ثُمَّ يَسُوقُ الْمُسْمُوعَ عَلَى لَفْظِهِ. وَيَكْتُبُ فَوْقَ الْبَسْمَلَةِ أَسْمَاءَ السَّامِعِينَ، وَأَنْسَابَهُمْ وَتَارِيخَ وَقْتِ السَّمَاعِ، أَوْ يَكْتُبُهُ فِي حَاشِيَةٍ أَوْ وَرَقَةٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ آخِرِ الْكِتَابِ، أَوْ مَوْضِعٍ آخَرَ حَيْثُ لَا يَخْفَى مِنْهُ، وَالْأَوَّلُ أَحْوْطُ.

(٢) لم يُذَكَّرْ ما بعد «أن».

أما حكم القاضي حفص بن غياث، فقال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل»: مَنْعُ السَّمَاعِ، ثم أخرج برقم (٨٢٠) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ التُّسْتَرِيِّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، قَالَ: ادَّعَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ بِالْكُوفَةِ سَمَاعًا مَنَعَهُ إِيَّاهُ، فَتَحَاكَمَا إِلَى حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ وَكَانَ عَلَى قَضَاءِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ حَفْصٌ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ: أَخْرِجْ إِلَيْنَا كُتُبَكَ، فَمَا كَانَ مِنْ سَمَاعٍ هَذَا الرَّجُلِ بِحَظِّ يَدِكَ أَلْزَمْنَاكَ، وَمَا كَانَ بِحَظِّهِ أَغْفَيْنَاكَ مِنْهُ.

فَقِيلَ لِأَبِي زُرْعَةَ: مِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: مِنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ.

هذا أثر ضعيف؛ الحسن بن عثمان التستري: هو أبو سعيد التستري، قال عنه ابن عدي: كان عندي يضع الحديث ويسرق حديث الناس. وسألت عنه عبدان الأهوازي فقال: كذاب. يراجع «لسان الميزان» (٢/ ٢١٩).

إسحاق بن موسى الأنصاري: هو الخطمي المدني مترجم في «تهذيب الكمال»، وهو ثقة متقن.

والأثر أخرجه الخطيب في «جامعه» (٤٨١) تحت فقرة: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ كِتَابٌ مَسْمُوعٌ مِنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ الْأَحْيَاءِ، فَطُلِبَ مِنْهُ لِيُسَمَعَ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ، فَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يَمْتَنِعَ مِنْ إِعَارَتِهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبِرِّ وَاتِّسَابِ الْمُثُوبَةِ وَالْأَجْرِ، وَهَكَذَا إِذَا كَانَ فِي كِتَابِهِ سَمَاعٌ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنْ شَيْخٍ قَدْ مَاتَ فَأَبْتَغَى الطَّالِبُ نَسَخَهُ، اسْتَحَبَّ لَهُ إِعَارَتُهُ إِيَّاهُ، وَكَرِهَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهُ.

وأخرجه القاضي عياض في «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» (٢٢٣) كلاهما من طريق المؤلف، به.

الشيخ: أيكفي أن ينقل سماعه أم لا بد من أن يقابل الكتاب كله؟

الطالب: كيف يعني؟

الشيخ: إذا كتب زميل له سماعه معه في سماع كتاب، ثم بعد ذلك هو احتاج إلى هذا السماع؛ من أجل أن يُثبِتَ بأنه سمع، فهل يحتاج إلى أن ينقل سماعه فقط، أم يحتاج إلى مقابلة الكتاب كله؟

الطالب: يعني: ينقل سماعه ويقابل.

الشيخ: ويقابل الكتاب كله. طيب، ثم ينقل سماعه.

الشيخ: ماذا قال الزهري وسفيان ووكيع في كتمان العلم؟

الطالب: يقولون: هذا يدخل في قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (٧)

[الماعون: ٧] (١).

قال القاضي عياض عقبه: لا فرق بين كون سماعه في كتابه هذا بخط صاحب الكتاب أو بخطه، إذا كان الكتاب فيه بمعرفة وإذنه إذا جعل رضاه بذلك دليلاً على إباحته للإتساع، فإن كان العرف عندهم هذا فيهما أو في أحدهما فنعم، وإلا فالقول ما قال غيرهما؛ إذ لا يُحكَمُ لكتب السماع في الكتاب بأكثر من شهادته بصحة سماعه، وإما زائد على ذلك فلا، إلا أن يُضاف إلى ذلك عرف فيحكم به على ما تقدّم، والله أعلم.

وأما حكم القاضي إسماعيل بن إسحاق، فقال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٤٨١): حَدَّثْتُ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْجَرَّاحِيِّ، قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ بْنِ الصَّلْتِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا قَدَّمَ رَجُلًا إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، فَادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ لَهُ سَمَاعًا فِي الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ أَبَى أَنْ يُعِيرَهُ، فَسَأَلَ إِسْمَاعِيلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَصَدَّقَهُ فَقَالَ: فِي كِتَابِي سَمَاعٌ وَلَسْتُ أُعِيرُهُ، فَأَطْرَقَ إِسْمَاعِيلُ مَلِيًّا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: عَافَاكَ اللَّهُ، إِنْ كَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِكَ بِخَطِّكَ، فَيَلْزَمُكَ أَنْ تُعِيرَهُ، وَإِنْ كَانَ سَمَاعُهُ فِي كِتَابِكَ بِخَطِّ غَيْرِكَ فَأَنْتَ أَعْلَمُ، قَالَ: سَمَاعُهُ فِي كِتَابِي بِخَطِّي وَلَكِنَّهُ يُطِئُ بَرْدَهُ عَلَيَّ، فَقَالَ: أَخْوَكَ فِي الدِّينِ أَحَبُّ أَنْ تُعِيرَهُ، وَأَقْبَلَ عَلَى الرَّجُلِ، فَقَالَ: إِذَا أَعَارَكَ شَيْئًا فَلَا تُبْطِئْ بِهِ. ولم يُصرِّح الخطيب بمن حدّثه كما ترى.

(١) سيأتي بعد هذا لفظ أثر سفيان الثوري ووكيع، فلها إعادة في المذاكرة.

أما أثر الزهري فهو حسن لغيره، وقد أخرجه أبو بكر محمد بن إبراهيم المشهور بـ «ابن المقرئ» في «المعجم» (٩٢٢)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (١٧٦) من طريق أيوب بن سويد، حدّثني يونس بن يزيد، قال: قال ابن شهاب: يا يونس، إياك وغلُولُ الْكُتُبِ، قُلْتُ: وَمَا غُلُولُهَا؟ قَالَ: حَبْسُهَا عَنْ أَهْلِهَا.

الشيخ: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] ^(١)، خيراً إن شاء الله.

هذا أثر ضعيف بهذا السند؛ أيوب بن سويد: الرملي، ضعفه أحمد وغيره.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المبارك: ارم به.

وقال البخاري: يتكلمون فيه.

قال الذهبي: والعجب من ابن حبان ذكره في «الثقات»، فلم يصنع جيداً، وقال: رديء الحفظ.

ينظر «ميزان الاعتدال» (٢٨٧/١).

وقال الحافظ في «تقريب التهذيب»: صدوق يخطئ. فمثله كما قال الشيخ الألباني **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الصحيحة» (٣٤١): لا بأس به في المتابعات.

وللأثر طريق أخرى يتقوى بها، قال أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣٦٦/٣): حَدَّثَنَا حَبِيبٌ، ثنا أَبُو شَيْبَةَ الْحَرَّانِيُّ، ثنا أَبُو زَيْدٍ، ثنا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، عَنْ ضَمْرَةَ، عَنْ يُونُسَ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: إِيَّاكَ وَغُلُولَ الْكُتُبِ، قُلْتُ: وَمَا غُلُولُهَا؟ قَالَ: حَبْسُهَا عَنْ أَهْلِهَا.

حبيب هو: حَبِيبُ بْنُ الْحُسَيْنِ، كما صرح به أبو نعيم في مواضع كثيرة من «حلية الأولياء»، منها: (٧٩-٨٨).

وقد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٤٧/٨)، وقال: حبيب بن الحسن بن داود بن مُحَمَّد بن عبيد الله، أَبُو الْقَاسِمِ الْقَزَازِ، ثم ذكر من شيوخته أبا شعيبٍ الحراني، ومن الرواة عنه الحافظ أبا نعيم.

قال الخطيب: سألت أبا بكر البرقاني عَنْ حبيب القزاز، فَقَالَ: ضعيف، فراجعته في أمره، فَقَالَ: ضعيف.

قال الخطيب: وحبيب عندنا من الثقات، وكان يؤثر عنه الصلاح، ولا أدري من أي جهة ألحق البرقاني به الضعف؟! وقد سألت أبا نعيم عنه، فَقَالَ: ثقة.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ: توفي حبيب بن الحسن القزاز يوم الأحد في جمادى الأولى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وكان ثقة مستوراً، حسن المذهب.

أَبُو شَيْبَةَ الْحَرَّانِيُّ صوابه أبو شعيبٍ الحراني كما تقدم في ترجمة تلميذه حبيب بن الحسن، وكما صرح به أبو نعيم في بعض المواضع، منها: (٣٦٢/١) و (٣٧/٢)، فقال **رَحِمَهُ اللَّهُ**: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثنا أَبُو شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ...

وهو: عبدالله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الأموي، مولا هم الحراني المؤدب أبو شعيب، قَالَ فِيهِ الدَّارِقُطْنِيُّ: ثقة، مأمون.

ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤٤١/٩) للخطيب، و «تاريخ الإسلام» (٩٦٣/٦) للذهبي.

ووصفه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥٣٦/١٣)، وقال: الشَّيْخُ، الْمُحَدِّثُ، الْمُعَمَّرُ، الْمُؤَدَّبُ.

أَبُو زَيْدٍ لم يتميز لي.

(١) ذكر الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤٩٧/٨) الأقوال في معنى الماعون، وذكر عن عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ: رَأْسُ الْمَاعُونِ زَكَاةُ الْمَالِ، وَأَذْنَاهُ: الْمُتَخَلُّ، وَالذَّلُّ، وَالْإِبْرَةُ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ.

الطالب: نعم، ويكون آثمًا.

الشيخ: صحيح، هو آثم، ما يقضي عليه القاضي بوجوب تسليم سماع ذلك الشخص إلا وهو آثم.

[أثر سفيان الثوري: مَنْ بَخِلَ بَعْلِمِهِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَنْسَاهُ وَكَأَيُّ حِفْظٍ . . .]

الطالب: سفيان يذكر أنه يبتلى بثلاثة أشياء.

الشيخ: بماذا؟ اذكرها.

الطالب: أنه يموت ولا يتتفع به، أو ينسى، أو تذهب الكتب^(١).

الشيخ: أو تذهب كتبه، المهم صحيح كتمان العلم ربما يكون سببًا لحرمانه هو نفسه من العلم، والله المستعان.

[أثر وكيع: أَوَّلُ بَرَكَةِ الْحَدِيثِ إِعَارَةُ الْكُتُبِ]

الطالب: وكيع يقول: من بركة الحديث إعاره الكتب^(٢).

وَعَلَّقَ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ عِكْرِمَةُ حَسَنٌ؛ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا، وَتَرْجِعُ كُلُّهَا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. وَهُوَ: تَرْكُ الْمُعَاوَنَةِ بِمَالٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ.

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٤٧٨) من طريق عثمان بن سعيد، نا أبو صالح محبوب بن موسى الأنطاكي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الْفَزَارِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: مَنْ بَخِلَ بَعْلِمِهِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَنْسَاهُ وَلَا يَحْفَظُ، وَإِمَّا أَنْ يَمُوتَ وَلَا يَتَتَفَعَّ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ تَذْهَبَ كُتُبُهُ.

وَأَبُو صَالِحٍ مُحَبُّوبٌ بْنُ مُوسَى الْأَنْطَاكِيِّ، تَرْجَمَتْهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٢٦٥/٢٧) بروايته عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وعنه عثمان بن سعيد الدارمي. قَالَ الْخَافِظُ فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»: صَدُوقٌ، لَمْ يَصْحَ أَنْ يَخَارِيَ الْبَخَارِيَّ أَخْرَجَ لَهُ. وَمِنْ دُونِهِ يَحْتَاجُ أَنْ يُنْظَرَ فِي حَالِهِمْ.

وَذَكَرَ الْأَثَرُ النَّوَوِيُّ فِي مَقْدَمَةِ «الْمَجْمُوعِ» (٤٠/١).

وَسَيَأْتِي بِمَعْنَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ فِي مَذَاكِرَةِ مَجْلِسِ آخِرٍ.

(٢) أثر وكيع بن الجراح أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٤٧٦) من طريق أبي بكر ابن المقرئ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، نا حُسَيْنُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ وَكَيْعًا، يَقُولُ: أَوَّلُ بَرَكَةِ الْحَدِيثِ إِعَارَةُ الْكُتُبِ.

[من بركة الحديث إعاره الكتب مع توجيه نصيحة لمستعير الكتاب]

الشيخ: إيه، من بركة الحديث إعاره الكتب، أمر طيب إعاره الكتب إذا كانت تُرد.

أما إذا كانت - هذا أيضًا في «تقييد العلم»، ما هو بس من أجل واقعنا ههنا-، أما إذا كانت لا ترد، وأيضًا يكون في المكتبة نُسخ، أو لا يحتاج إلى ذلك الكتاب فيُعيّره، أما يعيرُ الكتاب ثم لا

والأثر ضعيف، حُسَيْنُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ، هو: الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان الهاشمي مولا هم، وهو: ابن أبي السري العسقلاني أخو محمد.

قال جعفر بن محمد القلانسي: سمعت محمد بن أبي السري يقول: لا تكتبوا عن أخي؛ فإنه كذاب. وقال أبو داود: ضعيف، وقال أبو عروبة: كذاب، هو خال أُمي. ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣٦٦/٢).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٩/٨)، وقال: حُسَيْنُ بْنُ أَبِي السري العسقلاني أخو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السري، يروي عن وَكِيعٍ وَأَهْلِ الشَّامِ، حَدَّثَنَا عَنْهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ، يَخْطِئُ وَيَغْرِبُ.

وأما محمد بن الحسن بن قتيبة، فترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/١٤) وقال: ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ اللَّخْمِيُّ الْإِمَامُ، الثَّقَةُ، الْمُحَدِّثُ الْكَبِيرُ، أَبُو الْعَبَّاسِ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ بْنِ زِيَادَةَ اللَّخْمِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ.. إلى أن قال: أَكْثَرَ عَنْهُ ابْنُ الْمُقْرئ، وَكَانَ مَسْنَدَ أَهْلِ فَلَسْطِينَ، ذَا مَعْرِفَةٍ وَصِدْقٍ.

وجاء معنى هذا الأثر:

- عن مالك بن أنس نحوه عند ابن عدي **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** في مقدمة «الكامل» (٩١)، قال: من بركة الحديث إفادة بعضهم بعضًا.

يراجع الكلام عليه في كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (٢٢٨٤).

- عن يحيى بن معين، قال أبو بكر ابن المقرئ في «المعجم» (٣٤٨)- ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/٦٥)-: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ السَّكَنِ، فِي مَجْلِسِ حَامِدِ بْنِ شُعَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَوَّلُ بَرَكَةِ الْحَدِيثِ إِفَادَتُهُ.

وشيوخ أبي بكر ابن المقرئ: محمد بن الحسين بن السكن، ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٣٠/٢): حدث عن جعفر بن محمد الطيالسي، روى عنه أبو بكر ابن المقرئ الأصبهاني. ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأما جعفر الطيالسي، وهو: جعفر بن محمد بن أبي عثمان أبو الفضل ثقة. ترجمته في «السير» (٣٤٦/١٣).

تنبيه: بقي أثر آخر تحت هذه الفقرة في عدم كتمان السماع في مصدر المراجعة لم يُذكر، وهو ما رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١٠٣٤/١) عن الفضيل بن عياض: ليس من أفعال أهل الورع، ولا من أفعال الحكماء، أن تأخذ سماع رجل أو كتابه فتحبسه عليه، فمن فعل ذلك فقد ظلم نفسه.

وأخرجه الخطيب في «جامعه» (٤٨٧/١)، والأثر صحيح.

يرجع، ففيه أشعار في «تقييد العلم»^(١) لا أحفظها أنه يعني: لا يُعير كتبه؛ لأن الناس ما يردونها، والله المستعان.

الطالب: إذا كان الشخص محتاجاً للكتاب للاستفادة من الكتاب وهو يعلم أن الشخص سيعيده وأبى أن يعطيه ما يدخل في كتمان العلم؟

الشيخ: وهو محتاج نفسه؟

الطالب: لا، محتاج هذا الذي يطلبه.

الشيخ: إيه.

الطالب: وصاحب الكتاب يعرف أنه سيعيد الكتاب، ولكن لا يريد أن يعطيه.

الشيخ: من أجل ما يصير مثله، هو يكاد أن يكون واجباً؛ من أجل نشر العلم إذا كان يعرف أنه سيرده، وهو محتاج للكتاب، والله المستعان.

[اطلب العلم تأتلك الكتب، والتحذير من جمع الكتب من غير استفادة منها]

أما مسألة الكتب فأنا أنصح طالب العلم أن يُقبل إقبالاً كلياً على طلب العلم والكتب ستأتيه، كما يقولون: اطلب العلم تأتلك الكتب.

أما أن يهتم بجمع الكتب، كما قيل:

وعند الشيخ أسفار كبار... مجلدة ولكن ما قراها

فِيهِمْ بجمع الكتب ثم لا يقرؤها، هذا صحيح يعتبر ربما يعني: يكون يريد بها زينة المكان

أو كذا، فلا بد من أن يهتم بجمع الكتب، ويهتم أيضاً بالاستفادة منها، ورُبَّ كتابٍ يساوي الدنيا، ولقد أحسن من قال:

(١) يعني: كتاب الخطيب «تقييد العلم» تحت ترجمة: مَنْ سَلَكَ فِي إِعَارَةِ الْكِتَابِ طَرِيقَ الْبُخْلِ وَضَنَّ بِهِ عَمَّنْ لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ.

وقائلة أنفقت في الكُتُبِ ما حَوَتْ... يمينك يا هذا فقلتُ: دعيني

لعلِّي أجد منها كتابًا يدُلُّني... لأخذ كتابي في غَدٍ بيمينني

أما إذا كان يخشى ألا يرد الكتاب، أو يرده منقوصًا، أو لا يبالي بالكتاب يعبث به، يرده وقد

حصل فيه تغيير أو شطب أو تمزق أو هكذا، فيُحافظ على كتبه، والله المستعان.

الطالب: فما رأيك بالذي يقول:

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَافِظًا وَاعِيًا... فَجَمْعُكَ لِلْكِتَابِ لَا يَنْفَعُ؟

الشيخ: لا، ليس بصحيح؛ رُبَّ فائدة تُستخرج من الكتاب تساوي الدنيا، فلا.

إيجاد مكتبة شيء عظيم. هذا قد رأيناه عند أن كان يتكلم الأساتذة ونحن في الجامعة، ثم

نرجع إلى البيت وفيه مكتبة ونبحث ماذا أخطؤوا فيه؟ وماذا أصابوا فيه؟ فلا، يعني: إيجاد

الكتب أمرٌ طيب، والله المستعان.

تفضلوا، بارك الله فيكم^(١).

[التَّوَعُّ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ: صِفَةُ مُرَوِّاتِ الْحَدِيثِ]

الشيخ: بسم الله، عند من يا إخواننا؟

الطالب: عندي.

الشيخ: اذكر لنا من عُرفَ بالتشدد في الرواية؟

الطالب: مثل: الإمام مالك وأبي حنيفة وأبي بكر الصيدلاني.

(١) انتهى هذا المجلس، وبه ينتهي مذاكرة الخامس والعشرين: كتابة الحديث وضبطه، والله الحمد والمنة.

الشيخ: فماذا تعرف عن مالك في هذا المجال؟

الطالب: سئل أيروى عن الراوي؟ فقال: لا يُروى عنه إلا إذا كان حافظاً، قالوا: وإن كان ثقة، قال: وإن كان ثقة، قالوا: فإذا أتى بكتب وقد سمعها وهو ثقة، قال: لا يُقبل منه؛ يُخشى أن يزداد فيه في الليل فلا يدري^(١).

الشيخ: وماذا أيضاً عن مالك وأبي الزناد (وما المراد به)؟

الطالب: نعم، يقولان: إنها أدركا في المدينة مائة يقال لهم: مأمون، ولا يؤخذ عنهم الحديث، يقال: إنهم ليسوا من أهله^(٢).

(١) قال عبد الرحمن بن أبي حاتم **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الجرح والتعديل» (٢٧/٢): قرئ على محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، أنا أشهب بن عبدالعزيز، قال: سئل مالك: أيؤخذ ممن لا يحفظ، ويأتي بكتب فيقول: قد سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزداد في كتبه بالليل.

هذا أثر صحيح.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعِينِ الْمِصْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَقِيه، وَثِقَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. تَرْجَمَتْهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٤٩٥/٢٥).

أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَاوُدَ الْقَيْسِيِّ، أَبُو عَمْرٍو الْمِصْرِيُّ، يُقَالُ: اسْمُهُ مُسْكِينٌ، ثِقَةٌ فَقِيهٌ. كَمَا فِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ». وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (٢٢٧).

وَقَدْ عَلَّقَ عَلَيْهِ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي الْمَالِكِيُّ فِي «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ» (٢٨٨/١)، وَقَالَ: وَهَذَا الَّذِي قَالَه **رَحِمَهُ اللَّهُ** هُوَ النَّهَايَةُ فِي الْاجْتِهَادِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَدِمَ مِنْ يَحْفَظُ وَلَوْ لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا عَمَّنْ يَحْفَظُ؛ لَعَدِمَ مِنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ، فَقَدْ قَلَّ الْحِفَاطُ، وَاحْتِجَّ إِلَى الْأَخْذِ عَمَّنْ لَهُ كِتَابٌ صَحِيحٌ وَهُوَ ثِقَةٌ يُنْقَلُ مَا فِي كِتَابِهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَخْذُ مِمَّنْ يُمَيِّزُ بَيِّنَتَ لَهُ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَيِّزُ فَلَا أَمْرَ فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَعَلَّهُ الَّذِي عَنِ مَالِكٍ **رَحِمَهُ اللَّهُ**.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النَّكَتِ» (٢٦٨/١): هَذَا وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا فِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ عَمَّنْ لَا يَحْفَظُ، فَإِنَّ الْعَمَلَ فِي الْقَدِيمِ، وَالْحَدِيثَ عَلَى خِلَافِهِ، لَا سِيَّامَا مَنْذُ دُونَتِ الْكُتُبِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ-ابْنُ الصَّلَاحِ- فِي (النَّوْعِ السَّادِسِ وَالْعَشْرِينَ) أَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ التَّشْدِيدِ.

(٢) أَمَا أَثَرُ أَبِي الزَّنَادِ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ «صَحِيحِهِ» (١٥) بِلَفْظٍ: أَذْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مَائَةً، كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.

وَأَمَا أَثَرُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَقَالَ الْفَسَوِيُّ **رَحِمَهُ اللَّهُ** فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (٦٨٤/١): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّرِ، حَدَّثَنِي مَعْنُ بْنُ عِيسَى: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: لَا تَأْخُذْ الْعِلْمَ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَخُذْ مِمَّنْ سِوَى ذَلِكَ، لَا تَأْخُذْ مِنْ سَفِيهِهِ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ وَإِنْ كَانَ أَرَوَى النَّاسِ، وَلَا

الطالب: يعني: هذا يا شيخ أنهم ليسوا بحفاظ؟

الشيخ: نعم، ليسوا بحفاظ، متقنين لحديثهم.

[كيف يُجمع بين ما حصل لمالك أن قارئه حبيب بن أبي حبيب يستطيع أن يزد ويقتص، وبين

قوله: إنه لا بد أن يكون حافظاً لحديثه؟]

الشيخ: الإشكال الذي أُورِد بالأمس، وهو في أن الإمام مالكا رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يرى أنه لا يقبل من الراوي إلا إذا كان حافظاً لحديثه، ويقول: ما يدره لعله زيد فيه بالليل.

ثم بعد ذلك حبيب بن أبي حبيب القارئ عليه، الذين أخذوا بعرض حبيب بن أبي حبيب عرضهم ضعيف أيًا كانوا، عرضهم ضعيف إلا من أخذ مرة أخرى، فكيف يُجمع بين ما حصل لمالك أن قارئه يستطيع أن يزد ويقتص، وبين قوله: إنه لا بد أن يكون حافظاً لحديثه؟

الطالب: لعل الإمام مالكا ما اطلع على عمل حبيب بن أبي حبيب.

الشيخ: ما اطلع؛ لأنه ليس حافظاً لحديثه، أم ماذا؟!

تَأْخُذُ مِنْ كَذَابٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ إِذَا جُرِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَّهَمُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ، وَلَا مِنْ شَيْخٍ لَهُ فَضْلٌ وَعِبَادَةٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُ.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنَّرِ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَسَارِيِّ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، فَقَالَ: مَا أَذْرِي مَا هَذَا؟ وَلَكِنِّي أَشْهَدُ لَسَمْعَتِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ يَقُولُ: لَقَدْ أَذْرَكْتُ بِهَذَا الْبَلَدِ - يَعْنِي: الْمَدِينَةَ - شَيْخَةً هُمْ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ وَعِبَادَةٌ يُحَدِّثُونَ، مَا سَمِعْتُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدِيثًا قَطُّ. قِيلَ: وَلَمْ يَأْبَا عَبْدُ اللَّهِ؟ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ مَا يُحَدِّثُونَ.

والأثر حسن؛ من أجل إبراهيم بن المنذر الحزامي.

ومطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري، بالتحسانية والمهملة المفتوحين، أبو مُصْعَبِ المدني، ابن أخت مالك، ثقة، لم يُصِبْ ابن عدي في تَضْعِيفِهِ. «تقريب التهذيب».

وينظر «المحدث الفاصل» (٤٠٣) ب/تحقيقي.

أنتَ تقرأ علي الآن ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الفاتحة: ٢﴾. وأخطأتَ فيها، سأقول لك: أخطأتَ في كذا وكذا حتى لو أردتَ من نفسك أن تخطئَ فيها، أو تقرأ علي سورة من التي أحفظها، فماذا يا أخانا؟

الطالب: طيب، لعل مالكا أتى بهذه الشروط بعد أن تبيّن له عمل هذا.

الشيخ: المهم أن الإشكال ما زال، والله المستعان.

[من أي ناحية ضَعَفَ حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك بن أنس؟]

الطالب: يا شيخ، من أي ناحية هذا الضعف، من أي ناحية ضَعَفَ حديثه؟

الشيخ: حبيب، لعله ضعيف من أصله، ما يهْمُنَا ضعفه^(١)، يهْمُنَا ضعف من أخذ عنه أو من أخذ بعرضه، بعضهم اضطرَّ إلى أن يأخذ عرضاً آخر، فممكّن أن يُنظر ما سبب ضعفه؟ انظر يا أخي.

[قراءة ترجمة حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك من «ميزان الاعتدال»]

الطالب يقرأ ترجمته: قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «الميزان»^(٢) في ترجمة حبيب بن أبي حبيب: واسم أبيه زريق. وقيل: مرزوق، أبو محمد المصري. وقيل: المدني كاتب مالك. روى عن مالك، وأبي الغصن ثابت، وابن أبي ذئب. وعنه أحمد بن الأزر، وأحمد بن سعد بن أبي مريم، ومقدام بن داود الرعيني. قال أحمد: ليس بثقة.

وقال ابن مَعِين: كان يقرأ على مالك ويتصحَّف وراقين^(٣)، ثلاثة. فسألوني عنه بمصر، فقلت: ليس بشيء.

(١) سيأتي في ترجمة حبيب بن أبي حبيب سبب تضعيفه، بل وجرحه الشديد أنه كان يكذب، ويضع.

(٢) «الميزان» (١/٤٥٢).

(٣) كذا قرأ الطالب، ثم استفسر من والدي، وقال: يستقيم هذا؟ ولم يكن هناك جواب من والدي، شُغِلَ أو نحو هذا..

وقال ابن داود^(١): كان من أكذب الناس.

وقال أبو حاتم: روى عن ابن أخي الزهري أحاديث موضوعة.

وقال ابن عدي: أحاديثه كلها موضوعة.

وقال ابن حبان: كان يورّق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان

يدخل عليهم ما ليس من حديثهم، وسامع ابن بكير وقتيبة كان بعرض حبيب^(١).

وهذا تصحيح في تلك النسخة، وقد جاء في نسخة أخرى على الصواب: ويتصفح ورقتين، ثلاثة. وفي «تهذيب التهذيب» (١٨١/٢): يصفح ورقتين، ثلاثاً.

وقول يحيى بن معين في «تاريخه» (٥٢٨٢) برواية العباس بن محمد الدوري: قال: كان حبيب الذي بمضر الذي يقال له: عرض حبيب، قال: كان يقرأ على مالك بن أنس، وكان يخطر للناس يصفح ورقتين وثلاثة. ويقول يحيى بن معين: سألتني بمضر عنه، فقلت: ليس أمره بشيء، قال يحيى: وكان ابن بكير سمع من مالك بعرض حبيب، وهو أشر العرض.

وقال أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب **رحمه الله** في «تاريخه» (٣٦٦/٢): حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك بن أنس: وسمعت مصعب بن عبد الله يقول: حضرت حبيباً يقرأ على مالك بن أنس، وأنا عن يمين حبيب، وأخي عن يساره... إلى مالك مني؛ لأنه كان أسنّ مني، فيقرأ عليه في كل يوم ورقتين ونصف،... والناس ناحية، فإذا قمنا جاء الناس فعارضوا كتبنا بكتبهم، وكان حبيب يأخذ على كل عرضة دينارين من كل إنسان، فلما فرغنا..

قال أبو بكر ابن أبي خيثمة: فقلت أنا لأبي عبد الله مصعب: إن أبا حذافة يزعم أن زريقاً عرض لهم، وأنهم لم يكونوا يرضون عرض حبيب؟ قال: وما يدري أبو حذافة؟!

فقلت لمصعب: يقال: إن حبيباً كان يعرض فيصّفح ورقتين؟ فقال: إنما كان يعرض ورقتين.

فأنا أقول له، إذ مرّ بنا يحيى بن معين، فقال له مصعب: يا أبا زكريا، أيش تقول في حبيب وعرضه على مالك؟ قال: كان يصفح الورقة والورقتين.

فمضى يحيى، ومكث مصعب: وكنا نحضر هذا العرض على مالك، فغبنا يوماً فأصابنا شئنا، فلم نغد، فسألنا مالكا أن يعيد علينا، فأبى، وقال: نعمة وصبر عليه.

ومصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري، ثقة.

وقول مصعب بن عبد الله: إنما كان يعرض ورقتين. هذا إنكار منه.

(١) في «تهذيب التهذيب» (١٨١/٢): أبو داود. وهو الصواب.

قال الذهبي: قلت: وساق له ابن عدي، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر حديثين

موضوعين:

أحدهما لمالك بن عبدالله بن يوسف^(٢): حدثنا حبيب، حدثنا مالك وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه، مرفوعاً، قال: «تذهب زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة».

الثاني: روى محمد بن مسعود العجمي، حدثنا حبيب، حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير، عن أبيه، مرفوعاً: «استنزلوا الرزق بالصدقة»^(٣).

قال: عبدالله بن الوليد بن هشام الحراي، حدثنا حبيب بن أبي حبيب^(٤)، عن شبيل بن عباد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، مرفوعاً، قال: «يبعث العابد والعالم، فيقال للعابد: ادخل الجنة، ويقال للعالم: اثبت؛ لتشفع».

(١) كانت العبارة: وساق ابن بكير وقتيبة كان بعرض ابن حبيب، والمثبت من كتاب ابن حبان «المجروحين» رقم الترجمة (٢٧١)، وفيه: فساق ابن بكير وقتيبة من مالك كان بعرض من حبيب.

قلت: ومن هنا نستفيد تضعيف رواية هذين الراويين: قتيبة ويحيى بن بكير إذا روي عن مالك بن أنس.

قال الحافظ في «تقريب التهذيب» ترجمة يحيى بن بكير: ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك.

وكتبت عن والدي الشيخ مقبل **رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى**: يحيى بن بكير ضعيف في مالك بن أنس؛ لأنه كان لمالك وراقٌ سوء، فكان يدس في كتبه؛ فهو ضعيف في مالك؛ بسبب وراق مالك.

وينظر «شرح علل الترمذي» (٨٣٠/٢) لابن رجب.

(٢) كذا قرأ الطالب: ابن يوسف، وفي نسخة من «ميزان الاعتدال» (٤٥٢/١): لمالك بن عبدالله بن سيف. وهذا الثاني مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْفٍ، هو الموافق لما في «الكامل» (٣٢٦/٣) لابن عدي الذي نقل منه الذهبي **رَحْمَةُ اللَّهِ**.

(٣) قرأ الطالب: بالصدق، وكأنه في نسخة. ووقع في «الكامل» (٣٢٦/٣) لابن عدي: الصدقة.

(٤) قرأ الطالب: عبيد بن أبي حبيب. وهذا تصحيف، وما أثبتته هو من «الكامل» (٣٢٦/٣) نفسه الذي نقل منه الذهبي.

قَالَ ابْنُ عَدِي: وهذه الأحاديث التي ذكرتها عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ شَبِيلٍ، عَنْ مَشَايخِ شَبِيلٍ، كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى شَبِيلٍ، وَشَبِيلٌ عَزِيزُ الْمَسْنَدِ.

وقال **رَحْمَةُ اللَّهِ** في آخر ترجمته: وَعَامَّةُ حَدِيثِ حَبِيبٍ مَوْضُوعٌ الْمُتَنِ مَقْلُوبُ الْإِسْنَادِ، وَلَا يَحْتَسِمُ حَبِيبٌ فِي وَضْعِ الْحَدِيثِ عَلَى الثَّقَاتِ، وَأَمْرُهُ بَيِّنٌ فِي الْكَذَائِبِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْهُ؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَا سِوَاهُ.

قال أحمد بن علي الأَبَّار: حدثنا عوام بن إسماعيل، قال: جاء حبيب كاتب مالك يقرأ على سفيان بن عيينة، فقال له: حدثكم المسعودي، عن جرَّاب^(١) التيمي؟ فردّه عليه جَوَّاب. وقرأ: حدثكم أيوب، عن ابن سيرين بمعجمة^(٢).

مات سنة ثمانى عشرة ومائتين. انتهى.

الشيخ: طيب، جزاكم الله خيرا، نعم انتهينا من هذا يا إخوان. بسم الله شيء آخر.

الطالب: هل ترجّح الجمع يا شيخ هنا؟

الشيخ: الذي هو؟

الطالب: بين قول مالك وهذه.

الشيخ: بين قوله وما حصل له؟

الطالب: نعم.

الشيخ: أو التشدد لم يثبت عنه، يعني: يُنظر في هذه الروايات التي نُقلت عنه^(٣).

(١) تصحّف في النسخة إلى جواب، والصواب ما أثبتناه جرَّاب، كما يأتي في التعليق الآتي.

(٢) قال الخطيب رَحِمَهُ اللهُ في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢٨٥/١): أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، أنا دَعْلُجُ بْنُ أَحْمَدَ، أنا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَبَّارُ، نا عَوَّامُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: جَاءَ حَبِيبُ كَاتِبُ مَالِكٍ يقرأُ عَلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: حَدَّثَكُمْ الْمُسْعُودِيُّ، عَنْ جَرَّابِ التَّيْمِيِّ، قَالَ سُفْيَانُ: لَيْسَ هُوَ جَرَّابٌ، جَوَّابٌ.

وَقَرَأَ عَلَيْهِ: حَدَّثَكُمْ أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، فَقَالَ سُفْيَانُ: لَيْسَ هُوَ ابْنُ سِيرِينَ، ابْنُ سِيرِينَ.

ورجاله ثقات أئمة معروفون عدا عوام بن إسماعيل؛ فقد ترجم له الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣١٣/١٢)، وقال: عوام بن إسماعيل: حدث عن أبي بدر شجاع بن الوليد، وعلي بن عاصم. روى عنه أحمد بن علي الأَبَّار.

قرأت على البرقاني عن أبي إسحاق المزكي، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّراج، قَالَ: مات العوام بن إسماعيل ببغداد سنة سبع وأربعين ومائتين.

(٣) كل ذلك ثابت، ما جاء عن الإمام مالك من التشدد، وكذا ما جاء في قصة عرض قارئه وكاتبه حبيب بن أبي حبيب، كما تقدم في التعليقات قبل.

الشيخ: إذا خرج الكتاب من يده أيجوز أن يحدث به إذا رجع إليه؟

الطالب: إذا غلب على ظنه أنه سَلِمَ من التحريف أو التصحيف، أو الزيادة أو النقص

فيجوز له.

الشيخ: نعم، وهو يعرف ما فيه، فيجوز له أن يحدث به.

الشيخ: مَنْ المتساهلون يا أخانا؟

الطالب: متساهلون في قبول الرواية؟

الشيخ: إيه.

الطالب: ما أستحضرهم.

[من تساهل ابن لهيعة أنهم يقولون له: هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ، فيحدثهم به من غير أن يتأكّد]

الشيخ: ذكروا منهم: ابن لهيعة، فإنه كان يُؤْتَى له بَصُحُفٍ، ويقولون: هذا من روايتك،

فيجيزهم فيه^(١)، يعني: فَنَاوَلْنَا إِيَّاهُ، فِينَاوَلَهُمْ إِيَّاهُ، وَلَا يَدْرِي أَهِيَ مِنْ رَوَايَتِهِ أَمْ لَيْسَتْ مِنْ رَوَايَتِهِ!

(١).

(١) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١٣/٢) من طريق نعيم بن حماد، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ حَسَّانٍ يَقُولُ: جَاءَ قَوْمٌ وَمَعَهُمْ جُزْءٌ، فَقَالُوا: سَمِعْنَاهُ مِنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ، فَتَنَظَّرْتُ فِيهِ فَإِذَا لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيْعَةَ، قَالَ: فَقُمْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى ابْنِ لَهِيْعَةَ، فَقُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ ذَا الْكِتَابِ الَّذِي حَدَّثْتَ بِهِ لَيْسَ هَا هُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثٌ مِنْ حَدِيثِكَ، وَلَا سَمِعْتُهَا أَنْتَ قَطُّ؟ قَالَ: فَمَا أَصْنَعُ بِهِمْ؟ يَجِئُونَ بِكِتَابٍ، فَيَقُولُونَ: هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ، فَأَحْدِثُهُمْ بِهِ.

هذا أثر حسن لغيره؛ نعيم بن حماد الخزازي ضعيف. وله طريق أخرى بنحوها.

قال الفسوي رَحِمَهُ اللهُ فِي «المعرفة والتاريخ» (٤٣٥/٢): سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مَرْيَمَ يَقُولُ: كَانَ ابْنُ لَهِيْعَةَ يَقْرَأُ مِنْ كُتُبِ النَّاسِ، وَلَقَدْ حَجَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَدِمُوا وَصَارُوا إِلَى ابْنِ لَهِيْعَةَ وَذَاكِرُهُمْ، فَقَالَ: هَلْ كَتَبْتُمْ حَدِيثًا طَرِيفًا؟ فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ الْقَاسِمِ الْعَمَرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْحَرِيقَ فَكَبِّرُوا».

فَقَالَ ابْنُ لَهِيْعَةَ: هَذَا حَدِيثٌ طَرِيفٌ.

الطالب: يا شيخ، في الحاشية^(٢) ذَكَرَ أن المزي يقول: فيه نظر.

الشيخ: نعم؟

الطالب: قصة ابن لهيعة.

الشيخ: إيه.

الطالب: ذَكَرَ في الحاشية قال: قال الحافظ المزي: هذه الحكاية فيها نظر^(٣).

الشيخ: تحتاج إلى نظر؟ أمر طيب، هو في «الميزان»^(٤) - فيما أذكر -، قيل له: لماذا يأتونك

بصحف ثم بعدها تناولهم إياها؟ قال: هم الذين يأتون^(٥).

قَالَ: فَرَأَيْتُ بَعْدُ يَحْيَى الرَّجُلُ فَيَسْأَلُهُ حَدَّثَكَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ؟ فيقول: لا إنما حدثنا بَعْضُ أَصْحَابِنَا - يُسَمِّيهِ -. قَالَ: ثُمَّ وَضَعُوا فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، فَكَانَ يَقُولُ كَمْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا مَرُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ: هَذَا حَدِيثُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَمْرٍو. قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَكَانُوا يَضَعُونَ عَلَيْهِ فِي جُمْلَةِ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ فغيروها.

قَالَ سَعِيدٌ: وَشَيْءٌ آخَرُ، كَانَ حَيَوَةُ أَوْصَى إِلَى وَصِيِّ، وَكَانَتْ كُتُبُهُ عِنْدَ الْوَصِيِّ، فَكَانَ مَنْ لَا يَتَّقِي اللَّهَ يَذْهَبُ فَيَكْتُبُ مِنْ كُتُبِ حَيَوَةَ حَدِيثِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ قَدْ شَارَكَهُ ابْنُ لَهَيْعَةَ فِيهِمْ، ثُمَّ يَحْمِلُ إِلَيْهِ فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ.

وابن أبي مريم هو: سعيد بن أبي مريم، وقد صرّح باسمه في آخره كما ترى. وهو: ثقة.

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٤٦/٥): سمعت أبي يقول: سمعت ابن أبي مريم يقول: حضرت ابن لهيعة في آخر عمره، وقوم من أهل بربر يقرؤون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين، فقلت له: يا أبا عبدالرحمن، ليس هذا من حديثك، فقال: بلى، هذه أحاديث قد مرت على مسامعي.

فلم أكتب عنه بعد ذلك.

(١) الكلام الذي بعد هذا كان متأخراً بعد الكلام على ابن عقدة، وقد رفعته هنا؛ لتناسق الكلام على ابن لهيعة رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع واحد.

(٢) يظهر أنه يعني حاشية مصدر المراجعة «تدريب الراوي».

(٣) الذي وجدته في «تهذيب الكمال» ترجمة ابن لهيعة (٤٩٠/١٥)، أن المزي سرد أقوال المدح والقدح فيه سرداً من غير تعقيب.

(٤) «ميزان الاعتدال» (٤٧٧/٢)، نقله الذهبي من طريق ابن أبي حاتم، وقد تقدم.

(٥) تقدم الكلام عليه.

[من تساهل ابن عقدة وما ورد في أخذه عن رجل مغني]

ثم أيضًا ابن عقدة^(١) - كما ذكرنا لإخواننا -، ففي «تاريخ بغداد» أنه - هو نفسه - أتى إلى مُعَنَّ، فقال له: هذا من رواية أبيك - أو من رواية جدك نسيت الآن -، فأجزني فيه، فناوله وأجازه^(٢).

(١) ابن عقدة: أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس الهمداني.

(٢) قال الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «تاريخ بغداد» (٢٢٣/٥): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّورِيُّ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الْحُسَيْنِ زَيْدُ بْنُ جَعْفَرِ الْعُلُوِي: قَالَ لَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّهَارِيُّ: قَالَ لَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ سَعِيدٍ: كَانَ قَدْ أَتَى كِتَابَ فِيهِ نَحْوُ خَمْسِمِائَةِ حَدِيثٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ الْأَسَدِيِّ لَا أَعْرِفُ لَهُ طَرِيقًا. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمٌ مِنَ الْأَيَّامِ، قَالَ لِبَعْضِ وَرَاقِيهِ: قُمْ بِنَا إِلَى بَجِيلَةَ مَوْضِعِ الْمَغْنِيَّاتِ، فَقُلْتُ: أَشَيْسُ نَعْمَلُ؟ فَقَالَ: بَلَى تَعَالَى؛ فَإِنَّهَا فَائِدَةٌ لَكَ، قَالَ: فَامْتَنَعْتُ عَلَيْهِ، فَغَلَبَنِي عَلَى الْمَجِيءِ، قَالَ: فَجِئْنَا جَمِيعًا إِلَى الْمَوْضِعِ، فَقَالَ لِي: سَلْ عَنْ قَصِيْعَةِ الْمَخْنَثِ. قَالَ: فَقُلْتُ: اللَّهُ اللَّهُ يَا سَيِّدِي أبا العباس، ذَا فَضِيْحَةٍ لَا تَفْضِيْحُنَا، قَالَ: فَحَمَلَنِي الْغِيْظُ فَدَخَلْتُ فَسَأَلْتُ عَنْ قَصِيْعَةٍ، فَخَرَجَ إِلَيَّ رَجُلٌ فِي عُنُقِهِ طَبْلٌ مَخْضَبٌ بِالْحَنَاءِ، فَجِئْتُ بِهِ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: هَذَا قَصِيْعَةٌ، فَقَالَ: يَا هَذَا، امْضُ فَاطْرَحْ مَا عَلَيْكَ وَالْبَسْ قَمِيصَكَ وَعَاوِدْ، فَمَضَى وَلَبَسَ قَمِيصَهُ وَعَادَ، فَقَالَ لَهُ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: قَصِيْعَةٌ، قَالَ: دَعْ هَذَا عَنْكَ هَذَا شَيْءٌ لِقَبْكَ بِهِ هَؤُلَاءِ، مَا اسْمُكَ عَلَى الْحَقِيْقَةِ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قَالَ: صَدَقْتَ، ابْنُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: ابْنُ عَلِيٍّ. قَالَ: صَدَقْتَ، ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: ابْنُ حَمْزَةٍ. قَالَ: صَدَقْتَ، ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي وَاللَّهِ يَا أَسْتَاذِي. قَالَ: أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ حَمْزَةٍ بْنُ فُلَانٍ بْنُ فُلَانٍ بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: فَأَخْرَجَ مِنْ كَمِهِ الْجِزءَ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: أَمْسِكْ هَذَا فَأَخْذَهُ، ثُمَّ قَالَ: ادْفَعْهُ إِلَيَّ، ثُمَّ قَالَ لِي: قُمْ انْصَرَفْ، ثُمَّ جَعَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَقُولُ: دَفْعَ إِلَيَّ فُلَانٌ بْنُ فُلَانٍ بْنُ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ كِتَابَ جَدِّهِ، فَكَانَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا.

رجال هذا الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّورِيُّ: الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الْبَارِعُ، الْأَوْحَدُ، الْحُجَّةُ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ، السَّاحِلِيُّ، الصُّورِيُّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ.

قَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ الصُّورِيُّ مِنْ أَحْرَصِ النَّاسِ عَلَى الْحَدِيثِ، وَكَثَرَتْ لَهُمْ كُتُبًا لَهُ، وَأَحْسَنَهُمْ مَعْرِفَةً بِهِ، لَمْ يَقْدَمْ عَلَيْنَا أَحَدٌ أَفْهَمُ مِنْهُ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ، وَكَانَ دَقِيقَ الْخَطِّ، صَحِيْحَ النَّقْلِ. «سير أعلام النبلاء» (٦٢٧/١٧).

وزيد بن جعفر بن الحسين بن علي بن الحسين، ويتهى نسبه إلى علي بن أبي طالب، أبو الحسين من ساكني الكوفة.

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٦٠/٩): قدم علينا في سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وحَدَّثَنَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى التَّهَارِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ النُّجَّارِ الْكُوفِيِّ، وَكَانَ صَدُوقًا.

أبو الحسن علي بن محمد التَّهَارِيُّ، لم أعرفه الآن؛ فيتوقف في الحكم على هذا الأثر، والله أعلم.

والمغني لا يدري ما فيها، ولا هو من هذا الباب.

والذين يتساهلون في الأخذ، يأخذ وهو ينعس، أو المملي يملي وهو يتحدث، أو يحدث شخصاً آخر، الذين يتساهلون في الأخذ، المهم ذكروا منهم ابن لهيعة^(١).

الشيخ: صفة المتوسط يا أخانا؟

الطالب: قال: هو إذا كان يعني: قد عرض كتابه على شيخه فيجوز له الرواية، وكان يعني: حافظاً يحفظ حديثه وعرض الكتاب على شيخه.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، وحتى ماذا؟ وإلا فلا تجد...^(٢).

الشيخ: عندك يا أخانا، الضرير الذي لا يحفظ أتجوز روايته؟

الطالب: نعم، تجوز روايته إذا حافظ على كتابه، وغلب على الظن سلامته من التغير، وكان متحرراً عند القراءة عليه.

[ثناء الشيخ على السيوطي إكثاره من عبارة: غلبة الظن في باب الرواية]

الشيخ: ما شاء الله في كثير من الأمور يأتي لنا ههنا: غلب على الظن^(٣).

يعني: وقد تقدم^(٤) أن أحاديث «الصحيحين» تفيد العلم اليقين النظري، فالمعتبر هو غلبة الظن حتى ولو لم تفد.

(١) كان بعد هذا كلام يتعلق بابن لهيعة، وقد رفعته قبل هذا؛ لينتظم الكلام على ابن لهيعة في مكان واحد، والله الموفق.

(٢) انقطع الصوت قليلاً.

والمسألة ذكرها النووي في أصل مصدر المراجعة «التقريب والتيسير» (٧٢)، وقال: الصواب ما عليه الجمهور وهو المتوسط، فإذا قام في التحمل والمقابلة بما تقدم جازت الرواية منه وإن غاب، إذا كان الغالب سلامته من التغير، لا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه التغير غالباً، والله أعلم.

(٣) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ في «تدريب الراوي» (١/٥٢٩): الإعتدُ في بابِ الرِّوَايَةِ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ.

(٤) تقدم في أوائل هذه المراجعة.

وأيضاً أبو محمد ابن حزم يقول: لا يقبل الحديث إلا إذا أفاد العلم، ويستدل بقوله: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقد أجاب عليه الصنعاني في تعليقه على مقدمة «المحلى».

الشيخ: وهكذا الأُمِّي ماذا (هل تقبل روايته)؟

الطالب: والأُمِّي^(١) كذلك إذا حافظ على كتابه تُقبل منه.

طالب آخر: يا أبا عبد الرحمن، لكن الأُمِّي يعني: البصير، والأعمى الضير ما يدري أنه قد تغير كتابه أو لا، فيستعين بثقة يعني: له نظر.

الشيخ: نعم.

الطالب: يستعين بثقة، مثلاً: أعمى يستعين ببصير عنده، وكذلك الأُمِّي يستعين بمن يقرأ، وإلا ما يدري أنه قد تغير كتابه أو لا.

الشيخ: صحيح، يستعين بثقة في حال الإملاء وفي غيره، وفي المحافظة أيضاً على كتابه، أحسنت.

الشيخ: إذا روى من نسخة ليس فيها سماعه ولا هي مُقَابَلَةٌ بِهِ، لَكِنْ سُمِعَتْ عَلَى شَيْخِهِ الَّذِي سَمِعَ هُوَ عَلَيْهِ فِي نُسْخَةٍ خِلَافَهَا، أَوْ فِيهَا سَمَاعُ شَيْخِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْأَعْلَى... الخ؟^(٢)

الطالب: يقولون: هذه ردها عامة المحدثين، وقبلها بعضهم، مثل: البرساني والسختياني.

الشيخ: نعم، محمد بن بكر البرساني وأيوب السختياني^(٣)، والصحيح الرد أم القبول؟

(١) الأُمِّي: الذي لا يكتب ولا يقرأ المكتوب، كما قال السخاوي في «القول البدع».

ومثله في «مفردات القرآن» (٨٧) للراغب الأصفهاني، يقول: الأُمِّيُّ: هو الذي لا يكتب ولا يقرأ من كتاب.

(٢) السؤال لفظه قرأه والذي من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٢٩/١).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٦): أيوب هو: ابن أبي تَيْمَةَ السَّخْتِيَانِي، يَفْتَحُ السَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَحُكِيَ ضَمُّهَا وَكُسْرُهَا.

قلت: ولكونه بفتح السين أرجح لم يذكر السمعاني في «الأنساب» (٩٦/٧) سوى فتح السين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

الطالب: كأنه فيه تفصيل، يعني: إذا جاء رجل آخر يشهد له فتقبل.

الشيخ: لا، الظاهر إذا غلب على الظن.

الطالب: إذا غلب على ظنه أنه سمعها.

الشيخ: إيه، نعم، هو تأكد أنه سمع هذه الأحاديث التي سيحدث بها، فيجوز له هذا.

الطالب: أو له إجازة.

الشيخ: أو له إجازة، نعم.

الطالب: شيخه الكاتب الذي رأى أنه روى عن شيخه... بأنه مهزوز الكتابة.

الشيخ: بأنه أيش؟

الطالب: كتابته مهزوزة، يعني: قد يخطئ صاحب النسخة الأخرى.

الشيخ: إذا غلب على الظن أن هذه الأحاديث من أحاديثه التي سمعها من الشيخ أو له

إجازة، يجوز له أن يرويها.

الشيخ: وكيف يحدث بها؟

الطالب: أي هذا؟

الشيخ: يعني: هذه النسخة التي يحدث منها الشيخ ليس عليه سماعها، لكن له نسخة

خلافها، وقد غلب على ظنه، أو له إجازة وسكنت نفسه إلى هذه الأحاديث أنها من أحاديثه، أو

له إجازة تَمَّت كيف يحدث؟

الطالب: يقولون: يقول: «أخبرنا، أو حدثنا».

السَّخْتِيَانِي: بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وبوحدة، وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، في آخرها النون.

هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية ليست بأدم.

وكذا الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٦٠٥) لم يذكر سوى فتح السين.

الشيخ: إي نعم، «أخبرنا، وحدثنا» إذا غلب على ظنه هذا.

الشيخ: عندك يا أحناء، قد أجبت عن السؤال هذا فلا نعيده: إذا كان في النسخة سماع شيخ

شيخه فماذا يحتاج إليه؟ (يحتاج) إلى الإجازة. سنأتي لك بغيره إن شاء الله.

الطالب: بقي الإجازة من الشيخ، الإجازة للشيخ من شيخه، فهي إجازتان.

طالب آخر يوضّح: إذا كان ليس للشيخ سماع يحتاج إلى إجازة أيضًا الشيخ.

الشيخ: طيب عندك يا أحناء، إذا وجدَ الحافظ في كتابه خلافَ حفظه، فماذا؟

الطالب: يعني: الأولى البيان، أن يبيّن، وإلاّ هم يقولون: يرجع إلى..

الشيخ: مثل ما يفعل مَنْ؟

الطالب: مثل ما يفعل شعبة.

الشيخ: شعبة.

الطالب: إي نعم، يقول: في حفظي كذا وفي كتابي كذا، وسفيان يقول إذا خالفه غيره:

عندي كذا وعند غيري كذا.

الشيخ: طيب، وهكذا يقول إذا خالفه غيره من الحفاظ.

الشيخ: مثل ما يفعله مَنْ؟

الطالب: سفيان الثوري.

الشيخ: سفيان الثوري^(١).

الطالب: لكن الصحيح أنهم يقولون: يرجع إلى ما اعتمد عليه، إن اعتمد على الحفظ فعلى

الحفظ، وإن اعتمد على الكتاب فيرجع إلى الكتاب.

الشيخ: طيب.

(١) تقدم ما يتعلق بهذا تحت مسألة: وإذا كان واثقًا لحفظه أو واثقًا لكتابه فأبى أن يرجع، فماذا؟

الشيخ: عندك يا أخانا، إذا وجد سماعه في كتاب ولا يذكره أيجوز له أن يرويّه؟

الطالب: على غلبة الظن كذلك.

الشيخ: على غلبة الظن.

الطالب: إن ظنّ أنه... فله ذلك.

الشيخ: فله هذا.

[من هو الذي يجوز له أن يروي الحديث بالمعنى على قول المجيزين لذلك؟]

الشيخ: الآن السؤال -عندك يا أخانا- كبير، اختلف العلماء في رواية الحديث بالمعنى، فمن

هو الذي يجوز له أن يروي الحديث بالمعنى على قول المجيزين لذلك؟

الطالب: الذي يعرف ما يحيل المعنى، عنده من اللغة العربية، وأيضاً يعني: يعرف المعاني،

والذي لا يعرفها ليس عنده من اللغة العربية فلا يجوز له أن يرويها بالمعنى^(١).

الشيخ: طيب، من الذي لا يميز الرواية بالمعنى يا أخانا؟

الشيخ: محمد بن سيرين^(٢)، ومن يا إخوان؟

الطالب: كذلك ابن عمر من الصحابة^(٣).

(١) سيأتي في أواخر الكلام على الرواية بالمعنى كلام جميل لوالدي، وذكره **رَحْمَةُ اللَّهِ** بعض الاستثناءات في هذه المسألة.

(٢) قال أَبُو خَيْثَمَةَ في كتاب «العلم» (١٣٤): ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا ابْنُ عَوْنٍ، قَالَ: كَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَرَجَاءُ بْنُ حَبِوَةَ يُحَدِّثُونَ الْحَدِيثَ عَلَى حُرُوفِهِ، وَكَانَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَالشَّعْبِيُّ يُحَدِّثُونَ بِالْمَعَانِي. والأثر صحيح.

وينظر تحقيقي لـ «المحدث الفاضل» (٦٧٤).

(٣) قال الإمام الدارمي **رَحْمَةُ اللَّهِ** في مقدمة «سننه» (٣٢٧): أخبرنا محمد بن أحمد، حدثنا سفيان، عن محمد بن سوقة، عن محمد بن علي بن الحسين، قال: حدث عبيد بن عمير عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «مثل المنافق مثل الشاة بين الربيضين أو بين الغنمين».

فقال ابن عمر: لا، إنما قال كذا وكذا، قال: وكان ابن عمر إذا سمع النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** لم يزد فيه ولم ينقص منه، ولم يجاوزه ولم يقصّر عنه.

الشيخ: طيب، لا يميز الرواية بالمعنى.

الشيخ: وأيهما اعتمد على الرواية بالمعنى الإمام البخاري أم الإمام مسلم؟

الطالب: الإمام البخاري.

الشيخ يعيد: الإمام البخاري.

الطالب: نعم.

الشيخ: ومسلم يحافظ على الألفاظ.

الطالب: يا شيخ، بقي أنه إذا كان يعني: في موضع الاستثناء أو الغاية فلا يجوز له أن يرويه

بالمعنى.

الشيخ: هذا الاختصار، سيأتي اختصار الحديث.

[من الأسباب في مرواية البخاري الحديث بالمعنى أنه يسمع الحديث ببلدة ويرويه ببلدة أخرى]

الطالب: البخاري يعني: له عذره أنه كان يكتب الحديث في مدينة ثم..

الشيخ يجيب ويصحح العبارة: يسمع الحديث ببلدة ويكتبه ببلدة أخرى^(١).

الشيخ: وردت أحاديث وأقوالٌ للسلف في الرواية بالمعنى، فهل تذكر أحدًا منهم؟

[حال حديث: «إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمُ الْمَعْنَى، فَلَا بَأْسَ»]

الطالب: أذكر أن رجلاً قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُؤَدِّيَهُ كَمَا

أَسْمَعُ مِنْكَ، أَزِيدُ حَرْفًا أَوْ أَنْقِصُ حَرْفًا؟ فَقَالَ: «إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمُ

الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ»^(١).

محمد بن أحمد: ابن أبي خلف البغدادي، كما في ترجمة سفيان بن عيينة من «تهذيب الكمال» (١٨٦/١١)، وهو ثقة.

محمد بن سوية: الغنوي، ثقة مرضي. حاشية كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (٦١١).

(١) جواب والذي بعضه ما كان مفهوماً، وقد ذكرت النص من أوائل هذه المراجعة، في الكلام على «الصحيحين».

الشيخ: نعم، انظروا- يا إخوان- الأحاديث التي تكون موضوعة على القواعد، يُقَعَّدُونَ، ثم يضعون حديثاً يُعَرَّفُ، الحمد لله، من فضل الله (٢).

الطالب: الحديث موضوع، يا شيخ؟

الشيخ: إي نعم، يعني: لفظه دليل عليه، نعم.

[أثر وثالث بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ]

الشيخ: وغيره الذي قيل له: حَدَّثْنَا بِاللَّفْظِ، فقال: هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ زِدْتُمْ أَلْفًا أَوْ وَآوًا أَوْ شَيْئًا؟ فَقُلْتُ: إِنَّا لَنَزِيدُ وَنَنْقُصُ، وَمَا نَحْنُ بِأُولَئِكَ فِي الْحِفْظِ؟ فَقَالَ: فَهَذَا الْقُرْآنُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَأَنْتُمْ تَدْرُسُونَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَكَيْفَ وَنَحْنُ نَحْدُثُ بِحَدِيثٍ سَمِعْنَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ. من هو؟ (٣).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠/٧)، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (١٣٢٥/٣) ... عن الوليد بن سلمة، حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَانَا أَنْتَ وَأُمَّهَاتُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ... الخ.

وأخرجه الخطيب في «الكفاية» (١٩٩) من طريق الوليد بن سلمة، حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ... فذكره.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤٤٠/٢): رواه الطبراني في «الكبير»، ولم أر من ذكر يعقوب، ولا أباه.

قلت: والوليد بن سلمة هو: الوليد بن سلمة الطبراني الأزدي، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث.

وقال دحيم وغيره: كذاب.

وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. اهـ من «ميزان الاعتدال» (٣٣٩/٤).

(٢) ما بعده فيما يتعلق بهذا الحديث كان متأخرًا قليلًا، وقد رفعته هنا؛ لاجتماع شتات الكلام على هذا الحديث، وبالله التوفيق.

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢٠٣) من طريقين إلى معاوية بن صالح، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى وَائِلَةَ بِنْتِ الْأَسْقَعِ، فَقُلْنَا... فذكره.

الطالب: هذا لا أذكره، لكن أذكر غير هذا.

الشيخ: هات.

[استدلال الشافعي على جواهر الرواية بالمعنى بنزول القرآن على سبعة أحرف]

الطالب: يعني: استدلال الإمام الشافعي أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فقال: يعني:

إذا كان في القرآن فالحديث من باب أولى^(١).

كذلك حديث: «رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ».

الطالب: أين الدلالة في هذا يا شيخ؟

الشيخ: أين؟

الطالب: الحديث هذا: «رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»^(٢).

وأخرجه الإمام أحمد في «العلل» (١ رقم ٧١) عن شيخه عبدالرحمن بن مهدي، عن معاوية، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، قال: دخلنا على وائلة أنا وأبو الأزهر، فقلنا له: يا أبا الأسقع، حدثنا بحديث سمعت من رسول الله ﷺ فقال: إنها سمعنا الحديث مرة أو اثنتين، إذا حدثنا بالحديث على معناه فحسبكم.

وقال الدولابي في «الكنى» (١٩٢/١): حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، بِهِ. والأثر ظاهره الحُسن؛ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ وَالْعَلَاءُ بْنُ الْحَارِثِ صَدُوقَانِ.

وأخرجه الدارمي (٣٢٤) من طريق مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... مختصراً. وأخرجه أبو داود (٣٩٦٤) من طريق إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنِ الْغَرِيفِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا وَائِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ، فَقُلْنَا لَهُ... فذكره مختصراً.

والغريف بفتح أوله، وقيل: بالعين المهملة ابن عياش بتحتانية ومعجمة ابن فيروز الديلمي، وقد ينسب إلى جده مقبول.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٧٣٦)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٦٩٣).

والأثر صحيح بطريقه.

(١) قال الشافعي في «الرسالة» (٢٧٠): فإذا كان الله لِرَأْفَتِهِ بَخْلَقِهِ أَنْزَلَ كِتَابَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، مَعْرِفَةً مِنْهُ بِأَنَّ الْحِفْظَ قَدْ يَزِلُّ؛ لِيُحِلَّ لَهُمْ قِرَاءَتَهُ وَإِنْ اخْتَلَفَ اللفظُ فِيهِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي اخْتِلَافِهِمْ إِحَالَةٌ مَعْنَى، كَانَ مَا سِوَى كِتَابِ اللَّهِ أَوَّلَى أَنْ يَجُوزَ فِيهِ اخْتِلَافُ اللفظِ مَا لَمْ يُحِلَّ مَعْنَاهُ.

(٢) رواه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) عن أبي بكرة نفع بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشيخ: يعني: أن ذلك قد يرويه بالمعنى، وهذا يرجع إلى ألفاظه.

الطالب: يعني: السامع.

الشيخ: إيه السامع، نعم خيراً إن شاء الله.

الشيخ: وهذا هو واثلة بن الأسقع يا إخوان؟

الطالب: نعم^(١).

الطالب: يا شيخ، بعضهم يستدل يقول: كيف نقلنا تعاليم الشريعة الإسلامية من العربية

إلى اللغة الأعجمية، من باب أولى أن تحوّل العربية إلى العربية.

الشيخ: طيب، يعني: الرواية بالمعنى.

الطالب: بالمعنى.

[الذي يجوز له الرواية بالمعنى، واستثناء الألفاظ المتعبد بها فإنها لا تُروى بالمعنى . ٠.]

الشيخ: نعم، الرواية بالمعنى الصحيح جوازها، للعارف البصير بمدلولات الألفاظ^(٢).

ويستثنى من هذا الألفاظ المتعبد بها، مثل: «الله أكبر» في الصلاة، فلا يجوز أن يبدلها بـ «الله

أعظم».

(١) يعني: الذي قال: إِذَا حَدَّثْتَكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ.

تنبيه: كان بعد هذا شيء يتعلق بحديث: «إِذَا لَمْ تُحْلُوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمُ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ»، وقد تقدم قبل أسطر، رفعته بعد هذا الحديث، والله الموفق.

(٢) قال النووي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «التقريب والتيسير» (٧٤): إن لم يكن عالماً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه، فإن كان عالماً بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا تجوز إلا بلفظه، وجوز بعضهم في غير حديث النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ولم يجز فيه.

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف: يجوز بالمعنى في جميعه إذا قطع بأداء المعنى وهذا في غير المصنفات، ولا يجوز تغيير مصنف وإن كان بمعناه، والله أعلم.

وهكذا أيضًا ينبغي أن يحافظ على الألفاظ التي تُعتبر من جوامع الكلام، ينبغي ليست مثل الأولى^(١)، فلو روى الألفاظ التي من جوامع الكلام بالمعنى ما يحرم، أما المتعبد بلفظه فيحرم لا يجوز، والله المستعان. إلى هنا يا إخوان.

الشيخ: نعم عندك يا أخانا، تقدم أنها تجوز الرواية بالمعنى، فهل تجوز إذا نقل من كتاب مصنف أن يروي بالمعنى؟

الطالب: يجوز إذا أَرادَه مثلاً: أن يؤدي حكماً من أحكام أو معنى من قول ذلك المصنف يجوز هذا.

الشيخ لم يرتضِ الجواب: إذا نقل من كتاب مصنف، أنتَ تسمع من الشيخ قريباً لا تستطيع أن تعبر عن ألفاظه، فتعبر عن معناه، أما وأنتَ تنقل من كتاب فما فائدة الرواية بالمعنى؟
الطالب: لا، أقصد إذا أردت أن تؤدي حكماً، تقول مثلاً: قال فلان، بمعنى أنه يقول.

الشيخ يوضح: تنقل من كتاب إلى كتابك.

الطالب: لا، النقل.

الشيخ: هذا السؤال.

الطالب: النقل لا بُدَّ أن يؤدي بنفس اللفظ^(٢).

الشيخ: خيراً إن شاء الله، عندك يا أخانا، ماذا يقول راوي الحديث بالمعنى عقب الحديث، فهتمت السؤال وإلا أعدته، إذا رويت حديثاً بالمعنى فما هو الذي يُستحسن أن تقوله عقب الحديث؟

الطالب: «أو كما قال».

(١) أي: الألفاظ المتعبد بها.

(٢) تقدم قول النووي رَحِمَهُ اللهُ: وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ مُصَنَّفٍ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ.

الشيخ: كما كان يفعله أنس ويفعله عبدالله بن مسعود هكذا؟

الطالب: نعم^(١).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، «أو بهذا المعنى، أو ما يشبه هذا، أو يقاربه».

الشيخ: هل يجوز اختصار الحديث؟

الطالب: اختلفوا فيه، فالذين يُجيزون الرواية بالمعنى أجازوا اختصار الحديث، واشتروا

شروطًا: ألا يكون ما يتعلق بالحديث من استثناء وهكذا.

الشيخ يضيف: أو غاية.

الطالب: أو غاية أو شرط، والذين لا يجيزون الرواية بالمعنى لم يجيزوا اختصار الحديث^(٢).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، لا يجيزون.

الطالب: والصحيح.

الشيخ: والصحيح ماذا؟

الطالب: والصحيح أنه قد فعله العلماء.

(١) عن عمرو بن ميمون، قال: كنت لا تفوتني عشية خميس إلا آتي فيها عبد الله بن مسعود، فما سمعته يقول لشيء قط: قال رسول الله ﷺ، حتى كان ذات عشية، فقال: قال رسول الله ﷺ، قال: فاغرورقت عيناه، وانتفخت أوداجه، فأنا رأيته محلولة أزراره. وقال: أو مثله، أو نحوه، أو شبيه به. رواه الإمام الدارمي رحمه الله في مقدمة «سننه» (٢٧٨).

وأما أثر أنس بن مالك فرواه الدارمي أيضًا في مقدمة «سننه» (٢٨٤)، من طريق محمد - وهو: ابن سيرين - قال: كان أنس قليل الحديث عن رسول الله ﷺ، وكان إذا حدث عن رسول الله ﷺ قال: أو كما قال رسول الله ﷺ.

ورواه الإمام أحمد (٣٨٥/٢٠) بلفظ: كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا فَفَرَعَ مِنْهُ، قَالَ: أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. والأثران صحيحان.

(٢) قال النووي رحمه الله في «التقريب والتيسير» (٥٣٩/١) مع شرحه: اختلف في رواية بعض الحديث الواحد دون بعض، فمنعه بعضهم مطلقًا، بناءً على منع الرواية بالمعنى، ومنعه بعضهم مع تجويزها بالمعنى إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا، وجوزها بعضهم مطلقًا...

الشيخ: منعه الإمام أحمد، مع أن في «مسنده» في بعض المواضع الحديث مختصر، وفي بعضها الحديث مطول، ورُدَّ عليهم بفعل العلماء، كالبخاري، ومالك وأبي داود والنسائي وغيرهم.

فأنت لو كنت مؤلفاً-أو إن شاء الله ستكون مؤلفاً-ومرَّ بك حديث: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»^(١)، أتذكره في هذه الثلاثة المواضع كاملاً، أم تذكر الجملة التي تريدها؟

الطالب: أذكر الجملة لا مانع، أذكر الجملة التي أريدها في الباب.

الشيخ: إيه، وأن تذكر الحديث كاملاً، لا يمنع هذا أو هذا.

الطالب: إذا كان بعد استثناء يا شيخ، أو له تعلق بالجملة الثانية.

الشيخ: هو ذكره.

الطالب: قد ذكره.

الشيخ: هو ذكره، استثناء أو شرط أو غاية^(٢)، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، ما حكم الرواية بقراءة لحانٍ أو مُصَحَّف؟

الطالب: لا تجوز.

الشيخ: فكيف؟

الطالب: عليه أن يتلقى من أفواه العلماء ومن أفواه العارفين.

الشيخ: طيب، يتلقى من أفواه العلماء ومن...^(٣)، طيب نعم.

(١) رواه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فلا يحذف ما بعد «إلى»، و«حتى» الغائيتين.

قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٣٩/١): قِيلَ: وَيَبْغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُحَدِّثُ مُتَعَلِّقًا بِمَا يَبْغِي، تَعَلُّقًا يُحِلُّ بِالْمَعْنَى حَذْفَهُ، كَالِاسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ وَالْغَايَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَقَدْ حَكَى الصَّفِيُّ الْهِنْدِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْمُنْعِ حِينَئِذٍ.

(٣) لم يتم ذكرُ المجرور في العبارة.

الطالب: هل يجوز الرواية بها أم تُكره فقط؟

الشيخ: ينبّه، يروىها كما هي وينبه أن الصحيح كذا وكذا، ومن أهل العلم من تجاسر ورواه على الصواب، ولا يبالي برواية اللّحّان أو المصحّف.

الشيخ: نعم أيضًا عندك يا أخانا، حكم تعلم اللغة العربية لطالب علم الحديث؟

الطالب: قد تكون واجبة عليه، بحيث إنه إذا لم يعرف قد يُغيّر المعنى دون أن يشعر.

الشيخ: وإذا غيّر المعنى فماذا؟

الطالب: يكون قد كذب على الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن الرسول ما يلحن^(١).

الشيخ: وقد شمله قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ

النَّارِ»؟

الطالب: قال بعضهم هذا^(٢).

الشيخ: وأنت، وأنت (ماذا تقول)؟

الطالب: قال بعضهم هذا، المهم ينبغي له أن يتعلم، بل قد يكون واجبًا عليه.

الشيخ: صحيح هذا الكلام صحيح، لكن هل يشمله قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ

مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أم لا؟

الطالب: هو ليس متعمدًا، إلا أن بعضهم قال هذا.

الشيخ: ويكون آثمًا^(١).

(١) بقية الكلام بعد هذا متقطّع، وهو يسير عبارة عن كلمات، والفائدة حاصلة بما ذكر.

(٢) هذا ورد عن الأصمعي عبد الملك بن قُريب، كما أخرجه القاضي عياض في «الإلماع» (١٨٤)، وابن الصلاح في

«المقدمة» (٢١٧) من طريق الإمام أبي سُلَيْمَانَ حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: أَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَبِي دَاوُدَ

السُّنْجِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَصْمَعِيَّ، قَالَ: إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَهَمَّا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ كَذَبْتَ عَلَيْهِ.

وفي سنده مبهم كما ترى، وبعض من يحتاج أن يُعرف حاله.

الشيخ: طريقة السلامة من التصحيف، يا أخانا؟

الطالب: قد ذكرها، التلقي من أفواه المشايخ.

الشيخ: أعدّها.

الطالب: التلقي من أفواه المشايخ.

الشيخ: من أفواه المشايخ؟

الطالب: نعم.

الشيخ: إذا وقع في رواية شيخك لحن أو تحريف، فهل ترويه كما هو أم ترويه على

الصواب؟

الطالب: نفس التفصيل الذي تقدم، إما أن ترويّه على الصواب وتنبّه، أو ترويه على الخطأ

وتنبه على الصواب في الحواشي.

الشيخ: نعم، على الصواب وتنبّه، أو على الخطأ وتنبّه.

الطالب: نعم.

الشيخ: طيب، ومن الناس من جحد، وقال: ترويه كما هو^(٢).

الطالب: نعم، منهم من منع أنك لا ترويه على الصواب ولا على الخطأ، قالوا: لأن الذي

يرويه على الصواب ما سمعه من الشيخ، وإذا رواه على الخطأ فالنبي ﷺ لم يقل

الخطأ، هذه علّتهم.

(١) يكون أثماً؛ لتقصيره في تعلم اللغة العربية.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/٥٤٣): «وَاخْتَارَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ تَرْكَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ أَيْضًا، حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، أَمَّا الصَّوَابُ فَإِنَّهُ لَمْ يُسَمَعْ كَذَلِكَ، وَأَمَّا الْخَطَا فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْهُ كَذَلِكَ.»

الشيخ: عندك يا أخانا، إذا وجد لحنًا أو تصحيحًا في الكتاب، فماذا يفعل؟

الطالب: إما أن ينبّه عليه في الحاشية بعلامة تضييب، وهو الأحسن، وإما بعضهم يقول: يصلحه، ولكن هذا قد جاء فيمن هو ليس بأهل فيتجاسر على التصحيح، وعلى تصحيح الخطأ، فهذا لا يصح.

الشيخ: وكيف يفعل عند التحديث؟

الطالب: إما أن ينبّه يعني: يقرأ الصحيح، ويقول: وجاء في بعض النسخ كذا، يبين الخطأ، أو يقرأ الخطأ ويبين الصواب، والأحسن الأول أن يقرأ على الصحيح ثم يبين الخطأ.

الشيخ: الإصلاح بزيادة ساقط يا أخانا، ماذا يفعل في الإصلاح بزيادة ساقط؟

الطالب: تقدم أنه ينبّه عليها، يخرج إلى الحاشية، ويقول: سقط من نسخة الشيخ مثلاً أو كذا يعني: وينبه عليها، ثم يعني: يعلق.

الشيخ: وإذا كان متأكدًا أنه سقط، مثل: عن عمرة قالت: كان يُدني إليّ رسول الله ﷺ رأسه فأرجله^(١).

(١) قال الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الكفاية» (٢٥٢): بَابُ إِلْحَاقِ الْإِسْمِ الْمُتَقَيَّنِ سُقُوطُهُ فِي الْإِسْنَادِ إِذَا كَانَ فِي الْأَصْلِ حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ مَعْرُوفٌ، وَقَدْ سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ رَجُلٌ جَازَ أَنْ يُلْحَقَ بِمَكَانِهِ، وَيُكْتَبَ فِي مَوْضِعِهِ. مِثَالُ ذَلِكَ:

مَا أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْدِيٍّ، ثنا الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمُحَامِلِيُّ، إِمْلَاءً، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي عَنْ عَائِشَةَ -، أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ النَّبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ». كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي أَصْلِ ابْنِ مَهْدِيٍّ: عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ.

وَقَدْ سَقَطَ ذِكْرُ عَائِشَةَ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ لَا يُخْتَلَفُ عَلَى مَالِكٍ فِيهِ، أَنَّهُ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، مَعَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ عَمْرَةَ مُدْرِكَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَالْحَقُّ فِيهِ ذِكْرُ عَائِشَةَ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الْمُحَامِلِيَّ كَذَلِكَ رَوَاهُ، وَإِنَّا سَقَطْنَا مِنْ كِتَابِ شَيْخِنَا أَبِي عَمْرٍو وَقُلْنَا فِيهِ: يَعْنِي عَنْ عَائِشَةَ؛ لِأَجْلِ أَنَّ ابْنَ مَهْدِيٍّ لَمْ يَقُلْ لَنَا ذَلِكَ، وَهَكَذَا رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا يَفْعَلُ فِي مِثْلِ هَذَا.

قلت: سنده عند الخطيب ضعيف؛ أحمد بن إسماعيل، أبو حذافة السهمي، راوي «الموطأ» عن مالك، وآخر أصحاب مالك وفاة. مات ببغداد يوم الفطر سنة تسع وخمسين ومائة، وآخر من حدث عنه المحاملي وابن مخلد.

قال الخطيب وغيره: لم يكن ممن يتعمد الكذب.

الطالب: نعم، هذا كذلك، هذا بيّنه؛ لأن هذا الشيء مُحِلٌّ؛ لا يغتفر فيه.

الشيخ: يقول: سقط على الشيخ كذا، أو سقط كذا؛ لأن عمرة تابعة، ما يدني النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأسه إليها؛ لترجّله، ولكن عن عمرة عن عائشة.

الطالب: يعني: يبين هذا الكلام في المتن ما هو في الحاشية؟

الشيخ: إيه نعم، هو هذا إذا كان متأكداً من هذا، فله أن يفعل هذا أو هذا.

الطالب: يعني: عن عائشة، قالوا: يذكر يعني: عن عائشة.

الشيخ: هو ذكر هذا، يعني: عن عائشة.

الطالب: يا شيخ، مثلاً ليس متأكداً، لكن رأى نفس طريق عند حافظ ثاني، مثل شعبة أو مثل...، ولكن جاء من طريق هذا الحافظ ساقط منها، هل ينقله عن طريق الحافظ الذي أتقنها وما يشير إليها أو يشير إليها؟

الشيخ: نعم، إذا وجدها أيضاً عند حافظٍ آخر، يعني: وجد سقطاً عند حافظٍ آخر؟

الطالب: وجدها على الصواب، من شيخه يعني: ساقطة.

الشيخ: فيرويها وينبّه أنها عند فلان على الصواب، نعم هم يقولون: إنه يُعرف السقط والزيادة أيضاً برواية الآخرين، تنبيه حسن.

قال الدارقطني: ضعيف، أدخلت عليه أحاديث في غير «الموطأ» فرواها.

وروى البرقاني عن الدارقطني أنه أمره أن يخرج له في الصحيح.

وقال ابن عدي: حدث عن مالك وغيره بالبواطيل، وامتنع ابن صاعد من التحديث عنه مدة.

قلت-أي: الذهبي-: ولم ينقم على أبي حذافة متن، بل إسناد، ولم يكن ممن يعتمد.

قال أبو العباس السراج: سمعت الفضل بن سهل الأعرج ذكر أبا حذافة صاحب مالك فكذبته، وقال: كل شيء يقوله، يقول: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر. اهـ المراد من «ميزان الاعتدال» (١/٨٣)، وهو من رجال «تقريب التهذيب».

والحديث قد رواه الإمام مسلم (٢٩٧) من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عمرة، عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا اعْتَكَفَ، يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِلْحَاجَةِ الْإِنْسَانِ».

ورواه البخاري (٢٩٦) مختصراً من طريق عروة عن عائشة.

الطالب: يقولون: هذا أحسن ما يُصلَح به الخطأ والسقط، أن يؤتى من طريق أخرى، بخلاف ما إذا اجتهد.

الشيخ: عند من يا إخوان؟ عندك يا أخانا، إذا كان الخطأ من كتابه لا من كتاب شيخه، الخطأ من كتابه بسبب تقطُّع أو بَلَلٍ؟

الطالب: إذا أشكل عليه يسأل غيره من العلماء.

الشيخ: يسأل غيره.

الطالب: إي نعم، أو يعرضه على كتاب شيخه.

الشيخ: نعم، يعني: يعتمد على كتاب شيخه، ويصلح الذي سقط من كتابه؛ بسبب تقطُّع أو بَلَلٍ، المهم يصلح ما فسد من كتابه، إلى هنا يا إخواننا.

الشيخ: إذا كان الحديث عنده عن اثنين فأكثر واتفقا في المعنى دون اللفظ، فكيف يرويه؟

الطالب: له أن يجمعهما ويقول: اللفظ لفلان، وإن اتفقا في اللفظ والمعنى فله ألا يبين ذلك.

الشيخ: تعرف شيئا من صنيع مسلم؟

الطالب: هو أتى بمثالٍ هنا يقول: يعني: مثل: حديث يقول: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد، كلاهما عن أبي خَالِدٍ، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد عن الأعمش^(١).

الشيخ: فيه أنه اختار لفظ أبي بكر، قال: وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَعَادَهُ؛ لِبَيَانِ التَّضَرُّيحِ بِالتَّحْدِيثِ، وَأَنَّ الْأَشَجَّ لَمْ يُصَرِّحْ^(٢).

نعم، ويبيِّن، اللفظ لفلان، ربما يقول مسلم: واللفظ لفلان.

(١) يشير هذا الكلام إلى ما قال الإمام مسلم (٦٧٣): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ صَمْعَجٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ..» الحديث.

وقد اعتمدت بعضا في جواب الطالب من كتاب الإمام مسلم.

(٢) قرأه والذي رَوَاهُ اللَّهُ من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٤٨/١).

الطالب: هنا تلميح.

الشيخ: نعم.

الطالب: في هذا السند تلميحٌ ما فيه تصريح، فيه أصرح منه.

الشيخ: إذا كان الحديث عن جماعة-يا أخانا-، مثل ما فعل الزهري في حديث الإفك، وقال: كلُّ قد حدَّثني طائفة من الحديث، فهل يقبل هذا أم لا يقبل؟ ولم يميِّز الزهري حديث بعضهم من بعض؟

الطالب: هذا قبلوه ممن هو أهلٌ لذلك ممن هو ثقة، مثل الزهري، أو أن رتبته قوية، لكن من هو دونه لا يقبل؛ لأن هذا تصرُّف.

الشيخ: نعم، وأيضاً شيوخ الزهري في هذا الحديث كلهم ثقات، فالحديث كيف ما دار دار على ثقة، وإلا فلو كان فيهم من هو ضعيف لتوقف فيه، خيراً إن شاء الله.

الطالب: هو يقول: وأنا أوعى لحديث بعضهم عن بعض^(١).

(١) رواه البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠) من طريق ابن شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص الليثي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله منه قال الزهري: وكلُّهم حدَّثني طائفة من حديثها وبعضهم أوعى من بعض وأثبت له اقتصاصاً، وقد وعيت عن كل واحدٍ منهم الحديث الذي حدَّثني عن عائشة، وبعض حديثهم يصدّق بعضاً، زعموا أن عائشة قالت:.. الحديث في حادثة الإفك.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح صحيح مسلم»: هذا الذي ذكره الزهري من جمعه الحديث عنهم جائز لا منع منه ولا كراهة فيه؛ لأنه قد بين أن بعض الحديث عن بعضهم، وبعضه عن بعضهم، وهؤلاء الأربعة أئمة حفاظ ثقات من أجل التابعين، فإذا ترددت اللفظة من هذا الحديث بين كونها عن هذا أو ذاك لم يضر، وجاز الاحتجاج بها؛ لأنهم ثقتان، وقد اتفق العلماء على أنه لو قال: حدَّثني زيد أو عمرو، وهما ثقتان معروفتان بالثقة عند المخاطب جاز الاحتجاج به.

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/٦٧٥) تكرر: قال أبو يعلى الخليلي في كتابه «الإرشاد»: ذكرت بعض الحفاظ قلت: لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في «الصحيح»؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: ثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس، وربما يخالف في بعض ذلك.

فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: أنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ.

الشيخ: نعم، عندك يا أخانا، إذا سمع من جماعة مصنفًا، فقابل نسخته بأصل بعضهم،
أيجوز أن يرويه عنهم كلهم؟

الطالب: يجوز أن يرويه عنهم كلهم بشرط أن يبين، يقول: واللفظ لفلان، أو قلتُ: هو
لفلان، أو أعني: لفلان.

الشيخ: كانت ألفاظهم متقاربة، ما فيه يعني: ربما يتساهل عن مسألة لغوية، أما إذا كان في
بعض النسخ سقط، وفي بعض النسخ زيادة، فلا بد أن يبين، مثل: «الموطآت»، «الموطآت»
تختلف، في بعضها زيادة وفي بعضها نقص، فلا بُد أن يبين.

الطالب: وابن جماعة يقول: إذا كانت الطرق واحدة تلتقي في طريق واحدة فلا بأس^(١)؛
لأن بعضهم منعه مطلقًا.

الشيخ: إيه، إذا كانت تلتقي في..

الطالب: نعم هو قابل نسخته بنسخة بعضهم.

الشيخ: لا بأس، وشرط أيضًا ألا يكون في النسخ زيادة ونقص، أما إذا كان فلا بُد أن يبين،
زيادة ونقص.

ومعنى هذا: أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة، فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا
من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك، وغيره.
وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي وغيره ممن لا يضبط هذا. اهـ المراد.

وقد بوب لهذه المسألة الراهمزمي في «المحدث الفاصل» على حديث (٨٧٥): الجُمُعُ بَيْنَ الرُّوَاةِ.

(١) قال ابن جماعة في «المنهل الروي» (١٠٢): وَلَوْ سَمِعَ مُصَنِّفًا مِنْ جَمَاعَةٍ كَالْبُخَارِيِّ مَثَلًا، فَقَابِلْ نَسْخَتَهُ بِأَصْلِ بَعْضِهِمْ ثُمَّ رَوَاهُ
عَنْهُمْ، وَقَالَ: وَاللَّفْظُ لِفُلَانٍ، اخْتَمَلَ جَوَازَهُ وَاحْتَمَلَ مَنَعَهُ.

قلت: وَيَحْتَمِلُ تَفْصِيلًا آخَرَ وَهُوَ: النَّظَرُ إِلَى الطَّرِيقِ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَبَايِنَةً بِأَحَادِيثٍ مُسْتَقَلَّةٍ لَمْ يَجِزْ، وَإِنْ كَانَ تَفَاوُتُهَا فِي أَلْفَاظٍ أَوْ لُغَاتٍ أَوْ
اخْتِلَافٍ ضَبْطَ جَازَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (١/٥٤٩).

الشيخ: عندك يا أخانا، إذا كان في السند راوٍ ربما يلتبس بغيره ولو ميّزه بنسبته أو كنيته أو

غيرهما من المميزات لما التبس، فهل يجوز له ذلك؟

الطالب: يجوز مع البيان، وهو الأولى.

الشيخ: كيف يقول؟

الطالب: يقول: هو: ابن فلان، ويأتي بالبقية، أو أعني: ابن فلان، ويأتي بالبقية، وهكذا.

الشيخ: أيضًا السؤال أخوه-أخو السؤال-إذا روى كتابًا عن شيخ، والشيخ قد سمى

شيخه ونسبه في أول الكتاب، ثم بعد ذلك يمر من طريق هذا الشيخ، فهل يمرُّ به ويذكره بنسبه

أم كما ذكره في ذلك السند؟

الطالب: له هذا وذاك، لكن إذا زاد في نسبه يبيّن.

الشيخ: الأحوط أن يبيّن، وإلاّ فله ذا وذاك.

الشيخ: ماذا عن حذف «قال» بين صيغ التحديث؟

الطالب: هذا جائز، يعني: تحذف.

الشيخ: نعم.

الطالب: تُحذف، يقول: قال فلان، قال: حدثنا فلان، وهي ليست موجودة.

الشيخ يجيب: يحذفونها (كتابة) وينطقون بها.

[الذي لا يعرف رموز المحدثين قد يأتي بما يُضحك]

الشيخ: وإذا لم ينطق بها-إخواني في الله-ولا يعرف رموزهم، فربما يأتي بما يُضحك، وقد

سُمع هذا، بعضهم يقول: أنا أبو معاوية، أنا الأعمش، أنا فلان، وهكذا يمر بهذا.

الطالب: وإذا كان في القراءة-يا شيخ-يقول: قرأت؟

الشيخ: يحذفون «قال»^(١).

[بما يحذفونه في الخط لا في النطق «أنه» قبل صيغة «سمع»]

ويحذفون «سمع» أيضًا، طيب.

الطالب: يحذفون أيش؟

الشيخ: «سمع» أيضًا.

الطالب: «أنه».

الشيخ: يحذفون «أنه»، أحسنت يحذفون «أنه»^(٢).

الشيخ: النسخ والأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، مثل: صحيفة همام، فكيف

يروها المحدث أو المؤلف؟

الطالب: قالوا: إنه يكتفى أن يذكر أول حديث في المجلس.

الشيخ: أول سند.

الطالب: أول سند للحديث، وقيل: إنه يأتي لكل حديث بإسناده، ومسلم يقولون: إنه قد

استعمل هذا يعني: يكرر السند.

الشيخ: يقول في صحيفة همام: هذا ما حدثنا أبو هريرة.

(١) أي: كتابة لا نطقًا.

قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٥٢/١): وَإِذَا كَانَ فِيهِ قُرْئٌ عَلَى فُلَانٍ، أَخْبَرَكَ فُلَانٌ أَوْ قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَانٌ، فَلْيَقُلِ الْقَارِئُ فِي الْأَوَّلِ: قِيلَ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ، وَفِي الثَّانِي قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَقَدْ جَاءَ هَذَا مُصَرَّحًا بِهِ خَطًّا.

قال السيوطي: وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ قُلْتُ لَهُ: أَخْبَرَكَ فُلَانٌ.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٣٥٣/١): مِمَّا يُحَذَفُ فِي الْخَطِّ أَيْضًا لَا فِي اللَّفْظِ، لَفْظُ «أَنَّهُ» كَحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي

مَيْمُونَةَ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، أَيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِهِ: لَفْظُ أَنَّهُ يُحَذَفُ فِي الْخَطِّ عَرَفًا.

[طريقة الإمام البخاري إذا روى حديثين بسند واحد هل يعيد الإسناد للحديث الآخر؟]

الشيخ: والبخاري ماذا؟

الطالب: البخاري الظاهر أنه يحذف يعني: ما.

الشيخ نفسه **يجيب**: تارة وتارة، فهو روى عن أبي اليان، عن شعيب، عن أبي الزناد، عن

الأعرج، عن أبي هريرة، وساق حديثين بهذا^(١).

وأخرى يروي الحديث بسند واحد، بذلك السند، هذا حالهم ما إذا كان في حال التحديث،

أو حال التأليف.

الشيخ: بقي هل هناك فرق بين التأليف على الأبواب والتأليف على المسانيد في هذه النسخة

وما أشبهها، هل هناك فرق بينها أم لا؟

الطالب: بينها تفاضل، الأفضل أنه إذا كان على الأبواب^(٢).

الشيخ: أنا ما أسأل عن الأفضل، أسأل عن صنيع المؤلفين على المسانيد، أو

صنيع المؤلفين على الأبواب الفقهية، فكيف يعمل هؤلاء، وكيف يعمل هؤلاء بالنسخة؟

الطالب: صنيع الإمام أحمد لما هو مرتب على المسانيد، أنه أحياناً يعيد السند وأحياناً لا

يعيده.

الشيخ: نعم، كثير من الأوقات يقول: وبه، وبه، أحسنت.

الطالب: لكن التي هي مرتبة على الأبواب الفقهية يضطر أنه.

(١) قال البخاري (٢٣٨): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ».

قال: وَيَأْتِيَانِي قَالَ: «لَا يُولَدُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

وهذا نفسه مذكور في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٥٥/١).

(٢) تكلم والدي رَحِمَهُ اللَّهُ قبل أن يكمل كلامه.

الشيخ يكمل: يضطر إلى إعادة (السند)، قد ذكر سنداً في باب الطهارة ثم يمر به سند في

البيوع أو في السير أو غير ذلك يضطر إلى إعادة السند.

الشيخ: إذا ذَكَرَ المتن ثم ذكر السند هل يجوز أن يُقَدِّمَ السند ثم المتن؟

الطالب: يجوز هذا، قد فعله ابن خزيمة في يعني: ما كان عنده السند فيه شيء؛ فيه نظر، فيه

راوٍ ضعيف عنده أو كذا، فيقَدِّمُ المتن ثم يذكر السند.

[اصطلاح لابن خزيمة أنه إذا قَدَّمَ المتن على السند لَأَيْ كُنْ فِي حِلٍّ مِمَّنْ يُقَدِّمُ السند على المتن]

الشيخ: وقال في آخره^(١): وقال -ماذا- ابن خزيمة؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: كأنه قال: لا يجوز لأحد أن يغيّر ما فعلت.

الشيخ: فعلى هذا إذا نقلت من ابن خزيمة يجب أن تنقله كما هو؛ لأنه ربما يكون في السند

شيء، وأما عند غير ابن خزيمة فلا بأس قَدِّمْتَ أو أخرت يعني: لا بأس بهذا^(٢).

الشيخ: إذا روى حديثاً بإسناد ثم أتبعه بإسناد، وقال في آخره مثله، فهل لك أن تروي

الإسناد هذا في قوله: مثله، تروي المتن الذي تقدم على الإسناد الثاني الذي قال فيه: مثله؟

الطالب: نعم، لي أن أرويه وأبين.

الشيخ: كيف تبين؟

الطالب: بأنه مثله يعني: إذا اتفق لفظاً ومعنى^(٣).

الشيخ: إيه كيف تبين؟

(١) أي: السيوطي نقله عن الحافظ ابن حجر كما يأتي في التعليق بعده.

(٢) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ في «تدريب الراوي» (١/٥٥٧): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ -ابن حجر-: تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ عَلَى السَّنَدِ يَقَعُ لِابْنِ

خُزَيْمَةَ إِذَا كَانَ فِي السَّنَدِ مِنْ فِيهِ مَقَالٌ فَيَتَدَيُّ بِهِ، ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ يُذَكِّرُ السَّنَدَ.

قَالَ: وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ خُزَيْمَةَ بِأَنَّ مَنْ رَوَاهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الْوَجْهِ لَا يَكُونُ فِي حِلٍّ مِنْهُ، فَحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يَمْنَعَ هَذَا، وَلَوْ جَوَزْنَا الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى.

(٣) هذا تفسير قولهم: مثله، أي: اتفقا في اللفظ والمعنى.

الطالب: كيف أبين؟

الشيخ: إيه.

الطالب: أقول: قد جاء في هذا وأبين.

الشيخ: تقول: وهو؟

الطالب: وهو، أو أعني، أو قلتُ.

الشيخ: إيه، وهو كذا وكذا، أي: المتن، وهو كذا وكذا، هكذا؟ هذا هو لا بد من البيان، إلا

أن يكون الشخص حافظاً، إذا كان حافظاً أن ذلك المتن هو ذلك المتن المتقدم بنفسه، وإلا فلا بد من البيان.

الشيخ: من الذي فرَّق بين «مثله ونحوه»؟

الطالب: يعني: ابن معين والحاكم، هم الذين يرون التفرقة بين «مثله، ونحوه»، فيجيزون

في «مثله» ولا يجيزون في «نحوه»^(١).

الشيخ: طيب، وهو الصحيح «مثله، أو نحوه» فيها معاً^(٢).

(١) قال يحيى بن معين: إذا كَانَ حَدِيثَ رَجُلٍ وَحَدِيثَ آخَرَ عَنْ رَجُلٍ مِثْلَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَرَوِيهِ إِذَا قَالَ: مِثْلُهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: نَحْوُهُ.

(تاريخ يحيى بن معين) (٢٢٦٤) برواية العباس بن محمد الدوري عنه.

وأخرجه الخطيب في «الكفاية» (٢١٣) من طريق العباس بن محمد، به.

قَالَ الْخَطِيبُ: وَهَذَا الْقَوْلُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لَمْ يُجِزِ الرِّوَايَةَ عَلَى الْمَعْنَى، فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَهَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مِثْلِهِ وَنَحْوِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما ما جاء عن الحاكم فذكره ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقدمة» (٢٣١) أنه قال: إِنَّ مِمَّا يَلْزَمُ الْحَدِيثِيَّ مِنَ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلُهُ»، أَوْ يَقُولَ: «نَحْوُهُ»، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلُهُ» إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَيَحِلُّ أَنْ يَقُولَ: «نَحْوُهُ» إِذَا كَانَ عَلَى مِثْلِ مَعَانِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) أي: الرواية باللفظ والرواية بالمعنى، كلاهما جائز.

الشيخ: إذا ذكر الإسناد وبعض المتن، ثم قال: وذكر الحديث، هل يجوز لنا أن نلحق بقية

الحديث أم لا؟

الطالب: يقولون: إذا كان الطالب يعرف بقية الحديث قد سمعه مثلاً في مجلس آخر في مكان آخر، أو له إجازة وهو يعرف ما بقي في الحديث يجوز، أما إذا لم يعرف بقية الحديث وليس له إجازة فلا يجوز.

[هل أخرج البخاري لفظ: «أرضعيه يا سهلة تحرمي عليه»؟]

الشيخ: إجابة طيبة، بقي إذا خُشي أن المؤلف حذفها عمداً، مثل ما تقدم لنا في «صحيح البخاري» «أرضعيه يا سهلة تحرمي عليه» ذكرها البخاري في موضعين من «صحيحه» في كتاب المغازي^(١) وفي كتاب النكاح في الكفاءة، ويحذف هذا: «أرضعيه يا سهلة تحرمي عليه».

فُعرف أن البخاري حذفها عمداً؛ لأنه رآها تتعارض مع قوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ومع أيضاً «إنما الرضاعة من المجاعة»^(٢).

وسالم-يعني: ما يشبعه الحليب-، إنما هو لإباحة الرضاع وأحكام الرضاع.

الشيخ: فماذا إذا علم أن المؤلف حذفها عمداً؟

الطالب: إذا علم أن المؤلف يعني: حذفها عمداً يترك، لكن إذا اضطررنا إلى ذكرها يبين.

الشيخ: يعني: أنه زادها فلان، مثل: زادها مسلم.

(١) كتاب المغازي من «صحيح البخاري» (٤٠٠)، وكتاب النكاح (٥٠٨٨) بابُ الأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ.

(٢) رواه البخاري (٢٦٤٧)، ومسلم (١٤٥٥) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الشيخ: هل يجوز تغيير: «قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» إلى «قال الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» أو

العكس؟

الطالب: نعم يجوز، ومنعه أحمد بن حنبل^(١)، وجوز ابن جماعة والعراقي -تقريباً-، أنهم

يقولون يعني: يجوز، ما فيه أي شيء في هذا^(٢).

(١) قال الخطيب في «الكفاية» (٢٤٤): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُطَيْبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ خَلْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: رَأَيْتُ أَبِي إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِ الْمُحَدَّثُ فَكَانَ فِي الْكِتَابِ: النَّبِيُّ، فَقَالَ الْمُحَدَّثُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ وَكَتَبَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. هذا أثر صحيح.

أحمد بن أبي جعفر القطيبي، قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤٣/٥): أحمد بن محمد بن منصور أبو الحسن المجهز، المعروف بالعتيقي، ثم قال: كتبت عنه، وكان صدوقاً.

سمعت أبا القاسم الأزهرى ذكر أبا الحسن العتيقي، فأثنى عليه خيراً، ووثقه.

وقال السمعاني في «الأنساب» (٥٢٨/٤) مادة (القطيبي): قال ابن ماكولا: قال لي: إنه روياني الأصل، وانتقل أهله إلى طرسوس، ثم خرجوا منها بعد ما سمع الكثير، وخرج من «الصحيحين»، وكان ثقة متقناً يفهم ما عنده، وكان الخطيب الحافظ ربا دلسه، روى عنه وهو في الحياة يقول: أخبرني أحمد بن أبي جعفر القطيبي؛ لسكناه في قطيعة أم عيسى. اهـ.

وهذه فائدة، فإن الخطيب ينوع عبارته في نسب شيخه هذا على عدة حالات: أحياناً يقول فيه: أحمد بن أبي جعفر القطيبي، وأحياناً يقول: أحمد بن محمد العتيقي، وأحياناً يقول: أحمد بن محمد المجهز، وأحياناً يقول: أحمد بن محمد الروياني. مما يجعل القارئ تائهاً، وقد يظنهم عدة أشخاص.

- عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْحَافِظَ: أبو الحسن الدارقطني.

- محمد بن خالد: العطار، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٩/٤) بروايته عن أبي الحسن الدارقطني، في آخرين، ثم قال: كان أحد أهل الفهم، موثقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة.

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَطِيبُ عَقِبَ هَذَا الْأَثَرِ: وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ، وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ أَحْمَدُ اتِّبَاعَ الْمُحَدَّثِ فِي لَفْظِهِ، وَإِلَّا فَمَذْهَبُ التَّرْخُصِ فِي ذَلِكَ.

(٢) قال العراقي في «الألفية» رقم (٦٧٦):

وَإِنْ رَسُولُ نَبِيِّ أُبْدِلَا... فَالظَّاهِرُ الْمُنْعُ كَعَكْسِ فُعَلَا

وَقَدْ رَجَا جَوَازَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ... وَالنَّوَوِيُّ صَوَّبَهُ وَهُوَ جَلِي

وأما قول ابن جماعة، فقال في «المنهل الروي» (١٠٧): قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ «قَالَ النَّبِيُّ» إِلَى «قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَلَا عَكْسَهُ، وَإِنْ جَوَّزْنَا الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى، لاختلاف معنَاهُمَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: الصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا هُنَا وَاحِدٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَالْخَطِيبِ.

الشيخ: قال أحمد: أرجو أن لا بأس به ^(١).

[الإمام أحمد له مروايتان في الرواية بالمعنى المنع والإذن]

الطالب: يعني: جاءت رواية عنه بالمنع، وجاءت رواية جائزة، قالوا: إنه مستحب عنده.

الطالب: لكن إذا كان في العبادة يعني: مثل الحديث الذي تقدم مثلاً فلا يجوز ^(٢).

الشيخ: لما قال: «وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» ^(٣).

الشيخ: عندك يا أخانا، إذا كان في سماعه بعض الوهن فماذا يلزمه؟

الطالب: يبين.

الشيخ: يعني: بعضه أخذه مذاكرة وماذا؟

الطالب: وبعضها يعني: سماعاً.

الشيخ: إيه.

الطالب: في حال نعاس، ينعس، ينسخ.

قلت: وكو قيل: يجوز تَغْيِيرُ «النَّبِيِّ» إِلَى «الرَّسُولِ»، وَلَا يجوز عكسه لما بعد؛ لِأَن فِي الرَّسُولِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى النَّبِيِّ وَهُوَ الرِّسَالَةُ؛ فَإِنْ كُلُّ رَسُولٍ نَبِيٍّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا.

(١) رواه الخطيب في «الكفاية» (٢٤٤) من طريق أبي محمد عبد الله بن عثمان بن محمد الصفار، ثنا علي بن محمد بن الجهم، ثنا صالح بن أحمد بن حنبل، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يَكُونُ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَجْعَلُ الْإِنْسَانُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

هذا أثر صحيح.

عبد الله بن عثمان بن محمد أبو محمد الصفار، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٤٢/١٠)، وقال: كان ثقة.

علي بن محمد بن الجهم هو: أحمد بن أبي طالب الكاتب، واسمه: علي بن محمد بن أحمد بن الجهم بن أنبوس، ويكنى أحمد: أبا جعفر. ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٧٤/٥)، وقال في آخر ترجمته: وَكَانَ ثِقَةً.

(٢) تقدم ترجيح والدي رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنْ الألفاظ المتعبد بها لا تُروى بالمعنى، أما الحديث فوالدي ذكره عقب كلام الطالب.

(٣) رواه البخاري (٦٣١١)، ومسلم (٢٧١٠) عن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ» الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ: فَقُلْتُ أَسْتَذْكِرُهُنَّ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. قَالَ: «لَا، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

الشيخ: نعم في حال نعاسه أو تحديثه أو كذا، نعم.

الطالب: فيين، يقول: سمعتها مذاكرة، أو سمعته مذاكرة.

الشيخ: نعم أحسنت.

الشيخ: وإذا كان الحديث عن ثقة ومجروح فماذا؟

الطالب: الإمام مسلم يحذف المجروح ولا يبين، والإمام أحمد يبين.

الشيخ: طيب.

الطالب: يورده بإسناده..

الشيخ يوضح: يقول: ليث وابن لهيعة^(١)، المهم أن هذا جائز.

الطالب: إذا كان المعنى واحداً يجوز له أن يحذف المجروح.

الشيخ: إذا كان المعنى واحداً.

الطالب: ما فيه زيادة ولا نقصان يجوز له، أما إذا كان هذا قطعة وذا منه قطعة أخرى فلا

يجوز له أن يحذف.

الشيخ: يبين كلاً وحديثه؟

الطالب: نعم.

الشيخ: هو الظاهر أنه ما هو على سبيل الإلزام، يعني: تصرّف العلماء أن منهم من يحذف

ومنهم من لا يحذف.

الطالب: لكن فرّقوا بين ما يكون المتن واحداً، وبين ما يكون هذا له قطعة وذا له قطعة

أخرى، وهو يشبّك القطعتين مع الراويين معاً فلا يجوز له أن يحذف أحدهما.

(١) من أمثله: قال الإمام أحمد (١٤٢/١١): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ -وهو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ-، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، وَابْنُ لَهْيَعَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ.. الخ.

الشيخ: هو بحسب سماعه من شيوخه، أقصد بحسب سماعه من شيوخه، سمعه هكذا الأولى أن يؤديه هكذا، والله المستعان. طيب إلى هنا يا إخوان^(١).

[النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث]

الشيخ: عند من يا إخواننا؟

الطالب: من على اليمين.

الشيخ: اذكر لنا شيئاً من شرف علم الحديث وأهله؟

الطالب: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

أولاً: علم الحديث هو الذي يبقى للإنسان في الدنيا وفي الآخرة، والله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** يرفع الإنسان بهذا العلم ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

العلماء يعرفون حقائق الأمور، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

العلماء هم يخشون الله، قال الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** يرفع الإنسان إن كان يعني: ذا نسبٍ قليل أو كذا، يقول النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ»^(٢).

فشرف علم الحديث له شأنه، وهو يرفع الإنسان في الدنيا وفي الآخرة، هذا والله تعالى أعلم.

(١) انتهى - والله الحمد - النوع السادس والعشرون: صفة رواية الحديث.

(٢) رواه الإمام مسلم (٨١٧) عن عمر بن الخطاب **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**.

الشيخ: كَمَلْ يا أخانا.

الطالب: يعني: من هذا الباب أيضًا؟

الشيخ: إيه.

الطالب: يقول هنا: إنه يحتاج إليه كلُّ من أراد يعني: في الفقه والتفسير، يحتاج إليه كل واحد يعني: في علم الحديث، إلى تفسير القرآن وإلى الفقه، وكذلك فيه من مكارم الأخلاق ومن الشَّيْمِ^(١).

الشيخ: نعم، كَمَلْ يا أخانا.

الطالب: هو سَلَّمَ العلوم، وبه نستطيع أن نعرف الصحيح من الضعيف، وبه نستطيع أن نذبَّ عن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يستغنى عنه مفسِّر ولا فقيه.

وكذلك أهل الحديث كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نضر الله امرءًا سمع مقالتي فبلَّغها» إلى آخر الحديث^(٢).

الشيخ: «فوعاها ثم أداها كما سمعها»^(٣).

الطالب: نعم، فأهل الحديث وجوههم منضرة^(٤)، وصدق القائل:

أهل الحديث طويَلةُ أعمارهم... ووجوههم بدعا النبي منضرة

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٥٦٥) في بيانه لفضل علم الحديث: وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الْوَصْلَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْبَاحِثُ عَنْ تَصْحِيحِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَالذَّبِّ عَنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ، وَقَدْ قِيلَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، لَيْسَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْقَبَةٌ أَشْرَفَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا إِمَامَ هُمْ غَيْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَئِنْ سَافَرَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةُ مُحْتَاجَةً إِلَيْهِ.

أَمَّا الْفَقْهُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَلِأَنَّ أَوَّلَى مَا فُسِّرَ بِهِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى مَا ثَبَتَ عَنْ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) تقدم في أوائل هذه المراجعة.

(٣) رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد (٢٧/٣١٨)، والدارمي (٢٣٤) عن جبير بن مطعم.

(٤) نَضَرَ يَنْضُرُ، تنضيرًا، فهو مُنْضَرٌ، والمفعول مُنْضَرٌ، نَضَرَ اللَّهُ وَجْهَكَ: جعله ذا بهجة وجمال وإشراق. اهـ من «معجم اللغة العربية المعاصرة».

فهو علم من أشرف العلوم.

الشيخ: بقي آية ما أراكم وقعتم عليها وهي في الكتاب^(١).

الطالب: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْهَمِّهِ﴾ [الإسراء: ٧١].

الطالب: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْهَمِّهِ﴾، وأهل الحديث إمامهم رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خيراً إن شاء الله.

الطالب: بقي آية المجادلة ما ذكروها، عدلوا إلى الحديد وتركوا آية المجادلة ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ

الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾.

الطالب يتعقب زميله: ذَكَرَ الحديث والآية.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، إجابة طيبة إن شاء الله.

الشيخ: اذكر لنا صفات المحدثين التي ينبغي أن يتصف بها؟

الطالب: الأول قبل كل شيء: النية، وتصحيح النية أن تكون لله تبارك وتعالى.

[شعر أبي الأحوص: تُمْتُونِي الْخَيْرَ الْكَثِيرَ وَلَيْتَنِي ٠٠]

الشيخ: ماذا قال أبو الأحوص في هذا؟

الطالب: قال يعني: طلبنا العلم بغير نية، فجاء الله بهذه النية، أو بهذا المعنى^(٢).

(١) تقدم ذكر الآية في الحاشية قبل تعليقين من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٦٥/٢).

(٢) كذا أتى به الطالب، وليس به؛ فالأثر أخرجه الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «جامعه» (٦٩٤) من طريق أبي مزاحم الخاقاني يقول:

قيل لأبي الأحوص سلام بن سليم: حدثنا، فقال: ليست لي نية، فقالوا: إنك تؤجر، فقال:

تُمْتُونِي الْخَيْرَ الْكَثِيرَ وَلَيْتَنِي ﴿نَجَوْتُ كَفَافًا لَا عَلَيَّ وَلَا لِي﴾

وهذا هو الذي في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٦٦/٢).

وأبو مزاحم الخاقاني: موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٦٠/١٣) وقال: كان ثقة دينا من أهل

السنة. والأثر صحيح.

[أثر: طَلَبْنَا الْعِلْمَ لغيرِ اللَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ]

الطالب: وأيضا كثير من العلماء قالوا في هذا الشأن، يعني: مثل معمر قال: طَلَبْنَا الْعِلْمَ لغيرِ اللَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ^(١).

الشيخ: طيب خيرا إن شاء الله، يقول ماذا؟...^(٢).

(١) يُنظر التعليق على السؤال الآتي: هل يجوز أن يُحدَّث وهو غيرُ صحيح النية؟

(٢) قدر الله وما شاء فعل، كَمُل الشريط فحصل انقطاع.

وكان بقي من آثار مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٦٦/٢) - تحت فقرة: فَعَلَى صَاحِبِهِ تَصْحِيحُ النِّيَّةِ، وَإِخْلَاصُهَا، وَتَطْهِيرُ قَلْبِهِ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا وَأَذْنَانِهَا.. ما يلي:

- عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: قُلْتُ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ: حَدَّثْنَا، قَالَ: حَتَّى نَحْيِيَ النِّيَّةَ.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؛ إِنَّ لِدُكْرِ الْإِسْنَادِ فِي الْقَلْبِ خِيَلَاءَ.

قلت: أما أثر حبيب بن أبي ثابت، فقال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٨٠٧): مَنْ كَرِهَ أَنْ يُحَدَّثَ حَتَّى يَنْوِيَ.

حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ، ثنا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، ثنا هُشَيْمُ بْنُ أَبِي سَاسَانَ الْكُوفِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ: حَدَّثْنَا، فَقَالَ: حَتَّى تَخْضُرَ النِّيَّةَ.

هذا أثر حسن.

هُشَيْمُ بْنُ أَبِي سَاسَانَ، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٦/٩)، وقال: هُشَيْمُ بْنُ أَبِي سَاسَانَ كُوفِي أَبُو عَلِيٍّ، إِلَى أَنْ قَالَ:

سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِهِ؟ قَالَ: لَا أَقُولُ هَذَا، وَلَكِنْ هُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «السير» (٢٩٤/٨): أَمَّا هُشَيْمُ بْنُ أَبِي سَاسَانَ، أَبُو عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ، فَكُوفِيٌّ، مُقْلٌ.

وعمر بن أيوب: السقطي، وثقه الدارقطني، والخطيب، كما في «تاريخ بغداد» (٢١٩/١٢). اهـ من تحقيقي لكتاب «المحدث الفاصل».

وأما أثر حماد فأخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٧٦٦) من طريق أحمد بن محمد الطوسي، نا أَيُّوبُ الْعَطَّارُ،

قَالَ: سَمِعْتُ بِشْرَ بْنَ الْحَارِثِ، يَقُولُ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِنَّ لِدُكْرِ الْإِسْنَادِ فِي الْقَلْبِ خِيَلَاءَ.

وسنده ضعيف؛ أحمد بن محمد بن مسروق: أَبُو الْعَبَّاسِ الصُّوفِي، يعرف بالطوسي، قال الدارقطني كما في «سؤالات حمزة بن يوسف

السهمي» (١٦٥): لَيْسَ بِالْقَوِيِّ يَأْتِي بِالْمَعْضَلَاتِ.

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٠٦/٥): كَانَ مَعْرُوفًا بِالْخَيْرِ، مَذْكُورًا بِالصَّلَاحِ.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٩٤/١٣): الشَّيْخُ، الزَّاهِدُ، الْجَلِيلُ، الْإِمَامُ، شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ.

الشيخ: متى يُتصدَّى لإسراع الحديث؟

الطالب: منهم مَنْ ذهب أنَّه لا يتصدَّى إلا بعد الخمسين، وهو: ابن خلَّاد؛ لأنه يقول:

يكون قد استكمل عقله^(١).

ولكن الصحيح أنَّه إذا وُجدت له الأهلِيَّة قبل الخمسين، له أن يُحدِّث بعد البلوغ، مثل:

الإمام مالك والبخاري وعمر بن عبد العزيز، هؤلاء تصدَّوا للتحديث قبل الخمسين.

الشيخ: متى يُمسك عن التحديث؟

الطالب: إذا عَرَفَ نفسه أنَّه يُخلِّط بين الأحاديث يجب عليه أن يمسك^(٢).

الشيخ: وابن خلَّاد متى يقول (في الإمساك عن التحديث)؟

الطالب: إذا بلغ إلى سنِّ الثمانين فعليه أن يمسك^(٣).

(١) قال أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلَّاد الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» تحت رقم (٢٧٦): الَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي مِنْ طَرِيقِ الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ فِي الْحَدِّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ النَّاقِلُ حَسَنَ بِهِ أَنْ يُحَدِّثَ، هُوَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْخَمْسِينَ؛ لِأَنَّهَا انْتِهَاءُ الْكُهُولَةِ، وَفِيهَا تُجْتَمَعُ الْأَشْدُّ، وَلَيْسَ بِمُسْتَكْرٍ أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّهَا حَدُّ الْإِسْتِوَاءِ وَمُنْتَهَى الْكَمَالِ، نُبِّئَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ. وَفِي الْأَرْبَعِينَ تَنْتَاهِي عَزِيمَةُ الْإِنْسَانِ، وَقُوَّتُهُ، وَتَوَفُّرُ عَقْلُهُ، وَيَجُودُ رَأْيُهُ.

(٢) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٤٦): وَأَمَّا السَّنُّ الَّذِي إِذَا بَلَغَهُ الْمُحَدِّثُ انْبَغَى لَهُ الْإِمْسَاكُ عَنِ التَّحْدِيثِ، فَهُوَ السَّنُّ الَّذِي يُخْشَى عَلَيْهِ فِيهِ مِنَ الْهَرَمِ وَالْخَرَفِ، وَيُخَافُ عَلَيْهِ فِيهِ أَنْ يُخْلَطَ، وَيُرْوَى مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَالنَّاسُ فِي بُلُوغِ هَذَا السَّنِّ يَتَفَاوَتُونَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، وَهَكَذَا إِذَا عَمِيَ وَخَافَ أَنْ يَدْخَلَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلْيُمْسِكْ عَنِ الرِّوَايَةِ.

(٣) قال الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» تحت رقم (٢٧٧): فَإِذَا تَنَاهَى الْعُمُرُ بِالْمُحَدِّثِ، فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُمَسِكَ فِي الثَّمَانِينَ؛ فَإِنَّهُ حَدُّ الْهَرَمِ، وَالتَّسْيِخِ وَالْإِسْتِغْفَارِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ أَوَّلَى بِأَبْنَاءِ الثَّمَانِينَ.

فَإِنْ كَانَ عَقْلُهُ ثَابِتًا وَرَأْيُهُ مُجْتَمِعًا، يَعْرِفُ حَدِيثَهُ وَيَقُومُ بِهِ، وَتَحَرَّى أَنْ يُحَدِّثَ اخْتِسَابًا رَجَوْتُ لَهُ خَيْرًا، كَالْحَضَرَمِيِّ، وَمُوسَى، وَعَبْدَانَ، وَلَمْ أَرِ بِهِمْ أَبِي خَلِيفَةَ وَضَبَطَهُ بِأَسَا مَعَ سَنَةٍ.

وعَلَّقَ ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٤٦) على قول الرامهرمزي، وقال: وَوَجْهُ مَا قَالَهُ أَنَّ مَنْ بَلَغَ الثَّمَانِينَ ضَعُفَ حَالُهُ فِي الْغَالِبِ، وَخِيفَ عَلَيْهِ الْإِخْتِلَالُ وَالْإِخْلَالُ، أَوْ أَلَّا يُفْطَنَ لَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُخْلَطَ، كَمَا اتَّفَقَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الثَّقَاتِ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ.

الشيخ: وإذا خَرَفَ قبل الثَّمانين، صحيح الناس يختلفون، فماذا؟

الطالب: واجبٌ عليه أن يُمَسِّك، يحجبه أهله أو أهل العلم.

الشيخ: أحسنت، إذا المعتبر سلامة الشخص من التغيُّر والاختلاط.

الشيخ: تعرف أحدًا حدَّث بعد الثَّمانين؟

الطالب: من الصحابة: أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن سعد^(١).

ومن بعدهم: الحسن بن عرفة، والسَّلَفِي وغيره.

الشيخ: ما نُقِلَ عن مالك: إِنَّمَا يَخْرَفُ الْكَذَّابُونَ^(٢)، صحيح أم ليس بصحيح، أقصد من

حيث المعنى، لا من حيث السَّنَد، فلم نتمكن من البحث عنه؟

الطالب: ليس بصحيح؛ فقد وُجِدَ مَنْ اختلط وهم أفاضل، علماء.

الشيخ: نعم، كما في «الكواكب النيرات»، فجمع من أفاضل العلماء اختلطوا.

الشيخ: هل يجوز أن يُحدِّث بحضرة مَنْ هو أولى منه؟

الطالب: يجوز.

الشيخ: يجوز-السؤال فيه مغالطة عن عمد-^(٣)، يجوز أن يُحدِّث بحضرة مَنْ هو أولى منه،

والصحابه كانوا ينكرون بعض المنكرات بحضرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٤٦): وقد حَدَّثَ خَلْقٌ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ هَذَا السَّنِّ-الثَّمانين-، فَسَاعَدَهُمُ التَّوْفِيقُ وَصَحِبَتْهُمْ السَّلَامَةُ، مِنْهُمْ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَالِكٌ، وَاللَّيْثُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، فِي عَدَدٍ جَمَّ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ...

(٢) الْحَرْفُ، بِالتَّخْرِيكِ: فَسَادُ الْعَقْلِ مِنَ الْكِبَرِ. وَقَدْ خَرِفَ الرَّجُلُ، بِالْكَسْرِ، يَخْرَفُ خَرْفًا، فَهُوَ خَرِفٌ: فَسَدَ عَقْلُهُ مِنَ الْكِبَرِ، وَالْأُنْثَى خَرْفَةٌ. «لسان العرب» (٦٢/٩).

وعلق عليه السخاوي في «فتح المغيث» (٢٣٤/٣)، وقال: يَعْنِي غَالِبًا.

وأثر مالك ذكره القاضي عياض في «الإلماع» (٢٠٨)، و«ترتيب المدارك» (٦٤/٢) من غير إسناد، والله أعلم.

(٣) فينبغي أن يكون السؤال: هل الأولى ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه؟ كما يُعَبَّرُ أهل الحديث بذلك، ومنهم ابن الصلاح، فقد قال في «علوم الحديث» (٢٣٩): ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَةِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِذَلِكَ.

الشيخ: وهكذا في البلد (يجوز أن يحدث وفيه من هو أولى منه)؟

الطالب: كذلك في البلد.

الشيخ: إلا أنهم يقولون: يُستحب، لكن لفظة الاستحباب أو الندب - واللفظان متقاربان:

أحد الأحكام الخمسة -، فلا بُدَّ من دليل، ويرشد إلى مَنْ هو أولى منه.

وأما إذا رأى عنده أهليَّة، فما فيه أحدٌ يستطيع أن يسد الفراغ كله، فهو أيضًا من باب:

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

الشيخ: تذكر شيئاً من التحديث ببلد، وفيها رسول الله ﷺ عليه وعلى آله وسلم؟

الطالب: الصحابة.

الشيخ: صحيح، لكن تذكر واحداً منهم حَدَّثَ أو أفتى والرسول ﷺ عليه وعلى آله وسلم كان

موجوداً؟

الطالب: أبو بكر وعمر - ذكروا - وعثمان.

[حال أثر: كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ يُقْتُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ]

الشيخ: إيه، ابن سعد ذكروا، لكن من طريق الواقدي (٢).

وأصح من هذا: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أُنْشِدُكَ اللَّهَ، إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا

بِكِتَابِ اللَّهِ؟ فَقَامَ خَصْمُهُ، وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ، فَقَالَ: صَدَقَ أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنْ لِي، يَا

رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قُلْ». فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا فِي أَهْلِ هَذَا، فَزَنَى

(١) من أدلته: عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ أَعرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَنهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ

أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرَيْقَ عَلَيْهِ. رواه البخاري (٢٢١)، ومسلم (٢٨٥).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٥٥) من طريق القاسم بن مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ يُقْتُونَ عَلَى عَهْدِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وفيه الواقدي محمد بن عمر، متروك.

بِأَمْرَاتِهِ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي: أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجُلِ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْمِائَةُ، وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ. وَيَا أُتَيْسُ، اغْدُ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا فَسَلِّهَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ، فَارْجُمُهَا»، فَاعْتَرَفَتْ، فَارْجَمَهَا^(١).

فهم كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ ويحدثون في عهده. أي: يحدثون من حديثه.

الشيخ: هل يجوز أن يُحدث وهو غير صحيح النية؟

الطالب: يجوز؛ ما فيه دليل يمنع؛ لأن الله عز وجل رُبَّمَا يُصْلِحَ نِيَّتَهُ^(٢).

الشيخ يؤيده ويضيف: صحيح، وعليه أن يُحسِّنَ نِيَّتَهُ، ويحاول تحسين النية، عليه هذا.

الشيخ: اذكر ما تستحضره من الأدلة في فضل نشر علم الحديث؟

الطالب: حديث: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(٣)، حديث عبدالله بن عمرو.

وحديث: «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦٨٥٩)، ومسلم (١٦٩٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) قال غير واحد من السلف: طَلَبْنَا الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ، وَمِنْ جَاءَ عَنْهُ:

- حبيب بن أبي ثابت أخرجه البغوي في «زوائد الجعديات» (٥٤٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٧١٧)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٧٨)، وسنده صحيح.

- قال معمر بن راشد في «الجامع» الملحق بـ «المصنف» (٢٥٦/١١): كان يقال: إن الرجل ليطلب العلم لغير الله، فيأبى عليه العلم حتى يكون لله.

- مجاهد بن جبر أخرجه الدارمي (٣٥٩)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٧١٢/١)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٤١٧)، من طريق عبد الله بن الأجلح عن أبيه عن مجاهد. والأجلح والد عبد الله: ضعيف.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٧) من طريق عبد الله بن الأجلح، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وهذا إسناده ضعيف؛ ليث: هو ابن أبي سليم ترجمته في «تهذيب الكمال» بروايته عن مجاهد وهو ضعيف؛ لا اختلاطه، وعبد الله بن الأجلح: صدوق. فالأثر حسن لغيره إن كان محفوظاً من الوجهين.

وينظر شرحي وتعليقي على «التبيان في آداب حملة القرآن» فقرة: قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَا يَمْتَنِعُ مِنْ تَعْلِيمِ أَحَدٍ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ صَحِيحِ النِّيَّةِ.

(٣) رواه البخاري (٣٤٦١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحديث أبي موسى: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلِمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(٢).
فهؤلاء أيضًا لهم فضل، أن الله نفع بهم الناس، ومن ضمن الأقسام: أن الله نفع بهم عملوا وبلغوا، كالأرض الخصبة التي قبلت الماء وأنبتت الكَلَأَ وَالْعُشْبَ، فعملوا وبلغوا.
(وحديث): «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٣).

الشيخ: طيب، حسبك بارك الله فيك.

الشيخ: هل من دليل على أنه يستحب له أن يتطهر ويتطيب إذا أراد أن يحدث؟

الطالب: كأن فيه أدلة عامة^(٤).

الشيخ يجب: تكريم أحاديث النبي ﷺ.

(١) رواه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

(٣) رواه أبو داود (٣٦٦٠) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٤) من الأدلة العامة:

عن أَبِي جُهَيْنٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَنِي جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ. رواه البخاري (٣٣٧)، ومسلم (٣٦٩).
عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُوءُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ «إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ أَوْ قَالَ: عَلَى طَهَارَةٍ» رواه أبو داود (١٧)، وهو في «الصحيح المسند» (١١٤٥) لوالدي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَالَا فُلُو حَدَّثَ وَهُوَ غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ وَمُتَطَيِّبٍ، لَا بِأَسْ هَذَا، «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»^(١).

الشيخ: هل من دليل يدل على كراهية أن يقوم المحدث لأحد؟

الطالب: يقوم المحدث لشخص؟

الشيخ: كان يُحَدِّثُ وَجَاءَهُ صَدِيقٌ لَهُ، وَقَامَ لَهُ يَصَافِحُهُ أَوْ..

الطالب: ليس هنالك ما يمنع، وهنالك أحاديث:

«مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمَثُلَ لَهُ الرَّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢).

الطالب: لكن هذا..

الشيخ يضيف: «مَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ شَخْصًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ، كَانُوا إِذَا رَأَوْهُ لَا يَقُومُ لَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ؛ لِمَا يَعْلَمُونَ مِنْ كَرَاهِيَّتِهِ لِذَلِكَ»^(٣).

فالمهم أن الحكم واحد، في حال التحديث وفي حال غير التحديث.

(١) رواه البخاري معلقاً (١/١٢٩)، ومسلم (٣٧٣) مسنداً عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ومن الأدلة أيضاً على جواز ذكر الله تعالى على غير طهارة:

- عن عبد الله بن عباس أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ، فَاضْطَجَعَتْ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُورِهَا، فَتَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. الحديث رواه البخاري (١٨٣)، ومسلم (٧٦٣).

- عن أبي سلام، قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ بَالَ ثُمَّ تَلَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ مَاءً. رواه الإمام أحمد (٦١٦/٢٩)، والحديث حسن.

(٢) رواه أبو داود (٥٢٢٩) عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في «الجامع الصحيح» (١١٢١) لوالدي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ومعنى: «أَنْ يَمَثُلَ لَهُ الرَّجَالُ قِيَامًا»، أَي: يَقُومُونَ لَهُ قِيَامًا وَهُوَ جَالِسٌ. يُقَالُ: مَثَلَ الرَّجُلُ يَمَثُلُ مَثُلاً، إِذَا انْتَصَبَ قَائِماً. «النهاية» (٢٩٤/٤).

وقال الخطابي في «معالم السنن» (٤/١٥٦): «يَمَثُلُ» معناه: يقوم ويتنصب بين يديه.

(٣) رواه الإمام أحمد رَحِمَهُمُ اللَّهُ (٣٦٧/١٩) عن أنس بن مالك.

الشيخ: إذا رفع أحد صوته في مجلس الحديث أينكر عليه؟

الطالب: نعم، وبعض العلماء استدل عليه بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات].

قالوا: رفع الصوت فوق حديثه كالرفع فوق صوته وهو حي، أو بهذا المعنى (١).

الشيخ: هو صحيح، الرسول ﷺ أيضًا يقول: «وَيَاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ» (٢).
فيزعج، والله المستعان.

الشيخ: من الذي قال: إذا حدث ينبغي أن يقبل بوجهه على جميع الحاضرين؟
الطالب: نسيته، ما أذكره.

الشيخ: أنا كاتب له؛ من أجل هذا فأنا أقول لك به - لأنه ما هو من... -: حبيب بن أبي
ثابت (٣).

(١) روى الخطيب رحمه الله في «جامعه» (٣٣٢) من طريق حماد بن زيد، قال: كنا عند أيوب فسمع لغطًا، فقال: ما هذا اللغط؟ أما بلغهم أن رفع الصوت عند الحديث عن رسول الله ﷺ، كرفع الصوت عليه في حياته.

وثبت معناه عن حماد بن زيد نفسه. أخرجه الخطيب أحمد بن علي بن ثابت في «جامعه» (٣٣٤).

ينظر كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» تحت ترجمة: حرّض المعلم أن يكون مجلسه علميًا موصونًا.

(٢) رواه الإمام مسلم (٤٣٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهيشتات الأسواق: اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللغط والفتن التي فيها.

والهوشة: الفتنة والاختلاط. والمراد: النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة، مثل: اجتماعهم في الأسواق متدافعين متغايرين مختلفي القلوب والأفعال. كذا في «نيل الأوطار» (٢١٧/٣).

(٣) أخرجه أبو خيثمة زهير بن حرب في «العلم» (١٤٥)، وعنه أبو القاسم البغوي في «زوائد الجعديات» (٥٥٦)، ومن طريق البغوي عن أبي خيثمة أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٥٨) - تحت ترجمة: مَنْ رَأَى وَجُوبَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، وَكَرِهَ إِثَارَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ -، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ الْقَوْمَ أَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَلَا يُخْصَّ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٠٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦١/٥) من طريق هشيم، به.

الشيخ: بماذا يفتتح مجلس الإملاء، ماذا يفتتح المحدث مجلسه به؟

الطالب: يفتتح مجلسه بالصلاة على رسول الله ﷺ والدعاء.

وقيل: يفتتح بسور من القرآن، وأتوا بحديث لم يصح، أنه كان ﷺ يفتتح مجلسه

بقراءة (شيء) من القرآن، أو قراءة سورة^(١).

الشيخ: ما هي أفضل صيغة في الصلاة على النبي ﷺ يستفتح بها؟

الطالب: أفضل صيغة ما جاء في حديث كعب بن عجرة.

الشيخ: تذكره، ما كل الناس يعرفونه.

الطالب: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: لَقِيتُ كَعْبُ بْنَ عُجْرَةَ، فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ

هَدِيَّةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، فَأَهْدِهَا لِي، فَقَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكُمْ؟

قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ،

وسنده ضعيف مرسل؛ حبيب بن أبي ثابت يقول: «من السنة...»، وهذا مرفوع مرسل.

ولتجديد العهد أذكر ما مضى في مسألة قول التابعي: «من السنة» هل هو في حكم المرفوع، أو الموقوف؟

فيه قولان ذكرهما النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «المجموع» (١/٦٠)، وقال: إذا قال التابعي: «مِنَ السُّنَّةِ كَذَا» ففيه وجهان، حكاها القاضي أبو الطيب الطبري.

الصحيح منهما والمشهور: أنه موقوف على بعض الصحابة.

والثاني: أنه مرفوع إلى رسول الله ﷺ، ولكنه مرفوع مرسل.

وهذا الثاني ترجيح والذي رَحِمَهُ اللَّهُ، كما تقدم.

وحبيب بن أبي ثابت تابعي، وأغلب رواياته عن التابعين وليس عن الصحابة.

(١) الذي ذكر في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٧٣/٢) أثر واحد عن أبي نضرة، تحت فقرة: وَيَفْتَحُ مَجْلِسَهُ وَيَحْتَمِلُهُ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ

تَعَالَى، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدُعَاءٌ يَلِيقُ بِالْحَالِ، بَعْدَ قِرَاءَةِ قَارِئٍ حَسَنٍ الصَّوْتِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، والأثر هو:

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اجْتَمَعُوا تَذَاكُرُوا الْعِلْمَ وَقَرَأُوا سُورَةً. أخرجه أبو زرعة الدمشقي في

«تاريخه» (١٤٥٩)، والحاكم في «المستدرک» (٣٢٣)، والخطيب في «جامعه» (١٢٠٧)، والأثر صحيح.

وأبو نضرة: المنذر بن مالك بن قطعة.

إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»^(١).

الشيخ: ما هو مجلس الإملاء يا أخي؟

الطالب: المجلس الذي يتصدى فيه لتبليغ العلم.

الشيخ: لا بأس، هذا مجلس التحديث من حيث هو، مجلس الإملاء خاص، وله مزية على

سائر المجالس، بارك الله فيك.

الشيخ نفسه يجيب: مجلس الإملاء، يُملئ عليهم وهم يكتبون، ويُمكنُّهم من المناقشة، وهو

كغيره ينبغي أن يبدأ بالحمد لله، والصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الطالب: وهو أعلى المجالس.

الشيخ: نعم؛ لأنه يُمكنُّهم من المناقشة، يكتبون، الشيخ يتكلم وهم يكتبون، فيصير فيه

إتقان أكثر.

الشيخ: من هو المستملي؟

الطالب: المستملي هو: الذي يتلقى من الشيخ الكلام، ثم يُبلِّغُه إلى الآخرين.

الشيخ: هل من شرط في المُستَمَلِينَ؟

الطالب: يكون عنده ذكاء، وأيضاً سَمْعٌ -يعني يستوعب الكلمة-، وإذا غَمَّ عليه شيء من

الشيخ فيستفهم منه.

[يزيد بن هارون قال لمستمليه: عِدَّةُ ابْنِ فَقْدُتْكَ]

كالرجل الذي قال للشيخ: عِدَّةُ ابْنِ مَنْ؟

فقال: عِدَّةُ ابْنِ فَقْدُتْكَ.

(١) رواه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦).

الشيخ: المحدث هو: يزيد بن هارون، والمستملي هو الذي قال له هذا ^(١).

الطالب: ويكون فيه التيقُّظ والإتقان.

الشيخ: هل من دليل على المستملي؟

الشيخ نفسه يجيب: حديث رافع بن عمرو المزني، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

يَخْطُبُ النَّاسَ بِمَنْى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ ^(٢)، وَالنَّاسُ يَنْ

قَاعِدٍ وَقَائِمٍ ^(٣).

(١) قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٠١): أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَهْوَازِيِّ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْكَرِيِّ، نَا ابْنُ الْمُغَلَّسِ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَكَانَ لَهُ مُسْتَمَلٍ يُقَالُ لَهُ: بَرْبُخٌ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ حَدِيثٍ، فَقَالَ يَزِيدٌ: نَابَهُ عِدَّةٌ.

قَالَ: فَصَاحَ بِهِ الْمُسْتَمَلِيُّ، يَا أَبَا خَالِدٍ: عِدَّةُ بْنُ مَنْ؟ قَالَ: عِدَّةُ ابْنُ قُفْدُثُك.

وأخرجه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٩٠) من طريق الأهوازي، به.

والأثر ضعيفٌ جداً بهذا السند؛ شيخ الخطيب: محمد بن الحسن بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الحسين الأهوازي، ويعرف بابن علي الأصهباني، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢١٤/٢)، وذكر أنه روى عنه، وذكر من شيوخه أبا أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري.

وأخرج في نهاية ترجمته عن أبي نصر أحمد بن علي بن عبدوس الجصاص بالأهواز يقول: كنا نسمي ابن أبي علي الأصهباني جراب الكذب.

وهذا جرح مفسر.

وأما أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري فهو: صاحب «تصحيفات المحدثين».

وإسحاق بن وهب هو: إسحاق بن وهب بن زياد العلاف، أبو يعقوب الواسطي. ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤٨٧/٢) بروايته عن يزيد بن هارون، وهو: صدوق كما قال أبو حاتم.

(٢) أي: يبلغ حديثه مَنْ هو بعيد من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقف حيث يبلغه صوت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويفهمه، فيبلغه للناس ويفهمهم من غير زيادة ولا نقصان.

وقوله: والناس بين قائم وقاعد. أي: بعضهم قاعدون، وبعضهم قائمون. «مرواة المفاتيح» (٥٦٠/٥).

(٣) رواه الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ (١٩٥٦)، وذكره والذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيح المسند» (٣٣١).

وفي معناه: عَنْ أَبِي جَمْرَةَ -وهو: نصر بن عمران الضبعي-، قَالَ: كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ. أخرجه البخاري (٨٧)، ومسلم (١٧).

المُهمُّ هو ثبت هذا، أنَّهم كانوا يبلِّغون عن النبي ﷺ.

الشيخ: بأيِّ شيء يحدث الذي سمع من المستملي ولم يسمع من الشيخ؟

الطالب: صيغة التحديث أو ماذا؟

الشيخ: إيه، يقول: «حدثني المستملي» أو يقول: «حدثني الشيخ»؟

الطالب: إذا سمع الشيخ المُتَمَلِّي ولكن ما فهمه، فيقول: «حدثني الشيخ»، أو يقول: «أخبرنا

الشيخ».

الشيخ يضيف: صحيح، وإذا لم يسمعه فينبغي للشيخ أن يجبره بالإجازة، وإلاَّ فهو ما سمع

الشيخ حتى يحدث عنه ^(١).

الشيخ: تذكر شيئاً من كثرة الطلاب عند المشايخ؟

الطالب: ما حفظت الأعداد.

الشيخ: لا يلزم.

الطالب: كانوا يحضرون كثيراً عند إبراهيم ^(٢).

الشيخ: عند عاصم بن علي ^(٣) ويعقوب بن سفيان ^(١).

وللفائدة ينظر كتابي: «الجامع الصحيح في العلم وفضله» رقم (٨٣٨) فما بعد، تحت ترجمة: المبلِّغ عن المُحدِّث وهو المُستَمَلِّي.

(١) وقد تقدم هذا السؤال في هذه المذاكرة: كيف الرواية عند السماع من المُستَمَلِّي؟

الشيخ: فهتَمَ السؤال؟ يعني: الشيخ ما يستطيع يبلِّغ؛ لكثرة النَّاسِ، فينصبُ مستمليين يبلِّغون عنه.

الطالب: يقول: «قُرئ عليه وأنا أسمع».

الشيخ: يجوز أن يقول: «حدثنا»، و «أخبرنا»، وإن تحرَّى فبواسطة المبلِّغ، أو بواسطة المستملي.

(٢) إبراهيم بن عبد الله بن مسلم، أبو مسلم الكجِّي.

(٣) قال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ في «الكامل» (٤٠٥/٦): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْحَرَانِي، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ أَوْ غَيْرَهُ،

يَقُولُ: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَحْمَدُ اللهِ يَا أَبَا زَكَرِيَّا، لَقَدْ أَصْبَحْتَ سَيِّدَ النَّاسِ، قَالَ لِي: اسْكُتْ وَيَحْكُ أَصْبَحَ سَيِّدَ النَّاسِ عَاصِمُ بْنُ عَلِي

بْنِ عَاصِمٍ، فِي مَجْلِسِهِ ثَلَاثُونَ أَلْفَ رَجُلٍ.

شيخ ابن عدي: محمد بن سعيد الحراني، ترجمته في «الأنساب» (١٥٧/٦) مادة الرقي، وقال: أبو علي محمد بن سعيد بن عبد الرحمن بن

إبراهيم بن عيسى بن مرزوق القشيري الرقي الحافظ، يعرف بابن الحراني، كان إماماً فاضلاً حافظاً كثيراً من الحديث، صَنَّفَ كتاب

الطالب يضيف: والكجّي (٢).

الشيخ: يحضر نحو سبعين ألفاً، مائة ألف عند المحدث، فيحتاج إلى مستملين.

«التاريخ» للرقين، وكان ابن المقرئ إذا روى عنه قال: حدثنا أبو علي الرقي بالركة الحافظ الشيخ، الجليل الفاضل الثقة الأمين. اهـ المراد.

عبيد الله بن محمد الفقيه المروزي الأصل الرقي البلد، ذكره أبو بكر الخلال فقال: رجل حافظ للفقهاء، بصير باختلاف الفقهاء جليل القدر، عالم بأحمد بن حنبل، عنده عن أبي عبد الله مسائل كبار لم يشركه فيها أحد. «طبقات الحنابلة» (١/٢٠٣).

ويُتَوَقَّفُ في الحكم عليه؛ لوجود شك في إسناده، وهو هل هو عبيد الله بن محمد الفقيه أو غيره.

(١) أما يعقوب بن سفيان فذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٥/٥٧٥) تحت فقرة: وَمِنْ لَطِيفٍ مَا وَرَدَ فِي الإِسْتِمْلَاءِ، مَا حَكَاهُ الْحَزِي فِي «مَهْذَبِهِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُرُوزِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ الْحَافِظَ يَعْقُوبَ بْنَ سُفْيَانَ الْفَسَوِيَّ فِي النَّوْمِ، فَقُلْتُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَ؟ قَالَ: غَفَرَ لِي وَأَمَرَنِي أَنْ أُحَدِّثَ فِي السَّاءِ السَّابِعَةِ كَمَا كُنْتُ أُحَدِّثُ فِي الْأَرْضِ، فَحَدَّثْتُ فِي السَّاءِ السَّابِعَةِ، فَاجْتَمَعَ عَلَيَّ الْمَلَائِكَةُ وَاسْتَمَلَى عَلَيَّ جَبْرِئِلُ، وَكَتَبُوا بِأَقْلَامٍ مِنَ الذَّهَبِ.

(٢) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/١٢٠): حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ سَلَمٍ، يَقُولُ: لما قدم علينا أبو مسلم الكجّي أُمِلِي الحديث في رحبة غسان، وكان في مجلسه سبعة مستملين يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه. وكتب الناس عنه قياماً بأيديهم المحابر، ثم مسحت الرحبة وحسب من حضر بمحبرة فبلغ ذلك نيفاً وأربعين ألف محبرة سوى النظارة.

هذا أثر حسن؛ شيخ الخطيب: بشرى بن عبد الله الفاتني: بشرى بن ميسيس أبو الحسن الرومي مولى فاتن، قال الخطيب في «تاريخه» (٧/١٤١): كتبنا عنه، وكان صدوقاً صالحاً ديناً.

وشيوخ بشرى: أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم بن راشد، أبو بكر الحنطلي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/٢٩١)، وقال: كَانَ صَالِحًا دِينًا مَكْتَرًا ثَقَّةً ثَبَاتًا.

والأثر ذكره الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تذكرة الحفاظ» (٢/١٤٦)، وعلّق عليه: هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في «تاريخه» عن بشرى الفاتني أنه سمع الحنطلي يقولها.

وذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٥٧٥) تحت فقرة: فَإِنْ كَثُرَ الْجَمْعُ بِحَيْثُ لَا يَكْفِي مُسْتَمَلٍ اتَّخَذَ مُسْتَمَلَيْنِ فَأَكْثَرَ، ثم ذكره.

وأبو مسلم الكجّي: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصري هو: المعروف بالكجّي والكشي، قال الخطيب في «تاريخه» (٦/١١٩): كان من أهل الفضل، والعلم، والأمانة. وذكر أنه وثقه موسى بن هارون.

وقال الدارقطني: صدوق ثقة.

وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ: ثقة نبيل.

الشيخ: اذكر شيئاً من ثناء المحدثين على شيوخهم؟

[قول وكيع: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ]

الطالب: كان وكيع يقول: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ (١).

(١) قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٥٠): أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبَانَ الْهَيْثِيُّ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ النَّجَّادُ، نَا سَعِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ أَحْمَدَ، بِطَرَسُوسَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، نَا وَكَيْعٌ، نَا سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ.

شيخ الخطيب: محمد بن عبدالله بن أبان بن قديس بن صفوان، أبو بكر الهيثي التغلبي، ويعرف بابن أبي عباية.

ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩٥/٣)، وقال: وكانت أصول أبي بكر الهيثي سقيمة كثيرة الخطأ، إلا أنه كان شيخاً مستوراً صالحاً، فقيراً مقيلاً، معروفاً بالخير، وكان مغفلاً، مع خُلُوِّهِ من علم الحديث، وحَدَّثَنَا عن شيخ شيخه وهو لا يعلم.

ولم أنظر في بقية الرواة؛ اكتفاءً بظهور هذه العلة، سوى أحمد بن سلمان النجاد فهو: أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أَبُو بَكْرٍ الْفَقِيهَ الْحَنْبَلِي الْمَعْرُوفَ بِالنَّجَادِ. وَكَانَ صَدُوقًا عَارِفًا، جَمَعَ الْمُسْنَدَ وَصَنَفَ فِي السَّنَنِ كِتَابًا كَبِيرًا. «تاريخ بغداد» (٤١٢/٤).

ومن وصف سُفْيَانَ الثَّوْرِي بِذَلِكَ:

-شعبة بن الحجاج.

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَقْدَمَةِ «الجرح والتعديل» (١١٨): نَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْحَدَّادُ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ

الْحَضْرَمِيِّ، نَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنِي سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ.

قال يعقوب: سمعت شعبة يقول: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ.

هذا أثر حسن.

أبو بكر محمد بن خلف الحداد: ثقة، فاضل.

ويعقوب بن إسحاق الحضرمي: صدوق.

انتهى من تعليقي على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٤٧١).

-ويحيى بن معين.

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦٥/٩): أَخْبَرَنَا ابْنُ رَزْقٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ

يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ.

هذا أثر صحيح.

ابن رزق: محمد بن أحمد بن رزق، ترجمته في «السير» (٢٥٨/١٧)، وهو: أبو الحسن الإمام المحدث المتقن المعمر شيخ بغداد.

عثمان بن أحمد الدقاق هو: أبو عمرو المعروف بابن السماك، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٣٠١/١١)، وقال: كان ثقة ثباتاً.

حنبل بن إسحاق، ابْنُ عَمِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَتَلْمِيزُهُ. وقد تقدم.

[قول عطاء: حَدَّثَنِي الْبَحْرُ، يَعْنِي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]

وكان عطاء يقول: حَدَّثَنِي الْبَحْرُ، يَعْنِي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١).

[قول مسروق: حَدَّثَنِي الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ]

وكان مسروق يقول: حَدَّثَنِي الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ حَبِيبَةُ اللَّهِ الْمُبْرَأَةُ^(٢).

[سفيان بن عيينة يثني على شيخه عمرو بن دينار حتى انقطع نفسه]

الشيخ: نعم، سفيان بن عيينة يثني على شيخه عمرو بن دينار حتى انقطع نفسه، وهو يقول:

الثقة، الثقة^(٣).

وهو ما ذَكَرَ هذا^(٤).

(١) ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٧٨/٢).

(٢) قال الحسين بن الحسن المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «زوائد الزهد» (١٠٧٩): أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ عَائِشَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُبْرَأَةُ، الْمُصَدِّقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ، حَبِيبَةُ اللَّهِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَكَأَنَّا تُحْسِنُ الْفَرَايِضَ؟ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ أَكْبَارَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُونَهَا عَنِ الْفَرَايِضِ. هذا أثر صحيح.

وأبو معاوية: محمد بن خازم الضريير.

مسلم: ابن صحيح.

والأثر أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٤١١٨)، والخطيب في «جامعه» (١٢٧٥).

انتهى من كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٤٦٨).

(٣) قال السخاوي في «فتح المغيث» (١١٥/٢): وَأَكْثَرُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ - في تكرار ألفاظ التعديل - قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَكَانَ ثِقَةً ثِقَةً تَسَعُ مَرَاتٍ، وَكَأَنَّهُ سَكَتَ؛ لِانْقِطَاعِ نَفْسِهِ.

وشرحه القاري في «شرح نخبه الفكر» (٧٢٩)، وقال: يَعْنِي: أَرَادَ التَّكْثِيرَ والتَّأْكِيدَ دون الحُضْرِ والتَّحْدِيدِ.

(٤) أي: لم يُذكر في مصدر المراجعة.

[ينبغي للشيخ في مجلس إملائه أن يروي عن أكثر من شيخ ولا يقتصر على شيخ واحد]

الشيخ: مجلس الإملاء أيكون عن شيخ واحد أم عن جماعة من المشايخ؟

الطالب: يكون عن جماعة من المشايخ.

الطالب: يعني: يكونون في مجلس واحد أم ماذا؟

الشيخ: لا، المحدث نفسه يكون عن مشايخ، ويختار من أحاديثهم الأحاديث القصار، إذا

كانت تشتمل على رقائق.

الشيخ: ويبدأ بمن؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: بأفضلهم وأعلاهم إسنادًا، ويذكر ما يتضمنه الحديث، ومعاني

الحديث.

الطالب يضيف: والتخريج.

الشيخ: إذا كان لا يُحسن التخريج فهل له أن يستعين؟

الطالب: نعم، يستعين، ويبيّن^(١).

الشيخ: ويبيّن أنه ساعده فلان، مثل: أبي الحسين ابن بشران وأبي القاسم السراج^(٢).

الشيخ: التحديث بما لا تبلغه العقول، ماذا؟

الطالب: كرهه العلماء، وله أصل في السنة، فرسول الله ﷺ كره أن يهدم الكعبة

وبينها كما كانت؛ حتى لا يكون هناك وسيلة إلى (التفجير)^(٣).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٨١): وإذا قصر المحدث أو اشتغل عن التخريج للإملاء استعان ببعض الحفاظ، وإذا فرغ الإملاء قابله وأتقنه، والله أعلم.

(٢) ينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٨١/٢).

(٣) قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١٢٦): باب من ترك بعض الاختيار؛ مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه. ثم أخرج من طريق الأسود قال: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَائِشَةُ تُسِرُّ إِلَيْكَ كَثِيرًا، فَمَا حَدَّثْتُكَ فِي الْكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ

الشيخ: وكراهية العلماء لهذا، أتعرف شيئاً منه؟

[أثر علي بن أبي طالب: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ]

الطالب: قال علي بن أبي طالب: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ؛ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (١).

[أثر عن ابن مسعود: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ... وبيان حاله]

وقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِيَعْضِبَهُمْ فِتْنَةً.

تعليق الشيخ: هو منقطع، وهو رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (٢).

[حكم التحديث بأحاديث الصفات بين العوام]

الشيخ: وأحاديث الصفات إذا أراد أن يُحَدِّثَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفَهِّمَ النَّاسَ؛ حَتَّى مَا يَشَبِّهُوا أَوْ يَعْطِلُوا، يَفْهَمُونَ خَطَأً.

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكَفْرِ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، فَجَعَلْتُ لَهَا بَايِنِينَ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ، وَيَأْتِي يَخْرُجُونَ»، فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

وأخرجه مسلم (١٣٣٣).

قال الحافظ: في الحديث معنى ما ترجم له؛ لأن قريشاً كانت تعظم أمر الكعبة جداً، فخشي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَظُنُّوا -لأجل قرب عهدهم بالإسلام- أَنَّهُ غَيَّرَ بِنَاءَهَا؛ لِيَتَفَرَّدَ بِالْفَخْرِ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ.

(١) رواه البخاري (١٢٧).

(٢) رواه مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ» (١١/١) مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وقد أفاد والذي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ.

وفي «تهذيب التهذيب» (٢٣/٧): عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني، أرسل عن عم أبيه عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر...

الشيخ: ماذا يختتم مجلسه به في الإملاء؟

الطالب: هنالك حديث، يقول: **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.**

الشيخ يضحك ويقول: أسأل الله أن يبارك فيك، لا بأس، أتيت بخير كثير، اصبر.

قالوا: يختمه بشيء من النكت والأشعار، وينبغي أن تكون زهديات.

الطالب: لكن لا يختمه بتمثيلات، كما يختمه...^(١).

الشيخ: طيب، أحسنت جزاك الله خيراً.

الشيخ: هل يحتاج إلى مقابلة هو؛ لأنه سيملي من حفظه، والحفظ خوآن، فهل يحتاج إلى

مقابلة بعد أن يملي؛ من أجل أن يصحح للناس؟

الطالب: يقولون: هذا الذي ينبغي أنه قبل أن يتصدى للتخريج، لا بُدَّ أن يُخَرِّجَ في كُرَاسَةٍ

وكذا، وبعد ذلك يُقَابَلُ هو وغيره من الطلبة والعلماء.

الشيخ يوضح أيضاً: يحتاج إلى مقابلة؛ من أجل أن الحفظ خوآن، فربما يملي شيئاً خطأ، وإذا

صحَّحَ.

أكمل بعض الطلاب: يُخْبِرُ النَّاسَ^(٢).

الشيخ: وإلى هنا.

[ينبغي ألا يملي في الأسبوع إلا يوماً أو يومين]

الشيخ: ينبغي ألا يكون مجلس الإملاء إلا في الأسبوع يوماً أو يومين؛ لئلا يملَّهُم.

واستدل السيوطي^(١) بحديث ابن مسعود -وهو من طريق أبي وائل-، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ

يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَوَدِدْتُ أَنَّكَ ذَكَرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ؟ قَالَ:

(١) ما ذكر الفاعل، ولعله كما يختمه الإخوان المسلمون.

(٢) مع أن الصوت مشته في هذه العبارة هل هو لوالدي رَحْمَةُ اللَّهِ أو لبعض طلابه.

أَمَّا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمْلِكُكُمْ، وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُنَا بِهَا؛ مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا^(٢).

[النوع الثامن والعشرون: معرفة آداب طالب الحديث]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما هو أول واجب على طالب العلم؟

الطالب: أول واجب على طالب العلم أن يخلص النية لله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** في طلبه للعلم، وأن

يحذر أن يجعل طلبه للعلم؛ ابتغاء الدنيا أو عَرْضًا من الدنيا، أو يماري به العلماء، كما..

ثم بعد ذلك يستعين بالله تَعَالَى في طلبه، كذلك يجد فيه إلى غير ذلك.

الشيخ: طيب، أول واجب على طالب العلم النية، وقد أحسن الإمام البخاري **رَحِمَهُ اللَّهُ**

تَعَالَى؛ إذ بدأ «صحيحه» بحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣).

الشيخ: ماذا تعرف عن حديث: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَنَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا

لِيُصِيبَ بِهِ عَرْضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؟

الطالب: فيه فليح بن سليمان^(٤).

(١) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٥٨٢).

وبهذا ينتهي النوع السابع والعشرون.

(٢) رواه البخاري (٧٠)، ومسلم (٢٨٢١).

(٣) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) عن عمر بن الخطاب.

(٤) رواه أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وأحمد (١٦٩/١٤) وغيرهم، من طريق فليح بن سليمان، عن عبدالله بن

عبدالرحمن أبي طوالة، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة.

وينظر «أحاديث معلقة» (٤٦٣) لوالدي **رَحِمَهُ اللَّهُ**.

[حال فليح بن سليمان]

الشيخ: فيه فليح بن سليمان، وهو يخطئ كثيراً، فنقبل أحاديثه التي في «الصحيحين»، ونتوقف فيما عداها.

الشيخ: اذكر شيئاً يا أخانا عن السلف في الحث على إخلاص النية لله عزَّ وجلَّ؟

[أثر حماد بن سلمة: من طلب الحديث لغير الله مُكْرَبه]

الطالب: يقول حماد بن سلمة: من طلب الحديث لغير الله مُكْرَبه^(١).

[أثر سفيان الثوري: لا نعلم شيئاً من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث]

ويقول سفيان الثوري: لا نعلم شيئاً من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث، لِمَنْ حَسُنَتْ فِيهِ نِيَّتُهُ^(٢).

الشيخ: نعم، أحسنت.

(١) أثر حماد بن سلمة أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (رقم ٦٣١) من طريق سليمان بن عبد الجبار، قال: أخبرنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، قال: سمعت حماد بن سلمة، به.

وسليمان بن عبد الجبار: البغدادي، وهو وشيخه يعقوب بن إسحاق الحضرمي صدوقان. ومن دونهم أئمة مترجم لهم - والله الحمد - في التعليق على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٥٩٣).

(٢) أثر سفيان الثوري أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٥)، والبيهقي في «المدخل» (٤٧٠)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٢٩٩).

وأخرجه الدارمي في «سننه» (٣٣٥) عنه بلفظ: مَا أَعْلَمَ عَمَلًا أَفْضَلَ مِنْ طَلَبِ الْعِلْمِ وَحِفْظِهِ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا.

الشيخ: اذكر شيئاً مما يتصف به طالب العلم - وقد ذكر أخوك أشياء -، فاذكر ما ينبغي أيضاً

أن يتصف به؟

الطالب: ينبغي أن يكون من خيار الناس أخلاقاً؛ لقول النبي ﷺ - كما جاء في

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البخاري في «الأدب المفرد» بسند صحيح - : «لَيْسَ مِنْنا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيُوقِّرْ كَبِيرَنَا، وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ»^(١)، أو بهذا المعنى.

[أثر أبي عاصم النبيل: مَنْ طَلَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ]

ويقول أبو عاصم النبيل: مَنْ طَلَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ^(٢)، فَيَجِبُ أَنْ

يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٥٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرَنَا، فَلَيْسَ مِنْنا».

وقد أخرجه بذلك اللفظ المذكور الشاشي في «المسند» (١٢٧٣)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (١٤٧) عن عبادة بن الصامت. وفيه عبد الله بن صالح وشيخه ابن لهيعة، وهما ضعيفان.

وأخرجه أحمد وابنه عبد الله في «زوائد المسند» (٤١٦/٣٤) من وجه آخر.

ومعناه في حديث عبد الله بن عمرو قبله. فالحديث صحيح.

(٢) وقع عند الخطيب (فقد طلب أعلى أمور الدنيا)، والمثبت من «المقدمة» (٣٥٤) لابن الصلاح، و «تدريب الراوي» (٥٨٤/٢) للسيوطي.

وكذلك كانت إجابة الطالب (أعلى أمور الدنيا)، فاستوقفه والدي، فتراجع وقال: الدين.

(٣) أخرجه أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٦) تحت فقرة: وَالْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ طَلِبَةُ الْحَدِيثِ أَكْمَلَ النَّاسِ أَدَبًا، وَأَشَدَّ الْخَلْقِ تَوَاضَعًا، وَأَعْظَمَهُمْ نَزَاهَةً وَتَدَبُّنًا، وَأَقْلَهُمْ طَيْشًا وَغَضَبًا؛ لِدَوَامِ قَرَعِ أَسْبَاعِهِمْ بِالْأَخْبَارِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى نَحَاسِنِ أَخْلَاقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَدَابِهِ، وَسِيرَةِ السَّلَفِ الْأَخْيَارِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَطَرَائِقِ الْمُحَدِّثِينَ، وَمَآثِرِ الْمَاضِينَ، فَيَأْخُذُوا بِأَجْمَلِهَا وَأَحْسَنِهَا، وَيَصْدُقُوا عَنْ أَرْضِهَا وَأَدْوَنِهَا.

[أثر الشافعي: لَا يَطْلُبُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِاتِّمَالِكِ وَعَنِ النَّفْسِ فَيَفْلَحُ]

والإمام الشافعي يقول: لَا يَطْلُبُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِاتِّمَالِكِ وَعَنِ النَّفْسِ فَيَفْلَحُ، وَلَكِنْ مَنْ طَلَبَهُ بِذِلَّةِ النَّفْسِ، وَضِيقِ الْعَيْشِ، وَخِدْمَةِ الْعِلْمِ أَفْلَحَ^(١).

الشيخ: أحسنت، لا بأس.

الشيخ: اذكر شيئاً من الأدلة في الحث على اجتهاد طالب العلم ومن أقوال السلف؟

الطالب: حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ يقول: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، اخِرُصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ»^(٢).

[أثر يحيى بن أبي كثير: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ]

وقال يحيى بن أبي كثير: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ^(٣).

(١) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٩١).

وخدمة العلم بالحفظ والفهم، والصبر على تحصيله، وكذا الذهن والفكر، والسهر، والمذاكرة، واستغلال البكور، ونشره، إلى آخره.

قال ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ في «الآداب الشرعية» (١/٢١١): وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَنْ أَرَادَ الْحَدِيثَ خَدَمَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: قَدْ خَدَمَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَرَحَلَ فِيهِ، وَحَفِظَهُ، وَعَمِلَ بِهِ، وَعَلَّمَهُ، وَحَمَلَ شِدَائِدَهُ.

قال ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ينظر: تحقيقي وشرحي على «التيبان في آداب حملة القرآن» للنووي، وتحقيقي لـ «المحدث الفاصل» (٩١) ط/ دار البخاري.

(٢) رواه مسلم (٢٦٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (تحت رقم ٦١٢) في كتاب الصلاة، عندما استوعب طرقاً كثيرة لمتن حديث واحد.

وقد أشكل إدخال الإمام مسلم هذا الأثر في كتاب الصلاة.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (٥/١١٣): جَرَتْ عَادَةُ الْفُضَلَاءِ بِالسُّؤَالِ عَنْ إِدْخَالِ مُسْلِمٍ هَذِهِ الْحِكَايَةَ عَنْ يَحْيَى، مَعَ أَنَّهُ لَا

يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ إِلَّا أَحَادِيثَ النَّبِيِّ ﷺ مُحْضَةً، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْحِكَايَةَ لَا تَتَعَلَّقُ بِأَحَادِيثِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَكَيْفَ أَدْخَلَهَا بَيْنَهَا؟

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ أَنَّهُ قَالَ: سَبَبُهُ أَنَّ مُسْلِمًا أَعْجَبَهُ حُسْنُ سِيَاقِ هَذِهِ الطَّرُقِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمْرٍو، وَكَثْرَةِ فَوَائِدِهَا، وَتَلْخِيسِ مَقَاصِدِهَا، وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ فِي الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا شَارَكَهُ فِيهَا، فَلَمَّا رَأَى

ذَلِكَ أَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَ مَنْ رَغِبَ فِي تَحْصِيلِ الرُّتْبَةِ الَّتِي يَنَالُ بِهَا مَعْرِفَةُ مِثْلِ هَذَا، فَقَالَ: طَرِيقُهُ أَنْ يُكْثِرَ اشْتِغَالَهُ، وَإِتْعَابَهُ جِسْمِهِ فِي الْإِعْتِنَاءِ

بِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ، هَذَا شَرَحَ مَا حَكَاهُ الْقَاضِي.

[أثر: قُلْ لِطَالِبِ الْعِلْمِ: يَتَّخِذْ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ]

الشيخ: ونُقِلَ عن عبد الله بن عمر: قُلْ لِطَالِبِ الْعِلْمِ: يَتَّخِذْ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ^(١).

[أبيات بعض الراحلين إلى ابن المبارك، ومطلعها: خَلَفْتُ عُرْسِي . . .]

الشيخ: والمشاق التي حصلت لسلفنا الصالح في رحلتهم، فهل تحفظ ما قاله بعض

الراحلين إلى عبد الله بن المبارك؟

الطالب:

خَلَفْتُ عُرْسِي يَوْمَ السَّيْرِ بَاكِئَةً ❀ يَا ابْنَ الْمُبَارَكِ تَبْكِينِي بَرْنَاتٍ
خَلَفْتُهَا سَحَرًا فِي النَّوْمِ لَمْ أَرَهَا ❀ فَفِي فَوَادِي مِنْهَا شِبْهُ كَيَّاتٍ
أَهْلِي وَعُرْسِي وَصَبْيَانِي رَفَضْتُهُمْ ❀ وَسَرْتُ نَحْوَكَ فِي تِلْكَ الْمَفَازَاتِ
أَخَافُ وَاللَّهِ قَطَاعَ الطَّرِيقِ بِهَا ❀ وَمَا أَمَنْتُ بِهَا مِنْ لَدَغِ حَيَّاتٍ
مُسْتَوْفَزَاتٍ بِهَا رَقُشٌ مَشْوَهَةٌ ❀ أَخَافُ صَوْلَتَهَا فِي كُلِّ سَاعَاتِي
اجْلِسْ لَنَا كُلَّ يَوْمٍ سَاعَةً بُكْرًا ❀ إِنْ خَفَّ ذَاكَ وَإِلَّا بِالْعَشِيَّاتِ
يَا أَهْلَ مَرْوَ أَعِينُونَا بِكُفِّكُمْ ❀ عَنَّا وَإِلَّا رَمِينَاكُمْ بِأَبْيَاتٍ
لَا تُضَجِّرُونَا فَإِنَّا مَعَشْرٌ صَبْرٌ ❀ وَلَيْسَ نَرْجُو إِلَّا رَبَّ الْبَرِّيَّاتِ^(٢)

(١) الأثر رواه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ٩) من طريق بشر بن حرب عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبشر بن حرب الأزدي. ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤/ ١١٠) بروايته عن عبد الله بن عمر وآخرين. وهو ضعيف؛ ضعفه جمهور أهل الحديث: أحمد، ويحيى بن معين، وأبو زُرْعَةَ، والنسائي، وأبو حاتم وغيرهم.

وقد تراجع والذي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الاحتجاج به، مع أنه صَدَّرَهُ هنا أعلاه بصيغة التمریض (ونُقِلَ)، وقال في حاشية «المقترح»: ثم ظهر لي أنه ضعيف.

(٢) الأبيات أخرجها ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١/ ٢٧٥)، وقد قرأها الطالب كلها عدا البيتين الأخيرين.

الشيخ: من أين يبدأ بالسماع؟

الطالب: ذكروا أنَّ على الطالب أن يبدأ بالسماع من مشايخ أهل بلده، وأولى من ذلك أن يبدأ بما عنده من الغرائب مما ليس عند غيره، فإذا انتهى من أهل بلده فعليه بالرحلة إلى أهل البلد الأخرى، كما هي سيرة السلف.

الشيخ: اذكر بعض الأدلة على الرحلة؟

الطالب: منها: قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع الخضر، استدلوا بها على الرحلة. كذلك النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»^(١). وهذا منها.

كذلك جاء عن بعض الصحابة أنهم يرحلون إلى بعض الأحاديث التي لم يسمعوها من النبي عليه الصلاة والسلام، مثل جابر.

[حديث رحلة جابر إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه]

الشيخ: نعم، جابر بن عبد الله يقول: بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ رَجُلٍ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَشْتَرَيْتُ بَعِيرًا، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، فَسِرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا، حَتَّى قَدِمْتُ عَلَيْهِ الشَّامَ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ، فَقُلْتُ لِلْبَوَّابِ: قُلْ لَهُ: جَابِرٌ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ يَطَأُ ثَوْبَهُ فَأَعْتَقَنِي، وَاعْتَقَتُهُ، فَقُلْتُ: حَدِيثًا بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْقِصَاصِ، فَخَشِيتُ أَنْ تَمُوتَ، أَوْ أَمُوتَ قَبْلَ أَنْ أَسْمَعَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

(١) رواه الإمام مسلم (٢٦٩٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» شرح هذا الحديث: سُلُوكُ الطَّرِيقِ؛ لِاتِّبَاسِ الْعِلْمِ يَدْخُلُ فِيهِ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْحَقِيقِيِّ، وَهُوَ الْمُنْتَهَى بِالْأَقْدَامِ إِلَى مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ.

وَيَدْخُلُ فِيهِ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمُعْنَوِيَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى حُصُولِ الْعِلْمِ، مِثْلُ: حِفْظِهِ، وَدَارِسَتِهِ، وَمُذَاكَرَتِهِ، وَمُطَالَعَتِهِ، وَكِتَابَتِهِ، وَالتَّهَمُّمِ لَهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الْمُعْنَوِيَّةِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْعِلْمِ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «يُخَشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاءَ غُرْلَا بِهِمَا»، قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بِهِمَا؟ قَالَ: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ، حَتَّى أَقْصَهُ مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلَا أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ، حَتَّى أَقْصَهُ مِنْهُ، حَتَّى اللَّطْمَةُ»، قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّا إِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عَزَّجَلَّ عُرَاءَ غُرْلَا بِهِمَا؟ قَالَ: «بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»^(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٣٢/٢٥) من طريق القاسم بن عبد الواحد المكي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: بلغني حديث... الخ. والقاسم بن عبد الواحد المكي، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١١٤/٧)، وذكر أنه سأل أباه عنه فقال: يكتب حديثه، قلت: يحتاج بحديثه؟ قال: يحتاج بحديث سفيان وشعبة.

وعبد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به. وكان والدي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: حديثه ينزل عن الحسن، لا يحتاج به. وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦) من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ ثَوْبَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ الْمُتَكَدِّرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، به. قال الحافظ في «الفتح»: إسناده صالح. اهـ.

فالحديث بطريقه في قصة رحلة جابر إلى عبد الله بن أنيس حسن لغيره، والله أعلم. وقد علق الحديث البخاري في «صحيحه» في كتاب العلم تحت باب (١٩) بصيغة الجزم، وقال: ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد.

قال الحافظ: وَلَهُ طَرِيقٌ ثَالِثَةٌ، أَخْرَجَهَا الْخَطِيبُ فِي «الرَّحْلَةِ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْجَارُودِ الْعَنَسِيِّ - وَهُوَ بِالنُّونِ السَّاكِنَةِ - عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: بَلَّغَنِي حَدِيثٌ فِي الْقِصَاصِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. اهـ.

قلت: الحديث من هذه الطريق في «الرحلة» للخطيب (٣٣)، وفي الإسناد إلى أبي الجارود العنسي عمر بن الصبح. قال ابن ناصر الدين رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجلس في حديث جابر» (ص ٤١): هَذَا أَوْهَى طَرَقِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَفْتَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ صَبِيحٍ بْنُ عِمْرَانَ التَّمِيمِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ، ذَاكَ الْكَذَابَ أَحَدَ الْوَضَاعِينَ. انتهى من تحقيقي لكتاب «المحدث الفاضل» (١١٩).

الشيخ: بقي عليك أن تذكر لنا شيئاً من فعل السلف أنفسهم؟

[قول الإمام أحمد: يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين...]

الطالب: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عمّن طلب العلم ترى له أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه، أو ترى له أن يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟
قال: يرحل يكتب عن الكوفيين والبصريين، وأهل المدينة ومكة، يشام الناس يسمع منهم^(١).

[قول يحيى بن معين: أربعة لا تؤنس منهم رُشداً...]

الشيخ: وماذا قال يحيى بن معين؟

الطالب: أربعة لا تؤنس منهم رُشداً: حارس الدرب، ومناذي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث^(٢).

(١) أخرجه الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٧٤٥)، والأثر صحيح.

وقد وجدته بعد ذلك في «مسائل الإمام أحمد» لابنه عبد الله (١٥٨٨)، والله الحمد.

وقوله: يُشَامُّ النَّاسَ. قال البقاعي في «النكت الوفية» (٣٥٨/٢): هو مفاعلة من الشَّمِّ، أي: يشمُّهم ويشمونهُ. وهو كناية عن تعرُّف ما عندهم بغاية اللطافة لأخذهم عنهم؛ لأنَّ مَنْ شَمَّ شيئاً عرف ما هو، من حيث لا يشعر به.

(٢) أثر يحيى بن معين أخرجه الحاكم **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «معرفه علوم الحديث» رقم (١٦): أخبرني أبو عمر عبد الواحد بن أحمد بن محمد عمر القرشي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا جعفر الطيالسي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول... فذكره.

وأحمد بن محمد بن عمر هو: أبو بكر، ينتهي نسبه إلى الإمام محمد بن المنكدر، وصفه الذهبي في «السير» (٥٣٢/١٤) بالإمام الحافظ البارع.

وقال في أثناء الترجمة: له رحلة واسعة، وجولان في شبابه وشيوخته.

قال الحاكم: له أفراد وعجائب.

وابنه أبو عمر عبد الواحد وصفه الحاكم، كما في «الأنساب» مادة: «المنكدر» بأنه كان من عقلاء الرجال.

والأثر أخرجه الخطيب في «جامعه» (١٧٤٧)، من طريق الحاكم، به. اهـ من حاشيتي على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» تحت رقم (١٣٣١).

والأثر ضعيف بهذا السند؛ إذ أبو عمر عبد الواحد ليس فيه ما يُثَبِّتُ عدالتَهُ وضبطه.

[رحلة شعبة من أجل حديث واحد]

الشيخ: رحلة شعبة من أجل حديث، ونصّها:

قال نصر بن حمّاد: كُنَّا بِبَابِ شُعْبَةَ نَتَذَكَّرُ الْحَدِيثَ، فَقُلْتُ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: كُنَّا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَتَنَاقَشُ رِعَايَةَ الْإِبِلِ، فَرُخْتُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ، وَحَوْلَهُ أَصْحَابُهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: **حَمْنُ تَوْضًا فَأَحْسَنَ الْوُضوءِ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ.**

قَالَ: **فَمَا مَلَكَتْ نَفْسِي أَنْ قُلْتُ: بَخٍ بَخٍ، قَالَ: فَجَذَبَنِي رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي فَالْتَفَتُ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَامِرٍ، الَّذِي قَالَ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ أَحْسَنَ.** قُلْتُ: مَا قَالَ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي؟ قَالَ: قَالَ: **حَمْنُ شَهْدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ، مِنْ أَيِّهَا شَاءَ دَخَلَ.**

قَالَ: **فَسَمِعَنِي شُعْبَةَ، فَخَرَجَ إِلَيَّ فَلَطَمَنِي لَطْمَةً، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ: مَا لَهُ يَبْكِي؟** فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ: **لَقَدْ أَسَأْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَمَا تَسْمَعُ مَا يُحَدِّثُ عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَأَنَا قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَسْمِعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ مِنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ؟ قَالَ: لَا. وَغَضِبَ، وَكَانَ مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ حَاضِرًا فَقَالَ لِي مِسْعَرُ: أَغْضَبْتَ الشَّيْخَ.**

فَقُلْتُ: مَا لَهُ؟ لِيُصَحِّحَنِّي لِي هَذَا الْحَدِيثَ أَوْ لَا تُسْقِطَنَّ حَدِيثَهُ.

فَقَالَ مِسْعَرُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَطَاءٍ بِمَكَّةَ فَرَحَلْتُ إِلَيْهِ لَمْ أُرِدِ الْحَجَّ، إِنَّمَا أَرَدْتُ الْحَدِيثَ. فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَطَاءٍ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي، فَقَالَ لِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَحْجَّ الْعَامَ فَدَخَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ:

الْحَدِيثُ مِنْ عِنْدِكُمْ، زِيَادُ بْنُ مَخْرَاقٍ حَدَّثَنِي، فَقُلْتُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الْحَدِيثُ؟ بَيْنَا هُوَ كُوفِي صَارَ مَكِّيًّا، صَارَ مَدَنِيًّا، صَارَ بَصْرِيًّا.

فَدَخَلْتُ الْبَصْرَةَ، فَلَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَخْرَاقٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِكَ. قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: لَا تُرِيدُهُ. قُلْتُ: أُرِيدُهُ. قَالَ: شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ حَدَّثَنِي، عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. قَالَ: فَلَمَّا ذَكَرَ لِي شَهْرًا. قُلْتُ: دَمَّرَ عَلِيٌّ هَذَا الْحَدِيثَ، لَوْ صَحَّ لِي هَذَا الْحَدِيثُ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمِنْ مَالِي وَمِنْ الدُّنْيَا كُلِّهَا^(١).

قال الشيخ رحمه الله عن قوله: لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِكَ، أَي: مِمَّا يَصْلَحُ لَكَ.

(١) أخرجه الراهمري في «المحدث الفاصل» (٢٠١).

وإسناده ضعيف جداً؛ نصر بن حماد. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: نصر بن حماد كذاب. وقال يعقوب بن شيبة: ليس بشيء. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال مسلم: ذاهب الحديث. الخ ما ذكره المزي في ترجمته من «تهذيب الكمال». وأخرجه ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (٢٣/١)، والخطيب في «الكفاية» (١٢٤٧)، و«رحلة أصحاب الحديث» (٥٩). والقصة بنحوها دون قول شعبة: دَمَّرَ عَلِيٌّ هَذَا الْحَدِيثَ، لَوْ صَحَّ لِي هَذَا الْحَدِيثُ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمِنْ مَالِي وَمِنْ الدُّنْيَا كُلِّهَا. في مقدمة «الجرح والتعديل» (١٦٧/١): نا علي بن الحسين بن الجنيد، قال: قال علي بن المديني: نا بشر بن المفضل، قال: قدم علينا إسرائيل فحدثنا عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة. فقلت: ما تصنع شيئاً، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن عطاء، عن عقبة بكذا، فقال: يا مجنون، هذا حدثنا به أبو إسحاق. فقلت لأبي إسحاق: مَنْ عبدالله بن عطاء؟..

وهذا سند صحيح؛ علي بن الحسين بن الجنيد الرازي قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٧٩/٦): روى عن النفيلى، والمعافى بن سليمان، والأزرق بن علي، وأحمد بن صالح، وأبي مصعب، كتبنا عنه وهو صدوق ثقة. وبشر بن المفضل هو: الرقاشي، ثقة ثبت عابد.

وذكره والدي رحمه الله في «غارة الفصل على المعتدين على كتب العلل» (٩٧) تحت عنوان (حرص أئمتنا على تتبع الأسانيد). والمرفوع أخرجه بنحوه الإمام مسلم (٢٣٤) من طريق جبير بن نفير عن عقبة بن عامر، قال: كانت علينا رعاية الإبل فجاءت نوبتي، فروحتها بعشي، فأدرت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً يحدث الناس، فأدرت من قوله: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلّي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة».

قال: فقلت: ما أجود هذه! فإذا قائل بين يدي يقول: التي قبلها أجود، فنظرت فإذا عمر قال: إني قد رأيتك جئت أنفأ، قال: «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو فيسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبد الله ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء». اهـ من تحقيقي لـ «المحدث الفاصل» (٢٠١)، ولله الفضل والحمد والمنة.

[أثر الشعبي: أَعْطَيْنَاكُمَا بَغِيرَ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرْكَبُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ]

الشيخ أيضًا: قال صالح بن حيّان: قال عامر الشعبي: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَتَرَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ».

ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أَعْطَيْنَاكُمَا بَغِيرَ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرْكَبُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ^(١).

[قول الإمام أحمد: في سبيل الله دراهم أنفقناها]

الطالب: الإمام أحمد رحل إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم.

الشيخ: أحسنت، الإمام أحمد رحل إلى إبراهيم بن الحكم، فلما وصل إلى عدن، لم يجده أهلًا للرواية، فقال: دراهم في سبيل الله أنفقناها إلى عدن^(٢).

وقد ألف الإمام الخطيب كتابًا في هذا^(٣)، فننصح بالرجوع إليه، فقصة شعبة وبعض القصص وما هو أكثر من هذا موجود في ذلك الكتاب.

وذكرت أيضًا قصة رحلة موسى إلى الخضر، ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف].

(١) أخرجه البخاري (٩٧)، ومسلم (١٥٤).

(٢) المرجع «سؤالات الأثر» (٢٦) قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عدن - يعني: إلى إبراهيم بن الحكم -.

وأخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩٤/٢) من طريق الأثر، به.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢٧/١): إبراهيم بن الحكم بن أبان تركوه، وقُلَّ من مشاه.

(٣) كتاب «الرحلة في طلب الحديث».

الشيخ: ما فائدة الرحلة؟

الطالب: فائدة الرحلة ذكروا أمرين:

علو الإسناد، والسماع ممن تقدم.

لقاء الحفاظ والمذاكرة معهم والاستفادة من علمهم^(١).

الشيخ: أحسنت، جزاك الله خيراً.

[الحث على استغلال اللقاءات في المذاكرة والاستفادة]

ونحن نشكو إلى الله، لو ربنا رحلنا إلى مأرب أو إلى أي مكان، أول ما نلتقي نذكر مشاكل الدعوة، صحيح أننا صرّفنا.

ينبغي أن أول ما نلتقي نتذاكر في العلم وفيما ينفعنا، وهذه الأمور لها الله سبحانه وتعالى.

الشيخ: بعد ما يعلم الحديث، ماذا ينبغي أن يفعله؟

الطالب: ينبغي له أن يطبقه؛ فقد أثر عن السلف أنه إذا طبقه فسوف يحفظه إن شاء الله،

فقد أثر عن السلف أنهم قالوا:

[أثر: كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ]

كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ^(٢).

(١) قال الإمام الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٣٣/٢): المقصود في الرحلة في الحديث أمران:

أحدهما: تحصيل علو الإسناد، وقدم السماع.

والثاني: لقاء الحفاظ، والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم.

فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطالب، ومعدومين في غيره، فلا فائدة في الرحلة، والاقتصار على ما في البلد أولى. اهـ.

فعلى من رحل من بلده أن يحقق ويعتني بما لأجله خرج، يجتهد في طلب العلم تلقياً، وحفظاً، وفهماً، وتقيداً لما سمعه، واستفادة.

والله الموفق. اهـ من حاشية كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» تحت رقم (٢٤٦٣).

(٢) أخرجه الخطيب في «اقتضاء العلم بالعمل» (١٤٩) من طريق وكيع بن الجراح عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجّيع، قوله.

هذا أثر صحيح، رجاله كلهم ثقات. من حاشية كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٨٢١).

[أثر بشر الحافي: يا أصحاب الحديث، أدوا زكاة هذا الحديث]

وقال بشر الحافي: يا أصحاب الحديث، أدوا زكاة هذا الحديث، قالوا: وما زكاته؟ قال: تعملون من كل مائة حديث بخمسة أحاديث^(١).

[قول الإمام أحمد: ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به]

وأيضاً الإمام أحمد قال: ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به، حتى مررت بالأنبياء صلى الله عليه وسلم احتجماً وأعطى أبا طيبة ديناراً، فاحتجمت وأعطيت الحجامة ديناراً^(٢).

وجاء عن وكيع نفسه:

قال محمد بن عبد الرحمن المخلص في «المخلصيات» (٣١٤١): حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن هاشم الطوسي، قال: سمعت وكيعاً يقول: كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به، وكنا نستعين على طلبه بالصوم. هذا أثر صحيح.

أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي شيبة، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٣٤/٥)، وقال: أحمد بن محمد بن شبيب بن زياد، أبو بكر البزاز، يعرف بابن أبي شيبة، وربما قيل: ابن شيبة، ثم ذكر من شيوخه عبد الله بن هاشم، ونقل عن الدارقطني أنه قال عنه: أبو بكر بن أبي شيبة جار ابن منيع، ثقة ثقة، فيه جلادة. عبد الله بن هاشم الطوسي: ثقة صاحب حديث.

(١) رواه البيهقي رحمه الله في «شعب الإيمان» (١٦٦٦)، والخطيب في «جامعه» (١٨٣، ١٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٩٧/٨). والأثر صحيح.

قال البيهقي رحمه الله عقب رقم (١٦٦٩) من «شعب الإيمان»: ولعله أراد من الأحاديث التي وردت في الترغيب في النوافل، وأما الواجبات فيجب العمل بجميعها.

(٢) أخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٢٤٦)، وفي السند إلى الإمام أحمد مبهم.

والمرفوع أخرجه البخاري (٢٢٧٩)، ومسلم (١٢٠٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «احتجمت النبي صلى الله عليه وسلم، وأعطى الحجامة أجره».

[الأسباب التي تعين على الحفظ]

الشيخ: تذكر السؤال الذي سُئِلَتْ عنه بالأَمْس، وهو: ما هو الذي يُعين على الحفظ، منه ما ذُكِرَ وهو العمل بالحديث، فتذكر أشياء أخرى مما تستحضرها؟

الطالب: تقوى الله عَزَّوَجَلَّ، وإخلاص النية.

الشيخ: اثبت بالأدلة. جزاك الله خيراً^(١).

الطالب: أتينا بالدليل بالأَمْس، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [البقرة]. وإن كان في الاستدلال به شيء^(٢).

أيضاً لإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ.

أيضاً العمل به وبأقوال العلماء.

(١) رحم الله والدي، هذا من تربيته لطلابه غرسه في قلوبهم أهمية معرفة الدليل.

(٢) هذا لم يتم تسجيله، فليس عندنا في هذه المذاكرة، إلا إذا كان المراد أنه ذكر الأدلة، ثم أضاف هذه الآية فذاك، والله أعلم.

تنبيه: قد كنا نستدل بقول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، على أن تقوى الله من أسباب نيل العلم.

فأفادني والدي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: ذكر بعض الكاتين أن ابن القيم يقول: ليس في الآية دليل على هذا؛ لأن قوله سبحانه: ﴿وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ لا يتعلّق بما قبله.

قلت: هذا نص كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «مفتاح دار السعادة» (٤٩٣)، يقول: العمل بالعلم من أعظم أسباب حفظه وثباته، وتضييع العمل به إضاعة له، فما استدّر العلم ولا استُجلب بمثل العمل، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ [الحديد: ٢٨].

وأما قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فليس من هذا الباب، بل هما جملتان مستقلتان: طلبية، وهي الأمر بالتقوى، وخبرية، وهي قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾، أي: والله يعلمكم ما تتقون. وليست جواباً للأمر، ولو أريد بها الجزاء لأتي بها مجزومةً مجردةً عن الواو، فكان يقول: واتقوا الله يعلمكم، أو: إن تتقوه يعلمكم، كما قال: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، فتدبره.

وينظر «مجموع الفتاوى» (١٨/١٧٧) لشيخ الإسلام.

[أثر عمرو بن قيس: إذا أتاك الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله]

قال عالم: إذا أتاك الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله ^(١).

[أثر وكيع: إذا أردت حفظ الحديث، فاعمل به]

وقال وكيع: إذا أردت حفظ الحديث، فاعمل به ^(٢).

[أثر: كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ]

وقال إبراهيم بن إسماعيل بن مجّيع: كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ ^(٣).

[أثر الزهري في الحث على أكل الزبيب للحفظ]

أيضاً: الزبيب ينفع، كما قال الزهري ^(٤).

(١) رواه أبو نعيم **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الحلية» (٩٥/٥) عن عمرو بن قيس الملائى.

والأثر حسن. يراجع التعليق على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٨٢٣).

ورواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢/١٦٣) من طريق يوسف الصفار، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا خَالِدٍ الْأَحْمَرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَمْرُو بْنَ قَيْسِ الْمَلَائِي، يَقُولُ: إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الْخَيْرِ فَاعْمَلْ بِهِ وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ. وَيُوسُفُ الصَّفَارُ هُوَ: أَبُو يَعْقُوبَ يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَارِ، تَرَجَمَ لَهُ الْمَزِي فِي «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٨٤) بروايته عن محمد بن عبد الله بن كناسة.

وذكر من الرواة عنه: البخاري، ومسلم، وإبراهيم بن أبي داود البرلسي، وأبا عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة، وأحمد بن علي الأبار، وهو: ثقة.

ومحمد بن عبد الله الأسدي: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِي الْكُوفِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ كُنَاسَةَ، تَرَجَمَتْهُ أَيْضًا فِي «تهذيب الكمال» (٢٥/٤٩٢)، وهو: ثقة.

وَمِنْ دُونِهِمْ مِنْ رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ.

(٢) ذكره بهذا اللفظ الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (٣٢٣). وقد تقدم بنحوه.

(٣) تقدم أيضاً.

(٤) روى الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٧٩٥) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عَنِ الزُّهْرِيِّ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْفَظَ الْحَدِيثَ فَلْيَأْكُلْ الزَّبِيبَ. وسنده ضعيف؛ إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف.

وترك الحوامض، الفواكه^(١).

[التنبية على الاعتدال في استعمال اللبّان المرّ وشرب الزنجبيل]

الشيخ: وكان بعض السلف يستعمل اللبّان المرّ، بشرط ألاّ يُكثَر منه، فإذا أكثر منه صار مَوْسُوسًا، وانقلبت القضية؛ لأن الوسواس يُضَيِّع المعلومات، ويُسْتَتُّ المعلومات. وكذلك الزنجبيل، بشرط ألاّ يُكثَر منه، فإذا أكثر منه أحرق دمه، وصار متغيّر المزاج، تعلوه السوداء.

الطالب: التكرار.

الشيخ: التكرار أيضًا.

[التنبية على أن الأمور الطبيعية لتقوية الحفظ أولى]

الشيخ: والأمور الطبيعية هي أحسن - يعني: من هذا اللبّان المرّ -، وهو: مسألة العمل والمذاكرة، ومجالسة طلبة العلم الأقوياء الحفّاظ.

الطالب: ذكر ابن الجوزي: من أسباب حفظ العلم: استغلال الوقت المناسب للحفظ^(١).

وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٤٦/٥).

(١) قال يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٦٣٥/١): حدثنا زيد بن بشر، أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت الليث يحدث أن ابن شهاب كان يقول: ما استودعت قلبي شيئًا قط فنسيته.

وقال: وكان يكره أكل التفاح وسور الفار، ويقول: إنه ينسي، قال: وكان يشرب العسل، ويقول: إنه يُدكّر. هذا أثر صحيح.

وزيد بن بشر ترجمته في «لسان الميزان» (٦١٨/٢): مصري يغرب، قاله ابن حبان.

ووثقه أبو زرعة، وقال: رجل صالح عاقل.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢٥/٥٥)، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٣٢/٥).

وأخرجه الطيوري في «الطيوريات» (٨٨٦)، من طريق ابنِ وَهْب، عن يونس، عن ابن شهاب قال: التَّفَّاحُ يُورِثُ النَّسْيَانَ. انتهى من تعليقي على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٨٧٩).

ونستفيد منه: أن العسل يُقَوِّي الذاكرة. وقد كان والذي رَحِمَهُ اللهُ يذكر لنا هذا في أسباب الحفظ.

الشيخ: نعم، ينظر الوقت المناسب، والمكان أيضًا المناسب-ذكرتنا-، ففي «الفقيه والمتفقه»: أنه لا ينبغي أن يكون بجانب مجاري مياه-ماء يعني: يشغله النظر فيه-، أو بجانب أرض خضراء تشغله^(٢).

الطالب: خلّو الذهن-يا شيخ-، والابتعاد عن المشاكل.

الشيخ: أمر مهم، الابتعاد عن المشاكل.

[قصة عجوز حفظت بسبب تكرار فقيه درسه عندها]

الطالب يسأل: القصة تلك صحيحة: أن فقيهاً أعاد الدرس في بيته مراراً كثيرة، فقالت له عجوز في بيته: قد والله حفظته أنا. فقال: أعيديه فأعاده، فلما كان بعد أيام. قال: يا عجوز، أعيدي ذلك الدرس، فقالت: ما أحفظه.

قال: إني أكرّر عدّ الحفظ؛ لئلا يصيبني ما أصابك؟

(١) قال ابن الجوزي في «الحث على حفظ العلم» (٤٥): ينبغي لمن يريد الحفظ أن يتشاغل به في وقت جمع الهمم، ومتى رأى نفسه مشغول القلب ترك التحفظ، ويحفظ قدر ما يمكن؛ فإن القليل يثبت، والكثير لا يحصل. وقد مدح الحفظ في السحر؛ لموضع جمع الهمم، وفي البكر، وعند نصف الليل، ولا ينبغي أن يحفظ على شاطئ نهر ولا بحضرة خضر؛ لئلا يشتغل القلب، والأناظر العالية أحمد من السافلة.

(٢) قال الخطيب **رحمة الله تعالى** في «الفقيه» (٢٠٧/٢): اعلم أن للحفظ ساعات ينبغي لمن أراد التحفظ أن يراعيها، وللحفظ أماكن ينبغي للمتحمّض أن يلزمها.

فأجود الأوقات الأسحار، ثم بعدها وقت انتصاف النهار، وبعدها الغدوات دون العشيات، وحفظ الليل أصلح من حفظ النهار. قيل لبعضهم: بم أدركت العلم؟ فقال: بالمصباح، والجلوس إلى الصباح.

وقيل لآخر: فقال: بالسفر، والسهر، والبكور في السحر.

وأجود أماكن الحفظ الغرف دون السفلى، وكل موضع بعد ما يلهي، وخلا القلب فيه مما يُقرّعه فيشغله، أو يغلب عليه فيمنعه.

وليس بالمحمود أن يتحمّض الرجل بحضرة النبات، والحضرة، ولا على شطوط الأنهار، ولا على قوارع الطرق، فليس يعدم في هذه المواضع غالباً ما يمنع من خلل القلب وصفاء السر.

وأوقات الجوع أحمد للتحفظ من أوقات الشبع. اه المراد.

الشيخ: ما شاء الله، طيب بارك الله فيك^(١).

الشيخ: اذكر شيئاً من الأدلة على توقير المتعلم لمعلمه؟

[حال حديث: «تَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ مِنْهُ»]

الطالب: جاء حديث - بعضهم رفعه -: «تَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعْلَمُونَ مِنْهُ»^(٢)، ولكن الصحيح أنه

موقوفٌ على عمر.

وكذلك ما جاء من توقير الصحابة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣).

[قول المغيرة بن مقسم: كنا نهاب إبراهيم هيبه الأمير]

ويقول المغيرة بن مقسم: كنا نهاب إبراهيم هيبه الأمير^(٤).

(١) كأن والذي رَحِمَهُ اللَّهُ اعتبرها فائدة، أو خفي عليه أن الطالب يستفسر.

وقد ذكرت في الأعلى نصها من كتاب «الحث على حفظ العلم» (٤٤) لابن الجوزي، وقد نقلها عن شيخه، وقال: وَقَالَ لَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ الْفَقِيه: لَا يَحْضُلُ الْحِفْظُ إِلَيَّ حَتَّى يُعَادَ خَمْسِينَ مَرَّةً. وَحَكَى لَنَا الْحَسَنُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَذْكُورَ أَعْلَاهُ.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ص ٣٣٦) ترجمة عباد بن كثير، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٨٩٨)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي» (٨٠٩) عن أبي هريرة، والحديث ضعيف جداً؛ فيه عباد بن كثير الثقفي متروك.

وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (٥٨٩/٢): رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَضَعْفُهُ، وَقَالَ: الصَّحِيحُ وَقَفُّهُ عَلَى عُمَرَ. (٣) مثاله: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَفِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ، وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرْتَ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَنْسَ، وَلَمْ تُقْصِرْ»، قَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ.

أخرجه البخاري (١٢٢٩)، ومسلم (٥٧٣).

(٤) رواه الدارمي في مقدمة «سننه» (٤٢٢)، والأثر صحيح.

[قول: ما رأيت أحداً أوقر للمحدثين من يحيى بن معين]

وقال محمد بن إسماعيل البخاري: ما رأيت أحداً أوقر للمحدثين من يحيى بن معين^(١).

[قول البخاري: مَا اسْتَصَغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ]

وكذلك يقول البخاري: مَا اسْتَصَغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ^(٢).

الشيخ: أيضاً قوله تعالى حاكياً عن موسى: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا

أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ [الكهف]. هذا يُعْتَبَرُ من (إجلال المعلم).

الطالب: بقي حديث مرفوعٌ صحيح، ما ذكره الأخ، «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ

كَبِيرَنَا، فَلَيْسَ مِنَّا»^(٣).

[أهل السنة يُوقرون - يعني: سابقهم ولا حقهم - في حدود الشرع]

الشيخ: وبحمد الله أهل السنة يُوقرون - يعني: سابقهم ولا حقهم - في حدود الشرع، فليس

من توقير الصوفيَّة ولا الرافضة، الذي رُبَّمَا يصفونهم بأوصافٍ لا تليقُ إِلَّا بالأنبياء.

الطالب: يا شيخ ذكر هنا: وَيَعْتَقِدُ رُجْحَانُ شَيْخِهِ عَلَى غَيْرِهِ^(٤)، هل هذا صحيح؟

الشيخ: لا يعتقد هذا^(١).

(١) رواه الخطيب رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢٩٤).

والأثر صحيح. يراجع الكلام عليه في التعليق على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٤٣٧).

(٢) تقدم في التعليق على أوائل هذه المراجعة.

(٣) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٥٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ. وهو مذكور في «الصحيح المسند مما ليس في

الصحيحين» (٧٨٣) لوالدي الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وقد تقدم تحت سؤال: اذكر شيئاً ممَّا يتصف به طالبُ العلم..

قال محمد الغزي في «حسن التنبيه لما ورد في التشبه» (٤٦٨/٢): ليس المراد بالكبير من كان من المترفين، أو من الظلمة المتمردين، بل

من كان من العلماء العاملين، أو الحكام العادلين، أو العبَّاد الصالحين، أو ذوي الأسنان من المسلمين.

(٤) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٥٩٠/٢). وذكره أيضاً النووي في «التيان في آداب حملة القرآن»، فقال: وَيَعْتَقِدُ كَمَالَ أَهْلِيَّتِهِ

وَرُجْحَانَهُ عَلَى طَبَقَتِهِ.

[الطالب الذي يسيء الظن بمعلمه لا يستفيد منه]

الشيخ: لكن الطالب إذا ساء ظنه بشيخه لا يستفيد منه، وقد جُرب هذا، يعني: ساء ظنه

بشيخه، لا يستفيد منه^(٢).

(١) وما أحسن الإنصاف مع المعلم ومع غيره! يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد].

والإمام أحمد رحمه الله يقول: مَا أَحْسَنَ الْإِنْصَافَ! رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٠٦/١)، وذكره عنه ابن مفلح في «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (١٠٦/٢) بلفظ: مَا أَحْسَنَ الْإِنْصَافَ فِي كُلِّ شَيْءٍ! وقال ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (١١٩-١٢٠): مَا ذُكِرَ مِنْ مُنَاطَرَةِ الشَّافِعِيِّ لِحَمْدِ بْنِ الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ. ثم أخرج عن الشافعي يقول: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: أَيُّهُمَا أَعْلَمُ: صَاحِبُنَا أَوْ صَاحِبُكُمْ؟ يَعْني: مَالِكًا وَأَبَا حَنِيفَةَ. قُلْتُ: عَلَى الْإِنْصَافِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قُلْتُ: فَأَنْشُدُكَ اللَّهَ، مَنْ أَعْلَمُ بِالْقُرْآنِ: صَاحِبُنَا أَوْ صَاحِبُكُمْ؟ قَالَ: صَاحِبُكُمْ، يَعْني: مَالِكًا.

قُلْتُ: فَمَنْ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ: صَاحِبُنَا أَوْ صَاحِبُكُمْ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ صَاحِبُكُمْ.

قُلْتُ: فَأَنْشُدُكَ اللَّهَ، مَنْ أَعْلَمُ بِأَقَاوِيلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُتَقَدِّمِينَ: صَاحِبُنَا أَوْ صَاحِبُكُمْ؟ قَالَ: صَاحِبُكُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: قُلْتُ: فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقِيَاسُ، وَالْقِيَاسُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْأُصُولَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يَقِيسُ؟!

وأخرجه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (٤/١)، وقال عقبه: قَدَّمَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَقْرَّ لَهُ بِفَضْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ، وَقَدْ شَاهَدَهُمَا وَرَوَى عَنْهُمَا. اهـ.

وهذا من تمام إنصاف محمد بن الحسن؛ إذ لم يرفع أبا حنيفة على الإمام مالك، وهذا هو الواجب على طالب العلم أن يسلك سبيل الإنصاف، وأن ينزل الناس منازلهم.

(٢) هذا ذكره في آداب الطالب مع شيخه أن يحسن الظن به، حتى يستفيد منه؛ لأن الذي لا يكون واثقًا بمعلمه وما يقوله قد لا يجد بركة مجالسته.

قال شيخ الإسلام في «الإيمان الأوسط» (١٣٨) شرح حديث جبريل في كلامه على الإحسان، قال: فمن الإحسان أن يحسن الطالب ظنه بمن يتعلم منه العلم أو يسمع عليه الحديث؛ لينال بذلك بركة العلم، فقد كان بعض المتقدمين إذا خرج إلى شيخه تصدق في طريقه.

[استشارة الطالب شيخه فيما يعمل حتى في الأمور الدنيوية]

أيضاً من الذي ذكره -ذكرتنا جزاك الله خيراً- أن يستشير شيخه فيما يعمل^(١).
 هذا طيب، أراد أن يبحث، أو يكتب، أو يحفظ، أو كذا، يستشير شيخه، فشيخه قد مرَّ
 بمراحل من هذه المراحل ينبغي أن يستشيرهُ.
الطالب: حتى في الأمور الدنيوية.

الشيخ: حتى في الأمور الدنيوية كذلك ينبغي أن يستشيرهُ^(٢).

وهذا هو الواقع إذا انتزعت الثقة بالمعلم انتزعت البركة. سألت أختنا لنا تحضر درساً، فقلت لها: هل تستفيدين؟ قالت: صراحة لا أستفيد كما ينبغي؛ لأنني لا أثق ببعض الأشياء التي تقولها. فذكرني هذا بقول والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ** عند أن سأل عددًا من الطلاب فوجدتهم مهزوزين، فسمعتهم يقول: ما لكم، لعلكم لا تثقون بمعلميكم؟ الذي لا يثق بمعلمه لا يستفيد.
 وقال الشيخ ابن عثيمين في «شرح حلية طالب العلم» (١١٥): من أهم الآداب لطالب العلم أن يعتبر شيخه معلمًا يلقي إليه العلم، مربيًا يلقي إليه الآداب.

والتلميذ إذا لم يثق بشيخه في هذين الأمرين؛ فإنه لن يستفيد منه الفائدة المرجوة، فإذا كان عنده شك في علمه كيف ينتفع؟! فأى مسألة ترد على لسان الشيخ لن يقبلها حتى يسأل ويبحث، وهو خطأ في التقدير من وجه، وخطأ في التصرف من وجه آخر.
 أما كونه خطأ في التقدير: فإن الشيخ لن يجلس للتعليم إلا وهو يرى أنه أهل، وأن التلميذ أيضًا لم يأت إلى هذا الشيخ إلا وهو يعتقد أنه أهل.

وأما كونه خطأ في المنهج: فلأن الطالب إذا سار هذا المسير، وسلك هذا المنهج فيكون علمه مبنياً على شفا جرف هار؛ لأن نفسه قلقة وليس واثقاً كل الثقة في الشيخ الذي قرأ عليه، فلذلك يضيع عليه الوقت ويضيع عليه التحصيل. اهـ.
 ومع كون الطالب يثق بمعلمه لا يعني هذا أنه لا يستفسر منه، ويسأله عن الدليل، وينبئه، ويرجع إلى مراجع الشيخ، والله أعلم.
 انتهى من شرحي على «التيان في آداب حملة القرآن» للنووي.

(١) أي: في الأمور الدنيوية التي يُحسِنُها، قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٥٩٠): وَلَيْسَتْ شَرْهُ فِي أُمُورِهِ الَّتِي تَعْرِضُ لَهُ، وَمَا يَشْتَغِلُ فِيهِ، وَكَيْفِيَّةِ اشْتِغَالِهِ، وَعَلَى الشَّيْخِ نُصْحُهُ فِي ذَلِكَ.

(٢) هذا الأدب مرَّ معنا في درس «تدريب الراوي» عند والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ** وغفر له فعلق، وقال: هذا إذا كان المعلم فاهماً، أما إذا كان لا يعرف أن يتصرَّفَ لنفسه فلا.

وقد وجدت كلاماً للسخاوي في «فتح المغيث» (٣/٢٨٨) يفيد هذا المعنى، يقول: وَاسْتَشْرُهُ فِي أُمُورِكَ كُلِّهَا، وَكَيْفِيَّةِ مَا تَعْتَمِدُهُ مِنْ اشْتِغَالِكَ وَمَا تَشْتَغِلُ فِيهِ إِذَا كَانَ عَارِفاً بِذَلِكَ.

وهو واجب أن ينصح له مثل نفسه^(١).

الشيخ: اذكر ما تستحضره من الأدلة على ذمّ كتمان العلم، وهكذا من أقوال السلف؟

الطالب: النبي ﷺ قال: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٢).

وحديث: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ

الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

الطالب: هذا ضعيف.

[ما وقع لشعبة في إتلاف صحيفة هشيم بن بشير؛ لكونه لم يسمعها من الزهري]

الشيخ: فينبغي له إذا سمع من شيخ أن يرشد إليه، ولا يفعل كما فعل^(٤) أو كما ذكر الخطيب: - لأننا لا ندري أثبت أم لم تثبت؟ -، أن شعبة قال: خَرَجْتُ أَنَا وَهُشَيْمٌ، إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْكُوفَةَ رَأَى وَأَنَا قَاعِدٌ مَعَ أَبِي إِسْحَاقَ، فَقَالَ لِي: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ: شَاعِرُ السَّبْعِ، فَلَمَّا خَرَجْنَا جَعَلْتُ أَقُولُ لَهُ: نَا أَبُو إِسْحَاقَ، فَقَالَ لِي: وَأَيْنَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: الَّذِي قُلْتُ لَكَ: شَاعِرُ السَّبْعِ هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ.

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ مَرَرْتُ بِهِ - وَهُوَ قَاعِدٌ مَعَ الزُّهْرِيِّ -، فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُعَاوِيَةَ، مَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ فَقَالَ: شُرَاطِي لِنَبِيِّ أُمِّيَّةَ، فَلَمَّا قَفَلْنَا جَعَلَ يَقُولُ: نَا الزُّهْرِيُّ، قَالَ: قُلْتُ: أَيُّ مَكَانٍ رَأَيْتَ

(١) لقول النبي ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ في «المستدرک» (٣٤٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

وثبت عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ، أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه أبو داود (٣٦٥٨).

(٣) تقدم قبل قليل.

(٤) أي: كما فعل بعضهم.

الزُّهْرِيُّ، قَالَ: الَّذِي رَأَيْتُهُ مَعِيَ قُلْتُ لَكَ: شُرْطِي لِبْنِي أُمِّيَّةَ، قُلْتُ: أَرِنِي الْكِتَابَ فَأَخْرَجَ إِلَيَّ، فَحَرَفْتُهُ^(١).

والكلام أنه يرشد إلى شيخ إذا رآه؛ من أجل أن يستفاد منه.

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٤٣٨): حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْهَرِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ، نا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّوَّاقُ، نا جَعْفَرُ بْنُ مُكْرَمٍ الدَّقَّاقُ، نا أَبُو دَاوُدَ، نا شُعْبَةُ، قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَهُشَيْمٌ... الأثر. هذا أثر حسن.

أبو القاسم الأزهري: عبيد الله بن أبي الفتح تقدم.

أحمد بن إبراهيم البزاز: ابن الحسن بن محمد بن شاذان، الشيخ، الإمام، المحدث، الثقة، المتقن. «السير» (٤٢٩/١٦).

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّوَّاقُ: نسبه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٦٤/١١)، وقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْأَزْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَهْرَانَ السَّوَّاقِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَادٍ الْمَقْرِيُّ.. الخ.

وهو من شيوخ الدارقطني، قال **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «المؤتلف والمختلف» (٣٥١/١): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَهْرَانَ السَّوَّاقِ.

وقد ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧١/١٢)، وقال: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَهْرَانَ، أَبُو الْحَسَنِ الصَّوَّافِ الضَّرِيرِ، حَدَّثَنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَيْسَى السَّكُونِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَعِينِ المَرْزُوقِيِّ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ الرَّبِيعِ النَّهْدِيِّ. روى عنه الدارقطني، وأبو حفص الكتاني، وابن التلاج، وكان ثقة.

وقد جزم العلامة البيهقي المعلمي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «التنكيل» (٥٩٢/٢) بأنه هذا، وقال عن نسبة الصَّوَّافِ: ما وقع في الترجمة الصَّوَّافِ تحريف، والصَّوَّابِ السَّوَّاقِ. والله أعلم.

جعفر بن مكرم: جعفر بن مكرم بن يعقوب بن إبراهيم، أَبُو الْفَضْلِ الدُّورِيِّ، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٩١/٢)، وقال: كتبنا بعض حديثه فلم يُقْضَ السَّاعَ منه، وهو صدوق.

وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٨٧/٧).

وقد اعتذر مما حصل لهُذَيْنِ الإمامين: شعبة وهشيم الذهبي بما يلي:

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٩٢/٨): قَدْ ذَكَرْنَا فِي تَرْجَمَةِ شُعْبَةَ أَنَّهُ اخْتَلَفَ صَحِيفَةَ الزُّهْرِيِّ مِنْ يَدِ هُشَيْمٍ، فَقَطَّعَهَا؛ لِكُونِهِ أَخْفَى شَأْنَ الزُّهْرِيِّ عَلَى شُعْبَةَ لَمَّا رَأَاهُ جَالِسًا مَعَهُ، وَسَأَلَهُ مَنْ ذَا الشَّيْخِ؟

فَقَالَ: شُرْطِي لِبْنِي أُمِّيَّةَ، فَمَا عَرَفَهُ شُعْبَةُ، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ.

وَهَذِهِ هَفْوَةٌ كَانَتْ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فِي حَالِ الشَّيْبَةِ، ثُمَّ إِنَّ هُشَيْمًا كَانَ يَحْفَظُ مِنْ تِلْكَ الصَّحِيفَةِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، فَكَانَ يَرُويهَا.

[أثر عبد الله بن المبارك: مَنْ بَخِلَ بِالْعِلْمِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ . . ، وكذا أثر سفيان الثوري في معناه]

الطالب: يقول عبد الله بن المبارك: مَنْ بَخِلَ بِالْعِلْمِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَمُوتَ فَيَذْهَبَ عِلْمُهُ، أَوْ يَنْسَاهُ، أَوْ يَتَّبِعَ سُلْطَانًا^(١).

ابن المبارك يقول: باتباع السلطان، وسفيان الثوري يقول: بنسيانه^(٢).

الطالب: يُستدل-يا شيخ-بحديث: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»؟^(٣).

الشيخ: نعم^(٤).

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[التنبيه على لفظة الحياء في الطلب، وأنه ينبغي التعبير بالخنجل، وكذا ترك الأمر بالمعروف لا

يسمى حياء]

الشيخ: في قوله: في ذم الحياء^(٥)، ينبغي أن يُقال: الخَجَل؛ لأن الحياء خير كله، كما في حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ^(١).

(١) أثر ابن المبارك رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٤٠)، ومن طريقه أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٧٢١)، وهو أثر حسن.

وينظر الكلام عليه في حاشية كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (٢٢٩٠).

(٢) قد علمت نص أثر ابن المبارك، وفيه ذكر الأمرين: النسيان، واتباع السلطان.

وأثر سفيان الثوري تقدم في الكلام على كتمان العلم.

(٣) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انتهى هذا المجلس، والله الحمد.

(٥) يشير رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى قول النووي: وَلِيَحْذَرَ كُلَّ الْخَذَرِ مِنْ أَنْ يَمْنَعَهُ الْحَيَاءُ وَالْكِبَرُ مِنَ السَّعْيِ التَّامِّ فِي التَّحْصِيلِ، وَأَخِذَ الْعِلْمَ مِنْ دُونِهِ.

«التقريب والتيسير» (٨٢) للنووي.

وأيضاً: لَا يُسَمَّى تركُ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- في بعض الأوقات يظنه الشخص -حياءً، وهو بَلَاهَةٌ^(٢) ليس بحياء. والله المستعان، ف«الحياء خير كله».

الشيخ: اذكر أقوال أهل العلم في ذم الحياء والتكبر؟

[أثر مجاهد: لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ]

الطالب: روى الإمام البخاري عن مجاهد: لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ^(٣).

[أثر عمر: مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ]

وقال عمر: مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ^(٤).

[أثر عائشة: نَعَمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ...]

وقالت عائشة: نَعَمَ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَمْنَعَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ^(٥).

(١) حديث عمران أخرجه مسلم (٣٧).

(٢) بَلَاهَةٌ مِنْ بَابِ تَعَبٍ، ضَعُفَ عَقْلُهُ فَهُوَ أَبْلَهٌ، وَالْأُنْثَى بِلَهَاءٍ، وَالْجَمْعُ بُلَهٌ، مِثْلُ: أَحْمَرٌ وَحُمْرَاءٌ وَحُمْرٌ، وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: خَيْرُ أَوْلَادِنَا الْأَبْلَهَةُ الْعُقُولُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لِيَشْدَةَ حَيَاتِهِ كَالْأَبْلَهَةِ، فَيَتَغَافَلُ وَيَتَجَاوَزُ، فَشَبَّهَ ذَلِكَ بِالْبَلَهَةِ جَوَازًا. «المصباح المنير» (٦١).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٥/٣)، وعلقه البخاري في كتاب العلم تحت باب (٥٠) بصيغة الجزم.

(٤) رواه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٤٠٨) من طريق هَارُونَ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ صَمْرَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمرَ، قَالَ: قَالَ عُمرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... الأثر.

وحفص بن عمر: حفيد عمر بن الخطاب، وهو: حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/٧)، ولم يذكر المزي عمر بن الخطاب في شيوخه، فلعله منقطع، والله أعلم.

وثبت هذا الأثر عن إبراهيم بن يزيد النخعي، قال: مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ. رواه الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «سننه» (٥٦٧)، والأثر صحيح.

قال الشيخ ابن عثيمين في «التعليق على مقدمة المجموع» (١١٨): مراده: الاستحياء؛ لأن المستحي دائماً يكون رقيق الوجه، لا يتحمل مجابهة الناس، ولا مقابلتهم.

(٥) رواه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٣٣٢).

[أثر وكيع: لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ...]

وقال وكيع: لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ^(١).

الشيخ: طيب، حسبك.

وأيضاً قوله تَعَالَى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

الشيخ: اذكر ما تعرفه عن صبر العلماء على جفاء شيوخهم؟

الطالب: الذي أعرفه أن الإمام النسائي كان يصبر على قسوة من شيوخه الحارث بن

مسكين.

الشيخ: ماذا، تذكره من أجل أن يُستفاد منه؟

[صبر النسائي على جفاء شيوخه الحارث بن مسكين]

الطالب: أنه كان يطرد النسائي من حلقة، فكان يتحمل، ولا يغضب ولا ينصرف.

الشيخ: والنسائي يذهب خلف سارية، بحيث يسمع الحارث ولا يراه الحارث^(١).

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦٥٥) من طريق إبراهيم بن محمد بن نقيّة، نا القاسم بن محمد المروزي، نا علي بن خشرم، قال: سَمِعْتُ وَكَيْعًا، يَقُولُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ عَلِيًّا حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلُهُ.

وسنده ضعيف؛ ابن نقيّة: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، ويقال: إبراهيم بن محمد بن علي بن الحسين بن عبد الله بن رستم بن دينار بن عبيد الله أبو إسحاق البزاز، ويعرف بابن نقيّة. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩٢/٧)، وأخرج عن أبي الحسن الدارقطني أنه قال: كان ضعيفاً.

وعن الحسن بن علي البصري، يقول: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق البغدادي البزاز ليس بالمرضي.

فائدة: القاسم بن محمد المروزي هو: القاسم بن محمد بن الحارث المروزي قال أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (١٢٠/٧).

وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٢٧/١٢)، وقال: وكان ثقة.

[الرجل الذي كان يستثقله الأعمش في مجلسه فكان يحدث ويبزق عليه]

الطالب: كَذَلِكَ كَانَ الْأَعْمَشُ لَا يَدْعُ أَحَدًا يَقْعُدُ بِجَنْبِهِ. فَإِنْ قَعَدَ إِنْسَانٌ، قَطَعَ الْحَدِيثَ وَقَامَ. وَكَانَ مَعَنَا رَجُلٌ، يَسْتَثْقِلُهُ. قَالَ: فَجَاءَ، فَجَلَسَ بِجَنْبِهِ، وَظَنَّ أَنَّ الْأَعْمَشَ لَا يَعْلَمُ. وَفَطِنَ الْأَعْمَشُ، فَجَعَلَ يَتَنَحَّمُ، وَيَبْزُقُ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ سَاكِتٌ؛ مَخَافَةً أَنْ يَقْطَعَ الْحَدِيثَ (٢).

الشيخ يوضح ويضيف آيتين: يعني: يُرِيهِ الْأَعْمَشُ أَنَّهُ مَا شَعَرَ بِأَنَّهُ عِنْدَهُ فَيَبْزُقُ، وَذَاكَ يَمْسَحُهَا وَيَصْبِرُ عَلَيْهَا (٣).

أَيْضًا صَبَرَ مُوسَى عَلَى الْخَضِرِ، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾

﴿٦٩﴾ [الكهف].

وَأَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾

﴿٧٣﴾ [الكهف].

الشيخ: بماذا تنصح به طالب العلم في الابتداء بالمهم؟

الطالب: القراءة في الكتب؟

الشيخ: أَيْه.

الطالب: «الصحاحين» ثم بـ «السنن»، ثم «المسانيد»، أَوَّلًا «مسند الإمام أحمد».

ثم كتب العلل، مثل: «علل ابن أبي حاتم»، «العلل» للإمام أحمد، «العلل» للدارقطني.

ثم كتب الرجال، «التاريخ الكبير» للبخاري، «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

(١) تقدم في مباحث المناولة.

(٢) رواه الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرف أصحاب الحديث» (٣١٤)، والأثر حسن.

يراجع حاشية كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٦٣٤).

(٣) وقد كان الأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ في خُلُقِهِ شَيْءًا، أَي: مِنَ الْغَلْظَةِ، قَالَ الْخَطِيبُ فِي «شرف أصحاب الحديث» (١٣١): كَانَ الْأَعْمَشُ سَيِّئَ الْخُلُقِ، جَافِي الطَّبْعِ، بَخِيلًا بِالْحَدِيثِ، عَسِيرًا فِي الرِّوَايَةِ.

الطالب يستفسر: أذكرُ من غير الذي في الكتاب؟

الشيخ: لا بأس تذكر.

الطالب: ممكن يرجع إلى «سير أعلام النبلاء»، و «ميزان الاعتدال».

[ثناء الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى كتاب ابن ماكولا «الإكمال»]

الشيخ: وفيما يتعلّق بالأسماء الغريبة كتاب ابن ماكولا، فهو كتابٌ عظيمٌ، ما أكثر الفوائد

التي نستفيدها منه!

مثل: مَرَّ بي رَاوِي كُنَى بأبي حُمَّةَ، فلم أجده في «الكنى» للدولابي، ولم أجده في «تهذيب

التهذيب» ولا.. الخ، حتى رجعت إلى كتاب ابن ماكولا، والحمد لله وجدته، وإذا الرجل نفسه

محمد بن يوسف من رجال «تهذيب التهذيب»، فكتاب ابن ماكولا كتابٌ عظيم.

ويبدأ أيضًا بكتُبِ العقيدة، مثل: «السنة» لعبدالله بن أحمد، وكتاب «التوحيد في الأسماء

والصفات» لابن خزيمة.

الشيخ: هل الأولى له أن ينتخبَ على الشيخ، أم يكتب كلَّ ما عند الشيخ ثمَّ ينتخب؟

الطالب: الأولى له أن يكتب كلَّ ما عند الشيخ ثمَّ ينتخب.

الشيخ: لا بأس.

الشيخ: هل تستحضرُ شيئاً من كلامِ علمائنا في هذا؟

[أثر عبدالله بن المبارك: مَا انْتَخَبْتُ عَلَى عَالِمٍ قَطُّ إِلَّا نَدِمْتُ]

الطالب: قال عبد الله بن المبارك: مَا انْتَخَبْتُ عَلَى عَالِمٍ قَطُّ إِلَّا نَدِمْتُ^(١).

(١) قال الخطيب رَحِمَهُ اللهُ فِي «جامعه» (١٤٧١): إِذَا كَانَ الْمُحَدِّثُ كَثْرًا، وَفِي الرِّوَايَةِ مُتَعَسِّرًا، فَيَنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَنْتَقِيَ حَدِيثَهُ،

وَيَنْتَخِبَهُ، فَيَكْتُبُ عَنْهُ مَا لَا يَجِدُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَيَتَجَنَّبُ الْمُعَادَ مِنْ رَوَايَاتِهِ، وَهَذَا حُكْمُ الْوَارِدِينَ مِنَ الْغُرَبَاءِ، الَّذِينَ لَا يُمْكِنُهُمْ طَوْلُ الْإِقَامَةِ وَالشَّوَاءِ.

الشيخ: وهل يتنافى هذا مع قول أبي حاتم: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ^(١)، أم

يتلاءم معه؟

الشيخ نفسه يجيب: يتلاءم مع قول أبي حاتم.

الشيخ: اذكر ما تستحضره من الأدلة في الحث على التفقه في دين الله، يقول: ما يصلح أن

يحفظ، ثم بعد ذلك لا يفهم^(٢).

الطالب: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٣).

ويقول الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

الشيخ يتعقب الاستدلال بالآية، ويقول: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً

فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا

إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

الشيخ: والرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «رُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٤).

وأما من لم يتميز للطلاب معاد حديثه من غيره، وما يشارك في روايته مما يتفرد به، فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء، والانتخاب. ثم أخرج أثر ابن المبارك هذا.

هذا أثر حسن؛ الراوي عن ابن المبارك أبو صالح الفراء وهو: محبوب بن موسى صدوق من رجال «التقريب».

(١) تقدم قول أبي حاتم قبل.

(٢) يشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/ ٥٩٥): وَلَا يَنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى سَمَاعِهِ وَكُتْبِهِ دُونَ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ، فَيَكُونُ قَدْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْفَرَ بِطَائِلٍ، وَلَا حُصُولٍ فِي عِدَادِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

(٣) عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٤) رواه أبو داود (٣٦٦٠) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، قَرَّبَ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ».

وفي معناه: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلِّغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ» رواه البخاري (٧٠٧٨) عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يعني: هذا يعتبر نقصاً في حقه.

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلَأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلِمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»^(١).

الطالب يضيف: أيضًا يُستدل بقوله: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت].

الشيخ يعيد لفظ الآية؛ تأييداً للاستدلال: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا

يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت].

الشيخ: نحن الآن أتينا بأدلة وأكثرها ليست في الكتاب، فهل تذكر شيئاً من أقوال أهل

العلم فيمن حفظ ولم يفقه؟

[أثر أبي عاصم النبيل: الرئاسة في الحديث بلا دراية برئاسة نذلة]

الطالب: أبو عاصم النبيل يقول: الرئاسة في الحديث بلا دراية رئاسة نذلة^(٢).

قال الحافظ في «الفتح»: فيه أن الفهم ليس شرطاً في الأداء، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه لكن بقلة.

(١) رواه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢)، وقد تقدم قبل قليل.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» (١٥٥)، ومن طريقه أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»

(٢/١٥٩٩)، وفيه شيخ المؤلف الرامهرمزي العباس بن الحسن لم يتميز لي، والراوي عن أبي عاصم النبيل أبو العباس الحراني، وقد

توقع.

فقد رواه ابن عبد البر معلقاً في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٢٥٣)، وقال: وَرَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَوَارِيزْمِيِّ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ: الرِّيَاسَةُ فِي الْحَدِيثِ رِيَاسَةٌ مُذَلَّةٌ. فالأثر حسن لغيره.

قال ابن عبد البر في التعليق عليه: إِذَا صَحَّ الشَّيْخُ الْحَدِيثَ، وَحَفِظَ وَصَدَّقَ، قَالُوا: شَيْخٌ كَيِّسٌ، وَإِذَا وَهَمَ فِي الْحَدِيثِ قَالُوا: كَذَبَ.

الطالب يستفسر: الفهم هو شيء مكتسب أو شيء جبلي في الشخص؟

الشيخ: أمر طيب، جبلي ومكتسب، ذكر هذا الحافظ ابن القيم أنه ممكن بالتدريب، كما أن

الحفظ ممكن بالتدريب، فمنه ما هو جبلي، الشخص يكون عنده فهم، ومنه ما يكون مكتسباً.

[المراد بقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ كَفَرُوا﴾ الآية]

الطالب: أيضاً الآية، ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ كَفَرُوا﴾ كَمَثَلِ الْحِمَارِ

يَحْمِلُ أَثْقَارًا [الجمعة: ٥].

الشيخ: الظاهر الذي لا يعمل به^(١).

[الثناء على المحدثين وأنها جمعو بين الحديث والفقہ غالباً]

الطالب: هناك ذكروا أبيات:

وعلق عليه الخطيب ووضح المراد منه، وقال: وَالرَّأْسَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا أَبُو عَاصِمٍ، إِنَّمَا هِيَ اجْتِنَاعُ الطَّلَبَةِ عَلَى الرَّأْيِ؛ لِلسَّمْعِ مِنْهُ عِنْدَ غُلُوِّ سِنِّهِ وَأَنْصِرَامِ عُمُرِهِ، وَرَبَّمَا عَاجَلَتْهُ الْمَيِّتَةُ قَبْلَ بُلُوغِ تِلْكَ الْأُمْنِيَّةِ، فَتَكُونُ أَعْظَمَ لِحَسْرَتِهِ وَأَشَدَّ لِحُصْبَتِهِ.

ثم قال **رَحِمَهُ اللَّهُ**: وَإِذَا تَمَيَّزَ الطَّالِبُ بِفَهْمِ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ، تَعَجَّلَ بَرَكَهَ ذَلِكَ فِي سَبِيلَتِهِ، وَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ مَا ذَكَرْنَاهُ، مِنْ دَاوَمِ السَّمْعِ وَالِإِكْتَارِ مِنْهُ، وَالْمُطَالَبَةِ لَهُ وَالنَّظَرِ فِيهِ، وَالْمُذَاكِرَةِ بِهِ، وَصَرَفِ الْعِنَايَةِ إِلَيْهِ.

وقوله: ندلة. قال البقاعي في «النكت الوفية» (٢/٣٨١): بنون مفتوحة، ثم ذال معجمة ساكنة، من الندالة وهي: الخسة.

قال في «القاموس»: النَّذِيلُ: الخسيس من الناس المحتقر في جميع أحواله، والجمع أنذال ونذول ونذلاء ونذال، وقد نذل ككرم، نذالة ونذولة.

(١) الآية تشمل الأمرين: ذم من لا يعمل بعلمه، ولا يتفهم معانيه، قال القرطبي في «تفسيره» (١٨/٩٤): وَفِي هَذَا تَنْبِيْهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ حَمَلَ الْكِتَابَ أَنْ يَتَعَلَّمَ مَعَانِيَهُ وَيَعْلَمَ مَا فِيهِ؛ لِئَلَّا يَلْحَقَهُ مِنَ الذَّمِّ مَا لَحِقَ هَؤُلَاءِ.

وعلق ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/١٢٧) على هذه الآية، وقال: فَقَاسَ سُبْحَانَهُ مَنْ حَمَلَهُ كِتَابَهُ؛ لِيُؤْمِنَ بِهِ وَيَتَدَبَّرَهُ وَيَعْمَلَ بِهِ وَيَدْعُوَ إِلَيْهِ، ثُمَّ خَالَفَ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْمِلْهُ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ قَلْبٍ، فَقَرَأَهُ بِهِ بِغَيْرِ تَدَبُّرٍ وَلَا تَفْهَمٍ وَلَا اتِّبَاعٍ وَلَا تَحْكِيمٍ لَهُ وَعَمَلٍ بِمُوجِبِهِ، كَحِمَارٍ عَلَى ظَهْرِهِ زَامِلَةٌ أَثْقَارٍ لَا يَدْرِي مَا فِيهَا، وَحَظَّهُ مِنْهَا حَمْلُهَا عَلَى ظَهْرِهِ لَيْسَ إِلَّا، فَحَظُّهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَحَظِّ هَذَا الْحِمَارِ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي عَلَى ظَهْرِهِ.

فَهَذَا الْمَثَلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ ضُرِبَ لِلْيَهُودِ فَهُوَ مُتَنَوِّلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَنْ حَمَلَ الْقُرْآنَ فَتَرَكَ الْعَمَلَ بِهِ، وَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّهُ، وَلَمْ يَرَعَهُ حَقَّ رِعَايَتِهِ.

زَوَامِلٌ لِلْأَخْبَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ

الشيخ: تنبيهٌ حَسَنٌ، يعني: أعداء السنة والجهلة بها يلمزون المحدثين أنهم لا يفقهون،

وأنهم لا يعرفون إلَّا «حدثنا، وأخبرنا»، وقال قائلهم:

زَوَامِلٌ لِلْأَخْبَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ ❀ بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ

لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي الْمُطَيِّ إِذَا غَدَا ❀ بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغَرَائِرِ

والمحدثون تَعَالَى غَالِبُهُمْ جَمَعَ بَيْنَ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ، فَتَرَا جَمُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ حَيَّرَتْ

العلماء^(١).

[إفراد بعضهم فوائد حديث: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» بِرِسَالَةٍ مُسْتَقِلَّة]

الشيخ: وبعضهم أَلَفَ رِسَالَةً فِي اسْتِخْرَاجِ الْفَوَائِدِ مِنْ حَدِيثٍ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ

النُّغَيْرُ؟»^(٢).

وهي موجودة، وجدناها عند الشيخ حماد، وهي لعالمٍ من العلماء المتقدمين، واستنبط من

هذا الحديث ما لا يستطيع أن يستنبطه غيره^(٣).

(١) أي: تراجع الإمام البخاري في «صحيحه».

(٢) رواه البخاري (٦٢٠٣)، ومسلم (٢١٥٠) عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا، وَكَانَ لِي أَخٌ يَقَالُ لَهُ أَبُو عُمَيْرٍ - قَالَ: أَحْسَبُهُ - فَطِيئًا، وَكَانَ إِذَا جَاءَ قَالَ: «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» نُغَيْرٌ كَانَ يَلْعَبُ بِهِ، فَرَبِّمَا حَضَرَ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا، فَيَأْمُرُ بِالْبِسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيُكْنَسُ وَيُنْضَحُ، ثُمَّ يَقُومُ وَتَقُومُ خَلْفُهُ فَيَصِلُ بِنَا.

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» تحت رقم (٦٢٠٣): وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عِدَّةُ فَوَائِدَ، جَمَعَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ الطَّيْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْقَاصِّ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ، بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، وَمِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ، وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَقَدْ جَمَعْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ طَرِيقَهُ وَتَبَعْتُ مَا فِي رِوَايَةِ كُلِّ مِنْهُمْ مِنْ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْقَاصِّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ عَابَ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ يَرُوْنَ أَشْيَاءَ لَا فَائِدَةَ فِيهَا، وَمَثَلُ ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي عُمَيْرٍ هَذَا، قَالَ: وَمَا دَرَى أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ الْفَقْهِ وَفَنُونِ الْأَدَبِ وَالْفَائِدَةِ سِتِّينَ وَجْهًا! ثُمَّ سَاقَهَا مُبْسُوطَةً.

قال الحافظ: فَلَخَّصْتُهَا مُسْتَوْفِيًا مَقَاصِدَهُ، ثُمَّ أَتْبَعْتُهُ بِمَا تَيَسَّرَ مِنَ الزَّوَائِدِ عَلَيْهِ...

الطالب: بقي يقولون: كُلُّ مُحَدِّثٍ فقيه، وليس العكس، هل هذا على إطلاقه، القاعدة هذه؟

الشيخ: من المحدثين من ليس بفقيه، وهو نادرٌ، أو أندر من النادر، وهو المشار إليه بقوله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَكَاثَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَفَعَّ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا

وَزَرَعُوا»^(١).

يذكرون مثل يحيى بن معين أنه كان محدِّثًا، وفي الفقه لم يكن مثل البخاري ومثل الإمام

أحمد، وغيره من العلماء.

الشيخ: الاستكثار من الشيوخ، يستكثر من الشيوخ وبضاعته قليلة في الحديث والفهم،

فهل هذا محمودٌ أو مذمومٌ؟

الطالب: مذموم.

الشيخ: وقد ذكره ابن الجوزي من تلبس إبليس، أن يستكثر من الشيوخ ولا يهتم بالفقه،

وأيضًا لا يهتم بتقديم ما هو أهم.

الشيخ: أنت مثلاً لو جاءك طالبٌ علمٍ مبتدئٌ بماذا تنصحه؟

الطالب: أنصحه أن يتَّجِهَ إلى حفظِ كتابِ الله، ثم بعده إذا أتقن كتابَ الله عَزَّوَجَلَّ، فهناك

كتبٌ مشهورة، يعني: بعد أن يتعلَّم في العقيدة يبدأ بـ «الصحيحين»، وبعدها «السنن»، وبعدها

كتب المسانيد المشهورة، مثل: «مسند أحمد» وغيره، كتاب «الموطأ».

الشيخ يضيف: اللغة العربية يأخذ ما يستقيم به لسانه.

الشيخ: متى يشتغل بالتصنيف والتأليف؟

الطالب: يشتغل بالتصنيف والتأليف إذا أصبح أهلاً لذلك.

[التَّحَرِّي في التأليف فيما فيه نفعٌ للأمة]

الطالب: ثم بعد ذلك لا يُصنَّف ولا يؤلَّف إلا ما فيه فائدة للناس.

الشيخ: المهم يجب أن يتحرَّى المسائل التي يُحتاج إليها^(١).

الشيخ: فائدة التصنيف له (للمؤلف) هو نفسه؟

الطالب: التصنيف يُثبَّت المعلومات، ويستطيع أن يُتقَن، ويجمع الكثير من الفوائد التي لا

يستطيع أن يستوعبها إلا بالتأليف.

الشيخ يضيف: وأيضا «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ»، ومنها: «أَوْ عِلْمٍ

يُتَنَفَّعُ بِهِ»^(٢).

الشيخ: طريقة التصنيف يا أخي؟

الطالب: على الأبواب الفقهية.

الشيخ: الأبواب الفقهية، مثل ماذا؟

الطالب: مثل: باب الطلاق، باب كذا.

الشيخ: يعني مثل: الأمهات الست.

الشيخ: الأبواب الفقهية سردًا أم يذكر تراجم؟

الطالب: سردًا، يذكر عنوان الباب، يعني: ما الذي يكون في هذا الباب.

الشيخ: التراجم تساعد على فهم المقصود^(١).

(١) إضافة والذي رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا كان متأخرًا قليلًا، وقد رفعته هنا، وبالله التوفيق.

وسياتي أيضًا بعد قليل في موضع آخر، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: وفي حدود ما ينفع، يجب أن ينظر ما ينفع الإسلام والمسلمين، وسياتي قريبًا تحت ترجمة: المدة التي بقيها الشيخ في ترتيب كتابيه..

(٢) رواه مسلم (١٦٣١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشيخ: والطريقة الثانية (في التصنيف)؟

الطالب: مثل: المسانيد، يذكر كل ما جاء عن الصحابي صحيحاً أو ضعيفاً.

[بعض المسائل التي أُفردت بمؤلفات مستقلة]

الشيخ: إفراد المسألة بالتأليف فعله علماءنا المتقدمون؟

الطالب: مثل الإمام البخاري: «القراءة خلف الإمام» ألف جزءاً، «رفع اليدين في

الصلاة».

الشيخ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في الجهر بها والإسرار ألفت فيها مؤلفات؛ لأن

الشافعية يرون الجهر، والحنابلة يرون الإسرار، فما زالوا بين رادٍّ ومردود، حتى كثرت المؤلفات في هذه المسألة^(٢).

ومثل: الرؤية^(٣).

(١) فائدة: وقد بوب لهذه المسألة الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» على أثر الشعبي برقم (٨٧٣): التَّبْوِيبُ فِي التَّصْنِيفِ، ثم أخرج أثر الشعبي في الأبواب، وفي سند الرامهرمزي الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ، وقد ترجم له الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الميزان»، وقال: الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز، كذبه مطين، يروي عن أبي بكر بن أبي شيبة، وذكره ابن عدي واتهمه. والأثر قد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه» (٦١٩/٦) تحت ترجمة: (مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يُطَلَّقُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ فَيَمُوتُ، أَعْلَى امْرَأَتِهِ عِدَّةً لَوْ فَاتَتْهُ؟) نا وَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: بَابٌ مِنَ الطَّلَاقِ جَسِيمٌ: إِذَا وَرِثَتْ امْرَأَةٌ. وهذا سند صحيح.

وقال سعيد بن منصور في «سننه» (٩٣٢): نا هُشَيْمٌ، أَنَا زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: بَابٌ مِنَ الطَّلَاقِ جَسِيمٌ، إِذَا وَرِثَتْ الْمَرْأَةُ امْرَأَةً. وزكريا هو: ابن أبي زائدة.

(٢) تقدم كلام والدي رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه المسألة، وبيان بعض الرسائل التي ألفت في البسمة.

(٣) بعد هذا عبارة أقل من سطر، وقد رفعتها؛ لأنه يناسب وضعها في الكلام على أنه لا يقدم إلا على تأليف الناس يحتاجون إليه.

ومن المؤلفات في رؤية الله في الآخرة: «التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة» للأجري، و «رؤية الله» للدارقطني، وأيضاً لابن النحاس، و «مجلس إملاء في رؤية الله تعالى» للدقاق.

الشيخ: أنت ألّفت كتابًا، وما شعرت إلاّ بخروج كتاب في هذا الموضوع، فماذا تعمل؟

الطالب: ربّما لا يُستغنى بكتاب عن كتاب، قد يكون الرجل الذي ألّف قبلي قصّر في شيء، فيكون الكتاب الذي عندي ممكن يكون فيه تبين أحسن من ذاك.

الطالب يستفسر: أيهما أفضل (أيسر في التأليف) السنن أو المسانيد؟

الشيخ: السنن أسهل؛ من أجل هذا فكثير من المسانيد يُرتَّب على الأبواب الفقهية، وتساعد طالب العلم على فهم الحديث، والتراجم نفسها أنت مؤلّف تستفيد من تراجم علمائنا المتقدمين، وتترجم تراجم كتراجمهم.

[المدة التي بقيها الشيخ في ترتيب كتابيه «الجامع الصحيح» وأصله]

فالسنن أسهل، وهي أيضًا أتعَبُ، فـ «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» ما أذكر أبقيت في جمعه شهرًا أو نحوه؟، ولكن «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» بقيت قدر ستة أشهر في ترتيبه.

فالمسانيد أسهل، والسنن يحتاج إلى تفكير هل هذا الحديث مناسب لهذه الترجمة أم ليس مناسبًا لها؟^(١).

الطالب: كذلك يا أبا عبد الرحمن من طُرُقِ التأليف جمعُ أحاديث الشيخ، مثل: أحاديث شعبة، وأحاديث الأعمش.

الشيخ: صحيح، أو ترجمة. يعني: مالك عن نافع عن ابن عمر. وفي حدود ما ينفع، يجب أن ينظر ما ينفع الإسلام والمسلمين.

(١) واستفدت من والذي رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: رغبة الناس في اقتناء المرتَّب على الأبواب الفقهية أكثر، وذكر كتابيه «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»، و«الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين»، وأن إقبالهم على هذا الثاني أكثر.

[بطلان رباعيات الإمام البخاري، وفيها: وأَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ مُحَدَّثًا كَامِلًا فِي حَدِيثِهِ إِلَّا

بَعْدَ أَنْ يَكْتُبَ أَرْبَعَ رُبَاعِيَّاتٍ]

الشيخ: قصة ذُكِرَتْ - ومن فضلِ رَبِّي أَنَّنِي ما اطمأننتُ إليها - فلا أدري التعليق عندكم ^(١)،
عندي التي هي تلكمُ القصة التي .. ^(٢)، وإلا فخذ يا أحمد اقرأ هذا التعليق، بارك الله فيكم.

الطالب: قصة البخاري؟

الشيخ: قصة للبخاري، تعليق للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ^(٣). تفضل من ههنا:

الطالب: قال: راجع «الإلماع» للقاضي عياض (٣١-٣٣)، وتتمته ^(٤): قَالَ: فَهَالَنْي قَوْلُهُ،

فَسَكْتُ مُتَفَكِّرًا وَأَطْرَقْتُ نَادِمًا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنِّي قَالَ: وَإِلَّا تُطِيقُ اخْتِمَالَ هَذِهِ الْمَشَاقِ كُلِّهَا،
فَعَلَيْكَ بِالْفِقْهِ الَّذِي يُمَكِّنُكَ تَعَلُّمُهُ وَأَنْتَ فِي بَيْتِكَ قَارٌّ سَاكِنٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى بُعْدِ الْأَسْفَارِ وَوُطْءِ
الدِّيَارِ وَرُكُوبِ الْبِحَارِ، وَهُوَ مَعَ ذَا ثَمَرَةِ الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ ثَوَابُ الْفَقِيهِ بِدُونَ ثَوَابِ الْمُحَدِّثِ فِي
الْآخِرَةِ، وَلَا عِزُّهُ بِأَقْلٍ مِنْ عِزِّ الْمُحَدِّثِ.

(١) أي: هل التعليق الذي عند والدي رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه يوجد عندهم في كتبهم؟ ثم أعطى الطالب يقرأ من التعليق الذي في كتابه
للمعلق، والله أعلم.

(٢) لم يُذَكَّرْ صلة الموصول، وقد ذكر القصة السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٠٢-٦٠٤) بسنده، في وصية رباعية للإمام
البخاري، وختم بها الكلام على النوع الثامن والعشرين: معرفة آداب طالب الحديث.

وفيها: وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ مُحَدَّثًا كَامِلًا فِي حَدِيثِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكْتُبَ أَرْبَعَ رُبَاعِيَّاتٍ مَعَ أَرْبَعٍ، كَأَرْبَعٍ مِثْلِ أَرْبَعٍ فِي أَرْبَعٍ، عِنْدَ أَرْبَعٍ بِأَرْبَعٍ، عَلَى
أَرْبَعٍ عَنْ أَرْبَعٍ لِأَرْبَعٍ، وَكُلُّ هَذِهِ الرُّبَاعِيَّاتِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِأَرْبَعٍ، مَعَ أَرْبَعٍ، فَإِذَا تَمَّتْ لَهُ كُلُّهَا هَانَ عَلَيْهِ أَرْبَعٌ وَابْتُلِيَ بِأَرْبَعٍ، فَإِذَا صَبَرَ عَلَى ذَلِكَ
أَكْرَمَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا بِأَرْبَعٍ وَأَثَابَهُ فِي الْآخِرَةِ بِأَرْبَعٍ.

قُلْتُ لَهُ: فَسَّرْ لِي رَحِمَكَ اللهُ مَا ذُكِرَتْ مِنْ أَحْوَالِ هَذِهِ الرُّبَاعِيَّاتِ، قَالَ: نَعَمْ... فذكرها.

(٣) يقصد بالتعليق ما ذُكِرَ في حواشي بعض التعليقات على «تدريب الراوي».

(٤) أي: تنمة الكلام الذي نُقِلَ عن الإمام البخاري.

مَنْ قال ^(١) محققه نقلًا عن «نيل الأمانى في توضيح مقدمة القسطلاني» (٨٧): نقل السخاوي

عن الحافظ ابن حجر، قال: منذ قرأت هذه الحكاية إلى أن كتبت هذه الأسطر وقلبي نافر من صحتها، مستبعدٌ لثبوتها، تلوحُ أماراتُ الوضع عليها، وتلمعُ إشارات التلفيق فيها، ولا يقع في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا ولا بعضه ^(٢). انتهى.

(قال المعلق): ويظهر لي أنه لا مانع من صحتها، وليس فيها ما يُنكر؛ ما دام ليس في الرواة

كذاب ولا وضاع.

[نموذجٌ يدل على تمكنِ الشيخ والدي في علم الحديث والتصحيح والتضعيف]

تعقيب الشيخ: هذا المعلق -يا إخوان- ^(٣)، ولا يُعتمد على كلامه، لماذا؟

أنتم تعرفون السند، السند الآن أكثرهم بل كلُّهم لا نعرفهم، فهل تتبَّع هو نفسه السند

رجلاً رجلاً، ووجد أنه ما فيهم لا كذابٌ ولا وضاعٌ؟!!

وفرق بين المعلق وبين كلام الحافظ ابن حجر، وأنا أشهد أنني نفرتُ منها عند أن

سمعتها ^(١)، وقلت: هذه الفلسفة ما هي من بضاعة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

(١) كذا العبارة، والله أعلم.

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٤٧/٥): محمد بن أحمد بن محمد بن حامد بن نعيم بن الفضل بن سهل الكاتب الأتشندي النسفي، كان واليًا على البريد بنسف، فصيحًا أديبًا، وقد كتب عن أبي الفضل وأبي بكر القاضي ببخارى، وكان يتكلم بالاعتزال، وهو صاحب حديث الرباعيات، ما رواه أحد غيره. كذا قال أبو سعد ابن السمعاني.

قلت: عني بذلك الرباعيات المنقولة عن البخاري صاحب «الصحيح»، وهي في «جزء اليونان» في أنه لا يبلغ المراد من علم الحديث، حتى يحصل له أربع من أربع في أربع وسردها، وهي ظاهرة الوضع، بعيدة من عبارة البخاري وأشباهه. وملخصها التحريض على الاشتغال بالفقه، والنهي عن الاشتغال بالحديث؛ لئلا يبلوغ المراد منه؛ لما ذكر في الرباعيات المذكورة، والله أعلم.

وينظر «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٣٨٢) للسخاوي.

(٣) يعني: هذا قول المعلق على «تدريب الراوي»، وهو لا يعتمد على كلامه كما ذكر والدي رَحِمَهُ اللهُ أَعْلَاهُ.

[اختلاف طريقة ترتيب المسانيد فبعضها على حروف المعجم، وبعضها على حسب الفضل]

[والسابقة . ٠.]

الطالب: بقي - يا شيخ - (كيفية طريقة) ترتيب المسانيد؟

الشيخ: ترتيب المسانيد إمّا على أسماء الصحابة، حروف المعجم كما فعل الطبراني، يقول:

وهو أسهل تناولاً^(٢)، وهذا الذي ينبغي أن يفعله.

وإما أن يكون بحسب قرابة الرسول ﷺ.

وسابقة الصحابة رضوان الله عليهم.

(١) المراد وجدها رَحْمَةُ اللَّهِ في التعليق، كما يفهم من السياق. وتأمل هذا؛ فإنه يدل على قُوَّتِهِ ونبوغه وتضلُّعِهِ في علم الحديث، وإلهام الله له.

كما يدل قوله: قصة ذُكِرت - ومن فضل ربي أنني ما اطمأنتُ إليها - على تواضعه وخضوعه، وإضافة النعم لرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ومرّ قوله رَحْمَةُ اللَّهِ قريباً: «إِذَا كَتَبْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي فَارْتَبِعُوهُ بِسَنَدِهِ»، الظاهر أنه موضوع.

ثم قال رَحْمَةُ اللَّهِ: أنا - بس - من لفظه، وإلا فما كنتُ يعني..

وكان الأمر كما قال، كما حكم عليه الذهبي بذلك، ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة].

ومن هذا الموضوع ما تقدم أيضاً قبل:

الطالب: أذكر أن رجلاً قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُؤَدِّيَهُ كَمَا أَسْمَعُ مِنْكَ، أَزِيدُ حَرْفًا أَوْ أَنْقُصُ حَرْفًا؟ فَقَالَ: «إِذَا لَمْ تَحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمْ الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ».

الشيخ: نعم، انظروا - يا إخوان - الأحاديث التي تكون موضوعة على القواعد، يُقَعَّدُونَ ثم يضعون حديثاً يُعَرِّفُ، الحمد لله، من فضل الله.

ثم قال الطالب: الحديث الأول - يعني: هذا في جواز الرواية بالمعنى بالشرط المذكور - موضوع، يا شيخ.

الشيخ: إي نعم، يعني: لفظه دليل عليه.

جمعتها في هذا التعليق؛ لثُبُطِّ، ولما فيها من دليل على مكانة والدي رَحْمَةُ اللَّهِ في علم الحديث.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٠٠): وَعَلَى هَذَا لَهُ أَنْ يُرْتَبِعَهُ عَلَى الْحُرُوفِ فِي أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ، كَمَا فَعَلَ الطَّبْرَانِيُّ، وَهُوَ أَسهَلُ تَنَاوُلًا.

وهذا أيضًا فيه من المشقة؛ لأنني أنا وأنت كثيرٌ من الصحابة لا ندري أهو من السابقين أم ليس من السابقين؟ وإن كنا نعرف أبا بكرٍ وعمر وعثمان، ونعرف بعضَ قرابة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيه مشقة.

وإمّا على القبائل، وهذا أيضًا فيه مشقة.

فأسهلها طريقة أن تكون على حروف المعجم^(١).

[الإمام الذهبي وغير واحد يَتَمَنُّونَ أَنَّهُ يَرْتَّبُ «مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَد»]

الشيخ: حتى إن «مسند الإمام أحمد» - هو أيضًا على البلدان^(٢) - يتمنى غير واحد أن الله يسر له من يرتبه - حتى منهم الإمام الذهبي^(٣) -، ترتيبًا يُسهِّلُهُ للمستفيدين والقارئ.

(١) ما أجل هذا التفصيل الذي ذكره والذي رَحِمَهُ اللَّهُ عن طريقة المؤلفين في ترتيب المسانيد، وبيان أسهلها!

وللفائدة أضيف ما يلي:

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (٦٠): المسانيد جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابيٍّ على حدة، صحيحًا كان أو حسنًا أو ضعيفًا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة، كما فعله غير واحد - وهو أسهل تناولًا -، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك.

وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم: كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصفٌ واحد، كمسند المقلّين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك.

(٢) أي: في بعضه، (والإمام أحمد بدأ «مسنده» بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم مسانيد بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسند أهل البيت، ثم مسانيد المكثرين من الرواية كالعبادلة الأربعة: ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو، ثم مسند المكيين، ثم مسند المدنيين، ثم مسند الشاميين، ثم مسند الكوفيين، ثم مسند البصريين، ثم مسند الأنصار، ثم مسند النساء) يُنظر ما بين القوسين مقدمة تحقيق «مسند أحمد» (٥١/١) ط/ الرسالة.

(٣) قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (٥٢٥/١٣) ترجمة عبد الله بن أحمد: فَعَلَّ اللَّهُ يُقَيِّضُ لِهَذَا الدِّيَّانِ الْعَظِيمِ مَنْ يَرْتَبُهُ وَيَهْدِيهِ، وَيَخَذِفُ مَا كُرِّرَ فِيهِ، وَيُصْلِحُ مَا تَصَحَّفَ، وَيُوضِحُ حَالِ كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِهِ، وَيَنْبِئُهُ عَلَى مُرْسَلِهِ، وَيُؤْهِنُ مَا يَنْبَغِي مِنْ مَنَاقِيرِهِ، وَيُرْتَّبُ الصَّحَابَةَ عَلَى الْمُعْجَمِ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابَهُمْ عَلَى الْمُعْجَمِ، وَيَرْمِزُ عَلَى رُؤُوسِ الْحَدِيثِ بِأَسْمَاءِ الْكُتُبِ السُّتَّةِ، وَإِنْ رَتَّبَهُ عَلَى الْأَبْوَابِ فَحَسَنٌ جَمِيلٌ، وَلَوْ لَا أَنِّي قَدْ عَجَزْتُ عَنْ ذَلِكَ، لِيُضَعِفَ الْبَصَرُ، وَعَدَمُ النِّيَّةِ، وَقُرْبُ الرَّحِيلِ، لَعَمَلْتُ فِي ذَلِكَ.

الطالب: فهرس الألباني (لـ «مسند أحمد»)، ما يكفي في هذا؟

الشيخ: فهرس الألباني مفيد، ما يكفي، يعني: في الوصول إلى الصحابي، وسقطت أشياء يسيرة عليه، وإلا فهو مفيد^(١).

الطالب: بعضهم يبدأ بالعشرة؟

الشيخ: إي، نعم^(٢).

[التَّوَجُّعُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِيِّ وَالتَّانِزِلِ]

الشيخ: بسم الله.

الإسناد من خصائص هذه الأمة، فما هو الإسناد؟

الطالب: هو: أن يُسند المصنّف أو الراوي الحديث عمّن فوقه إلى النبي ﷺ، أو إلى منتهاه.

الشيخ: أنا ما سألتك عن المسند، ما هو الإسناد؟ الإجابة سهلة إلى النهاية.

الطالب: الطريق الموصلة إلى المتن.

الشيخ: تذكر شيئاً عن أهل العلم أنه (الإسناد) من خصائص هذه الأمة؟

الطالب: ذكر بعضهم ثلاثة من خصائص هذه الأمة: الإسناد، والأنساب، والإعراب^(٣).

[عدّ أبي علي الجبائي الإعراب والأنساب من خصائص هذه الأمة فهل عليه دليل؟]

الطالب يستفسر: لكن أما الإعراب والأنساب فهل هنالك من أدلة عليها؟

(١) رحم الله الشيخ الألباني وغفر له، قام بفهرسة أحاديث «مسند أحمد» مع انشغاله، فحاز قُصْبَ السَّبْقِ.

ثم تلاه محققو «مسند أحمد»، فجعلوا في آخره فهرس قيّمة ميسرة وافية.

(٢) وبهذا ينتهي مذاكرة الثامن والعشرين: معرفة آداب طالب الحديث.

(٣) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٢/٦٠٥): قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَائِيُّ: خَصَّ اللهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا، وَذَكَرَهَا.

الشيخ: ما نعلم دليلاً عليها.

[اليهود والنصارى أسانيدهم مرسلات ومعضلات، ولا يوجد لهم أسانيد متصلة]

الشيخ: بقي معنا قول أبي محمد ابن حزم؟

الطالب: يقول: رواية الثقة عن الثقة.

الشيخ: يعني: لا توجد- إلى أن يصلوا إلى نبيهم- لليهود، ولا توجد للنصارى.

الطالب: إنما يوجد عندهم مرسلات ومعضلات.

الشيخ: عند النصارى الطلاق، وأيضاً يقول المعلق عندي ههنا يقول: إنه من طريق

كذاب^(١).

وابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في كتابه «إغاثة اللهفان» يذكر الانقطاعات- بل ربما بعضها من مائة

سنة- الانقطاعات في الأسانيد؛ لأن بعض الأوقات النصارى يفتكون باليهود ولا يُيقون منهم

(١) أي: المعلق على «تدريب الراوي».

وهذا نص كلام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٦٩/٢): والرابع شيء نقله أهل المشرق والمغرب، أو الكافة، أو الواحد الثقة عن أمثالهم، إلى أن يبلغ من ليس بينه وبين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا واحد فأكثر، فسكت ذلك المبلوغ إليه عمن أخبره بتلك الشريعة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يعرف من هو.

فهذا نوع يأخذ به كثير من المسلمين، ولسنا نأخذ به البتة، ولا نضيفه إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ لم نعرف من حدث به عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد يكون غير ثقة، ويعلم منه غير الذي روي عنه ما لم يعرف منه الذي روي عنه.

ومن هذا النوع كثير من نقل اليهود، بل هو أعلى ما عندهم، إلا أنهم لا يقربون فيه من موسى كقربنا فيه من محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل يقفون ولا بُد حيث بينهم وبين موسى عليه السلام أزيد من ثلاثين عصراً، في أزيد من ألف وخمسةائة عام، وإننا يبلغون بالنقل إلى هلال وشاني ومرعيا وأمثالهم، وأظن أن هم مسألة واحدة فقط، يروونها عن حبر من أخبارهم، عن نبي من متأخري أنبيائهم أخذها عنه مشافهة، في نكاح الرجل ابنته إذا مات عنها أخوه، وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط، على أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه.. الخ كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٠٤/٢).

عالمًا، أو اليهود يفتكون بالنصارى ولا يبقون منهم عالمًا، فتحصل انقطاعات كثيرة، وليس لهم أسانيد إلى التوراة والإنجيل، ولا إلى نبي ولا إلى صاحب^(١).

الشيخ: الآن اذكر ما تستحضره من كلام أهل العلم في فضل الإسناد؟

الطالب: العالي، أو الإسناد من حيث هو؟

الشيخ: من حيث هو.

الطالب: ذكر هنا أن الإسناد من خصائص هذه الأمة^(٢).

[أثر ابن المبارك: الإسناد من الدين]

الشيخ: ماذا قال عبدالله بن المبارك؟

الطالب: عبدالله بن المبارك يقول: الإسناد من الدين، وكولا الإسناد لقال من شاء ما شاء

(٣).

(١) ومن الأدلة على أن الإسناد من خصائص هذه الأمة المحمدية: روى أبو داود (٣٦٥٩)، وأحمد (١٠٤/٥)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٧٠) من طريق الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ بِكُمْ سَمِعَ مِنْكُمْ».

وقد بوب الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» على هذا المتن وقال: بِشَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابُهُ، بِكَوْنِ طَلَبَةِ الْحَدِيثِ بَعْدَهُ وَأَتِّصَالَ الْإِسْنَادِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٩/١): وَعِلْمُ الْإِسْنَادِ وَالرَّوَايَةِ مِمَّا خَصَّ اللَّهُ بِهِ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَجَعَلَهُ سُلْطَانًا إِلَى الدَّرَايَةِ. فَأَهْلُ الْكِتَابِ لَا إِسْنَادَ لَهُمْ يَأْتُرُونَ بِهِ الْمُنْقُولَاتِ، وَهَكَذَا الْمُتَبَدُّعُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَهْلُ الضَّلَالَاتِ، وَإِنَّمَا الْإِسْنَادُ لِمَنْ أَعْظَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُنَّةَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَالْمَوْجُوعِ وَالْقَوِيمِ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْكَفَارِ إِنَّمَا عِنْدَهُمْ مَنَقُولَاتٌ يَأْتُرُونَهَا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، وَعَلَيْهَا مِنْ دِينِهِمُ الْإِعْتَادُ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِيهَا الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا الْحَالِي مِنَ الْعَاطِلِ. وَأَمَّا هَذِهِ الْأُمَّةُ الْمَرْحُومَةُ وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُعْصُومَةِ، فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالِدِينَ هُمْ مِنْ أَمْرِهِمْ عَلَى يَقِينٍ، فَظَهَرَ لَهُمُ الصِّدْقُ مِنَ الْمُنِّ، كَمَا يَظْهَرُ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ. اهـ المراد.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٠٤/٢): الْإِسْنَادُ فِي أَصْلِهِ خَصِيصَةٌ فَاضِلَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، لَيْسَتْ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأُمَمِ.

(٣) أثر عبدالله بن المبارك رواه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في مقدمة «صحيحه» (١٥).

[أثر سفيان الثوري: الإسنادُ سلاحُ المؤمن]

الشيخ: وسفيان الثوري.

الطالب: الإسنادُ سلاحُ المؤمن، فمن لم يكن له سلاح، فبأي شيء يُقاتل؟^(١).

(١) قال ابن حبان في مقدمة «المجروحين» (٣١/١): حدثنا محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا الحسين بن الفرّج، عن عبد الصمد بن حسان، قال: سمعت الثوري... فذكره.

وأخرجه الحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (٢٩) من طريق أبي العباس محمد بن عبد الرحمن الفقيه، حدثني الحسين بن الفرّج، به. وأخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٢) من طريق محمد بن عبد الله الضبي، قال: أخبرني محمد بن يعقوب المقرئ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَقِيه أَبُو الْعَبَّاسِ، بِهِ.

وسنده ضعيف جداً؛ الحسين بن الفرّج أبو علي، وقيل: أبو صالح البغدادي ابن الخياط، ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨١٢/٥)، وقال: وكان حافظاً، لكنهم ضعفوه.

وقال ابن معين: ذاك نعرفه يسرق الحديث.

قلت -الذهبي-: سرقة الحديث أهون من وضعه واختلافه.

ثم فسّر المراد بسرقة الحديث **رَحْمَةُ اللَّهِ**، وقال: وسرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنّها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم؛ لقوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَذِبٌ عَلَى غَيْرِي».

وهو مترجم في «تراجم رجال الحاكم في المستدرک» (٦٤٦) لوالدي **رَحْمَةُ اللَّهِ**.

ومن هنا نعلم -علمني الله وإياكم- أن السرقة قد تكون معنوية؛ وذلك بسرقة العلم وروايات الآخرين عن شيوخهم.

وهذه خيانة، وداخله في التشيع بما لم يعط.

قال ربنا **عَزَّ وَجَلَّ** متوعداً للمتصفين بهذه الصفة: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنْهُمْ بِمَقَازِقٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران].

ويقول **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «المتشيع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور» رواه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠) عن أسماء بنت أبي بكر الصديق **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**.

فائدة: محمد بن عبد الله الضبي في سند الخطيب هو: الحاكم. وهذه طريقة للخطيب **رَحْمَةُ اللَّهِ** قد يذكر الراوي بغير المشهور به، قال الذهبي **رَحْمَةُ اللَّهِ** في «سير أعلام النبلاء» (١٦٢/١٧): الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله ابن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف.

[أثر الزهري: أترقى السطح بلا سلم؟]

الشيخ: والزهري ماذا يقول؟

الطالب: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَ الزُّهْرِيُّ يَوْمًا بِحَدِيثٍ، فَقُلْتُ: هَاتِهِ بِإِسْنَادٍ. قَالَ: أترقى السطح بلا سلم؟^(١).

[أثر شعبة: كُلُّ حَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ «حَدَّثَنَا وَكَأَخْبَرَنَا» . .]

الشيخ: شعبة ماذا يقول؟

الشيخ نفسه يجيب: يَقُولُ شُعْبَةُ: كُلُّ حَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ «حَدَّثَنَا وَلَا أَخْبَرَنَا»، فَهُوَ خَلٌّ وَبَقْلٌ.^(٢)

الشيخ: اذكر ما تستحضره في فضل علو الإسناد؟

[الإمام أحمد: طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ]

الطالب: الإمام أحمد يقول: طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ^(٣).

(١) رواه ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» (١٦/٢) من طريق يعقوب بن محمد بن عيسى، قال: كان ابن شهاب إذا حدث أتى بالإسناد، ويقول: لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة.

وهذا سند ضعيف؛ يعقوب بن محمد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٦٧/٣٢)، وهو: صَدُوقٌ كَثِيرُ الْوَهْمِ وَالرَّوَايَةِ عَنِ الضَّعَفَاءِ.

وأخرجه باللفظ المذكور أعلاه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٣٤/٢)، وفيه أبو عبد الرحمن السلمي، وهو: صوفي تالف.

(٢) أثر شعبة أخرجه عبد الله بن محمد البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «زوائد الجعديات» (٣٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٦٣٦) واللفظ له، والخطيب في «الكفاية» رقم (٩٠٦)، والأثر صحيح.

(٣) هذا أثر حسن لغيره.

أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١١٧)، ولم يصرح الخطيب بمن حدّثه.

وقال ابن عدي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيُّ، سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ رَجَاءٍ، سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعُلُوِّ مِنَ السُّنَّةِ.

وكذلك ما ورد في ارتحال الصحابة إلى بعض الديار؛ لطلب العلو.

الشيخ: رحلة جابر إلى عبدالله بن أنيس^(١).

[حديث رحلة أبي أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، وتضعيف الشيخ لها]

الطالب: رحلة أبي أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر.

الشيخ: أما هي فقد قلنا: إنها ضعيفة، وأخبرني أحد الإخوة أن لأحمد فيها بحثاً، فماذا يا

أحمد؟

الطالب: يدور على كثير أبي الهيثم، وهو مجهول عين^(٢).

أخرجه بسنده إلى ابن عدي ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (٢٧٨)، ونقله عن ابن عدي الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣١١/١١)، وابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٣٠٠/١).

وعبدالمؤمن بن أحمد بن حوثة، أبو عمرو الجرجاني العطار، ترجمته في «تاريخ جرجان» (٢٤٥)، و «تاريخ الإسلام» (١٣٥/٧)، برواية جمع عنه، منهم ابن عدي. وليس فيه كلام لا جرحاً ولا تعديلاً.

وأما شيخه عمار بن رجا، فترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣٥/١٣)، وقال: عمار بن رجا أبو ياسر التغلبي الأسترباذي، الحافظ، الثقة، الإمام، صاحب «المسند الكبير»، رحل وجمع، وصنف.

ثم نقل عن أبي سعيد الإذري أنه قال: كان شيخاً فاضلاً ديناً، كثير العبادة والزهد، ثقة في الحديث.

وأخرجه الخطيب في «رحلة أصحاب الحديث» (١٣) من طريق أبي عبدالله عمر بن محمد بن إسحاق العطار، يقول: سمعت عبدالله بن أحمد بن حنبل، يقول: سمعت أبي يقول: طلب علو الإسناد من الدين.

وأبو عبدالله عمر بن محمد بن إسحاق العطار ذكره الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٢٦/٤)، ونقل عن أبي الحسن بن بابويه أنه قال: كان كثير المحدثات، له مخرجات، ورحلة إلى العراق والحجاز، وكان حافظاً يعرف هذا الشأن ويفهم فهماً جيداً، لكنه تغير عقله وصار ممروراً، لا يعدُّه أحد شيئاً ولا يكثر به؛ لإعجابه بنفسه، وكان أكبر من يذكر له من الحفاظ يقول: ضحفي.

(١) رحلة جابر إلى عبدالله بن أنيس تقدم.

(٢) لقد وهم الطالب، فهذا من طريق أبي سعيد الأعمى، روى الحميدي في «مسنده» (٣٨٨)، ومن طريقه الحاكم في «معرفه علوم

الحديث» (٧): ثنا سفيان، حدثنا ابن جريج، قال: سمعت أبا سعيد الأعمى يحدث، عن عطاء بن أبي رباح، قال: خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره، وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري، وهو أمير مضر فأخبره فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره وغير عقبة،

الشيخ: الذي هو رحلة أبي أيوب إلى من؟

الطالب يحيب: إلى عقبة.

[أثر يحيى بن معين: الإسناد النازل قرحة في الوجه]

الشيخ: كمل - يا أخانا-، ماذا قال يحيى بن معين؟

الطالب: يقول: الإسناد النازل قرحة في الوجه^(١).

فَابْعَثْ مَنْ يَدُلُّنِي عَلَى مَنْزِلِهِ، قَالَ: فَبَعَثَ مَعَهُ مَنْ يَدُلُّهُ عَلَى مَنْزِلِ عُقْبَةَ، فَأُخْبِرَ عُقْبَةَ، فَعَجَلَ فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَعَانَقَهُ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا أَبَا أَيُّوبَ؟ فَقَالَ: حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرِي وَغَيْرِكَ فِي سِتْرِ الْمُؤْمِنِ.

قَالَ عُقْبَةُ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ سَتَرَ مُؤْمِنًا فِي الدُّنْيَا عَلَى خَزَايَةِ سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». فَقَالَ لَهُ أَبُو أَيُّوبَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ انْصَرَفَ أَبُو أَيُّوبَ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَكَرَبَهَا رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَا أَذْرَكَتُهُ جَائِزَةً مُسَلِّمَةً بِنِ مَخْلَدٍ إِلَّا بِعَرِيشٍ مُضَرٍّ.

وأبو سعيد الأعمى، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٥٢٩/٤): أبو سعد الأعمى مكي. روى قصة خروج أبي أيوب إلى عقبة بن عامر، تفرد عنه ابن جريج.

وفي «تعجيل المنفعة» (٤٦٥/٢) للحافظ ابن حجر: أبو سعد المكي، ويُقال: أبو سعيد الأعمى، ثم ذكر ترجمته.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «تقريب التهذيب» (٢٠٢/٤): أبو سعد المكي، الأعمى: مجهول.

(١) أثر يحيى بن معين حسن؛ رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١١٨) عن شيخه أبي القاسم بن محمد بن شليان المؤدب، وأبو الفضل ابن القيسراني في «مسألة العلو والنزول في الحديث» (٥٥) من طريق أحمد بن عبد الله الأصبهاني، كلاهما عن أبي بكر ابن المقرئ، عن الحسن بن حبيب الدمشقي، عن علان بن المغيرة، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: الحديث ينزل كالقرحة في الوجه.

وأبو بكر ابن المقرئ: محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان أبو بكر المقرئ، محدث كبير ثقة أمين، صاحب مسانيد وأصول، سمع بال عراق، والشام، ومصر ما لا يحصى كثرة. «تاريخ أصبهان» (٢٦٧/٢) لأبي نعيم.

وعند ابن القيسراني: أبو بكر محمد بن علي الأصبهاني، وهو هذا نفسه، إنما نسبه إلى جدّه.

والحسن بن حبيب الدمشقي، هو: الحسن بن حبيب بن عبد الملك بن حبيب أبو علي الفقيه الشافعي المعروف بالحصائري، إمام مسجد باب الجابية، أحد الثقات الأثبات. ترجم له بذلك ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/١٣)، وذكر من شيوخه علان بن عبد الرحمن بن المغيرة، ومن الرواة عنه أبو بكر ابن المقرئ.

[أثر: قِيلَ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ مَا تَشْتَهِي؟ ...]

الشيخ: وأيضا عند وفاته؟

الطالب: قِيلَ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ: مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: بَيْتُ خَالٍ، وَسَنَدُ عَالٍ^(١).

[هل قصة ضمام بن ثعلبة فيها طلب العلو؟ وكلام العلائي في ذلك]

الشيخ: بقي أنهم يستدلون بقصة ضمام بن ثعلبة^(٢).

الطالب: رَدَّ عَلَيْهِمُ الْعَلَائِي.

الشيخ: فماذا قال؟

الطالب: قَالَ: أَمَّا حَدِيثُ ضِمَامٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، هَلْ كَانَ أَسْلَمَ قَبْلَ مَحْيِيهِ أَوْ لَا؟

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ كَمَا اخْتَارَهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ هَذَا لَيْسَ طَلَبًا لِلْعُلُوِّ، بَلْ

كَانَ شَاكًا فِي قَوْلِ الرَّسُولِ الَّذِي جَاءَهُ، فَرَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى اسْتَبْتَّ

وعلان ابن المغيرة هو: علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة المعروف بعلان، قال عنه ابن أبي حاتم: صدوق، وثقه ابن يونس، وأثنى عليه.

ترجمته في «تهذيب الكمال» (٥١/٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٣٦١/٧).

وقال الحافظ في «تقريب التهذيب»: صدوق.

(١) ذكره ابن الصلاح في «المقدمة» (٢٥٦)، وقال: وَقَدْ رَوَيْنَا... أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ لَهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ...، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد علّق والدي رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الأثر في «السير الحثيث شرح مختصر علوم الحديث» (٢٩٣)، وقال: سبحان الله! بيت خالٍ؛ من أجل أن يتفرّغ للعلم، ولا يُشغل... الخ.

(٢) تقدم في القراءة على الشيخ عن أنس بن مالك، وفيه: أن ضماما قال للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، أَلَلَّهْ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ».

ورواه مسلم (١٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: بُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ فَرَعَمَ لَنَا أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ»... الحديث.

الْأَمْرَ وَشَاهَدَ مِنْ أَحْوَالِهِ مَا حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ بِصِدْقِهِ؛ وَهَذَا قَالَ فِي كَلَامِهِ: فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ إِلَى آخِرِهِ، فَإِنَّ الزَّعَمَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَظَنَّةِ الْكَذِبِ.

وإن قلنا: كَانَ أَسْلَمَ، فَلَمْ يَكُنْ حَيُّوهُ أَيْضًا لَطَلَبِ الْعُلُوِّ فِي إِسْنَادِهِ، بَلْ لِيَرْتَقِيَ مِنَ الظَّنِّ إِلَى الْيَقِينِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ الَّذِي آتَاهُمْ لَمْ يُفِدْ خَبْرَهُ إِلَّا الظَّنَّ، وَلِقَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفَادَ الْيَقِينَ^(٢).

الشيخ: ثم بعد ذلك اعترف^(٣) بأن عُلُوَّ الإسناد مرغوب ومطلوب، ومتفق على الترغيب فيه^(٤).

الطالب: رحلة بعض الصحابة هل يدلُّ على هذا؟

الشيخ: حديث بلغني أنك ترويه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥).

ورحلة شعبة يدل على أنه كان حافظاً للمتن، إنما أراد العلوَّ والتَّثَبُّتَ من هذا.

الطالب يفصل في شأن رحلة السلف: منهم من يريد العلو، ومنهم من يريد التَّثَبُّتَ.

الشيخ: إيه، منهم من يريد العلو، ومنهم من يريد التَّثَبُّتَ.

وما أكثر الذين يريدون العُلُوَّ!

(١) اختيار أبي داود مأخوذ من ترجمته في «سننه»، فقد قال: بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُشْرِكِ يَدْخُلُ الْمُسْجِدَ، ثم أخرج حديث أنس (٤٨٦) المذكور في التعليق باللفظ الأول.

(٢) النص من مصدر المراجعة نفسه «تدريب الراوي» (٦٠٦/٢).

(٣) أي: اعترف العلائي.

(٤) نقله عن العلائي السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٠٧/٢)، وقال: نَعَمْ، لَا رَيْبَ فِي اتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى الرَّحْلَةِ إِلَى مَنْ عِنْدَهُ الْإِسْنَادُ الْعَالِي.

(٥) تقدم هذا، وكذلك قصة رحلة شعبة تقدمت.

[الإمام البخاري لم يرحل إلى عبد الرزاق، وسببه أن يحيى بن جعفر البيكندي قال له: قد مات

عبد الرزاق]

الشيخ: الإمام البخاري أراد أن يرحل إلى عبد الرزاق، فقال له شيخ من مشايخه - اسمه إسماعيل -^(١): إن عبد الرزاق قد مات؛ من أجل أن يحتاج إليه البخاري^(٢).

الطالب يضيف: كذلك يقولون: إن البرقاني أبا بكر ذهب إلى علي بن الجعد، فجاء وقد مات، وكان عنده حديث شعبة، فطفق يبكي ويصرخ، يقول: من أين لي حديث علي بن الجعد عن شعبة؟^(٣).

الشيخ: أقسام العلو.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ متفقداً تلميذاً له: في ورقك شيء يا أخي؟

الطالب: لا، فوائد.

الشيخ: فوائد. لا بأس، هات.

الطالب: قسمها إلى خمسة أقسام:

(١) سيأتي في التعليق أنه يحيى بن جعفر البيكندي.

(٢) قال أبو أحمد عبد الله بن عدي رَحِمَهُ اللهُ في «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه» (٢٢٩): يحيى بن جعفر البيكندي، وهو الذي قال لمحمد بن إسماعيل البخاري: قد مات عبد الرزاق، ولم يكن قد مات في ذلك الوقت، وكان حيّاً، وكان البخاري متوجّهاً إلى عبد الرزاق، فأنصرف، فلما مات عبد الرزاق سمع البخاري كتب عبد الرزاق من يحيى هذا. وعلّق عليه ابن خلفون في «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» (٥٦٨)، وقال: لعله بلغه موت عبد الرزاق فأخبره بذلك؛ فإن الكذب لا يصلح. اهـ.

واستفدنا من هذا:

أن عبد الرزاق ليس من شيوخ البخاري، وإنما يروي عنه بواسطة.

السبب في عدم إدراك البخاري السماع من عبد الرزاق.

(٣) يُنظر في ورود هذا النقل.

عُلُوٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُسَمَّى الْعُلُوُّ الْمَطْلَقَ.

وَعُلُوٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ.

وَعُلُوٌّ مَقِيدٌ، إِلَى كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

وَعُلُوٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَفَاةٍ شَيْخٍ مُتَقَدِّمٍ.

وَعُلُوٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاعِ الْمَتَقَدِّمِ.

الشيخ: أقسام العلو، هذا العلو المرغَّب فيه، هو الذي يصحبه عدالة النقلة، أمَّا مثل علو

جماعة: روى بعضهم عن أنس، وبعضهم عن غيره روى صحائف، مثل: ابن هُدْبَةَ وابن أبي

الدنيا^(١).

الطالب يضيف: ودينار وخراس ونعيم.

[قول الذهبي: متى رَأَيْتَ الْمُحَدَّثَ يَفْرَحُ بِعَوَالِي هَؤُلَاءِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَامِّي بَعْدُ]

الشيخ: فمثل هذا ماذا يقول الذهبي في هذا؟

الطالب: يقول الذَّهَبِيُّ: متى رَأَيْتَ الْمُحَدَّثَ يَفْرَحُ بِعَوَالِي هَؤُلَاءِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَامِّي بَعْدُ^(٢).

(١) نص العبارة في «تدريب الراوي» (٦٠٧/٢): كَابْنِ هُدْبَةَ، وَدِينَارٍ، وَخِرَاسٍ، وَنُعَيْمِ بْنِ سَالِمٍ، وَيَعْلَى بْنُ الْأَشَدِّقِ، وَأَبِي الدُّنْيَا الْأَشَجِّ.

وقد ترجم لأبي الدنيا الحافظ الذهبي في «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» (٣٣/٣)، وقال: عثمان بن خطاب، أبو عمر البلوي المغربي، أبو الدنيا الأشج.

ويقال: ابن أبي الدنيا، طبرطراً على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذَّبه النقاد.

(٢) نقله عنه السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٠٧/٢).

ومعناه في «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» (٥٢٢/٤): وبكل حال، فالأشج -يعني: أبا الدنيا- المعمر، كذاب من بابة رتن الدجال وجعفر بن مسطور وحواش وربيعة بن محمود المارديني، وما يُعْنَى بِرَوَايَةِ هَذَا الضَرْبِ وَيَفْرَحُ بِعُلُوقِهَا إِلَّا الْجَهْلَةُ.

[السبب في تنافسهم في العلو]

الطالب: بقي يا شيخ: الأدلة التي ذكرها السيوطي على فضل العلو^(١)، ما رَفَعَ فيها إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئاً، إنما إلى الصحابة أو إلى التابعين أو كذا، لكن... والآية: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. هذا لما يكون السند أقل رجلاً يكون الثبوت أكثر.

الشيخ: صحيح، إنهم يتنافسون في العلو؛ لأنه كلما قلت رجاله كانت نسبة الخطأ إليهم أقل.

الطالب: هذه ميزة في العلو، لكن ما هو دليل.

الشيخ: هو من أعظم الحوافز لهم على هذا.

الشيخ: ما هي الموافقة؟

الطالب: الموافقة: أن يوافق المؤلف في شيخه.

الشيخ: و(ما هو) البدل؟

الطالب: أن يجيء بطريق يوافقه في شيخ شيخه.

الشيخ: البدل، مسلم مثلاً يروي عن زهير بن حرب، وأنت ترويه عمّن هو في طبقة زهير

بن حرب^(٢).

الشيخ: المساواة: أن يأتي هذا الراوي بعدد يساوي أحد المصنفين، كالنسائي.

(١) وقد تقدم كثير منها.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «نزهة النظر» (١٤٨): البدل: هو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك، كأن يَقَعَ لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرى إلى القعني عن مالك؛ فيكون القعني بدلاً فيه من قتيبة. وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدونه.

[أطول إسناد عند النسائي مع ذكر الحديث]

الشيخ: أنزل ما عند النسائي كم؟

الطالب: عشرة.

الشيخ: ما هو الحديث الذي ذكر فيه العشرة؟

الشيخ نفسه يجيب: في فضل ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص] (١).

فالسوطي يقول: روى حديثاً بينه وبين النبي ﷺ عشرة (٢).

وأيضاً هذا الحديث فيه ستة تابعيون، وهو من الأدلة على أن المرسل من قسم الضعيف؛

لأنه روى تابعي عن تابعي عن تابعي عن تابعي عن تابعي عن تابعي، وكل واحدٍ يحتمل فيهم أن يكون ضعيفاً.

[من الأحاديث العشارية التي تيسرت للسوطي قصة هوازن، مع بيان الشيخ لحالها]

فالسوطي أيضاً روى حديثاً عشارياً، وهي قصة هوازن (٣).

الشيخ: أصحّت قصة هوازن يا أخي أم لم تصح؟

(١) تقدم الحديث في الكلام على المرسل.

(٢) قال السوطي في «تدريب الراوي» (٦١٣/٢): وَقَدْ وَقَعَ لِلنَّسَائِيِّ حَدِيثٌ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ عَشْرَةُ أَنْفُسٍ، وَذَلِكَ مُسَاوَاةٌ لَنَا.

(٣) القصة أوردها السوطي في «تدريب الراوي» (٦٠٨/٢) من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رُمَاحَسٍ، ثَنَا أَبُو عَمْرِو زِيَادُ بْنُ طَارِقٍ، وَكَانَ قَدْ أَتَتْ عَلَيْهِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَرُولَ زُهَيْرَ بْنَ صُرْدٍ الْجُسَمِيَّ يَقُولُ: «لَمَّا أَسْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَوْمَ هَوَازَنَ، وَذَهَبَ يُفَرِّقُ السَّبْيَ وَالنِّسَاءَ فَأَتَيْتُهُ، فَأَنْشَأْتُ أَقُولُ هَذَا الشُّعْرَ، فَذَكَرَهَا فِي مَطْلَعِهَا:

اُمْنُنْ عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ فِي كَرَمٍ... فَإِنَّكَ الْمَرْءُ تَرْجُوهُ وَتَنْتَظِرُ

اُمْنُنْ عَلَى بَيْضَةِ قَدْ عَاقَهَا قَدَرٌ... مُسْتَتَّ شَمْلُهَا فِي دَهْرٍ غَيْرِ

يَا خَيْرَ طِفْلِ وَمَوْلُودٍ وَمُسْتَحَبٍ... فِي الْعَالَمِينَ إِذَا مَا حَصَلَ الْبَشَرُ

أَبَقْتُ لَنَا الدَّهْرَ هَتَافًا عَلَى حَزَنِ... عَلَى قُلُوبِهِمُ الْعَمَاءُ وَالْغَمْرُ

الطالب: ما صَحَّحت، فيها عبيد الله بن رُمَاحس، وهو شيخ الطبراني.

الشيخ: هو يرويها عن زياد بن طَارِقٍ^(١)، عن أَبِي جَرُولٍ^(٢)، فما له ابن رماحس؟

الشيخ نفسه يحيب: الذهبي يقول: إن حديثه معل^(٣).

والحافظ في «لسان الميزان» يدفع هذا أيما دفع، ويقول: إنه روى عنه جمع^(٤).

لكن شيخه - وهو زياد بن طارق - يقول فيه الذهبي: نكرة لا يُعرف، روى عن أبي

جرول^(٥).

فِيضَعُفُ الحديث؛ من أجل زياد بن طارق، ما روى عنه إلا عبيد الله بن رُمَاحس، وأما

عبيد الله فروى عنه جمع كما في «لسان الميزان».

بقي أنت قلت^(٦): ما صَحَّحت.

ثم علّق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: قصة هوازن في «الصحيحين»^(١) وغيرهما، لكن هذه الأبيات أيضًا

جاءت من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بنحو هذا^(٢).

(١) كانت العبارة: (لا، ليس شيخ الطبراني، هو) يرويها عن زياد بن طَارِقٍ، وقد أسقطت ما بين القوسين؛ اعتمادًا على ما في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٠٨/٢)، فالنص: ... أنا أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ رُمَاحَسَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، ثَنَا أَبُو عَمْرٍو زِيَادُ بْنُ طَارِقٍ... الخ.

(٢) وقع في العبارة: عن جرول، لكن سيأتي تنبيه بعضهم لوالدي على هذا، وقد أثبتته على الصواب بالكنية.

(٣) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٦/٣) ترجمة عبيد الله بن رُمَاحس: كان معمرًا، ما رأيت للمتقدمين فيه جرحًا، وما هو بمعتمد عليه.

ثم رأيت الحديث الذي رواه له علة قاذحة، قال أبو عمر ابن عبد البر في شعر زهير: رواه عبيد الله بن رماحس، عن زياد بن طارق، عن زياد بن صرد بن زهير، عن أبيه، عن جده زهير بن صرد، فعمد عبيد الله إلى الإسناد وأسقط رجلين منه، وما قنع بذلك حتى صرّح بأن زياد بن طارق قال: حدثني زهير، هكذا هو في «معجم الطبراني» وغيره بإسقاط اثنين من سنده.

(٤) «لسان الميزان» (٣٢٢/٥).

(٥) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٩٠/٢): زياد بن طارق عن أبي جرول، نكرة لا يعرف، تفرد عنه عبيد الله بن رماحس.

(٦) يخاطب والدي رَحِمَهُ اللهُ تَلْمِيزَهُ.

الطالب: ما صَرَّحَ بالتحديث؟**الشيخ: محمد بن إسحاق؟ يُنظر، هي في «المغازي».****الطالب: يا شيخ، بقي ابنُ عبد البر يقول: الظاهر أنه أُسْقِطَ رجلان في الإسناد^(٣).****الشيخ: يقول الحافظ: إنه من كلام الذهبي، وليس من كلام ابن عبد البر، في «لسان****الميزان» تراجعونه.****ويقول: الذي أُسْقِطَ اثنين هو واحد عن عبيد الله بن رماحس، ورواه جمع قدر أربعة عشر****أو كذا.****يستدرك الشيخ ويقول: الذي زاد الاثنين هو واحد، ورواه جمع بغير هذه الزيادة^(٤).****الشيخ: فما هي المصافحة نسيانها؟****الطالب: مثل: تلميذ البخاري الفَرَبْرِي، هو روى عن البخاري «الصحيح»، وأتى مثلاً****بطريق، يكون شيخه وشيخ الفَرَبْرِي سواء^(١).**

(١) حديث هوازن أخرجه البخاري (٢٣٠٧) عن عُرْوَةَ، أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ، أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبِيَّهُمْ... الحديث.

ورواه البخاري (٣١٤٧)، ومسلم (١٠٥٩) عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازَنَ مَا أَفَاءَ... الحديث.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٠٨/٢): وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ فِي «الْمَغَازِي»، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ يَوْمَ هَوَازَنَ... فَذَكَرَ الْقِصَّةَ، وَسِيَاقَهُ أَتَمُّ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الضَّيَّاءُ فِي «الْمُخْتَارَةِ» مِنْ حَدِيثِ زُهَيْرٍ، وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، فَهُوَ عِنْدَهُ عَلَى شَرْطِ الْحَسَنِ. اهـ.

ويعني بحديث زهير: حديث أبي جَرُولٍ زُهَيْرِ بْنِ صُرْدٍ الْجَشْمِيِّ، كما صَرَّحَ به هنالك.

وظاهر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الحسن، ومحمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث.

وينظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٢٥٢) للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) ينظر كلام ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٥٢٠/٢).

(٤) قال الحافظ في «لسان الميزان» (٣٢٢/٥): وسياقه يقتضي أن هذا كله كلام ابن عبد البر وليس كذلك، بل من قوله: فعمد عبيد

الله إلى آخر الترجمة قاله المؤلف -الذهبي- من عند نفسه، بانيًا على صحة ما حكاه ابن عبد البر.

الشيخ: فكأنك البخاري صار شيخاً لك وصافحته.

[ابن كثير يرى أن الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة قليلة الجدوى، والحافظ ابن حجر يعيب

عليه ذلك]

الشيخ: الحافظ ابن كثير ماذا يقول في كتابه «مختصر الحديث» في الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة؟

الشيخ نفسه يجيب: يقول: إنها قليلة الجدوى^(٢)، والأمر كما يقول **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى**. والحافظ ابن حجر يعيب عليه، ويقول: إنها لم تكن له خبرةً بالموافقة والبدل والمساواة والمصافحة، وهذا لا يُنزّل من قدره.

الشيخ: ما هو النزول؟

الطالب: كثرة الرجال.

الشيخ: ضدّ العلو المتقدم.

الشيخ: النزول مذمومٌ مطلقاً، أم في بعض الأوقات يكون أحسن من العلو؟

الطالب: في بعض الأوقات يكون أحسن من العلو؛ وذلك إذا كان رجال هذا السند النازل ثقات، فهو أحسن من العالي إذا كان فيه ضعفاء ومجهولون وكذّابون.

الشيخ: طائفة من المبتدعة يقولون: النزول أفضل من العلو، (فما الحامل لهم)؟

الطالب: حملهم على ذلك أن النزول فيه تعبٌ ومشقة في البحث، فيكون الأجر فيه أكثر^(١).

(١) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (١٤٩): المصافحة: وهي: الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، وسُميت مصافحة؛ لأنّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي؛ فكأنّا صافحناه.

(٢) قال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (٣٢٩): وهذه الفنون توجد كثيراً في كلام الخطيب البغدادي ومن نحا نحوه، قد صنف الحافظ ابن عساكر في ذلك مجلدات، وعندني أنه نوع قليل الجدوى بالنسبة إلى بقية الفنون.

لكن هذا الترجيح بأمير أجنبي^(٢).

[قول وكيع: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبد الله...]

الشيخ: وكيع ماذا قال لطلبته في شأن العلو والنزول؟

الطالب: قال لهم وكيع: الأعمش أحب إليكم عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن

منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟

فقلنا: الأعمش عن أبي وائل أقرب.

فقال: الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن

عبد الله، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه^(٣).

الشيخ: ابن حبان له تفصيل آخر، فما هو؟

الطالب: يقول: يعني: بالنسبة للإسناد....، وبالنسبة للمتن الفقهاء يعني: أفضل^(١).

(١) قال الرامهرمزي **رحمه الله** في «المحدث الفاصل» بعد رقم (١١٤): وَأَهْلُ النَّظَرِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفُونَ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: التَّنَزُّلُ فِي الْإِسْنَادِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الرَّاوي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ وَتَأْوِيلِهِ، وَفِي النَّاقِلِ وَتَعْدِيلِهِ، وَكُلَّمَا زَادَ الْاجْتِهَادُ زَادَ صَاحِبُهُ ثَوَابًا، وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْحَبْرَ أَقْوَى مِنَ الْقِيَاسِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: التَّعَالِي فِي الْإِسْنَادِ مُسْقِطٌ لِبَعْضِ الْاجْتِهَادِ، وَسُقُوطُ الْاجْتِهَادِ فِيمَا أَمَكَنَ أَسْلَمَ.

وقارن بين عبارة الرامهرمزي: وَأَهْلُ النَّظَرِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفُونَ، وبين عبارة والدي في السؤال: طائفة من المبتدعة يقولون: النزول أفضل من العلو؛ لتستفيد من هذا بيان المراد بأهل النظر هنا في هذا الموضوع، فرجم الله هذين الإمامين!

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»: أن ذلك ترجيح بأمير أجنبي عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف.

(٣) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٣٤)، والأثر صحيح له طرق.

وللفائدة يراجع تحقيقي لهذا الكتاب، وما توفيقنا إلا بالله.

قال الخطيب **رحمه الله** في «الكفاية» (١٣٢٠): وَيُرْجَحُ -أي: الإسناد النازل- بَأَنْ يَكُونَ رَوَاتُهُ فُقَهَاءَ؛ لِأَنَّ عِنَايَةَ الْفَقِيهِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ أَشَدُّ مِنْ عِنَايَةِ غَيْرِهِ بِذَلِكَ. ثم أخرج هذا الأثر.

وقال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث»: وأما النزول فهو ضد العلو، وهو مفضل بالنسبة إلى العلو، اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجل من رجال العالي، وإن كان الجميع ثقات. ثم ذكر هذا الأثر.

الشيخ: وهذا تفصيل طيب. انتهينا، بقي شيء مهم، فقولوه؟

الطالب: بقي ابن حجر يقول: إن الإسناد إذا كان فيه علوٌ مع ضعف يعني: ما زالت صورة

الضعف فيه باقية، أما إذا كان الإسناد موضوعاً والحديث...، فيقول: كالعدم^(٢).

الشيخ: هذا تقدم في قول الذهبي: إنه لا يفرح بهذا إلا عامي^(٣).

[النوع الثلاثون: المشهور من الحديث]

الشيخ: ما هو المشهور من الحديث يا أخانا؟

الطالب: صورته: هو عند ابن حجر: ما رواه أكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر^(٤).

الشيخ: خيراً إن شاء الله، أحسنت، هل من فرق بينه وبين المستفيض؟

الطالب: قيل: بمعنى سواء، وقيل: المستفيض ما كان ابتداءً وانتهاءً سواء، وقيل:

العكس.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، هو ليس هناك فرق بينهما^(١).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٢١): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: وَلَا بَيْنَ حَبَانٍ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّظَرَ إِنْ كَانَ لِلْسَّنَدِ فَالشُّيُوخُ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ لِلْمَتْنِ فَالْفُقَهَاءُ.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي «نزهة النظر» (٢٤٢): فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ سَنَدُهُ صَحِيحًا كَانَ الْغَايَةُ الْقُصْوَى، وَإِلَّا فَصُورَةُ الْعُلُوِّ فِيهِ مَوْجُودَةٌ، مَا لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا، فَهُوَ كَالْعَدَمِ.

(٣) تقدم في أقسام العلو.

(٤) قال الحافظ في «نزهة النظر» (٤٩): مَا لَهُ طَرَقٌ مَحْصُورَةٌ بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

وهو كذلك عند والدي، كما سيأتي بعد أسطرٍ قوله: بمعنى أنه رواه ثلاثة فأكثر.

وأما قول البيهقي رَحِمَهُ اللهُ فِي «البيقونية» رقم البيت (١٢):

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً... مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

فهذا قد انتقد عليه؛ حيث أدخل الثلاثة في العزيز، وأدخل الأربعة في المشهور، أي: ما رواه أربعة فأكثر.

فالعزيز: ما رواه اثنان.

والمشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر.

الشيخ: عندك يا أخانا، إلى كم ينقسم المشهور؟

الطالب: ينقسم إلى ما مشهور عند المحدثين، ومشهور في الاصطلاح.

الشيخ: أول شيء (ينقسم) إلى صحيح وغيره، هكذا؟

الطالب: نعم.

الشيخ: وغيره: الحسن والضعيف^(٢).

[مثال للمشهور الصحيح]

الشيخ: فمثل يا أخانا للصحيح؟

الطالب: هم مثلوا بحديث: «إن الله لا ينتزع العلم انتزاعاً، ولكن ينتزعه بقبض

العلماء»^(٣).

الشيخ: طيب، هذا إذا كان مشهوراً عند المحدثين، أما على الاصطلاح فلا؛ لأننا لا نعلم

أحدًا رواه عن عبدالله بن عمرو إلا عروة، ما نعلم أحدًا تابع عروة^(٤).

(١) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٤٩) عن المشهور: سُمِّيَ بذلك؛ لوضوحه، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء، سُمِّيَ بذلك؛ لانتشاره، من: فاض الماء يفيض فيضاً، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواءً، والمشهور أعم من ذلك.

ومنهم من غاير على كيفية أخرى، وليس من مباحث هذا الفن.

(٢) يشير **رَحِمَهُ اللَّهُ** إلى عبارة: المشهور من الحديث هو قسمان: صحيح وغيره، ومشهور بين أهل الحديث خاصة، وبينهم وبين غيرهم.

«التقريب والتيسير» (٢/٦٢١) مع شرحه.

(٣) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٦٢٢).

والحديث رواه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَمَتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

(٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠٠): وَقَدْ اشْتَهَرَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَوَقَعَ لَنَا مِنْ رِوَايَةِ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِينَ نَفْسًا عَنْهُ، مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقَيْنِ وَالشَّامِ وَخُرَاسَانَ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا.

فَيُنْظَرُ هل أراد الشهرة اللُّغوية عند المحدثين فذاك، أم أراد الشهرة بمعنى أنه رواه ثلاثة

فأكثر؟

الشيخ: طيب، مثل أيضًا للحسن يا أخانا، مشهور وهو حسن؟

الطالب: ذكر السيوطي أن حديث «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، قال: إن هذا مثال

للحسن المشهور.

الشيخ: طيب مثال للحسن، وهو يعني: يقول: إن له قدرَ خمسين طريقًا، هو نفسه

السيوطي، نعم.

[هل فيه كتاب مؤلف في جمع طرق حديث: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»]

الطالب: فيه كتاب مؤلف في هذا الحديث، لكن ما أذكر لمن؟

الشيخ: ما أذكر^(١).

الشيخ: مثل للمشهور يا أخانا وهو ضعيف؟

الطالب: للضعيف؟

الشيخ: إيه.

[حال حديث: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»]

الطالب: مثل بحديث: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

وَوَافَقَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ أَبُو الْأَسْوَدِ الْمَدَنِيُّ، وَحَدِيثُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، وَالزُّهْرِيُّ وَحَدِيثُهُ فِي النَّسَائِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَحَدِيثُهُ فِي «صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ»، وَوَافَقَ أَبَاهُ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ بَنِي الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، وَحَدِيثُهُ فِي مُسْلِمٍ.

قلت: رواية أبي الأسود، عَنْ عُرْوَةَ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ بِرَقْم (٧٣٠٧).

ورواية عمر بن الحكم بن ثوبان عند مسلم (٢٦٧٣).

(١) هذا الحديث للسيوطي جزء في جمع طرقه ونصرة القول به، وذكر فيه أنه تتبّع طرقه فوقع له منها نحو خمسين طريقًا، وأن الذي دعاه إلى جمع طرقه ما في فتاوى الشيخ محيي الدين النووي أنه سُئِلَ عن هذا الحديث، فأجاب: بأنه ضعيف وإن كان معناه صحيحًا.

الشيخ: إيه، وهو منازع في هذا، فابن الصلاح مثل به، وأنه وإن كثرت طرقه لا يرتقي إلى الحجية^(١).

وتُعقَّب في هذا، نعم، خيرًا إن شاء الله،

الطالب: الصحيح يا شيخ، أنه يرتقي وإلا لا؟

الشيخ: إيه، نعم^(٢).

الشيخ: مثل للمشهور عند أهل الحديث خاصة؟

الطالب: حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهرًا يدعو على رِغْلٍ وذُكْوَانٍ^(٣).

فهذا مشهور عند أهل الحديث.

الشيخ: طيب، أحسنت.

الشيخ: مشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام؟

الطالب: ما أذكر، «طلب العلم فريضة»؟

الشيخ: هاه.

الطالب: طيب، «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

الشيخ يعيد الإجابة: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، طيب خيرًا إن شاء الله،

ماذا؟ وغيره.

الطالب: ما أستحضره.

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٣): لَعَلَّ الْبَاحِثَ الْفَهَمَ يَقُولُ: إِنَّا نَجِدُ أَحَادِيثَ عَكُومًا بِضَعْفِهَا، مَعَ كَوْنِهَا قَدْ رُوِيَ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ مِنْ وَجْهِ عَدِيدَةٍ مِثْلَ حَدِيثِ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» وَنَحْوِهِ...

(٢) قال والذي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صِفَةِ وَضْعِ النَّبِيِّ ﷺ»: وَأَيْضًا تَمَسَّحَ أَذُنُكَ؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْإِلَهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، وَهُوَ بِمَجْمُوعِ طَرَقِهِ صَالِحٌ لِلْحُجَّةِ.

(٣) رواه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (٤٠٩١) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الْحَدِيثُ فِي آخِرِهِ: فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رِغْلٍ وَثَلَاثِينَ صَبَاحًا عَلَى رِغْلٍ وَذُكْوَانٍ وَبَنِي لَحْيَانٍ، وَعُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ.

الشيخ: نعم، يا إخواننا.

الطالب: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١).

الشيخ: هاه.

الطالب: هو ما مثل إلا بهذا، لكن فيه الظاهر أحاديث.

الشيخ: إيه.

الطالب: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا».

الشيخ لم يرتضِ الإجابة: ما هو، «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» الصحيح فيه أنه فرد فيما بعد^(٢).

الطالب: لكن هل أراد الآن بالمشهور على الاصطلاح يعني هذا...؟

الشيخ: الظاهر.. هذا.

الطالب: يعني: هل رواه أكثر من عبدالله بن عمرو بن العاص؟

الشيخ: أيها؟

الطالب: هذا في الحديث: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

الشيخ: الذي يظهر أنه رواه جمع من الصحابة^(٣).

الطالب: والحديث الأول أيضًا عن أنس رواه غير أنس^(٤).

الشيخ: رواه غير أنس؟ الذي نعرفه أنه اشتهر عن أنس.

(١) يأتي تعقيب والذي أن هذا الحديث فرد.

(٢) يأتي الكلام على هذا الحديث.

(٣) منهم أبو موسى الأشعري رواه البخاري (١١)، ومسلم (٤٢).

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

ورواه مسلم (٤١) عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) يشير إلى حديث أنس المتقدم: أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُتِلَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانٍ.

[أقسام الشهرة]

الشيخ: قد تأتي الشهرة في وسط السند، وتأتي الشهرة في السند كله، ويأتي الشهرة المطلقة في الحديث كله، يرويه عن النبي ﷺ ثلاثة من الصحابة.

الطالب: لكن يا شيخ، إذا كانت طبقة من طبقات السند ما فيها شهرة، ما فيها إلا اثنان أو أقل، يسمى في الاصطلاح مشهورًا؟

الشيخ: ما فيها إلا اثنان أو أقل؟

الطالب: إيه.

الشيخ: سيأتي غريب وعزيز.

الطالب: أما قلت أمس: ما راوه يعني...

الشيخ: ما أعلم أحدًا -وقد بحثت عن عمد- رواه عن عبد الله بن عمرو إلا عروة، فلعله اشتهر عن هشام الراوي له عن عبد الله بن عمرو، أما الحديث يدور على عبدالله بن عمرو بن العاص، ورواه عنه عروة، نعم^(١)، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عند من؟ عندك يا أخانا، المشهور عند الفقهاء؟

الطالب: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ».

الشيخ: وهو الصحيح فيه الإرسال، الصحيح في هذا الحديث الإرسال^(٢)، هل من غيره؟

الطالب: أيضًا «لَا غِيْبَةَ لِفَاسِقٍ».

الشيخ: «لَا غِيْبَةَ لِفَاسِقٍ» نعم، وهو حديث ضعيف^(١)، طيب وماذا؟

(١) يشير رَحِمَهُ اللهُ إلى حديث: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْزَاعًا يَنْزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ...»، وقد تقدم قبل قليل.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، والترمذي (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨) عن محارب بن دثار عن ابن عمر. ورواه الترمذي أيضًا (٢١٧٧) عن محارب مرسلاً.

الطالب: و «لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ» (٢).

الشيخ: كذلك أيضًا يقول (٣): هو حديث ضعيف، نعم، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، مشهور عند الأصوليين؟

الطالب: حديث: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٤).

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤٣٣/٢) من طريق العللاء بن بشر العبشمي، عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، بلفظ: «لَيْسَ لِلْفَاسِقِ غِيَّةٌ»، والعللاء بن بشر العبشمي ضعفه أبو الفتح الأزدي. كما في «ميزان الاعتدال» (٩٧/٣). قال السيوطي في «الدرر المسترة في الأحاديث المشتهرة» (٢٠٧): له طرق كثيرة، وقال أحمد: منكر. وقال الدارقطني والخطيب والحاكم: باطل.

وهل معنى هذا الحديث صحيح؟

قالت اللجنة الدائمة في «الفتاوى» (٢٦/٢١) بعد أن ذكرت اتفاق الأئمة المذكورين قبل على رده: ولكن دل على أنه لا غيبة لفاسق قد أظهر المعصية حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَتْنَاهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَتْنَاهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا وَجَبَتْ قَالَ: «هَذَا أَتَيْنْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَتَيْنْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩). ولم ينكر عليهم ثناءهم على الجنابة شرًا التي علموا فسق صاحبها، فدل ذلك على أن من أظهر الشر لا غيبة له. اهـ. ونص الحديث منقول من أصل مرجعه.

(٢) أخرجه الدارقطني في «السنن» (١٥٥٢) عن جابر بن عبد الله.

وأخرجه أيضًا (١٥٥٣) عن أبي هريرة.

ينظر الكلام على هذا الحديث في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٨٣) للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٢٤/٢): ضَعَفَهُ الْحَفَاطُ.

(٤) رواه البيهقي في «السنن الصغير» (١٠٥/٤) من طريق بشر بن بكر، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس.

ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥) من طريق الوليد بن مسلم، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَاسْقَطَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ شَيْخَ عَطَاءٍ، وَرَوَاةُ بَشَرَ بْنَ بَكْرٍ أَرْجَحُ.

ورواه ابن ماجه (٢٠٤٣) من طريق أبي بكر الهذلي، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ. وأبو بكر الهذلي متروك، وشهر بن حوشب ضعيف.

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣٦١/٢) عن الطريق الأولى: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ فِي ظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَرَوَاتُهُ كُلُّهُمْ مُحْتَجٌّ بِهِمْ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَقَدْ خَرَّجَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرَطَيْهِمَا. كَذَا قَالَ، وَلَكِنْ لَهُ عِلَّةٌ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ جِدًّا، وَقَالَ: لَيْسَ

[شهرة الحديث قد تكون بسبب التداول مع أنه ليس له أصل]

الشيخ: وينبغي أن يُعلم أنَّ الشُّهرة نفسها قد تكون لكثرة التداول، مثل ما قالوا في حديث: **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** لما أرسل معاذًا إلى اليمن، قال: **«كَيْفَ تَصْنَعُ إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»** قَالَ: أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ: **«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»** قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**. قَالَ: **«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟»** قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، لَا أَلُو. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: **«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»** (١).

قالوا: هذا حديث مشهور؛ تلقته الأمة بالقبول.

يُرَوَّى فِيهِ إِلَّا عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** مُرْسَلًا. وَقِيلَ لِأَحْمَدَ: إِنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ رَوَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ، فَأَنْكَرَهُ أَيْضًا. وَذَكَرَ لِأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي حَدِيثَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَحَدِيثَ مَالِكٍ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْوَلِيدَ رَوَى أَيْضًا عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** مِثْلَهُ. فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هَذِهِ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ كَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَوْزَاعِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ عَطَاءٍ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ، أَتَوْهُمْ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، أَوْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَا يَنْبُتُ إِسْنَادُهُ. قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»** خَرَّجَهُ الْجَوْزَجَانِيُّ، وَهَذَا الْمُرْسَلُ أَشْبَهُ. اهـ المراد.

(١) رواه أحمد (٣٣٣/٣٦) من طريق الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن ناسٍ من أصحابٍ مُعَاذٍ مِنْ أَهْلِ حِمصٍ، عَنْ مُعَاذٍ.

وكتبت عن والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: الحديث منكر، فيه عمرو بن الحارث بن المغيرة مجهول.

والبخاري يقول فيه: لا يصح حديثه.

وذكره الجوزجاني في «الأباطيل»، وفي سنده محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة.

وأحسن من تكلم عليه الشيخ الألباني.

وقال عنه ابن تيمية وابن القيم والشوكاني: سنده جيد.

فقال أبو محمد ابن حزم: ما اشتهر إلا بسبب أنكم تناقلتموه أنتم، وإلا فهو يدور على الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة، عن أناس من أهل حمص^(١).

نعم، الحارث مجهول، وأناس من أهل حمص مجهولون، وله طريق أخرى من طريق محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة^(٢).

انتهينا من هذا. فأقصد من هذا- كما سيأتي وكما مرّ بكم- أنه قد يكون الحديث مشهوراً وليس له أصل.

الشيخ: أحسن كتاب ألف في الأحاديث المشهورة على الألسنة سواء كانت صحيحة أو ضعيفة أو لا أصل لها؟

الطالب: كتاب السخاوي «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة».

[الكلام على «كشف الخفاء» للعجلوني]

الشيخ: و «كشف الخفاء»، على ما فيه؛ فإنه ربما يذكر الحديث ولا يتكلم عليه، مثل حديث: «إِذَا أَعْيَتَكُمْ الْأُمُورُ فَعَلَيْكُمْ بِأَهْلِ الْقُبُورِ»، وهذا دعوة إلى الوثنية، وما تكلم عليه^(٣).

(١) قال ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٣٥/٦): ثم لا يُعرف قط في عصر الصحابة، ولا ذكره أحد منهم، ثم لم يعرفه أحد قط في عصر التابعين، حتى أخذه أبو عون وحده عمن لا يدري من هو، فلما وجده أصحاب الرأي عند شعبة طاروا به كل مطار، وأشاعوه في الدنيا، وهو باطل لا أصل له.

(٢) في حرف جرّ سببية، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الألفية»:

وزيد والظرفية استين بيا... وفي وقد يبينان السببا

(٣) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٩٧/١) بلفظ: «إذا تحيرتم في الأمور، فاستعينوا من أصحاب القبور»، وقال عقبة: كذا في «الأربعين» لابن كمال باشا.

وهذا الحديث قال عنه شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٥٦/١): هَذَا الْحَدِيثُ كَذَبٌ مُفْتَرَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِجْمَاعِ الْعَارِفِينَ بِحَدِيثِهِ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ، وَلَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ.

ومثل ما ذكره في المقدمة: أنه يمكن الولي أن يعرف أن الحديث صحيح أو ليس بصحيح، من دون نظرٍ في سنده، يعرف أنه صحيح؛ لأنه سمع جبريل يقولُه للنبي ﷺ، بالكشف، وأنه ليس بصحيح؛ لأنه لم يسمعه^(١).

إذا فما فائدة كتابك يا أيها العجلوني!

الشيخ: (المشهور) عند النحويين؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: عند النحويين، «نعم العبد ضهيّب لو لم يخفِ الله لم يعصِهِ».

الطالب: وهو ضعيف.

الشيخ يتعقّب الجواب: هم يقولون: ما وجدوا له أصلاً، وأنا قد مرّ بي، لا أذكر في التعليق على «المغني» -الدسوقي على «المغني»- أم في «عقود الجمان» في السيوطي في البلاغة، يقول: إنه وقف له على طريق إلى عمر، وأنه فرح بها غاية الفرح؛ لأن الناس يقولون: ليس له أصل. بقي هذه الطريق أیحتج بها أم لا یحتج بها؟^(٢). انتهينا من هذا.

الطالب: معناه يا شيخ، معنى الحديث («نعم العبد ضهيّب لو لم يخفِ الله لم يعصِهِ»؟)

الشيخ: يعني: «نعم العبد ضهيّب لو لم يخفِ الله لم يعصِهِ». يعني: فكيف إذا كان يخاف فهو

أبعد عن العصيان؟^(٣).

وذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «إغاثة اللهفان» (٢١٥/١) في الحامل لِعِبَادِ القُبُورِ على ذلك، وقال: ومنها: أحاديث مَكْذُوبَةٌ مُخْتَلَقَةٌ، وضعها أشباه عِبَادِ الأصنام من المقابرية على رسول الله صلى الله تعالى وآله وسلم تناقض دينه، وما جاء به كحديث: «إذا أعتيكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور».

(١) مقدمة «كشف الخفاء» (١٠)، وقد تقدم هذا في الكلام على مباحث الموضوع.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٢٤/٢): قَالَ الْعِرَاقِيُّ وَعِزُّهُ: لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يُوجَدُ هَذَا اللَّفْظُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ.

(٣) ولزيادة الفائدة أنقل لكم ما يلي:

قال ابن هشام في «مغني اللبيب» (٣٣٩) في سرده أقوال النحويين في (لو) التي تدل على الامتناع، قال: وَالثَّانِي: تَفِيدُ امْتِنَاعَ الشَّرْطِ وَامْتِنَاعَ الْجَوَابِ جَمِيعًا وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُعَرِّينَ، وَنَصَّ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِمَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ وَكَانَ هُمْ الْمُؤْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا

الشيخ: (المشهور) عند العامة؟

الطالب: أحاديث كثيرة، منها:

«اختلاف أمتي رحمة»^(١)، و «مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ»^(٢)، و «العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ»^(٣)، و «لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ»^(١)، هذا الحديث صحيح، والباقي التي ذكرتها ضعيفة.

[الأنعام: ١١١]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وَقَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نعم العبد ضئيل لو لم يخف الله لم يعصه.

وَيَبَيِّنُهُ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَمْتَنُ ثَبَتَ نَقِيضُهُ، فَإِذَا أَمْتَنَ مَا قَامَ ثَبَتَ قَامَ، وَبِالْعَكْسِ، وَعَلَى هَذَا فَيُلْزَمُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: ثُبُوتُ إِيمَانِهِمْ مَعَ عَدَمِ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ، وَتَكْلِيمِ الْمُؤْتَى هُمْ، وَحُشْرُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ، وَفِي الثَّانِيَةِ: نِفَادُ الْكَلِمَاتِ مَعَ عَدَمِ كَوْنِ كُلِّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمًا تَكْتَبُ الْكَلِمَاتِ، وَكَوْنِ الْبَحْرِ الْأَعْظَمِ بِمَنْزِلَةِ الدَّوَاءِ، وَكَوْنِ السَّبْعَةِ الْأَبْحُرِ مَمْلُوءَةً مَدَادًا، وَهِيَ تَمُدُّ ذَلِكَ الْبَحْرَ، وَيُلْزَمُ فِي الْأَثَرِ ثُبُوتُ الْمُعْصِيَةِ مَعَ ثُبُوتِ الْخَوْفِ، وَكُلُّ ذَلِكَ عَكْسُ الْمُرَادِ.

(١) ينظر «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٨٤) للقياري.

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٨٧/٣) من طريق الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَصْبَاطٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِهِ.

قال ابن عدي عقبه: هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثُ الْمُسَيَّبِ بْنِ وَاصِحٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَصْبَاطٍ سَرَقَهُ مِنْهُ الْاِخْتِيَاظِيُّ هَذَا وَغَيْرُهُ مِنَ الضُّعَفَاءِ. وجاء عن صحابة آخرين، لا يثبت بها. وقد ضعَّف الحديث الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضعيفة» (٤٥٠٨).

ويشمل فضل المداراة عموم ما رواه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٠٢١) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

فائدة: قال ابن القيم في «الروح» (٢٣١): المداراة صفة مدح، والمداهنة صفة ذم. والفرق بينهما:

أَنَّ الْمَدَارِيَّ يُتَلَطَّفُ بِصَاحِبِهِ؛ حَتَّى يَسْتَخْرِجَ مِنْهُ الْحَقَّ أَوْ يَرُدَّهُ عَنِ الْبَاطِلِ.

وَالْمَدَاهِنُ يُتَلَطَّفُ بِهِ؛ لِيَقْرَهُ عَلَى بَاطِلِهِ وَيَتْرَكَهُ عَلَى هَوَاهُ، فَالْمَدَارَاةُ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ، وَالْمَدَاهِنَةُ لِأَهْلِ النِّفَاقِ.

(٣) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٧/٧) من طريق ليث، عن يزيد، عن ابن سنان، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «التَّائِي مِنَ اللَّهِ، وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

الليث: هو ابن سعد عالم مصر ومفتيها.

ويزيد هو: ابن أبي حبيب.

وابن سنان هو: سعد، مُخْتَلَفٌ فِي الْاِحتِجَاجِ بِهِ.

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصحيحة» (٤/رقم ١٧٩٥): هو حسن الحديث. وَحَكَمَ عَلَى إِسْنَادِ حَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا بِالْحُسْنِ.

الشيخ: نعم.

الطالب: «الأناء من الله والعجلة من الشيطان».

الشيخ: نعم.

الطالب: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله»^(٢).

الشيخ: طيب.

الطالب: «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم».

الشيخ: إيه نعم، وهو أيضًا لا يثبت^(٣)، أحسنت يا أخانا.

الطالب: بمعناه عن علي.

الشيخ يذكر قول علي رضي الله عنه: حَدَّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ؛ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ،

نعم، في «صحيح البخاري» عن علي^(٤)، طيب.

ورواه الترمذي (٢٠١٢) عن سهل بن سعد، وسنده ضعيف جدًا؛ لأنه من طريق عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده. وعبد المهيم، قال البخاري فيه وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وأما والده العباس بن سهل فثقة.

(١) رواه الإمام أحمد (١٨٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه مسلم (١٨٩٣) عن أبي مسعود الأنصاري.

(٣) قال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢٩٤/١): أخرجه الديلمي بسند ضعيف.

(٤) أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه رواه البخاري (١٢٧).

ويدل لمعناه حديث أنس بن مالك، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قَالَ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ! قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قَالَ: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَسَعْدَيْكَ! ثَلَاثًا، قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ!»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟! قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّمُوا». وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِيًا. رواه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢).

[هل يوجد لفظ التواتر في كتب المتقدمين أم في كتب المتأخرين؟]

الشيخ: عندك يا أخانا، المتواتر أتوجد هذه اللفظة في كتب المتقدمين، كـ «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» و «مسند الإمام أحمد»، وكتاب الدارمي «السنن»، أو «المسند»- منهم من يسميها سنناً، ومنهم من يسميها مسنداً-، هذه اللفظة-التواتر-توجد في كتب المتقدمين أم المتأخرين أخذوها من كتب أصول الفقه، فهذه فائدة جليلة ماذا؟ أجب على هذا؟

الطالب: لا توجد في كتب المتقدمين، وإن أشار إليها بعض المتأخرين كابن حزم وابن عبد البر وكذلك الحاكم والخطيب، فهم أخذوها من كتب أصول الفقه.

الشيخ: طيب خيراً إن شاء الله، فهذا أمر مهم، لماذا؟

لأن أصحاب الأهواء تستدل عليهم بحديث، ويقولون: هذا حديثٌ آحاد وليس بمتواتر، والآحاد لا يفيد إلا الظن، والظن الله يقول: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

والنبي ﷺ يقول: «يَا كُفَّ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ»^(١).

وإن كان قد تقدم^(٢) ردُّ محمد بن إسماعيل الأمير على قولهم-فجزاه الله خيراً-في تعليقه على مقدمة «المحلى».

وكلامهم ليس بصحيح، فالحديث إذا ثبت سنده وسلم من العلة والشذوذ وجب قبوله، سواء أفاد علماً أم أفاد ظناً.

الشيخ: فما هو المتواتر؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: المتواتر: هو الحديث الذي يرويه جمعٌ عن جمع، يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى شيء محسوس.

(١) رواه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) تقدم في أوائل هذه المراجعة في الكلام على أحاديث الآحاد.

الشيخ: اختلفوا فيه فالصحيح في تعريفه؛ لأن منهم من يقول: أربعة، ومنهم من يقول: خمسة، ومنهم من يقول: سبعين، ومنهم من يقول: ثلاثمائة، عدد أصحاب طالوت وأصحاب بدر، فماذا؟

الطالب مع مساعدة الشيخ أيضًا: الذي يرويه جماعة عن جماعة، يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، ويستندون إلى شيء محسوس.

الشيخ: المتواتر يُشترط أن يُبحث عن أسانيد رجلاً رجلاً أم لا؟
الطالب: لا.

الشيخ: لا يُشترط.

الطالب: لا يشترط، يُسَلَّم له على طول^(١).

الشيخ: طيب خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: تعرف شيئًا من المتواتر يا أخانا؟

الطالب: نعم.

الشيخ: ماذا؟

الطالب: حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢).

الشيخ: نعم.

الطالب: وحديث في شأن الحوض^(٣).

الشيخ: إيه، نعم.

(١) وسيأتي له تنمة إن شاء الله في آخر الكلام على مسائل المشهور.

(٢) تقدم في مباحث الموضوع.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في «الفتن والملاحم» (٣٧٤/١): «مِنَ الْأَحَادِيثِ المشهورة المتعددة من الطرق المأثورة الكثيرة المتضاربة، وَإِنْ رَغِمَتْ أَثُوفُ كَثِيرٍ مِنَ المبتدعة المَكَابِرَةِ الْقَائِلِينَ بِجُحُودِهِ، الْمُتَكِرِّينَ لَوُجُودِهِ، وَأَخْلَقَ بِهِمْ أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ وُجُودِهِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: مَنْ كَذَّبَ بِكَرَامَةِ لَمْ يَنْلُهَا، وَلَوْ اطَّلَعَ الْمُتَكِرُّ لِلْحَوْضِ عَلَى مَا سَنُورِدُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ قبل مقالته لم يقلها.

الطالب: وحديث الرؤية.

الشيخ: نعم.

الطالب: طيب.

الشيخ: أحاديث رفع اليدين^(١).

الطالب: أحاديث رفع اليدين، نعم، والمسح على الخفين، وكذلك بناية المسجد «مَنْ بَنَى

مَسْجِدًا لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»^(٢).

الشيخ: نعم.

الطالب: هذه من المشهورة، هذه التي -الظاهر- كانوا متفقين عليها، وإلا بقي أحاديث

ذكرها السيوطي كثيرة.

الشيخ: نعم.

الطالب: منها: «بَشِّرِ الْمُسَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٦٣٠): حَدِيثُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ رِوَايَةِ نَحْوِ خَمْسِينَ.

(٢) رواه مسلم (٥٣٣) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو من الأحاديث المتواترة.

(٣) رواه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من طريق إسماعيل أبي سليمان الكحال، عن عبدالله بن أوس، عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإسماعيل أبو سليمان: ابن سليمان الكحال ضعيف، وشيخه عبدالله بن أوس مجهول عين.

ومن شواهده: عن أنس رواه ابن ماجه (٧٨١)، وفيه سليمان بن داود بن مسلم الهنائي، البصري، الصائغ المؤذن، وربما نُسِبَ إلى جده: مجهول.

وفي معناه: عن أنس بن مالك «أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا مِثْلُ الْمُضْبَاحَيْنِ يُضَيَّانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ» رواه البخاري (٤٦٥) في أبواب المساجد.

وروى البخاري (٣٨٠٥) معلقاً: كَانَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ووصله أحمد (٢٩٥/٢٠) بلفظ: أَنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَعَبَادَ بْنَ بَشِيرٍ كَانَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ ظُلُمَاءَ حِنْدَسٍ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ أَضَاءَتْ عَصَا أَحَدِهِمَا فَكَانَا يَمْشِيَانِ بِضَوْوِهَا، فَلَمَّا تَفَرَّقَا أَضَاءَتْ عَصَا هَذَا وَعَصَا هَذَا.

وهذا من دلائل النبوة وكرامة عظيمة لهذين الصحابييين: عَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ وهو عَبَادُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ وَفْسٍ، وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ.

ومنها: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»^(١).

ومنها: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(٢)، أو بهذا المعنى، يعني: ذكر أحاديث كثيرة.

الشيخ: نعم.

الطالب: وله تأليف في هذا^(٣).

[بيتان في بعض الأحاديث المتواترة]

الشيخ: نعم، بعضهم جمع بعضها:

مما تواتر حديث من كذب ❀ ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعته والحوض ❀ ومسح خفين وهذي بعض

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (تحت رقم ٤٦٥) عن حديث أنس بن مالك المذكور: وَجْهٌ تَعَلَّقَهُ بِأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الرَّجُلَيْنِ تَأَخَّرَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ، لَانْتِظَارِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ مَعَهُ، فَعَلَى هَذَا كَانَ يَلِيْقُ أَنْ يَرْجَمَ لَهُ (فَضْلُ الْمُشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ)، وَيُلْمَحُ بِحَدِيثِ «بَشَّرَ الْمُسَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ النَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ.

وظَهَرَ شَاهِدُهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لِإِكْرَامِ اللَّهِ تَعَالَى هَذَيْنِ الصَّحَابِيِّينَ بِهَذَا النُّورِ الظَّاهِرِ، وَادَّخَرَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا هُوَ أَعْظَمُ وَأَتَمُّ مِنْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

ويشمله فضل الخطأ إلى المسجد، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ حُنِّي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَعَآثِرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢].

وللمفسرين قولان في المراد بالآثار:

أحدهما: المراد آثارهم التي أورثوها، أي: سنُّوها مِنْ بَعْدِهِمْ سِوَاءٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ.

الثاني: آثارُ خُطَاهِمُ إِلَى الطَّاعَةِ، أَوْ الْمَعْصِيَةِ، إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ غَيْرِهِ.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِهِ»: وَهَذَا الْقَوْلُ -أَي: أَنَّ الْآثَارَ هِيَ الْخَطَا- لَا تَنَافِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ، بَلْ فِي هَذَا تَنْبِيهُ وَدَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ وَالْأُخْرَى، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْآثَارُ تُكْتَبُ، فَلَأَن تَكْتَبَ تِلْكَ الَّتِي فِيهَا قُدُوةٌ بِهِمْ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رواه مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة، و (١٤٦) عن عبد الله بن عمر.

(٢) رواه مسلم (٢٠٠٣) عن ابن عمر.

(٣) اسم الكتاب: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

الشيخ: مَنْ أنكر التواتر، وقال: لا يكاد يوجد، فماذا؟

الطالب: هذا يدل على قلة اطلاعه على كتب السنة.

الشيخ يضيف: قاله شيخ الإسلام ابن حجر^(١).

[من الأحاديث المتواترة: «الإيمان بيمان والحكمة بيمانية»]

وإلا فقد وجد أحاديث كثيرة ذكرت أنها متواترة، منها: «الإيمان بيمان والحكمة بيمانية»^(٢).

قال المناوي في «فيض القدير»: إن السيوطي عدّه في الأحاديث المتواترة، نعم، طيب إلى

هنا.

[قول الشيخ الألباني في شأن المتواتر: لا بُدُّ يُبحث عن رجاله، وبيان ترجيح والدي في هذه

[المسألة]

الطالب: بقي يا شيخ، الألباني في شأن المتواتر يقول: لا بُدُّ يُبحث عن رجاله؛ لأجل يُنظر

أسلموا من الكذب أم لا؟ أما بالنسبة للضبط، قال: هذا الذي ما يحتاج إلى بحث. هذا الشيخ

يقوله في تعليقات له على «النزهة».

الشيخ: على «النزهة».

الطالب: إيه.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٢٩): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: مَا ادَّعَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ مِنْ عِزَّةِ الْمُتَوَاتِرِ، وَكَذَا مَا ادَّعَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْعَدَمِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ قَلَّةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى كَثْرَةِ الطُّرُقِ، وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ، وَصِفَاتِهِمْ الْمُفْتَضِيَةِ لِإِبْعَادِ الْعَادَةِ أَنْ يَتَوَاطَّئُوا عَلَى الْكُذْبِ، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهُمْ اتِّفَاقًا.

قَالَ: وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يَقَرَّرُ بِهِ كَوْنُ الْمُتَوَاتِرِ مُوجُودًا وَجُودَ كَثْرَةٍ فِي الْأَحَادِيثِ، أَنَّ الْكُتُبَ الْمَشْهُورَةَ الْمُتَدَاوِلَةَ بِأَيْدِي أَهْلِ الْعِلْمِ شَرْقًا وَغَرْبًا الْمُقْطُوعَ عِنْدَهُمْ بِصِحَّةِ نَسَبِهَا إِلَى مُؤَلِّفِهَا، إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثٍ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ تَعَدُّدًا تُحِيلُ الْعَادَةَ تَوَاطُّوهُمْ عَلَى الْكُذْبِ أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِصِحَّتِهِ إِلَى قَائِلِهِ.

(٢) رواه مسلم (٥٢) عن أبي هريرة.

الشيخ: هو يكفي يعني: أمّا وقد أصبح متواتراً^(١).

[حكم التقسيم إلى متواتر وآحاد]

الشيخ: على أن التقسيم من حيث هو إلى آحاد ومتواتر، من فضل ربي أنني كنت نافراً عن هذا من زمان؛ لما رأيت من آثاره السيئة في العصرين، يعني: يخلق لحيته، يرتكب المحرمات، يصوّر وغيرها من المحرمات، ويقول: حديث آحاد.

فبما أن المحدثين ما استعملوا المتواتر، فالأصل هو: قبول ما جاء عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ لعموم الأدلة ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤].

[حشد الإمام أحمد أدلة طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن كما في كتاب ولده]

الشيخ: وقد ذكر الإمام أحمد في «المسائل» - لا أذكر أهى في «مسائل ابن هانئ» أم «مسائل ولده»^(٢) أو غيرها -، ذكر آيات كثيرة، لا أذكر عددها في طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم. نعم، بقي شيء يا إخوان.

(١) وهذا الذي قرره الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٤٢)، وهذا نص كلامه: وإنما أُنْهِمْتُ شروط المتواتر في الأصل؛ لأنّه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد؛ إذ علم الإسناد يُبحث فيه عن صحّة الحديث أو ضعفه؛ لِيُعْمَلَ به أو يُتْرَكَ من حيث: صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يُبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث.

وقول الحافظ رحمه الله: والمتواتر لا يُبحث عن رجاله، أي: عن صفاتهم. كما في «شرح نخبة الفكر» (١٨٦) للقراري.

(٢) «مسائل عبد الله بن أحمد» (١٦٣٥): باب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم.

سمعت أبي يقول: ذكر الله تبارك وتعالى طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في القرآن في غير موضع، فذكرها أبي كلها أو عامتها فلم أحفظ، فكتبتها بعد من كتابه، ثم سردها.

الطالب: هذا (تقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد) من آثار المعتزلة؟

الشيخ: إي: نعم، من آثار المعتزلة، (و) أخذه أصحاب أصول الفقه، وبعدها بنوا عليه

أشياء.

[النوع الحادي والثلاثون: الغريب والعزير]

بِسْمِ اللَّهِ، اذكر يا أخي معنى الحديث الغريب، ومعنى الحديث العزيز؟

الطالب: الغريب: ما انفرد به راوٍ واحد.

[من أمثلة الغريب والعزير]

الطالب: مثل: حديث عمر بن الخطاب: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

والحديث العزيز مثله^(١) بحديث: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ

وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

الشيخ: مَنْ رواه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الطالب: هذا من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري^(٢).

وحديث أنس أخرجه الشيخان يعني: البخاري، ومسلم^(٣).

الشيخ: الذي رواه عن أنس؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: رواه قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.

الشيخ: ورواه عن قتادة؟

الطالب: عن قتادة: شعبة وسعيد.

الشيخ: وعبد العزيز بن صهيب؟

(١) أي: مثل السيوطي للعزيز في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٦٣٣).

(٢) رواه البخاري (١٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) عَنْ أَنَسٍ.

الطالب: رواه عنه إسماعيل وعبدالوارث^(١).

[تعريف العزيز]

الطالب: بقي التعريف - تعريف العزيز - لم يذكره.

الطالب: ما لا يقل عن اثنين.

الشيخ: إيه، عن اثنين، هذا قول الحافظ ابن حجر^(٢)، بعضهم يقول: ثلاثة، أخذه ابن

الصلاح عن ابن منده^(٣).

الشيخ: عندك يا أختانا، هل هناك من أنكر وجود العزيز؟

الطالب: وجود العزيز بصورة اثنين عن اثنين عن اثنين أنكر.

الشيخ: أنكره ابن حبان.

(١) قال الحافظ في «نزهة النظر» (٥٠): رواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن

عبد العزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٣٣/٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٤٧): العزير وهو: ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين.

قال الحافظ: وسُمي بذلك إما لِقِلَّةِ وجوده، وإما لكونه عزَّ - أي: قوي - بمَجِيئِهِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.

(٣) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٢٧٠): رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَنْدَةَ الْحَافِظِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: الْغَرِيبُ مِنَ الْحَدِيثِ كَحَدِيثِ

الزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الْأَيْمَةِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ، إِذَا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى غريباً، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة،

وَأَشْتَرَكُوا فِي حَدِيثٍ يُسمى عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سُمي مشهوراً.

قلت: وهو قول البيهقي رحمه الله في «البيقونية» رقم البيت (١٢):

عَزِيزٌ مَرْوِيٌّ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً... مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

[تفصيل للحافظ في توجيه كلام ابن حبان في إنكار العزيز وإقرار والدي له]

الطالب: وردَّ عليه الحافظ في أن هذه الصورة قد يسلم في أنها غير موجودة اثنين اثنين حتى ينتهي السند، ولكن الصورة المعروفة يعني: اثنين، يعني: أن يكون في عدة طبقات اثنين فأكثر فهي موجودة ومُسَلِّمة^(١).

الشيخ: طيب، أحسنت.

الطالب: يا شيخ، يعني: هو أنكر وجود العزيز، بعدين هذا التفصيل لابن حجر.

الشيخ: أنكر وجود ماذا؟

الطالب: العزيز^(٢)، وهذا التفصيل لابن حجر، قال: إن كان أراد اثنين عن اثنين عن اثنين^(٣) فيسلم له، وإن كان أراد تعريف العزيز الذي هو يُجَوِّزُهُ، فهذا قال: مردود عليه، أو بهذا المعنى.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، عندك.

الطالب يستفسر: حسنٌ هذا التوجيه من ابن حجر لكلام ابن حبان، يا شيخ؟

الشيخ: الأمر طيب، ما بعده شيء.

الطالب: يا شيخ، إذا رُوِيَ للحديث طريقان: هذا الطريق مالك عن نافع عن ابن عمر،

وطريق أخرى ثلاثة إلى النبي ﷺ، فهذا الحديث، يعني: أن هذه الصورة داخله فيها؟

الشيخ: يعني: طريق أخرى أيش؟

الطالب: طريق أخرى مثل..

(١) قال الحافظ في «نزهة النظر» (٢٠٠): ادَّعى ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً.

ثم تعقبه، وقال: إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يوجد أصلاً فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حرَّزناها فموجودة بالألأ يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين.

(٢) أي: أنكر ابن حبان وجود العزيز.

(٣) أي: رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي السند إلى آخره.

الشيخ: أنت تقصد من أجل العزيز؟

الطالب: إيه، الذي..

الشيخ: هو يريد أن يروي عن كل راوٍ اثنان، الذي قال: إنه لا يوجد؛ يعني: يزيدون

وينقصون، نعم.

الشيخ: اذكر مثلاً للغرابة في النقص في السند والزيادة فيه؟

الطالب: النقص في السند، مثلٌ بحديث: رواه عباد بن منصور وآخر^(١)، ونقص فيه

عبدالله بن عروة.

الشيخ: نقص عبدالله بن عروة؟

الطالب: نعم.

الشيخ: يعني: رويه عن هشام عن أبيه عن عائشة.

الطالب: نعم، ورواه عيسى بن يونس وابن أبي حُسام، وزادا فيه عبدالله بن عروة عن أبيه

عن عائشة^(٢).

الشيخ: طيب أحسنت.

الشيخ: هل يدخل أيضًا عندك في الغريب أفراد البلدان؟

الطالب: لا يدخل في هذا.

الشيخ: إلّا..^(١).

(١) هو: عبد العزيز بن محمد الدراوردي كما يأتي في التعليق التالي.

(٢) ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٣٣)، وقال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَمِنْ رِوَايَةِ عَبَّادِ بْنِ مَنْصُورٍ، فَرَقَهُمَا، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ بِحَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ، فَفِيهِ غَرَابَةٌ الْمُتَنِّ حَيْثُ جَعَلَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَالْمُحْفُوظُ مَا رَوَاهُ عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ. وَكَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي الْحُسَّامِ، عَنْ هِشَامٍ.

الطالب: إلا مثلاً: مثل إذا انفرد أهل.

الشيخ: إلا أن يكون السند واحداً يعني: رجلاً رجلاً، يعني: تفرد به واحد من أهل بلد فيدخل في هذا، هو يقول: لا يدخل فيه^(٢).

لكن لو تفرد به رجل من أهل بلد، يعني: السند مسلسل بالمصريين، وتفرد به رجل منهم، أو تفرد به اثنان، يعني: واحد عن واحد يرويه، فيدخل في الغريب المطلق^(٣).

الشيخ: عندك يا أخانا، الغريب من قسم الصحيح أم قسم الضعيف؟

الطالب: الغريب على حسب السند.

الشيخ: على حسب سنده، فإلى كم ينقسم إذاً (الغريب)؟

الطالب: الغريب هم قسموه إلى قسمين: غريب صحيح، وغريب غير صحيح.

الشيخ يؤيده: صحيح، غريب صحيح، وغريب غير صحيح.

الشيخ: (انقسام الغريب إلى صحيح وغير صحيح)، فماذا يعني بغير الصحيح؟

الطالب: يعني: الضعيف.

الشيخ: يعني: الحسن.

الطالب: والحسن قد يدخل فيه.

الشيخ: إيه، الحسن والضعيف، هكذا؟

(١) مساعدة من والدي رَحِمَهُ اللهُ لتلميذه فلم يذكر ما بعد إلا.

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في «التقريب والتيسير» (٦٣٣/٢) مع شرحه: وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ أَفْرَادُ الْبُلْدَانِ.

(٣) وهذا ما ذكره الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (٦١) في الكلام على الأفراد، قال: وَهُوَ أَفْسَامٌ: تَارَةً يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّاوي عَنْ شَيْخِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ يَنْفَرِدُ بِهِ أَهْلُ قُطْرِ، كَمَا يُقَالُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الشَّامِ، أَوْ الْعِرَاقِ، أَوْ الْحِجَازِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَقَدْ يَتَفَرَّدُ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَيَجْتَمِعُ فِيهِ الْوَصْفَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: فيجتمع الوصفان، أي: التفرد المطلق، والتفرد النسبي، فيكون مثلاً: ما رواه إلا أهل الشام، ولم يروه من أهل الشام إلا واحد، فيجتمع فيه الوصفان.

الطالب: هو قال: صحيح وغيره^(١).

الشيخ: صحيح وغيره.

الطالب: قال: ويدخل تحت الغير الحسن والضعيف^(٢).

الشيخ: طيب، اذكر ذمَّ أهل العلم يا أخانا للغرائب؟

[أثر أحمد بن حنبل: لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ فَإِنَّهَا مَنَاكِيرُ وَعَامَّتُهَا عَنِ الضُّعْفَاءِ]

الطالب: قول الإمام أحمد: لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ فَإِنَّهَا مَنَاكِيرُ وَعَامَّتُهَا عَنِ

الضُّعْفَاءِ^(٣).

الشيخ: طيب أحسنت.

[أثر عبد الرزاق: كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ فَإِذَا هُوَ شَرٌّ]

الطالب مع مساعدة الشيخ: وقال عبد الرزاق: كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ فَإِذَا هُوَ

شَرٌّ^(١).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٦٣٣/٢) مع شرحه: وَيَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الْغَالِبُ.

(٢) شرح عبارة النووي في «تدريب الراوي» (٦٣٣/٢) بلفظ: وَيَنْقَسِمُ أَيُّ: الْغَرِيبُ إِلَى صَحِيحٍ، كَأَفْرَادِ الصَّحِيحِ، وَإِلَى غَيْرِهِ، أَيُّ: غَيْرِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْغَرَائِبِ.

كما نستفيد من قوله: وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْغَرَائِبِ، أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْغَرَائِبِ الضَّعْفُ.

(٣) أخرجه أبو أحمد عبد الله المشهور بابن عدي في مقدمة «الكامل» (١١١/١)، ومن طريقه السمعاني في «أدب الإماء والاستملاء» (٥٨): ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَبِي عِصْمَةَ الْعُكْبَرِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ... فذكره.

وسنده ضعيف؛ أحمد بن أبي يحيى: الأنطاقي أبو بكر البغدادي، ترجم له ابن عدي في «الكامل» (٣٢٢/١)، وساق بسنده عن إبراهيم الأصبهاني يقول: أبو بكر ابن أبي يحيى كذاب.

قال ابن عدي: ولأبي بكر ابن أبي يحيى هذا غير حديث منكر عن الثقات لم أخرجه هاهنا، وقد روى عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل تاريخاً في الرجال.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «ميزان الاعتدال» (١٦٣/١): يَزُوي عن أحمد بن حنبل ونحوه.

الطالب: وقال ابن المبارك: الْعِلْمُ الَّذِي يَجِيئُكَ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا^(٢). يعني: مشهورًا.

الشيخ: المشهور، ما شاء الله.

الطالب: وقال أبو يوسف: مَنْ طَلَبَ الدِّينَ بِالْكَلامِ تَزَنَّدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ

كَذَّبَ، وَمَنْ طَلَبَ الْمَالَ بِالْكِيمِيَاءِ أَفْلَسَ^(٣).

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٩٤)، ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (٥٨)، وسنده ضعيف؛ فيه خَلَفَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَيَّامِ، بِبُخَارَى.

وهو: خَلَفَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ الْبَخَارِيِّ، أَبُو صَالِحِ الْحَيَّامِ، وهو الذي يخطبُ الْحَيِّمَ.

كان بNDAR الحديث ببخارى. وقد تكلم فيه أبو سعد الإدريسي وليته.

«تاريخ الإسلام» (١٩٤/٨) للذهبي.

وترجم له أيضًا الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٤/١٦)، وزاد: الْمَحْدُثُ الْمُكْثِرُ، مُسْنِدُ بُخَارَى، أَبُو صَالِحِ خَلَفَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ الْحَيِّمِيِّ.

قَالَ الْحَلِيلِيُّ: كَانَ لَهُ حِفْظٌ وَمَعْرِفَةٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا، رَوَى مُتُونًا لَا تُعْرَفُ.

سَمِعْتُ الْحَاكِمَ، وَابْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَقُولَانِ: كَتَبْنَا عَنْهُ الْكَثِيرَ، وَنَبْرَأُ مِنْ عَهْدَتِهِ.

قُلْتُ: عَاشَ سِتًّا وَثَمَانِينَ سَنَةً. اهـ المراد.

(٢) ذكره الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٦٢١/٢)، والسيوطي في «تدريب الراوي» (٦٣٤/٢).

(٣) هذا أثر حسن لغيره.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٩/١)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» رقم (٤)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٠٢/٥)، وغيرهم بالفاظ متقاربة. من طريق بشر بن الوليد الكندي صاحب أبي يوسف، عن أبي يوسف القاضي، به.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٥٠) مختصرًا، بذكر غريب الحديث فقط.

وبشر بن الوليد الكندي ضعيف، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقال: بشر بن الوليد صاحب أبي يوسف يعقوب قاضي القضاة، روى عن أبي معشر، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وأبي الأحوص. روى عنه: موسى بن إسحاق الأنصاري.

وقال ابن سعد في «الطبقات»: بشر بن الوليد الكندي روى عن أبي يوسف القاضي كتبه وإملاءه. وروى عن شريك، وحماد بن زيد، ومالك بن أنس، وصالح المري وغيرهم. وروى عن محمد بن طلحة، وولي القضاء ببغداد في الجانبين جميعًا، وكان يحدث ويفتي الناس ببغداد، وسعى به رجل فقال: إنه لا يقول القرآن مخلوق. فأمر به أمير المؤمنين أبو إسحاق أن يحبس في منزله. فحبس في منزله ووكل ببابه الشرط ونهى أن يفتي أحدًا بشيء. فلما ولي جعفر بن أبي إسحاق الخلافة أمر بإطلاقه وأن يفتي الناس ويحدثهم. فبقي حتى كبرت سنه، وتكلم بالوقف، فأمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه. اهـ.

وقال صالح بن محمد جزرة: هو صدوق، ولكنه لا يعقل كان قد خرف. «ميزان الاعتدال».

الشيخ: أحسنت.

الطالب: بقي قول مالك^(١).

الشيخ: أبو يوسف (القاضي صاحب أبي حنيفة)، ما اسمه وما حاله؟

الشيخ مجيب: أبو يوسف اسمه: يعقوب بن إبراهيم، وحاله: أنه من أحسن أصحاب

الرأي، ومع هذا فهو -الظاهر- لا يرتقي حديثه إلى الحجية^(٢).

الطالب: فهو أحسن من محمد بن الحسن.

الشيخ: يقولون: هو أحسن أهل الرأي، هذا الذي أعرفه^(١).

وقال عنه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» تحت رقم (١٧٨٨): بشر بن الوليد ضعيف.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» تحت رقم (٣١٠٤): بشر بن الوليد الكندي مختلف فيه، وقد وثقه الدارقطني وغيره،

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٤٨/٨)، ولا أجد جرحاً عليه عند من طعن فيه سوى أنه كان قد خرف؛ ولذلك لم يزد الذهبي على

قوله في «المغني» فيه: قال صالح جزرة: صدوق، لكنه خرف. فمثله يستشهد به. اهـ.

وقد توبع بشر بن الوليد، تابعه محمد بن سليمان بن أبي رجاء، فرواه عن أبي يوسف، به.

أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٤٠٠)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٠٢/٥).

ومحمد بن سليمان بن أبي رجاء ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩٥/٩)، وقال: حدثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره.

قلت: هو مجهول حال. منقول من حاشية «المحدث الفاصل» (٥٣٦-٧٥٠) ب/تحقيقي.

(١) لم يذكر، وهو في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٣٤/٢) بلفظ: شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبُ، وَخَيْرُ الْعِلْمِ الظَّاهِرُ الَّذِي قَدْ رَوَاهُ النَّاسُ.

وقد أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٢٩٢)، ومن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء

والاستملاء» (٥٨) من طريق سهل بن المثنوكِل، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمَرَ التَّيْمِيِّ، يَسْكُنُ الْبَصْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، يَقُولُ.. فذكره.

ومحمد بن عمر التيمي لم يتميز لي.

سهل بن المثنوكِل: أَبُو عِصْمَةَ الْبُخَارِيُّ ثِقَةٌ مَرْضِيٌّ. قاله الخليلي في «الإرشاد» (٩٦٩/٣).

(٢) ذكره الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «المغني في الضعفاء» (٧١٧٦)، وقال: قَالَ الْفَلَّاسُ: صَدُوقٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تَرَكُوهُ،

وَقَالَ الْمُزَنِيُّ: أَبُو يُوسُفَ اتَّبَعَ الْقَوْمَ لِلْحَدِيثِ، وَقَالَ عَمْرُو النَّاقِدِ: كَانَ صَاحِبَ سَنَةِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ.

قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «الضعيفة» (١٤٤/٨): ولعل قول الفلاس هذا هو أعدل الأقوال فيه، والله أعلم.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ في «الضعيفة» (٤٣٤/١١): وأبو يوسف القاضي فيه ضعف من قبل حفظه.

الشيخ: أحببت وأصبت يا أخانا، إجابات طيبة جداً، جزاك الله خيراً.

[قول الدارقطني عن أبي يوسف القاضي: أعور بين عُميان]

الطالب: في كلام للدارقطني يقول: إن محمد بن الحسن ^(٢) أعور بين عُميان، بين أبي حنيفة وأبي يوسف ^(٣).

الشيخ: طيب، بارك الله فيك.

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٦٢/١٤): أَخْبَرَنَا البرقاني، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيَّ عَنْ أَبِي يُونُسَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ. فَقَالَ: هُوَ أَقْوَى مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

والبرقاني شيخ الخطيب: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر من أئمة الجرح والتعديل، ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣٧/٥).

(٢) كذا عبارة الطالب: محمد بن الحسن، والصواب أبو يوسف، قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٦٢/١٤): حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الطَّبْرِي، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيَّ سُئِلَ عَنْ أَبِي يُونُسَ الْقَاضِي، فَقَالَ: أَعُورٌ بَيْنَ عُمَيَّانَ. وَكَانَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصِّمِيرِيُّ حَاضِرًا، فَقَامَ فَانصَرَفَ وَلَمْ يَعِدْ إِلَى مَجْلِسِ الدَّارْقُطَنِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ.

وشيوخ الخطيب القاضي: أبو الطيب طاهر بن عبدالله الشافعي ثقة، قال الخطيب: كان أبو الطيب الطبري ثقة، صادقاً، ديناً، ورعاً، عارفاً بأصول الفقه وفروعه، محققاً في علمه، سليم الصدر، حسن الخلق، صحيح المذهب، جيد اللسان، يقول الشعر على طريقة الفقهاء. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٣٦٤/٩).

وقد ندم أبو عبدالله الصيمري بعد ذلك على انصرافه، قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٧/٨): الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي الصِّمِيرِيُّ.

كتبت عنه وكان صدوقاً وافر العقل، جميل المعاشرة، عارفاً بحقوق أهل العلم، وسماعته يَقُولُ: حضرت عند أبي الحسن الدارقطني وسمعت منه أجزاء من كتاب «السنن» الذي صنّفه. قَالَ: فقرأ عليه حديث غورك السعدي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الحديث المسند في زكاة الخيل، وفي الكتاب غورك ضعيف، فَقَالَ أبو الحسن: ومن دون غورك ضعفاء؟

فقال: الذي رواه عَنْ غورك هو أَبُو يُونُسَ الْقَاضِي، فَقَالَ: أعور بين عُمَيَّانَ! وكان أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِي حَاضِرًا، فَقَالَ: أَلْحَقُوا هَذَا الْكَلَامَ فِي الْكِتَابِ!

قَالَ الصِّمِيرِيُّ: فكان ذلك سبب انصرافي عَنِ الْمَجْلِسِ وَلَمْ أَعِدْ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ بَعْدَهَا، ثُمَّ قَالَ: لَيْتَنِي لَمْ أَفْعَلْ، وَأَيْشَ ضَرَّ أَبَا الْحَسَنِ انصرافي؟! أَوْ كَمَا قَالَ.

(٣) هذا تفسير من الطالب، وقد وَهَمَ؛ فقد ذكر الأثر المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التنكيل» (٥٨٦/٢)، وعلّق عليه: يريد أن أبا يوسف وإن كان فيه ضعفٌ ما، فهو أحسن حالاً من غورك والليث بن حماد ومن معهما في السند من الضعفاء.

الطالب: محمد بن الحسن يقولون: هو الوحيد من أصحاب أبي حنيفة ممن طلب الحديث

(١).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، تُراجع ترجمتهما إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، مثل للغريب في السند لا في المتن؟

الطالب: طيب حديث رُوي متنه عن جماعة من الصحابة، حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»،

معروف متنه عن عمر.

الشيخ يساعد الطالب في الإجابة: إيه هو معروف عن عمر، وجاء من حديث أبي سعيد،

وغلط فيه عبدالمجيد بن أبي رواد، فرواه عن الإمام مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار،

عن أبي سعيد الخدري، وهذا الحديث لا يثبت، الظاهر أنكره الناس على عبدالمجيد بن أبي

رواد^(٢)، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» هو من قِبَل الغريب أو العزيز أو المشهور؟

الطالب: هو يعتبر من قِبَل الغريب، ويعتبر أيضًا من قِبَل المشهور، مِنْ هَذَيْنِ.

الشيخ: صواب، قل.

الطالب مع مساعدة الشيخ: أما من قِبَل الغرابة فقد رواه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمر

فقط، فهو غريب، وعمر رواه عنه علقمة بن وقاص، ورواه عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي،

وعن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد.

الطالب: فهو يعتبر غريبًا في هذا إلى هنا إلى محمد بن إبراهيم، ثم من عند يحيى^(٣) وما تحت

يعتبر مشهورًا^(١)، بل كأن بعضهم..

(١) قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (٣/٥١٣): محمد بن الحسن الشيباني، أبو عبدالله. أحد الفقهاء، لِيَتَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ

من قبل حفظه، يروي عن مالك بن أنس وغيره. وكان من بحور العلم والفقه، قويًا في مالك.

(٢) تقدم-ولله الحمد-في الكلام على الشاذ.

(٣) تصويب العبارة: من بعد يحيى، أما يحيى فلم يُتَابِعْ على روايته، وسيأتي فيما بعد ما يلي:

[حرص والدي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مُتَابَعَةِ الْمُحَدِّثِينَ]

الشيخ: خيراً إن شاء الله، لا بأس، وإن شئت قلت: متواتر، بس نتحاشى من ذكرها؛ من أجل أنها لم تكن عند المحدثين المتقدمين.

الشيخ: هل يكون الحديث عزيزاً مشهوراً؟

الطالب: نعم.

الشيخ: كيف ذاك؟

الطالب: يعني: يكون عزيزاً على التعريف أنه ينقله صحابييان عن النبي ﷺ، ويكون ما دون الصحابة جمع.

الشيخ: يعني: اشتهر.

الطالب: ذكر حديثاً رواه ستة أو سبعة^(٢).

الطالب: يا شيخ، شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إن حديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» متواتر؛ لأنه أفاد العلم^(٣).

الشيخ: لا، هو هذا يعني: إلى من بعد يحيى بن سعيد لا بأس.

وينظر التعليق التالي.

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «فَتْحِ الْبَارِي» شرح أول حديث: نَعَمْ قَدْ تَوَاتَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَحَكَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ النَّقَّاشُ الْحَافِظُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى مَائَتَانِ وَخَمْسُونَ نَفْسًا، وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مَنْدَه فَجَاوَزَ الثَّلَاثِمِائَةَ، وَرَوَى أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ عَنْ بَعْضِ مَشَائِخِهِ مَذَاكِرَةً عَنِ الْحَافِظِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ الْهَرَوِيِّ، قَالَ: كَتَبْتُهُ مِنْ حَدِيثِ سَبْعِمِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ يَحْيَى.

قُلْتُ: وَأَنَا أَسْتَبْعِدُ صِحَّةَ هَذَا، فَقَدْ تَبَعْتُ طُرُقَهُ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمُشْهُورَةِ وَالْأَجْزَاءِ الْمُثَوَّرَةِ مُنْذُ طَلَبْتُ الْحَدِيثَ إِلَيَّ وَفَتِي هَذَا فَمَا قَدَرْتُ عَلَى تَكْمِيلِ الْمِائَةِ.

وقد تقدم في أوائل هذه المراجعة في الكلام على الصحيح.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٣٧): قَدْ يَكُونُ الْحَدِيثُ أَيْضًا عَزِيزًا مَشْهُورًا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايُ فِي رَأْيَتِهِ بِخَطِّهِ: حَدِيثُ- «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» الْحَدِيثُ- عَزِيزٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ عَنْهُ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَاهُ عَنْهُ سَبْعَةٌ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو حَازِمٍ، وَطَاوُسٌ، وَالْأَعْرَجُ، وَهَمَّامٌ، وَأَبُو صَالِحٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ مَوْلَى أُمِّ بَرْزَنْ.

الشيخ: عن أبي هريرة؟

الطالب: عن أبي هريرة نعم.

طالب آخر: فيكون مشهوراً بين العامة.

الشيخ: هو هذا أنا عنيت يعني: أنه يكون عزيزاً في بعض طبقاته، ومشهوراً في بعضها،

طيب خيراً إن شاء الله.

الطالب: رواه معاذ وأبو هريرة عن النبي ﷺ، حديث «نحن الآخرون..».

الشيخ يتعقب: حذيفة^(١).

الطالب: حذيفة وأبو هريرة.

الشيخ: ورواه عن أبي هريرة السبعة، أحسنتم ما شاء الله.

الطالب: يا شيخ، شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إن حديث «إنما الأعمال بالنيات» متواتر؛

لأنه أفاد العلم^(٢).

الشيخ: لا، هو هذا يعني: إلى من بعد يحيى بن سعيد لا بأس.

[النوع الثاني والثلاثون: غريب الحديث]

الشيخ: عند من يا إخوان عندك؟

الطالب: إن شئت.

(١) أخرجه عن أبي هريرة البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥).

وحديث حذيفة رواه مسلم (٨٥٦).

(٢) الذي وجدته من كلام شيخ الإسلام: قوله: «إنما الأعمال بالنيات» هو مما تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، وليس هو في أصله متواتراً، بل هو من غرائب الصحيح، لكن لما تلقوه بالقبول والتصديق صار مقطوعاً بصحته.

«مجموع الفتاوى» (٤٩/١٨) لشيخ الإسلام.

الشيخ: عندك، ما الفرق بين غريب الحديث والحديث الغريب؟

الطالب: الحديث الغريب على ما تقدم، الذي هو الاصطلاح، وغريب الحديث هي اللفظة

الغامضة في المتن البعيدة عن الفهم؛ لقلة استعمالها.

الشيخ: اذكر مهابة السلف للكلام على غريب الحديث، يا أخانا؟

[قول الإمام أحمد: سلوا بعض أصحاب الغريب؛ فإنني أكره أن أتكلّم..]

الطالب: سئل أحمد بن حنبل حدثنا بحديث عبد القيس عن القطيعي، فقال: سلوا بعض

أصحاب الغريب؛ فإنني أكره أن أتكلّم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ^(١).

[قول الأصمعي: العرب يفسرون السقب: اللزيق]

الطالب: وأيضاً قال الأصمعي عندما سئل عن لفظة وهو «الجارُّ أحقُّ بسقبه»، فقال: أما

كلام رسول الله فلا أفسره بالظن، ولكن إن العرب يفسرون السقب: اللزيق^(٢).

[كتب مؤلفة في غريب الحديث]

الشيخ: طيب أحسنت، بارك الله فيك، اذكر بعض المؤلفات في غريب الحديث؟

(١) «العلل» (٧٨) للإمام أحمد رواية المروزي وغيره.

(٢) ذكره ابن الصلاح في «المقدمة» (٤٥٨)، وقال: بلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك، قال: حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد، قال: قلت للأصمعي.. فذكره.

وقد صدره ابن الصلاح بصيغة «بلغنا» كما تراه، وأبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، مكثر، صاحب حديث وفضل.

قال الدارقطني: كثير الوهم، لا يحتاج به.

وقال أيضاً: صدوق كثير الخطأ.

وقال أبو داود: أمين مأمون.

وقال ابن جرير: ما رأيت أحفظ منه. اهـ من «ميزان الاعتدال» (٦٦٣/٢).

والأصمعي: عبد الملك بن قريب.

والمرفوع عن النبي ﷺ أخرجه البخاري (٢٢٥٨) عن أبي رافع مولى النبي ﷺ.

الطالب: يعني: مختلف الحديث.

الشيخ: في غريب الحديث: الكلمات التي تحتاج إلى أن يُنظر فيها، ما معناها؟

الطالب: ما أستحضر الآن.

الشيخ: ما تذكر ولا كتابًا واحدًا، النضر بن شميل، وأبو عبيدة معمر بن المثنى.

الطالب يضيف: والقاسم بن سلام.

الطالب أيضًا: والأصمعي^(١).

[كتاب إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث»، وذكر انتقاد بعضهم على

كتاب «الغريب» للقاسم بن سلام]

الشيخ: طيب ترونهم لم يذكروا كتابًا مُهماً، وهو كتاب إبراهيم الحربي الذي يقول: إنه

انتقد^(٢)—أنا بعيد عهد بهذا—أنه انتقد على القاسم بن سلام نحو مائتي حديث أو كذا ذكرها، وهي أحاديث ضعيفة لا تثبت^(١)، طيب خيرًا إن شاء الله.

(١) قال السيوطي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «تدريب الراوي» (٢/٦٣٨): وَقَدْ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءُ التَّصْنِيفَ فِيهِ قِيلَ: أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، قَالَهُ الْحَاكِمُ.

وَقِيلَ: أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثُمَّ النَّضْرُ، ثُمَّ الْأَصْمَعِيُّ، وَكُتِبَتْهُمَا صَغِيرَةٌ قَلِيلَةٌ.

(٢) الذي وجدته انتقد على أبي عبيد القاسم بن سلام إسحاق الموصلي، كما سيأتي في التعليق التالي.

وإسحاق الموصلي، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/١١٩)، وقال: الإمام، العلامة، الحافظ، ذو الفنون، أَبُو مُحَمَّدٍ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونِ التَّمِيمِيِّ، الْمَوْصِلِيُّ، الْأَخْبَارِيُّ، صَاحِبُ الْمَوْسِقَى، وَالشَّعْرِ الرَّائِقِ، وَالتَّصَانِيفِ الْأَدَبِيَّةِ، مَعَ الْفَقْهِ، وَاللُّغَةِ، وَأَيَّامِ النَّاسِ، وَالْبَصَرِ بِالْحَدِيثِ، وَعُلُوِّ الْمَرْتَبَةِ. وَلَمْ يُكْثِرْ عَنْهُ الْحَفَاطُ؛ لاشْتِغَالِهِ عَنْهُمْ بِالدَّوْلَةِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: كَانَ ثِقَةً، عَالِمًا.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ حُلُوًّا نَادِرَةً، حَسَنَ الْمَعْرِفَةِ، جَيِّدَ الشَّعْرِ، مَذْكُورًا بِالسَّخَاءِ.

صَنَّفَ كِتَابَ «الْأَغَانِي»؛ الَّذِي يَرْوِيهِ عَنْهُ ابْنُهُ.

وترجم له قبل ذلك الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/٣٣٦)، وذكر في ترجمته عن إبراهيم بن إسحاق الحربي يقول: كان إسحاق الموصلي ثقة صدوقًا عالمًا، وما سمعت منه شيئًا، ولوددت أني سمعت منه، وما كان يفوتني منه شيء لو أردته.

الشيخ: أحسن كتاب - إذا - ألف، إذا كان الأمر كذلك، فماذا؟

الطالب: يعني: أحسن كتاب، لا أذكر أحسن كتاب، يمكن يعني: ..

(١) قال الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «تاريخ بغداد» (٤٠٩/١٢): قرأت على ابن التوزي، عن ابن المرزباني، قال: حَدَّثَنِي مَكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: كَانَ أَبُو عبيد كَأَنَّهُ جَبَلٌ تُفْخُ فِيهِ الرُّوحُ بِحَسَنِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْحَدِيثَ، صِنَاعَةُ أَحْمَدَ وَيَحْيَى، وَكَانَ أَبُو عبيد يُؤَدِّبُ غُلَامًا فِي شَارِعٍ بَشَرٍ وَبَشِيرٍ، ثُمَّ اتَّصَلَ بِثَابِتِ بْنِ نَصْرِ بْنِ مَالِكِ الْخَزَاعِيِّ يُؤَدِّبُ وَلَدَهُ، ثُمَّ وَلِيَ ثَابِتٌ طَرَسُوسَ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً، فَوَلِيَ أَبُو عبيد الْقَضَاءَ بِطَرَسُوسَ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً فَاشْتَغَلَ عَنْ كِتَابِهِ الْحَدِيثَ، كَتَبَ فِي حَدَائِثِهِ عَنْ هُشَيْمٍ، وَغَيْرِهِ، فَلَمَّا صَنَفَ احْتِجَاجَ إِلَى أَنْ يَكْتُبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ صَالِحٍ، وَهَشَامِ بْنِ عِمَارٍ.

وَأَضْعَفَ كِتَابَهُ كِتَابُ «الْأَمْوَالِ»، يَحْيَى إِلَى بَابٍ فِيهِ ثَلَاثُونَ حَدِيثًا، وَخَمْسُونَ أَصْلًا عَنِ النَّبِيِّ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فَيَجِيءُ بِحَدِيثٍ بِحَدِيثَيْنِ يَجْمَعُهُمَا مِنْ حَدِيثِ الشَّامِ، وَيَتَكَلَّمُ فِي أَلْفَاظِهِمَا، وَلَيْسَ لَهُ كِتَابٌ مِثْلُ «غَرِيبِ الْمُصَنَّفِ»، وَأَنْصَرَفَ يَوْمًا مِنَ الصَّلَاةِ، فَمَرَّ بِدَارِ إِسْحَاقَ الْمُؤَصِّلِي، فَقَالُوا لَهُ: يَا أَبَا عُبَيْدٍ، صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ يَقُولُ: إِنَّ فِي كِتَابِكَ «غَرِيبَ الْمُصَنَّفِ» أَلْفَ حَرْفٍ خَطَأً. فَقَالَ: كِتَابٌ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ يَقَعُ فِيهِ أَلْفٌ لَيْسَ بِكَثِيرٍ!

وَلَعَلَّ إِسْحَاقَ عِنْدَهُ رَوَايَةٌ، وَعِنْدَنَا رَوَايَةٌ، فَلَمْ يَعْلَمْ، فَخَطَّأْنَا، وَالرَّوَايَتَانِ صَوَابٌ، وَلَعَلَّهُ أَخْطَأَ فِي حُرُوفٍ، وَأَخْطَأْنَا فِي حُرُوفٍ، فَيَبْقَى الْخَطَأُ يَسِيرًا.

رجال إسناده:

شيخ الخطيب هو: أحمد بن علي بن الحسين بن محمد بن موسى أبو الحسن المعروف بابن التوزي، ترجمته في «تاريخ بغداد» (٨٣/٥) بروايته عن يوسف بن عمر القواس.

قال الخطيب: كتبت عنه وكان صدوقًا كثير الكتاب، مديًا لحضور المجالس والسماع معنا. وترجم له السمعاني في «الأنساب» مادة: (المحتسب).

ابن المرزباني هو: محمد بن المرزبان، كما في «تهذيب الكمال» (٣٦٢/٢٣) ترجمة القاسم بن سلام.

وقد ترجم له ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٢٦٤٥/٦)، وقال: محمد بن المرزبان أبو العباس كان فاضلاً بليغاً مؤرخاً، عالماً بمجاري اللغة، تصدر عنه الكتب الكبار، وكان أحد التراجمه ينقل الكتب الفارسية إلى العربية. اهـ المراد. وله ترجمة في «الوافي بالوفيات» (١١/٥).

وفي «معجم المؤلفين» (١٣/١٢): محمد بن المرزبان الدميري، لغوي.

ومُكْرِمُ بْنُ أَحْمَدَ هُوَ: مُكْرِمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُكْرِمٍ، أَبُو بَكْرٍ الْقَاضِي الْبَزَازُ، قَالَ الْخَطِيبُ فِي «تاريخ بغداد» (٢٢٢/١٣): حَدَّثَنَا عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ رَزْقِيهِ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْفَضْلِ الْقَطَّانُ، وَأَبُو عَلِيٍّ ابْنُ شَاذَانَ، وَكَانَ ثِقَةً. والأثر إسناده ضعيف؛ محمد بن المرزبان ليس في ترجمته ما يفيد ضبطه.

الشيخ: إيه، «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، وهناك كتاب مثل: كتاب «الفائق» للزمخشري، نعم وبعدها.

[هل كتاب «مختلف الحديث» لابن قتيبة يدخل في غريب الحديث؟]

الطالب: وكتاب «مختلف الحديث» لابن قتيبة يدخل في هذا.

الشيخ: لا، «مختلف الحديث» شيء آخر، يعني: هم يذكرون -يا إخوان- الكلمة الغريبة.

[هل كتب غريب الحديث تعني بذكر الأسانيد؟]

الشيخ: ونادر منهم من يذكر السند، مثل: القاسم بن سلام في الحاشية أسانيد الظاهر نسخة، ومثل إبراهيم الحربي أيضًا يذكر بعض المواضع أسانيد، وبعضها ربما يكون الحديث ليس له أصل.

الطالب: والخطابي كذلك^(١).

الشيخ: أجود تفسير لغريب الحديث؟

الطالب: هو ما جاء مفسرًا عن النبي ﷺ في حديث آخر.

الشيخ: إيه مثل ماذا؟

الطالب: هو ذكر مثلاً هنا، مثل: ما قال النبي ﷺ لابن صائد: «خبأت لك

الدُّخ»^(٢)، فقال: جاء في حديث رواه أبو داود والترمذي -الظاهر- أنه قال له «خبأت لك..»^(٣).

الشيخ يضيف: الدخان.

(١) كتاب الخطابي «غريب الحديث».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣٠) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال لابن صياد: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُ، فَقَالَ: «اِخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ».

(٣) رواه أبو داود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٤٩) بلفظ: «إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، وَخَبَأَ لَهُ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ ﴿٥٠﴾

[الدخان: ١٠].

الطالب: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [الدخان: ١٠].

[النوع الثالث والثلاثون: المُسلسلُ]

الشيخ: ما هو المسلسل؟

الطالب: هو الحديث الذي تسلسل إسناده رجاله على حالة واحدة، إما اتفقوا في صفة الرواة أو الرواية^(١).

الشيخ: مثل للمسلسل بالفعل؟

الطالب: مثل: قصة أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يعني: التشبيك.

الشيخ يذكر قطعة من حديث أبي هريرة: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ» وشبك بين أصابعه.

طيب خيرًا إن شاء الله.

الطالب: ما حال الحديث هذا؟

الشيخ: الذي يظهر أنه حديث الذي في «الصحيح» - لكن التشبيك ما فيه^(٢) -، الذي في

«صحيح مسلم»، وانتقد^(١).

(١) المُسلسلُ لغة: اتَّصَلَ الشَّيْءُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَمِنْهُ سِلْسِلَةُ الْحَدِيدِ.

«فتح المغني» (٣٩/٤) للسخاوي.

(٢) أي: ليس التشبيك عند مسلم، وقد رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٣): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبُو يَحْيَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ بِخَارَى، ثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ».

فَقَالَ عَلِيٌّ: هَذَا حَدِيثٌ مَدَنِيٌّ؛ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي.

قَالَ عَلِيٌّ: وَشَبَكَ بِيَدِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، وَقَالَ لِي: شَبَكَ بِيَدِي أَيُّوبُ بْنُ خَالِدٍ، وَقَالَ لِي: شَبَكَ بِيَدِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَافِعٍ، وَقَالَ لِي: شَبَكَ بِيَدِي أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ لِي: شَبَكَ بِيَدِي أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ لِي: «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ». فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

قَالَ عَلِيٌّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَمَا أَرَى إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ أَخَذَ هَذَا إِلَّا مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى.

الطالب: التربة أو الأرض.

قال البيهقي: وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ مُوسَى بْنُ عُيَيْدَةَ الرَّبِذِيُّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، إِلَّا أَنَّ مُوسَى بْنَ عُيَيْدَةَ ضَعِيفٌ، وَرُويَ عَنْ بَكْرِ بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وإبراهيم بن أبي يحيى هو: الأسلمي متروك، وهو رابع أربعة من الكذابين عند النسائي، كما في «تاريخ بغداد» (١٣/١٦٩) للخطيب البغدادي.

ومتابعة موسى بن عبيدة الربذي لا تنفع؛ إذ الضعف شديد في الأسلمي، ثم هو ضعيف أيضًا.

فالتشبيك في هذا الحديث لا يصح، وينظر التعليق التالي عن هذا الحديث.

(١) رواه مسلم (٢٧٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠/٢٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيَّ، فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعاءِ، وَبَتَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ السَّاعَةِ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ».

وقد كتبت عن والذي رَحِمَهُ اللَّهُ: هذا الحديث متفق، وقد أخرجه مسلم، ولكنه منتقد من قول كعب الأخبار.

وأعله جماعة من كبار المحدثين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤٤٣/٢): بَلْ وَكَذَلِكَ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» فِيهِ أَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ غَلَطٌ، وَفِي نَفْسِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَعَ الْقُرْآنِ مَا يُبَيِّنُ غَلَطَهَا، مِثْلُ مَا رُويَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَجَعَلَ خَلْقَ الْمَخْلُوقَاتِ فِي الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ قَدْ بَيَّنَّ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ كَيْحَى بْنِ مَعِينٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَابْنُ خَالِدٍ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ غَلَطٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ صَرَّحَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ» أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَخْبَارِ كَمَا قَدْ بَسِطَ فِي مَوْضِعِهِ، وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى غَلَطِ هَذَا، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الْخَلْقَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَبَتَّ فِي «الصَّحِيحِ» أَنَّ آخِرَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَكُونُ أَوَّلُ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٣٥/١٧): هُوَ حَدِيثٌ مَعْلُومٌ قَدْ حَقَّ فِيهِ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ كَالْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى كَعْبٍ. وَقَدْ ذَكَرَ تَعْلِيلُهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ غَلَطٌ لَيْسَ بِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ بِمَا أَنْكَرَ الْحَدَّثُ عَلَى مُسْلِمٍ إِخْرَاجَهُ إِيَّاهُ.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/١): ثُمَّ فِي مَتْنِهِ غَرَابَةٌ شَدِيدَةٌ، فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ، وَفِيهِ ذِكْرُ خَلْقِ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ خُلِقَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ خُلِقَتِ السَّمَاوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ دُخَانٍ.

وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (٨٤): وَيَشْبَهُ هَذَا مَا وَقَعَ فِيهِ الْغَلَطُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ...» الْحَدِيثُ، وَهُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَلَكِنْ وَقَعَ الْغَلَطُ فِي رَفْعِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ كَعْبِ الْأَخْبَارِ، كَذَلِكَ قَالَ إِمَامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ»، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَيْضًا، وَهُوَ كَمَا قَالُوا؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّ مَدَّةَ التَّخْلِيقِ سَبْعَةُ أَيَّامٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الشيخ: إيه، التربة، «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»، ولعله عنى الأرض، نعم، أحسنت يا أخانا.

الشيخ: (مثل للمسلسل) أيضًا بالعد؟

الطالب: الصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الشيخ: ماذا؟

الطالب: قلنا: ما درينا كيف العد؟ إنه يقول: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، واحد.

[حكم الخمس الصلوات الإبراهيمية بعد بعض الصلوات]

الشيخ: قال: هكذا عدّهنَّ في يدي، عمرو بن خالد الواسطي قال: عدّهنَّ في يدي زيد بن علي بن الحسين، وقال لي: عدّهنَّ في يدي علي بن الحسين، وقال: عدّهنَّ في يدي أبي الحسين بن علي، وقال لي: عدّهنَّ في يدي علي بن أبي طالب، وقال لي: عدّهنَّ في يدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: عدّهنَّ في يدي جبريل، وقال جبريل: هكذا نزلت بهنَّ من عند رب العزة:

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ تَرَحَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ تَحَنَّنْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَحَنَّنْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا سَلَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ.

وهي الخمس الصلوات^(١) التي يقولها المبتدعة بعد بعض الصلوات، وهي من طريق عمرو بن خالد الواسطي، وهو كذاب، وهي مذكورة في «معرفة علوم الحديث» للحاكم^(٢)، وفي آخر «الروض النضير»، هذا مثال بالعد.

الشيخ: نعم، أسأل عرفنا هذا يا أختانا (المسلسل) بالقول؟

الطالب: بالقول حديث معاذ.

الشيخ: «إني أحبك».

الطالب: «إني أحبك يا معاذ».

الشيخ: أحسنت، حديث معاذ: «يَا مُعَاذُ، لَا تَدْعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»^(٣).

الشيخ: (المسلسل) بالقول والفعل يا أخي؟

الطالب: إيه نعم، حديث أنس عندما قال: «لا يؤمن أحدكم».

الشيخ يكمل: «حتى يؤمن بالقدر».

الطالب: نعم، وقبض على لحيته.

(١) أي: الصلاة الإبراهيمية خمس صلوات، كعدد الصلوات الخمس المفروضة.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٣٢). وهي موضوعة؛ من طريق عمرو بن خالد الواسطي، وهو كذاب، كما تراه في كلام والدي.

(٣) أخرجه العلائي في «المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة» (٥١)، وقال: هَذَا أَيْضًا صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَالتَّسْلِيلِ.

وأما المرفوع فأخرجه أبو داود (١٥٢٢) من طريق أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنِ الصُّنَابِجِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ! وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ!»، فَقَالَ: «أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ».

وَأَوْصَى بِذَلِكَ مُعَاذُ الصُّنَابِجِيُّ، وَأَوْصَى بِهِ الصُّنَابِجِيُّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. والحديث صحيح.

الشيخ: وقبض على لحيته، وقال: «أمنت بالقدر خيره وشره، وقبض على لحيته».

[حال حديث: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ، وَمُرِّهِ» وفيه

التسلسل بقبض اللحية]

الطالب: ما حال هذا الحديث؟

الشيخ: ما أعلمه صحيحًا بهذا^(١).

(١) أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (٣١)، والسيوطي في «جديد المسلسلات» (٢٢٣) من طريق يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ، وَمُرِّهِ»، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُوهِ وَمُرِّهِ»، قَالَ: وَقَبَضَ أَنَسٌ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَقَالَ: «أَمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُوهِ وَمُرِّهِ... الخ».

ويزيد هو: ابن أبان الرقاشي ضعيف. فالتسلسل بقبض اللحية في هذا الحديث لا يثبت.

والمتن أخرجه مسلم (٨) من طريق وكيع ومعاذ العنبري كلاهما عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن عمر بن الخطاب، دون زيادة «وحلوه، ومره».

وهذه الزيادة لا بأس بها عند ابن حبان كما في «الإحسان» (١٦٨)، وابن منده في «الإيمان» (٧) من طريق يزيد بن زريع، حَدَّثَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٧٢) من طريق شريك، ثنا حسين بن حسن الكندي، عن ابن بريدة، قال: حَجَجْتُ مَعَ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ فَمَرَرْنَا بِابْنِ عُمَرَ، وَرَوَاهُ بِالشَّكِّ فَقَالَ: أَرَاهُ قَالَ: «وَحُلُوهُ وَمُرِّهِ».

ورواه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٧٠) من طريق يزيد بن هارون، أنا شريك، عن الركين بن الربيع، عن يحيى بن يعمر، وعن عطاء بن السائب، عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، وعنده الجزم بهذه الزيادة.

وشريك: ابن عبد الله النخعي ضعيف.

فائدة: يحيى بن يعمر بفتح أوله واليم وسكون المهملة بينهما، وَيَجُوزُ صَمُّ مِيمِهِ. «فتح الباري» (٧٣٨٣).

وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٠٣٨) من طريق محمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن بريدة، قال: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَأَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ..

وعطاء بن السائب اختلط، ورواية محمد بن فضيل عنه بعد الاختلاط، قال الحافظ في «نتائج الأفكار» (٤١٦/١): عطاء بن السائب من اختلط، وسامع محمد بن فضيل منه بعد اختلاطه، وكذا أكثر الرواة عنه.

وجاء من حديث عدي بن حاتم أخرجه ابن ماجه (٨٧)، وفيه عبد الأعلى بن أبي المساور متروك.

[التسلسل كثير منه ليس بصحيح]

الشيخ: ثم كثير من المسلسلات فيها ما فيها، قد يكون الحديث صحيحًا والتسلسل ليس بصحيح^(١).

الشيخ: (المسلسل) بالصفة القولية يا أخانا؟

الطالب: قراءة سورة الصف.

الشيخ: قراءة سورة الصف، صحيح^(٢).

الشيخ: التسلسل بالصفة الفعلية يا أخانا؟

الطالب: الصفة الفعلية؟

الشيخ: إيه، التسلسل بالصفة الفعلية؟

الطالب: التسلسل بالمحمدين.

الشيخ: هاه.

الطالب: بالرجال.

الشيخ: سيأتي (التسلسل) بالرجال. تذكرون شيئاً؟

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (٤١/٤): قَلَّمَا يَنْسَلِمُ التَّسْلُسُ ضَعْفًا، أَي: مِنْ ضَعْفٍ يَحْصُلُ فِي وَضْفِ التَّسْلُسِ، لَا فِي أَضْلِ الْمُتْنِ.

فائدة: التسلسل من صفات الإسناد. كما في «نزهة النظر» (١٥٥).

(٢) رواه الترمذي (٣٣٠٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: قَعَدْنَا نَقْرُءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَذَكَّرْنَا، فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيَّ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٥ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٥﴾ [الصف: ١-٢]، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ سَلَامٍ»، قَالَ يَحْيَى: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ»، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا الْأَوْزَاعِيُّ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابْنُ كَثِيرٍ».

والحديث ذكره والذي رَوَاهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (١٦٧)، وبوب عليه: أَصَحُّ الْأَحَادِيثِ الْمُسْلَسَةِ.

الطالب: قالوا: الذي يقرض أظافره في يوم الخميس.

الشيخ: هاه.

الطالب: أذكر هذا.

الشيخ: تذكر هذا من الكتاب نفسه.

الطالب: ماذا عندك أنت يا شيخ؟

الشيخ: ما أذكر الآن.

الطالب: ذكر تقليم الأظافر يوم الخميس^(١).

الشيخ: في الزمان.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، ذكر في صفاتهم الفعلية، قال: كَاتَّفَاقِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ المسلسلين

بِالْمُحَمَّدِينَ^(٢).

والذي يظهر ما هنا صفة فعلية، لكن الصفة الفعلية ما جاء في «الصحيحين» أن النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند أن كان يُقرؤه جبريل، فكان يعجل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأنزل الله

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٤٢/٢): وَالتَّعَلُّقَةُ بِالزَّمَانِ، كَالْمُسْلَسِلِ بِرَوَاتِهِ يَوْمَ الْعِيدِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وهذا لا يصح، قال الحافظ في «فتح الباري» (٥٨٨٩): وَلَمْ يُبْتُ أَيْضًا فِي اسْتِحْبَابِ قَصِّ الظُّفْرِ يَوْمَ الْخَمِيسِ حَدِيثٌ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْمُسْتَعْفِرِيُّ بِسَنَدٍ مُجْهُولٍ، وَرَوَيْنَاهُ فِي مُسْلَسَلَاتِ التَّيْمِيِّ مِنْ طَرِيقِهِ، وَأَقْرَبُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مُوْضُوعٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكِنْ سَنَدُهُ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا فِي «الشَّعَبِ»، وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهُ فَقَالَ: يُسَنُّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَعَنْهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَعَنْهُ يَتَخَيَّرُ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ كَيْفَ مَا احْتَاجَ إِلَيْهِ.

وينظر الحديث المُسْلَسِلَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي «رسالة المسلسلات» (٤٥) للكتاني.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٤٢/٢): وَالتَّعَلُّقَةُ بِصِفَاتِهِمُ الْفِعْلِيَّةِ، كَاتَّفَاقِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ، كَالْمُسْلَسِلِ بِالْمُحَمَّدِينَ، أَوْ صِفَاتِهِمْ أَوْ نَسَبَتِهِمْ.

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ [القيامة: ١٦-١٧] (١).

فابن عباس رضي الله تعالى عنهما يحكي صفة عجلة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه كان يمد شفتيه، وحكاها عن ابن عباس سعيد بن جبير، طيب تفضلوا بارك الله فيكم.

الشيخ: عند من يا إخوان؟

الطالب: عندي.

الشيخ: عندك مرحباً- ما شاء الله، الأمر سهل، السؤال بعدك الثاني سهل-، بصفاتهم أو

نسبتهم؟

الطالب: مثل: المحمدين، ومثل: العراقيين، والشاميين.

الشيخ: هذه النسبة، وصفاتهم؟

الطالب: وصفاتهم: فقهاء، نحويون.

الشيخ: يعني: هناك حديث وجدته في «كنز العمال»، ووجدته في «الأحاديث المسلسلة»،

حديث بسند طويل مسلسل بذوي العاهات، حدثني الأعرج، عن الأعور، عن الأعمى، عن المقعد عن.. هكذا... (٢).

(١) رواه البخاري (٥)، ومسلم (٤٤٨) من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) [القيامة: ١٦] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ يَمَّا يُحَرِّكُ شَفْتَيْهِ - فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أَحَرَّكُهَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُهَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّكُهَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهَا، فَحَرَّكَ شَفْتَيْهِ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ [القيامة: ١٧]. الحديث.

(٢) قال ابن النجار كما في «كنز العمال» (٤٣١/٩): «: أنبأنا أبو أحمد الأشقر في كتابه، أن أبا الفضل الأشيب أخبره، قال: كتب إلي أبو قاسم الزمن، أنبأنا والدي أبو عبدالله المقعد، قال: حدثني محمد بن أبي خراسان المفلوج، حدثنا الأثرم ببغداد، حدثنا الحسن بن مهران بن الوليد أبو سعيد الأصبهاني، حدثنا الأحذب، حدثنا الأصم، حدثنا الضرير، عن الأعمش، عن الأعور، عن الأعرج، عن الأعمى، أن النبي صلى الله عليه وسلم توضع مرة مرة.

وأنا أقول: إن مثل هذا يخترعه بعض الضعفاء؛ من أجل الغرائب التي قد تقدمت، أن العلماء ينهون عن الغرائب، والله المستعان.

الشيخ: الاتفاق في مسلسل بصفة الأداء؟ سهل.

وعند أن

حدثني تبسما

الطالب: هذه الصفة في الرواة، يتبسم.

الشيخ: إيه.

الطالب: لكن الذي هي أنت تقصد للرواية؟

الشيخ: هاه.

الطالب: المسلسل بالرواية؟

الشيخ: عند صفة الأداء عمل شيئاً.

الطالب: يقول: هو أن يكون إما متعلق بصيغ الأداء، أو بالمكان، أو بالزمان^(١).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب: صيغ الأداء، مثل: يتسلسل بـ «حدثنا، أو سمعت» أو كذا.

الشيخ: إي نعم.

الطالب: المكان، مثل: الملتزم في مكة^(٢)، والزمان مثل: يوم العيد، يوم الخميس.

الشيخ: طيب، اذكر شيئاً من فوائد التسلسل؟

الطالب: أولاً: يفيد الاتصال.

الأحدب عبدالله بن الحسن قاضي المصيبة، والأصم عبدالله بن نصر الأنطاكي، والضرير أبو معاوية، والأعمش سليمان بن مهران، والأعور إبراهيم النخعي، والأعرج الحكم، والأعمى عبدالله بن عباس.

(١) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٢/٦٤٠): وَصِفَاتُ الرَّوَايَةِ إِذَا مَا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِصِيغِ الْأَدَاءِ، أَوْ بِزَمَنِهَا، أَوْ مَكَانِهَا.

(٢) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٢/٦٤٢): وَبِالْمَكَانِ، كَالْمُسْلَسِلِ بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ فِي الْمُلْتَزِمِ.

الشيخ: نعم.

الطالب: طيب، أعرف الاتصال^(١)، والله أعلم.

[التسلسل بالحفاظ قد يفيد العلم اليقيني عند بعضهم]

الشيخ: وبعدها أيضًا إذا كان مسلسلًا بالحفاظ، ربما يقول بعضهم: يفيد العلم اليقيني^(٢).

الشيخ: التسلسل قد يكون في بعض أجزاء السند هكذا؟

الطالب: نعم، كأن مثلًا: يكون نصف الإسناد مسلسلًا بالمصريين، والآخر باليمنيين.

[التسلسل في حديث: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»]

الشيخ: بماذا أوّل حديث، وهو أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»^(٣).

(١) قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تدريب الراوي» (٦٤٢/٢): وَأَفْضَلُهُ مَا دَلَّ عَلَى الْإِتِّصَالِ فِي السَّمَاعِ، وَعَدَمُ التَّدْلِيلِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ: اسْتِثْنَاهُ عَلَى زِيَادَةِ الضَّبْطِ مِنَ الرَّوَاةِ.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٦٢): الْمَسْلُسُ بِالْأُتْمَةِ الْخَفَاطِ الْمُتَّقِينَ، حَيْثُ لَا يَكُونُ غَرِيًّا، كَالْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ مَثَلًا، وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ الْعِلْمَ عِنْدَ سَامِعِهِ بِالِاسْتِدْلَالِ مِنْ جِهَةِ جَلَالَةِ رَوَاتِهِ، وَأَنَّ فِيهِمْ مِنَ الصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْقَبُولِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ أَذْنَى مِمَّا يَمَارَسُهُ بِالْعِلْمِ وَأَخْبَارِ النَّاسِ أَنَّ مَالِكًا مَثَلًا: لَوْ شَافَهُهُ بِخَيْرٍ أَنَّهُ صَادَقَ فِيهِ، فَإِذَا انْصَافَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ أَزْدَادًا قُوَّةً، وَبَعْدَ مَا يُخْشَى عَلَيْهِ مِنَ السَّهْوِ.

(٣) أخرجه العلائي في «المسلسلات المختصرة المقدمة أمام المجالس المبكرة» (٣٩)، والكتاني في «رسالة المسلسلات» (٤٢) وغيرهما، من طريق الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، وهو أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ قَالَا جَمِيعًا: أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ أوّل حديث سَمِعْنَاهُ مِنْهُ، أَنَا أَبِي أَبُو صَالِحٍ الْمُؤَدَّنُ، وَهُوَ أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ، قَالَ فِي جَمِيعِ الطُّرُقِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَا أَبُو طَاهِرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدَشْ، وَهُوَ أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ، أَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بِلَالٍ، وَهُوَ أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَرَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ أوّل حديث سَمِعْتُهُ مِنْهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي قَابُوسَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الرَّاحِمُونَ..» الحديث.

وأخرجه بدون التسلسل أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، وأحمد (٦٤٩٤) من طريق سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي قَابُوسَ، مَوْلَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، بِهِ.

وأبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو: مجهول عين، لم يذكر المزي في «تهذيب الكمال» راويًا عنه سوى عمرو بن دينار.

الطالب: نعم.

الشيخ: أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، وصل -الظاهر- التسلسل إلى عمرو بن دينار، ثم انقطع

التسلسل ^(١)، طيب خيرًا إن شاء الله.

الطالب: مسلسل بالسماع؟

الشيخ: أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ، «أول»، لفظة «أول»، كل واحد يقول: أَوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ

مِنْهُ.

الشيخ: أصبح المسلسلات؟

الطالب: قال شيخ الإسلام: أصبح شيء في المسلسلات أو في الدنيا، ما ورد في حديث

سورة الصف ^(٢).

الشيخ: إيه. إلى هنا.

[التَّوَعُّدُ الرَّابِعُ وَالْثَّلَاثُونَ: نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وذكر الحديث العلامة الألباني في «الصحيحة» (٩٢٥).

وأخرجه البخاري (٦٠١٣) عن جرير بن عبد الله عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ».

برفع الميم في «يرحم» وجزمها، يراجع «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي» (٩٧) لأبي البقاء.

وأخرجه مسلم (٢٣١٩) بلفظ: «مَنْ لَا يَرْحَمِ النَّاسَ، لَا يَرْحَمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». منقول من تعليقي على «المحدث الفاضل» (٧٥٦)، وما

توفيقي إلا بالله.

(١) استفدنا من كلام والدي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه من عمرو بن دينار فما فوق انقطع التسلسل.

قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (١٥٥): وقد يقع التَّسْلُسُ في مُعْظَمِ الإِسْنَادِ، كحديث المسلسل بالأولية؛ فَإِنَّ السَّلْسَلَةَ تَنْتَهِي

فيه إِلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ فَقَطْ، وَمَنْ رَوَاهُ مُسْلَسَلًا إِلَى مَتْنِهَا فَقَدْ وَهَمَ.

(٢) نقله عنه السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٤٣/٢).

وتقدم ذكرُ هذا الحديث في التعليق قبل قليل.

عندك يا أخي، ما هو النسخ والنسوخ، عرّف المنسوخ والثاني^(١) نعم يشملها؟

الطالب: النسخ والنسوخ كما قال الحافظ ابن حجر: رفع حكم شرعي متقدم بحكم

شرعي متأخر عنه^(٢).

الشيخ: ومتى يُصار إلى النسخ؟

الطالب: يصار إلى النسخ إذا جاء حديث من حديث آخر.

الشيخ: إيه، بالدليل أو بالتاريخ، وما قد وصلنا إليه بس أقصد أنه ما يُحكم على الحديث أو

على الآية بأنها منسوخة إلا بنص أو بالتاريخ، وعدم إمكان الجمع؛ لأنه إبطال للحكم.

الشيخ: اذكر يا أخانا تحذير العلماء للقضاة والمفتين من الكلام في الدين حتى يعرفوا

النسخ والنسوخ؟

[أثر علي وابن عباس وحذيفة في تعلم النسخ والنسوخ]

الطالب: ورد أن قاصاً مر عليه عليٌّ رضي تعالى الله عنه، فقال له: تَعْلَمُ النَّاسِخَ وَالْمُنْسُوخَ؟

فقال: لا، فقال: هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ^(٣).

(١) وهو: النسخ.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (٩٥): والنسخ: رَفْعُ تَعْلُقِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ.

والنسخ: ما دل على الرفع المذكور.

والنسخ في اللغة: يُسْتَعْمَلُ فِي الرَّفْعِ وَالْإِزَالَةِ، يُقَالُ: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ، وَنَسَخَتِ الرِّيحُ الْأَثَارَ، إِذَا أَرَأَتْهَا، وَيُسْتَعْمَلُ فِي النَّقْلِ، يُقَالُ: نَسَخْتُ الْكِتَابَ، إِذَا نَقَلْتُ مَا فِيهِ وَإِنْ لَمْ تُزَلْ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ. ذكره الخطيب في «الفيح والمفتق» (١/٢٤٤) عن شيخه أبي إسحاق الفيروزآبادي.

(٣) أثر علي بن أبي طالب أخرجه الخطيب في «الفيح والمفتق» (١/٢٤٤) من طريق أبي داود سليمان بن الأشعث، نا حفص بن عمر، نا شعبة.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَنَا ابْنُ كَثِيرٍ، أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: مَرَّ عَلِيٌّ بِقَاصٍ يَقْصُ فذكره.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» (١٣٠٦) من طريق محمد بن غالب، حدثنا عمرو بن مرزوق، وأبو عمر الحوضي واللفظ لعمرو قالوا: حدثنا شعبة، عن أبي حَصِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بِهِ.

وكذلك ما ورد عن ابن عباس^(١).

ومثله: عن ابن مسعود^(٢)، وكذلك عن حذيفة-أظن ذلك-، أنه قال: إن الناسخ والمنسوخ، يعني: أمر لا يعرفه أحد، فقال له: ومن يعرف؟ قال...^(١).

وحفص بن عمر هو: أبو عمر الحوضي.

وأبو حصين: قال الحافظ في «تقريب التهذيب»: عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي أبو حصين بفتح المهملة، ثقة ثبت سني، وربما دلس، وكان يقول: إن عاصم بن بهدلة أكبر منه بسنة واحدة.

و أبو عبد الرحمن السلمي: عبدالله بن حبيب.

وأخرجه الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (٤) من وجهين، أحدهما: من طريق سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بِهِ.

والوجه الثاني: بعض رجاله يحتاج إلى نظرٍ في حاله.

فالأثر صحيح.

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٣٠٧)، والحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (٥) من طريق سلمة بن نُبَيْط الأشجعي، حدثنا الضحاك بن مزاحم، قال: مرَّ ابن عباس بقاصٍّ، فضربه برجله، وقال: يا قاصٍّ، هل تعلم الناسخ من المنسوخ؟ قال: وما الناسخ من المنسوخ؟ قال: أو لا تعرف؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلكت.

وهذا أثر ضعيف؛ لانقطاعه. الضحاك بن مزاحم: الهلالي لم يلق ابن عباس.

قال علي بن المديني عن يَحْيَى بن سعيد القطان: كَانَ شُعْبَةُ يُنْكِرُ أَنْ يَكُونَ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ.

وقال شُعْبَةُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَيْسَرَةَ يَقُولُ: الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ لَمْ يَلِقْ ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّمَا لَقِيَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ فَأَخَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ. أخرجهما العقيلي في «الضعفاء» (٧٥٨).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٥٣/٤): قيل: لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة.

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «إرواء الغليل» (١٠٤٩) عن إسناد: لكنه منقطع؛ فإن الضحاك لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة.

أما ما جاء عن الضحاك أنه قال: جاورت ابن عباس سبع سنين. فهذا من طريق أبي جناب الكلبي عن الضحك بن مزاحم. كما في «جامع التحصيل» (٣٠٤) للعلائي.

وأبو جناب ضعيف، قال الحافظ ابن حجر: يحيى بن أبي حَيَّة، بمهملة وتحتانية، الكلبي، أبو جناب، بجيم ونون خفيفتين وآخره موحدة، مشهور بها، ضعفه؛ لكثرة تدليس.

(٢) ليس لابن مسعود ذكرٌ في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٤٣/٢)، إنما ذكره السيوطي عن هؤلاء الثلاثة: علي بن أبي طالب، وابن عباس، وحذيفة، فالله أعلم.

[مبالغة بعضهم في ذكر شروط المجتهد]

الشيخ... الناس ومعرفة قليلة بالناسخ والمنسوخ أم ماذا؟

الطالب: نعم، يعني: الصحيح أنه يجوز أن يعلم الناس، ويتعلم الناسخ والمنسوخ.

الشيخ: يتعلم، والمبتدعة الذين يريدون أن يجعلوا بين الناس وبين كتاب ربهم وسنة نبهم

محمد ﷺ حاجزاً يستدلون بهذا، بأنه لا يتكلم حتى يعرف الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمطلق والمقيّد، والمجمل والمبين.

[قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي عن بعضهم: والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا،

ورده عليهم]

حتى إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ تعالى يقول في نُسَيْخَةٍ صغيرة له: إن هذه

الشروط لم تتوفر في أبي بكر وعمر^(٢).

(١) أثر حذيفة أخرجه الحازمي في «الناسخ والمنسوخ» (٤) من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سُئِلَ حُذَيْفَةُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: إِنَّمَا يُفْتِي أَحَدُ ثَلَاثَةٍ: مَنْ عَرَفَ النَّاسِخَ وَالْمُنْسُوخَ، قَالُوا: وَمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ؟ قَالَ: عُمَرُ أَوْ رَجُلٌ وَلِيَ سُلْطَانًا، فَلَا يَجِدُ مِنْ ذَلِكَ بُدًّا، أَوْ مُتَكَلِّفٌ.

هذا أثر صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وسليمان بن أحمد: الطبراني.

وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: الدَّبَرِيُّ.

(٢) قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي رَحِمَهُ اللهُ في «الأصول الستة» (١٤٥) مع شرح الشيخ ابن عثيمين: رد الشبهة التي وضعها الشيطان في ترك القرآن والسنة واتباع الآراء والأهواء المتفرقة المختلفة، وهي أن القرآن والسنة لا يعرفهما إلا المجتهد المطلق، والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا أو صافاً لعلها لا توجد تامة في أبي بكر وعمر.

[إنكار الصنعاني لذلك أيضاً]

ويقول الصنعاني في «سبل السلام» في كتاب القضاء: إن هذه الشروط لم تتوفر في عتاب،

قاضي رسول الله ﷺ بمكة^(١).

(١) قال الصنعاني في «سبل السلام» (٥٦٨/٢) في شروط المجتهد: قَالَ الشَّارِحُ-شارح «بلوغ المرام» وهو المغربي-وغيره: وَهُوَ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ أَخْذِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُعْزُ وَجُودُهُ بَلْ كَادَ يُعْذَمُ بِالْكَلْبِيَّةِ، وَمَعَ تَعَدُّرِهِ فَمِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَكُونَ مُقْلِّدًا مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ.

وَمِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَتَحَقَّقَ أَصُولُ إِمَامِهِ وَأَدِلَّتُهُ، وَيُنْزِلُ أَحْكَامَهُ عَلَيْهَا فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مَنْصُوصًا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ.

ثم تعقب هذا الصنعاني رَحِمَهُ اللهُ، وقال: قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْبُطْلَانِ، وَإِنْ تَطَابَقَ عَلَيْهِ الْأَعْيَانُ، وَقَدْ بَيَّنَّا بُطْلَانَ دَعْوَى تَعَدُّرِ الْاجْتِهَادِ فِي رِسَالَتِنَا الْمُسَمَّاةِ بِـ «إِرْشَادِ النَّقَادِ إِلَى تَبْسِيرِ الْاجْتِهَادِ» بِمَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ، وَمَا أَرَى هَذِهِ الدَّعْوَى الَّتِي تَطَابَقَتْ عَلَيْهَا الْأَنْظَارُ إِلَّا مِنْ كُفْرَانِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ-أعني: المدَّعينَ هَذِهِ الدَّعْوَى وَالْمُقَرَّرِينَ لَهَا-مُجْتَهِدُونَ، يَعْرِفُ أَحَدُهُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَا يُمَكِّنُهُ بِهَا الْاسْتِنْبَاطَ، بَمَا لَمْ يَكُنْ قَدْ عَرَفَهُ عَتَّابُ بْنُ أُسَيْدٍ قَاضِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَكَّةَ، وَلَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ قَاضِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْيَمَنِ، وَلَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ قَاضِيهِ فِيهَا وَعَامِلُهُ عَلَيْهَا، وَلَا شُرَيْحُ قَاضِي عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ. وَيَدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ: (فَمِنْ شَرْطِهِ) أَيُّ: الْمُقْلِّدِ أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، (وَأَنْ يَتَحَقَّقَ أَصُولُهُ وَأَدِلَّتُهُ) أَيُّ: وَمِنْ شَرْطِهِ: أَنْ يَتَحَقَّقَ أَصُولُ إِمَامِهِ وَأَدِلَّتُهُ، (وَيُنْزِلُ أَحْكَامَهُ عَلَيْهَا فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مَنْصُوصًا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ)، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْاجْتِهَادُ الَّذِي حُكِمَ بِكَيْدُودَةِ عَدَمِهِ بِالْكَلْبِيَّةِ، وَسَمَّاهُ مُتَعَدِّرًا.

فَهَلَّا جَعَلَ هَذَا الْمُقْلِّدُ إِمَامَهُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ عَوَضًا عَنْ إِمَامِهِ، وَتَتَّبَعَ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَوَضًا عَنْ تَتَّبِعِ نُصُوصِ إِمَامِهِ.

وَالْعِبَارَاتُ كُلُّهَا أَلْفَاظٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ، فَهَلَّا اسْتَبْدَلَ بِالْفَظِ إِمَامِهِ وَمَعَانِيهَا أَلْفَاظَ الشَّارِعِ وَمَعَانِيهَا، وَنَزَلَ الْأَحْكَامَ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَجِدْ نَصًّا شَرْعِيًّا عَوَضًا عَنْ تَنْزِيلِهَا عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مَنْصُوصًا، تَالَهُ لَقَدْ اسْتَبْدَلَ الَّذِي هُوَ أَذْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْ مَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى مَعْرِفَةِ كَلَامِ الشُّيُوخِ وَالْأَصْحَابِ، وَتَقَهُمْ مَرَامِهِمْ، وَالتَّفْتِيْسِ عَنْ كَلَامِهِمْ.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ يَقِينًا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامَ رَسُولِهِ ﷺ أَقْرَبُ إِلَى الْأَفْهَامِ، وَأَذْنَى إِلَى إِصَابَةِ الْمَرَامِ؛ فَإِنَّهُ أَبْلَغُ الْكَلَامِ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَعَذُّهُ فِي الْأَفْوَاهِ وَالْأَسْمَاعِ، وَأَقْرَبُهُ إِلَى الْفَهْمِ وَالْإِنْفِاعِ، وَلَا يُنْكَرُ هَذَا إِلَّا جُلْمُودُ الطَّبَاعِ، وَمَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي النَّفْعِ وَالْإِنْفِاعِ. اهـ المراد.

[مرد الإمام ابن الوزير على رسالة شيخه علي بن محمد]

الشيخ: ومحمد بن إبراهيم الوزير من أجل أن شيخه علياً^(١)، قال: كيف تتكلمون وأنتم لا تعرفون الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه.. إلى آخره، فجمع هذا في كم يا أخانا في «الروض الباسم»؟

الطالب: يعني: قدر ورقتين أو ورقة.

الشيخ: في قدر ورقتين^(٢)، نعم الذي هو ثبت فيه.

(١) ترجم له الشوكاني في «البدر الطالع» (١/٤٨٥)، وقال: السيد علي بن محمد بن أبي القاسم ابن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن يحيى بن الناصر بن الهادي يحيى بن الحسين، العلامة الكبير، مؤلف «تجريد الكشاف» التفسير المشهور، وروي أن له تفسيراً حافلاً في ثمانية مجلدات، ومن جملة تلامذته السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير، ولكنه لما اجتهد السيد محمد المذكور ورفض التقليد، وتبحر في المعارف، قام عليه صاحب الترجمة في جملة القائمين عليه، وترسل عليه برسالة تدل على عدم إنصافه، ومزيد تعصبه، سامحه الله.

وأجاب السيد محمد عن هذه الرسالة بـ «العواصم والقواصم» الكتاب المشهور الذي لم يؤلف في هذه الديار اليمنية مثله، وهو في ثلاثة مجلدات كبار، وكان صاحب الترجمة يقرئ الطلبة في جميع علوم الاجتهاد، وفي الأمهات، وسائر كتب التفسير، ومات سنة ٨٣٧ سبع وثلاثين وثمانمائة.

(٢) وكان مطلع كلام الشيخ محمد بن إبراهيم بن الوزير **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الروض الباسم» (١/١٣): إلا أنه لما اتسع الكلام وطال، واتسع مجال القيل والقال، جاءني رسالة محبرة، واعتراضات محررة، مشتملة على الزواجر والعظات، والتنبيه بالكلم الموقظات، زعم صاحبها أنه من الناصحين المحبين، وأنه أدى به ما عليه لي من حق الأقربين، وأهلاً بمن أهدى إلي النصيحة، فقد جاء الترغيب إلى ذلك في الأحاديث الصحيحة، وليس بضائر إن شاء الله ما يعرض في ذلك من الجدل، مهما وزن بميزان الاعتدال؛ لأنه حيثن يدخل في السنن، ويتناوله أمر: ﴿وَجَدَلْهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقد أجاد من قال، وأحسن:

وَجَدَلْ أَهْلَ الْعِلْمِ لَيْسَ بِضَائِرٍ ❀ مَا بَيْنَ غَالِبِهِمْ إِلَى الْمَغْلُوبِ

وكتاب «الروض الباسم» مختصر من «العواصم». كما في «البدر الطالع» (٢/٩١) للشوكاني.

وقال الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/٩٠): ومن رام أن يعرف حاله ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاته؛ فإنها شاهد عدل على علو طبقته، فإنه يسرد في المسألة الواحدة من الوجوه ما يهر لب مطالعه، ويعرفه بقصر بابه، بالنسبة إلى علم هذا الإمام كما يفعل في «العواصم والقواصم»، فإنه يُورد كلام شيخه العلامة علي بن محمد بن أبي القاسم في رسالته التي اعترض بها عليه، ثم ينسفه نسفاً بإيراد ما يزيفه به من الحجج الكثيرة، التي لا يجد العالم الكبير في قوته استخراج البعض منها، وهو في أربعة مجلدات يشتمل على

[توسّع بعضهم في ادعاء النسخ فكن على حذر]

الشيخ: وإلا فقد توسّع الناس في الناسخ والمنسوخ أيما توسّع، ينبغي أن يُعرف ما هو؟

[من التوسع أن قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾] [المعارج: ٥] [منسوخ بآية السيف]

الشيخ: لأنه مثلاً: وجدتُ في كتاب مؤلف في «الناسخ والمنسوخ في القرآن»، يقول:

﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥] [منسوخة بآية السيف^(١)]، والله المستعان. انتهينا من هذا.

فَوَائِدُ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الْعُلُومِ لَا تُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَلَوْ خَرَجَ هَذَا الْكِتَابُ إِلَى غَيْرِ الدِّيَارِ الْيَمْنِيَةِ لَكَانَ مِنْ مَفَاخِرِ الْيَمَنِ وَأَهْلِهِ، وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ هُمْ مَا جُبِلُوا عَلَيْهِ مِنْ غَمَطِ مُحَاسِنِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَدَفَنَ مَنَاقِبَ أَفْضَلِهِمْ.

(١) قال أبو القاسم المقرئ في «الناسخ والمنسوخ» (١٨٤): قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]. نسخ الصبر منها بقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الناسخ والمنسوخ» (٢٠٩): وكل ما كَانَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٣]. وقوله تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [طه: ١٣٠]. وقوله تَعَالَى: ﴿فَقُولْ عَنْهُمْ﴾ [الصافات: ١٧٤]. ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]. ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]. ﴿فَأَصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]. فَهَذَا وَمَا شَاكَهُ مَنُسخ بِآية السَّيفِ.

وقد علمت من كلام والدي أن هذا من التوسع في ادعاء النسخ.

قال السعدي في «تفسيره» (٨٨٥): أي: اصبر على دعوتك لقومك صبراً جميلاً، لا تضجر فيه ولا ملل، بل استمر على أمر الله، وادع عباده إلى توحيده، ولا يمنعك عنهم ما ترى من عدم انقيادهم، وعدم رغبتهم، فإن في الصبر على ذلك خيراً كثيراً.

فائدة: الهجرُ والصَّفْحُ والصَّبْرُ الجميل.

قال تعالى عن نبيه يعقوب عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]. وقال تعالى لنبه محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]. وقال تعالى: ﴿فَأَصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَأَهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠].

قال شيخ الإسلام **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «مجموع الفتاوى» (٦٦٦/١٠): فَالْهَجْرُ الْجَمِيلُ: هَجْرٌ بِلَا أَدَى.

وَالصَّفْحُ الْجَمِيلُ: صَفْحٌ بِلَا عِتَابٍ.

وَالصَّبْرُ الْجَمِيلُ: صَبْرٌ بِلَا شَكْوَى.

الشيخ: مَنْ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَصْبَحَ مَبْرُزًا يَا أَخِي فِي عِلْمِ النَّاسِخِ وَالْمَنَسُوخِ؟

الطالب: الشافعي.

الشيخ: الشافعي؟

الطالب: نعم.

[قول الإمام أحمد: مَا عَلِمْنَا الْمُجْمَلُ مِنَ الْمُفْصَلِ، وَكَأَنَّا نَسَخَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَسُوخِهِ حَتَّى جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ]

مَنَسُوخِهِ حَتَّى جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ

الشيخ: ماذا قال الإمام أحمد لابن وارة؟

الطالب: قال له: أَكْتَبْتَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ؟ قال: لا، قال: فَرَطْتَ؛ فَإِنَا مَا عَلِمْنَا الْمُجْمَلُ مِنَ

الْمَفْسَّرِ، أَوِ النَّاسِخِ وَالْمَنَسُوخِ إِلَّا مِنْذُ جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ^(١).

(١) قال أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩٦/٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاجِيَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ بْنِ وَارَةَ، يَقُولُ: قَدِمْتُ مِنْ مِصْرَ فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَسْلَمَ عَلَيْهِ، قَالَ: كَتَبْتَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَرَطْتَ؛ مَا عَلِمْنَا الْمُجْمَلُ مِنَ الْمُفْصَلِ، وَلَا نَسَخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَسُوخِهِ حَتَّى جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ، قَالَ: فَحَمَلَنِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ رَجَعْتُ إِلَى مِصْرَ وَكَتَبْتُهَا ثُمَّ قَدِمْتُ.

وأخرجه الحازمي في «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (٣) من طريق أحمد بن عبد الله - وهو: أبو نعيم -، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ سَهْلٍ، بِهِ.

محمد بن حميد بن سهل، ضعفه البرقاني، ووثقه أبو نعيم الأصبهاني، وقال أبو الحسن ابن الفرات: كانت عنده أحاديث غرائب، وكان قد كتب مع الحفاظ القدماء، إلا أنه كان فيه تخليط في أشياء قبل أن يموت، ولا أحسب تعمد ذلك؛ لأنه كان حميد الأمر إلا أن الإنسان قد تلحقه غفلة، وقال ابن أبي الفوارس: كان فيه تساهل شديد، وكان قد سمع حديثاً كثيراً إلا أن فيه شراً.

ترجمته في «لسان الميزان» (١٥٠/٥)، وأصله «ميزان الاعتدال» (٥٣١/٣).

وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء والمتروكين» وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين (٣٤٨): محمد بن حميد بن سهل المخرمي، شيخ أبي نعيم، ضعفه ابن الجوزي.

عبد الله بن محمد بن ناجية، أبو محمد البربري، قال أبو بكر الإسماعيلي في «المعجم» (٢٩٤): أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاجِيَةَ بْنِ نَجْبَةَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ أَبُو مُحَمَّدٍ، الشَّيْخُ، الثَّبْتُ، الْفَاضِلُ.

الشيخ: أحسنت، عندك يا أخانا، بأي شيء يُعرف الناسخ والمنسوخ؟

الطالب: يُعرف بتصريح النبي ﷺ، مثل: حديث بُريدة: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ».

الشيخ: وحديث بُريدة أيضًا فيه نفسه: «ونهيتمكم عن ادخار الأضاحي فوق ثلاث فادخروا، ونهيتمكم عن الانتباز في الآنية فانتبذوا» (١).

وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠٣/١٠)، وقال: وكان ثقةً ثبتاً. سمعت البرقاني يقول: عبد الله بن ناجية أجل شيخ لأبي القاسم ولأبي الحسين ابني مظفر.

وللأثر طريق أخرى فهو حسن لغيره، قال ابن عدي **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** في مقدمة «الكامل» (٢١٢/١)، ومن طريقه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢٧٩/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/٤٩): أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ هَلَالَ بْنَ الْعَلَاءِ يَقُولُ: مَنْ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ بِأَرْبَعَةٍ، وَلَوْلَاهُمْ هَلَكَ النَّاسُ، مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالشَّافِعِيِّ حَتَّى يَبَيِّنَ الْمُجْمَلُ مِنَ الْمُفْضَلِ، وَالْخَاصُّ مِنَ الْعَامِ، وَالنَّاسِخُ مِنَ الْمُنْسُوخِ، وَلَوْلَاهُ هَلَكَ النَّاسُ، وَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَتَّى صَبَرَ فِي الْمِحْنَةِ وَالضَّرْبِ، فَنَظَرَ غَيْرُهُ إِلَيْهِ فَصَبَرَ، وَلَمْ يَقُولُوا بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَلَوْلَاهُ هَلَكَ النَّاسُ، وَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِبُيُوتِ بْنِ مَعِينٍ حَتَّى بَيَّنَّ الضُّعَفَاءُ مِنَ الثَّقَاتِ، وَلَوْلَاهُ هَلَكَ النَّاسُ، وَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَبِي عُبَيْدٍ حَتَّى فَسَّرَ غَرِيبَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْلَاهُ هَلَكَ النَّاسُ.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٠٧/١٢) بنحوه مع زيادة بعض الألفاظ، وفيه التصريح بنسبة هلال بن العلاء: الرقي.

وعبد الله بن العباس بن عبيد الله، أبو مُحَمَّدٍ الطيالسي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨/١٠)، وقال: وكان ثقة.

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيُّ: عبد الله بن العباس الطيالسي لا بأس به.

وهلال بن العلاء الرقي، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٤٦/٣٠): قال أبو حاتم الرازي: صدوق.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: صالح.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ليس به بأس، روى أحاديث منكورة عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه.

وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: صدوق.

والأثر من هذه الطريق حسن لذاته.

(١) رواه مسلم (١٩٧٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ بُرَيْدَةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّيِّدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

وزيادة «فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ» عند مسلم (٩٧٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَأَبَكَى مَنْ حَوْلَهُ، فَقَالَ: «اسْتَأَذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأَذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ».

الطالب: كذلك قول الصحابي جابر بن عبد الله: كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

الشيخ يضيف: رواه أبو داود^(١)، ويقولون: إنه رواه بالمعنى^(٢)، أو بهذا المعنى.

الطالب: وكذلك بالتاريخ.

الشيخ: يُعرف بالتاريخ. مثال؟

الطالب: حديث شداد بن أوس، قال: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ»^(٣)، فالحديث هذا في عام

الفتح، وحديث ابن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ احتجم وهو صائم ومحرم، في حجة الوداع^(٤).

(١) رواه أبو داود (١٩٢).

(٢) قال أبو داود (١٩٢) عَقِبَ حَدِيثِ جَابِرٍ: هَذَا اخْتِصَارٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

يشير رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَى حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَبْلَ هَذَا (١٩١)، يَقُولُ: قَرَّبْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُبْزًا وَلَحْمًا فَأَكَلَ، ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ.

ونقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢٠٥/١) هذا عن أبي داود، وزاد: وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» عَنْ أَبِيهِ نَحْوَهُ؛ وَزَادَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شُعَيْبٌ حَدَّثَ بِهِ مَنْ حَفِظَهُ، فَوَهَمَ فِيهِ، وَقَالَ ابْنُ جِبَّانَ نَحْوًا مِمَّا قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ.

ثم قال الحافظ: وَلَهُ عِلَّةٌ أُخْرَى، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي «سُنَنِ حَرَمَلَةَ»: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ الْمُثَنَّدِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ جَابِرٍ، إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْقُرَوِيِّ رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّدِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ لَحْمًا وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَقَالَ: أَحْسِبُنِي سَمِعْتُ ابْنَ الْمُثَنَّدِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا.

وَيُسَيِّدُ أَضَلَّ حَدِيثِ جَابِرٍ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قُلْتُ لِجَابِرٍ: الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ قَالَ: لَا. وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلَمَةَ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَلَفْظُهُ: «أَكَلَ آخِرَ أَمْرِهِ لَحْمًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٦٩)، وأحمد (٣٥١/٢٨) عن شداد بن أوس، وحسنه والدي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الصَّحِيحِ الْمُسْتَدْرَكِ» مَا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ (٤٧١).

(٤) رواه البخاري (١٩٣٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَّمٌ، وَاخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ».

[استشكال الطالب حجة النبي ﷺ وهو صائم محرماً]

الطالب: كيف صائم ومُحَرَّم في حجة الوداع؟

[ترجيح الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ الْحَجَامَةَ نَفْسَهَا لَا تَفْطُرُ]

الشيخ: صائم، لا يُمنع في السفر أنه يصوم، وأيضاً أن يكون مُحَرَّمًا، ما فيه مانع، وهو الصحيح.

بقي أن حديث «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجِمُ» أَوَّلُ أَيْضًا، أنه ربما يكون المحجوم تأخذه الدَّوْخَةُ فيحتاج إلى أن يفطر، والحاجم ربما يتلع شيئاً من الدَّم، طيب هو: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجِمُ» ليس متفقاً عليه بأنه منسوخ^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، «إذا شرب الأولى فاجلدوه، ثم إذا شرب الثانية فاجلدوه، ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه، ثم إذا شرب الرابعة فاقتلوه»^(٢)، أهو منسوخ أم ليس بمنسوخ؟

الطالب: هو الصحيح أنه منسوخ؛ لأن السيوطي هنا ذكره، كأنه يلمح إلى أنه نُسخ بالإجماع^(٣).

لكن الصحيح بأنه نُسخ بفعل الرسول ﷺ؛ فقد ورد هناك.

(١) وقد سألت والدي رَحِمَهُ اللهُ عن هذا الحديث، فقال: هذا باعتبار ما يؤول إليه الأمر، فالحاجم قد يدخل إلى جوفه شيء من الدم، والمحجوم قد يضعف فيحتاج إلى الفطر.

قلت: ويؤيده قول أنس بن مالك: أَكُتِّمَ تَكَرُّهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ. رواه البخاري (١٩٤٠).

(٢) رواه أحمد (٧٠٠٣) عن عبدالله بن عمرو بن العاص، والراوي عن عبدالله بن عمرو شهر بن حوشب، وهو: ضعيف. ورواه النسائي (٥٦٦١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالُوا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وذكره من هذه الطريق والدي رَحِمَهُ اللهُ في «الصحيح المسند» (٧٢٣).

وقد نقل الإجماع على عدم العمل بهذا المتن الترمذي في «العلل الصغير» (٣٢٣).

(٣) ينظر كلام السيوطي في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٤٦/٢).

الشيخ يذكر الدليل: أَنَّ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ، وَكَانَ يُلَقَّبُ حِمَارًا، وَكَانَ يُضْحِكُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَإِنَّهُ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١).

[رسالة للشيخ أحمد شاكر رحمه الله في عدم نسخ قتل شارب الخمر في الرابعة]

أما أحمد شاكر فله رسالة في هذا، يؤيد أنه ليس بمنسوخ^(٢)، طيب خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، الإجماع ينسخ الحديث؟

الطالب: لا، الصحيح أنه لا ينسخ.

أما السيوطي فقد قال: إن الإجماع ينسخ^(٣)، واستدل بحديث جابر، قال: كُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ، وَنَرْمِي عَنِ الصَّبِيَّانِ^(٤).

قال: هذا نسخه إجماع العلماء، أنهم أجمعوا أنه لا يُلَبِّي عن المرأة^(١).

(١) رواه البخاري (٦٧٨٠) عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، قال أبو البقاء العكبري في «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي» (١٥٦): في المعنى وَجْهَانِ:

أحدهما: (مَا) زَائِدَةٌ، أي: فو الله، علمت أنه، والهمزة على هَذَا مَفْتُوحَةٌ.

والثاني: أَلَّا تَكُونُ زَائِدَةٌ وَيَكُونُ الْمَفْعُولُ مَحذُوفًا، أي: مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ أَوْ مِنْهُ سِوَا. ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَقَالَ: إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ، فالهمزة على هَذَا مَكْسُورَةٌ.

(٢) بعنوان: «كلمة الفصل في قتل مدمني الخمر».

(٣) نقله السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٤٦/٢) عن النووي، وقال: قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»: دَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ.

(٤) رواه الترمذي (٩٢٧) من طريق أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكُنَّا نُلَبِّي عَنِ النِّسَاءِ، وَنَرْمِي عَنِ الصَّبِيَّانِ».

وأشعث بن سوار ضعيف، وأبو الزبير مدلس وقد عنعن.

وينظر «حجة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (٤٩) للشيخ الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشيخ: يحتمل أن هذه الرواية شاذة^(٢)، والإجماع لا ينسخ الحديث، في آخر لفظة^(٣) أن الإجماع لا ينسخ الحديث.

[النوع الخامس والثلاثون: معرفة المصحف]

الشيخ: من الذي برز في معرفة التصحيح، يا أخانا؟

الطالب: الدارقطني، له كتاب^(٤).

الشيخ: الدارقطني؟

الطالب: نعم.

الشيخ: ومن؟ وأبو أحمد العسكري؟

الطالب: العسكري، نعم^(٥).

الطالب: ذكره ممن صنفوا ممن كان مبرزاً^(٦).

الشيخ: هو هو، ومنهم...، ويقول... إلا الحذاق، حذاق العلماء، ومنهم الدارقطني.

الشيخ: مثل لتصحيح الإسناد أيضاً؟

الطالب: مثل: العوام بن مَرَّاجم^(١)، صحفه ابن معين إلى مزاحم^(٢).

(١) قال الترمذي (٩٢٧): وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُلَبِّي عَنْهَا غَيْرُهَا، بَلْ هِيَ تُلَبِّي عَنْ نَفْسِهَا، وَيُكْرَهُ لَهَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ.

(٢) تقدم التعليق على هذه الرواية، وأنها ضعيفة.

(٣) أي: في آخر لفظة من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٤٦/٢)، ونصه: وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ، أَي: لَا يَنْسَخُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَنْسَخُ هُوَ غَيْرُهُ، وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى نَاسِخٍ، أَي: عَلَى وُجُودِ نَاسِخٍ غَيْرِهِ.

(٤) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٦٤٨/٢) مع شرحه: مَعْرِفَةُ الْمُصَحِّفِ: هُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ وَإِنَّمَا يُحَقِّقُهُ الْحَذَّاقُ، وَالْدَّارَقُطْنِيُّ مِنْهُمْ، وَلَهُ فِيهِ تَصْنِيفٌ مُفِيدٌ.

(٥) بعنوان: «تصحيفات المحدثين»، وهو مطبوع.

(٦) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٤٨/٢).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، أحسنت.

الطالب: عتبة بن النُّدْر، صحَّفه ابن جرير الطبري إلى البُدر^(٣).

الشيخ: مثل لتصحيف المتن؟

[تصحيف: «وَأَتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ» إِلَى «شَيْئًا»]

الطالب: مثل حديث: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ». قال «شَيْئًا».

الشيخ: «شَيْئًا مِنْ سُؤَالٍ»^(٤).

الطالب يجب خطأ: صحَّفه ابن لهيعة.

الشيخ: هاه؟

الطالب: صحَّفه الصُّولي.

(١) قال أبو عبيد الآجري في «سؤالاته لأبي داود في الجرح والتعديل» (٣٥٦): سألت أبا داود عن العوام بن مَرَّاحِم، فَقَالَ: ثقة، حَدَّثَ عَنْهُ شُعْبَةُ.

(٢) قَالَ الإمام أحمد في «العلل» (٥٤٠/٢): حَدَّثَنَا أَبُو قَطْنٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْعَوَامِ بْنِ مَرَّاحِمٍ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: إِنَّمَا هُوَ ابْنُ مَرَّاحِمٍ، فَقَالَ أَبُو قَطْنٍ: عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ، أَوْ قَالَ: ثِيَابُهُ فِيءُ الْمَسَاكِينِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ابْنُ مَرَّاحِمٍ.

فَقَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا بِهِ وَكِيعٌ، وَقَالَ: ابْنُ مَرَّاحِمٍ.

فَقُلْتُ أَنَا: حَدَّثَنَا بِهِ وَكِيعٌ، فَقَالَ: ابْنُ مَرَّاحِمٍ، فَسَكَتَ يَحْيَى.

قَالَ الإمام أحمد: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْعَوَامِ بْنِ مَرَّاحِمٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَأَبُو قَطْنٍ: عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ قَطْنٍ بْنِ كَعْبِ الزَّيْدِيِّ الْقُطَيْعِيِّ. ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٨٠/٢٢)، وهو: ثقة.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠٢/٧): والندر بضم النون وتشديد المهملة المفتوحة عند الجمهور، وصحَّفه ابن جرير الطبري، فقال في أساء من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بني سليم: عتبة بن البدر، قاله بضم الموحدة وتشديد المعجمة، نقله عنه غير واحد آخرهم ابن الصلاح في «علوم الحديث»، وجزموا بأنه تصحيف.

(٤) رواه مسلم (١١٦٤) عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

وَصَحَّفَهُ أَبُو بَكْرِ الصُّولِيُّ فَقَالَ: «وَأَتَّبَعَهُ شَيْئًا مِنْ سُؤَالٍ»، بِالشَّيْنِ وَالْيَاءِ. أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٦٣٣).

[تصحيف لابن لهيعة]

الشيخ يسأل ثم يجيب: وابن لهيعة ماذا صحّف؟ أن النبي ﷺ احتجر حجرة، فقال: «احتجم»^(١).

[تصحيف حديث: نُرُّ غِبًّا تَرْدَدُ حُبًّا]

الطالب: وأيضا حديث: «زُرْ غِبًّا».

الشيخ: إيه، «زُرْ غِبًّا تَرْدَدُ حُبًّا»^(٢)، فقال: «زَرَعْنَا تَرْدَدَ حِنًّا»، قيل له: فسره، قال: كان ما يؤدون الزكاة ف..

الطالب يكمل: فحوّله الله حِنًّا.

(١) قال الإمام مسلم في «التميز» (٥٥): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، ثَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي بِسَرِّ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ.

قُلْتُ لِابْنِ لَهْيَعَةَ: مَسْجِدٌ فِي بَيْتِهِ؟ قَالَ: مَسْجِدُ الرَّسُولِ ﷺ.

قال الإمام مسلم: وَهَذِهِ رِوَايَةٌ فَاسِدَةٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، فَاحْشَ خَطُوهَا فِي الْمُتْنِ وَالْإِسْنَادِ جَمِيعًا، وَابْنُ لَهْيَعَةَ الْمُصَحِّفُ فِي مَتْنِهِ، الْمُغْفَلُ فِي إِسْنَادِهِ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَرَ فِي الْمَسْجِدِ بِخُوصَةٍ أَوْ حَصِيرٍ يُصَلِّي فِيهَا».

(٢) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (٦٠٧٩): بَابُ هَلْ يَزُورُ صَاحِبُهُ كُلَّ يَوْمٍ أَوْ بُكْرَةً وَعَشِيًّا.

قال الحافظ في «فتح الباري»: وَكَانَ الْبُخَارِيُّ رَمَزَ بِالتَّرْجَمَةِ إِلَى تَوْهِينِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ «زُرْ غِبًّا تَرْدَدُ حُبًّا»، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طَرُقٍ أَكْثَرُهَا غَرَائِبُ لَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهَا مِنْ مَقَالٍ، وَقَدْ جَمَعَ طَرُقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ، وَجَاءَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبِي بَرَزَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَجَابِرٍ وَحَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ. إِلَى أَنْ قَالَ الْحَافِظُ: وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «الْأَمْثَالِ» بِأَنَّهُ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، وَكَانَ هَذَا الْكَلَامُ شَائِعًا فِي الْمُتَقَدِّمِينَ.

وقال الشيخ المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ في التعليق على «الفوائد المجموعة» (٢٦٠) للشوكاني: الصحيح أنها حكمة قديمة، قال عبيد بن عمير لعائشة لما لامته على انقطاعه عنها، أقول: يَا أُمُّهُ، كَمَا قَالَ الْأَوَّلُ: زُرْ غِبًّا تَرْدَدُ حُبًّا.

قلت: وهذا -ذكرته عائشة ثم ذكرت حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ في صلاته في الليل وشدة بكائه- أخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» (٦٢٠)، وذكره والذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع الصحيح» مما ليس في الصحيحين (١٠٨٢).

[تصحيح أثر: أن عمر توضاً في جرّ امرأة نصرانية]

الشيخ: وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم: أن شخصاً كان يقرأ على ابن خزيمة كتاب المزي، أن عمر توضاً في جرّ امرأة نصرانية، فصحّفها وقال: إن عمر توضاً في جرّ امرأة نصرانية، فضحك الحاضرون.

وقال له ابن خزيمة: يا بُني، إنه ما ضحك على شخص إلا ثبت الصواب في ذهنه^(١)، أو بهذا المعنى، نعم.

(١) ابن خزيمة يرويه عن المزي عن الشافعي، قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٤٧): سَمِعْتُ أَبَا أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الزُّرَّارِيَّ يَقُولُ: حَضَرْتُ مَجْلِسَ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبُو النَّضْرِ يَفْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابَ «الْمُخْتَصَرِ» لِلْمُزْنِيِّ، فَقَالَ: وَتَوْضاً عُمَرُ مِنْ مَاءٍ فِي جِرِّ نَصْرَانِيَّةٍ، فَضَحِكَ النَّاسُ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا تَحْجُلْ يَا بُنَيَّ، فَإِنِّي سَمِعْتُ الْمُزْنِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: مَا ضَحِكَ مِنْ خَطِّ رَجُلٍ إِلَّا ثَبَتَ صَوَابُهُ فِي قَلْبِهِ. وشيخ الحاكم الزراري: بضم الزاي، والألف بين الرايين المهملتين، هذه النسبة إلى زرارة، وهو جد أبي أحمد محمد بن علي بن عبدالله بن علي بن عمرو بن زرارة الكلابي الزراري، من أهل نيسابور، ذكره الحاكم أبو عبدالله الحافظ في «التاريخ»، فقال: كان من جملة مشايخنا، وقد كتبنا عن أبيه أبي الحسن، فأما أبو أحمد الزراري فإنه سمع أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة وأقرانه، توفي أبو أحمد الزراري سنة خمس وخمسين وثلاثمائة. اهـ من «الأنساب» (٢٧٧/٦) للسمعاني.

وقول الحاكم: كان من جملة مشايخنا، هذا لا يفيد تجريحاً ولا تعديلاً، فيتوقف في الحكم على الأثر.

والمزي: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، ترجمته في «السير» (٤٩٢/١٢)، وهو: الإمام، العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد، وهو قليل الرواية، ولكنّه كَانَ رَأْسًا فِي الْفِقْهِ.

أما أثر أن عمر توضاً في جرّ امرأة نصرانية، فأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٥٤)، والدارقطني في «السنن» (٦٤) عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ اتَّصَسَ لِعُمَرَ وَضُوءًا فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا عِنْدَ نَصْرَانِيَّةٍ، فَاسْتَوْهَبَهَا، وَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ، فَأَعَجَبَهُ حُسْنُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: مِنْ أَيْنَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ: مِنْ عِنْدِ هَذِهِ النِّصْرَانِيَّةِ، فَتَوَضَّأْتُمْ دَخَلَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهَا: أَسْلِمِي، فَكَشَفَتْ عَنْ رَأْسِهَا، فَإِذَا هُوَ كَأَنَّهُ ثَغَامَةٌ بَيْضَاءُ، فَقَالَتْ: أَبْعَدَ هَذِهِ السَّنُّ؟!

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٥٢/١) من طريق الشافعي، أنا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ نَصْرَانِيَّةٍ فِي جِرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ.

وعلقه البخاري بصيغة الجزم تبويب حديث رقم (١٩٣).

[تصحيح حديث تشقيق الخطب]

الطالب: أيضًا «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يُشَقُّونَ الْخُطْبَ»^(١)، قال: الخطب.

وهذا سند ظاهره الصحة إلا أنه منقطع؛ سفيان بن عيينة لم يسمعه من زيد بن أسلم، كما أخرجه الدارقطني في «السنن» (٦٣) من طريق أحمد بن إبراهيم البوشنجي، نا سفيان بن عيينة، قال: حَدَّثُونَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا كُنَّا بِالشَّامِ أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهُ... الأثر.

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٥٢/١) من طريق سعدان بن نصر، ثنا سفيان، قال: حَدَّثُونَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ -وَلَمْ أَسْمَعْهُ-، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ.

وقد جزم بالانقطاع الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (١٣١/٢).

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «فتح الباري» (١٩٣): وَلَمْ يَسْمَعْهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ فَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعْدَانَ بْنِ نَصْرِ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثُونَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فَذَكَرَهُ مُطَوَّلًا، وَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْهُ بِإِثْبَاتِ الْوَاسِطَةِ، فَقَالَ: عَنْ ابْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ.

وَأَوْلَادُ زَيْدٍ هُمْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَأَسَامَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَوْثَقُهُمْ وَأَكْبَرُهُمْ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَظَنُّهُ هُوَ الَّذِي سَمِعَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا جَزَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ.

ويقصد الحافظ بقوله: وَلِهَذَا جَزَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، أي: علقه بصيغة الجزم.

وأما ظن الحافظ **رَحِمَهُ اللَّهُ** أن الذي سمعه ابن عيينة منه هو عبد الله فهذا لا يكفي في تعيينه، كما لا يخفى. ثم أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعيف، وأمثلهم عبد الله كما قال أبو داود. كما في ترجمة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم من «تهذيب الكمال» (١١٧/١٧). فالأثر ضعيف.

وقال يحيى بن معين: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن أولاد زيد بن أسلم إخوة، وليس حديثهم بشيء. وقال مرة: ضعيف. ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢٠٧/١) ترجمة أسامة.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦١/١٩) من طريق جابر عن عمرو بن يحيى القرشي، قال: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يُشَقُّونَ الْخُطْبَ تَشْقِيقَ الشَّعْرِ».

وجابر هو: ابن يزيد الجعفي. ضعيف، وقد كان رافضياً يؤمن بالرجعة. روى مسلم في مقدمة «صحيحه» (٢٠/١) من طريق الحميدي عن سفيان وهو: ابن عيينة، قال: كَانَ النَّاسُ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ انْتَهَمَهُ النَّاسُ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِالرَّجْعَةِ.

وقد تقدم الكلام على هذه العقيدة المنكرة عقيدة الإيذان بالرجعة في مسائل من تقبل روايته وتردد.

وأخرج الحديث الإمام أحمد (١٠٨/٢٨) من طريق جابر، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِينَ يُشَقُّونَ الْكَلَامَ تَشْقِيقَ الشَّعْرِ.

الشيخ: إي نعم، فقال الملاح: يا قوم، الحاجة ماسة إلى تشقيق الخطب.

الطالب: هل ثبت هذا الحديث؟

الشيخ: لا أدري، بارك الله فيك.

الطالب: هذا لو كيع وابن شاهين.

الشيخ يطلب الإعادة بقوله: نعم.

الطالب: لو كيع وابن شاهين التصحيف، التصحيف هذا نسبوه إلى وكيع وابن شاهين^(١).

الشيخ: مثل لتصحيف السَّمْع؟

الطالب: عاصم وصُحَّف إلى واصل.

الشيخ: إيه، عاصم ابن من يا أخي؟

الطالب: الأحول.

الشيخ: عاصم الأحول، صُحَّف إلى واصل الأحذب، يقول: أو عكسه^(٢).

الطالب يضيف: مثل: الحنَّاط والخياط.

وهذا أيضًا فيه جابر الجعفي، كما ترى.

وأخرجه أحمد (٤٩٨/٩) من حديث ابن عمر، قال: قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ خَطِيبَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَامَا فَتَكَلَّمَا، ثُمَّ قَعَدَا، وَقَامَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ خَطِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَكَلَّمَ، ثُمَّ قَعَدَ فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، فَإِنَّا تَشْقِيكَ الْكَلَامَ مِنَ الشَّيْطَانِ». ورجاله ثقات.

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٨٨): ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ وَكَيْعٍ أَنَّهُ قَالَ مَرَّةً بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ شَاهِدٌ، فَرَدَّ عَلَيْهِ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَضْمُونَةِ.

قال: وقرأت بخط مصنف أن ابن شاهين قال في جامع المنصور في الحديث: «إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن تشقيق الخطب»، فقال بعض الملاحين: يا قوم، فكيف نعمل والحاجة ماسة؟.

(٢) سقطت الألف في (أو) فصار (وعكسه)، وقد أثبتتها فالعبرة في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٦٥٠): كَحَدِيثٍ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: وَاصِلُ الْأَحْذَبِ، أَوْ عَكْسُهُ.

قال الشيخ زكريا الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباقي» (٢/١٧٧): أَوْ عَكْسُهُ بَأَن يَكُونَ الْحَدِيثُ لِعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، فَيُبَدَّلُ بِوَاصِلِ الْأَحْذَبِ.

الشيخ: يقول: وعكسه، مثل: خالد بن عرفة أو كذا، صحفه شعبة إلى مالك^(١).

الشيخ: مثل لتصحيف في المعنى؟

الطالب: في المعنى؟

الشيخ: «إنا قوم لنا شرفٌ صلى..».

الطالب: محمد بن المثنى.

الشيخ: إيه.

الطالب: هو في السمع أو في المعنى؟

الشيخ: لا، في المعنى.

[تصحيف محمد بن المثنى لحديث: صلى النبي ﷺ إلى عترة]

الطالب: في المعنى حديث النبي ﷺ كان يصلي إلى عترة، فقال: «إنا قوم لنا

شرف أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى إلينا».

يعني: ظن أنه صلى إلى قبيلته عترة^(٢).

الشيخ: وهو إلى عترة، وهي العصا المعقوفة في أسفلها زج من حديد، طيب خيراً إن شاء

الله.

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (٦٣/٤): وَكَذَا خَالِدُ بْنُ عُرْفَةَ؛ حَيْثُ أَبْدَلَهُ شُعْبَةُ بِمَالِكِ بْنِ عُرْفَةَ. كُلُّ مِنْهُمَا تَصْحِيفٌ.

(٢) قال الخطيب رَحِمَهُ اللهُ فِي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٣٢): أَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ، أَنَّ أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيَّ قَالَ هُمْ يَوْمًا: نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ، نَحْنُ مِنْ عَتْرَةٍ، قَدْ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْنَا، لَمَّا رُويَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى عَتْرَةٍ»، تَوَهَّم أَنَّهُ صَلَّى إِلَى قَبِيلَتِهِمْ. وَإِنَّمَا الْعَتْرَةُ النَّبِيُّ صَلَّى إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هِيَ حَزْبَةٌ كَانَتْ تُحْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَنْصَبُ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا.

وشيوخ الخطيب أبو الحسن محمد بن عبد الواحد: المعروف بابن زوج الحرة، أخو أبي عبدالله محمد وأبي يعلى أحمد، وكان الأوسط. ترجم له بذلك الخطيب في «تاريخه» (٢١٤/٣)، وقال: كتبنا عنه، وكان صدوقاً.

[تصحيف أعرابي حديث العنزة، وقال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ

شاة]

الشيخ: وصحّفه أعرابي إلى ما هو أعجب من ذلك، فما هو؟

الطالب: هو أضلّا إلى عنزة، فرواه بالمعنى فقال: إلى شاة^(١).

الشيخ: إلى شاة، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: طيب عندك يا أخانا، الفرق بين التصحيف والتحريف عند الحافظ ابن حجر؟

الطالب: يقول: إن التصحيف ما كان في النقط، والتحريف ما كان في الشكل^(٢).

(١) قال الحاكم في «معرفه علوم الحديث» (١٤٨): سَمِعْتُ أَبَا مَنْصُورَ بْنَ أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ، يَقُولُ: كُنْتُ بِعَدَنَ الْيَمَنِ يَوْمًا، وَأَعْرَابِيٌّ يُذَاكِرُنَا، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاةً، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَجَاءَ بِجُزْءٍ فِيهِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةً.

فَقَالَ: أَبْصُرْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةً؟ فَقُلْتُ: أَخْطَأْتُ إِنَّمَا هُوَ عَنَزَةٌ، أَيُّ: عَصَا. وشيخ الحاكم أبو مَنْصُورَ بْنَ أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَقِيهَ هُوَ: الْعَلَّامَةُ، الزَّاهِدُ، أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمَّادِ النَّيسَابُورِيِّ الشَّافِعِيِّ.

سَمِعَ: أَبَا حَامِدٍ بْنَ بِلَالٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ الْقَطَّانِ، وَازْتَحَلَ فَسَمِعَ مِنْ: أَبِي جَعْفَرِ الرَّزَّازِ، وَإِسْمَاعِيلَ الصَّفَّارِ. وَتَفَقَّهَ وَبَرَعَ، وَأَتَقَنَ عِلْمَ الْجَدَلِ وَالْكَلَامِ وَالنَّظَرِ، وَأَخَذَ النَّحْوَ عَنْ أَبِي عَمَرَ الزَّاهِدِ، وَدَخَلَ إِلَى الْيَمَنِ، وَتَخَرَّجَ بِهِ الْأَصْحَابُ. وَكَانَ عَابِدًا، مُتَأَلِّهًا، وَاعِظًا، مُجَابَ الدَّعْوَةِ، كَثِيرَ التَّصَانِيفِ، مُنْقَبِضًا عَنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا. بَالِغٌ فِي تَقْرِيطِهِ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: ظَهَرَ لَهُ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِائَةِ كِتَابٍ مُصَنَّفٍ، وَظَهَرَ لَنَا فِي غَيْرِ شَيْءٍ، أَنَّهُ مُجَابِ الدَّعْوَةِ. اهـ المراد من «سير أعلام النبلاء» (٤٩٨/١٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (١١٨): إِنْ كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ بِتَغْيِيرِ حَرْفٍ، أَوْ حُرُوفٍ، مَعَ بَقَاءِ صُورَةِ الْحَقِّ فِي السِّيَاقِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى النَّقْطِ فَالْمُصَحَّفُ، وَإِنْ كَانَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ.

ولخصه السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٥١/٢)، وقال: قَسَمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هَذَا النَّوعَ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا غَيَّرَ فِيهِ النَّقْطُ؛ فَهُوَ الْمُصَحَّفُ.

وَالْآخَرُ: مَا غَيَّرَ فِيهِ الشَّكْلُ مَعَ بَقَاءِ الْحُرُوفِ، فَهُوَ الْمُحَرَّفُ.

وقد يطلق التصحيف على غير هذا، قال العراقي في «شرح التبصرة» (١٠٤/٢): وقد أطلق مَنْ صَنَّفَ فِي التَّصْحِيفِ التَّصْحِيفَ عَلَى مَا لَا تَشْتَبِهُ حُرُوفُهُ بِغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِيهِ رَاوِيهِ، أَوْ سَقَطَ بَعْضُ حُرُوفِهِ مِنْ غَيْرِ اشْتِبَاهٍ.

الشيخ: نعم، صحيح.

الطالب: وبعضهم يقول: في المعنى وذاك في اللفظ، التصحيف في اللفظ والتحريف في

المعنى.

الشيخ: وهذا أيضًا كلام مستقيم، مَنْ قال هذا؟

الطالب: ما أذكر الآن.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، أنا هذا الذي متبادر إلى ذهني، أظن أحدَ الأخوة قد سألني في

أيام قريبة، وقلت له بهذا.

الطالب: الأخ عثمان.

طالب آخر: كأنه راجع إلى هذا، هذا إلى الشكل وهذا إلى...

الشيخ: اذكر شيئًا من التصحيفات المنسوبة إلى عثمان (ابن أبي شيبة)؟ أنت يا أخانا بحثت

عن هذا؟

الطالب: لا، محمد.

الشيخ: فأنت أعرفنا بهذا ولو تذكُرْها، فما هو الذي ثبت من تصحيفٍ؟ -لأنها تُسبت إليه

تصحيفات في القرآن-، فما هو الذي ثبت؟

الطالب: هو جاء عنه تصحيفات عدة، لكن الله أعلم الذي ظهر لي أنه ما صح عنه إلا

تصحيفٌ، رواه أبو أحمد العسكري في كتابه «تصحيفات المحدثين»، وهو أنه قرأ عليه قول الله

فائدة:

التصحيف لغة: الخطأ في الصحيفة، وقد تَصَحَّفَ عليه. «القاموس» (٨٢٦).

والتَّحْرِيفُ لغة: التَّغْيِيرُ. «القاموس» (٨٠٠).

والتصحيف اصطلاحًا: تَحْوِيلُ الْكَلِمَةِ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمُتَعَارَفَةِ إِلَى غَيْرِهَا. «فتح المغيث» (٥٧/٤).

تعريف الشكل: شَكَلْتُ الْكِتَابَ شَكْلًا أَعْلَمْتُهُ بِعَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ، وَأَشَكَلْتُهُ بِالْأَلْفِ لُغَةً. «المصباح المنير» (٣٢١).

تَعَالَى: ﴿جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٠]. قال: وجعل السقاية في رجل أخيه^(١).

هذا إسناد حسن، والباقي فيه بعض الضعف^(٢).

(١) قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري في «تصحيفات المحدثين» (١/١٤٥): وَحَكَى لَنَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ قَرَأَ ﴿جَعَلَ السِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠] فِي رَجُلٍ أَخِيهِ. فَقِيلَ لَهُ: ﴿فِي رَجُلٍ﴾، فَقَالَ: تَحْتَ الْجَيْمِ وَاحِدَةً. وابن الأنباري: أَبُو بَكْرِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ. كما صرح به العسكري في مواضع من كتابه «تصحيفات المحدثين»، منها: (١/٢٦). وهو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار النحوي، كان من أعلم الناس بالنحو، والأدب، وأكثرهم حفظاً. وكان صدوقاً، فاضلاً، ديناً، خيراً من أهل السنة، وصنف كتباً كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والرد على من خالف مصحف العامة. اهـ من «تاريخ بغداد» (٣/٣٩٩). ووصفه الحافظ الذهبي في «السير» (١٥/٢٧٤) بالإمام، الحافظ، اللغوي، ذو الفنون. والأثر أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٤٥)، فقال: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاضِيَ الْمُقَدِّمِيَّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَوْرَمَةَ الْأَصْبَهَانِيِّ، قَالَ: قَرَأَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ... فذكره. وفيه واسطتان بين الأنباري وعثمان بن أبي شيبة، ولكن الراوي عن أبي أحمد العسكري شيخ الخطيب محمد بن الحسن، وهو: محمد بن الحسن بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الحسين الأهوازي، ويعرف بابن علي الأصبهاني، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/٢١٤)، وذكر أنه روى عنه، وذكر من شيوخه أبا أحمد الحسن بن عبد الله بن سَعِيدٍ الْعَسْكَرِيِّ. وأخرج في نهاية ترجمته عن أبي نصر أحمد بن علي بن عبدوس الجصاص بالأهواز يقول: كنا نسمي ابن أبي علي الأصبهاني جراب الكذب، وهذا جرح مفسر، فلا تُعْلَلْ هذه الرواية الضعيفة تلك الرواية الصحيحة. وقد استغرب الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ ما نُقِلَ عن هذا الإمام في «مختصر علوم الحديث» (٣٤٨)، وقال: وَمَا يَنْقُلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّهُ كَانَ يُصَحِّفُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فَعَرِيبٌ جِدًّا، لِأَنَّ لَهُ كِتَابًا فِي التَّفْسِيرِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ أَشْيَاءٌ لَا تَصْدُرُ عَنْ صَبِيانِ الْمَكَاتِبِ.

(٢) ومما مرَّ بي في هذا المعنى:

قال الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٤٧): أَنَا أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَحْيَى الطَّلْحِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيَّ، يَقُولُ: قَرَأَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسَنُورٍ لَهُ نَابٌ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: إِنَّمَا هُوَ ﴿بِسُورٍ لَهُ نَابٌ﴾ [الحديد: ١٣] فَقَالَ: أَنَا لَا أَقْرَأُ قِرَاءَةَ حَمَزَةٍ، قِرَاءَةُ حَمَزَةٍ عِنْدَنَا بِدْعَةٌ. هذا أثر صحيح.

وعبد الله بن يحيى الطلحي هو: عبد الله بن يحيى بن معاوية الطلحي.

والبعض قال: إنه كان يعني: صاحب دُعاة، يعني: هذه صادرة عن دعاة منه^(١).

[قول الإمام أحمد: ومن يعرى من الخطأ والتصحيح]

الشيخ: ماذا قال الإمام أحمد في شأن التصحيح يا أخي؟

الشيخ نفسه يجيب: قال: ومن يسلم من التصحيح والتحريف^(٢).

ترجمه الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» في وفیات سنة (٣٥٨) ص (٢١٠)، وقال: عبد الله بن يحيى بن معاوية أبو بكر التيمي الطلحي الكوفي، سمع عبيد بن غنام ومُطِينًا وجماعة. وثقه الحافظ محمد بن أحمد بن حماد.

وروى عنه أبو نعيم الحافظ وغيره. **اه** من كتاب والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ** «تراجم رجال الدارقطني في سنته» (٥٠). ومحمد بن عبدالله الحضرمي: مطين.

ومن الآثار التي يُحتاج النظر في بعض رجالها:

أخرج الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٤٤) من طريق القاضي أحمد بن كامل، نا أحمد بن علي الحلال، قال: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُنَادِيَّ، يَقُولُ: كُنَّا فِي دِهْلِيزِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: ﴿تَوَلَّوْا الْقَلَمَ﴾ [القلم: ١]، فِي أَيِّ سُورَةٍ هُوَ؟

مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُنَادِيَّ: محمد بن أبي داود، واسم أبي داود: عبيد الله بن يزيد، أبو جعفر ابن المنادي. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٢٨٦/٣).

وهو مترجم أيضًا في «تقريب التهذيب»: محمد بن عبيد الله بن يزيد البغدادي، أبو جعفر بن أبي داود ابن المنادي: صدوق. القاضي أحمد بن كامل، وصفه الذهبي في «السير» (٥٤٤/١٥) بالشيخ، الإمام، العلامة، الحافظ، وذكر أنه تلميذ محمد بن جرير. وأحمد بن علي الحلال، يُنظر في حاله.

(١) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣٨/٣): كأنه كان صاحب دعاة، ولعله تاب وأناب.

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «سير أعلام النبلاء» (١٥٢/١١): وَهُوَ -مَعَ ثِقَتِهِ- صَاحِبُ دُعَايَةٍ، حَتَّى فِيهَا يَتَصَحَّفُ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، سَاحَهُ اللَّهُ.

(٢) قال الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «تاريخ بغداد» (١٤٥/١٤): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقٍ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَقْلَ خَطَأً مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَلَقَدْ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثَ.

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَمَنْ يَعْرِى مِنَ الْخَطَأِ وَالتَّصْحِيفِ.

هذا أثر صحيح، رجاله كلهم ثقات.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٥٨/٤): وَقَوْلُ الْعَسْكَرِيِّ: إِنَّهُ قَدْ عُيِبَ بِالتَّصْحِيفِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفُضِّحَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأُدْبَاءِ، وَسُمُّوا الصُّحُفِيَّةَ.

الشيخ: علاج التصحيف يا أخي ما هو؟

الطالب: علاج التصحيف هو النقل من الكتب المعتمدة الذين يعتمدون فيها... وكذلك

التسجيل من الشيخ.

الشيخ: يعني: الأخذ من أفواه المشايخ.

الطالب: الأخذ من أفواه المشايخ، وكذلك التسجيل.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، الذي ذكره - فيما أذكر - الحافظ ابن كثير في «الباعث»: أن علاج

التصحيف الأخذ من أفواه المشايخ^(١).

[التَّوَعُّدُ السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما هو مختلف الحديث يا أخانا؟

الطالب: هو وجود حديثين ظاهرهما التعارض، ويمكن أن يُصارَ إلى الجمع بينهما بالعالم

(٢).

الشيخ: أول من تكلم فيه (أي: في مختلف الحديث)؟

الطالب: قال السيوطي: إنه الشافعي.

الشيخ: في «الأم»، الظاهر في آخر «الأم»^(٣).

(١) «الباعث الحثيث» (٣٠٢).

وبهذا ينتهي هذا المجلس، والله الحمد.

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التقريب والتيسير» (٦٥١/٢) مع شرحه: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَدِيثَانِ مُتَضَادَّانِ فِي الْمَعْنَى ظَاهِرًا فَيُؤَفَّقُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُرَجِّعُ أَحَدَهُمَا، وَإِنَّمَا يَكْمُلُ لَهُ الْأَيْمَةُ الْجَامِعُونَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ، وَالْأُصُولِيُّونَ الْعَوَاصُونَ عَلَى الْمَعَانِي.

(٣) قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تدريب الراوي» (٦٥٢/٢): وَصَنَّفَ فِيهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَلَمْ يَقْصِدْ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتِيفَاءَهُ، وَلَا إِفْرَادَهُ بِالتَّأْلِيفِ، بَلْ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْهُ فِي كِتَابِ «الْأُمِّ»، يُنبِّهُ بِهَا عَلَى طَرِيقِهِ، أَيْ: الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ.

الشيخ: ومن بعده (أي: ألف بعد الشافعي في مختلف الحديث)؟
الطالب: ابن قتيبة.

الشيخ: يقول: عليه مأخذ في كتابه «تأويل مختلف الحديث»^(١).

الشيخ: ومن بعده (أي: بعد ابن قتيبة)؟

الطالب: بعد ابن قتيبة؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: الطحاوي في «مشكل الآثار».

[طول باع ابن خزيمة في معرفة الجمع بين الأحاديث الصحيحة المتعارضة]

الشيخ: ومن الذي كان يهتم في هذا؟

الطالب: ابن خزيمة.

الشيخ: ابن خزيمة، كان يقول لهم: ائتوني بحديثين صحيحين ظاهرهما التعارض، وأنا

أجمع بينهما^(٢).

الطالب: كذلك ابن جرير ألف كتاباً.

الشيخ: في مختلف الحديث؟

الطالب: ذكره.

طالب آخر: نعم، ذكره^(٣).

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التقريب والتيسير» (٦٥١/٢) مع شرحه: ثُمَّ صَنَّفَ فِيهِ ابْنُ قُتَيْبَةَ فَأَتَى بِأَشْيَاءَ حَسَنَةٍ وَأَشْيَاءَ غَيْرِ حَسَنَةٍ؛ لِكُونِ غَيْرِهَا أَقْوَى وَأَوْلَى، وَتَرَكَ مُعْظَمَ الْمُخْتَلَفِ.

(٢) قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٢٨٥): وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ الْإِمَامِ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْرِفُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَانِ بِإِسْنَادَيْنِ صَحِيحَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَلْيَأْتِنِي بِهِ؛ لِأَوْلَفَ بَيْنَهُمَا.

(٣) «تدريب الراوي» (٦٥٢/٢).

[أهمية معرفة مختلف الحديث]

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، نعم أهمية هذا؟

الطالب: هذا الفن الذي هو مختلف تأويل الحديث به يُجمع بين الأحاديث، ويُعرف العام من الخاص من المقيّد، إذا كان هنالك يعني: أحاديث ظاهرها التعارض، يُجمع، الذي عنده علم في هذا يستطيع أن يجمع.

[توقفُ العاجز عن الجمع بين الأحاديث الصحيحة المختلفة]

الشيخ: يجمع، والعاجز يتوقف هكذا؟

الطالب: نعم.

الشيخ: صحيح يتوقف في هذا، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: إلى كم ينقسم (مختلف الحديث)، مع الأمثلة للقسم الأول؟

الطالب: يقول السيوطي: إنه ظهر له أنه ينقسم إلى سبعة.

الشيخ: إلى كم ينقسم؟

الطالب: أنت تقصد أنه قد يكون يوجد الجمع أو لا يُستطاع الجمع؟ هذا.

الشيخ: إي نعم.

الطالب: إلى قسمين، يعني: أنه قد يوجد جمعٌ بينهما بوجه من وجوه الجمع والترجيحات،

أو لا يُستطاع الجمع بينهما.

الشيخ: ومثّل بماذا؟

الطالب: مثّل بحديث: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ»^(١).

(١) رواه البخاري (٥٧٥٦)، ومسلم (٢٢٢٤) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا طَيْرَةٌ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ الصَّالِحُ الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ».

وحديث: «وَقَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(١).

الشيخ: قبله شيء.

الطالب: نعم، قبله حديث: «الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث»^(٢).

والحديث: «خلق الله الماء لا ينجس إلا إذا تغير طعمه أو ريحه أو لونه»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) بصيغة (وقال عفان).

قال الحافظ ابن حجر في الكلام على هذا الإسناد: قوله: (وَقَالَ عَفَّانُ) هُوَ: ابْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، لَكِنْ أَكْثَرُ مَا يُخْرِجُ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَلَقَّاتِ الَّتِي لَمْ يَصْلُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَقَدْ جَزَمَ أَبُو نُعَيْمٍ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْهُ بِلا رِوَايَةٍ، وَعَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ يَكُونُ مَوْصُولًا، وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو نُعَيْمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَأَبِي قُتَيْبَةَ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ شَيْخِ عَفَّانَ فِيهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ سَلِيمٍ لَكِنْ مَوْقُوفًا، وَلَمْ يَسْتَخْرِجْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ أَيْضًا.

(٢) رواه أبو داود (٦٥)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢)، وابن ماجه (٥١٨).

والحديث حسن، قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤١/٢١): وَأَمَّا حَدِيثُ الْقُلْتَيْنِ فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ يُخْتَجُّ بِهِ.

(٣) رواه ابن ماجه (٥٢١) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ». وهذه الزيادة المستثناة ضعيفة؛ من طريق رشدين بن سعد، وقد كان صالحًا في دينه مغفلًا في روايته.

ورواه البيهقي في «السنن» (٣٩٢/١) من طريق عَطِيَّةَ بْنِ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، ثنا أَبِي، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، بِهِ.

وعطية بن بقية ضعيف، وأبوه بقية يدلّس تدليس التسوية، ولم يصرح بالتحديث.

وله طريق أخرى عند البيهقي إلى ثور بن يزيد، ولكن قال البيهقي: وَرَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنِ الْأَخْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا. وَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْأَخْوَصِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ وَرَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ مِنْ قَوْلِهِمَا، وَالْحَدِيثُ غَيْرُ قَوِيٍّ.

والإجماع على العمل بهذه الزيادة، أنه إذا وقع في الماء نجاسة وتغير أحد أوصافه الثلاثة بسبب النجاسة؛ فإنه ينجس.

قال ابن المنذر في «الإجماع» فقرة (١١): أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَغَيَّرَتْ لِلْمَاءِ طَعْمًا، أَوْ لَوْنًا، أَوْ رِيحًا، أَنَّهُ نَجَسَ مَا دَامَ كَذَلِكَ.

وقال البيهقي في «السنن» (٣٩٣/١): لَا نَعْلَمُ فِي نَجَاسَةِ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ خِلَافًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والجملة الأولى من الحديث صحيحة عند أبي داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (٣٢٦) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ بُضَاعَةً، وَهِيَ بَثْرٌ يَطْرُحُ فِيهَا الْحَيْضُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالتَّنُّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

[مسألة فقهية في الجمع بين حديثي القلتين وحديث «إن الماء لا ينجس»]

الشيخ: طيب خيرًا إن شاء الله، وجه الجمع بين الحديثين، اللذين هما: «إذا بلغ الماء

القلتين»، و«إن الماء لا ينجس»، أسألك ما وجه الجمع بينهما؟

الطالب: أنا أدري، لكن هو ما ذكر هنا وجه الجمع.

الشيخ: لا، هو أشار إلى هذا.

الطالب: أن أحدهما خاص والآخر عام^(١).

الشيخ: «إذا بلغ الماء القلتين» وإذا كان (بلغ قلتين) فلا ينجس، وإذا كان أقل فهو الذي

يعني (ينجس)، هذا قوله.

ومن أهل العلم من يقول: «إذا بلغ الماء قلتين» مفهومه إذا كان أقل فإنه يضره، لكن «إن

الماء لا ينجس» منطوق، والمنطوق مقدم على المفهوم، فالماء لا ينجس إلا بنجاسة تحدث فيه

تغير أحد أوصافه؛ فإن المستعمل يكون مستعملًا للنجاسة إذا غيرت أحد أوصافه، هذا جمع

الذي سمعتموه قبل، أنه إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث، والماء لا ينجس إذا كان أكثر من

قلتين، هذا الجمع الذي ذكره السيوطي.

وهناك جمع آخر: أنه إذا بلغ الماء قلتين مفهومه إذا لم يبلغ القلتين، فإنه يحمل الخبث، و

«الماء لا ينجس» منطوق، والمنطوق مقدم على المفهوم، فالماء لا ينجس إلا إذا تغيرت أحد

أوصافه بنجاسة تحدث فيه؛ فإن الشخص يكون مستعملًا للنجاسة، طيب خيرًا إن شاء الله.

(١) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٢/٦٥٣): وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ: حَدِيثُ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ

يَحْمِلُ الْخَبْثَ».

وَحَدِيثُ: «خَلَقَ اللهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يُنَجِّسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ».

فَإِنَّ الْأَوَّلَ ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ الْقُلْتَيْنِ، تَغْيِيرُ أَمٍّ لَا، وَالثَّانِي: ظَاهِرُهُ طَهَارَةُ غَيْرِ الْمُتَغَيَّرِ، سَوَاءٌ كَانَ قُلْتَيْنِ أَمْ أَقَلَّ، فَخُصَّ عُمُومُ كُلِّ مِنْهُمَا

بِالْآخِرِ.

[إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء بسبب النجاسة ولكن ظن أنه يستعمل النجاسة]

الطالب: إذا حَدَّثَتِ النجاسة ولم يتغير الماء؟

الشيخ: ولم يغيّر الماء؟

الطالب: نعم.

الشيخ: ولا يظن استعمال النجس باستعماله أم يظن؟

الطالب: كيف يظن أنه استعمال النجاسة؟

الشيخ: المسألة ظنيّة ولا شيء - أنت تظن -، وقعت قطرة بول بين إناء قدر صاع، فهل أنت

تظن أنك تستعمل هذه القطرة؟

الطالب: لا، أستعمل الماء.

الشيخ: تستعمل الماء، إذا كان المئهم المسألة بالظن وإلا فلا^(١)، إذا تغير أحد أوصافه

بنجاسةٍ تحدث فيه.

الطالب: نعم يا شيخ، الزيادة ضعيفة؟

الشيخ: إيه، الزيادة هي ضعيفة، متفق على ضَعْفِهَا^(٢).

الطالب: فيُعمل بها؟

الشيخ: لا^(١)، بس أتذكّر من الذي زادها، رشدين بن سعد وكان صالحًا في دينه مغفلاً في

روايته.

(١) أي: إذا لم يظن أن يستعمل النجاسة فيبقى الماء على طهوريته، حتى يتغير أحد أوصاف الماء.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ في «شرح بلوغ المرام» (١/٦٩): فأنت أيها المسلم، احتط لنفسك الذي يغلب على ظنك أن النجاسة تكثر لعلها تؤثر فيه، لا تستعمله إلا لحاجة، وأما الذي يغلب على ظنك أن النجاسة لا تؤثر فيه أو تأكدت أنها لم تؤثر فيه، فلا يهملك أن يكون قليلاً أو كثيراً، هذا هو الذي تدل عليه الأدلة والقواعد العامة في الشريعة، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

(٢) أي: زيادة: «إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ».

الشيخ: طيب هات يا أخي الجمع بين «وَفَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، و«لَا عَدُوَّ»؟

الطالب: ذكر من أوجه الجمع أربعة.

الشيخ: هات.

الطالب: الأول وهو لابن الصلاح: أن الأمراض لا تُعدي بطبائعها، ولكن المخالطة سبب للمرض. هذا لابن الصلاح (٢).

الشيخ يضيف: بإذن الله تعالى.

الطالب: نعم.

الشيخ: أحسنت.

الطالب: نعم، وسبب، والمرض من الله عَزَّوَجَلَّ، طيب.

والثاني لابن حجر: أنه يقول: أن نفى العدوى باقية على عمومها، ويكون «وَفَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»؛ سداً للذريعة، حتى إذا خالط الصحيح المريض فأصيب بشيء، فيكون ابتداءً بالقدر من الله عَزَّوَجَلَّ لا بالعدوى، فيعتقد بسبب المخالطة أن فيه عدوى، فيكون الابتعاد محافظة على الصحة وسلامة العقيدة.

الشيخ: يعتقد ماذا؟

الطالب: يعني: لما يخالط.

(١) كذا العبارة، والوالدي مشغول بها بعدها، وكلامه رَحِمَهُ اللَّهُ يفيد العمل بهذه الزيادة، ويفيد أيضاً أنه حالة ظنّه استعمال النجاسة باستعماله يعمل بظنّه.

والمقصود غير الموسوس، أما صاحب الوسواس فلا اعتبار بظنه؛ لأنه عنده شكوك، وما عنده يقين.

(٢) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٩٠): وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَمْرَاضَ لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَعَلَ مُحَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سَبَبًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ، ثُمَّ قَدْ يَتَخَلَّفُ ذَلِكَ عَنْ سَبَبِهِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَسْبَابِ.

الشيخ: إيه، يعتقد أن فيه عدوى، وأن الحديث كيف يقول النبي ﷺ: «لَا

عَدَوَى» مع أنها تُوجد؟ يؤدي إلى شك في الحديث^(١)، نعم أحسنت، الثالث؟

الطالب: الثالث: أنهم قالوا: ما فيه عدوى إلا في الجُذام.

الشيخ: أحسنت، والرابع؟

الطالب: الرابع: قالوا: رحمة بالمجذوم.

الشيخ: إيه؛ لئلا يُكسر خاطره.

الشيخ: نعم ماذا يا إخوان؟

الطالب: ذكر حديثاً^(٢) -الله أعلم بحاله-، أنه قال: «لَا تُدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمُجْذُومِينَ»^(٣).

الشيخ: لا، هو حديث ليس بصحيح، يعني: ليس بثابت.

والرسول ﷺ يقول: «مَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟»^(٤).

فالصحيح أنه لا عدوى، لكن الذي يقول: إنه قد حصل اختبارات واكتشافات وأن

العدوى لا بُدَّ منها، نحن ما نقول^(١)، إذا أثبتها بإذن الله تعالى، خيراً إن شاء الله.

(١) وقد سألت والدي رحمه الله عن حديث عبد الرحمن رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بَارِضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» رواه البخاري (٥٧٢٩)، ومسلم (٢٢١٩).

فأجابني: هذا أيضاً ليس فيه إثبات العدوى، ولكن فيه المحافظة على العقيدة، حتى لا يصاب بهذا المرض فيضطرب، ويحصل له تشويش مع حديث: «لا عدوى».

وكذا حديث الشريد رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ رَجُلٌ مُجْذُومٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ» رواه مسلم (٢٢٣١).

(٢) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٦٥٤).

(٣) أخرجه أحمد (٥٠٠/٣)، وفي إسناده الفرغ بن فضالة، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وهما ضعيفان.

وفي سنده اضطراب، يراجع حاشية «مسند أحمد» ط/ الرسالة.

(٤) رواه البخاري (٥٧١٧)، ومسلم (٢٢٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدَوَى وَلَا صَفَرٌ وَلَا هَامَةٌ»، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بَالُ إِيْلِي، تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الْأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا فَيَجْرِبُهَا؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟».

الشيخ: عندك يا أخانا، إذا لم يمكن الجمع بينهما فإلى ماذا يصير؟

الطالب: يُنظر إذا عُرف المتقدم من المتأخر فيُصار إلى النسخ، فإن لم يُعرف فيُصار إلى

الترجيح.

الشيخ: إي نعم، فيصار إلى الترجيح، والمرجحات كثيرة، وموضعها أصول الفقه، وقد ذكر

الحازمي منها نحو كم يا إخوان؟

الطالب: خمسين وجهًا^(٢).

الشيخ: وزاد عليه العراقي في «التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح»^(٣)، أحسنت

خيرًا إن شاء الله.

[التَّوَعُّ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ]

الشيخ: عندك يا أخانا، مثل للمزيد في مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ؟

الطالب: المزيد في متصل الأسانيد؟ هو مثل هنا بحديث أبي مرثد: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ،

وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا»^(٤).

(١) أي: لا نقول بنفيها، إذا أُثبتت من قِبَلِ أهل الخبرة، ولكن وقوعها بإذن الله تَعَالَى.

(٢) «الاعتبار في النسخ والمنسوخ» (٩)، وقد صدر كلامه بقوله: وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُمَا التَّارِيخُ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَتَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَحَيْثُ يُدْرِكُ الْمَصِيرُ إِلَى التَّرْجِيحِ، وَوُجُوهُ التَّرْجِيحَاتِ كَثِيرَةٌ أَنَا أَذْكَرُ مُعْظَمَهَا...

(٣) «التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح» (٢٨٦).

قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٥٤): فِي خَمْسِينَ وَجْهًا مِنَ الْمُرْجَحَاتِ، ذَكَرَهَا الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ «الاعتبار في النسخ والمنسوخ»، وَوَصَلَهَا غَيْرُهُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَةٍ، كَمَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ الْعِرَاقِيُّ فِي «نُكْتِهِ».

قال السيوطي: وَقَدْ رَأَيْتُهَا مُنْقَسِمَةً إِلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ، ثُمَّ سَاقَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَاكَ.

(٤) رواه مسلم (٩٧٢) من طريقين:

إحداهما: من طريق الوليد بن مسلم، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ. ومن هذه الطريق رواه الترمذي (١٠٥١)، والنسائي (٧٦٠)، وأحمد (٤٥٠/٢٨)، وفيه تصريح الوليد بن مسلم عند الإمام أحمد في جميع طبقات السند.

الشيخ: نعم، يعني: يقول: رواه عبدالله بن المبارك، عن سفيان الثوري، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، (عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ^(١))، عن أبي مرثد.

زيادة سفيان الثوري وَهُمْ مِمَّنْ؟

الطالب: نعم، قال: وَهُمْ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ.

الشيخ يتعقبُ الإجابة: من الرواة عن ابن المبارك. خيراً إن شاء الله.

الشيخ: وزيادة أبي إدريس الخولاني وَهُمْ مِمَّنْ؟

الطالب: مِنْ سَفِيَّانٍ؟

الشيخ يجيب: مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ^(٢)، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ يَا أَخَانَا، خيراً إن شاء الله.

الثانية: من طريق ابن المبارك، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ. ومن هذه الطريق رواه الترمذي (١٠٥٠) أيضاً، وأحمد (٤٥١/٢٨).

(١) سقط: عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، وقد أثبتته من المصادر، فالراوي عن مرثد الغنوي وائلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وسياتي فيما بعد قول والدي رَحِمَهُ اللَّهُ: بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ إِذَا صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ مِنْ وَائِلَةَ عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ... فأثبت وائلة.

(٢) قال الترمذي في «السنن» (١٠٥١): وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، وَهَذَا الصَّحِيحُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ -الْبَخَارِيُّ-: وَحَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَزَادَ فِيهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ.

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه كما في «العلل» (٥٦٨/٣)، وقال له: ابْنُ الْمُبَارَكِ أَدْخَلَ بَيْنَهُمَا أَبَا إِدْرِيسَ، فَأَيُّهُمَا أَصَحُّ عِنْدَكَ؟

فَقَالَ: الصَّحِيحُ مَا يَقُولُهُ أَهْلُ دِمَشْقَ؛ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَبُو إِدْرِيسَ، وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي زِيَادَتِهِ أَبَا إِدْرِيسَ؛ لِأَنَّهُ بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ رَوَى عَنْ وَائِلَةَ وَلَقِيَهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَبَا إِدْرِيسَ رَوَى عَنْ وَائِلَةَ شَيْئاً، وَأَهْلُ الشَّامِ أَضْبَطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الْغُرَبَاءِ.

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التقريب والتيسير» (٦٦١/٢): فَذَكَرَ سَفِيَّانَ وَأَبِي إِدْرِيسَ زِيَادَةً وَهَمَّ، فَالْوَهْمُ فِي سَفِيَّانَ مِمَّنْ دُونَ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنِ ابْنِ يَزِيدَ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ فِيهِ بِالْإِخْبَارِ وَفِي أَبِي إِدْرِيسَ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ ثِقَاتٍ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ يَزِيدَ فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا إِدْرِيسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِسَمَاعِ بُسْرِ بْنِ وَائِلَةَ.

الشيخ: من الذي صَنَّفَ في المزيد في مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ؟

الطالب: الخطيب البغدادي.

الشيخ: طيب، كيف تعمل مع المزيد في مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ؟

الطالب: يعني: إذا جاء في سند؟

الشيخ: إيه.

الطالب: إذا جاء في سند وعُرف يُبين أن هذا الرجل زيد في السند.

الشيخ: أحسنت، كيف يُعرف؟

الطالب: كيف يُعرف؟

الشيخ: إيه.

الطالب: هو إذا جاء في سند رجل زائد، وجاء في سند آخر غير موجود هذا الرجل ننظر،

فإن صَرَّحَ الذي قبله بالتحديث عنه عُرف بأنه زيد في السند.

الشيخ: يعني: مثلاً: بُسْر بن عبيد الله إذا صَرَّحَ بالتحديث من واثلة عن أبي مرثد الغنوي،

إذا صَرَّحَ بالتحديث من واثلة علمنا أن زيادة أبي إدريس الخولاني وَهَمٌّ، وإذا لم يصرح وحذف

أبا إدريس نخشى أن فيه سقطاً، هكذا؟

فهو إذا صَرَّحَ بالتحديث -موجود في السيوطي نفسه-، إذا صَرَّحَ الناقص بالتحديث لا

يضر زيادة مَنْ زاده، ويحمل على الناقص، إذا لم يصرَّح بالتحديث يُخشى أن في السند نقصاً^(١).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٦٢/٢): «إِسْنَادُ الْحَقَالِيِّ عَنِ الرَّائِدِ إِنْ كَانَ بِحَرْفِ «عَنْ» وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا يَقْتَضِي الْإِتِّصَالَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مُنْقَطِعًا وَيُعَلَّ بِإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الرَّائِدُ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَإِنْ صَرَّحَ فِيهِ بِسَمَاعٍ أَوْ إِخْبَارٍ أَوْ تَحْدِيثٍ اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ عَنْهُ ثُمَّ سَمِعَهُ مِنْهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَوَجَّدَ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَيْضًا: الظَّاهِرُ مَنْ وَقَعَ لَهُ هَذَا أَنْ يَذْكُرَ السَّمَاعَيْنِ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْهُمَا حُمِلَ عَلَى الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وقوله: لِأَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ، تقدم أن هذا ليس على إطلاقه.

وقلت: إنه يُعرف بجمع الطرق، الأمر كما قلت، بارك الله فيك.

[إذا جاء التصريح بالسماع في السند الناقص وفي المزيد في متصل الأسانيد، فعلى أي شيء]

يحمل؟]

الطالب: يا شيخ، إذا صرّح بالتحديث في الناقص، وما عرفنا من جمع الطرق أن هذا زائد

إلا بهذه الطريق أنه صرّح الناقص بالتحديث، فلماذا لا نحمله على أنه سمعه على الوجهين؟

الشيخ: يُحمل هذا، ذكروا هذا، يحمل على هذا أنه سمعه على الوجهين.

حديث أبي مرثد الحفاظ أنفسهم هم الذين يقولون: زيادة سفيان وأبي إدريس وهم، وإلا

فممكن أن يقال: يحتمل أنه سمعه على الوجهين، ويحتمل أن في السند سقطاً.

الطالب: يا شيخ، خصوصاً إذا كان الراوي الذي زاد قد سمع ممن قيل فيه: زاده وسمع من

الآخر.

الشيخ: نعم.

الطالب: يا شيخ، بقي في شأن المزيد هل يُخرُج عن كونه محمولاً على الوجهين؟

الشيخ: يمكن أن بسر بن عبيد الله سمعه من أبي إدريس، وسمعه من واثلة.

الطالب: إذا فهو يدخل فيه، يعني: إذا ثبت المزيد فهو يدخل من باب سماع الوجهين.

الشيخ: يعني: يُحتمل هذا.

الطالب: من الشيخ وشيخ الشيخ.

[من طريقة الشيخ الوالد رَحِمَهُ اللهُ التَّسْلِيمَ للحفاظ في الإعلال وعدم مجاذبتهم]

الشيخ: إلا أنهم هاهنا الحفاظ قد نصّوا على ذلك وأنه وهم، فهو وهم؛ لنصّهم؛ هم أعلم

بهذا.

[النوع الثامن والثلاثون: المراسيل الخفية إمرسأله]

الشيخ: ما هو المرسل الخفي؟

الطالب: المرسل الخفي: هو أن يروي الراوي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه، بلفظ يُوهم أنه سمع منه.

الشيخ: أعد نظرًا يا أخانا؟

الطالب: أن يروي الراوي عن عاصره أو لقيه ما لم يسمع منه.

الشيخ: أو لقيه ولم يسمع منه، موهمًا أنه سمع منه.

الطالب: نعم.

الشيخ: لا بأس، خيرًا إن شاء الله، وتروونه قد حصل اضطرابٌ لهم في المرسل الخفي وفي

المدلس، بعضهم يقول: أو عن عاصره، فينبغي أن يُنبّه لهذا، حتى في المدلس أن يروي عن

لقيه وقد سمع منه ما لم يسمع أو عاصره، لكن أو عاصره ولم يسمع منه من المرسل الخفي.

الطالب: البعض يُدخل اللقي وعدم السماع في التدليس.

طالب آخر: ابن حجر^(١).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، لا يضر.

الطالب: الصحيح فيه يا شيخ، الصحيح اللقاء بدون سماع يدخل في التدليس أو في المرسل

الخفي؟

الشيخ: الذي يظهر أنه يدخل، موهمًا أنه سمع منه، ما سمع منه شيئًا يدخل في المرسل

الخفي، الذي يظهر.

الطالب: يعني: اللقاء بدون سماع يدخل في المرسل الخفي؟

(١) تقدم كلام ابن حجر والدي رَحِمَهُمَا اللَّهُ في الكلام على المدلس.

الشيخ: نعم.

الشيخ: اذكر لنا مرسلًا ظاهرًا؟

الطالب: مثل: مراسيل مالك عن ابن المسيب.

الشيخ: ومن؟

الطالب: ومراسيل عمر بن عبدالعزيز عن عقبة بن عامر، وهو لم يسمع منه^(١).

الشيخ: والقاسم بن محمد عمن؟

الطالب: هذا مرسل خفي.

طالب آخر: لا، ظاهر.

الشيخ: القاسم بن محمد عن ابن مسعود يا إخوان؟

الطالب: نعم^(٢).

الشيخ: أحسنت، ما شاء الله.

الشيخ: كيف تعرف المرسل الخفي يا أخي؟

الطالب: بمجيئه من طريق أخرى.

الشيخ: صحيح، بمجيئه من طرق أخرى، أو بنص الحفاظ على أن فلانًا لم يسمع من فلان

هكذا؟

الطالب: أو بقول الراوي نفسه.

الشيخ: أو بقول الراوي نفسه، كأبي عبيدة أنه لم يسمع من أبيه^(٣).

(١) رواية عمر بن عبدالعزيز عن عقبة بن عامر من المرسل الخفي. كما في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٦٦٣).

(٢) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٢/٦٦٣): وَأَصْلُ الْإِرْسَالِ، ظَاهِرٌ: كَرِوَايَةِ الرَّجُلِ عَمَّنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ، كَرِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَالِكٍ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

(٣) قال العباس بن محمد الدوري في «زوائد تاريخ يحيى بن معين» (١٧١٧): حَدَّثَنَا قُرَادُ أَبُو نُوحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ: تَحْفَظُ عَنْ أَبِيكَ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا. هَذَا أَثَرُ صَحِيحٍ.

الشيخ: مثل للمرسل الخفي؟

الطالب: المرسل الخفي، روى عبدالرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة مرفوعاً: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ». فهذا الإسناد ظاهره الاتصال، لكنه جاء من طرق أخرى أن هناك رجلاً بين عبدالرزاق وسفيان الثوري، وهو: النعمان بن أبي شعبة الجندي، وبين سفيان وأبي إسحاق شريك، والحديث ضعيف؛ فيه زيد بن يثيع مجهول، وفيه شريك أيضاً.

وقال الفسوي رحمه الله في «المعرفة والتاريخ» (٥٥١/٢): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ: هَلْ رَأَيْتَ أَبَاكَ؟ قَالَ: لَا.

ورواه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٩٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٢/٨) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ: هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئاً؟ قَالَ: مَا أَذْكُرُ مِنْهُ شَيْئاً.

وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٩٥٣): سَأَلْتُ أَبِي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: هَلْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبِي: لَمْ يَسْمَعْ.

قُلْتُ: فَإِنَّ عَبْدَ الْوَاحِدَ بْنَ زِيَادٍ رَوَى عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي لِصَلَاةِ الصُّبْحِ.

قَالَ أَبِي: مَا أَذْرِي مَا هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي هِنْدٍ مَنْ هُوَ؟

وقال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٩٥١): حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْمُدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ قُتَيْبَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّ الْبُرَيْيَّ يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ.

قَالَ -شعبة-: أَوْه، كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ ابْنَ سَبْعِ سِنِينَ، وَجَعَلَ يَضْرِبُ جَبْهَتَهُ.

وتعقب الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٧٦/٥) هذا، وقال: هذا الاستدلال بكونه ابن سبع سنين على أنه لم يسمع من أبيه ليس بقائم، ولكن راوي الحديث عثمان -يعني: البري- ضعيف، والله أعلم.

وقال ابن سعد في «الطبقات» (٢٣٧/٦): رَوَى عَنْ أَبِيهِ رَوَايَةً كَثِيرَةً، وَذَكَرُوا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ شَيْئاً. وقد سمع من أبي موسى وسعيد بن زيد الأنصاري. وكان ثقة كثير الحديث.

وسئل الدارقطني: سَمِعْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ صَحِيحٌ؟ قَالَ: يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ صَغِيرًا بَيْنَ يَدَيْهِ. «العلل» (٣٠٨/٥).

قلت: ومن هذه الروايات نستفيد: أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبدالله بن مسعود شيئاً.

وأما كونه ابن سبع سنين حين مات أبوه، فهذا لا يثبت له السماع من أبيه؛ باعتراف أبي عبيدة نفسه، وجزم الحفاظ بذلك.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، وأيضاً من أصله من طريق أبي بكر بن أبي دارم^(١).

الطالب: يعني: أنزل من سفيان، تحت؟

الشيخ: إيه.

الطالب: يا شيخ، هذا المثال ألا يكون في باب التدليس أولى من الإرسال؟

الشيخ: أو الانقطاع، مثلوا به في باب المنقطع أيضاً، الأمر سهل إن شاء الله، طيب إلى هنا،

وبارك الله فيكم.

[النوع التاسع والثلاثون: معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]

الشيخ: عند من يا إخواننا؟

الطالب: عندي.

الشيخ: اذكر الصحيح من أقوال أهل العلم في تعريف الصحابي؟

الطالب: هو مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) في حال إسلامه مؤمناً به، ومات على

ذلك^(٣).

(١) تقدم الحديث في [النوع الحادي عشر: المُعْضَلُ]؛ بسبب إيراد الطالب له، وإلاً فموضعه المنقطع.

(٢) نحن استفدنا من والدي رَحِمَهُ اللَّهُ أن التعبير باللقي أولى من التعبير بالرؤية؛ حتى يدخل فيه الأعمى.

وهذا ما ذكره الحافظ في «نزهة النظر» (١٣٦)، وهذا نص كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ: والمراد باللقاء: ما هو أعمُّ: من المجالسة، والمباشرة، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإن لم يكلمه، ويدخل فيه: رؤية أحدهما الآخر، سواء كان ذلك بنفسه أم بغيره. والتعبير باللقي أولى من قول بعضهم: الصحابيُّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه يُخْرِجُ ابنَ أُمِّ مكتوم، ونحوه من العُمَيَّان، وهُم صحابةٌ بلا تردُّد.

(٣) هذا القيد يُخْرِجُ مَنْ ارتدَّ، بعد أن لقيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمناً، ومات على الردة، كعبيد الله بن جحش، وابن خَطْلٍ.

يراجع «نزهة النظر» (١٣٧)، ومقدمة «الإصابة».

الشيخ: فإذا تخللتها ردة، ثم رجع للإسلام؟

الطالب: قال شيخ الإسلام ابن حجر: يقبل منه، يعني: ما زال صحابياً^(١).

الشيخ: مثل: الأشعث بن قيس^(٢).

الشيخ: إذا رأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو كافر، ثم أسلم ولم ير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في

حال إسلامه، فماذا؟

الطالب: أيضاً يعني: يقبل منه.

الشيخ: الحديث يقبل، لست أسألك عن الحديث، أسألك أصحابي هو أم لا؟

الطالب: ليس صحابياً.

الشيخ: ما معنى الصُّحبة في اللغة؟

الطالب: هو من صحب غيره، سواء أطالت المدة أو قصرت، هذا في اللغة.

الشيخ: برهائك، يعني: حتى ولو كان كافراً ومسلماً يقال له: صاحب؟

الطالب: نعم.

الشيخ: ما دليلك؟

الطالب: قوله تعالى: ﴿يَصْحَبِي السِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٩].

الشيخ: ﴿يَصْحَبِي السِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٩]، ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ

أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الكهف: ٣٧].

وأيضاً المشابه يطلق عليه صاحب «إنكن صواحب يوسف»^(٣).

(١) قال الحافظ في «نزهة النظر» (١٣٦): هو من لقي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح.

(٢) قال الحافظ في «نزهة النظر» (١٣٧): الأشعث بن قيس كان ممن ارتد، وأُتي به إلى أبي بكر الصديق أسيراً، فعاد إلى الإسلام فقبِلَ منه وزوجه أخته، ولم يتخلّف أحدٌ عن ذكره في الصحابة، ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها.

(٣) رواه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الطالب: لكن الآية الأولى هل فيها دليل ﴿يَصْحَبِي السَّجَنُ﴾؟

الشيخ: ﴿يَصْحَبِي السَّجَنُ﴾ ما فيها، يعني: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾.

الطالب: نعم هذه التي فيها دلالة، أما الأولى ما فيها دلالة^(١).

الشيخ: نعم، خيراً إن شاء الله أحسنت.

الشيخ: ما فائدة معرفة أنه صحابي؟

الطالب: هو من أجل يعني: معرفة الحكم على الحديث، إذا رواه رجل وقيل فيه: صحابي،

يكون الحديث مرفوعاً أو موقوفاً عليه، وإذا لم يُعرف فيكون مقطوعاً^(٢) أو مرسلاً^(٣).

الشيخ: طيب، فقل أيضاً، هات.

الشيخ: وماذا؟ ومعرفة شرفه، «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»^(٤).

قال الحافظ في «الفتح» عقب رقم (٦٦٤): صواحب جمع صاحبة، والمراد: أنهم مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن، ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع، فالمراد به واحد، وهي عائشة فقط، كما أن صواحب صيغة جمع والمراد زليخا فقط. ووجه المشابهة بينهما في ذلك: أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها زيادة على ذلك، وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة؛ لبكائه، ومرادها زيادة على ذلك، وهو ألا يتشائم الناس به، وقد صرحت هي فيما بعد ذلك، فقالت: لقد راجعته وما حملني على كثرة مراجعته، إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً. اهـ.

وأما تسمية امرأة العزيز بزليخا، فهذا مما اشتهر عند أهل السير، ولكن لا دليل يصح في إثباته، والله أعلم.

(١) قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ في «فتح القدير» (٣/٣٣): جَعَلَهُمَا مُصَاحِبَيْنِ لِلْسَّجَنِ؛ لِطَوْلِ مُقَامِهِمَا فِيهِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ: يَا صَاحِبِي فِي السَّجَنِ؛ لِأَنَّ السَّجْنَ كَيْسَ بِمَصْحُوبٍ بَلْ مَصْحُوبٍ فِيهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ، أَصْحَابُ النَّارِ.

(٢) المقطوع: ما أضيف إلى التابعي، وبمعرفة أنه تابعي وليس بصحابي يكون مقطوعاً.

(٣) قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٤): وَمَنْ تَبَخَّرَ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ فَهُوَ حَافِظٌ كَامِلٌ الْحِفْظِ، فَقَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنْ مَشَائِخِنَا يَرَوُونَ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلَ عَنْ تَابِعِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ يَتَوَهَّمُونَهُ صَحَابِيًّا، وَرَبِّمَا رَوَوْا الْمُسْنَدَ عَنْ صَحَابِيٍّ؛ فَيَتَوَهَّمُونَهُ تَابِعِيًّا.

(٤) روى البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

الطالب: كذلك إثبات العدالة لهذا الرجل إذا عُرف أنه صحابي.

الشيخ: اذكر الكتب المؤلفة في الصحابة (وفيه الكلام على كتاب ابن عبد البر وابن الأثير

والحافظ ابن حجر)؟

الطالب: طيب، من المؤلفين: ابن حبان، وأبو نعيم، والعسكري، وأيضا «الاستيعاب»

لابن عبد البر، قيل: إنه شأنه حيث إنه ذكر الخلافات وما حصل للصحابة.

الشيخ يضيف: نعم، اعتمد على أقوال الأخباريين^(١).

الطالب: و«أسد الغابة» لابن الأثير.

الشيخ: جمع ما سبقه، على أوهام حصلت له، فربما ذكر الشخص مرتين: يذكره باسمه،

ويذكره بكنيته، نعم، هات.

الطالب: و«الإصابة» لابن حجر.

الشيخ: نعم، وهي تعتبر مرجعا للباحث، فضلا عن مرجع في الصحابة، فرب حديث

يذكره في ترجمة الصحابي، ويبيّن صحته من ضعفه، وسلامته من إعلاله، فهي تعتبر من أكبر

المراجع للباحث نفسه التي هي «الإصابة»، وأنا كنت أستفيد منها في بحثي «الإلزامات»^(٢)،

خيرًا إن شاء الله.

(١) أي: اعتمد على قول الأخباريين فيما شجر بين الصحابة.

قال ابن الصلاح في «معرفة علوم الحديث» (٣٩٥): هذا علم كبير قد ألف الناس فيه كتبًا كثيرة، ومن أجلها وأكثرها فوائد كتاب «الاستيعاب» لابن عبد البر، لولا ما شأنه به من إيراد كثير مما شجر بين الصحابة، وحكاياته عن الأخباريين لا المحدثين، وغالب على الأخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه.

(٢) قال والدي رحمه الله في «الإلحاد الحميني»: وما ينبغي أن يعلم أن أحسن كتاب ألف في فضائل الصحابة رضي الله عنهم هو:

«الإصابة في معرفة الصحابة» للحافظ ابن حجر.

ثم تكلم رحمه الله عن هذه الكتب التالية، وقال: وأما

«حياة الصحابة».

و«ذخائر العقبى في فضائل ذوى القربى».

الشيخ: نسيتُ ابن منده^(١)، وذكرتُ أن أبا موسى المديني ذيل عليه^(٢)، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، هل يُشترط في الرَّأي التمييز؟ السؤال مفهوم؟ يُشترط أن يكون

مميّزًا أو ولو كان طفلًا؟

الطالب: ما يُشترط، ولو كان طفلًا.

الشيخ: تذكر أحدًا ممن عُدَّ في الصحابة؟

الطالب: مثل: محمد بن أبي بكر.

الشيخ: نعم، وبعضهم يقول: لا بد أن يكون مميّزًا، وبعضهم يقول: لا بد أن يكون بالغًا،

فيخرج جمع كثير على هذا، طيب نعم.

الطالب: من اشترط الرؤية هل يشترط الرؤية من النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهذا الرجل، أم من

الرجل للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الشيخ: مَنْ رأى النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

و«الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة».

و«در السحابة في فضل القراة والصحابة».

و«رجال حول الرسول».

فإنَّها جمعت الصحيح والضعيف والموضوع، والأحاديث الموضوعة في فضل الصحابة على العموم والتفصيل، وكذا في فضل أهل البيت ليس لها حدٌّ.

(١) كتاب ابن منده «معرفة الصحابة».

(٢) اسم كتاب أبي موسى المديني «تتمة معرفة الصحابة».

وقد اختلف في ذيل أبي موسى المديني أهو على كتاب ابن منده أو على كتاب أبي نعيم؟

والذي نصَّ عليه الإمام الذهبي أنه على كتاب أبي نعيم، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «تاريخ الإسلام» (١٢/٧٣٨): ومن مصنفاته الكتاب

المشهور في «تتمة معرفة الصحابة» الذي ذيل به على أبي نعيم، يدل على تبحره وحفظه.

ومن ذهب إلى أنه ذيل على ابن منده ابن الأثير في مقدمة «أسد الغابة» (١/١٠)، قال: وقد أتى بعدهم الحافظ أبو موسى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي

بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَيْسَى الأصفهاني، فاستدرك على ابن منده ما فاتته في كتابه، فجاء تصنيفه كبيرًا، نحو ثلثي كتاب ابن منده.

الطالب: هذا الذي لم يميز رآه لكن ما..

الشيخ: له شرف الصحبة، وأحاديثه مراسيل كمراسيل كبار التابعين، له شرف الصحبة.

الشيخ: بِمَ تُعرف صحبة الصحابي، يا أخي؟

الطالب: تُعرف بالتواتر من الصحابة، وذكر أيضًا بنص صحابي آخر، أو بإخباره عن

نفسه... أو من هذه الأشياء، بشهرته في المعارك والغزوات.

الشيخ يضيف: أو بقول تابعي ثقة: عن رجلٍ صحب النبي ﷺ، حدثني رجل

صحب النبي ﷺ ﷺ.

الشيخ: إذا ادعى الصحبة بعد مائة سنة؟

الطالب: لا تقبل منه.

الشيخ: برهانك؟

الطالب: حديث الرسول ﷺ عند ما قال: «أرأيتمكم ليلتكم هذه، فإنه على

رأس مائة سنة لا يكون ممن على وجه الأرض أحد»^(١).

(١) رواه البخاري (١١٦)، ومسلم (٢٥٣٧) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنْ رَأَسَ مِائَةَ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

قال العراقي في «شرح الألفية» (١٢٩/٢): لو ادَّعاهُ-أي: ادعى أنه صحابي-بعد مضي مائة سنة من حين وفاته ﷺ، فإنه لا يُقبل وإن كانت قد ثبتت عدالته قبل ذلك، واستدل بحديث ابن عمر هذا.

وهذا من الأمور الغيبية التي أطلع الله نبيه محمداً ﷺ عليها، وكان الأمر كذلك، فالحديث من معجزات رسول الله ﷺ.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٤٠/٦): ذَكَرَ الْإِخْبَارُ بِإِنْخِرَامِ قَرْيَةِ ﷺ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ لَيْلَةِ إِخْبَارِهِ، وَكَانَ كَمَا أَخْبَرَ. ثم قال بعد أن ذكر حديث ابن عمر وجابر في هذا المعنى: هَذَا الْحَدِيثُ وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَخْتَجُّ بِهِ مَنْ ذَهَبَ مِنَ الْأُيُومَةِ إِلَى أَنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ الْآنَ، كَمَا قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَهُوَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَحْيَاءِ فِي الْأَرْضِ يَمُوتُونَ إِلَى تَمَامِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ إِخْبَارِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَذَا وَقَعَ سِوَاهُ، فَمَا نَعْلَمُ تَأَخُّرَ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى مَا يُجَاوِزُ هَذِهِ الْمُدَّةَ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ النَّاسِ، ثُمَّ قَدْ طَرَدَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الْحُكْمَ فِي كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِهَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مرتن الهندي ادعى الصُّحبة بعد ستمائة عام]

الشيخ: نعم، والذهبي أيضًا يقول في «ميزان الاعتدال»^(١): رتن وما رتن، دجال من الدجاجلة؛ ادعى الصحبة بعد ستمائة عام.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٥٥٦/١٠): كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَصْرِ يَظُنُّونَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الدُّنْيَا تَنْقُضِي بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ الصَّحَابِيُّ: فَوَهَلَ النَّاسُ فِيهَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ انْخِرَامَ قَرْيَةٍ. أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عِيَاضٌ مُخْتَصَرًا. قُلْتُ: وَوَقَعَ فِي الْخَارِجِ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَبْقَ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ مَقَالَتِهِ تِلْكَ عِنْدَ اسْتِكْمَالِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ سَنَةِ مَوْتِهِ أَحَدٌ، وَكَانَ آخِرُ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْتًا أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ». اهـ.

فمن ادعى الصحبة بعد مائة سنة من حين هذه المقالة التي قالها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو كاذب.

وهذه المقالة كانت في آخر حياته قبل أن يموت بشهر كما روى مسلم (٢٥٣٨) عن جابر بن عبد الله، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِشَهْرٍ: «تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ؟ وَإِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَأُقْسِمُ بِاللَّهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ».

وقد توفي أبو الطفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَةٍ، وهو آخر من توفي من الصحابة على الإطلاق.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٧٠/٣): هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ وَفَاتِهِ؛ لِثُبُوتِهِ.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٦٧/٣) ترجمة أبي الطفيل: خَاتَمَ مَنْ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا، وَاسْتَمَرَ الْحَالُ عَلَى ذَلِكَ فِي عَصْرِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ وَهَلُمَّ جَرًّا، لَا يَقُولُ آدَمِيٌّ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى نَبَغَ بِالْهِنْدِ بَعْدَ خَمْسِائَةِ عَامٍ بَابَا رَتْنٍ، فَادَّعَى الصُّحْبَةَ، وَأَدَّى نَفْسَهُ، وَكَذَّبَهُ الْعُلَمَاءُ.

وقال الحافظ في «فتح الباري» (٧٥/٢): قَدْ بَيَّنَّ ابْنُ عُثْمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُرَادَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ عِنْدَ انْقِضَاءِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ يَنْخَرِمُ ذَلِكَ الْقَرْنُ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حَالَ تِلْكَ الْمَقَالَةِ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ، فَكَانَ آخِرُ مَنْ ضَبَطَ أَمْرَهُ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا، وَغَايَةُ مَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ عَشْرِ وَمِائَةٍ، وَهِيَ رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ مَقَالَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤٥/٢): رَتْنُ الْهِنْدِيِّ: وَمَا أُدْرِكُ مَا رَتْنُ! شَيْخٌ دَجَالٌ بَلَا رَيْبَ، ظَهَرَ بَعْدَ السِّتْمَائَةِ فَادَّعَى الصُّحْبَةَ، وَالصَّحَابَةَ لَا يَكْذِبُونَ، وَهَذَا جَرِيءٌ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ أَلْفَتْ فِي أَمْرِهِ جَزَاءً.

وقد قيل: أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وستمائة.

ومع كونه كذابًا فقد كذبوا عليه جملة كبيرة، من أسمع الكذب والمحال.

الشيخ: ما هو الدليل على أن الصحابة كلهم عدول؟

الطالب: قول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

هذا خطاب للصحابة رضي الله تعالى عنهم.

وأيضا قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «خير الناس قرني».

وأيضا قوله سبحانه وتعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

الشيخ: فيه ما هو أصرح.

الطالب: أصرح من هذا؟

الشيخ: أصرح من هذا، وسأذكره وتقول: صحيح.

الطالب: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ﴾ [الفتح: ٢٩]. لكن هذا مدح ليس

فيه تعديل.

الشيخ: خيرا إن شاء الله.

الطالب: ما أستحضر.

الشيخ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ

الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]. ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي

اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ [التحریم: ٨]. وأيضا: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً

وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم» قد ذكرته.

الطالب: عندي سؤال: الاستشهاد من الآية ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾؟

الشيخ: كل الصحابة؛ لأنهم ممكن أن يقولوا: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ

يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. يقولون: فلان ليس من أصحاب الشجرة.

وهكذا تذكر ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩].

لكن في لفظة ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾، طيب.

وبعدها بارك الله فيكم، ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

شاهدنا من -أيضا- قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾؛ لأنه جاء رجل يبيع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقال: أنا من المهاجرين يا رسول الله؟ قال: «أنت من التابعين»^(١).

الطالب: يا أبا عبد الرحمن، قال بعضهم: لا نقول: الصحابة كلهم عدول، نقول: كلهم عدول إلا من خصّه الدليل، أو من جاء فيه، مثل: الوليد بن عقبة^(٢)، والحكم بن أبي العاص^(١).

(١) لم أجده.

(٢) كانت العبارة: الوليد بن أبي عقبة، والصواب ما أثبتناه.

والوليد بن عقبة، أخو عثمان بن عفان لأمه، أمهما أروى بنت كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وأمها البيضاء بنت عبد المطلب. يكنى أبا وهب.

قُتِل أبوه بعد الفراغ من غزوة بدر صبراً، وكان شديداً على المسلمين، كثير الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان ممن أسر بيد، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله، فقال: يا محمد، من للصبيّة! قال: «النار».

وأسلم الوليد وأخوه عمارة يوم الفتح، ويقال: إنه نزل فيه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات ٦] الآية.

قال ابن عبد البر: لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن أنها نزلت فيه. يراجع «الإصابة» (٤٨١/٦).

وقد ذكر الحافظ في «الإصابة» (٤٨٢/٦) الاختلاف فيه هل كان صبيّاً أو رجلاً عام الفتح، ثم قال: وما يؤيد أنه كان في الفتح رجلاً أنه كان قدم في فداء ابن عم أبيه الحارث بن أبي وجزة بن أبي عمرو بن أمية، وكان أسير يوم بدر، فافتداه بأربعة آلاف، حكاه أصحاب المغازي، ونشأ الوليد بعد ذلك في كنف عثمان إلى أن استُخلف، فولاه الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص، واستعظم الناس ذلك.

وكان الوليد شجاعاً شاعراً جواداً. اهـ المراد.

وقد جاء عنه كما في «صحيح مسلم» (١٧٠٧) من طريق حُضَيْنِ بْنِ الْمُثَنِّرِ أَبِي سَاسَانَ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَبِي الْوَلِيدِ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَرِيدُكُمْ، فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَتَّقِيًا، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَّقِيًا حَتَّى شَرِبَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَّ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا، فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ وَعَلِيُّ يُعَدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ.

ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَعُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٥٥٤): وَلَهُ أَخْبَارٌ فِيهَا نَكَارَةٌ وَشِنَاعَةٌ تَقْطَعُ عَلَى سُوءِ حَالِهِ وَقَبْحِ أَعْمَالِهِ، غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ، فَلَقَدْ كَانَ مِنْ رِجَالِ قَرِيشَ ظَرْفًا وَجَلَمًا وَشَجَاعَةً وَأَدَبًا، وَكَانَ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمَطْبُوعِينَ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَابْنُ الْكَلْبِيِّ وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: كَانَ الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ فَاسِقًا، شَرِيبَ خَمْرٍ، وَكَانَ شَاعِرًا كَرِيمًا، تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنَا وَعَنَهُ.

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤١٥): وَكَانَ مَعَ فَسَقِهِ - وَاللَّهُ يُسَاحِجُهُ - شُجَاعًا، قَائِمًا بِأَمْرِ الْجِهَادِ.

وقال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأنوار الكاشفة» لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (٢٧٣): هَذَا الرَّجُلُ - الْوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ - أَشَدُّ مَا يَشْنَعُ بِهِ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بَعْدَالَةِ الصُّحَابَةِ، فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى رَوَايَاتِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لَنَرَى كَمْ حَدِيثًا رَوَى فِي فَضْلِ أَخِيهِ، وَوَلَّى نِعْمَتَهُ عَثْمَانَ؟ وَكَمْ حَدِيثًا رَوَى فِي ذَمِّ السَّاعِي فِي جُلْدِهِ الْمَالِي عَلَى قَتْلِ أَخِيهِ فِي ظَنِّهِ عَلِيٌّ؟ وَكَمْ حَدِيثًا رَوَى فِي فَضْلِ نَفْسِهِ؛ لِيُدَافِعَ مَا لَحِقَهُ مِنَ الشُّهْرَةِ بِشَرْبِ الْخَمْرِ؟ هَالِنَا أَنَّنَا لَا نَجِدُ لَهُ رَاوِيَةَ الْبِتَّةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّهُ يَوْجَدُ عَنْهُ حَدِيثٌ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ عَنْهُ، وَهُوَ: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ يَقَالُ لَهُ أَبُو مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ جَعَلَ أَهْلُ مَكَّةَ يَأْتُونَهُ بِصَبِيَّانِهِمْ فَيَمْسَحُ عَلَى رُءُوسِهِمْ وَيَدْعُوهُمْ، فَجِيءَ بِي إِلَيْهِ وَإِنِّي مُطِيبٌ بِالْخُلُوقِ، فَلَمْ يَمْسَحْ عَلَيَّ رَأْسِي، وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ أُمِّي خَلَقْتَنِي بِالْخُلُوقِ فَلَمْ يَمْسَحْنِي مِنْ أَجْلِ الْخُلُوقِ».

هذا جميع ما وجدناه عن الوليد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنت إذا تفقدت السند وجدته غير صحيح؛ لجهالة الهمداني، وإذا تأملت المتن لم تجد منه منكرًا، ولا فيه ما يمكن أن يتهم فيه الوليد، بل الأمر بالعكس؛ فإنه لم يذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا له، وذكر أنه لم يمسح رأسه؛ ولذلك قال بعضهم: قد علم الله تعالى حاله فحرمه بركة يد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعائه. أفلا ترى معي في هذا دلالة واضحة على أنه كان بين القوم وبين الكذب على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حجر محجور؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رده على الأخنائي ص (١٦٣): فَلَا يَعْرِفُ مِنَ الصُّحَابَةِ مَنْ كَانَ يَعْتَمِدُ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ لَهُ ذُنُوبٌ لَكِنْ هَذَا الْبَابُ مِمَّا عَصَمَهُمُ اللَّهُ فِيهِ.

قد ينفر بعض الناس من لفظة «العصمة»، وإننا المقصود أن الله عَزَّ وَجَلَّ وفاء بما تكفل به من حفظ دينه وشريعته، هيا من الأسباب ما حفظهم به وبتوقيفه سبحانه من أن يتعمد أحد منهم الكذب على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قلت: الحديث المذكور رواه أحمد (٢٦/ ٣٠٥)، وأبو داود (٤١٨١)، وفيه كما ذكر الهمداني، وهو: عبد الله الهمداني مجهول.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٥٥٣): وَأَبُو مُوسَى هَذَا مَجْهُولٌ، وَالحديث منكر مضطرب لا يصح، ولا يمكن أن يكون من بُعث مصداقًا في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صبيًا يوم الفتح.

وقد أثبت صحبة الوليد بن عقبة النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٤٤).

وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»: له صحبة، وعاش إلى خلافة معاوية.

(١) ثبت في شأن الحكم بن أبي العاص ما رواه الإمام أحمد (١١/ ٧١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ ذَهَبَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ يَلْبَسُ ثِيَابَهُ؛ لِيَلْحَقَنِي، فَقَالَ وَنَحْنُ عِنْدَهُ: «لَيْدُخُلَنَّ عَلَيْكُمُ رَجُلٌ لَعِينٌ» فَوَاللهِ مَا زِلْتُ وَجَلًّا، أَتَشَوُّفُ دَاخِلًا وَخَارِجًا، حَتَّى دَخَلَ فَلَانٌ، يَعْنِي: الْحَكَمَ.

الشيخ: طيب، ومثل: بسر بن أرطاة إن ثبتت صحبته، وبعضهم ينفي صحبته، لا بأس^(١).

وأخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٦٢٥)، وعنده: **فَمَا زِلْتُ أَنْظُرُ وَأَخَافُ حَتَّى دَخَلَ الْحَكَمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِي.**

والحديث ذكره والذي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٢٤٦)، وصححه تحت ترجمة: الجرح.

وقال الحافظ في «فتح الباري» (١١/١٣): **وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي لَعْنِ الْحَكَمِ وَالِدِ مَرْوَانَ وَمَا وَلَدَ، أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ، غَالِيَهَا فِيهِ مَقَالٌ، وَبَعْضُهَا جَيِّدٌ.**

وقد ذكر الحكم بن أبي العاص الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠٧/٢)، وقال: **الْحَكَمُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ الْأُمَوِيِّ أَبُو مَرْوَانَ ابْنُ عَمِّ أَبِي سُفْيَانَ. يُكْنَى: أَبَا مَرْوَانَ. مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَلَهُ أَدْنَى نَصِيبٍ مِنَ الصُّحْبَةِ.**

فائدة: مروان بن الحكم بن أبي العاص، استفدت من والذي رَحِمَهُ اللَّهُ ما يلي:

ليس أهلاً لأن يروى عنه، وله في البخاري نحو حديث أو حديثين أو ثلاثة، ولكنها في الشواهد، وقد ادَّعى صحبته، وليس بصحيح، وهو نفسه يعترف بأنه ليس صحابي.

وهو قاتل طلحة بن عبيدالله أحد العشرة المبشرين بالجنة.

قلت: وقد ترجم له الذهبي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «ميزان الاعتدال» (٨٩/٤)، وقال: **قال البخاري: لم ير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.**

قال الذهبي: **روى عن بسرة، وعن عثمان.**

وله أعمال موبقة، نسأل الله السلامة، رمى طلحة بسهم، وفعل وفعل.

(١) كتبت عن والذي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: **حديث: «لا تقطع الأيدي في السفر»** من حديث بسر بن أرطاة-كان ظالماً غشوماً-، لم تثبت له صحبة. والنبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قد قطع يد المخزومية في بعض أسفاره.

قلت: وقال يحيى بن معين كما في «تاريخه» (٤٤٨/٤): **كَانَ بَسْرُ بْنُ أَبِي أَرْطَاةَ رَجُلًا سَوْءًا.**

وفي «موسوعة أقوال الدارقطني» (٦٤٧): **بسر بن أرطاة، له صحبة، ولم يكن له استقامة بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.**

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤٣٥/١): **بسر بن أرطاة، ويقال: ابن أبي أرطاة، واسمه: عمير بن عويمر بن عمران بن**

الحليس بن سيار بن نزار بن معيص بن عامر بن لؤي القرشي العامري الشامي، أبو عبد الرحمن، مختلف في صحبته.

وقال الصنعاني في «التحبير لإيضاح معاني التيسير» (٥٩٨/٣): **وأطال ابن عبد البر في مساويه ومخازيه، فليس أهلاً لأن يروى عنه.**

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (١٦٤/٧): **وَاخْتَلَفَ فِي صُحْبَةِ بَسْرِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ بَضَمُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا**

رَاءً، قُرَيْشِيٌّ عَامِرِيٌّ، كُنْيَتُهُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقِيلَ: لَهُ صُحْبَةٌ، وَقِيلَ: لَا صُحْبَةَ لَهُ، وَإِنَّهُ وَلِدَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَهُ أَخْبَارٌ مَشْهُورَةٌ، وَكَانَ يَحْتَمِي بَنَ مَعِينٍ لَا يُحْسِنُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ.

قَالَ الْمُتَذَرِّيُّ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ لَا صُحْبَةَ لَهُ. وَنَقَلَ فِي «الْخُلَاصَةِ» عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا صُحْبَةَ لَهُ وَأَنَّهُ رَجُلٌ سَوْءٌ. وَبُيِّحَ الْيَمَنَ

وَلَهُ بِهَا آثَارٌ قَبِيحَةٌ انْتَهَى. وَنَقَلَ عَبْدُ الْغَنِيِّ أَنَّ حَدِيثَهُ فِي الدُّعَاءِ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِسَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ غَمَزَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

قال الشوكاني: **وَلَا يَرْتَابُ مُنْصِفٌ أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلرَّوَايَةِ. وَقَدْ فَعَلَ فِي الْإِسْلَامِ أَفَاعِيلَ لَا تَصُدِّرُ عَمَّنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، كَمَا تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ كُتُبُ التَّأْرِيخِ الْمُعْتَبَرَةِ، فَثُبُوتُ صُحْبَتِهِ لَا يَرْفَعُ الْقُدْحَ عَنْهُ عَلَى مَا هُوَ الْمَذْهَبُ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ إِجْمَاعٌ لَا يَخْتَلِفُ**

الطالب: أيضًا يا أبا عبد الرحمن، هذه العدالة لا تنفي وجود الأخطاء والذنوب.

الشيخ: إيه نعم، العدالة لا تنفي وجود الأخطاء^(١).

فيه أهل العلم كما حَقَّقْنَا ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَحَقَّقَهُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرِيُّ فِي «تَنْقِيحِهِ»، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُنَاطُ فِي قَبُولِ الرَّوَايَةِ هُوَ تَحْرِى الصَّدَقِ وَعَدَمِ الْكَذِبِ، فَلَا مُلَازِمَةَ بَيْنَ الْقَدَحِ فِي الْعَدَالَةِ وَعَدَمِ قَبُولِ الرَّوَايَةِ، وَهَذَا يَتِمَسَّ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكُفْرَ وَالْفُسْقَ مِثْلَةُ نُهْمَةٍ، لَا مَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا سَلْبُ أَهْلِيَّةٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ.

والحديث المذكور أخرجه أبو داود (٤٤٠٨) من طريق عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْفِتْبَانِيِّ، عَنْ شَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ، وَيَزِيدَ بْنِ صُبْحٍ الْأَصْبَحِيِّ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بَسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ فِي الْبَحْرِ، فَأَتَى بِسَارِقٍ يُقَالُ لَهُ: مُصَدِّرٌ، قَدْ سَرَقَ بُخَيْيَةً، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ الْأَيْدِي فِي السَّفَرِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَقَطَّعْتُهُ».

وأخرجه أحمد (١٦٨/٢٩)، والترمذي (١٤٥٠) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَيْعَةَ، حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ شَيْمِ بْنِ بَيْتَانَ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْمُنْبَرِ: بِرُودَسَ حِينَ جَلَدَ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ سَرَقَا غَنَائِمَ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي مِنْ قَطْعِهَا إِلَّا أَنَّ بَسْرَ بْنَ أَرْطَاةَ وَجَدَ رَجُلًا سَرَقَ فِي الْغَزْوِ يُقَالُ لَهُ: مُصَدِّرٌ، فَجَلَدَهُ وَلَمْ يَقْطَعْ يَدَهُ، وَقَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْقَطْعِ فِي الْغَزْوِ. ولم يذكر الترمذي القصة.

والحديث مرسل؛ لما علمت من عدم ثبوت صحبة بسر بن أرتاة.

أما عن المسألة فقال الترمذي عقبه: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُقَامَ الْحَدُّ فِي الْغَزْوِ بِحَضَرَةِ الْعَدُوِّ؛ خَافَةَ أَنْ يَلْحَقَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْعَدُوِّ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ وَرَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ، كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١٣/٣): نَهَى عَنْ إِقَامَتِهِ فِي الْغَزْوِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَبْغَضُ إِلَى اللَّهِ مِنْ تَعْطِيلِهِ أَوْ تَأْخِيرِهِ مِنْ لُحُوقِ صَاحِبِهِ بِالْمُشْرِكِينَ؛ حِمْيَةً وَغَضَبًا كَمَا قَالَهُ عُمَرُ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَحُذَيْفَةُ وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَذَكَرَهَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَرَفِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»، فَقَالَ: لَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى مُسْلِمٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقْدِسِيُّ: وَهُوَ إجماعُ الصَّحَابَةِ.

(١) ولا يلتفت إلى مَنْ يطعن في الصحابة وعدالتهم، قال الخطيب **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «الكفاية» (٤٨) بعد أن ذكر بعض الأدلة في فضلهم: وَجَمِيعُ ذَلِكَ يَقْتَضِي طَهَارَةَ الصَّحَابَةِ، وَالْقَطْعُ عَلَى تَعْدِيلِهِمْ وَنَزَاهَتِهِمْ، فَلَا يَحْتَاجُ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَعَ تَعْدِيلِ اللَّهِ تَعَالَى هُمْ الْمُطْلَعُ عَلَى بَوَاطِنِهِمْ إِلَى تَعْدِيلِ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ هُمْ، فَهُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَّا أَنْ يَتَّبَتَّ عَلَى أَحَدِهِمْ اِزْتِكَابٌ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا قَصْدُ الْمَعْصِيَةِ، وَالْخُرُوجُ مِنْ بَابِ التَّأْوِيلِ، فَيَحْكَمُ بِسُقُوطِ عَدَالَتِهِ، وَقَدْ بَرَّاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، وَرَفَعَ أَقْدَارَهُمْ عَنْهُ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدْ مِنَ اللَّهِ **عَزَّ وَجَلَّ** وَرَسُولِهِ فِيهِمْ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَأَوْجَبَتِ الْحَالُ النَّبِيُّ كَانُوا عَلَيْهِمْ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَالْجِهَادِ، وَالنُّصْرَةِ، وَبَذْلِ الْمُهْجِ وَالْأَمْوَالِ، وَقَتْلِ الْأَبَاءِ وَالْأَوْلَادِ، وَالْمَنَاصَحَةِ فِي الدِّينِ، وَقُوَّةِ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ - الْقَطْعُ عَلَى عَدَالَتِهِمْ وَالْإِعْتِقَادِ لِنَزَاهَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْمُعَدِّلِينَ وَالْمُرَكِّبِينَ الَّذِينَ يَحْيِيثُونَ مِنْ بَعْدِهِمْ أَبَدَ الْأَبْدِينَ. هَذَا مَذْهَبُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ.

[سبُّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يؤدي إلى الطعن في ديننا]

الشيخ: حكم الطعن في الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عند من يا إخوان؟ عندك.

الطالب: حرام.

الشيخ: ومؤداه ماذا؟

الطالب: مؤداه إلى إثم وجريمة؛ لأن الله تبارك وتعالى.

الشيخ يكمل الجواب: يعني: مؤداه إلى التشكيك في الشرع؛ لأنهم نقلته إلينا.

الطالب: والله قد مدحهم وذكرهم في الآيات، وكذلك النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: اذكر أحفظ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لحديث رسول الله ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الطالب: هو أبو هريرة الدوسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وَدَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ إِلَى أَنَّ حَالَ الصَّحَابَةِ كَانَتْ مَرْضِيَّةً إِلَى وَقْتِ الْحُرُوبِ الَّتِي ظَهَرَتْ بَيْنَهُمْ، وَسَفَكَ بَعْضُهُمْ دِمَاءَ بَعْضٍ، فَصَارَ أَهْلُ تِلْكَ الْحُرُوبِ سَاقِطِي الْعَدَالَةِ، وَلَمَّا اخْتَلَطُوا بِأَهْلِ النَّزَاهَةِ وَجَبَ الْبَحْثُ عَنْ أُمُورِ الرُّوَاةِ مِنْهُمْ، وَلَيْسَ فِي أَهْلِ الدِّينِ وَالْمُتَحَقِّقِينَ بِالْعِلْمِ مَنْ يُصَرِّفُ إِلَيْهِمْ جُرْماً لَا يَحْتَمِلُ نَوْعاً مِنَ التَّأْوِيلِ وَضَرْباً مِنَ الْاجْتِهَادِ، فَهُمْ بِمَثَابَةِ الْمُخَالِفِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي تَأْوِيلِ الْأَحْكَامِ؛ لِإِشْكَالِ الْأَمْرِ وَالتَّيَاسُّبِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمَاهُ مِنْ حَالِ الْعَدَالَةِ وَالرِّضَا؛ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ مَا يُزِيلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ.

(١) وعلى ذلك أدلة، منها:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثاً كَثِيراً أَنْسَاهُ؟ قَالَ: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ» فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَعَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ» فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئاً بَعْدَهُ. رواه البخاري (١١٩).

وفي رواية لمسلم (٢٤٩٣) يقول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَمَا نَسِيتُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ شَيْئاً حَدَّثَنِي بِهِ.

وهذا من معجزات النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإن من طبيعة الإنسان النسيان.

قال العيني في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١٨٣/٢): في قوله: (بعد ذلك اليوم) دليل على العموم، وعلى أنه بعد ذلك لم ينسَ شيئاً سمعه من النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، كَمَا يُعْطِيهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (من مقالته تِلْكَ)، ويعضد العموم مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَنَّهُ شَكَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَنْسَى)، ففعل ما فعل؛ ليزول عنه النسيان. وتنكير: (شيئاً)، بعد التثني يدل على العموم؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ التَّثْنِي تَدُلُّ عَلَيْهِ، فَدَلَّ عَلَى الْعُمُومِ فِي عَدَمِ النِّسْيَانِ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ.

الشيخ: بعده؟

الطالب: بعده ابن عمر، ثم أنس.

[الصحابة المكثرون في الرواية]

الشيخ: اذكر السبعة.

الطالب: قال بعضهم:

المُكثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ ❀ أَبُو هُرَيْرَةَ يَلِيهِ ابْنُ عُمَرَ
وَ أَنْسٌ وَالْحَبْرُ كَالْخُدْرِ ❀ وَ جَابِرٌ وَ زَوْجَةُ النَّبِيِّ

الشيخ: أحسنت، خيراً إن شاء الله.

الطالب: وهناك أبيات أخرى^(١)، هذه للسيوطي^(٢).

الشيخ: ابن مسعود من المكثرين أم لا؟

الطالب: هو لا، لم يُعد من المكثرين، هو روى يعني: ماذا؟ قارب لعله روى الألف، لكن لم

يعدوه، يعني: أو أنزل.

الشيخ: ليس من المكثرين، يعني: هو من المكثرين لكن لم يبلغ حديثه الألف.

الطالب: ألف ومائتين.

طالب آخر يتعقب: أبو سعيد الذي روى أكثر من ألف^(١).

وعن ابن عمر، قال: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنْتَ كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْفَظَنَا لِحَدِيثِهِ. رواه الترمذي (٣٨٣٦).

وقال الذهبي في «الموقظة» (٦٨): وَالْحَقَّاطُ طَبَقَاتٍ، فِي ذُرْوَتِهَا: أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) قال الشاعر:

سَبْعٌ مِنَ الصَّحْبِ فَوْقَ الْأَلْفِ قَدْ نَقَلُوا... مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْمُخْتَارِ خَيْرٌ مُضَرَّ

أَبُو هُرَيْرَةَ سَعْدُ جَابِرٍ أَنْسٌ... صَدِيقَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ كَذَا ابْنُ عُمَرَ

(٢) «ألفية السيوطي» (١٠٨).

الشيخ: السبب في قلة ما رُوي عن أبي بكر الصديق من الحديث؟

الطالب: قيل: إن السبب في ذلك يعني: مات متقدماً وما انتشر الحديث إلا بعد موته.

الشيخ: إيه، وأيضا كان مشغولاً بأمور المسلمين، هو وعمر وعثمان وعلي شُغلوا بأمور

المسلمين^(٢).

[أكثر الخلفاء الأربعة مرواية]

الطالب: أي الأربعة أكثر رواية؟

الشيخ: عليٌّ.

الشيخ: أكثر الصحابة فتيا؟

الطالب: ابن عباس وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبي وعائشة.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، ثم ذكر أبو محمد ابن حزم جمعاً أكثر^(٣)، هكذا؟

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٦٧٧) بعد أن ذكر السبعة المكثرين: وَلَيْسَ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يَزِيدُ حَدِيثُهُ عَلَى أَلْفٍ غَيْرَ هَؤُلَاءِ إِلَّا أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ؛ فَإِنَّهُ رَوَى أَلْفًا وَمِائَةً وَسَبْعِينَ حَدِيثًا.

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب الأسماء» (٢/١٨٢): رُوي للصديق رضي الله عنه، عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مائة حديث واثنان وأربعون حديثاً، اتفق البخاري ومسلم منها على ستة، وانفرد البخاري بأحد عشر، ومسلم بحديث.

وسبب قلة رواياته مع تقدم صحبته وملازمته النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه تقدمت وفاته قبل انتشار الأحاديث، واعتناء التابعين بسماعها وتحصيلها وحفظها.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «الإصابة» (١/١٦٦): أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

قال ابن حزم: يمكن أن يُجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخمة، قال:

ويليهم عشرون وهم: أبو بكر، وعثمان، وأبو موسى، ومعاذ، وسعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وسلمان، وجابر، وأبو سعيد، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وعمران بن حصين، وأبو بكرة، وعباد بن الصامت، ومعاوية، وابن الزبير، وأم سلمة. قال: يمكن أن يُجمع من فتيا كل واحد منهم جزء صغير.

قال: وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفساً مُقَلَّونَ في الفتيا جدًّا، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألان والثلاث، يمكن أن يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير بعد البحث، كأبي بن كعب، وأبي الدرداء، وأبي طلحة، والمقداد وغيرهم وسرد الباقين.

الطالب: سبعة.

[العبادة مذكرون في بيت واحد]

الشيخ: من هم العبادة؟

الطالب: هم: عبدالله بن عمر، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو، وعبدالله بن الزبير.

الشيخ: وهم مجموعون في بيت:

أبناء عباس وعمرو وعمر * وابن الزبير هم العبادة الغرر

الشيخ: كم كان الصحابة في حال وفاة رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟

الطالب: ذكر هنا في الكتاب أنهم كانوا ستين ألفاً^(١).

الشيخ: وقيل ماذا؟

الطالب: مائة وأربعة عشر ألفاً.

الشيخ: مائة وأربعة عشر ألفاً. طيب، وفي غزوة تبوك لا يجمعهم كتاب كاتب^(٢). أو بهذا

المعنى.

الطالب: لكن الصحيح أنه ما يستطيع أحد يجمع الصحابة.

(١) رواه أبو بكر الشاجي في «مناقب الشافعي» كما في «التقييد والإيضاح» (٣٠٦) للعراقي، عن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، قال: أنبأنا الشافعي، قال: قبض الله رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمسلمون ستون ألفاً ثلاثون بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك.

قال العراقي: وهذا إسناد جيد، ومع ذلك فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف، مع كونهم يذكرون من توفي في حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المغازي وغيرها ومن عاصره وهو مسلم وإن لم يره.

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٨١/٢).

(٢) قال كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سياق حديث غزوة تبوك: «وَالْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثِيرٌ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ كِتَابٌ حَافِظٌ، يُرِيدُ الدِّيَوَانَ» رواه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

الشيخ: كُلُّ ذَكَرٍ بِحَسَبِ عِلْمِهِ، وَإِلَّا يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ.

[قول أبي زرعة: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَتَعَقَّبُ

والدي عليه]

الشيخ: وما ذكره أبو زرعة كم ذكر؟ مائة ألف وكم؟

الطالب: وأربعة عشر ألفاً^(١).

الشيخ: يحتمل أنهم أكثر.

الطالب: أصحاب السير يقولون: كانوا ثلاثين ألفاً في غزوة تبوك^(٢).

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٨٩٤) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَامِعِ الرَّازِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ، وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا زُرْعَةَ، أَلَيْسَ يُقَالُ: حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ حَدِيثٍ؟ قَالَ: وَمَنْ قَالَ ذَا؟ فَلَقَلَ اللَّهُ أُنْيَابَهُ، هَذَا قَوْلُ الزَّنَادِقَةِ، وَمَنْ يُخْصِي حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ؟ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ بِمَنْ رَوَى عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا أَبَا زُرْعَةَ، هَؤُلَاءِ أَيْنَ كَانُوا وَسَمِعُوا مِنْهُ؟ قَالَ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَأَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ بَيْنَهُمَا وَالْأَعْرَابُ وَمَنْ شَهِدَ مَعَهُ حِجَّةَ الْوُدَّاعِ، كُلُّ رَأَى وَسَمِعَ مِنْهُ يَعْرِفُهُ. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ جَامِعِ الرَّازِيِّ لَمْ أَعْرِفْهُ.

(٢) هذا على أشهر الروايات أنهم كانوا ثلاثين ألفاً في غزوة تبوك.

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٧/٩٩-١٠٠) -شرح حديث كعب الطويل المتفق عليه-: قَوْلُهُ: وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَاسٍ كَثِيرٍ يَزِيدُونَ عَلَى عَشْرَةِ أَلْفٍ، هَكَذَا وَقَعَ هُنَا زِيَادَةٌ عَلَى عَشْرَةِ أَلْفٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ قَدْرَهَا، وَقَدْ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: كَانُوا سَبْعِينَ أَلْفًا، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانُوا ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَهَذَا أَشْهَرُ، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ: بِأَنَّ أَبَا زُرْعَةَ عَدَّ التَّابِعَ وَالْمَتَّبِعَ، وَابْنُ إِسْحَاقَ عَدَّ الْمُتَّبِعَ فَقَطْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد روى مسلم (١٢١٨) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي حَدِيثِ حِجَّةِ الْوُدَّاعِ، قَالَ: فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ، نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ.

أَمَّا حَصْرُهُمْ بَعْدَ مَعْيَنٍ فَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيبِ لَا غَيْرَ، قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «الْأَلْفِيَّةِ»:

وَالْعَدُّ لَا يَحْصُرُهُمْ فَقَدْ ظَهَرَ... سَبْعُونَ أَلْفًا بِتَبُوكَ وَحَصَرَ
الْحَجَّ أَزْبَعُونَ أَلْفًا وَقُبِضَ... عَنْ دَيْنٍ مَعَ أَرْبَعِ أَلْفٍ تَبِضُ

الشيخ: خيراً إن شاء الله، إلى هنا يا إخوان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عندك يا أخانا، فاذا ما استطعت من طبقات الصحابة التي ذكرها الحاكم؟

الطالب: طيب، أولاً: الأربعة، ثم تتمة العشرة.

الشيخ: هذا في المراتب، نحن نريد الطبقات السابقة، هو ذكر طبقات السابقة.

الطالب: طيب، من آمن بمكة كالخلفاء الأربعة، الثاني: من آمن في دار الندوة، الثالث: من

هاجر إلى الحبشة، ثم قال: من بايع بيعة العقبة الأولى، ثم العقبة الثانية، بعدها من هاجر إلى المدينة بقباء^(١).

الشيخ: من هاجر إلى المدينة بقباء، مثل: مصعب بن عمير.

الطالب يضيف أيضاً: ثم أهل بدر، ثم من هاجر بين بدر والحديبية، ثم أهل بيعة الرضوان،

ثم مسلمة الفتح، ثم من آمن في حجة الوداع.

الشيخ يضيف: الأطفال و..^(٢)، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، أفضل الصحابة على الإطلاق؟

الطالب: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان.

[هل أبو بكر الصديق أفضل الصحابة بالاتفاق؟]

الشيخ: أبو بكر بالاتفاق، يعني: أم ماذا؟

قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الألفية» (١٣٥/٢): حصرُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالعدِّ والإحصاء متعذراً؛ لتفرقهم في البلدان والبوادي، والله أعلم.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «التقييد والإيضاح» (٣٠٦): ولا شك أنه لا يمكن حصرهم بعد فشو الإسلام، ثم ذكر قول كعب السابق، وعلق عليه: هذا في غزوة خاصة وهم مجتمعون فكيف بجميع من رآه مسلماً! والله أعلم.

(١) العبارة في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٨٢/٢): «أَوَّلُ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ وَصَلُوا إِلَيْهِ بِقَبَاءَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ».

(٢) في «تدريب الراوي» (٦٨٢/٢): «الثَّانِيَةُ عَشْرَةُ: صَبِيَّانٌ وَأَطْفَالٌ رَأَوْهُ يَوْمَ الْفَتْحِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَغَيْرِهَا».

الطالب: لقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيما رواه البخاري -: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ»^(١).

الشيخ: أنا أسألك يا أخي، هذا جواب آخر، أسألك أبو بكر على الإطلاق بدون نزاع أم لا؟

الطالب: فيه نزاع، لكن الصحيح أنه أبو بكر.

الشيخ: من الذي نازع في هذا؟

الشيخ نفسه يجيب: الشيعة والخطابية.

[تفضيل الخطابية عمر بن الخطاب على أبي بكر]

الشيخ: ما معنى الخطابية؟

الطالب: أتباع عمر بن خطاب.

الشيخ: إيه نعم، أتباع عمر بن الخطاب، الخطابية يفضلون عمر، لكن لا يُعْتَدُ بأقوالهم. وبعضهم أيضًا فضل العباس.

الطالب: الخطابية هم قوم من الرافضة؟

الشيخ: غير هؤلاء^(٢)، الخطابية أي: تبع عمر بن الخطاب.

الطالب: لأنهم فضلوا عمر أو أتباعه؟

الشيخ: لأنهم فضلوا عمر على أبي بكر، خيرًا إن شاء الله، ثم من يا أخانا؟

الطالب: ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

(١) رواه البخاري (٣٦٩٧).

وَقَوْلُهُ: «لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا»: لَا نَجْعَلُ لَهُ مِثْلًا.

(٢) تقدم الكلام على الخطابية الذين هم فرقة من الروافض.

الشيخ: طيب، التفضيل بين علي وعثمان متفق عليه؟

الطالب: ليس متفقاً عليه.

الشيخ: فمن فضل من أهل السنة علياً على عثمان؟

الطالب: ابن خزيمة وسفيان الثوري ومالك، لكنهما تراجعاً.

الشيخ: مالك تراجع، كان متوقفاً، وسفيان الثوري أيضاً ثم تراجع، وبقي محمد بن

إسحاق بن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى^(١).

[أيهما الصحيح تفضيل علي على عثمان أو العكس؟]

الشيخ: والصحيح ماذا؟

الطالب: الصحيح أن عثمان أفضل، الدارقطني يقول: مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَرَزَى

بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ.

الشيخ: هذا قول الدارقطني أم قول أبي زرعة أنت متأكد من ذا؟

الطالب: أعرف..

طالب آخر: من قول أبي زرعة^(٢).

(١) قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (٣٦٥٥) -: «كُنَّا نُخَيِّرُ بَيْنَ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَيَّرَ

أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ -: «وَفِي الْحَدِيثِ: تَقْدِيمُ عُثْمَانَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى تَقْدِيمِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَمَنْ قَالَ بِهِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ، وَقَالَ بِهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَطَائِفَةٌ قَبْلَهُ وَيَعْدُهُ، وَقِيلَ: لَا يُفْضَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ قَالَهُ مَالِكٌ فِي «الْمُدَوَّنَةِ»، وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ حَزْمٍ، وَحَدِيثُ الْبَابِ حُجَّةٌ لِلْجُمْهُورِ. اهـ المراد من «فتح الباري».

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٨٢/٢).

(٢) نقله شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٥٣٣/١) عن جمع من العلماء، وقال: وَلِهَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ كَأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَالْدَّارَقُطْنِيَّ، وَغَيْرِهِمْ: مَنْ لَمْ يَقْدَمْ عُثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ فَقَدْ أَرَزَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. وَهَذَا مِنَ الْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ عُثْمَانَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدَّمُوهُ بِاخْتِيَارِهِمْ وَاشْتِوَارِهِمْ.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: نعم، بعد هؤلاء الأربعة يا أخانا؟

الطالب: بقية تمام العشرة المبشرين بالجنة.

الشيخ: هذه مراتب الصحابة، والأول طبقاتهم.

أما أثر أبي عبدالله أحمد بن حنبل فلفظه: **كُلُّ مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ**. أخرجه أبو بكر الخلال في «السنة» (٥٥٨): **وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ الْمُيْمُونِيُّ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ حَنْبَلٍ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ..**

وأخرجه ابن الجوزي في «مناقب أحمد» (٢١٨) من وجه آخر عن عمرو بن عثمان الحمصي، عن الإمام أحمد، نحوه. وقول الدارقطني ذكره السخاوي في «فتح المغيث» (١١٤/٤).

وجاء عن سفيان الثوري، قال أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٨/٧): **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضْرَمِيُّ، ثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، ثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ، يَقُولُ: مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَغَيْرِهِمَا فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ**. هذا أثر صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وسليمان بن أحمد شيخ أبي نعيم: الطبراني، وأفيدكم أنه كان لديّ إسناد حديث في «حلية الأولياء» لأبي نعيم، يرويه أبو نعيم عن سليمان بن أحمد.

فقلت لوالدي **رَحِمَهُ اللَّهُ**: بحثت عن سليمان بن أحمد فلم أجده. فابتسم، وقال: هو: سليمان بن أحمد الطبراني. وعقبة بن مكرم: العمي.

وسفيان صاحب الأثر: ابن سعيد الثوري.

وقد وضح المراد من هذا شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤٢٨/٤)، وقال: **وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ عَلَى عَلِيٍّ. فَلِهَذَا قَالَ أَيُّوبُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ: مَنْ قَدَّمَ عَلِيًّا عَلَى عُثْمَانَ فَقَدْ أَزْرَى بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُثْمَانُ أَحَقَّ بِالتَّقْدِيمِ وَقَدْ قَدَّمُوهُ كَانُوا إِمَامًا جَاهِلِينَ بِفَضْلِهِ، وَإِمَامًا ظَالِمِينَ بِتَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ دِينِيٍّ. وَمَنْ نَسَبَهُمْ إِلَى الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ فَقَدْ أَزْرَى بِهِمْ.**

وَلَوْ رَعِمَ رَاعِمٌ أَتَاهُمْ قَدَّمُوا عُثْمَانَ لَصَغَنَ كَانَ فِي نَفْسِ بَعْضِهِمْ عَلَى عَلِيٍّ، وَأَنَّ أَهْلَ الضَّغَنِ كَانُوا ذَوِي شَوْكَةٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَقُولُهُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، فَقَدْ نَسَبَهُمْ إِلَى الْعَجْزِ عَنِ الْقِيَامِ بِالْحَقِّ، وَظُهُورِ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْهُمْ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ. هَذَا وَهُمْ فِي أَعَزِّ مَا كَانُوا وَأَقْوَى مَا كَانُوا.

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «العقيدة الواسطية» (١١٨): **لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يُضَلَّلُ الْمُخَالِفُ فِيهَا مَسْأَلَةَ الْخِلَافَةِ.**

وَذَلِكَ بِأَنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ: بِأَنَّ الْخَلِيفَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَمَنْ طَعَنَ فِي خِلَافَةِ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ، فَهُوَ أَضَلُّ مِنْ حِمَارٍ أَهْلِهِ.

[اختلاف اصطلاح أصحاب الطبقات ولا مشاحة في ذلك]

وأصحاب الطبقات أنفسهم مختلفون، فطبقات ابن سعد ربما يذكر طبقات أهل المدينة، وطبقات أهل مكة، طبقات أهل الطائف، وأهل الكوفة، وأهل اليمن إلى غير ذلك. فهم مختلفون ليس لهم (طريقة متفقة).

والحافظ ابن حجر أيضًا له اصطلاح في «تقريب التهذيب». القصد أننا الذي تكلمنا عليه عند الحاكم، وأما هم أنفسهم المؤلفون فلا مشاحة في الاصطلاح، والله المستعان.

[نظم أسماء العشرة المبشرين بالجنة]

الشيخ: بعد هذا يا أخانا تقول: بقية العشرة، فمن بقية العشرة؟

الطالب: هم الخلفاء الأربعة، ثم طلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح.

الشيخ: نعم، تحفظها في بيت؟

الشيخ يقرأها:

علي والثلاثة وابن عوف ❖ وطلحة منهم وكذا سعيد

كذلك أبو عبيدة فهو منهم ❖ وسعد والزبير ولا مزيد

والناظم له شيعي؛ من أجل هذا قدّم عليًا، وهناك أبيات آخر لا أحفظها^(١).

(١) قال الشيخ محمد بن إبراهيم الوزير **رَحِمَهُ اللهُ** في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١/١٣٢): وقد جمعتهم في بيت واحد فقلت:

للمصطفى خيرُ صَحبٍ نصَّ أنهم... في جنةِ الخلدِ نصًّا زادهم شرفًا
هم طلحة وابن عوفٍ والزبير مع... أبي عبيدة والسعدان والخلفا

الشيخ: من هم السابقون الأولون؟

الطالب: السابقون الأولون: هم الذين - كما ذكر هنا - صلوا إلى القبلتين^(١).

الشيخ: اذكر بعض الخصائص لبعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟

الطالب: يعني: مناقب؟

الشيخ: يعني: مثل الرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر».

الطالب: هذا الحديث - الله أعلم به - «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدّهم في دين الله

عمر، وأكثرهم حياءً عثمان، وأقضاهم علي، وأعلمهم بالحلّال والحرام معاذ، وأفرضهم زيد»^(٢).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

عندك يا أخانا، من أفضل فاطمة أم عائشة؟

الطالب: اختلف في هذا.

الشيخ: والصحيح؟

الطالب: والصحيح أنها فاطمة.

الشيخ: لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فاطمة سيدة نساء العالمين» أو بهذا المعنى^(٣)، انتهينا

من هذا^(١).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٢/٦٨١) مع شرحه: وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ، وَهُمْ: مَنْ صَلَّى إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ فِي قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَطَائِفَةٍ، وَفِي قَوْلِ الشَّعْبِيِّ: أَهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَعَطَاءٍ: أَهْلُ بَدْرٍ.

(٢) وقد تراجع والدي رَحِمَهُ اللَّهُ عن تصحيحه، وقد تقدم هذا الحديث في الكلام على (المعل).

(٣) عن عائشة أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: إِنَّا كُنَّا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ جَمِيعًا، لَمْ تُعَادَرْ مِنَّا وَاحِدَةٌ، فَأَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَمْنِي، لَا وَاللَّهِ مَا تَخْفَى مِنْ مِثْلِهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَحَّبَ قَالَ: «مَرْحَبًا بِابْنَتِي»، ثُمَّ أَجْلَسَهَا عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ سَارَاهَا، فَبَكَتْ بُكَاءً شَدِيدًا، فَلَمَّا رَأَى حُزْمَهَا سَارَاهَا الثَّانِيَةَ، فَإِذَا هِيَ تَضْحَكُ، فَقُلْتُ لَهَا أَنَا مِنْ بَيْنِ نِسَائِهِ: خَصَّكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالسَّرِّ مِنْ بَيْنِنَا، ثُمَّ أَنْتِ تَبْكِينَ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلْتُهَا: عَمَّا سَارَكَ؟ قَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأُفْشِي عَلَى

الحمد لله نحن أهل السنة- لو المسألة- لو أن فيه ههنا من به نزعة شيعية أو نزعة كذا،
تسمع الكلام والأخذ والرد، ولكن من فضل الله..

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِرَّهُ، فَلَمَّا تُوِّفِّي، قُلْتُ لَهَا: عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِمَا لِي عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ لَمَّا أَخْبَرْتَنِي، قَالَتْ: أَمَّا الْآنَ فَتَعَمَّ، فَأَخْبَرْتَنِي، قَالَتْ: أَمَّا حِينَ سَارَرَنِي فِي الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَخْبَرَنِي: «أَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُهُ بِالْقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنَّهُ قَدْ عَارَضَنِي بِهِ الْعَامَ مَرَّتَيْنِ، وَلَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدْ اقْتَرَبَ، فَاتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي، فَإِنِّي نِعَمَ السَّلَفُ أَنَا لَكَ» قَالَتْ: فَبَكَيْتُ بُكَائِي الَّذِي رَأَيْتِ، فَلَمَّا رَأَى جَزْعِي سَارَرَنِي الثَّانِيَةَ، قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ، أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ» رواه البخاري (٦٢٨٥)، ومسلم (٢٤٥٠).

وهذا الحديث ترويه عائشة عن فاطمة بنت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وليس لفاطمة بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث في «الصحيحين» إلا هذا الحديث.

وفاطمة وُلدت قبل النبوة بخمس سنين، وعاشت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثمانية وعشرين ونصف عام.

قال ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٣١٠/٢): توفيت فاطمة الزهراء عليها السلام بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بستة أشهر في ليلة الثلاثاء ثلاث خلون من رمضان سنة إحدى عشرة، وهي بنت ثمان وعشرين سنة ونصف. وتزوجها ابنُ عَمِّهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي صَفَرِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ، كما في «البداية والنهاية» (٣٠٩/٥).

(١) ولابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «بدائع الفوائد» (١١٠١/٣) تفصيل في هذه المسألة، يقول: الخلاف في كون عائشة أفضل من فاطمة أو فاطمة أفضل، إذا حُرِّرَ حُلُّ التفضيل صار وفاقاً، فالتفضيل بدون التفصيل لا يستقيم.

فإن أُريدَ بالفضل كثرةُ الثواب عند الله؛ فذلك أمر لا يُطْلَعُ عليه إلا بالنَّصِّ؛ لأنه بحسب تفاضل أعمال القلوب لا بمجرد أعمال الجوارح، وكم من عاملين أحدهما أكثرُ عملاً بجوارحه، والآخر أرفعُ درجة منه في الجنة. وإن أُريدَ بالتفضيل التفضيل بالعلم؛ فلا ريبَ أن عائشة أعلم وأنفعُ للأمة، وأدَّتْ إلى الأمة من العلم ما لم يؤدِّ غيرُها، واحتاج إليها خاصُّ الأمة وعامَّتُها.

وإن أُريدَ بالتفضيل شرف الأصل وجمالة النسب فلا ريبَ أن فاطمة أفضل؛ فإنها بضعة من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذلك اختصاص لم يَشْرُكْهَا فيه غيرُ إخوانها.

وإن أُريدَ السيادة؛ ففاطمة سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْأُمَّةِ.

وإذا ثبتت وجوهُ التفضيل ومواردُ الفضل وأسبابه، صارَ الكلامُ بعلمٍ وعدلٍ، وأكثرُ الناس إذا تكلم في التفضيل لم يفصل جهات الفضل ولم يوازن بينها، فيحسُ الحق، وإن انضاف إلى ذلك نوع تعصُّبٍ وهوى لمن يُفضِّلُهُ تكلم بالجهل والظلم.

الشيخ: أفضل أزواج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يا أخي؟

الطالب: أفضل أزواج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قيل: خديجة، وقيل: عائشة، والراجح أنها

خديجة.

ترجيح الشيخ: خديجة؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب

لا نصب فيه ولا وصب^(١).

وأيضاً «كَمُل من النساء أربع، ومنهن: خديجة بنت خويلد»^(٢).

(١) رواه البخاري (٣٨٢٠)، ومسلم (٢٤٣٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ خَدِيجَةُ قَدْ أَتَتْ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ، أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ، فَإِذَا هِيَ أَتَتْكَ فَأَقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا وَمَنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ».

(٢) عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَمُل من الرجال كثير، ولم يكْمُل من النساء: إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» رواه البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١). وَثَبِتَ عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «حَسْبُكَ مِنْ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ: مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ، وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ» رواه الترمذي (٣٨٧٨)، وأحمد في «المسند» (٣٨٣/١٩)، وفي «فضائل الصحابة» (١٣٣٢)، وذكره والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٢٠١).**

وذكر الحافظ أبو الفداء ابن كثير **رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية والنهاية» (٦١/٢) الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَمُل من الرجال كثير، ولم يكْمُل من النساء إِلَّا ثَلَاثٌ: مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».**

ثم ذكر حديث أبي موسى، وقال عنه: وَلَفْظُهُ يَفْتَضِي حَضَرَ الْكَمَالَ فِي النِّسَاءِ فِي مَرْيَمَ وَآسِيَةَ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ فِي زَمَانِهَا، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَفَلَتْ نَبِيًّا فِي حَالِ صِغَرِهِ فَآسِيَةُ كَفَلَتْ مُوسَى الْكَلِيمَ، وَمَرْيَمُ كَفَلَتْ وَلَدَهَا عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، فَلَا يَنْفِي كَمَالَ غَيْرِهِمَا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَخَدِيجَةَ وَفَاطِمَةَ، فَخَدِيجَةُ خَدَمَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْبُعْثَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ سَنَةً وَبَعْدَهَا أَزِيدَ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ، وَكَانَتْ لَهُ وَزِيرٌ صَدَقَ بِنَفْسِهَا وَمَالِهَا **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَرْضَاهَا.**

وَأَمَّا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهَا خُصِّتْ بِمَزِيدٍ فَضِيلَةٍ عَلَى أَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا أُصِيبَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَقِيَّتُهُ أَخَوَاتِهَا مِتْنَ فِي حَيَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَمَّا عَائِشَةُ فَإِنَّهَا كَانَتْ أَحَبَّ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرَاهٍ غَيْرَهَا، وَلَا يُعْرَفُ فِي سَائِرِ النِّسَاءِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، بَلْ وَلَا فِي غَيْرِهَا أَعْلَمُ مِنْهَا وَلَا أَفْهَمُ، وَقَدْ غَارَ اللَّهُ لَهَا حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا، فَأَنْزَلَ بِرَأَتْهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، وَقَدْ

وبقي معنا حديث: «وَفَضَّلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضَّلِ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» يحمل على

ما عدا خديجة^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، أول الصحابة إسلامًا؟

الطالب: أول الصحابة إسلامًا، اختلفوا، قيل: أبو بكر، قيل: خديجة، قيل: علي، قيل غير

ذلك.

الشيخ: الجمع بين هذه الأقوال؟

الطالب: الذي جمعها ابن الصلاح، يقول: الذي أسلم من الأحرار أولًا: أبو بكر، ومن

العبيد: بلال، ومن الصبيان: علي بن أبي طالب، ومن النساء: خديجة^(٢).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، الصحيح من هذا؟

الطالب: كأنه كما قال هذا.

عَمَّرَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرِيبًا مِنْ خَمْسِينَ سَنَةً، تُبْلَغُ عَنْهُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَتُفْتِي الْمُسْلِمِينَ وَتُصْلِحُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفِينَ، وَهِيَ أَشْرَفُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ أُمُّ الْبَنَاتِ وَالْبَنِينَ فِي قَوْلِ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ، وَالْأَحْسَنُ الْوَقْفُ فِيهَا رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهَا؛ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَفَضَّلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضَّلِ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَذْكُورَاتِ وَغَيْرِهِنَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا عدا المذكورات، والله أعلم.

(١) واستفدت نحو هذا من والدي الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال: الأدلة تقضي بفضل خديجة، وبعضهم فضَّلَ خديجة؛ لسابقتها، وبعضهم فضَّلَ عائشة؛ لعلمها.

فائدة: كتبت عن والدي رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض دروسه:

أدخل الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٤٣١) في فضائل خديجة حديثًا فيه فضل عائشة رَحِمَ اللَّهُ عَنْهَا، وهو حديث أبي موسى رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَمَلُ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النَّسَاءِ غَيْرُ مَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ، وَأَسِيَةَ امْرَأَةٍ فِرْعَوْنَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

ولعله ذكره من أجل اختلاف العلماء في تفضيل خديجة وعائشة على الأخرى. اه كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (٤٠٣): «وَالْأَوْرَعُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ: أَبُو بَكْرٍ، وَمِنَ الصَّبِيَّانِ أَوْ الْأَحْدَاثِ: عَلِيٌّ، وَمِنَ النَّسَاءِ: خَدِيجَةُ، وَمِنَ الْمَوَالِي: زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَمِنَ الْعَبِيدِ: بِلَالٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

[ترجيح الشيخ أن أول من أسلم مطلقاً خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]

الشيخ: الصحيح خديجة، أول (من أسلم) يعني: «كَلَّا، أَبَشِرْ فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، فَوَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ»^(١)، ما قد عَلِمَ أحدٌ، لَمَّا رَجَعَ إِلَيْهَا، فالصحيح أنها خديجة، وبعدها ورقة بن نوفل.

الطالب: عند أن قالت هذا الكلام هل يؤخذ منه أنها أسلمت؟

الشيخ: ما نُقِلَ أنها أسلمت بعدُ أو كذا، يعني: الظاهر أنه يعتبر إيماناً بما جاء به، «كَلَّا، وَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا».

الطالب: وهل ورقة بن نوفل أسلم؟

الشيخ: ورقة بن نوفل نعم، «لَئِنْ أَدْرَكَنِي يَوْمُكَ حَيًّا لَأَنْصُرَنَّكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا»^(٢).

الطالب: يا شيخ، هل يدل على أنه ما قد أَمَرَ الرسول بالتبليغ «لَئِنْ أَدْرَكَنِي يَوْمُكَ» يعني: حين تُبْعَثُ، وهذا ما يدل أنه؟

الشيخ: قد بُعث منذ نزل عليه، يعني: ما أمر بالتبليغ كلام صحيح، لكن لما جاءه جبريل هو أول البعثة، أتاه جبريل.

الطالب: لكن هؤلاء إذا أسلموا قبلُ، يُسلموا على ماذا؟ ما أمرهم بشيء النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، ما فيه شهادة..؟

الشيخ: يكفي الإيمان بما جاء، أليس الإسلام جاء والتشريع جاء تدريجيًّا؟ جاء تدريجيًّا من

حيث هو.

طالب آخر: وقوله: «يَوْمُكَ» يعني: يوم إخراجهم من مكة^(١).

(١) رواه البخاري (٤٩٥٣)، ومسلم (١٦٠) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) قطعة من الحديث المتقدم.

الشيخ: إيه «لَأَنْصُرَنَّكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا» طيب، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: آخر الصحابة موتًا على الإطلاق، عندك يا أخي؟

الطالب: هو: أبو الطفيل عامر بن واثلة^(٢).

[البلد التي مات فيها أبو الطفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

الشيخ: أين مات؟

الطالب: مات في مكة.

[آخر الصحابة موتًا بالمدينة]

الشيخ: أحسنت، ما شاء الله، أيضًا عندك، آخرهم بالمدينة؟

الطالب: اختلفَ في هذا، هناك من قال: إنه محمود بن الربيع، وهناك من قال: إنه سهل بن

سعد، وهناك من قال: إنه السائب بن يزيد، ورجح العراقي أنه محمود بن الربيع^(٣).

[آخر الصحابة موتًا بالكوفة]

الشيخ: آخرهم بالكوفة، يا أخي؟

الطالب: أنس.

(١) كما يدل عليه سياق الحديث، ففيه: أن خديجة جاءت بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى ورقة بن نوفل، وقالت له: يا ابن عمِّ، اسمع من ابن أخيك، فأخبره، فقال له: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْ خُرْجِي هُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا.

قال الحافظ ابن كثير في «الفصول في سيرة الرسول» (٩٨): وأسلم القس ورقة بن نوفل، فصدق بما وجد من وحي الله، وتمنى أن لو كان جذعًا، وذلك أول ما نزل الوحي.

(٢) ينظر الكلام على سؤال: إذا ادعى الصحبة بعد مائة سنة؟

(٣) «شرح الألفية» (١٥٠/٢) للعراقي.

الشيخ يتعقب: بالبصرة أنس.

الطالب: بالكوفة، ما أذكر.

طالب آخر: عبدالله بن أبي أوفى.

الشيخ: نعم، عبدالله بن أبي أوفى. ذكرتنا حتى أنا كنت نسيته، جزاك الله خيرًا، طيب.

الشيخ: أنت يا أخانا، آخرهم بالشام؟

الطالب: عبدالله بن بسر.

الشيخ: آخرهم بالجزيرة؟

الطالب: أذكر آخرهم بالبادية سلمة بن الأكوع.

الشيخ: نعم، جزاكم الله خيرًا، نعم، يا أخانا؟

الطالب: العُرسُ بن عميرة^(١).

الشيخ: إيه، نعم.

[أثر سهل بن سعد: لَوِ مِتُّ لَمْ تَسْمَعُوا أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وتوجيه الشيخ له]

الطالب: يا شيخ، السيوطي ذكر حديثًا هنا في المدينة أن سهل بن سعد قال لهم: إذا مت ما

تجدون من يقول لكم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هل يدل على أنه آخر الناس؟

(١) العُرسُ: بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ رَاءَ سَاكِنَةٍ ثُمَّ سَيْنٍ مُهْمَلَةٍ، ابْنُ عَمِيرَةَ -بِفَتْحِ أَوَّلِهِ- الْكِنْدِيُّ. كَذَا فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ» (١٣٨/٤) لِلْسَخَاوِيِّ.

(٢) قَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «التَّارِيخِ» (٥٩/٢): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ كَانَ يَقُولُ: لَوِ مِتُّ لَمْ تَسْمَعُوا أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو ضَمْرَةَ -أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ-: سَمِعْتُ أَنَّهُ أَخْرَجَ مِنْ بَقِيٍّ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا السَّنَدِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَصَوَابُهُ عِبِيدُ اللَّهِ لِأَمْرَيْنِ اثْنَيْنِ:

-أَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ فِي «مَعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (٩٩٠): حَدَّثَنِي جَدِّي وَأَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ، قَالَا: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، نَا أَبُو ضَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عِبِيدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ كَثِيرًا يَتَزَوَّجُ، تَزَوَّجَ خَمْسَ عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَذَكَرُوا أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَهُ: يَا أَبَا يَحْيَى أَوْ يَا أَبَا الْعَبَّاسِ هَكَذَا قَالَ.

الشيخ: لا، يمكن هو بحسب علمه، وإلا وُجد^(١)، طيب، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: آخرهم باليامة؟

الطالب: الهرماس بن زياد.

الشيخ: إيه نعم، أحسنت بارك الله فيك.

الشيخ: وآخرهم بالبادية يا أخي؟

الطالب: سلمة بن الأكوع.

الشيخ: نعم، هل تعرف صحابيًا وابنه شهدا بدرًا، أو وأباه، سواء قلنا: صحابيًا وابنه أو

صحابيًا وأباه شهدا بدرًا؟

الطالب: أبو مرثد الغنوي^(٢).

قال أبو ضمرة: وسمعت عبيد الله بن عمر يقول: كان سهل يقول: لو مت لم تسمعوا أحدًا يقول: قال رسول الله ﷺ.

- أن في ترجمة أنس بن عياض ذكر المزي في «تهذيب الكمال» (٢٥٠/٣) في شيوخ أنس بن عياض عبيد الله بن عمر.

وهما العُمريَّان. وعبدالله ضعيف، وأخوه عبيد الله ثقة.

فالسند ظاهره الحسن؛ إبراهيم بن المنذر حسن الحديث، ويبقى أنه يُخشى من الانقطاع؛ إذ لا رواية لأحدٍ منهما عن سهل بن سعد، كما

في ترجمة سهل من «تهذيب الكمال» (١٨٩/١٢)، والله أعلم.

ثم له طريقٌ أخرى بمعناه تشده؛ فقد أخرج ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢٦٥/٢) من طريق يحيى بن معين، وعلي بن عبد الله

المديني، وأحمد بن منصور الرمادي، قالوا: حدثنا سُفيان بن عُيينة، قال: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ دِينَارٍ أَبَا حَازِمٍ يَقُولُ: كَانَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ

أَخَرَنَا مِنْ بَقِيَّةِ مَنْ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ويبقى توجيهه مع ما علم أن أبا الطفيل آخر الصحابة موتًا على الإطلاق، يأتي الجواب عنه في التعليق التالي مع ما ذكر أعلاه في جواب

والدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) قال العراقي في «شرح الألفية» (١٤٨/٢): أطلق أبو حازم أنه آخر الصحابة موتًا، وكأنه أخذه من قول سهل، حيث سمعه يقول:

لو مت لم تسمعوا أحدًا يقول: قال رسول الله ﷺ، والظاهر أنه أراد أهل المدينة؛ إذ لم يكن بقي بالمدينة غيره.

وينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٦٩٣/٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣٠٥/٧): أبو مرثد الغنوي كنان بن الحصين، ويقال حصين بن كنان. وقيل:

اسمه أيمن، قال البغوي: كنان بن الحصين، ويقال: ابن حصن، والمشهور الأول.

الشيخ: هو وولده، مرثد وأبوه شهدا بدرًا. طيب، إلى هنا يا خواننا.

[التَّوَعُّدُ الْمَرْبُوعُونَ: مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من هو التابعي يا أخي؟

الطالب: التابعي: قيل: هو من لقي الصحابي ولو لم يصحبه.

الشيخ: ولو لم يصحبه، يعني: فيه قولان، القول الأول للخطيب؟^(١).

الطالب: نعم، هو من صحب الصحابي.

الشيخ: والقول الثاني: للحاكم؟

الطالب: هو: من لقي الصحابي ولو لم يصحبه.

[ترجيح الشيخ لقول الخطيب في تعريف التابعي]

الشيخ: وصار عَمَلُهُمْ على قول الحاكم^(٢)، مع أن قول الخطيب أصح^(٣).

وحكى ابن أبي خيثمة، عن أبيه، وعن أحمد بن حنبل الثاني، سكن الشام، وروى عن النبي ﷺ حديثاً. ذكره موسى بن عقبة وابن إسحاق فيمن شهد بدرًا.

وقال الزُّهْرِيُّ: أبو مرثد، وابنه مرثد حليفان لحمزة.

(١) القول الأول، يعني: حسب ترتيب ما في مصدر المراجعة، قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٦٩٩/٢): قَالَ الْخَطِيبُ: هُوَ مَنْ صَحَبَ صَحَابِيًّا. وَقِيلَ: هُوَ مَنْ لَقِيَهِ وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهُ كَمَا قِيلَ فِي الصَّحَابِيِّ، وَعَلَيْهِ الْحَاكِمُ.

(٢) قال العراقي في «شرح الألفية» (١٥٩/٢) عَقِبَ قول الحاكم: وعليه عمل الأكثرين.

(٣) وقال والدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «السير الحثيث» (٣٤٩): أَمَّا فَقَطْ مجرد رؤية فلا يعتبرونه تابعيًا، الأعمش رأى أنسًا ولم يسمع منه، وأعتقد أنه ما رأى أحدًا من الصحابة.

قلت: قال الترمذي في «سننه» (١٤): وَيُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ.

[السبب في الاكتفاء باللقبي في تعريف الصحابي واشتراط أن يصحب التابعي الصحابي]

الشيخ: فلماذا فُرق بين الصحابي والتابعي؟ الصحابي: من لقي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

ولو لم يره إلا لحظة، بخلاف التابعي، فلماذا؟

الطالب: يتبين المتصل.

الشيخ يتعقب: يعني: لشرف الصحبة، وأيضا رؤيته للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولو لحظة

واحدة؛ لمكانته في نفسه، وما يتأثر بها، خيرا إن شاء الله.

الشيخ: نعم، إذا رأى الصحابي وهو غير مميز أيعد تابعيا أم لا؟

الطالب: ذكر السيوطي أنهم لم يعدوه تابعيا^(١).

الشيخ: إيه، لا يعدونه تابعيا، أحسنت، خيرا إن شاء الله.

الشيخ: ما فائدة معرفة التابعين؟

الطالب: يعرف الأحاديث الموصولة من المتصلة^(٢).

الشيخ: يعني: أن هذا رجلا تابعي وليس بصحابي، فلماذا؟

الطالب: يُعرف أن هذا تابعي وليس بصحابي.

الشيخ: أن الحديث مرسل وليس بمتصل؟^(٣)

الطالب: نعم.

الشيخ: نعم، خيرا إن شاء الله.

(١) نقله السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٠٠/٢) عن ابن حبان، وقال: واشترط ابن حبان أن يكون رآه في سنٍّ من يحفظ عنه؛ فإن كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته، كخلف بن خليفة عده من أتباع التابعين، وإن رأى عمرو بن حريث؛ لكونه كان صغيرا. قال العراقي: وما اختاره ابن حبان له وجه، كما اشترط في الصحابي رؤيته وهو مميز.

(٢) كذا العبارة.

(٣) قال النووي «رحمة الله» في «التقريب والتيسير» (٦٩٩/٢) مع شرحه: معرفة التابعين «رحمة الله» هو وما قبله - معرفة الصحابي - أضلا من عظيمين؛ بهما يعرف المرسل، والمتصل.

الطالب: إذا قال: قال رسول الله ﷺ (١).

الشيخ: كم طبقات التابعين يا أخانا، أيضًا؟

الطالب: التابعون عند الحاكم خمس عشرة طبقة، وعند مسلم ثلاث، وعند ابن سعد خمس.

طالب آخر: لا، أربع (٢).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

أول طبقة عند الحاكم؟

الطالب: يقول: أول طبقة من التابعين هم الذين روى عن العشرة المبشرين.

الشيخ: (اذكر بعضًا) منهم؟

الطالب: قيس بن أبي حازم.

الشيخ: ومن؟ سعيد بن المسيب.

الطالب: لا، أما سعيد بن المسيب ما روى عن هؤلاء العشرة.

الشيخ: هو يقول: وسعيد بن المسيب (٣).

الطالب: وسعيد بن المسيب لکن.

الشيخ: اصبر، لا، هو نحن الآن نحكي كلام الحاكم، بعدها إذا لك انتقاد عليه انتقدت

عليه، هكذا؟

الطالب: نعم.

(١) أي: بمعرفة أنه تابعي يتميز أن الحديث مرسل، إذا قال: قال رسول الله ﷺ.

(٢) أي: عند ابن سعد أربع طبقات. كما في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٧٠١).

(٣) قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٤٢): «فَمِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمْ قَوْمٌ لَحِقُوا الْعَشْرَةَ الَّذِينَ شَهِدَ هُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَّةِ، وَيُعَدُّهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَمِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَقَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبُو عُمَيْرٍ النَّهْدِيُّ...»

[مرواية قيس بن أبي حازم عن العشرة المبشرين بالجنة عدا عبد الرحمن بن عوف]

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، فقيس بن أبي حازم روى عن العشرة؟

الطالب: قالوا ذلك: إنه روى عن العشرة.

الشيخ يساعد ويذكر أداة الاستثناء: إلا؟

الطالب: عبد الرحمن بن عوف^(١).

[مناقشة الشيخ مع طلابه عن مرواية سعيد بن المسيب من العشرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]

الشيخ: وسعيد بن المسيب روى عن العشرة؟

الطالب: لا.

الشيخ: فماذا؟

الطالب: أما أبو بكر فلم يرو عنه اتفاقاً^(٢).

واختلف في عمر، منهم من يقول: سمع، ومنهم من يقول: لم يسمع^(١).

(١) قال أبو داود كما في «سؤالات أبي عبيد الآجري» (١١٣): أجود التابعين إسنادًا قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة. لم يرو عن عبد الرحمن بن عوف.

وله ترجمة حافلة في «سير أعلام النبلاء» (١٩٨/٤)، وفيه: قيس بن أبي حازم أبو عبد الله البجلي العالم، الثقة، الحافظ، أبو عبد الله البجلي، الأحمسي، الكوفي، واسم أبيه: حصين بن عوف. وقيل: عوف بن عبد الحارث بن عوف بن حشيش بن هلال. وفي نسبه اختلاف. وبجيلة: هم بنو أنمار.

أسلم، وأتى النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليُبايعه، فقبض نبي الله وقيس في الطريق، ولأبيه أبي حازم صُحبة. وقيل: إن لقيس صُحبة، ولم يثبت ذلك. وكان من علماء زمانه.

(٢) قال الحافظ أبو الفداء ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (٣٨٢): وأما سعيد بن المسيب فلم يدرك الصديق قولاً واحداً؛ لأنه ولد في خلافة عمر لستين مضت أو بقيتا.

وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٨٤/٤): روى عن أبي بكر مرسلًا.

أما عثمان وعلي فقيّل: يُمكن السماع، لكن قال هنا أنه ما نُقِلَ عنه أنه سمع، ولكن يُمكن السماع^(٢).

[سعيد بن المسيب يروي حديثين عن عثمان بن عفان ويصرح فيهما بالسماع منه]

الشيخ: وذكر سندين فيهما التصريح بسماع سعيد بن المسيب من عثمان، من «مسند أحمد»، بقي أثبت الحديثان أم لم يثبتا؟ هذا أمرٌ ما تمكّنّا من البحث في سنديهما^(٣).

(١) قال الإمام مالك، وسئل عن سعيد بن المسيب هل أدرك عمر؟ قال: لا، ولكنه ولد في زمان عمر، فلما كبر أكبَّ على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه. رواه الفسوي في «المعرفة» (٤٦٨/١) بسند حسن. فهذا قول الإمام مالك أن سعيد بن المسيب لم يدرك عمر بن الخطاب. وقال يحيى بن معين: سعيد بن المسيب قد رأى عمر، وكان صغيراً. قال العباس بن محمد الدوري: قلت ليحيى: هو يقول: ولدت لستين مضتاً من خلافة عمر. فقال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً. «تاريخ يحيى بن معين» (٨٥٨). يعني: استنكر يحيى بن معين سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب؛ لصغر سنّه. وقال الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» (٣٥٠ ط/دار الآثار: أما سعيد بن المسيب فلم يدرك الصديق، قولاً واحداً؛ لأنه ولد في خلافة عمر لستين مضتاً أو بقيتاً؛ ولهذا اختلف في سماعه من عمر، قال الحاكم: أدرك عمر فمّن بعده من العشرة، وقيل: إنه لم يسمع من أحد من العشرة سوى سعد بن أبي وقاص، وكان آخرهم وفاة، والله أعلم. قال والدي الشيخ مقبل **رحمة الله** في «شرح مختصر علوم الحديث» في الصفحة المذكورة -شرح عبارة (لستين مضتاً أو بقيتاً)-: الظاهر مضتاً؛ لأنه اختلف في سماعه من عمر. وقال **رحمة الله** في قوله: (ولهذا اختلف في سماعه من عمر) يعني: يقولون: إنه سمع منه خطبة الجابية، فالراجح ستين مضتاً، وليس بستين بقيتاً؛ لأنه سمع منه خطبة الجابية.

(٢) ينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٠٣/٢).

(٣) إليك الحديثين:

الحديث الأول: قال الإمام أحمد **رحمة الله** (٤٩٧/١): حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَيْعَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ: كُنْتُ أَتْبَاعُ التَّمْرِ مِنْ بَطْنِ مِنَ الْيَهُودِ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو قَيْنَقَاعَ، فَأَبِيعَهُ بِرِنَجٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «يَا عُثْمَانُ، إِذَا اشْتَرَيْتَ فَاكْتُلْ، وَإِذَا بَعْتَ فَكُلْ». وفي سنده عبد الله بن هبة كما ترى، وهو ضعيف. أما المتن فله بعض الطرق الأخرى يصح بها. ينظر «إرواء الغليل» (١٧٩/٥).

الطالب: يا شيخ، بقي في هذا الأمر، في شأن قيس قالوا: لم يسمع من عبد الرحمن بن عوف،

فكيف سمع ممن توفي قبل وفاة عبد الرحمن؟

الشيخ: لا يضر، يمكن عبد الرحمن بن عوف ما تيسر له لقاءه، ما يضر هذا.

[مَنْ يَلِي أَوَّلَ طَبَقَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ أَدْرَكَ الْعَشْرَةَ أَوْ مَنْ وُلِدَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟]

الشيخ: نعم، عندك يا أخانا، مَنْ يليهم؟

الطالب: نقل هذا ابن الصلاح والنووي أنه يلي هؤلاء أولاد الصحابة، وانتقد عليهم

البُلُقيني، وقال: أراد.. (١).

الحديث الثاني: قال الإمام أحمد (٥٣٢/١): حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي شُعَيْبُ أَبُو شَيْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ الْخِرَاسَانِيَّ يَقُولُ:

سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ قَاعِدًا فِي الْمَقَاعِدِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ مِمَّا مَسَّتُهُ النَّارُ فَأَكَلَهُ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، ثُمَّ قَالَ

عُثْمَانُ: قَعَدْتُ مَقْعَدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلْتُ طَعَامَ رَسُولِ اللَّهِ، وَصَلَّيْتُ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وشعيب أبو شيبة: شعيب بن رزيق الشامي، أبو شيبة: صدوق يخطئ.

وعطاء الخراساني: ابن أبي مسلم مختلف في الاحتجاج به.

وقد أثبت الذهبي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «سِير أعلام النبلاء» (٢١٨/٤) سماعه من عثمان وعلي، وقال: رَأَى عُمَرَ، وَسَمِعَ: عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَزَيْدَ

بْنَ ثَابِتٍ، وَأَبَا مُوسَى، وَسَعْدًا، وَعَائِشَةَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، وَأُمَّ سَلَمَةَ، وَخَلْقًا سِوَاهُمْ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ سَمِعَ مِنْ عُمَرَ.

(١) نذكر انتقاد البُلُقيني؛ ليتضح، قال رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «محاسن الاصطلاح» (٥٠٨): هذا الكلام ليس بمستقيم معنى ولا نقلاً،

أما المعنى؛ فكيف يجعل مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَلِي مَنْ وُلِدَ بَعْدَهُ ﷺ؟ والصواب أن يكون مَنْ وُلِدَ فِي

حياته مقدّمًا، وأن تلك الطبقة تليه، لا أنه يليها.

قال: وأما النقل فلم يذكر الحاكم ذلك، ولكنه عدّ المخضرمين ثم قال: ومن التابعين بعد المخضرمين، طبقة وُلِدُوا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ ولم يسمعوا منه. وذكر ممن سبق أبا أمامة فقط، وعدّ من جملتهم: يوسف بن عبد الله بن سلام، ومحمد بن أبي بكر

الصدّيق، وبشير بن أبي مسعود الأنصاري، وعبد الله بن عامر بن كريز، وسعيد بن سعد بن عباد، والوليد بن عباد بن الصامت،

وعبد الله بن عامر بن ربيعة، وعبد الله بن ثعلبة بن أبي صَعِيرٍ، وأبا عبد الله الصنابحي، وعمر بن سلمة الجرمي، وعبيد بن عمير،

وسليمان بن ربيع، وعلقمة بن قيس، ولم يذكر من جملتهم: عبد الله بن أبي طلحة، ولا أبا إدريس.

وما ذكره الحاكم هنا يناقض ما قرره في (النوع السابع: في معرفة الصحابة)، إذ قال: والطبقة الثانية عشرة صبيان وأطفال رأوا رسول

الله ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَغَيْرِهَا، وَعِدَادُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي صَعِيرٍ؛ فَإِنَّهَا

الشيخ يقول: الكلام الآن على الحاكم، الانتقاد على الحاكم قبلهم، الحاكم الذي يقول:

يليهام أولاد الصحابة، الذين ولدوا في آخر حياة النبي ﷺ هكذا؟

الطالب: نعم.

الشيخ: وانتقد عليه ماذا؟

الطالب: أنه أراد أولاد الصحابة يلون المخضرمين.

الشيخ: أنه ينبغي أن يقال: أولاد الصحابة يلون المخضرمين^(١)، نعم، خيراً إن شاء الله.

الطالب: مثل: محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، ومثل: عبدالله بن أبي طلحة.

الشيخ: من هو المخضرم في اللغة يا أخانا، وفي الاصطلاح؟

الطالب: في اللغة: هو الذي عاش بين زمانين، نصف في الجاهلية ونصف في الإسلام^(٢).

وأما في اصطلاح أهل الحديث: هو الذي أدرك الجاهلية والإسلام، وآمن ولم ير النبي ﷺ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قدما إلى رسول الله ﷺ ودعا لهما، وجاعة يطول الكتاب بذكرهم، ومنهم: أبو الطفيل عامر بن واثلة، وأبو جحيفة؛ فإنهما رأيا النبي ﷺ في الطواف وعند زمزم.

(١) والذي رَحِمَهُ اللَّهُ يحكي الانتقاد على الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ قوله هذا، وهذا نص ما نُقِلَ عنه، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التقريب والتيسير» (٦٩٩/٢) مع شرحه: قَالَ الْحَاكِمُ: هُمْ-أَي: التابعين-خَمْسَ عَشْرَةَ طَبَقَةً.

الأولى: مَنْ أَدْرَكَ الْعَشْرَةَ. فَيُسُّ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرُهُمَا. وَعَلِيطُ بْنُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ؛ فَإِنَّهُ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَكْثَرَ الْعَشْرَةِ، وَقِيلَ: لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ سَعْدٍ.

وَأَمَّا فَيُسُّ فَسَمِعَهُمْ وَرَوَى عَنْهُمْ وَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي هَذَا أَحَدٌ، وَقِيلَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ.

وَيَلِيهِمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ.

(٢) ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٠٦/٢)، وقال: أَمَّا الْمُخْضَرُمُ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ اللُّغَةِ: فَهُوَ الَّذِي عَاشَ نِصْفَ عُمُرِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَنِصْفَهُ فِي الْإِسْلَامِ، سَوَاءً أَدْرَكَ الصَّحَابَةَ أَمْ لَا.

ومن ذكره من أهل اللغة الخليل بن أحمد في كتاب «العين» (٣٢٩/٤)، وقال: والمُخْضَرَمُ من الناس: الذي كان عمره نصفًا في الجاهلية، ونصفًا في الإسلام.

الشيخ: أدرك الجاهلية والإسلام وآمن، سواء آمن في حياة النبي ﷺ أم بعده، لم ير النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حال إيمانه به ^(١).

الشيخ: فلو رآه قبل ولم يُسلم في ذلك الوقت، ثم آمن بعد أن رجع التابعي المخضرم بعد وفاة النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٢) أيعد مخضرمًا؟

الطالب: يُعد مخضرمًا.

الشيخ: لأنه ما رآه في حال إيمانه به، طيب.

الشيخ: تعرف أحدًا من المخضرمين؟

الطالب: نعم.

الشيخ: هات.

الطالب: منهم: أبو رجاء العطاردي، وشريح القاضي، وكذلك أبو عثمان النهدي، والأحنف بن قيس، وقيس بن أبي حازم، ذكر مسلم عشرين واحدًا ^(٣).

الشيخ: إي نعم، وزيد عليه، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عند من يا إخواننا؟ اذكر الفقهاء السبعة؟

الطالب: الفقهاء السبعة هم مذكورون في بيت:

إِذَا قِيلَ مَنْ فِي الْعِلْمِ سَبْعَةٌ أَبْحُرْ... رَوَايَتُهُمْ لَيْسَتْ عَنِ الْعِلْمِ خَارِجَةٌ

(١) قال ابن الصلاح في «مقدمته» (٣٠٣): المخضرمون: هُمُ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ، وَحَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَسْلَمُوا، وَلَا صُحْبَةَ هَمٍّ، وَاجِدُهُمْ مُحْضَرَمٌ - يَفْتَحُ الرَّاءَ - كَأَنَّهُ خُضِرَمٌ، أَيُّ: قُطِعَ عَنْ نُظَرَائِهِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الصُّحْبَةَ وَغَيْرَهَا.

وقال الحافظ في «نزهة النظر» (١٤٤): الْمُخْضَرَمُونَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَرَوْا النَّبِيَّ ﷺ.

(٢) كانت العبارة: ثم آمن بعد أن رجع التابعي المخضرم إلى اليمن، أو بعد وفاة النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..

لكنني شعرت من كلام والدي، تراجعته عن لفظة: إلى اليمن. وكأنه كان عبارة عن مثال.

(٣) قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٦١/٤): وَهُمْ كَثِيرُونَ؛ (كَسَوَيْدٍ) بِمُهْمَلَةٍ مُصَغَّرَةٍ، وَابْنُ عَقْلَةٍ بِمُعْجَمَةٍ وَفَاءٍ مَفْتُوحَتَيْنِ، (فِي أُمِّ) بَلَّغَ بِهِمْ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَشْرِينَ، وَمُعْلَطَايَ أَزِيدَ مِنْ مِائَةٍ. وَمَنْ طَالَعَ «الْإِصَابَةَ» لِشَيْخِنَا وَجَدَ مِنْهُمْ كَمَا قَدَّمْتُ خَلْقًا. وَأَفْرَدَهُمُ الْبُرْهَانُ الْحَلَبِيُّ الْحَافِظُ فِي جُزْءِ سَمَاءَهُ: «تَذَكُّرَةُ الطَّالِبِ الْمُعَلِّمِ فِيمَنْ يُقَالُ: إِنَّهُ مُحْضَرَمٌ».

فَقُلْ: هُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ عُرْوَةُ قَاسِمٌ... سَعِيدُ أَبُو بَكْرٍ سُلَيْمَانُ خَارِجَةُ^(١).

الشيخ: من هو الذي اختلف فيه من هؤلاء السبعة؟

الطالب: أبو سلمة ذَكَرَ في البيت؟

الشيخ: ما ذَكَرَ فيه، أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، قيل بدَلَه: سالم بن عبدالله، وقيل: أبو سلمة، والذي أثبتَه هو-الظاهر-أبو الزناد^(٢)، ولكن مع ذَكَرَه في البيت اشتهر هو نفسه، ولم يشتهر الآخرون.

الشيخ: عندك يا أخانا، من أَفْضَلُ التَّابِعِينَ؟

الطالب: قيل: سعيد بن المسيب، وقيل: أُويس القرَني، هذان الشخصان.

الشيخ: وقيل: أهل كل بلد يَفْضَلُون أصحابهم، مثل: الحسن البصري أهل البصرة، ومثل: أهل الكوفة أُويس القرَني، وأهل مكة عطاء بن أبي رباح.

الطالب: وأهل المدينة ابن المسيب.

(١) هؤلاء السبعة هم:

عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود.

عروة بن الزبير.

القاسم بن محمد بن أبي بكر.

سعيد بن المسيب.

أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

سليمان بن يسار.

خارجة بن زيد.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٥٧/٤): وَكُلُّهُمْ مِنْ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ إِلَّا سُلَيْمَانَ، فَأَبُوهُ يَسَارٌ لَا صُحْبَةَ لَهُ.

(٢) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٦٩٩/٢): وَجَعَلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بَدَلَ أَبِي سَلَمَةَ، وَجَعَلَ أَبُو الزُّنَادِ بَدَلَهُمَا أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

[الصحيح في بيان من أفضل التابعين، مع ذكر الدليل]

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، الصحيح في هذا؟

الطالب: الصحيح في هذا أنه أويس القرني.

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله، نعم فما دليلك؟

الطالب: أن عمر سمع النبي ﷺ يقول: «إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ:

أُوَيْسٌ، وَلَهُ وَالِدَةٌ، وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمَرُّوهُ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ»^(١).

الشيخ: «خَيْرُ التَّابِعِينَ» هل يمكن الجمع بينه وبين قول من قال: إن سعيد بن المسيب

أفضل؟

الطالب: نعم.

الشيخ: ماذا؟

الطالب: قيل: سعيد بن المسيب أفقه.

الشيخ: أفضل في العلم.

الطالب: نعم، أفضل في العلم والفقه، وذاك في الزهد والعبادة.

[قول الإمام أحمد: أفضل التابعين سعيد بن المسيب، والتوجيه له]

الشيخ: إي نعم، خيرًا إن شاء الله، والحامل للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى على أن قال: سعيد بن

المسيب أفضل^(٢).

(١) رواه الإمام مسلم (٢٥٤٢).

وقد ترجم لأويس القرني الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٩/٤): «هُوَ الْقُدُّوَةُ، الزَّاهِدُ، سَيِّدُ التَّابِعِينَ فِي زَمَانِهِ. أَبُو عَمْرٍو، أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ جَزْءٍ بْنِ مَالِكِ الْقُرْنِيِّ، الْمُرَادِيُّ، الْيَمَانِيُّ. وَقَرْنٌ: بَطْنٌ مِنْ مُرَادٍ. وَفَدَّ عَلَى عُمَرَ، وَرَوَى قَلِيلًا عَنْهُ، وَعَنْ عَلِيٍّ.

(٢) قال ابن أبي يعلى الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (١/٢٢٢): «عُثْمَانُ بْنُ الْحَارِثِيِّ النُّخَاسُ نَقَلَ عَنْ إِمَامِنَا أَشْيَاءَ:

مع أن حديث رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو يعتبر من أحرص الناس على العمل

بحديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الطالب: كأنه كان في الرواية.

الشيخ: لعله لم يبلغه^(١)، لكن يُنظر يمكن هو موجود في «مسنده» هذا أمر^(٢).

[إنكار بعضهم وجود أويس القرني في الدنيا]

أو الأمر الآخر: لم يصح عنده؛ لأن الإمام مالكا ينفي قصة أويس أصلاً^(٣)، الإمام مالك

بن أنس^(٤).

منها، قَالَ: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أفضل التابعين سعيد بن المسيب، فقال له رجل: فعلقمة والأسود، فقال يعيد: ابن المسيب وعلقمة والأسود.

(١) وهذا أيضًا جواب العراقي، قال السخاوي في «فتح المغيث» (٤/١٥١): وَصَوَّبَ الْمُصَنِّفُ -العراقي- الْقَائِلِينَ بِأُوَيْسٍ، وذكر دليله المذكور عن عمر، قَالَ: فَهَذَا الْحَدِيثُ قَاطِعٌ لِلتَّرَاوُعِ، وَتَفْضِيلُ أَحْمَدَ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ لَعَلَّهُ أَرَادَ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي الْعِلْمِ، لَا الْخَيْرِيَّةَ؛ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْضُ شُيُوخِ الْحَقَّاطِيِّ فِيمَا حَكَاهُ الْحَقَّاطِيُّ عَنْهُ، يَغْنِي كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي الصَّحَابَةِ. وَبِهَذَا جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم»، فَقَالَ: مُرَادُهُمْ أَنَّ سَعِيدًا أَفْضَلُ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ كَالْتَفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَنَحْوِهَا، لَا فِي الْخَيْرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: لَعَلَّ أَحْمَدَ لَمْ يَبْلُغْهُ الْحَدِيثُ، أَوْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ، فَلَا يَحْسُنُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ فِي «مُسْنَدِهِ» مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْهَا بِلَفْظٍ: «إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ». لَكِنْ قَدْ أَخْرَجَهُ فِي «المُسْنَدِ» أَيْضًا بِلَفْظٍ: «إِنَّ مِنْ خَيْرِ التَّابِعِينَ...»، فَقَالَ: ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: نَادَى رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يَوْمَ صَفَيْنَ: أَفَيْكُمْ أُوَيْسُ الْقُرْنِيِّ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَذَكَرَهُ. وَكَذَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ شَرِيكٍ، فَرَأَى الْحَضَرُ. اهـ.

قلت: أما هذه الرواية الأخرى فهي عند الإمام أحمد (٢٥/٢٩٠)، وفي السند شريك بن عبدالله النخعي ويزيد بن أبي زياد الهاشمي، وهما ضعيفان.

(٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد (١/٣٧٢).

(٣) سيأتي النقل في التعليق التالي أن الإمام مالكا -إن ثبت عنه- ينفي وجود أويس من أصله، ولكنه إذا نفى وجود أويس من أصله فقد نفى ثبوت قصته، وهي ثابتة في «صحيح مسلم» كما تقدم، فكلام والدي رَحِمَهُ اللَّهُ لا غبار عليه.

(٤) قال ابن عدي في «الكامل» (٢/١١١) بعد إخراج حديث أويس هذا: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ لِأُوَيْسٍ يَرْوِيهِ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ وَلَيْسَ لِأُوَيْسٍ مِنَ الرِّوَايَةِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا لَهُ حِكَايَاتٌ وَتُفْتُ وَأَخْبَارٌ فِي زُهْدِهِ، وَقَدْ شَكَّ قَوْمٌ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ شُهْرَتِهِ فِي نَفْسِهِ

والصحيح هو الجمع المتقدم يعني: أن سعيد بن المسيب أفضل في العلم، وذاك أفضل في الزهد والتقى والورع^(١).

الطالب: كيف يا أبا عبد الرحمن يصار إلى الجمع وعندنا حديث رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صريح في أويس، وسعيد بن المسيب؟^(٢).

الشيخ: أنا أسألك أسعيد بن المسيب أعلم أم أويس القرني؟

الطالب: سعيد بن المسيب أعلم، لكن حديث.

الشيخ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وشهرة أخباره لا يجوز أن يشك فيه، وليس له من الأحاديث إلا القليل، فلا يتهم أن يحكم عليه الضعف، بل هو صدوق ثقة مقدار ما يروى عنه.

قال الشيخ - ابن عدي -: مالك يُكرهه يقول: لم يكن.

ونقل الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣١٣/٢) كلام ابن عدي، وقال: قال ابن عدي: أويس ثقة صدوق، ومالك يُكره أويساً. قال: ولا يجوز أن يشك فيه.

قلت: ولم يذكر ابن عدي إسناده إلى مالك بن أنس.

وقال ابن حبان في ترجمة أويس من كتابه «الثقات» (٥٣/٤): وقد كان بعض أصحابنا يُنكر كونه في الدنيا.

ثم أخرج بسنده من طريق عباس بن محمد قال: ثنا قراد أبو نوح، سمعت شعبة يقول: سألت عمرو بن مرة وأبا إسحاق عن أويس القرني، فلم يعرفاه.

والأثر صحيح؛ أخرجه العباس بن محمد الدوري في «زوائد تاريخ يحيى بن معين» (٢٣٤/٣): حدثنا أبو نوح، قال: حدثنا شعبة، به.

وأبو نوح هو: عبد الرحمن بن غزوان، الملقب قراد.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١١٠/٢) من طريق عمرو بن علي - وهو: الفلاس -، سمعت يحيى يقول: سمعت شعبة يقول: سألت عمرو بن مرة عن أويس القرني فلم يعرفه.

والجواب عما ورد عن عمرو بن مرة وأبي إسحاق: أنه لا يلزم من هذا عدم كونه في الدنيا، والله أعلم. كما في «الثقات» ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٠٦/٢).

فعدم العلم لا يدل على نفي الشيء مع ثبوته، ومن علم حجة على من لم يعلم.

(١) ما بعد هذا كان متأخراً بعد أسطر، وقد جعلته هنا في مكانه اللائق به.

(٢) لم يذكر تنمة كلامه، ومن سياق الكلام يُعلم المحذوف.

يعني: ما فيه بأس إذا صير إلى الجمع، لا بأس أن سعيد بن المسيب أفضل من حيث العلم، وذاك أفضل من حيث الزهد، نعم، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، أفضل التابعيات؟

الطالب: أفضل التابعيات: هي حفصة بنت سيرين، وأم الدرداء، قبل هذا عمرة بنت عبد الرحمن.

طالب آخر: أم الدرداء الصغرى^(١).

[أثر إياس بن معاوية: ما أدركت أحداً أفضله على حفصة. .]

الشيخ: ماذا قال إياس بن معاوية؟

الطالب: قال: لم ير مثل حفصة بنت سيرين.

الشيخ: فقيل له: الحسن ومحمد بن سيرين، فقال: أما أنا فما أرى أفضل منها^(٢).

(١) هذا ذكره ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٠٦) بلاغاً عن أبي بكر بن أبي داود، قال: سَيِّدَتَا التَّابِعِينَ مِنَ النِّسَاءِ: حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، وَعَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَتَالِيَهُمَا - وَلَيْسَتْ كَهُمَا - أُمُّ الدَّرْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فائدة: قال علي بن المديني: كان لأبي الدرداء امرأتان كلتاها يقال لهما: أم الدرداء.

إحداهما: رأت النبي ﷺ، وهي: خيرة بنت أبي حذر.

والثانية: تزوجها بعد وفاة النبي ﷺ، وهي: هجيمة الوصائية. «الإصابة في تمييز الصحابة» ترجمة أم الدرداء الكبرى.

وأم الدرداء علّق لها أثراً البخاري في «صحيحه» تبويب حديث رقم (٨٢٧)، وقال: بَابُ سُنَّةِ الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ، وَكَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ: تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جَلْسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً.

(٢) قال أبو بكر بن أبي داود كما في «تهذيب الكمال» (١٥٢/٣٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ الْمَصْيُصِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: قَالَ: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَخْتَارُ أُمَّ الدَّرْدَاءِ عَلَى حَفْصَةَ، فَقِيلَ لَهُ: الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ؟ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَفْضَلَ عَلَيْهَا أَحَدًا.

قال: وقرأت القرآن وهي ابنة اثنتي عشرة سنة، وماتت وهي ابنة سبعين سنة. كذا قال ابن أبي داود فقيلاً له: تسعين سنة، فقال: كذا في الحديث.

هذا أثر صحيح؛ محمد بن آدم، هو: مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْجُهَنِيِّ الْمَصْيُصِيِّ. ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٩١/٢٤).

الشيخ: نعم، إبراهيم بن سويد النخعي هل هو تابعي؟ هو يروي عن علقمة، كما أن

إبراهيم بن يزيد النخعي يروي عن علقمة، فهل هو تابعي؟

الطالب: بعضهم قال: إنه تابعي، والصحيح أنه ليس بتابعي.

الشيخ: من الذي قال: إنه تابعي؟

الطالب: ما أذكر.

الشيخ: ذكروا أنه ليس بتابعي، هذا الذي هو موجود في الكتاب، طيب، إبراهيم بن سويد

النخعي^(١).

الشيخ: نعم عندك يا أخانا، بعض المؤلفين عدّ بعض التابعين في قسم الصحابة، فما الحامل

لهم على ذلك؟

الطالب: لعله يعني: من أجل قبول الحديث.

الشيخ: سأحيله في أسرع وقتٍ يا أخانا.

الشيخ: بعض المؤلفين في الصحابة، ذكر بعض التابعين في كتابه على أنه صحابي؟

الطالب: من أجل الإرسال أو كذا.

الشيخ: من أجل أنه رأى حديثاً فيه قال رسول الله ﷺ، وظنه صحابياً، هكذا؟

الطالب: نعم.

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال النسائي: ثقة.

وقال في موضع آخر: صدوق لا بأس به.

وقال أبو بكر بن أبي داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَبْدَالِ.

ومحمد بن حسين هو: الأزدي، ثقة، فاضل.

تنبيه: كان بعد هذا استفسار عن أويس القرني، وقد رفعته آخر الكلام على أويس.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧١١/٢): وَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ طَبَقَةَ فِي التَّابِعِينَ وَلَمْ يَلْقُوا الصَّحَابَةَ فَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، كِإِبْرَاهِيمَ

بْنِ سُوَيْدِ النَّخَعِيِّ، لَمْ يُدْرِكْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ بِإِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدِ النَّخَعِيِّ الْفَقِيهِ.

الشيخ: عندك يا أخانا، وبعض المؤلفين على العكس عدَّ بعض الصحابة من التابعين، فما الحامل له على ذلك؟

الطالب: بعض الصحابة في التابعين؟ والله ما أذكر.

الشيخ: يكون قد روى عن صحابيٍّ آخر فظنه تابعيًّا.

الطالب: أو كان من صغار الصحابة.

الشيخ: نعم، أو هو من صغار الصحابة، خيرًا إن شاء الله.

[التَّوَعُّدُ الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ: مِرْوَاةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما هو الأصل في رواية الأكابر عن الأصاغر؟

الطالب: قالوا: رواية النبي ﷺ عن تميم الداري، في حديث الجساسة الذي في «صحيح مسلم»^(١).

[حديثٌ في رواية النبي ﷺ عن مالك بن مَرْدٍ]

الطالب: وذكر أيضًا- ولكن الله أعلم ما حال الرواية الأخرى- عن مالك^(٢)، صحيحة؟

(١) أخرج الإمام مسلم (٢٩٤٢) عن عامر بن شراحيل الشَّعْبِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، أُخْتَ الصَّحَّاحِ بْنِ قَيْسٍ -وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَى-، فَقَالَتْ: حَدَّثَنِي حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. الحديث وفيه: فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «لَيْلُكُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلٍّ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَذَرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ؛ لِأَنَّ تَمِيمَ الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا، فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ، وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَالِ..» الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤٦/١٢): وَقَدْ حَدَّثَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ تَمِيمٍ، بِقِصَّةِ الْجَسَاسَةِ وَالِدَّجَالِ، وَعُدَّ ذَلِكَ فِي مَنَاقِبِهِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ.

(٢) أي: مالك بن مَرْدٍ، قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٥٥٤/٥): مالك بن مَرَّة، ويقال: ابن مرة، ويقال: ابن مَرْدٍ، الرَّهَاطِيُّ.

الشيخ: أنا راجعت في «الإصابة» ما تمكنت في ترجمته، لا أدري صحتها من ضعفها، مالك

بن مزرود^(١)، خيراً إن شاء الله، بارك الله فيك.

(١) قال ابن زنجويه في «الأموال» (٤٦٣/٢): قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ، أَنَا عُمْتُانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى زُرْعَةَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا النَّبِيَّ أَرْسَلَ إِلَيَّ زُرْعَةَ بْنَ ذِي يَزَنَ: إِذَا أَتَاكُمْ رُسُلِي، فَأَمْرُكُمْ بِهِمْ خَيْرٌ، مُعَاذُ بَنِي جَبَلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ وَمَالِكُ بْنُ عُبَادَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ نِيَارٍ وَمَالِكُ بْنُ مُرَّارَةَ وَأَصْحَابُهُمْ، فَاجْمَعُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْجَزِيَةِ فَأَبْلِغُوها رُسُلِي، فَإِنَّ أَمِيرَهُمْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَلَا يَنْقَلِبُ مِنْكُمْ إِلَّا رَاضِينَ، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مُحَمَّدًا يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ مَالِكَ بْنَ مُرَّارَةَ الرَّهَاقِي حَدَّثَنِي أَنَّكَ أَسْلَمْتَ مِنْ أَوَّلِ حِمِيرٍ وَفَارَقْتَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَبْشِرْ بِخَيْرٍ، وَأَمْرُكُمْ يَا حِمِيرُ خَيْرٌ، فَلَا تَخُونُوا وَلَا تَحَادُوا، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْلَى غَنِيَّتِكُمْ وَفَقِيرِكُمْ، وَإِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِحَمْدٍ وَلَا لِأَهْلِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ زَكَاةٌ تُزَكُّونَ بِهَا الْفُقَرَاءَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّ مَالِكًا قَدْ بَلَغَ الْخَيْرَ وَحَفِظَ الْغَيْبَ، وَإِنِّي قَدْ أَرْسَلْتُ إِلَيْكُمْ مِنْ صَالِحِ أَهْلِي وَأَوْلِي دِينِي، فَأَمْرُكُمْ بِهِمْ خَيْرٌ، فَإِنَّهُ مَنظُورٌ إِلَيْهِ، وَالسَّلَامُ.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٠/٢٨) من طريق أبي عبيد، به مختصراً.

هذا حديث ضعيف؛ وهو بهذا السند مرسل من مراسيل عروة بن الزبير، وفيه ابن لهيعة ضعيف.

وأخرجه أبو نعيم في «معركة الصحابة» (١٢٣٣/٣) من طريق محمد بن إسحاق، قَالَ: وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابُ مُلُوكِ حِمِيرٍ..

وقال أبو نعيم: وَحَدَّثْتُ عَنْ أَبِي الْيَزَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَفِيرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ السَّفَرِ بْنِ عَفِيرِ بْنِ زُرْعَةَ بْنِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ مَلِكِ الْيَمَنِ، ثَنَا عَمِّي أَبُو رَحَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَشٍ، ثَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، سَمِعْتُ أَبِي وَعَمِّي يَقُولَانِ: عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ جَدِّهِمَا عَفِيرِ بْنِ زُرْعَةَ، عَنْ أَبِيهِ زُرْعَةَ بْنِ سَيْفٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْكِتَابَ...، وَفِيهِ: وَإِنَّ مَالِكَ بْنَ مُرَّةَ الرَّهَرِيَّ قَدْ حَدَّثَنِي: أَنَّكَ أَسْلَمْتَ مِنْ أَوَّلِ حِمِيرٍ..

وذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٥٢٣/٢)، وقال: وَرَوَى ابْنُ مِنْدَةَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَفِيرٍ، سَمِعْتُ أَبَوَيَّ يَحْدِثَانِ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ جَدِّهِمَا عَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ زُرْعَةَ بْنِ سَيْفٍ...

ونقل عن ابن مندة أنه قال: لا أعرفه موصولاً إلا من هذا الوجه.

وذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤٦/١٢) طرفاً منه، وقال: وَقَدْ وَجَدْتُ رِوَايَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غَيْرِ تَمِيمٍ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مِنْدَةَ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» فِي تَرْجُمَةِ زُرْعَةَ بْنِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ فَسَاقَ بِسَنَدِهِ إِلَى زُرْعَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا، وَفِيهِ: وَأَنَّ مَالِكَ بْنَ مُرَّادٍ الرَّهَاقِي قَدْ حَدَّثَنِي: أَنَّكَ أَسْلَمْتَ وَقَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ فَأَبْشِرْ بِخَيْرٍ. الْحَدِيثُ.

وذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣١٤/٤) في ترجمة عبدالعزیز بن سیف بن ذی یزن الحمیری، قال أبو موسى -المديني-: وقد حدث ابن مندة بحديث مسند لعبدالعزیز، أخرجه المستغفري عنه، عن إبراهيم بن عبدالله بن محمد بن عبدالعزیز بن السفر بن عفير بن زُرْعَةَ بْنِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزَنَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي أَبُو رَجَاءٍ أَحْمَدُ بْنُ حُسَيْنٍ، حَدَّثَنِي عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، سَمِعْتُ أَبِي وَعَمِّي

الشيخ: ما فائدة معرفة رواية الأكاير عن الأصاغر؟

الطالب: أَلَّا يُظَنَّ أَنَّ المروي عنه أكبر وأفضل من الراوي.

وأَيْضًا: أَلَّا يُظَنَّ أَنَّ فِي إِسْناده انقلاَبًا.

الشيخ: أَلَّا يُظَنَّ أَنَّ فِي إِسْناده انقلاَبًا، صحيح.

الشيخ: عندك يا أْخانا، مَثَلُ لَكُونِ الرَّاوي أَكْبَرَ سَنًا وَأَقْدَمَ طَبَقَةً؟

الطالب: مَثَلُ: الزهري ويحيى بن سعيد عن مالك، كذلك ربيعة بن (أبي) عبدالرحمن يلقَّبُ

بالرأي^(١)، روى عن مالك.

الشيخ: عندك يا أْخانا، مَثَلُ لَكُونِ الرَّاوي أَكْبَرَ قَدْرًا لَا سَنًا؟

الطالب: مَثَلُ: أحمد بن حنبل وإسحاق روى عن عبيد الله بن موسى العبسي.

[مَثَلُ لَكُونِ الرَّاوي أَكْبَرَ مِنَ الرَّاهِينِ: قَدْرًا وَسَنًا؟]

الشيخ: طيب، عندك يا أْخانا، يقول: مَثَلُ لَكُونِ الرَّاوي أَكْبَرَ مِنَ الرَّاهِينِ؟ كأنه قد تقدم

السؤال عنه؟

الطالب: لا، أكبر في القدر والسن ما مَثَلُ.

الشيخ: أكبر سَنًا وَأَقْدَمَ طَبَقَةً، لا، هو كأنه بمعنى الأول؛ لكون الراوي أكبر من الراهين

^(٢)، نعم، إنَّه قد تقدم، مَثَلُ: مَثَلُ لَكُونِ الرَّاوي أَكْبَرَ سَنًا وَأَقْدَمَ طَبَقَةً؟

يحدثان عن أبيهما، عن جدهما، أن عبدالعزیز قدم على النبي ﷺ واسمه عزيز بهدية، فقال: «ما اسمك؟» قال: عزيز. قال:

«بل أنت عبدالعزیز». وهو أخو ذي يزن، فدفَع إليه حُلَلًا، فدفَع النبي ﷺ منها حلَّة إلى عمر، فقَوِّمَت عشرين بعيرًا.

ثم قال الحافظ: ورجال هذا الإسناد مجاهيل.

(١) ربيعة بن أبي عبدالرحمن، التميمي مولا هم، أبو عثمان المدني، المعروف بريبعة الرأي، واسم أبيه فَرْوَحٌ: ثقةٌ فقيهٌ مشهورٌ، قال ابن

سعد: كانوا يَتَّقُونَهُ؛ لموضع الرأي.

(٢) أي: أكبر قَدْرًا وَسَنًا؛ فقد ذكر ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٠٧): ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ عَلَى أَضْرَبِ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَكْبَرَ سَنًا، وَأَقْدَمَ طَبَقَةً مِنَ الْمُرَوِّى عَنْهُ.

الطالب: قالوا: مثل الزهري، وقد تقدم.

الشيخ: الزهري ومن؟

الطالب: الزهري ويحيى بن سعيد عن مالك، أكبر طبقة وأكبر سنًا.

طالب آخر: وهنا يقول:... أنه أكبر قدرًا وأكبر سنًا، الزهري أكبر طبقة يعني: أكبر سنًا ما

هو أكبر قدرًا من مالك، الزهري مثله السيوطي في أكبر طبقة وأكبر سنًا، وهذا جعله في قسم مستقل، أكبر قدرًا وأكبر سنًا^(١).

طالب آخر يضيف: مثل: الحافظ عبد الغني بن سعيد عن الصوري، أكبر في القدر والسن.

الشيخ: ومثل من؟

الطالب: البرقاني عن الخطيب^(٢).

الشيخ يساعد في الإجابة: والخطيب.

الطالب: والخطيب عن ابن ماكولا.

الشيخ: مثل لراوية بعض الصحابة عن بعض التابعين؟

الطالب: بعض الصحابة عن بعض التابعين، قالوا ذكروا مثل: عبدالله بن عمرو بن

العاص، ومعاوية، وجماعة من الصحابة، عن كعب الأحبار.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، هكذا أيضًا عمر بن الخطاب عن كعب الأحبار.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَكْبَرَ قَدْرًا مِنَ الْمُروِي عَنْهُ، بِأَنْ يَكُونَ حَافِظًا عَالِمًا، وَالْمُروِي عَنْهُ شَيْخًا رَاوِيًا فَحَسَبُ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَكْبَرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.

(١) ولا إشكال فيما تقدم من المذاكرة، فمثال رواية أكبر سنًا وأقدم طبقة من المُروِي عَنْهُ: الزُّهْرِي، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِي عَنْ

مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧١٣/٢).

ويراجع الحاشية السابقة.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧١٣/٢): وَكَالْبَرْقَانِي فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْخَطِيبِ.

والبرقاني من شيوخ الخطيب، لكنه هنا من رواية الأكابر عن الأصاغر، الشيخ يروي عن تلميذه.

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٦٧/١٧): وَمِنْ هِمَّتِهِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ تَلْمِيزِهِ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ، وَحَدَّثَ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ.

[مثال لرواية معاوية بن أبي سفيان عن تابعي]

الشيخ: وأيضا معاوية عند أن ذكر حديث رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»^(١).

[أين مكان الطائفة المنصورة؟]

فقام مالك بن يخامر، وقال: هم في الشام، فقال معاوية: فهذا مالك بن يخامر يقول: (إنه سمع معاذًا يقول): إنهم بالشام^(٢).

(١) عن معاوية رواه البخاري (٧٣١٢)، ومسلم (١٠٧٣). وقد تقدم المتن تحت ترجمة [ابن الصلاح يرى انقطاع التصحيح في الأزمان المتأخرة، ومناقشة بعض أدلته والرد عليه].

(٢) رواه البخاري (٣٦٤١)، وأحمد (١٢٨/٢٨)، وفيه: فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يَخَامِرٍ: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بِالشَّامِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ.

ورواه مسلم (١٠٣٧) من غير زيادة مالك بن يخامر.

وتحديد مكان الطائفة المنصورة أنهم بالشام موقوف على معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو لا يفيد الحصر، أو أن المراد به في آخر الزمان. وقد ذهب إلى ظاهر ما جاء عن معاذ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/٤٤٩)، ونص كلامه: وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيَّزَ أَهْلَ الشَّامِ بِالْقِيَامِ بِأَمْرِ اللَّهِ دَائِمًا إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَبِأَنَّ الطَّائِفَةَ الْمُنْصُورَةَ فِيهِمْ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ أَمْرٍ دَائِمٍ مُسْتَوِرٍ فِيهِمْ مَعَ الْكُثْرَةِ وَالْقُوَّةِ، وَهَذَا الْوُصْفُ لَيْسَ لِغَيْرِ الشَّامِ مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ. اهـ المراد.

وقال الشيخ الشارح سليمان صاحب «تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد» (٣٢٣): وهذا قول أكثر الشارحين.

وفي كلام الطبري ما يدل على أنه لا يجب أن تكون في الشام أو في بيت المقدس دائمًا إلى أن يقاتلوا الدجال، بل قد تكون في موضع آخر، لكن لا تخلو الأرض منها حتى يأتي أمر الله.

قلت- الشيخ سليمان -: وهذا هو الحق؛ فإنه ليس في الشام منذ أزمان أحد بهذه الصفات، بل ليس فيه إلا عباد القبور، وأهل الفسق وأنواع الفواحش والمنكرات، ويمتنع أن يكونوا هم الطائفة المنصورة، وأيضا فهم منذ أزمان لا يقاتلون أحداً من أهل الكفر، وإنما بأسهم وقتلهم بينهم. وعلى هذا فقوله في الحديث: «هم ببيت المقدس». وقول معاذ: هم بالشام. المراد أنهم يكونون في بعض الأزمان دون بعض، وكذلك الواقع فدل على ما ذكرنا.

الشيخ: مثل لراوية تابعي عن تابعيه؟

الطالب: تابعيه؟

الشيخ: عن تابعيه، يعني: عن...

الطالب: الزهري عن مالك.

الشيخ: الزهري عن مالك، صحيح.

[النوع الثاني والأربعون: المَدْبِجُ وَرِوَايَةُ الْقَرْنِ]

الشيخ: ما معنى المَدْبِج (واشتقاقه)؟

الطالب: المَدْبِج مأخوذ من دِباجة الوجه، وهي راوية الأقران بعضهم عن بعض^(١).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، وقيل: مأخوذ من ماذا؟

وقال الشيخ ابن عثيمين في «القول المفيد» (٤٨١/١): هذه لم يحدد مكانها، فتشمل جميع بقاع الأرض في الحرمين والعراق وغيرهما. اهـ.

وحمل الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ تفسير معاذ وما في معناه في كون الطائفة المنصورة بالشام، على أن جُلَّ الطائفة المنصورة يكون بالشام في آخر الزمان، حيث تكون الخلافة هناك، فأما في زماننا وما قبله، فهذه الطائفة متفرقة في أقطار الأرض كما يشهد له الواقع من حال هذه الأمة، منذ فُتِحَتِ الأمصار في عهد الخلفاء الراشدين إلى اليوم، وتكثر في بعض الأماكن أحيانًا، ويعظم شأنها، ويظهر أمرها؛ بركة الدعوة إلى الله تعالى وتجديد الدين. «إتحاف الجماعة» (٣٣٤/١).

وروى الإمام مسلم (١٩٢٥) عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح صحيح مسلم» (٦٨/١٣): قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْغَرْبِ الْعَرَبُ، وَالْمُرَادُ بِالْغَرْبِ: الدَّلُ الْكَبِيرُ؛ لِإِخْتِصَاصِهِمْ بِهَا غَالِبًا، وَقَالَ آخَرُونَ: الْمُرَادُ بِهِ الْغَرْبُ مِنَ الْأَرْضِ، وَقَالَ مَعَاذُ: هُمُ بِالْشَّامِ، وَجَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرٍ: هُمْ بَيْنَتِ الْمُقَدَّسِ، وَقِيلَ: هُمُ أَهْلُ الشَّامِ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ، قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْغَرْبِ أَهْلُ الشَّدَّةِ وَالْجَلْدِ، وَغَرْبُ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ.

وقال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٦٦/١٣): قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مُفَرَّقَةٌ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مُقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فُقَهَاءٌ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَّادٌ، وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ أَنْوَاعٍ أُخْرَى مِنَ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ مُتَفَرِّقِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ.

(١) المَدْبِج في اصطلاح المحدثين: رواية الأقران سنًا وسنَدًا.

الشيخ نفسه **يحيب**: لكونه يروي عن هو مماثل له، فكأن فيه نزولاً، والنزول يعتبر مشؤوماً

عندهم^(١)، لكن هذا هو الصحيح، مأخوذ من دِيَاجَةِ الوجه^(٢).

الطالب **يضيف**: وقيل: من التزيين.

الشيخ: ما فائدة معرفته (المدبج)؟

الطالب: فائدة معرفته: أَلَّا يُظَنَّ أن الرجل زائدٌ في السند.

الشيخ: أو أنه فلان وفلان.

الطالب: أو إبدال الواو «عن».

الشيخ: فلان وفلان..^(٣)

الشيخ: طيب، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: مَثَلٌ للمدبج، يا أخانا؟

الطالب: من الصحابة عائشة وأبو هريرة، كُلُّ منهما روى عن الآخر.

الشيخ: نعم.

الطالب: ومن التابعين الزهري وأبو الزبير.

الشيخ: ومن تابع التابعين: مالك والأوزاعي.

الشيخ: المدبج من قسم الصحيح أم من قسم الضعيف؟

الطالب: هو على حسب سنده.

الشيخ: بحسب سنده، خيراً إن شاء الله.

(١) تقدم الكلام على الإسناد العالي والنازل.

(٢) في «المصباح المنير» (١٨٨): الدِّيَاجَتَانِ: الحَدَّانِ.

(٣) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧١٣/٢): وَمِنْ فَوَائِدِ مَعْرِفَةِ هَذَا النَّوعِ: أَلَّا يُظَنَّ الزِّيَادَةُ فِي الْإِسْنَادِ، أَوْ إِبْدَالُ عَنْ بِالْوَاوِ.

الشيخ يتفقد تلميذه: أنت يا أخانا، والله أخشى أنك ترى السؤال و.. نعم، خيرًا إن شاء

الله (١).

الطالب يستفسر: الفرق بين المَدْبِجِ والأقران؟

الشيخ: هذا سؤال طيب، الفرق بين المَدْبِجِ والأقران؟

الطالب: الفرق يعني: آتي بمثال؟

الشيخ: لا، متى يسمى مَدْبِجًا، ومتى يسمى رواية أقران؟

الطالب: يسمى مَدْبِجًا إذا روى بعضهم عن بعض.

الشيخ: كل واحد منهم روى عن الآخر، ورواية أقران؟

الطالب: ورواية أقران إذا يعني: روى بعضهم عن بعض. يعني: رويت أنا عن محمد مثلاً

ومحمد لا يعلم أنني رويت عنه، لم يروني محمد.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، لم يروني عنك.

الطالب يتراجع: أنا أروي عنه وهو لم يروني مثلاً (٢).

(١) ما بعد هذا كان متأخرًا؛ بسبب استفسارٍ لأحد الطلاب، سأل فعاد بعض الكلام على المَدْبِجِ، وقد رفعته إلى هنا في خاتمة الكلام على المَدْبِجِ، وبالله التوفيق.

(٢) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٠٩): اعْلَمْ أَنَّ رِوَايَةَ الْقَرَيْنِ عَنِ الْقَرَيْنِ تَنْقَسِمُ:

فَمِنْهَا الْمَدْبِجُ: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ الْقَرَيْنَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

وَمِنْهَا: غَيْرُ الْمَدْبِجِ، وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ أَحَدُ الْقَرَيْنَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَرْوِيَ الْآخَرُ عَنْهُ فِيمَا نَعْلَمُ.

وقد انتقد هذا العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٣٣)، وذكر أن ابن الصلاح تبع الحاكم في ذلك وانتقدهما، وقال: ليس على ما ذكرناه، وإنما المَدْبِجُ أن يروي كل من الراويين عن الآخر، سواء كانا قرينين أم كان أحدهما أكبر من الآخر، فيكون رواية أحدهما عن الآخر من رواية الأكبر عن الأصغر، فإن الحاكم نقل هذه التسمية عن بعض شيوخه من غير أن يسميه، والمراد به الدارقطني، فإنه أحد شيوخه، وهو أول من سماه بذلك فيما أعلم، وصنف فيه كتابًا حافلًا سماه «المَدْبِجُ» في مجلد، وعندي به نسخة صحيحة، ولم يتقيد في ذلك بكونها قرينين، وذكر أمثلة في ذلك.

ثم قال: فهذا يدل على أن المَدْبِجَ لا يختص بكون الراويين الذين روى كل منهما عن الآخر قرينين، بل الحكم أعم من ذلك، والله أعلم.

الشيخ: إذا روى الشيخ عن تلميذه أيسمى مدبجًا أم لا يُسمى مدبجًا؟

الطالب: الشيخ عن تلميذه؟

الشيخ: أيه.

الطالب: هو إذا كان الشيخ أكبر سنًا، أو أكبر وهو أكبر قدرًا، يسمى رواية الأكابر عن

الأصاغر.

الشيخ: نعم، وإن كانا متساويين أو متقاربين فيسمى مدبجًا، إلى هنا.

[النوع الثالث والأربعون: مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ]

الشيخ: فمن الذي أُلِفَ في الإخوة والأخوات؟

الطالب: النسائي، وأبو العباس السراج، وابن المديني، ومسلم^(١).

الشيخ: ما فائدة معرفة هذا (الإخوة والأخوات)، يا أخانا؟

الطالب: ألا يُظَنُّ مَنْ لَيْسَ أَخًا بِأَخٍ عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِي اسْمِ الْأَبِ^(٢).

[حفظ الإخوة والأخوات سهل وبيان ذلك]

الشيخ: ثم بعد هذا أيضًا حفظ الإخوة والأخوات سهل؛ إذا كنت قد عرفت راويًا منهم

وحفظت اسمه، ما بقي إلا أن تَضُمَّ الآخر فقط، فحفظه سهل ميسر.

الشيخ: مثل لأخوين من الصحابة؟

الطالب: عمرو وهشام ابنا العاص^(١).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧١٩/٢): أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، ثُمَّ النَّسَائِيُّ، ثُمَّ أَبُو الْعَبَّاسِ السَّرَّاجُ، وَغَيْرُهُمْ، كَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ.

(٢) قال الشيخ زكريا في «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» (٢٢١/٢): ومن فوائدها: الأَمْنُ مِنْ ظَنِّ الْغَلَطِ، أَوْ ظَنِّ مَنْ لَيْسَ بِأَخٍ أَخًا؛ لِلإِشْتِرَاكِ فِي اسْمِ الْأَبِ، كَأَحْمَدَ بْنِ أَشْكَابٍ، وَعَلِيَّ بْنِ أَشْكَابٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ أَشْكَابٍ.

الشيخ: ومن؟

الطالب: وزيد وعمر ابنا الخطاب، وزيد ويزيد ابنا ثابت.

الشيخ: أحسنت، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، مثِّل لأخوين من التابعين؟

الطالب: طيب، عمرو بن شرحبيل وأرقم.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، أحسنت.

الشيخ: مثِّل لثلاثة من الصحابة؟

الطالب: نعم، بني العباس.

الشيخ: لا، هذا كثير. بنو العباس كثير.

الطالب: بنو أبي طالب: عَاقِل وجعفر وعلي.

الشيخ: عَاقِل وجعفر وعلي أولاد أبي طالب.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: مثاله في غير الصحابة؟

الطالب: ثلاثة؟

الشيخ: إيه.

الطالب: أكثر من ثلاثة.

الشيخ: تعرف أكثر. سهل إن شاء الله.

الطالب: أولاد شعيب: عمرو وعمر وشعيب.

الشيخ: ثلاثة: عمرو وعمر وشعيب. خيرًا إن شاء الله.

(١) وفيها يقول النبي ﷺ: «ابْنَا الْعَاصِ مُؤْمِنَانِ: عَمْرُو وَهَشَامٌ» رواه أحمد (٨٠٤٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وهو حديث حسن؛

من أجل راويه محمد بن عمرو بن علقمة.

الشيخ: مثل لأربعة عندك يا أخانا، من الإخوة والأخوات من الصحابة؟

الطالب: أبناء أبي بكر: أسماء وعائشة وعبدالرحمن ومحمد.

الشيخ: أحسنت صحيح.

الشيخ: كم ولدًا للمغيرة بن شعبة، يا أخي؟

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: تأكدوا من الكتاب، جزاكم الله خيرًا.

الطالب يقرأ: عُرْوَةٌ، وَحَمَزَةٌ، وَيَعْقُوبُ، وَالْعَقَّارُ^(١).

الشيخ: ولأبي صالح السمان (من الولد)؟

الطالب: أربعة: سهيل وصالح وعبدالله ومحمد.

الشيخ: مثل لخمس من التابعين، يا أخي؟

الطالب:...

الشيخ: لا، هذا من أتباع التابعين.

الطالب: بنو سيرين.

الشيخ: آل سيرين ستة.

الطالب: ما أدري.

طالب آخر: خمسة يذكرون.

الشيخ: ساعدوه ما أذكر.

الطالب: إخوان هشام، وإخوة سفيان.

الشيخ يعيد السؤال: مثل لخمس من التابعين؟

الطالب: ذكر إخوة سفيان.

(١) قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٢٢١/٦): أما عقار بفتح العين وتشديد القاف، فهو: عقار بن المغيرة بن شعبة، روى عن أبيه، روى عنه مجاهد وحسان بن أبي وجزة.

طالب آخر: أولاد عروة، لكن من أتباع التابعين.

الشيخ: نعم، اقرأها من الكتاب لا شيء.

الطالب: قال: وفي التابعين: موسى، وعيسى، ويحيى، وعمران، وعائشة أولاد طلحة بن

عبيد الله^(١).

الشيخ: طيب، عندك يا أخانا، سفيان بن عيينة وإخوانه كم؟

الطالب: هم خمسة.

الشيخ: اذكرهم؟

الطالب: سفيان، وآدم، وعمران، ومحمد، وإبراهيم^(٢).

الشيخ: عندك يا أخانا، مثل لسبعة من الصحابة، وقالوا أيضًا: إنهم شهدوا بدرًا؟

الطالب: بنو مقرن.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، النعمان بن مقرن، ومن يا إخوان؟

الطالب: وسنان وسويد وعبد الرحمن وعبد الله^(٣).

الشيخ: كم أبناء سيرين؟

الطالب: سبعة.

الشيخ: ستة، وقيل: أكثر. اذكر الستة؟

الطالب: معبد ويحيى ومحمد وحفصة وأنس وكريمة.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

(١) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٢٢/٢).

(٢) هذه الإجابة من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٢٢/٢).

(٣) سيأتي إعادة لهم بعد الكلام على أولاد سيرين.

[أولاد سيرين مجموعون في أبيات شعرية]

الطالب: هم مجموعون في أبيات شعرية قديمة هذه الأبيات، يا شيخ؟

الشيخ: لا، يقولون: لعقيل^(١). نعم يا إخواننا.

الشيخ: عند من؟ عندك يا أخانا، آل مقرن تعرفهم وإلا فاذكر من تعرفه منهم؟ منهم سبعة

شهدوا بدرًا.

الطالب: إيه، لكن ما أحفظهم كلهم.

الشيخ يُذكر: النعمان بن مقرن.

الطالب يجيب: النعمان وسويد وسان وعامر ومعقل وعقيل^(٢).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، حسبك، ما شاء الله.

الشيخ: مثل لثمانية من الصحابة شهدوا الحديبية؟ اذكر من تستحضره منهم فقط ولا يضر؟

الطالب: أولاد الحارث بن قيس، ولا أظني أذكر أحدًا منهم.

الشيخ: وأنا أيضًا كذلك. اقرأهم من الكتاب:

الطالب: بشرٌ، وتيممٌ، والحارثُ، والحجاجُ، والسائبُ، وسعيدٌ، وعبدُ الله، ومعمَرٌ، وأبو

قيسٍ، وهم أشرفُ نسبًا في الجاهلية والإسلام من بني مُقرن^(٣).

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (١٧٤/٤): وَقَدْ صَبَطَهُمُ الزُّمَامِيُّ بِالنَّظْمِ، فَقَالَ:

لِسِرِينَ أَوْلَادٌ يُعَدُّونَ سِتَّةً... عَلَى الْأَشْهُرِ الْمَعْرُوفِ مِنْهُمْ مُحَمَّدٌ

وَيْثَانُ مِنْهُمْ حَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ... كَذَا أَنْسَ مِنْهُمْ وَيَحْيَى وَمَعْبُدٌ

فَزَادَ ابْنُ سَعْدٍ خَالِدًا ثُمَّ عَمْرَةَ... وَأُمُّ سُلَيْمٍ سَوْدَةَ لَا تُقَنَّدُ

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٣٢٧/٢): وَمِثَالُهُ فِي السَّبْعَةِ: النُّعْمَانُ، وَمَعْقِلٌ، وَعَقِيلٌ، وَسُوَيْدٌ، وَسَنَانٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ،

وَسَابِغٌ لَمْ يُسَمَّ، كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ.

وَقَدْ سَمَّاهُ ابْنُ فَتْحُونَ فِي «ذَيْلِ الْإِسْتِيعَابِ»: عَبْدُ اللَّهِ، وَكُلُّهُمْ صَحَابَةٌ مُهَاجِرُونَ، لَمْ يُشَارِكْهُمْ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْمَكْرَمَةِ مِنْ كَوْنِهِمْ سَبْعَةً

هَاجَرُوا وَصَحَبُوا، وَقِيلَ: شَهِدُوا الْخُنْدَقَ.

(٣) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٢٤/٢).

الشيخ: (مثل لثمانية من) التابعين أيضًا؟

الطالب: أكثر من ثمانية ومن سبعة ما أحفظ شيئًا.

الشيخ: صحيح، وأنا أيضًا كذلك^(١).

وبعدها أيضًا من النفر الكثير-الذين ذكروا- ولد العباس^(٢).

[إعادة في بيان فائدة معرفة الإخوة والأخوات]

والحمد لله معرفة الإخوة والأخوات يساعد طالب العلم، ويسهل عليه أيضًا، وقالوا كما

تقدم: إن من فوائده: أن يُظَنَّ أن المشتركين في الاسم واسم الأب إخوة^(٣).

مثل: مالك بن دينار، وعمرو بن دينار، وعبدالله بن دينار، فربما يظن الظان أنهم إخوة،

لكن إذا كان يعرف الإخوة والأخوات، فيعرف أن مالك بن دينار الزاهد، وأن عمرو بن دينار

الجمحي، وأن عبدالله بن دينار العدوي، والحمد لله رب العالمين، وإلى هنا^(٤).

[النوع الرابع والأربعون: مروايةُ الأبناءِ عن الأبناءِ]

الشيخ: عند من؟ عندك يا أخانا، من الذي أَلَفَ في رواية الأبناء عن الأبناء؟

الطالب: الخطيب.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٢٥/٢): وفي التابعين: أولادُ سعد بن أبي وقاصٍ: مُضْعَبٌ، وَعَامِرٌ، وَمُحَمَّدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَمْرَةُ، وَيَحْيَى، وَإِسْحَاقُ، وَعَائِشَةُ.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٢٥/٢): ومثالُ العشرةِ من الصحابةِ، أولادُ العباسِ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَالْفَضْلُ، وَقُتَيْبٌ، وَمَعْبُدٌ، وَعَوْنٌ، وَالْحَارِثُ، وَكَثِيرٌ، وَتَمَامٌ، وَهُوَ أَصْغَرُهُمْ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لِكُلِّ وَلَدِ الْعَبَّاسِ رُؤْيَةٌ وَالصُّحْبَةُ لِلْفَضْلِ وَعَبْدِ اللَّهِ.

(٣) أي: وبمعرفة الإخوة يزول الاشتباه، وقد تقدم في جواب الطالب: ألا يُظَنَّ مَنْ لَيْسَ أَخًا بِأَخٍ عند الاشتراك في اسم الأب.

(٤) كان بعد هذا كلام عن المديح؛ بسبب استفسار بعض الطلاب، وقد جعلته في خاتمة المديح.

الشيخ: نعم، مثل لرواية الآباء عن الأبناء بثلاثة أمثلة؟

الطالب: طيب، المثال الأول: العباس روى عن ابنه الفضل، قال: جمع النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصلاتين بمزدلفة^(١).

[حديث: «أَخْرُوا الْأَحْمَالَ؛ فَإِنَّ الْأَيْدِيَ مَعْلَقَةٌ وَالْأَرْجُلُ مُوثَقَةٌ»]

الطالب: والحديث الثاني: ما رواه وائل بن داود عن ابنه.

الشيخ: عن ابنه بكر، هكذا؟

الطالب: آيه نعم، في وضع الأحمال مؤخرة^(٢).

(١) قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في «المقدمة» (٣١٣): وَلِلْخَطِيبِ الْحَافِظِ فِي ذَلِكَ كِتَابٌ رَوَيْنَا فِيهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، عَنِ ابْنِهِ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ».

وقال ابن الجوزي في «تلقيح فهم النظر» (٥٢٠): مَسْأَلَةٌ تَعْرِفُونَ أَبَا رَوَى عَنْ ابْنِ؟ فَاجْزَأَ: أَنَّ فِيهِمْ كَثْرَةً، رَوَى أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ عَنْ ابْنَتِهِ عَائِشَةَ حَدِيثَيْنِ، وَرَوَتْ أُمُّ رُومَانَ عَنْ ابْنَتِهَا عَائِشَةَ حَدِيثَيْنِ، وَرَوَى الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْ ابْنِهِ الْفَضْلِ حَدِيثًا، وَعَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثًا... الخ.

والحديث ثابت عن جابر بن عبد الله في حديثه الطويل في حجة الوداع، وفيه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا. رواه مسلم (١٢١٨).

(٢) قال أبو داود في «المراسيل» (٢٢٩): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَائِلٍ أَوْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، يَنْتَلِغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَخْرُوا الْأَحْمَالَ؛ فَإِنَّ الْأَيْدِيَ مَعْلَقَةٌ وَالْأَرْجُلُ مُوثَقَةٌ». كذا عند أبي داود رواه سفيان بالشك.

قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣١٣): قَالَ الْخَطِيبُ: لَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا تَعْلَمُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ بَكْرِ وَأَبِيهِ.

وأخرجه المخلص في «المخلصيات» (١٣٢/٢)، وابن عساكر في «معجم الشيوخ» (١٠٣٨/٢)، كلاهما من طريق يحيى بن محمد بن صاعد، عن عبد الله بن عمران العابدي، حدثنا سفيان، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعبد الله بن عمران الراوي عن ابن عيينة هو: عبد الله بن عمران بن رزين، بفتح الراء وكسر الزاي، ابن وهب الله المخزومي العابدي، بالموحدة، أبو القاسم المكي: صدوق. ووضله للحديث شاذ؛ لمخالفته أحمد بن عبدة الضبي وهو ثقة.

وأخرجه الترمذي في «العلل» (٧٠٦)، وأبو يعلى الموصلي في «المسند» (٥٨٥٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤٥٠٨)، والبيهقي (٢٠١/٦)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٧/٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٠١١) من طريق قيس بن الربيع، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب يستفسر: ماذا عن هذا الحديث؟

الشيخ: أصحيح هو أم ليس بصحيح؟ ما أدري. طيب.

[حديث في وليمة النبي ﷺ من طريق وائل بن داود عن ابنه بكر]

الشيخ: المثال الثالث كذلك أيضاً من هذه الطريق^(١).

وقيس بن الربيع ضعيف.

قال الترمذي عقبه: سألتُ مُحَمَّدًا -البخاري- عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَقَالَ: أَنَا لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ وَلَا أَزُوي عَنْهُ. وأعل البيهقي في «السنن» (٢٠١/٦) هذا الحديث، وقال: رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ قَوِيٍّ.

والحديث ذكره الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١١٣٠)، لكنه تراجع عن تصحيحه فذكره في «الضعيفة» (٦٤٥٥).

ومعنى الحديث كما في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٥٠/١) للمناوي: (أخروا الأحمال) جمع حمل بكسر فسكون، أي: اجعلوها بحيث يسهل حملها على الدابة؛ لئلا تتأذى، (فإن الأيدي) أي: أيدي الدواب المحمّل عليها، (مغلقة) بغين مُعْجَمَة -كذا بالغين هنا- أي: مثقلة بالحمل، (والأرجل موثقة) يضم فسكون، أي: كأنتها مشدودة بوثق، والقصد الرّفق بالدابة ما أمكن.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٢٦/٢): وَأُورِدَ أَصْحَابُ السُّنَنِ الأربعة مِنْ طَرِيقِهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ لَمْ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ».

قلت: الحديث رواه أبو داود (٣٧٤٤)، والترمذي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٦٥٦٦) من طريق وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس بن مالك، به.

وذكره والدي رحمه الله في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (١٨٠٥)

والحديث أصله قد أخرجه البخاري (٥١٦٩) من وجه آخر عن أنس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْ لَمْ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ».

ورواه البخاري (٤٢١٣)، ومسلم (١٣٦٥)، واللفظ للبخاري عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ خَيْرٍ، وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ»، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِأَلَا بِالْأَطْعَامِ فَبَسِطْتُ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمَرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ... الحديث.

وقد جمع بينهما الحافظ في «فتح الباري» تحت رقم (٥١٦٩)، وقال: وَلَا تُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيْسِ.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْحَيْسُ يُؤْخَذُ التَّمَرُ فَيَنْزَعُ نَوَاهُ وَيُخْلَطُ بِالْأَقِطِ أَوِ الدَّقِيقِ أَوِ السَّوِيْقِ.

قال الحافظ: وَلَوْ جُعِلَ فِيهِ السَّمْنُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ حَيْسًا.

والسويق: دقيق القمح المقلو أو الشعير أو الذرة أو غيرها، كما في «التنقيح». كذا في «التوقيف على مهمات التعاريف» (١٩٩).

الطالب: معتمر بن سليمان.

الشيخ: لا، المثال الثالث من هذه الطريق نفسها، من طريق وائل بن داود عن ابنه بكر، عن

الزهري.

الشيخ: أكثر ما روي من الحديث من رواية الآباء عن الأبناء؟

الطالب: حول ست عشرة حديثاً^(١).

الشيخ: من هم؟

الطالب: ما أذكره.

الشيخ: حفص الدوري عن ولده محمد، نعم، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: هل ثبت أن أبا بكر الصديق روى عن ابنته عائشة؟

الطالب: هو لم يثبت.

الشيخ: لم يثبت؛ إنما رواه عن ابن أبي عتيق عن عائشة، فتوهمه بعضهم أبا بكر الصديق^(٢).

انتهينا من هذا.

(١) قال ابن الصلاح في «معرفه علوم الحديث» (٤٢٠): «ورؤينا فيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ، عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك، وذلك أكثر ما رؤينا لأبي، عن ابنه».

(٢) هذا عند البخاري (٥٦٨٧) من طريق خالد بن سعيد، قال: «خرجنا ومعنا غالب بن أبجر فمرض في الطريق، فقدمنا المدينة وهو مريض، فعاده ابن أبي عتيق، فقال لنا: عليكم بهذه الحبيبة السوداء، فخذوا منها خمسا أو سبعا فاسحقوها، ثم اقطروها في أنفه بقطرات زيت، في هذا الجانب وفي هذا الجانب؛ فإن عائشة، حدثتني: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا من السام» قلت: وما السام؟ قال: «الموت».

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: قوله: فعاده ابن أبي عتيق في رواية أبي بكر الأعمش، فعاده أبو بكر بن أبي عتيق، وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أبي موسى إلا المنجنيقي، فقال في روايته: عن خالد بن سعيد، عن غالب بن أبجر، عن أبي بكر الصديق، عن عائشة، واختصر القصة، وبسياقها يتبين الصواب.

قال الخطيب: وقوله في السند (عن غالب بن أبجر) وهم؛ فليس لغالب فيه رواية، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق، قال: وأبو بكر بن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وأبو عتيق كنية أبيه محمد بن عبد الرحمن، وهو معذور في الصحابة؛ لكونه ولد في عهد النبي ﷺ، وأبوه وجدّه وجدّ أبيه صحابة مشهورون.

الشيخ: من ألف في رواية الأبناء عن آبائهم؟

الطالب: أبو نصر الوائلي.

الشيخ: طيب، مثل في رواية الأبناء عن آبائهم؟

الطالب: هناك كثير في «الصحيحين»، وغيرهما.

الشيخ: صحيح.

الطالب: محمد بن عبدالله بن ثُمير عن أبيه.

الشيخ نفسه يضيف: سعد بن إبراهيم عن أبيه.

الشيخ أيضًا: سهيل بن أبي صالح عن أبيه.

الشيخ: نعم، هات.

[مرواية أبي العشرَاء عن أبيه]

الطالب: أبو العشرَاء هنا مثل السيوطي به، أبو العشرَاء عن أبيه^(١).

الشيخ: إيه طيب. انتهينا من هذا.

الشيخ: عندك يا أخانا، اذكر كلام أهل العلم في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

باستيعاب، بحسب ما يتيسر لك؟

الطالب: طيب، البخاري وأحمد ورواية لابن معين قبلوا رواية عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده^(١).

(١) وحديثه رواه أبو داود (٢٨٢٥) من طريق حماد بن سلمة، عن أبي العشرَاء، عن أبيه، أنه قال: يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا

من اللبّة، أو الحلق؟ قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ». هذا حديث منكر؛ أورده الذهبي في

«ميزان الاعتدال» (٥٥١/٤) ترجمة أبي العشرَاء مشيرًا إلى نكارتة.

وقال: قال البخاري: في حديثه واسمه وسماه من أبيه نظر.

قال الذهبي: ولا يُدرى من هو ولا من أبوه، انفرد عنه حماد بن سلمة.

الشيخ: وقال البخاري: ومن الناس إلا أولئك؟! هات.

الطالب: طيب، ومنهم أيضًا من ردّ رواية.

[قول إسحاق بن راهويه: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، كأيوب عن نافع، عن ابن عمر]

الشيخ يقاطع الطالب: وإسحاق بن راهويه يقول: إذا روى الثقة عن عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده، فهو كأيوب عن نافع^(٢).

الشيخ: نعم، هات.

الطالب يواصل كلامه: ومنهم من ردّ هذه الرواية، يعني: قول لابن معين وابن حبان^(٣)،

هذا ما أذكره.

(١) قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٤٢/٦): ورأيت أحمد بن حنبل وعلي بن عبد الله والحميدي وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه.

وفي «العلل الكبير» (١٠٨) للترمذي: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، والحميدي، وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، وشعيب قد سمع من جده.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٧/٤٦) من طريق محمد بن سهل عن البخاري أنه قال: فمن الناس بعدهم؟

(٢) قال ابن عدي في «الكامل» (٢٠٢/٦): وحكى الحسن بن سفيان، عن إسحاق بن راهويه، قال: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، كأيوب عن نافع، عن ابن عمر.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٦/٤٦) من طريق أبي أحمد بن عدي قال: وحكى لنا الحسن بن سفيان..

وقال ابن عساكر رحمه الله: أخبرنا أبو القاسم الشحام، أنا أبو بكر البيهقي، أنا أبو عبد الله الحافظ يقول: سمعت أبا الوليد الفقيه يقول: سمعت الحسن بن سفيان، به.

الحسن بن سفيان: النسوي بالنون، من مشايخ ابن حبان. ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥٧/١٤)، وقال: الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز، الإمام، الحافظ، الثبت، أبو العباس الشيباني، الخراساني، النسوي، صاحب «المسنَد».

وعلق على قول إسحاق النووي رحمه الله في مقدمة «المجموع» (٦٥/١)، وقال: وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق رحمه الله.

(٣) قال ابن حبان في «المجروحين» (٧٢/٢): عمرو بن شعيب إذا روى عن طاووس وابن المسيب وغيرهما من الثقات غير أبيه فهو ثقة، يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء، وإذا روى عن أبيه عن جده ففيه مناكير كثيرة، لا يجوز عندي الاحتجاج بشيء روى عن أبيه عن جده؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلاً أو منقطعاً؛ لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، فإذا روى

الشيخ: السبب في ردّها؟

الطالب: السبب في ردّها في اختلاف يعني: هل هو الجد الذي يعني: عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده.

الشيخ نفسه يحيب: عمرو بن شعيب، عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

الطالب: نعم، الذي ردوه يقولون: لا يدرون هل هو الجد عبد الله بن عمرو بن العاص أم

الجد محمد؟

الشيخ: إيه، إن كان الجد عبدالله بن عمرو بن العاص، فشعيب لم يسمع منه، وإن كان

محمد فالحديث مرسل.

الطالب: هذا ما قاله ابن حبان.

الشيخ: نعم، فماذا، وأنت ماذا؟

عن أبيه فأبوه شعيب، وإذا قال: عن جده وأراد عبدالله بن عمرو، وجد شعيب، فإن شعيباً لم يلتق عبدالله بن عمرو، والخبر بنقله هذا يكون منقطعاً، وإن أراد بقوله: عن جده جده الأدنى جد عمرو، فهو محمد بن عبدالله بن عمرو، ومحمد بن عبدالله لا صحبة له، فالخبر بهذا النقل يكون مرسلًا، فلا تخلو رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أن يكون مرسلًا أو منقطعاً، والمنقطع والمرسل من الأخبار لا تقوم بهما الحجة؛ لأن الله عز وجل لم يكلف عباده أخذ الدين عمن لا يعرف، والمرسل والمنقطع ليس يخلو من لا يعرف، وإنما يلزم العباد قبول الدين الذي هو من جنس الأخبار إذا كان من رواية العدول، حتى يرويه عدل عن عدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم موصولاً.

ثم قال: والصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يُحوّل إلى «تاريخ الثقات»؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، وحكمه حكم الثقات إذا روى المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح، هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين الذين تقدمت عدالتهم.

وقد ذكر هذا الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (١٧٥/٥)، وعلّق عليه: فهذا يُوضّح لك أن الآخر من الأمرين عند ابن حبان: أن عمراً ثقة في نفسه، وأن روايته عن أبيه عن جده، إمّا منقطعة أو مُرسلة، ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعاً، فهذا محل نظر واختيال.

ولكننا ممن نعدُّ نسخة عمرو، عن أبيه، عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه؛ من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير. فينبغي أن يتأمل حديثه، ويتحايّد ما جاء منه منكراً، ويروى ما عدّا ذلك في السنن والأحكام مُحسّنين لإسناده، فقد احتجّ به أئمة كبار، وثقّوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أن أحداً تركه.

الطالب: يعني: أهل العلم قالوا: ثبت سماعه من جده.

الشيخ: سماع من؟

الطالب: سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو بن العاص.

الشيخ: شعيب روى عنه جمع ولم يوثقه معتبر، وبعضهم يقول: إنها صحيفة^(١)،
والصحائف يدخلها التحريف^(٢).

[هل الشيخ يقبل سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟]

الطالب: أنت تقبل هذه السلسلة؟

الشيخ: أنا.

الطالب: إيه.

الشيخ: تُحَسِّنُ، لكن ما ذكرتها في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين»، إلا إذا روى عمرو عن غير أبيه^(٣).

الطالب: الذين يقبلون شعيبًا، يعني: يأخذون بتوثيقه من حيث الشهرة؟

الشيخ: لعله هذا من حيث الشهرة^(٤)، والصحيح أنها تُحَسِّنُ.

(١) قال ابن حزم في «المحلّ» تحت رقم (مسألة ٥٠٤): «أما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيحة، لا تصحّ، وقد تركوها حيث لا توافق تقليدنا».

(٢) قال الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» (١٧٤/٥): «وأما تعليل بعضهم بأنها صحيحة، وروايتها جادة بلا سماع، فمن جهة أنّ الصحف يدخل في روايتها التصحيف لا سيما في ذلك العصر؛ إذ لا شكل بعد في الصحف ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال».

(٣) قال الحاكم رحمه الله في «المستدرک» تحت رقم (٣٥٨): «فليعلم طالب هذا العلم أنّ أحدًا لم يتكلّم قط في عمرو بن شعيب، وإنّا تكلم مسلم في سماع شعيب من عبد الله بن عمرو، فإذا جاء الحديث عن عمرو بن شعيب، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو فإنه صحيح».

(٤) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨١/٥): «فأما: شعيب فما علمت به بأسًا. وقد ذكره ابن جبان في «الثقات»، وقال: روى عن: جده، وأبيه محمد، ومعاوية».

[قول ابن القيم عن حديث: «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكِحِي» حَدِيثُ اخْتِجَاجِ النَّاسِ فِيهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ

شُعَيْبٍ، وَلَمْ يَجِدُوا بُدْأً مِنَ الْاِخْتِجَاجِ هُنَا بِهِ، وَمَدَّامُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ]

الشيخ: وابن القيم يقول في «زاد المعاد»: إن الناس عيال على حديث عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده: «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكِحِي»^(١)، يقول: ليس له إلا هذه الطريق^(٢).

الطالب: حتى ابن حبان أيضًا، ابن حبان روى حديثًا في هذا.

الشيخ: روى حديثًا عن عمرو، عن أبيه شعيب، عن أبيه محمد، عن أبيه عبدالله بن

عمرو^(٣).

قُلْتُ: مَعَ أَنَّ رَوَايَتَهُ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَ «النَّسَائِيِّ» وَ «التِّرْمِذِيِّ»، وَالْمَتْنُ هُوَ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَيَنْعُ».

حَدَّثَ عَنْهُ: ابْنَاهُ، عَمْرُو وَعُمَرُ، وَكَاتِبُ الْبُخَارِيِّ، فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، فَقَالَ: شُعَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو.

وَمَنْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا: عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ، وَمِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

وَلَمْ نَعْلَمْ مَتَى تُوُفِّيَ، فَلَعَلَّهُ مَاتَ بَعْدَ الثَّمَانِينَ، فِي دَوْلَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

(١) رواه أبو داود (٢٢٧٦)، والحديث حسن.

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَادَ الْمَعَادَ» (٣٨٩/٥): هُوَ حَدِيثُ اخْتِجَاجِ النَّاسِ فِيهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَمْ يَجِدُوا بُدْأً مِنَ الْاِخْتِجَاجِ

هُنَا بِهِ، وَمَدَّارُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثٌ فِي سُقُوطِ الْحُضَانَةِ بِالتَّزْوِيجِ غَيْرَ هَذَا، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَئِمَّةُ

الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ، وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْجِدَّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَعَلَّهُ مُحَمَّدٌ وَالِدُ شُعَيْبٍ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مُرْسَلًا.

وَقَدْ صَحَّ سَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو، فَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ خَارِجَ «صَحِيحِهِ»، وَنَصَّ

عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِهِ.

(٣) أخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» (٤٨٥) من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو،

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَجْلِسٍ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَقُولُهَا، قُلْنَا: بَلَى،

يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا».

وأصله رواه البخاري (٣٥٥٩)، ومسلم (٢٣٢١) من طريق مسروق، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا».

ويقولون: إن هذه الرواية شاذة^(١)، هذا صحيح.

الشيخ: بقي أثبت أن شعيباً سمع من عبد الله بن عمرو؟

الطالب: عبد الله بن عمرو بن العاص؟ يعني: من جده؟

الشيخ: إيه من جده.

الطالب: نعم، يقولون: هذا ثبت.

الشيخ: هو الذي رباه^(٢).

الطالب: ومات جده محمد.

[من البراهين على سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو بن العاص]

الشيخ: وأيضاً في «تهذيب التهذيب»: أن البيهقي والحاكم أخرجاً أن رجلاً أتى يسأل

عبد الله بن عمرو بن العاص عن مسألة، فأرسل شعيباً يسأل عبد الله بن عمر^(٣).

(١) قال العراقي رحمه الله في «شرح الألفية» (٢/١٩٠): قال الحافظ أبو سعيد العلائي في كتاب «الوُثِّي المَعْلَم» فيما قرأته عليه بيت المقدس: ما جاء فيه التصريح برواية محمد عن أبيه في السند، فهو شاذٌ نادرٌ.

(٢) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/١٧٣): الرَّجُلُ لَا يَغْنِي بِجَدِّهِ إِلَّا جَدُّهُ الْأَعْلَى عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ جَاءَ كَذَلِكَ مُصَرَّحاً بِهِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، يَقُولُ: عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُرْسَلٍ. وَقَدْ ثَبَتَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ وَالِدِهِ مِنْ: جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَمِنْ: مُعَاوِيَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَمَا عَلِمْنَا بِشُعَيْبٍ أَبَاساً، رَبِّي يَتَّبِعُنِي فِي حَجَرِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَسَافَرَ مَعَهُ، وَلَعَلَّهُ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ. ثُمَّ لَمْ نَجِدْ صَرِيحاً لِعَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ وَرَدَ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةِ أَحَادِيثَ هَيْئَتُهَا: عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَبَعْضُهَا: عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا أَذْرِي هَلْ حَفِظَ شُعَيْبٌ شَيْئاً مِنْ أَبِيهِ أَمْ لَا؟ وَأَنَا عَارِفٌ بِأَنَّهُ لَا زَمَ جَدُّهُ، وَسَمِعَ مِنْهُ.

(٣) قال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/١٦٤): ثنا ابنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ بِأَمْرَاتِهِ، فَسَأَلَهُ، فَأَشَارَ لَهُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَلَمْ يَعْرِفْهُ الرَّجُلُ.

قَالَ شُعَيْبٌ: فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: بَطَلُ حَجَّهِ، قَالَ: فَيَقْعُدُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ يَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ، فَيَصْنَعُ مَا يَصْنَعُونَ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَابِلٌ حَجَّ وَأَهْدَى، فَرَجَعَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَأَخْبَرَاهُ، فَأَرْسَلَنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

وهذا دليل على أنه أدرك وسمع منه.

[ترجيح الشيخ عن تفصيل الدارقطني عن مرواية شعيب عن جده أنه إذا صرح عن عبد الله يقبل وإلا]

[فلا]

الطالب: يؤخذ بتفصيل الدارقطني وإلا ليس له داعي؟

الشيخ: يعني: إذا قال: عن أبيه عبد الله؟

الطالب: نعم، إذا صرح.

الشيخ: عن أبيه عبد الله هذا أوكد، وإلا فليس بلازم^(١).

قَالَ شُعَيْبٌ فَذَهَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَعَهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍو فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَا.

هذا أثر حسن. وعبيد الله بن عمرو هو: العُمري. كما في ترجمة عبد الله بن نمير من «تهذيب الكمال» (٢٢٦/١٦).

وأخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٤٢/٢) من طريق عَتَّاب بن سعيد، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٦/٢٣) عن محمد بن عبيد - وهو: الطنافسي -، كلاهما عن عبيد الله بن عمرو، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو فَسَأَلَهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ، فَأَشَارَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو..

وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٢٣٧٥) من طريق مُحَمَّد بن عُبَيْدٍ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَسْأَلُهُ عَنْ مُحْرِمٍ وَقَعَ بِامْرَأَةٍ..

وفي هذه الرواية أن عبد الله بن عمرو هو الذي أرسل إلى عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كما في أعلاه عن والذي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الحاكم عقب ذكره لهذا السند: هَذَا حَدِيثٌ ثِقَاتٍ رَوَاهُ حُفَاطٌ، وَهُوَ كَالْأَخِيذِ بِالْيَدِ فِي صِحَّةِ سَمَاعِ شُعَيْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وعلق عليه المزي في «تهذيب الكمال» (٥٣٥/١٢)، وقال: وفيه التصريح بأن شعيباً سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عباس، ومن ابن عمرو.

(١) التفصيل بين أن يفصح بجده أنه عبد الله أو لا، ذكره العراقي عن الدارقطني في «شرح الألفية» (١٨٩/٢)، وقال: هو قول الدارقطني حيث قال: لعمر بن شعيب ثلاثة أجداد: الأدنى منهم محمد، والأوسط عبد الله، والأعلى عمرو.

وقد سمع يعني: شعيباً من محمد، ومحمد لم يدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وسمع من جده عبد الله، فإذا بينه وكشفه فهو صحيح حيثئذ، ولم يترك حديثه أحد من الأئمة، ولم يسمع من جده عمرو.

الشيخ: اذكر كلام أهل العلم في رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده؟

الطالب: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، يقولون: يحتج بها؛ لأنه ذكر جده النازل، ليس

كهذا السلسلة.

الشيخ: يعني: جده الذي هو: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، فجده معاوية بن حيدة.

الطالب: نعم، فجده معاوية بن حيدة هذا، فليس فيه إشكال، فرجوه؛ لأنهم يقولون:

ليس فيه إشكال مثل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

الشيخ: أهى أرجح من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أم رواية عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده أرجح من بهز؟

الطالب: فيها كلام؛ لأنهم يقولون: إن البخاري أخرج يعني: صحح هذيك الأولى.

الشيخ: أيها؟

الطالب: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

الشيخ: خارج «الصحيح»، في كتابه «جزء القراءة».

الطالب: هو نعم صححها، وهذه يعني: استشهد بها.

الشيخ: هذه استشهد بها، التي هي: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، طيب، خيرًا إن شاء

الله.

الطالب: الأرجح تكون الأولى عمرو بن شعيب.

الشيخ: ابن حبان يقول في..^(١).

الطالب يستفسر قبل إكمال الشيخ: الأرجح أيها؟

طالب آخر: الأرجح شعيب.

الشيخ: منهم من يرجح هذا، ومنهم من يرجح هذا، وكلاهما يُحسن.

(١) سيأتي قول ابن حبان بعد الاستفسار في شأن منع الصدقة.

[قول ابن حبان في بهز بن حكيم: لولا حديث: «فإنّا آخذوها وشطر ماله» لأدخلته في

[الثقات]

ابن حبان يقول- في حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده في شأن من منع الصدقة «مَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا عَزَّجَلَّ»-(١)، يقول ابن حبان: لولا هذا الحديث لأدخلته في «الثقات» (٢).

[قول الذهبي في بهز بن حكيم: ما تركه عالم قط]

وأيضاً في «ميزان الاعتدال» في بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، يقول: ما تركه عالم قط، وإنما اختلفوا في الاحتجاج به (٣).

(١) أخرجه أبو داود (١٥٧٥).

(٢) قال أبو حاتم محمد بن حبان في «المجروحين» (١/١٩٤): بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، من أهل البصرة، يروي عن أبيه عن جده، روى عنه الثوري وحماد بن سلمة، كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم **رحمهما الله** فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث «إنّا آخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا» لأدخلناه في «الثقات»، وهو بمن أستخير الله **عزَّجَلَّ** فيه.

وقد نقل هذا الذهبي **رحمه الله** في «تاريخ الإسلام» (٣/٨٢٤)، وعلّق عليه بقوله: على أبي حاتم البستي في قوله هذا مؤاخذات: أحدها: قوله: كان يخطئ كثيراً، وإنّا نعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فأنفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنّه أخطأ؟!

الثاني: قوله: تركه جماعة، فما علمت أحداً تركه أبداً، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق.

الثالث: ولولا حديث: «إنّا آخذوها..»، فهو حديث انفرد به بهز أصلاً ورأساً، وقال به بعض المجتهدين.

ويقع بهز عالياً في جزء الأنصاري، وموئته مقارب لموت هشام بن عروة، وحديثه قريب من الصحة.

(٣) «ميزان الاعتدال» (١/٣٥٤) ترجمة بهز بن حكيم.

[الشيخ لم يخرج في «الصحيح المسند» من طريق بهز بن حكيم تيسر له من طريق غيره]

أما أنا فالحمد لله في «الصحيح المسند» ذكرت الأحاديث من طريق أبي قزعة سويد بن حجير ويروي عن حكيم عن أبيه، وأبو قزعة هذا أثبت من بهز، والحمد لله.

الطالب: بهز هو متكلم فيه نفسه.

الشيخ: أيه، نفسه متكلم فيه^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، اذكر كلام أهل العلم في رواية طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده؟

الطالب: هو أنكرها بعض أهل العلم، وقالوا: لم يسمع من.

الشيخ: يعني: الإمام أحمد روى عن سفيان بن عيينة: إيش طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده؟^(٢).

الطالب: سفيان الذي أنكر.

الشيخ: الإمام أحمد روى عن سفيان بن عيينة أنه قال..

(١) قال والدي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «السير الحثيث» (٣٧٢): والذي يظهر أن حديثه حسن إذا لم يُخالف، أما إذا خالف من هو أوثق منه فيتوقف في حديثه، شأن غيره.

وتقدم أيضًا قول والدي قبل سطور عن شعيب وبهز بن أسد: منهم من يرجح هذا، ومنهم من يرجح هذا، وكلاهما يُحسَّن.

(٢) أخرج أبو داود (١٣٢) من طريق ليث، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً حَتَّى بَلَغَ الْقَدَالَ - وَهُوَ أَوَّلُ الْقَفَا - وَقَالَ مُسَدَّدٌ: مَسَحَ رَأْسَهُ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ حَتَّى أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ أُذُنَيْهِ. قَالَ مُسَدَّدٌ - شَيْخ أَبِي دَاوُدَ -: فَحَدَّثْتُ بِهِ يَحْيَى فَأَنْكَرَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: إِنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ رَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُهُ، وَيَقُولُ: إِيْشَ هَذَا طَلْحَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. ومصرف: والد طلحة مجهول.

وليث في إسناد الحديث: هو ابن أبي سليم ضعيف؛ لاختلاطه.

[هل من أدخله ابن حبان في كتاب «الثقات» فهو ثقة عنده؟]

الطالب: يا شيخ، كلام ابن حبان الذي تقدم في بهز، فقال: لولا ذكر هذا الحديث لأدخلته

في كتاب «الثقات». هل يدل على أن من أدخله في كتاب «الثقات» هو ثقة عنده؟

الشيخ: إيه هو هذا، نعم، خيرًا إن شاء الله. انتهينا من هذا.

الشيخ: عندك أيضًا يا أخانا، أحاديث مسلسلة بالآباء قدر سبعة آباء، عشرة آباء، أو نحو

ذلك، أتطمئن النفس إلى هذه الأحاديث؟

الطالب: يعني: إذا علم أنهم ثقات تطمئن، لكن الغالب في مثل هذا أن فيهم مجاهيل، ومن

لا يعرف.

الشيخ: إي نعم، أعتقد أنه ما صح حديث بهذه السلسلة، يعني: فلان عن أبيه عن أبيه عن

أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه.. إلى آخره.

الشيخ: بقي ما فائدة معرفة هذا الفن رواية عن أبيه عن جده. عندك يا أخانا؟

الطالب: ما فائدته؟

الشيخ نفسه يجيب: إذا لم يُذكر من هو أبوه فيحتاج إلى بحث، هكذا؟ فلان عن أبيه عن

جده، أبوه مُبهم وجده مبهم، يحتاج إلى أن تبحث ما اسم الأب وما اسم الجد، هكذا؟

أما هذه الأحاديث المسلسلة بالآباء، فأنا في أثناء بحوثي التي فيها قدر خمسة آباء، ست

آباء، سبعة آباء، أو عشرة آباء، بعضهم يروي عن بعض، ما أعلم حديثًا صحيحًا من هذه

الطرق، والله المستعان.

[النوع السادس والأربعون: السابق واللاحق]

الشيخ: يا أخانا، عرّف السابق واللاحق؟

الطالب: هو: أن يشترك في الرواية عن شيخ راويان، تباعد ما بين وفاتهما.

الشيخ: صَوِّره لنا؟

الطالب: يعني: يكون بينهما الفرق، مثل: مائة وثلاثين سنة، مثل: محمد بن إسحاق^(١) روى عنه البخاري وأبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف، فقال: بينهما مائة وسبع وثلاثون سنة^(٢).

الشيخ: طيب، أن يأتي رجلٌ كبير السن فيروي عن شابٍّ فيتعمَّر ذلك الشابُّ، ويأتي آخر ويروي عنه بعد أن صار شيخًا، فتتأخَّر وفاة الراوي الآخر حتى يكونَ بين وفاتيهما نحو مائة وثلاثين أو مائة وخمسين أو نحو ذلك.

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله، من الذي أَلَّف فيه (السابق واللاحق)؟

الطالب: السابق واللاحق الخطيب البغدادي.

الشيخ: ما فائدة معرفة السابق واللاحق؟

الطالب مع مساعدة الشيخ: يقول: حلاوة علوِّ الإسناد، وكذلك ألا يُظنَّ أنه سقط شيءٌ من الإسناد^(٣).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: مثَّل للسابق واللاحق؟

الطالب: ذُكر من الأمثلة: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَالْخَفَّافُ وَيَزِيدُ وَفَاتِيهَ مِائَةً وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ^(٤).

فيسمى هذا السابق واللاحق، كذلك مالك^(٥).

(١) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: السَّرَّاجُ. كما في «التقريب والتيسير» (٧٣٧/٢) مع شرحه، وكما سيأتي.

(٢) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٧٣٧/٣): وَيَزِيدُ وَفَاتِيهَ مِائَةً وَسَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ؛ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ مَاتَ سَنَةً سِتًّا وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَالْخَفَّافُ مَاتَ سَنَةً ثَلَاثًا، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ، وَقِيلَ: خَمْسٌ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِيَّةً.

(٣) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٣٧/٣).

(٤) العبارة نقلتها من «التقريب والتيسير» (٧٣٧/٢) مع شرحه.

(٥) يأتي الكلام على رواية مالك.

الشيخ: وهذا السراج هو من تلاميذ البخاري؟

الطالب: نعم، هو من تلاميذ البخاري.

الشيخ: روى له في «الصحيح» أم خارج «الصحيح»؟

الطالب: خارج «الصحيح»، في «التاريخ»^(١).

الشيخ: في «التاريخ»؟

الطالب: نعم.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، نعم هات.

الطالب: كذلك مالك روى عنه الزهري، وذكر السيوطي مثلاً، لكن قالوا: كذاب.

الشيخ: من هو؟ زكريا بن دويد.

الطالب: نعم، زكريا بن رويد.

الشيخ: لا، رويد تصحيف عندكم، زكريا بن دويد، كما في «ميزان الاعتدال»^(٢)، نعم هات.

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/٣٨٩): حَدَّثَ عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ خَارِجٌ «الصَّحِيحَيْنِ».

وفي «سير أعلام النبلاء» (١٤/٣٩٢): قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُرَّيُّ: سَمِعْتُ السَّرَّاجَ يَقُولُ: نَظَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» لِي، وَكَتَبَ مِنْهُ بِخَطِّهِ أَطْبَاقًا، وَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي خاتمة الترجمة: قَالَ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي «إِرْشَادِهِ»: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مِهْرَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ الثَّقَفِيُّ: ثِقَّةٌ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ شَرِطِ «الصَّحِيحِ»، سَمِعَ حَتَّى كَتَبَ عَنِ الْأَقْرَانِ وَمَنْ هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ سِنًا؛ لِعِلْمِهِ وَتَبَحُّرِهِ، سَمِعْتُ أَنَّهُ كَتَبَ عَنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَزِيَادَةٍ.

سَمِعَ مِنْهُ: الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «نزهة النظر» (٢٤٥): وَمِنْ قَدِيمِ ذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ حَدَّثَ عَنْ تَلْمِيذِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ أَشْيَاءَ، فِي «التَّارِيخِ» وَغَيْرِهِ، وَمَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَآخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنِ السَّرَّاجِ بِالسَّامِعِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْحَقَّافُ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِينَ.

(٢) قَالَ الْذَّهَبِيُّ فِي «ميزان الاعتدال» (٧٢/٢): زَكْرِيَا بْنُ دَوِيدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكَنْدِيِّ، كَذَابٌ، ادَّعَى السَّمْعَ مِنْ

مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَالْكَبَّارِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، وَذَلِكَ بَعْدَ السِّتِينَ وَمِائَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى حَمِيدِ الطَّوِيلِ.

كَتَبْتُهُ أَبُو أَحْمَدَ، كَانَ يَدُورُ بِالشَّامِ وَيَحْدُثُ، زَعَمَ أَنَّهُ ابْنُ مِائَةٍ سَنَةٍ وَخَمْسَ وَثَلَاثِينَ سَنَةً.

الطالب: لكن قالوا: هذا زكريا بن دويد وضَّاع، وآخر من روى عن مالك هو: أحمد بن إسماعيل السهمي، وبين وفاة الزهري وأحمد بن إسماعيل السهمي مائة وخمسة وثلاثون سنة^(١).

[النوع السابع والأربعون: مَعْرِفَةُ الْوُحْدَانِ]

الشيخ: من الذي أُلِّفَ في الْوُحْدَانِ؟

الطالب: مسلم.

الشيخ: وما فائدة معرفة أن هذا الراوي ما روى عنه إلا راوٍ واحد؟

الطالب: فائدته: أن يُعرف إذا كان هنالك مجهول إذا لم يكن صحابياً^(٢).

الشيخ: جماعة من الصحابة انفرد بالرواية عنهم الشعبي؟

الطالب: طيب، عامر بن شهر، وعروة بن مضرس.

الشيخ: نعم.

الطالب: ومحمد بن صفوان، ومحمد بن صيفي.

الشيخ: أحسنت، وقبل هؤلاء: وهبُ بْنُ خَنْبُسٍ.

الشيخ: جماعة من الصحابة انفرد بالرواية عنهم قيس بن أبي حازم؟

الطالب: قيس بن أبي حازم انفرد بالرواية عن مرداسٍ الأسلمي.

الشيخ: وعن الصنايح بن الأعسر.

(١) قال العراقي رَحِمَهُ اللهُ فِي «شرح الألفية» (٢/١٩٣): هكذا مثل ابن الصَّلاح؛ تبعاً للخطيب بزكريا بن دُوَيْدٍ، وهو وإن كان روى عن مالك، فإنه أخذ الكذابين.

قال ابن جَبَّان: كان يضع الحديث، بل زاد وأدعى أنه سمع من حميد الطويل، وروى عنه نسخة موضوعة. فلا ينبغي حينئذ أن يُمثَّلَ به، والصواب: أن آخر أصحاب مالك أحمد بن إسماعيل السهمي، كما قاله المزي، وكانت وفاة السهمي سنة تسع وخمسين ومائتين، فيكون بينه وبين وفاة الزهري مائة وخمسة وثلاثون سنة، والسهمي وإن كان ضعيفاً أيضاً، فإن أبا مصعب شهد له أنه كان يحضر معهم العرض على مالك.

(٢) ونص العبارة في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٧٣٩): وَمِنْ فَوَائِدِهِ: مَعْرِفَةُ الْمُجْهُولِ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَحَابِيًّا، فَلَا يُقْبَلُ.

الطالب: نعم، وعن الصنايح بن الأعسر، ويمكن خمسة انفرد عنهم.

طالب آخر: وعن أبيه، وعن دُكين.

الشيخ: وعن دُكين بن سعيد^(١)، خيرًا إن شاء الله، صحيح أحسنتم.

الشيخ: نعم، عندك يا أخانا، جماعة من الصحابة تفرد عنهم أبناؤهم؟

الطالب: مثل: المسيب بن حَزَن.

الشيخ: نعم، تفرد عنه ولده سعيد، هات.

الطالب: ومثل: معاوية بن قرة.

الشيخ: نعم، تفرد عنه ولده إياس.

الشيخ يضيف: ومثل: أبي ليلي، تفرد عنه ولده عبد الرحمن بن أبي ليلي.

الطالب: نعم، مثل: أيضًا حكيم.

الشيخ: تفرد بالرواية عن والده معاوية بن حيدة.

الطالب: نعم.

الشيخ: أحسن مرجع في معرفة الوجدان، الذين تفرد عنهم راوٍ، وكتاب مسلم ليس

موجودًا بأيدينا، فتعرف مرجعًا من أحسن، هو ليس في الكتاب. نعم، أحسن مرجع في هذا؟

الطالب: لعله «تهذيب الكمال»، والله أعلم.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، عندك -صحيح قراءة «تهذيب الكمال»-.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٣٩/٢): «وَأَنْفَرَدَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ بِالرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ دُكَيْنٍ -بِالْكَافِ مُصَغَّرًا- ابْنِ

سَعِيدٍ، وَيُقَالُ: سَعْدُ الْحَنْعَمِيِّ، وَيُقَالُ: الْمُرِّيُّ، وَعَنِ الصَّنَائِحِ بْنِ الْأَعْسَرِ، وَمِرْدَاسِ بْنِ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: لَمْ يَنْفَرِدْ عَنِ الصَّنَائِحِ، بَلْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا الْحَارِثُ بْنُ وَهْبٍ، ذَكَرَهُ الطَّبْرَانِيُّ.

قُلْتُ: لَكِنْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّهُ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْحَارِثُ الصَّنَائِحِيُّ التَّابِعِيُّ.

وَقَالَ الْمُرِّيُّ: رَوَى عَنْ مِرْدَاسٍ أَيْضًا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ، فَإِنَّمَا رَوَى زِيَادٌ عَنْ مِرْدَاسِ بْنِ عُرْوَةَ صَحَابِيٍّ آخَرَ.

الطالب: الخطيب البغدادي.

الشيخ: ماذا في أي كتاب؟

الطالب: كأنه «كشف».. الخطيب البغدادي.

الشيخ: عندك؟

الطالب: كتاب «الوحدان».

الشيخ: «الوحدان» ما هو موجود عندنا.

أحسن مرجع في هذا «الإلزامات» للدارقطني، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: هل قول الحاكم صحيح: إن البخاري ومسلمًا لم يخرجًا لصحابي تفرد عنه راوٍ،

وكذلك تبعه على ذلك تلميذه البيهقي؟

الطالب: ليس صحيحًا.

الشيخ: فائت بأمثلة إذا كان ليس صحيحًا.

الطالب: يعني: أن راويًا تفرد عن.

الشيخ: يعني: هل قول الحاكم: إن البخاري ومسلم لم يخرجًا لصحابي تفرد عنه راوٍ واحد،

وتبع الحاكم على ذلك تلميذه البيهقي؟

الطالب: البخاري قد أخرج ومسلم.

الشيخ: لمن؟

الطالب: حديث «إنما الأعمال بالنيات».

الشيخ: لا، يعني: الصحابي ما روى عنه إلا واحد، أما عمر فروى عنه جمع.

الطالب: ما روى عنه إلا علقمة بن قيس.

الشيخ: لا، الصحابي ما روى عنه إلا واحد.

الطالب: هذا أيضًا الصحابي عمر ما روى عنه إلا واحد في حديث «إنما الأعمال بالنيات».

الشيخ: هو يعني: هل روى عن عمر غير حديث «إنما الأعمال بالنيات» غير علقمة؟

الطالب: نعم.

الشيخ: ما أردنا هذا، أردنا.

الطالب: يعني: في الكل؟

الشيخ: إيه في الكل، ما له راوٍ إلا واحد.

الطالب: الذي يظهر لا ليس بصحيح هذا.

الشيخ: ليس بصحيح، صحيح لكن نريد أمثلة؟

الطالب: ما أستحضر.

الشيخ: نعم، مرداس الأسلمي من تفرد عنه؟

الطالب: قيس بن أبي حازم.

الشيخ: عمرو بن تغلب، من تفرد عنه؟

الطالب: ولده أظن.

الشيخ يجيب: الحسن البصري.

الطالب: كذلك سعيد بن المسيب تفرد عن أبيه في قصة أبي طالب^(١).

(١) أخرج البخاري (٣٨٨٤) عن ابن المسيب وهو سعيد، عن أبيه، أن أبا طالب لما حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، دَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ: «أَيُّ عَمٍّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةٌ أَحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، تَرَعْبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَالَا يُكَلِّمَانِهِ، حَتَّى قَالَ آخِرُ شَيْءٍ كَلَّمَهُمْ بِهِ: عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ، مَا لَمْ أَتِهِ عَنْهُ» فَتَرَلَّتْ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]. وَتَرَلَّتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

الشيخ: في قصة أبي طالب، فقد رُدَّ على الحاكم في هذا، والدارقطني ذكر جملة من الأحاديث أخرجاها تفرد بالرواية عن الصحابي راوٍ واحد، والحاكم أيضًا اضطرب نفسه، كما ذكرتُ هذا في مقدمة «مستدرک الحاكم» الذي هو سيطبع إن شاء الله، بإذن الله تَعَالَى^(١).

الشيخ: تعرف أحدًا من السلف من غير الصحابة تفرد عن بعض الرواة، الزهري تفرد عن قدر كم؟

الطالب: عن نيف وعشرين.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الطالب: كذلك شعبة عن ثلاثين.

الشيخ يضيف: وعمر بن دينار.

الطالب: كذلك الثوري.

الشيخ: المهم أنه فيه مَنْ تفرد، وبقي هل وثق؟ وإلا فيكون مجهولًا.

[النوع الثامن والأربعون: مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ]

الشيخ: اذكر لمن ذكر بأسماء أو صفات مختلفة، مثل؟

الطالب: مثل: محمد بن سعيد المصلوب، له أسماء كثيرة جدًا، قيل: محمد بن حسان، وقيل:

محمد بن سعيد، وقيل: محمد مولى بني هاشم، كثيرة جدًا.

وكذلك سالم^(٢).

طالب آخر: بلغوا بها إلى مائة.

الشيخ: إي نعم.

الطالب: كثيرة جدًا أكثر من خمسين قولًا.

(١) تقدم الكلام على هذه المسألة في أوائل هذه المراجعة.

(٢) سالم سيأتي أنه آخر.

الشيخ: هات.

الطالب: وكذلك سالم أبو عبدالله، قيل: سالم مولى مالك بن أوس، وقيل: مالك مولى (شداد) ابن الهاد، يعني: كثيرة جدًا.

الشيخ: حسبك، وهكذا منهم الكلبي، نعم يا أخانا.

[محمد بن السائب الكلبي ذكر بأسماء مختلفة]

الطالب: عطية العوفي^(١)، الكلبي ذكر بعضهم أنه وصل أسماؤه إلى ثلاثين، فمرة أبو سعيد، ومرة حماد بن السائب، ومرة محمد بن السائب، وهكذا..

الشيخ: من ألف فيه (من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة)؟

الطالب: عبد الغني، وهو ذكر هنا أنه أول...^(٢).

[أحسن مرجع فيمن تعددت أسماؤه..]

الشيخ: أحسن مرجع في هذا يا أخانا؟- كتاب موجود في المكتبة-، أحسن مرجع فيمن تعددت أسماؤه، واحد يُظن أنه جماعة، أو جماعة يُظن أنهم واحد، فأحسن مرجع في هذا؟

الطالب: «موضح أوهام الجمع والتفريق».

الشيخ: إيه، «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب، مجلد ضخيم، ومما ذكره: سليمان بن حفص القارئ، وذكر له أسماء.

(١) كذا العبارة مختصرة، وهي في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٤٧/٢): وهو أبو سعيد الذي روى عنه عطية العوفي التفسير، وكناه بذلك؛ ليوهم الناس أنه إنما يروي عن أبي سعيد الخدري.

(٢) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٤٦/٢): وصنف فيه الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي كتابًا نافعًا سمّاه: «إيضاح الإشكال».

[هلال بن علي ذكر بعدة نسب]

وكذلك أيضًا هلال بن علي، وهلال بن أبي ميمونة، وهلال بن أسامة أو كذا^(١).
المهم أن أحسن مرجع في هذا هو كتاب الخطيب «موضح أو هام الجمع والتفريق»، وهو في
مجلد ضخيم في الجمع والتفريق، يعني: في هذا الفن نفسه، وفي ضده، في هذا الفن نفسه، أي:
يُظن أن الواحد جماعة، ويُظن أن الجماعة واحد. إلى هنا يا إخواننا.

[الخطيب وقبلة الراهم مزي من يذكر للراوي عدة نسب]

الطالب: كان الخطيب يفعل ذلك.

الشيخ: إي نعم.

الطالب: والراهم مزي وغيره.

[النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات]

الشيخ: عندك يا أخانا، ما فائدة معرفة الأسماء المفردة؟

الطالب: يعني: هو أن يأتي اسم غريب لم يشاركه فيه أحد.

الشيخ: هذا تعريفه، ما فائدته؟

الطالب: فائدته؟ ما ذكره هنا، يعني: لتمييز..

الشيخ: صحيح، ما ذكر هذا.

الطالب: قد قلنا له: إذا سئلت، قل له: بدون فائدة. ضحك الشيخ والحاضرون.

الشيخ: لا، ما يصلح.

طالب آخر: هو ما ذكره ههنا.

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (٥٦٤٤): هلال بن علي اسم جدّه أسامة، وقد يُنسب إلى جدّه، ويُقال له أيضًا: هلال بن أبي ميمونة، وهلال بن أبي هلال، وهو مدنيّ، تابعي صغير، موثق.

الشيخ: لا، اصبر، مثل: أجمد، ما يتبادر إلى ذهني وإلى ذهنك، وإلى ذهن كُلِّ باحث، أنه تصحّف وأن أصله أحمد، هكذا؟

الطالب: نعم.

الشيخ: طيب، هذه من فوائد ما يُظنُّ أنه (مصحّف) طيب.

[تعريف الأسماء المفردة]

الشيخ: فالآن قل، ما تعريفه؟

الطالب: تعريفه: هو أن يأتي اسم رجل غريب لم يشاركه رجل يعني: في اسمه.

[أمثلة للأسماء المفردة]

الشيخ: اذكر يا أخي ما تستحضره من الأسماء المفردة من أسماء الصحابة، سنساعدك إن شاء الله.

الطالب: أولاً.

الشيخ: أجمد بن عُجَيَّان.

الطالب: عُجَيَّان.

الشيخ: هو يقول: على وزن سفيان.

الطالب: أيضًا وعُجَيَّان^(١).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، نعم.

الطالب: صُدي بن عجلان.

الشيخ: هذا في الآخر، صُدي بن عجلان أبو أمانة.

الطالب: هو من الصحابة.

(١) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التقريب والتيسير» (٢/ ٧٥٠) مع شرحه: أَجْمَدُ - بِالْجِيمِ - ابْنُ عُجَيَّانَ كَسْفَيَّانَ، وَقِيلَ: كَعْلَيَّانَ.

الشيخ: إيه نعم أقصد في الآخر قبله شيء.

الطالب: هُيْبٌ.

الشيخ: هُيْبٌ بن مُغْفَل، إيه صحيح، وماذا؟

الطالب: و«لُبِّي».

الشيخ: و«لُبِّي» على وزن «أَبِي».

الطالب: وَلُبِّي بنُ لَبَا.

الشيخ: و«لُبِّي» على وزن «أَبِي»، ابْنُ لَبَا، هذا على وزن «عَصَا».

الشيخ: عندك يا أخي.

الطالب: ...

الشيخ نفسه يضيف: «سَنْدَرٌ»، و«شَكْل».

الطالب: شَكْل بن حميد.

[الفرق بين الصنايح والصناجي، وهل هم ثلاثة؟]

الشيخ: الصُّنَابِح بن الأعسر.

الطالب: لأن الصناحي تابعي.

الشيخ: إيه، الصناحي تابعي^(١).

الشيخ: بقي شيء مهم، الفرق بين الصنايح بن الأعسر والصناحي:

الصناحي تابعي يروي عن أبي بكر، والصنايح بن الأعسر صحابي يروي عنه قيس بن أبي

حازم.

ويقول السيوطي: إن له حديثين، وروى الطبراني حديثاً ثالثاً، وهو وهم^(٢).

(١) ما بعد هذا فيما يتعلق بالصنايح كان نازلاً قليلاً، وقد رفعته هنا، وما توفيقي إلا بالله.

(٢) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٧٥٣).

ومثل هذا يُراجع في «الإصابة»، فقد قيل: إنهم ثلاثة: الصنابح بن الأعسر، والصنابحي صحابي، والصنابحي تابعي^(١).

لكن الذي يظهر هو هذا، الصنابح بن الأعسر صحابي الذي يروي حديث: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»^(٢).

والصنابحي تابعي اسمه -أظن-: عبدالرحمن بن عسيلة أو عبدالله بن عسيلة^(٣).

الطالب: مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ هل هو صحابي؟

الشيخ: لا، هذا تابعي^(٤).

الطالب: كَلْدَةُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٥).

الشيخ: تذكرون شيئاً يا إخواننا؟

الطالب: صعب.

الشيخ: لا، ذكرتُ الآن، جُبَيْبٌ، ربما تصحّف إلى جُبَيْرٍ وإلى خُبَيْبٍ.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢٥٥/٧): والذي يتحصّل من كلام أهل العلم بغير وهم أنّ الصنابحة ثلاثة: عبدالله الذي روى عنه عطاء بن يسار، وهو مختلف في صحبته، ومن قال: إنه أبو عبدالله فقد وهم، ولعله الذي يكنى عبدالرحمن. والصنابح اسم لا نسب لابن الأعسر، وهو صحابي بلا خلاف، ومن قال فيه: الصنابحي فقد وهم. وعبدالرحمن بن عسيلة الصنابحي يكنى أبا عبدالله، وهو مخضرم ليست له صحبة، بل قدم المدينة عقب موت النبي ﷺ، فصلّى خلف أبي بكر الصديق، ومن سمّاه عبدالله فقد وهم.

(٢) رواه ابن ماجه (٣٩٤٤) عَنِ الصَّنَابِحِ الْأَخْمَسِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، وَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ فَلَا تَقْتُلُنَّ بَعْدِي».

وذكره والدي رحمه الله في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٦٠٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٨١/٥): عبدالرحمن بن عسيلة: بمهملتين، مصغراً، ابن عسل مكبراً، ثم سكون ابن عسال المرادي، أبو عبيد الله الصنابحي اليماني، نزيل الشام، وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجده قد مات، فصلّى خلف أبي بكر. قال ابن سعد: ثقة قليل الحديث. وقال ابن يونس: شهد فتح مصر. وقال العجلي: تابعي ثقة، ونحوه ابن حبان. اهـ مختصراً.

(٤) قال السيوطي رحمه الله في «تدريب الراوي» (٧٥٠/٢) مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ، تَابِعِيٌّ رَأَى أَنَسًا.

(٥) قال النووي رحمه الله في «التقريب والتيسير» (٧٥٠/٢) مع شرحه: كَلْدَةُ -يَفْتَحُهَا- ابْنُ حَنْبَلٍ.

الشيخ: نعم، فماذا؟

الطالب: وَابِصَةُ.

الشيخ: أحسنت، وَابِصَةُ بْنُ مَعْبِدٍ.

الطالب: بُيْشَةُ.

الشيخ: بُيْشَةُ، خيرًا إن شاء الله، استحضرت كثيرًا، جزاكم الله خيرًا.

الشيخ: عندك يا أخانا، اذكر ما تستحضره من الأسماء المفردة من غير الصحابة؟

الطالب: من غير الصحابة؟ الكنى.

الشيخ: لا، قبل هذا الأسماء. طيب، مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، هذا لكن أبوه ليس بمحدث ما

يهمنا، طيب، نعم.

[هل زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ من الأسماء المفردة؟]

الطالب: زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ.

الشيخ: زُرُّ بْنُ حُبَيْشٍ وإن كان قد جاء ما يعني...^(١).

الطالب: مُسْتَمِرُّ بْنُ الرَّيَّانِ.

الشيخ: مُسْتَمِرُّ كذلك أيضًا.

الشيخ أيضًا: ضَرِيبُ بْنُ نُقَيْرِ بْنِ سُمَيْرٍ.

الطالب: شكل بن شتير.

الشيخ: لا، شَتِيرُ بْنُ شَكَلٍ، والده شَكَلٌ صحابي، وَشَتِيرٌ تابعي^(٢).

الشيخ يضيف: سَعِيرُ بْنُ الْخَمْسِ.

(١) لعله رَحِمَهُ اللَّهُ يعني: أن هذا قد انتقد؛ فقد قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٦١): وفيه نظر؛ فإن زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ ليس فردًا،

ولهم غير واحد يسمون هكذا.

(٢) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣١٩): شَكَلُ بْنُ حُمَيْدٍ، لَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ شَتِيرٍ.

[هل نون من الأسماء المفردة؟]

الطالب: نَوَفُ الْبِكَالِيُّ.

الشيخ: نَوَفُ الْبِكَالِيُّ، وقيل: إنه قد جاء نَوَفٌ آخر^(١). طيب، خيرا إن شاء الله، فمن؟

الطالب يضيف: مسروق ما جاء آخر.

[هل البِكَالِي بكسر الباء وتخفيف الكاف؟]

الطالب: يقولون فيه: الْبِكَالِي الصَّوَابُ فيه.

الشيخ: الْبِكَالِي.

الطالب: يقولون: الصَّوَابُ فيها، بس اشتهر على الألسنة الْبِكَالِي.

الشيخ: من الذي قال؟

الطالب: في «التدريب»^(٢).

الشيخ: الْبِكَالِي.

طالب آخر: لا، هم يقولون: الْبِكَالِي.

الطالب: هم يقولون: اشتهر على ألسنة الناس الْبِكَالِي، والصَّوَابُ الْبِكَالِي.

الطالب يضيف: كذلك أَوْسَطُ بْنُ عَمْرٍو.

الشيخ: أوسط كذلك، خيرا إن شاء الله.

الطالب: تَدُومُ بْنُ صُبَيْحٍ.

الشيخ: تَدُومُ أَيضًا.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٥٩/٢): قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَلَيْسَ فَرْدًا بَلْ هُمْ نَوَفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،

وَعَنْهُ سَالِمُ بْنُ أَبِي خَفْصَةَ، وَفَرَّقَهُ السَّبَّخِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ».

(٢) في «تدريب الراوي» (٧٥٩/٢): الْبِكَالِيُّ، بِكسرِ الْمُوَحَّدَةِ وَتخفيفِ الْكَافِ، وَعَلَبَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمُ الْفَتْحُ وَالشَّيْدِيدُ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ.

[هل دُجِين بن ثابت أبو الغُصْن جُحًا صاحب المَجُون؟]

الشيخ يضيف: يا إخواننا دُجِين بِالْجِيمِ، مُصَغَّرُ ابْنِ ثَابِتِ أَبُو الغُصْنِ^(١)، قيل: إنه جُحًا، والصحيح أنه ليس به^(٢).

الطالب: جِيلَانُ بنُ فَرَوَةَ^(٣).

الشيخ: عند من يا إخوان، عندك؟ اذكر ما تستحضره من الكنى المفردة؟

الطالب: أَبُو العُشْرَاءِ، أَبُو العُبَيْدَيْنِ، أَبُو مُرَايَةَ.

(١) كانت العبارة: دُجِين أَبُو الجلد الأَخْبَارِي، والمثبت من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٥٦/٢).

وَأَبُو الجُلْدِ هُوَ: جِيلَانُ بنُ فَرَوَةَ بِالْجِيمِ المَكْسُورَةِ، أَبُو الجُلْدِ الأَخْبَارِيُّ، تَابِعِيٌّ. كما في «المقدمة» (٣٢٦).

(٢) ترجم لأبي الغُصْنِ دُجِين بن ثابت الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٣/٤)، وقال: جُحًا، أَبُو الغُصْنِ، واسمُهُ دُجِينُ بنُ ثَابِتِ اليربوعي البصري.

وَمَا أَظُنُّهُ صَاحِبَ المَجُونِ؛ فَإِنَّ ذَاكَ مُتَأَخَّرٌ عَنْ هَذَا، وَلَحِقَهُ عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «سير أعلام النبلاء» (١٧٢/٨): صَاحِبُ النُّوَادِرِ، دُجِينُ بنُ ثَابِتِ اليربوعي، البَصْرِيُّ. وَقِيلَ: هَذَا آخَرُ.

رَأَى دُجِينُ أَنْسَا. وَرَوَى عَنْ: أَسْلَمَ، وَهَشَامِ بنِ عُرْوَةَ شَيْئًا يَسِيرًا.

قَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: مَا يَرْوِيهِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَعِينٍ، قَالَ: دُجِينُ بنُ ثَابِتٍ هُوَ جُحًا.

وَحَطَّابٌ ابْنُ عَدِيٍّ مَنْ حَكَى هَذَا عَنْ يَحْيَى، وَقَالَ: لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِالرِّجَالِ مِنْ أَنْ يَقُولَ هَذَا، وَالدُّجِينُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَوَكَيْعٌ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ، فَهَؤُلَاءِ أَعْلَمُ بِاللَّهِ مِنْ أَنْ يَرُودُوا عَنْ جُحَا.

وَأَمَّا أَحْمَدُ الشَّيْرَازِيُّ، فَذَكَرَ فِي «الألقاب»: أَنَّهُ جُحَا، ثُمَّ رَوَى عَنْ مَكِّيِّ بنِ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: رَأَيْتُ جُحَا الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: مَكْدُوبٌ عَلَيْهِ، وَكَانَ فِتْنَى ظَرْفًا، وَكَانَ لَهُ جِيرَانٌ مُحْتَشُونَ يُبَازِحُونَهُ، وَيَزِيدُونَهُ عَلَيْهِ.

قَالَ عَبَادُ بنُ صُهَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الغُصْنِ جُحَا، وَمَا رَأَيْتُ أَعْقَلَ مِنْهُ.

قَالَ كَاتِبُهُ: لَعَلَّهُ كَانَ يَمْرُحُ أَيَّامَ الشَّيْبَةِ، فَلَمَّا شَاخَ، أَقْبَلَ عَلَى شَأْنِهِ، وَأَخَذَ عَنْهُ المَحْدُثُونَ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ جُحَا المَتَمَاجِنَ أَصْغَرُ مِنْ دُجِينٍ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ بنَ أَبِي شَيْبَةَ لَحَقَ جُحَا، فَالَهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ وَهَمَ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَبَا الغُصْنِ ثَابِتَ بنَ قَيْسِ المَدَنِيِّ هُوَ جُحَا.

(٣) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٥٦/٢): جِيلَانُ، بِكسْرِ الجِيمِ ابْنُ فَرَوَةَ، أَبُو الجُلْدِ؛ يَفْتَحُهَا الأَخْبَارِيُّ.

الشيخ يضيف: أَبُو المَدْلَّةِ.

الطالب: وَأَبُو مُعَيْدٍ.

الشيخ: أَبُو مُعَيْدٍ (حَفْصُ) بْنُ غَيْلَانَ، نعم، تستحضر ون شيئاً آخر غير هذا.

الشيخ: اذكر ما تستحضره من الألقاب المفردة؟

الطالب: سَفِينَةُ يَقُولُونَ: مولى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الشيخ يسأل ثم يجيب: ما اسمه؟ قيل: مهران، وقيل: غير ذلك.

الطالب: وَمُشْكَدَانَهُ، وَسُخُونٌ.

[هل مطين بكسر الياء مُطَيِّنٌ كَمُحَدِّثٍ أَوْ بفتحها مُطَيِّنٌ كَمُعْظَمٍ؟]

الشيخ: نعم، صحيح، ومطيِّن.

الطالب يُنَبِّه ويقول: مطيِّن؛ لأنهم كانوا يطينونه ليس هو المطيِّن^(١).

الشيخ: خيراً إن شاء الله، يُراجع، إلا إذا كنتم متأكدين من هذا^(٢).

[سبب تلقيب مطيِّن بذلك]

الطالب: هو الذي مرَّ به رجل محدث بالأولاد وهو يلعب مع الصبيان فرأى طيناً في وجهه

فقيل: له مطيِّن^(٣).

(١) ترجم له الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» وقال: الشَّيْخُ، الْحَافِظُ، الصَّادِقُ، مُحَدِّثُ الْكُوفَةِ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيِّ، الْمَلَقَّبُ بِمُطَيِّنٍ.

(٢) في «القاموس المحيط» مع شرحه «تاج العروس» (٣٥/٣٦١): وَمُطَيِّنٌ، كَمُحَدِّثٍ، صَوَابُهُ كَمُعْظَمٍ كَمَا حَقَّقَهُ الْحَافِظُ، لَقَّبَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَافِظُ الْحَضْرَمِيُّ، وَأَمَّا كَمُحَدِّثٍ فَهُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُطَيِّنُ شَيْخٌ لِابْنِ مِنْدَةَ - لُقِّبَ بِهِ؛ لَوْلَعِهِ بِهِ صَغِيرًا.

(٣) قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «معرفة علوم الحديث» (ص ٢١٢): سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني، يقول: سمعت أبا جعفر الحضرمي، يقول: كنت أَلْعَبُ مع الصبيان في الطين وقد تطيئتُ، وأنا صبي لم أسمع الحديث، إذ مر بنا أبو نعيم الفضل بن دكين، وكان بينه وبين أبي مودة فنظر إليَّ، وقال: يا مطين، قد آن أن تحضر المجلس؛ لسماع الحديث، فلما حُلْتُ إليه بعد ذلك بأيام، فإذا هو قد مات.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، طيب، نعم يا إخواننا غير ذلك؟

الطالب: مندل.

الشيخ: إيه مندل اسمه عمرو بن علي، مندل وهو لقب^(١).

الشيخ: مظنة هذه الأسماء الغريبة فأين مظنتها؟

الطالب: «الإكمال» لابن ماکولا.

الشيخ: أحسنت، مظنتها «الإكمال» لابن ماکولا، صحيح.

الطالب: وبعض الكتب المؤلفة مثل: «الجرح والتعديل»، و«التاريخ الكبير».

الشيخ: وإذا كانوا صحابة ففي «الإصابة» أيضًا. خيرًا إن شاء الله.

[أين يذكر المؤلفون الأسماء الغريبة في نهاية الباب أو على حسب حروف المعجم؟]

الطالب: المؤلفون، بعضهم يذكرون في نهاية الباب، وبعضهم مثل: «التقريب»، و«الميزان»

على حسب الحرف.

الشيخ: نعم، «الخلاصة»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«التاريخ الكبير» للبخاري

يذكرونها في نهاية الباب.

[السيوطي يقول: يَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ فِي هَذَا قِسْمٌ رَابِعٌ فِي الْأَنْسَابِ (٢)]

الشيخ: يقول السيوطي: إنه ترك شيئًا لم يذكره، فما هو يا أخانا؟

هذا أثر صحيح؛ أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله... ابن صاحبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُرِّيَّ الْمُغَفَّلِيَّ الْهَرَوِيَّ الإمام العالم القدوة الحافظ ذو الفنون. «السير» (١٦/١٨١).

أبو جعفر الحضرمي: مطين.

والأثر أخرجه الخطيب في «جامعه» (١٢٥٦): نا أبو نعيم الحافظ، قال: بلغني عن أبي جعفر الحضرمي، فذكره. وسند الخطيب منقطع. اهـ من تعليلي على كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (١٣٢١).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (٧٥٦/٢) مع شرحه: مِنْدَلٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ عَنِ الْخَطِيبِ وَغَيْرِهِ، وَيَقُولُونَ بِفَتْحِهَا، اسْمُهُ عَمْرُو.

(٢) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٦٣/٢).

الطالب: من الأسماء؟

الشيخ: من الأشياء المفردة، ليس من الأسماء.

الطالب: ما أستحضر.

الشيخ: هو أيضاً الأنساب المفردة.

[الطالب يطلب مثلاً للأنساب المفردة]

الطالب: مثل ماذا، يا شيخ؟ يمثّل بمثل ماذا؟

الشيخ: فيه أنساب مفردة ما أذكر الآن.

الطالب: لعله أنساب حضر موت.

الشيخ: الذي هو با فلان، لا، هم شاركوا بعضهم لبعض.

الطالب: بس، غيرهم من البلدان.

الشيخ: لا، هم شاركوا بعضهم لبعض.

[أبو حُمة من الكنى المفردة]

الشيخ: نعم، بقي ماذا؟ مثل: أبي حُمة، ما وجدت كنيةً إلا هذه الكنية، وما ذُكرت في الكنى

في «التقريب» وهو من رجال «التقريب»، ولا في «تهذيب التهذيب» وهو من رجال «التهذيب»،

ولا في «الكنى» للدولابي وهي تلزمه، وُجِدَت في كتاب ابن ماكولا، الذي هو «الإكمال».

الطالب: محمد بن يوسف اسمه؟

الشيخ: محمد بن يوسف، طيب^(١). إلى هنا يا إخوان.

[النوع الخمسون: في الأسماء والكنى]

الشيخ يقول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) كان بعد هذا كلام عن الصنابح بن الأعسر، وقد رفعته عند الكلام عليه.

ما فائدة معرفة الأسماء والكنى؟

الطالب: طيب، أنه إذا جاء حديث من طريقين، طريق بكنية وطريق باسم؛ لتعرف هذا الراوي باسمه وكنيته، فلا يُظن أنها اثنان.

الشيخ: لا يُظن أنها اثنان، أن أحدهما تابع الآخر. طيب، خيرًا إن شاء الله.

[قول علي بن المديني: مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ]

الشيخ: وبعد هذا علي بن المديني يقول: إن علم الرجل نصف علم الحديث^(١).

الشيخ: نعم، هات يا أخي؟

[حال حديث: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»]

الطالب: مثاله: حديث يعني: رواه الحاكم.

الشيخ يساعد: من طريق أبي يوسف عن أبي حنيفة.

الطالب: من طريق أبي يوسف يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»^(٢).

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاضل» (٢١٤) بتحقيقي: عن علي بن المديني قال: التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ.

والأثر صحيح.

(٢) النص لفظه من «معرفة علوم الحديث» (١٧٨) للحاكم.

والحديث أخرجه أيضًا الدارقطني في «السنن» (١٢٣٣) من طريق أبي حنيفة، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ».

قال الدارقطني: لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ.

ورواه ابن ماجه (٨٥٠) من طريق جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكر الحديث. هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًا؛ جابر الراوي عن أبي الزبير هو: الجعفي، رافضيٌّ وكان يؤمن بالرجعة، والإيمان بالرجعة من أشد أنواع الغلو في الرفض.

قال الحاكم: فإن الصواب فيه أن عبد الله بن شداد هو أبو الوليد.

[قول الحاكم: وَمَنْ تَهَاوَنَ بِمَعْرِفَةِ الْأَسَامِيِّ، أَوْ مَرَّتُهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْمِ]

الشيخ: ويقول: إنه مَنْ تَهَاوَنَ بعلم الرجال يحصل له أخطاء هكذا^(١).

الشيخ: تذكر مثلاً آخر، يا أخانا؟

الطالب: في هذا؟ أذكر في اللقب عن ابن المديني.

[وَهَمُّ النَّسَائِيِّ فِي طَرِيقِ ذِكْرِ فِيهَا: عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حَمَادِ بْنِ السَّائِبِ، بِاسْقَاطٍ عَنْ بَعْدِ أُسَامَةَ]

الطالب مع مساعدة الشيخ: طريق أخرى أخرجها النسائي، أخرج النسائي طريقاً أخرى

من طريق أبي أسامة حماد بن السائب.

الشيخ: من طريق أبي أسامة حماد بن السائب، والصحيح ماذا؟

الطالب: والصحيح أنه عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

الشيخ يضيف: إيه، عن حماد بن السائب^(١).

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «جزء القراءة خلف الإمام» (ص ٤٥): هَذَا خَبَرٌ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِإِرْسَالِهِ وَانْقِطَاعِهِ. رَوَاهُ ابْنُ شَدَّادٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَرَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يُدْرَى أَسَمِعَ جَابِرٌ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

وقال الدارقطني في «سننه» (١/٦٧١): رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَإِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ، وَشَرِيكٌ، وَأَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ، وَأَبُو الْأَخْوَصِ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وقال الحافظ في «الفتح» تحت رقم (٧٥٦): وَاسْتَدَلَّ مَنْ أَسْقَطَهَا-أي: الفاتحة-عَنِ الْمُأْمُومِ مُطْلَقًا كَالْحَقِيقَةِ بِحَدِيثِ «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةٌ». لَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْحَفَاطِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَ طَرَقَهُ وَعِلَلَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ.

(١) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (١٧٨): عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ هُوَ بِنَفْسِهِ، أَبُو الْوَلِيدِ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِمَعْرِفَةِ الْأَسَامِيِّ، أَوْ مَرَّتُهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْمِ.

[حماد بن السائب من هو؟]

الشيخ: وحماد بن السائب هذا من هو؟ نحن حديثو عهد به.

الطالب: ما أستحضر.

طالب آخر: الكلبي.

الشيخ: الكلبي يعني: دُلّس من محمد بن السائب إلى حماد بن السائب.

الشيخ: من صَنَّف في هذا الفن، يا أخانا؟

الطالب: صَنَّف فيه علي بن المديني، ومسلم، وابن منده، والدولابي.

(١) أي: عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن حماد بن السائب. وقد أخرجه على الصواب الحاكم في «المستدرک» (٧١٥٣)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٠٩/٢) من طريق أبي أسامة عن حماد بن السائب، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، قال: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «ذَكَاهُ كُلُّ مَسْلُكٍ دِبَاغُهُ».

قال الخطيب: هُوَ حماد بن السائب الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو أُسَامَةَ حماد بن أسامة، وَوَهُم فِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْهُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ. ثُمَّ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: قَالَ لَنَا حَمَزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَمَّا أَمْلَى عَلَيْنَا هَذَا الْحَدِيثَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حماد بن السائب غَيْرَ أَبِي أُسَامَةَ، وَحماد هَذَا ثِقَةٌ كُوْفِي.

قال الخطيب: وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ: ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ -يَعْنِي الدَّارِقُطَنِي- بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنِينَ، فَسَأَلْتَهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَعَنْ هَذَا الرَّجُلِ حماد بن السائب، فَقَالَ لِي: الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو أُسَامَةَ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، إِلَّا أَنْ أَبَا أُسَامَةَ كَانَ يُسَمِّيهِ حمادًا. قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: فَتَبَيَّنَ لِي أَنَّ حَمَزَةَ قَدْ وَهَمَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ جَعَلَ الرَّجُلَيْنِ وَاحِدًا، وَالْآخَرُ أَنَّ وَثَّقَ مِنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ؛ لِأَنَّ الْكَلْبِيَّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ غَيْرُ ثِقَةٍ.

قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ: ثُمَّ إِنِّي نَظَرْتُ فِي كِتَابِ «الكنى» لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَوِيِّ -النَّسَائِيِّ-، فَوَجَدْتُهُ قَدْ وَهَمَ فِيهِ وَهْمًا أَقْبَحَ مِنْ وَهَمِ حَمَزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، رَأَيْتُهُ قَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حماد بن السائب، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ حماد بن السائب، فَاسْقُطَ قَوْلُهُ: عَنْ، وَخَفِيَ عَلَيْهِ أَنَّ الصَّوَابَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حماد بن أسامة، وَأَنَّ حماد بن السائب هُوَ الْكَلْبِيُّ.

[أجل ما صُنِّفَ في الكُنَى كتاب أبي أحمد الحاكم]

الشيخ يضيف: وأبو أحمد الحاكم، وليس بصاحب «المستدرک»، ويقولون: إن كتابه أحسن الكتب المؤلفة في الكنى (١).

الطالب: والنسائي أيضًا.

الشيخ: نعم، خيرًا إن شاء الله، وكتاب الدولابي هو المشهور المتداول.

الشيخ: هل استوعب كتاب الدولابي الذي هو يعتبر.. (٢).

الشيخ: في كتاب الدولابي الذي هو أوسع مرجع لدينا لم يستوعب، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: أنت يا أخانا، إذا كنت تؤلف أيضًا في الكنى، كيف تستطيع أن ترتبها؟

الطالب: أرتبها على الحروف.

الشيخ: حروف ماذا؟

الطالب: على الأسماء، أو على حروف الكنى ثم أُورِدَ الأسماء بعدها.

الشيخ: على حروف الكنى، كلها ألف أبو، أبو، أبو.

الطالب: لا، مثل حرف الألف، أقول: أبو إسحاق.

الشيخ: أبو إسحاق في المقدمة، ثم بعده أبو بشر، هكذا. خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: اذكر يا أخانا، من تعرفه من سُمِّي بالكنية ليس له اسم غيرها، وله كنية أخرى؟

الطالب: مثل: أبي بكر عبد الرحمن بن الحارث.

الشيخ يصحح: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

الطالب: هذا سُمِّي بكنيته، وله كنية أيضًا أبو عبد الرحمن (١).

(١) قال العراقي رَحِمَهُ اللهُ في «شرح الألفية» (٢/٢٠٦): وكتاب أبي أحمد الحاكم أجل ما صُنِّفَ في ذلك، وأكبره؛ فإنه يذكر فيه مَنْ

عُرِفَ اسمه، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ اسمه، وكتاب مسلم والنسائي لَمْ يُذْكَرَا فِيهَا غَالِبًا إِلَّا مَنْ عُرِفَ اسمه غَالِبًا.

(٢) انقطع الشريط.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، وَمَنْ؟ أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، هكذا؟

وبعد هذه خلاف لا يضرنا هذا. يعني: سُمِّيَ بِأَبِي بَكْرٍ، وله كنية أخرى^(٢).

الشيخ: تعرفون غيرهما يا إخوان؟^(٣).

الشيخ: طيب، عندك يا أخانا، مَنْ يُعْرِفُ بِكُنْيَتِهِ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ اسْمٌ؟

الطالب: مثل: أبي هريرة.

الشيخ يرد على الطالب: أبي بلال الأشعري.

الطالب: كذلك أبو حصين^(٤)، وكذا أبو شيبة الخير.

الشيخ: أبو شيبة الخدري؟

الطالب: الخدري^(٥).

تنبيه من الطالب: أبو شيبة في قسم آخر^(٦).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، طيب، جزاكم الله خيرًا.

(١) وَفِيهِ قَوْلَانِ آخَرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اسْمَهُ مُحَمَّدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ كُنْيَتُهُ، وَبِهِ جَزَمَ الْبُخَارِيُّ.

وَالثَّانِي: أَنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ حِبَّانَ، وَقَالَ الْمِزِّي: إِنَّهُ الصَّحِيحُ.

يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٦٥/٢).

(٢) أَبُو مُحَمَّدٍ. يراجع أيضًا مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٦٥/٢).

(٣) لا يوجد جواب، ولكن في «تدريب الراوي» (٧٦٥/٢): قَالَ الْخَطِيبُ: لَا نَظَرَ هُمَا فِي ذَلِكَ.

(٤) في «تدريب الراوي» (٧٦٦/٢): وَكَأَبِي حَصِينٍ يَفْتَحُ الْحَاءَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، الرَّاوي عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ.

(٥) قال الحافظ في «الإصابة» (١٧٧/٧): أَبُو شَيْبَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْخَدْرِيُّ. قال أبو زرعة: له صحبة، ولا يعرف اسمه. وقال ابن السكن:

له حديث واحد ولا يعرف اسمه. وقال البغوي: كان بالروم.

وقال ابن سعد في الطبقة الثالثة من الأنصار: أَبُو شَيْبَةَ الْخَدْرِيُّ لَمْ يَسْمَ لَنَا، وَلَمْ تَجِدْ اسْمَهُ وَلَا نَسَبَهُ فِي كِتَابِ الْأَنْصَارِ. وقال ابن منده:

عداده في أهل الحجاز. وقال الطبراني: هو أخو أبي سعيد.

(٦) مذكور تحت قسم: مَنْ عُرِفَ بِكُنْيَتِهِ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ اسْمٌ أَمْ لَا؟ «التقريب والتيسير» (٧٦٦/٢).

الشيخ: عندك يا أخانا، من لُقِّبَ بكنية وله غيرها، يعني: كنية أخرى؟ لُقِّبَ على صورة الكنية وله كنية أخرى؟

الطالب: هو قد ذَكَرَ الإخوة، لكن الذي هو لقب كنية واسم.

الشيخ: الاسم نعم له اسم، لكن نحن الآن نتكلم على من لُقِّبَ بكنية وله كنية أخرى غير تلك الكنية؟

الطالب: مثل: أبي تراب.

الشيخ: أبو تراب، لُقِّبَ بها^(١) علي بن أبي طالب، وكنيته أبو الحسن^(٢).

وأبو الزناد لُقِّبَ بها، وكنيته أبو عبد الرحمن.

(١) بالتأنيث؛ لأن المراد لُقِّبَ بالكنية.

(٢) روى البخاري (٦٢٠٤)، ومسلم (٢٤٠٩) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: إِنَّ كَانَتْ أَحَبَّ أَسْمَاءٍ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَيْهِ لِأَبُو تُرَابٍ، وَإِنْ كَانَ لَيَفْرَحُ أَنْ يُدْعَى بِهَا، وَمَا سَمَاءُ أَبُو تُرَابٍ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، غَاضِبٌ يَوْمًا فَاطِمَةَ فَخَرَجَ، فَاضْطَجَعَ إِلَى الْجِدَارِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّبِعُهُ، فَقَالَ: هُوَ ذَا مُضْطَجِعٌ فِي الْجِدَارِ، فَجَاءَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَامْتَلَأَ ظَهْرُهُ تُرَابًا، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ التُّرَابَ عَنْ ظَهْرِهِ وَيَقُولُ: «اجْلِسْ يَا أَبَا تُرَابٍ».

[محدث أراد أن يبحث عن اسم أبي الزناد فما اهتدى إليه]

هذا أبو الزناد ذُكِرَ فيما تقدم أن محدثاً أراد أن يبحث عن اسمه؛ من أجل أنه لا يحفظ اسمه، فما اهتدى إليه^(١).

[نصيحة من الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في الاهتمام بحفظ الأسماء]

أمر مهم حفظ الأسماء أمر مهم؛ فربَّ رجلٍ تبقى تبحث في اسمه نحو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة أيام، ولو كنتَ تحفظ اسمه لسهل عليك، والله المستعان.

الشيخ: من له كنيستان أو أكثر، يا أخانا؟

الطالب: ذَكَرَ هنا اثنين، ابن جريج يقول: أبو خالد وأبو الوليد، وذكر منصور الفراوي قال: أبو بكر وأبو عبدالله وأبو القاسم^(٢).

الشيخ: من المتأخرين، هكذا؟^(٣).

الشيخ: عندك يا أخانا، من اختلف في كنيته دون اسمه؟

الطالب: مثل: أسامة بن زيد، قيل: أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو خارجة، فاختلف في كنيته.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

(١) قال العراقي في «شرح الألفية» (٢/٢٠٦): وَلَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ مَنْ دَرَسَ فِي الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَأَيْتُهُ أَنَّهُ أَرَادَ الْكَشْفَ عَنْ تَرْجُمَةِ أَبِي الزِّنَادِ، فَلَمْ يَهْتِدِ إِلَى مَعْرِفَةِ تَرْجُمَتِهِ مِنْ كِتَابِ الْأَسْمَاءِ؛ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِاسْمِهِ مَعَ كَوْنِ اسْمِهِ مَعْرُوفًا عِنْدَ الْمُبْتَدِئِينَ مِنْ طَلَبَةِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، وَأَبُو الزِّنَادِ لَقِبٌ لَهُ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

(٢) في «التقريب والتيسير» (٢/٧٦٩) مع شرحه: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ، كَابْنِ جُرَيْجٍ: أَبِي الْوَلِيدِ، وَأَبِي خَالِدٍ، وَمَنْصُورِ الْفُرَاوِيِّ: أَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي الْفَتْحِ، وَأَبِي الْقَاسِمِ.

(٣) ذكر السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٧٦٩) أنه شَيْخُ ابْنِ الصَّلَاحِ.

الشيخ: عندك يا أخانا، من عُرِفَ كنيته واختلف في اسمه؟

الطالب: مثل: أبي هريرة، اختلف في اسمه أيما اختلاف، وهو كنيته مشهور بها أبو هريرة،

قيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل غير ذلك.

[ترجيح الشيخ أنه ما ثبت سند صحيح في بيان اسم أبي هريرة]

الشيخ يضيف: عبد شمس، خيرًا إن شاء الله، والصحيح أنه ما ثبت سند صحيح إليه كما

في «مستدرک الحاكم»؛ لأنه ذكرها في «مستدرک الحاكم» بالأسانيد^(١)، ما ثبت سندٌ إليه صحيح في اسمه، والله المستعان.

الشيخ: من اختلف في اسمه وكنيته؟

الشيخ يساعد التلميذ: سفينة.

الطالب: نعم، مولى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قيل: اسمه مهران، وغير ذلك، والكنية،

قيل: الظاهر أبو صالح.

الشيخ: نعم، ماذا يا أخانا؟ ذكر له كنيته^(٢)، وأما الاسم فأطال في اسمه^(٣)، خيرًا إن شاء

الله.

الشيخ: من عُرِفَ باسمه وكنيته؟

الطالب: مثل: الأئمة الأربعة، كالشافعي والإمام أحمد وأبي حنيفة ومالك والثوري.

الشيخ: يكنون بأبي عبد الله إلا أبا حنيفة فيكنى بأبي حنيفة، ومثل أيضًا: الخلفاء الأربعة

عُرفوا بأسمائهم وبكنائهم.

(١) ينظر «مستدرک الحاكم» (٦١٤١)، فما بعد.

قال الحاكم: ذَكَرَ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ كَثُرَ الْخِلَافُ فِي اسْمِهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ.

(٢) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو الْبَخَرِيِّ. «تدريب الراوي» (٧٧٤/٢).

(٣) ذكر السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٧٤/٢) اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ قَوْلًا.

[كنية عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]

الشيخ: فما كنية عثمان؟

الطالب: أبو عمرو.

الشيخ: مَنْ اشتهر بكنيته مع العِلْم باسمه؟

الطالب: مثل: أبي إدريس الخولاني.

الشيخ نفسه يجيب: أبو إدريس الخولاني اسمه عائذ الله، وأبو إسحاق السبيعي عمرو،

وأبو الضحى مسلم بن صُبَيْح، خيرًا إن شاء الله.

الطالب: وأبو عثمان النهدي.

الشيخ: وأبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مُلْ ذُكِرَ في الكتاب؟

الطالب: ما أدري ^(١).

[التَوْعُ الْهَادِي وَالْخُمْسُونَ: مَعْرِفَةُ كُنَى الْمَعْرُوفِينَ بِالْأَسْمَاءِ]

الشيخ: تعرف أحدًا من الصحابة ممن يُكنى بأبي عبد الرحمن؟

الطالب: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، كذلك زيد بن الخطاب،

ومعاذ بن جبل.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الطالب: معاوية بن أبي سفيان.

الشيخ: معرفة كنى المعروفين بالأسماء؟

الطالب: يعني ما فائدتها وإلا أيش؟

(١) ليس مذكورًا في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٧٤/٢).

الشيخ: لا، مَنْ تَعْرِفُ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ معرفة كُنَى المعروفين بالأسماء؟ آخر سؤال، وهو جعله فصلاً قسماً مستقلاً^(١)، والظاهر أنه داخل فيما قبله، نعم.

الطالب: ذَكَرَ هُنَا جِزْءًا مِنْهُ.

الشيخ: فَمَنْ تَعْرِفُ؟

الطالب: مَنْ يُكْنَى مِثْلًا: بِأَبِي مُحَمَّدٍ.

الشيخ: مِنْ الصَّحَابَةِ؟

الطالب: طَلْحَةَ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

الشيخ: الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ.

الطالب: ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ.

الشيخ: خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[من الصحابة الذين يُكَنُّونَ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ]

الطالب: وَمَنْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الزَّيْبِرُ وَالْحُسَيْنُ وَسَلْمَانٌ.

الشيخ: طَيِّبٌ، إِلَى هُنَا يَا إِخْوَانَنَا.

[النوع الثاني والخمسون: مَعْرِفَةُ الْقَابِ الْمُحَدِّثِينَ]

الشيخ: مَا هُوَ اللَّقَبُ يَا أَخَانَا؟

الطالب: اللَّقَبُ هُوَ: مَا أَشْعَرُ بِرَفْعَةِ مَسْمَاهُ، أَوْ ضَعْفِهِ.

الشيخ: فَمَا فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ الْأَلْقَابِ؟

الطالب: فَائِدَتُهَا هُوَ: أَلَّا يُظَنَّ - إِذَا كَانَ هُنَاكَ رَجُلٌ عِنْدَهُ لِقَبٌ أَلَّا يُظَنَّ - أَنَّهَا اثْنَانِ.

(١) وَهُوَ [النَّوعُ الْحَادِي وَالْخُمْسُونَ: مَعْرِفَةُ كُنَى الْمَعْرُوفِينَ بِالْأَسْمَاءِ].

[وَهَمَّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَانِ؛ لَوْجُودَ لِقَبِّ لَهُ، فَعَدَّاهُمَا اثْنَيْنِ]

كَمَا وَهَمَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، لَهُ لِقَبُّ عِبَادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، فَظَنَّهُمَا رَجُلَيْنِ^(١).

الشيخ: من ألف في الألقاب، يا أخانا؟

الطالب: أَبُو بَكْرٍ الشَّيرَازِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ الْفَلَكَيُّ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الدَّبَّاعُ، وَأَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَكَذَا ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَيْضًا السَّيُوطِيُّ.

الشيخ: هل يجوز أن تنادي أخاك بلقب فيه إزراءٌ به (مع الدليل)؟

الطالب: لا يجوز، إلا أن يُعرَفَ به.

الشيخ: للتعريف، خيرًا إن شاء الله.

الطالب: كالأعرج والأعمش.

الشيخ: ما دليلك على أنه لا يجوز؟

الطالب: ﴿وَلَا تَبْزُوا بِأَلْقَابٍ﴾ [الحجرات: ١١].

(١) قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ في «موضح أو هام الجمع والتفريق» (٢٥٢/١): ذَكَرُ وَهَمٌ لِأَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدِينِيِّ، تَابِعَهُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَاقِ، حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ فِي تَسْمِيَةِ الْإِخْوَةِ: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَعِبَادُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَصَالِحُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ. هَذَا أَثَرٌ صَحِيحٌ.

الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: الْإِمَامُ، الْفَاضِلُ، الصَّدُوقُ، مُسْنَدُ الْعِرَاقِ، أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَاذَانَ الْبَغْدَادِيِّ الْأَصُولِيِّ. «السِّير» (٤١٥/١٧).

عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَاقِ هُوَ: أَبُو عَمْرٍو الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّمَاكِ، تَرَجَّمَ لَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٣٠١/١١)، وَقَالَ: كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا.

ثُمَّ قَالَ الْخَطِيبُ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ كَانَ يَلْقَبُ عِبَادًا، وَلَيْسَ عِبَادُ بِأَخٍ لَهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْحَنْظَلِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيَّ، وَأَبُو عَمْرٍو مَوْسَى بْنُ هَارُونَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيَّ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَاجَ النَّيْسَابُورِيَّ.

الشيخ: نعم، للتعريف لا بأس به.

الشيخ: إذا كان لا يكرهه وهو لقب رديء يجوز أن تناديه به، هو لا يكرهه وهو لقب فيه

نقص، يجوز أن تناديه به ولو لم يكن للتعريف؟

الطالب: يجوز، والأحوط أن يتعد.

الشيخ: يُتعد عنه، نعم هو الذي ينبغي؛ لأن الله يقول: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ مُطْلَق.

الطالب: يعني: للضرورة هنا، يجوز للضرورة أن يكون محدثاً؟

الشيخ: للضرورة؛ للتعريف.

الشيخ: اذكر ما تستحضره من الألقاب التي هي بخلاف ظاهرها، يا أخانا؟

الطالب: يعني: معاوية بن عبد الكريم الضال، وعبد الله بن محمد الضعيف؛ لضعف

جسمه، وذاك ضلّ في طريق مكة، وأيضاً يعني: السدوسي.

الشيخ يذكر من هو السدوسي: محمد بن الفضل الملقب بعارم، وكان بعيداً عن العرامة.

الشيخ: من الذي ألحق هذا الثالث؟

الطالب: ألحقه ابن الصلاح^(١).

الشيخ: من الذي ألف في الألقاب (التي لها سبب)؟

الطالب: عبد الغني.

الشيخ: الألقاب التي لها أسباب، (ألف فيها) عبد الغني بن سعيد.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، كمّل يا أخانا، من الألقاب التي هي بخلاف ظاهرها؟

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٤٤٥): وثالث، وهو عارم أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي، وكان عبداً صالحاً بعيداً عن العرامة.

الطالب: ذكروا يونس بن يزيد القوي^(١)، وهو ضعيفٌ في حديثه، إلا أنه قوي في عبادته، ويونس بن محمد الصدوق، وكان كذابًا، ويونس الكذوب، وقيل: لُقِّبَ بالكذوب؛ لأنه كان حافظًا مثبِتًا.

الشيخ أضاف: في طبقة الإمام أحمد^(٢).

الشيخ: من أول من لقب بغندر، وما السبب في تلقيبه بذلك؟

الطالب: بقي من الألقاب.

الشيخ: ماذا بقي؟

الطالب: بقي كثير، مثل: مُرَّعٌ، وَزُنَيْجٌ.

الشيخ: الظاهر سيأتي، أجب على هذا؟

الطالب: يعني: قيل: كان مشاغبًا.

الشيخ: شاعِبَ من؟

الطالب: شاعِبَ ابنَ جريج.

الشيخ: في ماذا؟

الطالب: في الحديث؟

الشيخ: أي حديث؟

الطالب: هو قَدَمٌ يحدث بالبصرة، فكثُرَ الإمام عليه، فقيل له: اسكت يا غندر.

(١) كذا العبارة، ولكن الذي في أصل المراجعة «تدريب الراوي» (٧٨٢): أَبُو يُونُسَ الْحَسَنُ بْنُ يُزَيْدَ الْقَوِيِّ، يَرْوِي عَنِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَقِيلَ لَهُ: الْقَوِيُّ؛ لِعِبَادَتِهِ.

(٢) أي: يونس الكذوب في طبقة الإمام أحمد.

[أثر أن ابن جريج قال لمحمد بن جعفر البصري: اسكت يا غندر]

الشيخ لم يرتضِ الجواب: ما هو السبب؟

الشيخ نفسه يجيب: السبب في هذا أن ابن جريج حدث عن الحسن، قال: عن الحسن،

فشاغب عليه محمد بن جعفر، فقال له: اسكت يا غندر^(١).

وهناك جماعة أيضًا يلقَّبون بهذا اللقب من بعده، ولكنه أوَّل مَنْ لُقِّب بذلك.

الشيخ: عندك يا أخانا، من الذي لُقِّب بغنجار؟ ولماذا لُقِّب بذلك؟

الطالب: غُنْجَارٌ هو لقب اثنين: عيسى بن موسى، والثاني: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ.

الشيخ: لا، ذاك صاعقة، بقي غيره.

الطالب: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ.

الشيخ: صاحب «تاريخ بخارى»، خيرًا إن شاء الله.

الطالب: قيل: غُنْجَارٌ؛ من حُمْرَةٍ في وجنتيه.

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٢٤) من طريق أبي قلابة - هو الرقاشي -، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَائِشَةَ الْقُرَيْشِيُّ، نَا بَكْرُ بْنُ كَثُومٍ السُّلَمِيُّ - قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: وَهُوَ جَدِّي أَبُو أُمِّي -، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا ابْنُ جُرَيْجٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَحَدَّثَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِحَدِيثٍ فَأَنْكَرَهُ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا تُنْكِرُونَ عَلَيَّ فِيهِ لَزِمْتُ عَطَاءَ عَشْرِينَ سَنَةً، رَبِّمَا حَدَّثَنِي عَنْهُ الرَّجُلُ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْهُ.

قَالَ ابْنُ عَائِشَةَ: إِنَّمَا سَمَى غُنْدَرًا ابْنُ جُرَيْجٍ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ كَانَ يُكْثِرُ الشَّغَبَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: اسْكُتْ يَا غُنْدَرُ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَ الْمُشَغَّبَ غُنْدَرًا.

وإسناده ضعيف.

أَبُو قَلَابَةَ الرَّقَاشِيُّ: عبد الملك بن محمد يكنى أبا محمد، وأبو قلابة لقب كما في «التقريب»، وهو ضعيف.

وقد كنت أسمع والدي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول عنه: ضعيف.

وقال الشيخ الألباني في «الصحيح» (٥١٨): هو ضعيف الحفظ، قال الحافظ: صدوق يخطئ تغير حفظه.

قلت: فمثله يحتج به فيما وافق غيره، أما فيما خالف أو تفرد فلا. اهـ.

وَبَكْرُ بْنُ كَثُومٍ السُّلَمِيُّ يُنْظَرُ فِي حَالِهِ مَا اهْتَدَيْتُ إِلَيْهِ.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب: تأكدت، محمد بن أحمد.

الشيخ: الله يصلحك، عندك يا أخانا، لا بأس التأكد طيب؛ من أجل أنه يسجل الكلام،

حتى لا نسجل غلطاً.

الشيخ: من الذي لُقِّبَ بصاعقة؟

الطالب: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ.

الشيخ: ولماذا لُقِّبَ بذلك؟

الطالب: قيل: لِشِدَّةِ حِفْظِهِ وَمُذَاكَرَاتِهِ.

الشيخ: فمن هو زُنَيْجٌ؟

الطالب: زُنَيْجٌ هذا شيخ مسلم مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، أو كذا.

الشيخ: أبو غسان، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: ورُسْتَه؟

الطالب: ورُسْتَه محمد بن إبراهيم أو كذا.

طالب آخر يذكرُ الصواب: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ.

الشيخ: عندك يا أخانا، سُنَيْدٌ؟

الطالب: الْحُسَيْنُ بْنُ دَاوُدَ.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: بُنْدَارٌ؟

الطالب: هم أربعة: أولهم: مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، والثاني: محمد بن إسحاق، والثالث: محمد بن

مُهَنْدٌ^(١).

الشيخ: لا يضر.

الشيخ: قَيْصَرٌ؟

الطالب: قَيْصَرٌ، هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ.

الشيخ يضيف: شيخ الإمام أحمد.

الشيخ: سَجَّادَةٌ؟

الطالب: هو: الْحُسَيْنُ بْنُ حَمَّادٍ.

الشيخ: أحسنت، والثاني؟

الطالب: الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، أحسنت.

الشيخ: عندك يا أخانا، عَبْدَانُ؟

الطالب: عَبْدَانُ، يعني: ابن جبلة.

الشيخ: ما اسمه؟ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ. وأيضاً عبدان: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ.

(١) كذا ذكر الطالب، ولكن في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٨٥/٢): بندار محمد بن بشار، وأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

الْبَصَلَانِيُّ شَيْخُ أَبِي بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ.

وَأَبُو الْحُسَيْنِ حَامِدُ بْنُ حَمَّادٍ، رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سَيَّارٍ وَغَيْرِهِ.

وَالْحُسَيْنُ بْنُ يُونُسَ بَنْدَارٌ، رَوَى عَنْ أَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ، وَعَنْهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ».

[قول لبعضهم في سبب تلقيب عبد الله بن عثمان بن جبلة: عبدان]

قيل: إن السبب في تسميته أن اسمه عبدالله وكنيته أبو عبدالرحمن، وقال فيه- لا أذكر السيوطي أو غيره-: إنه ليس بصحيح، ما لُقِّب بهذا^(١).

الشيخ: مُشْكِدَانَةُ، يا أخي؟ ما اسمه؟

الطالب: عبدالله بن عُمر بن محمد بن أبان.

الشيخ: مُطَيَّنٌ؟

الطالب: أبو جعفر محمد بن عبدالله الحضرمي.

[الأخفش الكبير، والأوسط، والأصغر]

الشيخ: فاذا ذكر الأخفش الكبير، أيضًا عندك؟

الشيخ نفسه يجيب: عَبْدُ الْحَمِيدِ بن عَبْدِ المجيد، طيب.

الطالب: أذكر الأخير سَعِيدُ بن مَسْعَدَةَ.

الشيخ: لا، بعد الأول-الظاهر-، خيرًا إن شاء الله، واذكر الأوسط، يا أخانا؟

الطالب: سَعِيدُ بن مَسْعَدَةَ.

الشيخ: أحسنت، والأصغر؟

الطالب: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بن سُلَيْمَانَ.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٤٥٠): رَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ أَنَّهُ إِنَّمَا قِيلَ لَهُ: عَبْدَانُ؛ لِأَنَّ كُنْيَتَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَاجْتَمَعَ فِي كُنْيَتِهِ وَاسْمِهِ الْعَبْدَانُ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ بَلْ ذَلِكَ مِنْ تَغْيِيرِ الْعَامَّةِ لِلْأَسْمَاءِ، وَكَسَرِهِمْ لَهَا فِي زَمَانِ صِغَرِ الْمُسَمَّى أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا قَالُوا فِي عَلِيٍّ: «عَلَّانُ»، وَفِي أَحْمَدَ بْنِ يَوْسُفَ السُّلَمِيِّ وَغَيْرِهِ: «حَمْدَانُ»، وَفِي وَهْبِ بْنِ بَقِيَّةِ الْوَاسِطِيِّ: «وَهْبَانُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشيخ: مُرَبَّعٌ؟

الطالب: مُرَبَّعٌ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

الشيخ: إي نعم، أحسنت ما شاء الله، جزاكم الله خيراً.

الشيخ: جَزَرَةٌ؟

الطالب: صالح بن مُحَمَّدٍ.

[تصحيف الحافظ صالح جزيرة الخرزة إلى جزيرة فلصق به هذا، وقيل له: جزيرة]

الشيخ: لماذا لُقِّبَ بذلك؟

الطالب: قيل: إن أحد الرواة الذي روى عنه سُئل كم سمعت؟

الشيخ: هو هو نفسه، قدم والناس مزدحمون، فقليل له ماذا؟ هات.

الطالب: من أين سمعت؟ فقال: من الجزيرة.

الشيخ: والحديث بخرزة. يعني: تصحف عليه، فلزمه هذا^(١).

(١) قال ابن عدي في مقدمة «الكامل» (٢٣٣/١): سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ سَعْدَانَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحًا يَقُولُ: قدم علينا بعض الشُّيُوخِ مِنَ الشَّامِ، وَكَانَ عِنْدَهُ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، فَقَرَأْتُ أَنَا عَلَيْهِ: حَدَّثَكُمْ حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: كَانَ لِأَبِي أُمَامَةَ خَرْزَةٌ يُرْقِي بِهَا الْمَرْضَى، فَصَحَّفْتُ أَنَا الْخَرْزَةَ، فَقُلْتُ: كَانَ لِأَبِي أُمَامَةَ جَزَرَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ خَرْزَةٌ، فَلَقَّبَ جَزَرَةً.

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٢٣/٩)، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٦٢٨) من طريق ابن عدي، به. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩١/٢٣) من هذه الطريق. والأثر حسن بما بعده.

محمد بن أحمد بن سعدان: أبو بكر محمد بن أحمد بن سعدان بن وردان السعداني البخاري، يروي عن عبيد الله بن واصل، روى عنه أبو عمرو المقرئ أحمد بن محمد بن عمر. كما في «الإكمال» (٥٧٠/٤) لابن ماكولا. وذكره السمعاني في «الأنساب» (١١٦/٢) من غير جرح ولا تعديل.

ولكن قد رواه الخطيب في المرجعين السابقين، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩٢/٢٣) عن شيخه البرقاني قال: سمعت أبا حاتم بن أبي الفضل الهروي -بها-، وسألته لم قيل لصالح البغدادي: جزيرة؟ فقال: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى شَيْخٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَشَرَ كَانَ يَرْقِي وَلَدَهُ بِخَرْزَةٍ، فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ بِجَزَرَةٍ، فَلَقَّبَ بِذَلِكَ.

الشيخ: عندك يا أخانا، عبيد العجل؟

الطالب: الحسين بن محمد.

الشيخ: أنتم متأكدون، أنا ما أذكر.

الطالب: محمد بن صالح البغدادي.

الشيخ: تأكدوا؛ لأن الكلام يُسجل، جزاكم الله خيراً.

الطالب: محمد بن صالح البغدادي^(١).

الشيخ: طيب، عندك يا أخانا، كَيْلَجَة؟^(٢).

الطالب: هو نفسه.

الشيخ: لا، عبيد العجل.

الطالب: ما أذكر.

الشيخ: عندك يا... تذكر؟

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٢٢/٩): أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابوري، قال: سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري، يقول: سمعت أبا حامد بن الشرقي، يقول: كان صالح جزرة يقرأ على محمد بن يحيى «الزهرات»، فلما بلغ حديث عائشة أنها كانت تسترقى من الخرزة، قال: من الجزرة، فللقب بجزرة. قال الخطيب: هذا غلط؛ لأن صالحاً لقب جزرة قديماً في حديثه.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢٢٥/٤): وَعَلَّطُ الْخَطِيبُ آخِرَهَا، وَبِالْجُمْلَةِ فِيهِ مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ تَصْحِيفُهُ خَرَزَةً. قلت: وشيخ الخطيب: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ، وَهُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيِّ ضَعِيفٌ، وَقَدْ أَثْبَهَ.

لكن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي ترجمته من «لسان الميزان» يقول: والذي ظهر لي من سياق ترجمته في «تاريخ الخطيب» أنه وهم في أشياء يَبْنِي الخطيب بعضها، وأما كونه أثمَ بها أو ببعضها فليس هذا مذكوراً في «تاريخ الخطيب» ولا غيره، وقد اعتمد الخطيب أبو العلاء أشياء من «تاريخه».

ثم قال الحافظ في آخر الترجمة: وفي الجملة فأبو العلاء لا يعتمد على حفظه، وأما كونه متهماً فلا، والله أعلم.

(١) تقدم عبيد العجل: الحسين بن محمد.

(٢) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٨٨/٢).

الطالب: الأول: أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ، والثاني: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ^(١).

الشيخ: عَلَّانُ مَا غَمَّهُ؟

الطالب: محمد بن عمرو، ما أستحضر.

الشيخ: فمن هو؟

الطالب: عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ.

[مَا غَمَّهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي]

الشيخ: مَا غَمَّهُ، بِلَفْظِ الْمَاضِي^(٢)، وربما يَزَادُ عَلَّانُ، عَلَّانُ مَا غَمَّهُ. طيب، إلى هنا، وبارك

الله فيكم.

[النوع الثالث والخمسون: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

ما هو الْمُؤْتَلَفُ والمُخْتَلَفُ، يا أخانا؟

الطالب: الْمُؤْتَلَفُ والمُخْتَلَفُ هو: ما يَتَّفَقُ فِي اللفظ صورته، وتختلف في النطق صيغته.

طالب آخر: في الخط - يا شيخ -، يشترك في الخط، ويختلف في النطق^(٣).

الشيخ: من جَهَلَ هذا الفن فماذا يحصل عليه؟

الطالب: يحصل من الخطأ والتحريف والتصحيح.

الشيخ: ربما يقرأ سَلَامَ سَلَامٍ، سَلَامَ سَلَامٍ.

(١) استفدنا: أَنْ كَيْلَجَةَ لَقِبُ لَاتْنِينَ.

(٢) في «تدريب الراوي» (٧٨٨/٢): بِلَفْظِ النَّفْيِ لِفِعْلِ الْعَمِّ.

(٣) قال الحافظ في «نزهة النظر» (٢٥٢): وَإِنْ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ خَطًّا وَاخْتَلَفَتْ نُطْقًا، سَوَاءٌ كَانَ مَرْجِعُ الْاِخْتِلَافِ النَّقْطُ أَمْ الشَّكْلُ، فَهُوَ الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ.

الشيخ: فمن الذي أَلَفَ فيه (المؤتلف والمختلف)، يا أخانا؟

الطالب: عبد الغني بن سعيد والدارقطني وابن حجر وابن ماکولا.

الشيخ: حصل بعضُ القصور في تأليف الذهبي «المشتبه»، فمن أي شيء؟

الطالب: كأنه لخصه كثيرا.

الشيخ: يعني: اعتمد على ضبط القلم، ولم يضبط الكلمات^(١)، خيرا إن شاء الله.

الطالب: ضبط القلم - يا شيخ -، النَّقْطُ فقط؟

الشيخ: إيه نعم، الشكل والنَّقْطُ، وهو عُرْضَةٌ للتصحيح.

الشيخ: عندك يا أخانا، سَلَامٌ مشدد اللام، فكم تعرف من الأسماء التي جاءت مخففة؟

الطالب: ذكر خمسة، منهم: محمد بن سَلَام الذي هو شيخ البخاري، على خلافٍ فيه.

[مَنْ أَلْفَ جَزْءًا فِي لَامٍ سَلَامٍ مِنْ حَيْثُ التَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ؟]

الطالب: والخطيب له جزء في لَامِهِ (لام سلام).

الشيخ: أنا أعرف المنذري^(٢).

الطالب: الخطيب.

الشيخ: تفضل.

الطالب: والد عبد الوهاب.

الشيخ: وقبل هذا الصحابي عبد الله بن سَلَام.

(١) قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تدريب الراوي» (٧٩١/٢): وَجَمَعَ فِيهِ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ مُجَلِّدًا، سَمَاهُ: «مُشْتَبِهُ النَّسَبِ»،

فَأَجْحَفَ فِي الْإِخْتِصَارِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى ضَبْطِ الْقَلَمِ، فَجَاءَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْفَضْلِ ابْنُ حَجَرٍ فَأَلَفَ «تَبْصِيرُ الْمُشْتَبِهِ بِتَحْرِيرِ الْمُشْتَبِهِ»، فَضَمَّنَهُ وَحَرَّرَهُ وَضَبَطَهُ بِالْحُرُوفِ، وَاسْتَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي مُجَلَّدِ صَحْحِهِ، وَهُوَ أَجَلُ كُتُبِ هَذَا النَّوعِ وَأَتَمُّهَا.

(٢) قال ابن رجب في «فتح الباري» (٢٨٨/٢): محمد بن سلام، هو: البيكندي، وقد اختلفوا في ضبط «سلام»: هل هو بالتخفيف أو بالتشديد؟ والتخفيف أكثر فيه وأشهر، ولأبي محمد عبد العظيم المنذري في ذلك جزء منفرد.

الطالب: نعم، الصحابي.

الشيخ: وَجَدْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنَ سَلَامٍ الْمُعْتَزِلِيَّ الْجَبَّائِيَّ^(١)، خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الطالب: وابنُ أبي الحُقَيْقِ^(٢).

طالب آخر: سَلَامٌ بْنُ مُشْكَمٍ.

[سبب قول بعضهم: اللام في محمد بن سلام البيكندي بالتشديد الالتباس عليهم بمحمد بن

سَلَامٍ آخِرٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ]

الشيخ: التبس على بعضهم محمد بن سَلَامٍ البيكندي بمحمد بن سَلَامٍ آخر متأخر عنه، فَشَدَّدَ، وَإِلَّا فَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ البيكندي مَخْفَفٌ، الرَّاجِحُ فِيهِ التَّخْفِيفُ^(٣).

(١) كانت العبارة: ووالد محمد بن عبد الوهاب بن سلام... والمثبت من «التقريب والتيسير» (٧٩٠/٢) مع شرحه.

(٢) أبو رافع سَلَامٌ بن أبي الحقيق اليهودي، كان يؤذي رسول الله ﷺ، وينظر قصة مقتله في «صحيح البخاري» (٤٠٣٩).

وقد اختلف في سنة قتله، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباري» (٤٢٧/٧): قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَتْ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ سِتٍّ، وَقِيلَ: فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ، وَقِيلَ: فِيهَا سَنَةُ أَرْبَعٍ، وَقِيلَ: فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَلَاثٍ.

(٣) قال العراقي في «شرح الألفية» (٢١٧/٢): وسَلَامٌ-بالتخفيف-والدُّ محمد بن سلام بن الفرج البيكندي البخاري شيخ البخاري على خلافٍ فيه، فجزم غُنْجَارٌ في «تاريخ بخارى»، والخطيب، وابنُ ماکولا بالتخفيف، وقال ابنُ الصلاح: إِنَّهُ أُبْتُ، وذكره ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» في محمد بن سَلَامٍ بالتشديد. وكذا قال أبو علي الجياني في «تقييد المهمل»: إِنَّهُ بالتشديد، وقال صاحبُ «المشارقي» و«المطالع»: إِنَّ التَّثْقِيلَ أَكْثَرُ.

قال العراقي: وكأنَّه اشتبه عليهما بشخصٍ آخر، يسمَّى: محمد بن سَلَامٍ البيكندي أيضًا، فَإِنَّهُ بالتشديد فيما ذكره الخطيب في «التلخيص» وغيره، ويُعرف بالبيكندي الصغير، وهو: محمد بن سَلَامٍ بن السكن البيكندي، حَدَّثَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَوَّارٍ الْخُرَّاسَانِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ الْجَعْدِ الْجَوْهَرِيِّ، رَوَى عَنْهُ عبيدُ اللَّهِ بنُ واصلٍ البخاري.

فأما البيكندي شيخ البخاري، فقد رويناه بالإسناد إليه أَنَّهُ قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ بالتخفيف، وهذا قاطعٌ للنزاع فيه.

وقد نازع في هذا ابن رجب في «فتح الباري» (٢٨٨/٢)، وقال: ثم ظهر لي أن التشديد فيه أصح؛ فإن الذين رجحوا فيه التخفيف اعتمدوا على حكاية رويت عن محمد بن سلام، أنه قال: أنا محمد بن سلام بتخفيف اللام، وقد أفردت لذلك جزءًا، وذكرت فيه أن هذه الحكاية لا تصح، وفي إسنادهما متهم بالكذب.

الشيخ: عندك يا أخانا، عُمارة بضم العين، فكُم أتى من الأسماء بكسرها؟

الطالب: طيب، يعني: كأنها أربعة أو ثلاثة: عُمارة بن كعب.

الشيخ يعيد السؤال: عُمارة بضم العين، فكُم أتى من الأسماء بكسرها عُمارة؟

الطالب: اسم امرأة، عُمارة بنت...، ما أذكر.

الشيخ: أُمِّي بنُ عُمارة، ويقال فيه: أبو أُمِّي بن عُمارة.

الطالب: ويقال: ابن عبادة.

الشيخ: إي، نعم، ويقال: ابن عبادة، نعم، أحسنت.

الشيخ: هل تعلم أحدًا أيضًا جاء بالفتح والتشديد عُمارة؟

الطالب: عُمارة بن محمد، ما أستحضر كثيرًا.

الشيخ: إي نعم، جاءت أسماء قليلة لبعض الرجال ولبعض النساء، تذكر شيئًا يا أخانا؟

الطالب: زوجة مسروق بن الأجدع^(١).

وأما الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري» (٢١٣) فقال: سلام بالتشديد كثير، وبتخفيف اللام عبدالله بن سلام الصَّحَابِيُّ المشهور فقط، واختلف في محمد بن سلام شيخ البخاري، والراجح أنه بالتخفيف أيضًا.

فائدة: قوله: وقال صاحب «المشارك» و «المطالع» كتاب «المشارك» للقاضي عياض المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ)، وهو أجل كتاب، جمع فيه بين ضبط الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، لكنه خصه بـ «الموطأ» و «الصحيحين» مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب، ويُنسب لأبي إسحاق ابن قزوين تلميذ القاضي عياض المتوفى بعده في سنة تسع وستين كتاب «المطالع».

ذكره السخاوي في «فتح المغيب» (٣١/٤) ثم قال: والظاهر أنه مُتَزَعٌ مِنْ «المشارك» لشيخه، مع التوقف في كونه نسبة لنفسه.

(١) سيأتي فيما بعد أن زوجة مسروق: قُمير بنت عمرو.

وهؤلاء الذين ذُكِرُوا في «تدريب الراوي» (٧٩٤/٢)، قال: فَمِنْ الرِّجَالِ:

عُمارة، أَحَدُ أَجْدَادِ ثَعْلَبَةَ وَالِدِ يَزِيدَ وَعَبْدِ اللَّهِ وَبُحَاثٍ.

وَأَحَدُ أَجْدَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادِ الْبَلَوِيِّ.

وَجَدَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُدْرِكٍ بْنِ الْقَمَقَامِ وَغَيْرُهُمْ.

وَمِنْ النِّسَاءِ: عُمَارَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحُمْصِيَّةِ.

الشيخ: عندك يا أخانا، كَرِيزٌ في أي القبائل؟

الطالب: يعني: في خزاعة.

الشيخ: صحيح.

الشيخ: وكُرِيز في أي القبائل؟

الشيخ يحيب: في عبد شمس.

الطالب: وغيرهم^(١).

الشيخ: حَرَام في أي القبائل؟

الشيخ يحيب: في الأنصار.

الشيخ: حِرَامٌ في أي القبائل؟

الطالب: في قريش.

[العيشيون، العنسيون، العبسيون في أي بلد؟]

الشيخ: عندك يا أخانا، العيشيون في أي بلد؟

الطالب: بصريون.

الشيخ: بصريون، والعنسيون؟

الطالب: والعنسيون شاميون.

الشيخ: والعبسيون؟

الطالب: كوفيون.

الشيخ يضيف: في الغالب، فما هو الذي يخرج من غير الغالب؟

وَعَمَّارَةُ بِنْتُ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ الْجُمَحِيِّ، وَغَيْرُهُمَا.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٩٤/٢): كَرِيزٌ، بِالْفَتْحِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُكَبَّرًا فِي خُزَاعَةَ، وَبِالضَّمِّ مُصَغَّرًا فِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَغَيْرُهُمْ، خِلَافًا لِمَا حَكَاهُ الْجَيَّانِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ، مِنْ تَخْصِيصِهِ بِهِمْ.

الطالب: القليل، مثل: عمّار العنسي.

الشيخ: عمّارُ بنُ ياسِرِ العنسي هو كوفي. خيراً إن شاء الله، صحيح.

الشيخ: عندك يا أخانا، أبو عُبَيْدة بالضم، فهل هناك أحد بفتح العين؟

الطالب: قال: ليس هناك أحد بفتح العين^(١).

الشيخ: عندك أيضاً، السّفر بسكون الفاء، فهل هناك أحد بفتح الفاء؟

الطالب: يقول: للكنى بفتح الفاء، وللأسماء بالسُّكون. الأسماء بالسكون والكنى أبو

السّفر.

الشيخ: أبو السّفر سعيد بن يُحْمَد^(٢).

الطالب: يقول: بالفتح للكنى، وبالسكون للأسماء.

الشيخ: من الذي عمّم هذا؟

الطالب: ذكره في «التدريب»^(٣).

الشيخ: أعرف أن السّفر بسكون الفاء، إلا في سعيد بن يُحْمَد أبو السّفر، فهل جاء غيره؟ ثم

قال الشيخ: مُطَرِّدٌ في الكنى؟

الطالب: هو ما ذكر أمثلة، هو ما ذكر، بس قال: بالفتح للكنى، وبالسكون للأسماء فقط.

الشيخ: نعم، هذا يُنْظَرُ^(٤).

(١) في «تدريب الراوي» (٧٩٦/٢): أَبُو عُبَيْدَةَ بِالْهَاءِ كُلُّهُمْ بِالضَّمِّ.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يُكْنَى أَبَا عُبَيْدَةَ بِالْفَتْحِ.

(٢) سعيد بن يُحْمَد، بضم الياء التحتانية وكسر الميم، وحكى الترمذي أنه قيل فيه: أحمد، أبو السّفر، بفتح المهملة والفاء، الهمداني

الثوري، الكوفي: ثقة. «تقريب التهذيب» (٢٤١٣).

(٣) في «تدريب الراوي» (٧٩٦/٢): السّفر، بِفَتْحِ الْفَاءِ كُنْيَةً، وَيُاسِكَايَا فِي الْبَاقِي، أَيِ: الْأَسْمَاءِ.

(٤) قال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١١٨٥/٣): وَأَمَّا السّفر بالفاء وفتحها على ما يقوله أصحاب الحديث.

الشيخ: عَسَل بكسر العين ثم إسكان السين، فهل يوجد أحد بفتحها؟

الطالب: نعم، ذكر واحدًا.

الشيخ: بفتحها؟

الطالب: بالفتح، نعم.

الشيخ: عَسَل.

الطالب: عَسَل، ما أذكر ابن من؟

طالب آخر: ابن ذكون^(١).

الشيخ: غَنَام بالغين المعجمة وبعدها نون مشددة، فهل هناك غير هذا؟

الطالب: علي بن عَثَام العامري^(٢).

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، قُمير مضموم مصغرٌ إلا..؟^(٣).

الطالب: جاء لامرأة زوجة مسروق بن الأجدع الوادعي، اسمها قُمير بنت عمرو.

الشيخ: مِسُور بكسر الميم مخفف إلا..؟

الطالب: قد جاءت أسماء.

الشيخ يحيب: مِسُورٌ.

الطالب: مِسُورٌ بالتشديد.

(١) في «تدريب الراوي» (٧٩٧/٢): عَسَلُ كُلِّهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ثُمَّ إِسْكَانِ السَّيْنِ الْمُثَمَّلَةِ، إِلَّا عَسَلَ بَنُ ذَكْوَانَ الْأَخْبَارِيِّ الْبُضْرِيِّ بِفَتْحِهَا، ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ.

(٢) اختلف الطلاب، وكان هذا نهاية كلامهم أنه علي بن عَثَام العامري، وهو الصواب.

قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٧٩٧/٢): غَنَامٌ، كُلُّهُ بِالْعُجْمَةِ الْمُفْتُوحَةِ، وَالنُّونُ الْمُشَدَّدَةُ، إِلَّا وَالِدَ عَلِيٍّ بَنِ عَثَامِ بْنِ عَلِيٍّ الْغَامِرِيِّ الْكُوفِيِّ، فَبِالْمُثَمَّلَةِ وَالْمُثَلَّثَةِ، وَخَفِيدُهُ أَيْضًا.

(٣) لم يذكر والدي رَحْمَةُ اللَّهِ الْمُسْتَشْنَى؛ لِيَأْتِيَ بِهِ الطَّالِبُ، وَكَذَا الَّذِي بَعْدَهُ.

الشيخ: كم اسمًا يا إخوان؟

الطالب: أربعة.

طالب آخر: ذكروا اثنين: مُسَوَّرُ بْنُ يَزِيدَ الصَّحَابِيُّ، ومُسَوَّرُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْيَرْبُوعِيُّ.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: الجمال والجمال؟

الطالب: أكثر ما يطلق على الجمال، وجاء هارون بن عبد الله الجمال، وغيره.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، وجاء أيضًا في الأسماء، هذا الكلام على جمال وجمال في النعوت -

صفات -، لكن جاء أَيْضُ بْنُ حَمَّالٍ، وَحَمَّالُ بْنُ مَالِكٍ^(١).

الطالب: الأصل في الصفات جمال.

[أين تقع قبيلة همدان وبلد همدان؟]

الشيخ: الهمداني والهمداني؟

الطالب: الهمداني نسبة إلى القبيلة، والهمداني نسبة إلى البلد.

الشيخ: نسبة إلى القبيلة، أي قبيلة؟

الطالب: قبيلة همدان.

الشيخ: أين تسكن؟

الطالب: في اليمن.

الشيخ: وهمدان نسبة إلى البلد في أين؟

الطالب: في الشام.

الشيخ يتعقب: في العراق شديدة البرد. خيرًا إن شاء الله.

(١) وقع في العبارة العكس: ومالك بن حمال، والمثبت من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٧٩٨/٢).

[هَمْدَانُ مِنْ عِرَاقِ الْعَجَمِ وَلَيْسَتْ بِالْبَصْرَةِ]

الطالب: قطعة من البصرة، أو هي هي، البصرة؟

الشيخ: لا، يقولون: شديدة البرد، ما هي البصرة، يُراجع «معجم البلدان»^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، الحنَّاط والخياط والخبَّاط، مَنْ الذي تُسَبِّ إليها؟

الطالب: عيسى بن ميسرة، ومسلم.

الشيخ: هو عيسى بْنُ أَبِي عَيْسَى. خيراً إن شاء الله، وما حاله؟

الطالب: الظاهر ثقة.

الشيخ: أعرف أنه تالف^(٢).

الطالب: نعم، ضعيف.

الشيخ: ضعيف، أحسنت، وغيره؟

الطالب: ومسلم بن أبي مسلم^(٣).

الشيخ: وهو أيضاً وَصِفَ بهذه الصفات.

(١) «معجم البلدان» (٥/٤١٠).

قال الفيومي في «المصباح» (٦٤٠): هَمْدَانُ وَرَازَنْ سَكْرَانُ قَبِيلَةٌ مِنْ حَمِيرٍ مِنْ عَرَبِ الْيَمَنِ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهَا هَمْدَانِيٌّ عَلَى لَفْظِهَا.

وَهَمْدَانُ يَفْتَحُ الْمِيمَ بَلَدٌ مِنْ عِرَاقِ الْعَجَمِ، قَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: سُمِّيَ بِاسْمِ بَايِهِ هَمْدَانُ بْنُ لَفْلُوجٍ بْنِ سَامٍ بْنِ نُوحٍ.

(٢) قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٣/١٤١): عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط، الغفاري، أبو موسى المدني، أصله من الكوفة، واسم

أبيه مَيْسَرَة، ويقال فيه: الحَيَّاط، بالمعجمة والتحتانية، وبالموحدة، وبالمهمل والنون، كان قد عَالَجَ الصَّنَائِعَ الثلاث، وهو متروكٌ.

(٣) قال الحافظ في «تبصير المنتبه» (٢/٥١٧): ومن عالَجَ الأسبابَ الثلاثةَ فيما يقال، مسلم الخياط عن ابن عمر.

وكذا عيسى بن أبي عيسى الخياط عن الشعبي.

ثم نقل رَحِمَهُ اللهُ عن الذهبي أنه قال: والأشهر في مسلم بالمهمل والنون، وفي عيسى بالمعجمة والياء.

وقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/١٩٦) وقال: مسلم بن أبي مسلم الخياط المكي... رأى سعد بن أبي وقاص، ثم

أخرج عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: ما أرى به بأساً.

وعن يحيى بن معين يقول: مسلم الخياط ثقة.

الطالب: والأول أكثر شهرته بالحناط.

الشيخ: الذي هو هذا عيسى.

الطالب: والثاني بالحنباط.

الشيخ: إلى هنا يا إخواننا.

[جملة من المتفق والمفترق الخاص بـ «الصحيحين» و «الموطأ»]

الشيخ: من المتفق والمفترق الخاص بـ «الصحيحين» و «الموطأ»، وما تقدم قبله فهو عام.

[الثناء على طريقة السيوطي في ضبط الأسماء بالكتابة]

والسيوطي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يضبط الكلمات، ونختصر هذا بالنطق فقط، فالسؤال عند من يا إخواننا، أي: النطق كافٍ.

الشيخ: يَسَارُ جمع، فمن هو الذي خالف ذلك، يا أخانا؟

الطالب: يَسَارُ خرج بَشَّار، وخرج أيضًا سَيَّارُ.

الشيخ: سَيَّارُ بنُ أَبِي سَيَّارٍ، وغيره. طيب، أحسنت. خيرًا إن شاء الله، فبشار، وسَيَّارُ بنُ أَبِي

سَيَّارٍ، سَيَّارُ بنُ سَلَامَةَ خارجون عن الجادة.

الشيخ: عندك يا أخانا، بشر كثير فما هو الذي خالف ذلك؟

الطالب: بُسر.

الشيخ: بُسر، من هو؟

الطالب: بُسر بن عبدالله.

الشيخ يتعقب: عبدالله بن بُسر الصحابي، ومن؟

الطالب: وغيرهم ذكر ثلاثة.

(٢) وقع هنا: ابن عمرو، والصواب ما أثبتناه، ففي «تدريب الراوي» (٢/ ٨٠١) مع أصله: بُشَيْرٌ، كُلُّهُ يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَكَسَرَ الْمُعْجَمَةَ إِلَّا اثْنَيْنِ فَبِالضَّمِّ، ثُمَّ الْفَتْحِ. بُشَيْرٌ بْنُ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ، وَحَدِيثُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ. وَبُشَيْرٌ بْنُ يَسَارٍ الْحَارِثِيُّ الْمَدَنِيُّ.

[حث الشيخ وقبله ابن الصلاح رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَلَى حفظ هذه الأسماء المشتبهة]

الشيخ: طيب، خيراً إن شاء الله. انتهينا من هذا، هذا أمر مفيد جداً حتى إن ابن الصلاح بعد أن انتهى منه يقول: إنه يستحق رحلة، فاجعله في سُوَيْدَاءِ قَلْبِكَ^(١).

نعم، فإذا كان الشخص لا يعرف الضبط، ربما يقرأ بِشِيرِ بن كعب، يقول: بِشِيرِ بن كعب، وما يقرأه: بُشِيرِ بن كعب، نعم.

[ما ورد في تسييح الدارقطني وهو في صلاة النافلة لما سمع قارئاً غلط في مراو وقال: بشير بن]

[ذعلق]

الطالب: يا شيخ، هل صح عن الدارقطني أنه قُرئ -وهو يصلي- قطن بن بُشِيرِ أو كذا، فقرأ قول الله عَزَّجَلَّ: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ بُسُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. فقرأ (بِسُنُورٍ)؟

طالب آخر: لا، الذي نعرفه عمرو بن سعيد.

الشيخ: وذاك قال: ﴿تَنْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]^(٢). لا أدري ثبوته من عدمه، خيراً إن شاء الله.

(١) قال ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٥٧): هَذِهِ جُمْلَةٌ لَوْ رَحَلَ الطَّالِبُ فِيهَا لَكَانَتْ رِحْلَةً رَابِحَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَحِقُّ عَلَى الْحَدِيثِيِّ إِيدَاعُهَا فِي سُوَيْدَاءِ قَلْبِهِ... وَمُعْتَصِمٌ بِاللَّهِ فِيهِ وَفِي جَمِيعِ أَمْرِي، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(٢) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٨/١٢): حَدَّثَنِي الصُّورِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجَاءَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ يَوْمًا، وَالْقَارِئُ يَقْرَأُ عَلَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ يَصْلِي نَافِلَةً، فَمَرَّ حَدِيثٌ فِيهِ ذِكْرُ نَسِيرِ بْنِ ذَعْلُوقٍ، فَقَالَ الْقَارِئُ: بِشِيرِ بْنِ ذَعْلُوقٍ، فَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقَالَ الْقَارِئُ: يَسِيرِ بْنِ ذَعْلُوقٍ، فَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: ﴿تَنْ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، فَقَالَ الْقَارِئُ: نَسِيرِ بْنِ ذَعْلُوقٍ، وَمَرَّ فِي قِرَاءَتِهِ -أَوْ كَمَا قَالَ-.

ورجاء بن محمد صرح به الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٥/١٢)، وقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّورِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ رَجَاءَ بْنَ مُحَمَّدٍ بَنَ عَيْسَى الْأَنْصَارِيَّ الْمَعْدَلِ..

وأما الصوري فهو: محمد بن علي الصوري من كبار العلماء.

وقراءة الدارقطني لهذه الآية وهو في الصلاة يريد اجعل ذلك نوناً، نسير، ففهم القارئ وقرأها على الصواب.

الشيخ: عند من؟ عندك يا أخانا، يزيد الجادة، فما الذي خالف ذلك؟

الطالب: خرج بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، كذلك مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ بْنِ الْبَرِيدِ، كذلك عَلِيُّ

بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ.

الشيخ: عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ - خيراً إن شاء الله، لله أنت! من الكتاب أو من حفظك -؟

الطالب: قد راجعنا من قبل.

الشيخ: راجعتموه من قبل، خيراً إن شاء الله، بارك الله فيكم.

الشيخ: عندك يا أخانا، البراء الجادة، فكم هو الذي خالف ذلك، البراء؟

الطالب: البراء خرج يقول: خرج اثنان أو كذا.

الشيخ: ما هو؟

الطالب: يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ.

الشيخ: والثاني: أَبُو الْعَالِيَةِ الْبَرَاءُ.

الطالب: زِيَادُ بْنُ فَيْرُوزَ^(١).

الشيخ: طيب، عندك يا أخانا، حارثة فما الذي خالف ذلك؟

الطالب: يعني: أخرج غير الجادة جارية.

الشيخ: جارية، خيراً إن شاء الله، جاريةُ بْنُ قُدَّامَةَ وغيره، طيب، لا بأس.

الطالب: وخارجة يا شيخ، من هذا الباب أيضاً؟

الشيخ: ...

الشيخ: عندك يا أخانا، جرير كم الذي خالف ذلك، أيضاً عندك؟

أما قراءة قول الله عز وجل: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ بُسُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. فقرأ (بِسُورٍ)، فهذا تقدم في التعليق في التصحيفات المنسوبة لعثمان بن أبي شيبة.

(١) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/ ٨٠٤): البراء، كُلهُ بِالْتَّخْفِيفِ إِلَّا أَبَا مَعْشَرَ يُوسُفَ بْنَ يَزِيدَ الْبَرَاءَ. وَأَبَا الْعَالِيَةَ زِيَادَ بْنَ فَيْرُوزٍ الْبَرَاءَ فَيَالْتَّشْدِيدِ.

الطالب: سئلت، بس تريد أن أجيب؟^(١).

الشيخ: نعم.

الطالب: طيب، جريرٌ أخرج حريز بن عثمان.

الشيخ: فقط؟

الطالب: وأبا حريز عبد الله بن الحسين.

الشيخ: يكفي هذا، نعم.

الشيخ: عندك يا أخانا، حراش الجادة، فما الذي خالف ذلك؟

الطالب: حراش.

الشيخ: إي نعم، والد؟

الطالب: ربي بن حراش.

الشيخ: والد ربي.

الشيخ: حصين هي الجادة، فكم الذي خالف ذلك؟

الطالب: الذي خالف ذلك، طيب، ما أذكر.

الشيخ: أبو حصين عثمان بن عاصم، وحصين بن المنذر أبو ساسان^(٢).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: ويقول: حُصير، هل يدخل في هذا أم لا؟ لا يضر^(٣).

الشيخ: حازم الجادة، فما الذي خالف ذلك؟

الطالب: خازم الذي هو.

(١) أراد الطالب تذكير والدي بأنه قد سئل؛ حتى يترك المجال لسائر إخوانه.

(٢) حصل تردد والمثبت من مصدر المراجعة، حصين بن المنذر أبو ساسان.

(٣) عبارة السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٠٧/٢): «وَأُدْخِلَ فِي هَذَا الْقِسْمِ حُصِيرٌ بِالرَّاءِ، وَهُوَ وَالِدُ أَسِيدِ الْأَشْهَلِيِّ، أَحَدِ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ».

الشيخ: مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ. خيراً إن شاء الله.

الشيخ: حَبَّان، فما الذي خالف ذلك؟

الطالب: أخرج حَبَّان.

الشيخ: حَبَّان وَحَبَّان، حَبَّان: محمد بن واسع - الظاهر - ابن حَبَّان^(١)، وكذلك حَبَّان بن

موسى.

الطالب: وَحَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ^(٢).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الطالب: هؤلاء يُعَرَفُونَ بشيوخهم.

الشيخ: حَبِيب، فما الذي خالف ذلك؟

الطالب: خالف حُبَيْبُ بْنُ عَدِيٍّ، وَحُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُبَيْبٍ، وَأَيْضاً أَبُو حُبَيْبٍ كُنِيَّةُ

ابْنِ الزُّبَيْرِ^(٣).

الشيخ: حَكِيم، كم الذي يخالفه؟

الطالب: حَكِيم طِيب، حَكِيم.

الشيخ: حَكِيم نعم، ذكر هذا^(٤).

الشيخ: فَرَبَّاح، كم الذي يخالفه؟

الطالب: رِيَّاح.

(١) في «التقريب والتيسير» (٨٠٠/٢) مع الشرح: حَيَّانُ كُلُّهُ بِالْمُثَنَاءِ إِلَّا حَبَّانَ بْنَ مُنْقِذٍ وَالِدَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ وَجَدَّ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَجَدَّ حَبَّانَ بْنَ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ..

(٢) العبارة: وهلال بن حَبَّان، والمثبت من «التقريب والتيسير» (٨٠٠/٢) مع الشرح.

(٣) يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٠٨/٢).

وابن الزبير: عبد الله وهو الذي كنيته أبو حبيب.

(٤) ينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٠٩/٢).

الشيخ: نعم، كم في «الصحيحين» ممن يسمى بزُييد؟

الطالب: عبدالله بن الزبير.

الشيخ: زُييد.

الطالب: زُييد؟

الشيخ يجيب: زُييدُ بْنُ الْحَارِثِ الْيَامِي، وَزُيَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ فِي «الموطأ»، هكذا؟

الطالب: نعم.

الشيخ: عندك يا أخانا، سُليم، فما الذي يخالفه؟

الطالب: سُليم.

الشيخ: سُليم بن حَبَّان^(١)، خيراً إن شاء الله، صحيح.

الشيخ: عندك يا أخانا، سُريج، كم الذي يخالفه؟

الطالب: يخالفه سُريج.

الشيخ: سُريج بن النعمان، وسُريج بن يونس، نعم وماذا؟ وهو في الكتاب عندي مُصَحَّف

سُريج. نعم، هل ذكر غيرهما -يا إخوان- سُريج بن النعمان، وسُريج بن يونس؟

الطالب: بقي واحد، أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، سالم فما الذي يخالفه؟

الطالب: سالم؟

الشيخ يجيب: سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، وَسَلَمُ آخِرُ أَيضاً^(٢)، خيراً إن شاء الله.

(١) كانت العبارة: سُليم بن حيان، والمثبت من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/ ٨١٠) ففيه: سَلِيمٌ كُلُّهُ بِالضَّمِّ وَفَتْحِ اللَّامِ، إِلَّا

سَلِيمَ بْنَ حَبَّانَ، فَبِالْفَتْحِ لِلْسَّيْنِ، وَكَسْرِ اللَّامِ.

(٢) في «المقدمة» (٣٥٣): سَلَمُ بْنُ زُرَيْرٍ، وَسَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، وَسَلَمُ بْنُ أَبِي الدِّيَالِ، وَسَلَمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ بِإِسْكَانِ اللَّامِ،

وَمَنْ عَدَاهُمْ: سَالِمٌ بِالْأَلْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الشيخ: عندك يا أخانا، شيان، كم الذي يخالفه؟

الطالب: شيان؟ ما أذكر. فيه سيان، كأنه والله أعلم.

طالب آخر: سنان بن أبي سنان.

الشيخ: سنان بن أبي سنان صحيح، من مشايخ الزهري. أحسنت أنا أيضاً كذا ما ذكرته

الآن.

الشيخ: عندك يا أخانا، عبيدة كم الذي يخالفه؟

الطالب: عبيدة.

الشيخ: عبيدة السلماني، هكذا؟ حسبك بارك الله فيك.

الشيخ: عبادة، كم الذي يخالفه؟

الشيخ نفسه يجيب: واحد، عبادة.

الشيخ: عبدة كم الذي يخالفه؟

الشيخ نفسه يجيب: واحد أو اثنان: عبدة، الظاهر هكذا^(١).

الشيخ: عباد، كم الذي يخالفه؟

الطالب: قيس بن عبادة^(٢).

الشيخ: أنا عندي تصنيف-يا إخوان-، شغلني هذا التصنيف، كان في الكتاب عبادة،

والله المستعان. وكم الذي يخالفه؟ وبعدها أرجع إلى «التقييد والإيضاح»، فما أدري التصنيف

عندكم مثل ما عندي؟

الطالب يُنبّه: عندنا عباد بن قيس.

(١) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٨١٤): عبدة كُله بإسكان الموحدة، إلا عامر بن عبدة البجلي الكوفي، ورجالة بن عبدة

التميمي البصري التابعي فالفتح والإسكان أي: قيل فيهما الأمران.

(٢) في هذا الموضع وما بعده: عباد بن قيس، والمثبت من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٨١٤) ففيه: عبادة، كُله بالفتح

والتشديد، إلا قيس بن عبادة القيسي الضبي البصري، فالضم للعين، والتخفيف للموحدة.

الشيخ: لا^(١).

الشيخ: عبّاد كم الذي يخالفه؟^(٢)

الطالب: ما أذكر.

الشيخ: قَيْسُ بْنُ عَبَّادٍ.

الطالب: قَيْسُ بْنُ عَبَّادٍ^(٣).

الشيخ: أحسنت.

الشيخ: عَقِيلٌ، كم الذي يخالفه؟

الطالب: كأنه يقول: عُقَيْلٌ.

الشيخ: عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، من تلاميذ الزهري.

الشيخ: وَاقِدٌ، هل يخالفه أحد في «الموطأ» و«الصحيحين»؟

الطالب: واقد؟

الشيخ: ما يخالفه أحد.

الطالب: إلا في «الموطأ» وافد.

الشيخ: أظن ما يخالفه.

الطالب: إلا ذكره..

الشيخ: يعني: وافد^(٤).

(١) ينظر التعليق قبله.

(٢) أعاد والذي رَحِمَهُ اللَّهُ السؤال.

(٣) والشاهد فيه اسم الأب: عبّاد.

(٤) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/ ٨١٤): وَاقِدٌ، كُلُّهُ بِالْقَافِ، وَأَمَّا بِالْفَاءِ فَفِي غَيْرِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ، وَاقِدُ بْنُ سَلَامَةَ، وَوَاقِدُ بْنُ مُوسَى الدَّارِقُطِيُّ.

الشيخ: عندك يا أخانا، الأيلي هل يخالفه أحد؟^(١)

الطالب: الأيلي.

الشيخ: الأيلي، هم يقولون: شيان بن فروخ الأيلي، لكن ما ذكر، فما يخالفه أحد^(٢)، خيراً

إن شاء الله.

الشيخ: البزار كم يخالفه يا أخي؟

الطالب: البزار.

الشيخ: السؤال غلط من عندي، البزار كم الذي يخالفه؟

الطالب: البزار.

الشيخ: من البزار هذا؟

الشيخ نفسه يجيب: خلف بن هشام البزار، وأيضاً الحسن بن الصباح، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: الجريري كم الذي يخالفه؟

الطالب: الجريري.

الشيخ: لا.

الطالب: الحريري.

طالب يُنبّه: بقي.

انتبه الشيخ وقال: رُحنا (ما قد) انتهينا، فراجع إن شاء الله؛ لأنني نقرت^(١) من على كثير^(٢).

(١) من هنا تبدأ الأنساب من هذا النوع، وما قبله في الأسماء.

(٢) في «تدريب الراوي» (٨١٥/٢): الأيلي، كُله يفتح الهَمْزَة وإِسْكَانِ المُنْثَنَاءِ مِنْ تَحْتِ، نِسْبَةً إِلَى أَيْلَةٍ قَرِيَّةٍ عَلَى بَحْرِ الْقُلُومِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَلَيْسَ فِي الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ الْأَيْلِيُّ بِالْمُوحَّدَةِ.

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ شَيَّانَ بْنَ فَرْوَخٍ أَيْلِيٌّ، وَقَدْ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ الْكَثِيرَ، قَالَ: وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَنْسُوبًا فَلَا يَلْحَقُ عِيَّاضًا مِنْهُ تَخْطِئَةً.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَقَدْ تَبَعْتُ كِتَابَ مُسْلِمٍ، فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَنْسُوبًا، فَلَا تَخْطِئَةَ حَيْثُ.

البصري كم الذي يخالفه؟

الطالب: النَّصْرِيُّ.

الشيخ: النَّصْرِيُّ، هكذا؟ صحيح.

الشيخ: الثوري كم الذي يخالفه؟

الطالب: رجل واحد. التَّوَزِيُّ^(٣).

الشيخ: الجُريري كم الذي يخالفه؟

الطالب: الحريري.

الشيخ: تكلمنا عليه كُنَّا قَبْلُ^(٤).

الشيخ: الحارثي كم الذي يخالفه؟

الشيخ يقول: الحارثي - يقول الأخ من الكتاب قرأه -: يخالفه الجارِي.

الشيخ: الحَرَامِي عندك يا أخانا (من يخالفه)؟

الطالب: الحِزَامِي.

الشيخ: أنا ما أتذكر.

طالب آخر: الذي قال أخونا، يقول هنا: يخالفه الحَرَامِي^(٥).

الشيخ: لا، الحَرَامِي هو الأصل، الأصل الحَرَامِي. نعم

(١) النَّقَرُ وَالنَّقْرَانُ: كَالْوَبَانِ صُعْدًا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، نَقَرَ الظَّنُّ. كما في «لسان العرب» (٤١٩/٥).

(٢) (على) اسم بمعنى فوق، قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (٤٩٧/٤): وأما إذا كانت اسماً، فتكون ظرفَ مكان بمعنى الجهة، ويدخل عليها حرف الجرِّ كما يدخل على غيرها من الجهات، نحو قول بعض العرب: «نهضتُ من عليه»، أي: من فوقه، كقول الشاعر:

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا... رَأْتُ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا

(٣) نقلت الإجابة من «التقريب والتيسير» (٨٠٠/٢).

(٤) تقدم الكلام عليه قبل أسطر.

(٥) الطالب الأول يقول: الحزامي كما ترى، فاعتراض الآخر في غير موضعه.

الشيخ: السَّلَمي (والسَّلَمي) نسبة إلى ماذا، يا أخي؟

الطالب: إلى قبيلة.

الشيخ: ما يكفي القبيلة، السَّلَمي نسبة إلى ماذا؟

الطالب: طيب، ما هو إلى قبيلة؟

الشيخ: ما يكفي، جزاك الله خيراً. السَّلَمي نسبة إلى قبيلة من الأنصار يقال لهم: بنو سَلَمَة،

هكذا؟ خيراً إن شاء الله، والسَّلَمي نسبة إلى ماذا؟ إلى قبيلة يقال لهم: بنو سَلَم (١).

الشيخ يقول: قد تعبتُم، يا رجال. خيراً إن شاء الله.

الطالب: لكن ما راجعنا هذا.

الشيخ: ما راجعتم؟

الطالب: هذا الأخير.

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: الهمْداني هل يخالفه الهمْداني في «الصحيحين» و«الموطأ» أم لا؟

الطالب: هل يخالفه؟

الشيخ: إيه، في «الصحيحين» و«الموطأ».

الشيخ يأتي بصيغة أخرى للسؤال: هل ذَكَر الهمْداني في «الصحيحين» و«الموطأ» أم لا؟

الطالب: في «الصحيحين» لا.

الشيخ يقول: ما ذَكَر، فما فيه إلا الهمْداني، خيراً إن شاء الله.

وبعد، أيضاً نذكر أنفسنا جميعاً بما قاله ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: إن هذه الفوائد تستحق

رحلة، فاجعلها في سويداء قلبك.

فعسى أن نحفظها كما حُفِظَت الآن، والحمد لله، وبعدها.. (١).

(١) تكلم أحد الطلاب بكلمة غير مفهومة، فجعل والذي رَحِمَهُ اللهُ وبعض الطلاب يضحكون.

[النوع الرابع والخمسون: المتفق والمفترق]

بِسْمِ اللَّهِ، ما هو المتفق والمفترق؟

الطالب: المتفق والمفترق هو: ما اتفق لفظاً وخطاً.

الشيخ: لا، وافترقا إيش معناه؟ هذا المتفق، ليس فيه المفترق.

الطالب: المتفق: ما اتفق لفظاً وخطاً.

الشيخ: والمفترق؟

الطالب: والمفترق: ما افترق في الذوات ^(٢).

الشيخ: في الذوات، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: من الذي ألف فيه (المتفق والمفترق) أيضاً، يا أخانا؟

الطالب: الذي ألف فيه؟ ما أذكر.

الشيخ: الخطيب. طيب، انتهينا من هذا.

الشيخ: عندك أيضاً يا أخانا، إذا كان للإمام أحمد بن حنبل شيخ اسمه إسماعيل، ولليهيقي

شيخ اسمه إسماعيل، فهل هو من المتفق والمفترق؟

الطالب: لا.

الشيخ: لماذا؟

الطالب: لأن البيهقي بعيد عن الإمام أحمد.

الشيخ: فعلى هذا، فكثير من الأمثلة التي سيقت ليست.

الطالب يقول قبل أن يكمل الشيخ: إلا يكون من هذا الباب، وإنما هو يعني: يُشكل إذا

كان في عصر واحد، يكون من هذا الباب إلا أنه لا يُشكل.

(١) أغلق التسجيل قبل إكمال ما بعد قوله رَحْمَةُ اللَّهِ: وبعدها.

(٢) المتفق والمفترق: ما اتفق في الخط واللفظ صورته، واختلف في الذوات.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، يكون من هذا الباب إلا أنه لا يُشكل. لا، لا، أنت قد أجبت بالصواب أول مرة، أن هذا ليس من باب المتفق والمفترق، انتهينا.

فعلى هذا فأكثر الأمثلة التي سِقت، ليست من باب المتفق والمفترق، أبو عمران الجوني وأبو عمران الجوني، أحدهما تابعي والآخر متأخر عنه.

الطالب: هذا الذي جعلنا..

الشيخ: هو هو لا، هذا.. معنى هذا أنه لا يُعدُّ متفقًا ومفترقًا إلا في الطبقة، كالحمادين والسفليين والجريرين، والله المستعان.

الطالب: طيب، الآن عند ما ذكّر الخليل بن أحمد والخليل؟

الشيخ: هو هذا، متفق في هذا الذي يكون معاصرًا ويشبه بهذا، أما واحد متقدم وذاك متأخر، فلا يُعد من المتفق والمفترق الذي يُحسُن أن يُذكر في هذا.

الشيخ: اذكر ما تستحضره ممن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم؟

[أول من تسمى بأحمد بعد النبي ﷺ]

الطالب: مثل: الخليل بن أحمد شيخ سيبويه، يقولون: هو أول من سُمي بهذا بعد النبي ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١)، وأيضًا الخليل بن أحمد أبو سعيد البستي القاضي، والخليل بن أحمد البستي الشافعي، والخليل بن أحمد السَّجْزِي^(٢).

الشيخ: حسبك.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٥٨/٥): ما أعلم في عصر التابعين أحدًا اسمه أحمد لا في العلماء، ولا في الأمراء، وقد أجمع المحققون على أنه لم يُسم أحد أحمد بعد رسول الله ﷺ قبل أحمد والد الخليل بن أحمد، والله أعلم.

وإن كان الواقدي قد نقل أنه كان لجعفر بن أبي طالب ابن اسمه أحمد، فإنه لم يتابع على ذلك، وكذا ما نُقل من أن اسم أبي حفص بن المغيرة زوج فاطمة بنت قيس أحمد لم يثبت، والله أعلم.

(٢) بعض نسب هؤلاء مستفاد من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٢٠/٢).

الشيخ: أنس بن مالك كم واحداً روى منهم الحديث؟

الطالب: هو قال: عشرة الذين يسمون بأنس بن مالك، والذين روى عنهم خمسة.

الشيخ: اذكرهم؟

الطالب: الذين روى؟

الشيخ: إيه.

الطالب: أنس بن مالك الصحابي، وأنس بن مالك أبو مالك الفقيه.

الشيخ يقاطع الطالب من أجل الترتيب: وأنس بن مالك الكعبي، صحابي، ذا وذا

صحابي، ووالد الفقيه الإمام مالك^(١)، وآخر حمصي، وآخر (كوفي) طيب، خيراً إن شاء الله.

الطالب: الفقيه أو والد الفقيه؟

الشيخ: والد مالك بن أنس، والد الفقيه يعني: مالك بن أنس. نعم، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: اذكر ما تستحضره ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم؟

الطالب: ذكروا هنا يعني: أربعة أو أكثر، يقول: أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ الْقَطِيعِيِّ، وَأَحْمَدُ

بُنْ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ السَّقَطِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ الدِّينَوْرِيِّ^(٢).

الشيخ: طيب، حسبك، خيراً كثيراً الذي ذكرته.

الشيخ: للحاكم شيخان كلاهما محمد بن يعقوب، فميز لنا بينهما؟

الطالب: أحدهما: أبو العباس الأصم، والثاني: أبو عبدالله الأخرم.

الشيخ: أحسنت، أجبت وأصبت.

الطالب: والأخرم يقال له: الحافظ.

(١) وهو: أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، والد مالك بن أنس، من جلة المدنيين ومتقنيهم. قاله ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار» (٢١٢).

(٢) وبقي الرابع: طَرَسُوبِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ الطَّرَسُوبِيِّ. كما في «التقريب والتيسير» (١١٠) للنووي.

الشيخ: طيب.

الشيخ: اثنان اتفقا في الكنية والنسبة معاً؟

الطالب: في الكنية والنسبة: أبو عمران الجوني عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ.

الشيخ: وأبو عمران آخر، ذاك متأخر عنه^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، ما اتفقا في الكنية واسم الأب؟

الطالب: في الكنية، كنية الرجل نفسه؟

الشيخ: إيه، واسم الأب، سهل.

الطالب: ما أذكر.

الشيخ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ.

الطالب: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ ثَلَاثَةٌ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْقَارِيءُ.

الشيخ: ثلاثة أم أربعة، يا إخوان؟

طالب آخر غير الأول: أربعة.

الطالب: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْقَارِيءُ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْحِمَصِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ..

الشيخ: حسبك، بارك الله فيك.

طالب يقول: ثلاثة، الباجدائي^(٢).

(١) وَالْآخَرُ: مُوسَى بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَصْرِيُّ، مُتَأَخِّرُ الطَّبَقَةِ، رَوَى عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَعَنْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ. كما في

مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٢٨/٢).

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّقْرِيبِ وَالتَّيْسِيرِ» (٨٢٧/٢) مَعَ شَرْحِهِ: وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ ثَلَاثَةٌ: الْقَارِيءُ، وَالْحِمَصِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ

عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَالسُّلَمِيُّ الْبَاجِدَائِيُّ.

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحِمَصِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيِّ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَجَعْفَرٌ غَيْرُ ثِقَةٍ.

وَالسُّلَمِيُّ الْبَاجِدَائِيُّ، صَاحِبُ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، وَاسْمُهُ حُسَيْنٌ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: عندك يا أخانا، ما اتَّفَق في الاسم وكنية الأب؟

الطالب: مثل: صالح بن أبي صالح ذكوان السَّمان.

الشيخ: صحيح.

الطالب: وصالح بن أبي صالح مولى التَّوامة.

الشيخ: حسبك.

الشيخ: عندك يا أخانا، ما اتَّفقت أَسْمَاؤُهُم وأَسْمَاءُ آبَائِهِم والنسبة؟

الطالب: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَبُو سَلَمَةَ..

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، أحدهما من مشايخ البخاري، والآخر ضعيف. ذكَّرتنا جزاك الله

خيرًا.

الشيخ: ما اتَّفقا في الاسم فقط أو الكنية فقط عندك يا أخانا؟

الطالب:...

الشيخ: لا، اتَّفقا في الاسم مثل: الحمادين.

الطالب: طيب، نعم، الحمادان والسفيانان.

الشيخ: نعم، وفي الكنية ماذا؟ نعم يا إخواننا، الكنية خيرًا إن شاء الله، نذكر مثل: الأئمة

الأربعة: أبو عبدالله^(١).

الطالب: أبو عبدالله الشافعي وأبو عبدالله الإمام مالك.

الشيخ: خيرًا إن شاء الله، يُراجع أحسن من الكتاب. عند من؟

الطالب: عندي.

الشيخ: راجعه أنت في الكنية.

(١) يعني: عدا أبا حنيفة. وقد تقدم قريبًا قول والذي رَحِمَهُ اللَّهُ عن أصحاب المذاهب الأربعة: يكونون بأبي عبدالله إلا أبا حنيفة، فيُكنى بأبي حنيفة.

الطالب: طيب^(١).

[تَمْيِزُ الْعِبَادَةِ بِأَهْلِ الْبِلْدَانِ]

الشيخ: إذا روى أهل مصر عن عبدالله، فمن عبدالله؟

الطالب: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.

الشيخ: وإذا روى أهل الكوفة عن عبدالله، فمن عبدالله؟

الطالب: ابن مسعود.

الشيخ: وإذا روى أهل مكة عن عبدالله، فمن عبدالله؟

الطالب: ابن الزبير.

الشيخ: ابن الزبير.

الطالب: وقيل: ابن عباس^(٢).

الشيخ: وأهل المدينة عن عبدالله؟

الطالب: عن عبدالله بن عمر.

[أَهْلُ الْبَصْرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ]

الطالب يستفسر: قال: أهل البصرة^(٣)، ما مناسبة أهل البصرة؟ أهل البصرة إذا روي عن

عبدالله قال: ابن عباس. يعني: هل نَزَلَ في البصرة؟

الشيخ: إي نعم، كان عامِلَ عليٍّ على البصرة.

(١) سيأتي بعد قليل مثاله في سؤال والدي رَحِمَهُ اللَّهُ عن جماعة يُكَنُّونَ بأبي حمزة.

(٢) قَالَ سَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: إِذَا قِيلَ: بِمَكَّةَ عَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ..

وَقَالَ الْحُلَيْلِيُّ فِي «الْإِرْسَادِ»: إِذَا قَالَهُ الْمَضَرِّيُّ فَأَبْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَوِ الْمَكِّيُّ فَأَبْنُ عَبَّاسٍ.

مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٣٣/٢).

(٣) في «تدريب الراوي» (٨٣٣/٢): وَإِذَا قِيلَ: بِالْبَصْرَةِ فَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

الشيخ: الاتفاق في الكنى، وكم روى عن ابن عباس ممن يُكنى أبا حمزة؟

الطالب: هو شعبة روى عن جماعة ممن يُكنون.

الشيخ يُكمل: يُكنون بأبي حمزة.

الطالب: روى عن سبعة إلا واحداً.

الشيخ يُكمل أيضاً: يقال له: أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ.

الشيخ: النسبة إلى الأُملي؟

الطالب: إلى آمل.

الشيخ: لا بأس إلى آمل.

الطالب: إلى آمل آملي.

الشيخ: آملي، لا بأس، لكن آمل الظاهر أنه مكان.

الطالب: مكان في طَبْرِسْتَانَ، ومكان يسمى جَيْحُونَ.

الشيخ: إيه، يعني: كذا بحر جَيْحُونَ أو كذا^(١)، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: النسبة إلى الحنفي يا أخي؟

الطالب: إذا كان إلى المذهب يكون بالياء حنفي.

الشيخ يَصَوِّب: حنفي.

الطالب: وإذا كان إلى القبيلة يكون بدون ياء.

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٨٣/١): الأملي بمد الألف المفتوحة وضم الميم، هذه النسبة إلى موضعين:

أحدهما: آمل طبرستان، وهي القصبة للناحية، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن، وأكثر من ينسب إليها يعرف بالطبري، وطبرستان اسم للناحية، وأكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل.

والثاني: آمل جيحون، ويقول لها الناس: أمويه، ويقال لها: آمل الشط أيضاً، وآمل المفازة؛ لأنها على طرف البرية حتى قال قائلهم:

قطعت من آمل المفازة... قطعاً به آمل المفازة

الشيخ: حنفي، ويجوز هذا أيضًا كذلك، نعم، (النسبة إلى) أبي حنيفة أيضًا يجوز أن يُنسب حنفي وحنيفي^(١)، هذا وهذا، نعم، جزاك الله خيرًا.

[النوع الخامس والخمسون: المتشابه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، دَرُسُ اللَّيْلَةِ مَتَفَرِّعٌ عَنْ دَرَسِ اللَّيَالِي السَّابِقَةِ.

فما هو المتشابه، عند من يا إخواننا؟

الطالب: هو: أن يشتبه الرواة في الأسماء أو في أسماء آبائهم أو في الأنساب أو في الكنى إلى آخره، ويختلفون من حيث رتبة الرواية. يعني: أحدهم متقدم والآخر متأخر.

الشيخ: أحدهم أيش؟

الطالب: متقدم والآخر متأخر.

الشيخ: لا، سهل، ما يضر، يتفقون هكذا، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: من ألف في المتشابه؟

الطالب: الخطيب البغدادي.

الشيخ: نعم، الخطيب البغدادي، ما اسم كتابه؟

الطالب: «تلخيص المتشابه».

الشيخ: «تلخيص المتشابه».

الشيخ: عندك يا أخانا، موسى بن عليٍّ، وموسى بن عليٍّ فيهما نوع من المؤلف والمختلف،

ونوع من المتفق والمفترق؟

الطالب: المتفق والمفترق موسى.

الشيخ: موسى وموسى، أحسنت.

(١) قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٣/٣): أما الحنفي بالفتح، فجماعة ينسبون إلى التفقه على مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت

الطالب: والمؤتلف والمختلف عليّ و عليّ.

الشيخ: الأمر كما قلت أحسنت، خيرًا إن شاء الله، نعم ^(١).

الطالب: بقي واحد.

الشيخ: ما هو؟

الطالب: أيوب بن بشير وأيوب بن بشير.

الشيخ: أين هو؟

الطالب: بعد أول واحد، بعد عليّ، حتى قال السيوطي: ما يصلح هذا مثالًا، فأتى بأيوب

بن بشير وأيوب بن بشير ^(٢).

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله، سُجِّلَ.

الطالب: بقي كم يوجد؟

الشيخ: نعم.

الطالب: قلت: تنمة للفائدة، يذكّر كم يوجد من هؤلاء، وكم من هؤلاء؟

الشيخ: إن كان يستحضر.

الشيخ: عندك يا أخانا، سريج بن النعمان وشريح بن النعمان؟

الطالب: يعني: النعمان من المتفق والمفترق.

الشيخ: الأبوان من المتفق والمفترق. وسريج وشريح؟

الطالب: من المؤتلف والمختلف.

الشيخ: من المؤتلف والمختلف.

(١) ما بعد هذا إلى آخر الكلام على أيوب بن بشير كان متأخرًا قليلًا، وقد قدّمته هنا؛ مراعاة للترتيب، والله الموفق.

(٢) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٣٩/٢): وَلَمَّا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي وَالِدِ مُوسَى عَلِيٍّ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُمَثَّلَ بِمِثَالٍ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَيُّوبُ بْنُ بَشِيرٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ بَشِيرٍ.

الطالب: نعم، وسريع من مشايخ البخاري، وذاك تابعي يروي عن علي، شريح.

الشيخ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ^(١)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرَّمِيُّ، يَنْ لِي مِنْ هَذَا الْمُؤْتَلَفِ

والمختلف والمتفق والمفترق؟

الطالب: المتفق والمفترق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

الشيخ: هذا متفق ومفترق.

الطالب: نعم، والمؤتلف والمختلف في الْمُخَرَّمِيِّ وَالْمُخَرَّمِيِّ.

الشيخ: أحسنت، أجبت وأصبت.

الشيخ: عندك يا أخانا، ثور بن يزيد وثور بن زيد، يَنْ؟

الطالب: ثور وثور من المؤتلف والمختلف.

الشيخ: نعم. ويزيد وزيد؟

الطالب: ويزيد وزيد من المؤتلف والمختلف.

الشيخ: نعم، طيب، يزيد وزيد من المؤتلف والمختلف.

الطالب: هم يزيد وزيد، يا شيخ، أحدهما: يزيد، وأحدهما: زيد.

الشيخ: كونهما متقاربان في..

الطالب: يا شيخ، كلاهما يزيد يزيد، وإلا واحد منهم زيد.

الشيخ: ثور بن زيد وثور بن يزيد، طيب.

(١) قال السمعاني في «الأنساب» (٢٢٣/٥): الْمُخَرَّمِيُّ، بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة، هذه النسبة إلى

المخرم، وهي محلة ببغداد مشهورة.

وفي «تدريب الراوي» (٨٣٩/٢): الْمُخَرَّمِيُّ، بِضَمَّةٍ لِلْمِيمِ ثُمَّ فَتْحَةٍ لِلْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، ثُمَّ كَسْرَةٍ لِلرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ، نِسْبَةٌ إِلَى مُخَرَّمٍ بَغْدَادِيٍّ مَحَلَّةٍ بِهَا مَشْهُورٌ.

[أبو عمرو الشيباني التابعي وأبو عمرو الشيباني اللغوي]

الشيخ: أبو عمرو الشيباني التابعي سعد بن إياس، دعني: السؤال على أبي عمرو الشيباني

وأبي عمرو الشيباني اللغوي؟

الطالب: أبو عمرو الشيباني سَعْدُ بْنُ إِیَاسٍ، وأبو عمرو الشيباني من؟^(١).

الشيخ: الشاهد في الكنى والنسبة.

الطالب: اتفقا في الكنى واختلفا في النسبة، هما من باب المتفق والمختلف في الكنى: أبو

عمرو الشيباني وأبو عمرو الشيباني.

الشيخ: أبو عمرو من باب ماذا؟

الطالب: من باب المتفق والمفترق.

الشيخ: والشيباني من باب المتفق والمفترق.

الطالب: تقصد السيباني أو الشيباني؟

الشيخ: لا، سيأتي السيباني في الآخر، وهنا في الآخر، وأبو عمرو السيباني^(٢) يا أخي؟

الطالب: يعني: هنا من باب المؤتلف.

الشيخ: الذي هو السيباني والشيباني من باب المؤتلف والمختلف، هكذا؟

الطالب: نعم.

[عمرو بن زهرارة، وعمر بن زهرارة]

الشيخ: طيب، عندك يا أخانا، عمرو بن زهرارة، وعمر بن زهرارة ماذا؟

(١) أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ اللُّغَوِيُّ، إِسْحَاقُ بْنُ مِرَّارٍ الْكُوفِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، وَأَبُوهُ بِكَسْرِ المِيمِ وَالتَّخْفِيفِ. يراجع مصدر المراجعة «تدريب

الراوي» (٢/٨٤٠).

(٢) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٨٤١): وَأَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ التَّابِعِيُّ، بِالمُهْمَلَةِ الْمُفْتُوحَةِ، مُحْضَرٌّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ اسْمُهُ:

زُرْعَةُ وَهُوَ: عَمُّ الْأَوْرَاعِيِّ، وَوَالِدُ يَحْيَى، لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مَوْقُوفٌ عَلَى عُقْبَةَ.

الطالب: عمرو بن زرارة وعمرو بن زرارة، عمرو وعمرو من باب المؤتلف والمختلف.
الشيخ: نعم.

الطالب: وزرارة من باب المتفق والمفترق.
الشيخ: الأمر كما قلت.

[الأخوان هل أبوهما يكون من باب المتفق والمفترق؟]

الشيخ: ولو كانا أخوين فماذا؟

الطالب: ولو كانا أخوين.

الشيخ: فماذا أسألك، سؤال عارض فقط.

الطالب: كيف ولو كانا (أخوين؟).

الشيخ: لو كانا أخوين عمرو وعمرو، مثل: عمرو وعمرو أبوهما عثمان.

الطالب: هذا أيضًا يُعتبر من باب (المتفق والمفترق).

الشيخ: لا، هو واحد؛ ما فيه افتراق، هكذا؟

الطالب: يعني: في عثمان هنا الأب واحد.

الشيخ: إي نعم، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: عند من؟ عندك يا أخانا، حَنَّانُ الْأَسَدِيِّ، وَحَيَّانُ الْأَسَدِيِّ؟

الطالب: طيب، الأسدِي من المتفق والمفترق.

الشيخ: إيه.

الطالب: وَحَنَّانُ^(١) وَحَيَّانُ من المؤتلف والمختلف.

(١) (حَنَّانُ) بِفَتْحِ الْمُهِمْلَةِ وَالنُّونِ الْمُخَفَّفَةِ وَيَبْرُكُ الصَّرْفِ. «فتح المغيث» (٢٣٥/٤) للسخاوي.

[الأسدي هل هو من باب المتفق والمفترق إذا كانت النسبة إلى قبيلتين أو قبيلة واحدة؟]

الشيخ: إيه، هل لك أن تقيّد الأسدي؟

الطالب: إيه، تقصد نسبة كل واحد منهم.

الشيخ: يعني: نسبة إلى قبيلة، كل واحد منهما من قبيلة غير تلك القبيلة، ولو كانت النسبة

إلى قبيلة واحدة، لكان الشاهد في حنان وحيان فقط، لكنهم نسبة إلى قبيلتين.

الشيخ: أَبُو الرَّجَالِ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو الرَّحَالِ الْأَنْصَارِيُّ؟

الطالب: نعم، أَبُو الرَّجَالِ وَأَبُو الرَّحَالِ، هنا من المؤتلف والمختلف.

الشيخ: أَبُو الرَّجَالِ وَأَبُو الرَّحَالِ من المؤتلف والمختلف؟

الطالب: نعم.

الشيخ: وَالْأَنْصَارِيُّ وَالْأَنْصَارِيُّ (هل هو من باب المتفق والمفترق؟).

الطالب: وَالْأَنْصَارِيُّ وَالْأَنْصَارِيُّ من المتفق والمفترق.

الشيخ يتعقّب: وَالْأَنْصَارِيُّ وَالْأَنْصَارِيُّ ليس من شيء؛ لأنها نسبة إلى قبيلة واحدة، طيب.

الشيخ: عندك يا أخانا، ابْنُ عُفَيْرٍ، وَابْنُ عُفَيْرٍ مصريان، ماذا؟

الطالب: ابْنُ عُفَيْرٍ، وَابْنُ عُفَيْرٍ^(١) من المؤتلف والمختلف.

الشيخ: من المؤتلف والمختلف، خيراً إن شاء الله.

الطالب: والمصري نسبة إلى بلد واحدة.

(١) الْأَوَّلُ: بِالْمُهْمَلَةِ سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ ابْنُ عُفَيْرٍ أَبُو عُمَرَ، رَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ.

وَالثَّانِي: بِالْمُعْجَمَةِ، اسْمُهُ الْحُسَيْنُ مَثْرُوكٌ. مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٤٣/٢).

[النوع السادس والخمسون: المشتبه المقلوب]

الشيخ: الوليد بن مسلم ومسلم بن الوليد؟

الطالب: الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد من المؤتلف والمفترق.

الشيخ: اصبر، جزاك الله خيراً، من المتشابهين في الأسماء والنسب، متشابهين في الأسماء.

الطالب: من المتشابه المقلوب.

الشيخ: يعني: فيها التقديم والتأخير، هكذا؟ قسم آخر فيه التقديم والتأخير. الوليد بن

مسلم، ومسلم بن الوليد، هكذا؟

[وهو حصل للإمام البخاري انقلب عليه مسلم بن الوليد]

الشيخ: وانقلب على البخاري ماذا؟

الطالب: انقلب عليه مسلم بن الوليد.

الشيخ: إيه، إلى الوليد بن مسلم، وخطأه ابن أبي حاتم وأبو زرعة^(١).

[للخطيب كتاب في المتشابه من الأسماء والنسب بالتقديم والتأخير]

الشيخ يقرأ من الكتاب، يقول: وصنف الخطيب في هذا النوع كتاباً سماه «رفع الارتفاع في

المقلوب من الأسماء والأنساب»^(٢).

الشيخ: عندك يا أخانا، يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد؟

الطالب: أيضاً هذا من المتشابه المقلوب.

الشيخ: نعم.

(١) قال السيوطي رحمه الله في «تدريب الراوي» (٢/٨٤٣): كما انقلب على البخاري ترجمة مسلم بن الوليد المدني، فجعله الوليد بن

مسلم، كالوليد بن مسلم الدمشقي، وخطأه في ذلك ابن أبي حاتم في كتاب له في خطأ البخاري في «تاريخه» حكاية عن أبيه.

(٢) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٨٤٣).

الطالب: يزيد بن الأسود الخزاعي^(١) الصحابي.

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله، إلى هنا يا إخواننا^(٢).

[النوع السَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ: مَعْرِفَةُ الْمُنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِمْ]

الشيخ: ما فائدة معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم؟

الطالب: حتى لا يُعَدَّ الشخص ثلاثة أو أربعة.

الشيخ: هات، قل.

الطالب: فمثلاً: جاء محمد بن نُمير، وجاء محمد بن عبدالله بن نُمير، فقد يظن الظان أنها

اثنان، حتى لا يَتَوَهَّم هذا الشيء.

الشيخ: جاء هكذا محمد بن نُمير، أو جاء ابن نُمير؟

الطالب: محمد بن نمير.

الشيخ: يا أخي عليك البرهان؟

الطالب: هذا ضَرْبُ مثال فقط.

الشيخ: هذا مثال، الشأن لا يُعْتَرَضُ المثال، لا بأس إذا كان مجرد مثال، نعم هات، فقد

يظنه اثنين.

الطالب: إي نعم، عبدالله بن محمد ومحمد بن عبدالله ومحمد بن نمير.

الشيخ يُوَضِّحُ: يعني: إذا نُسِبَ إلى أبيه، ونُسِبَ إلى غير أبيه، فيُظَنُّ أنه اثنان، أحسنت.

الشيخ: اذكر ما تستحضره مَن نُسِبَ إلى أمه؟

الطالب: عبدالله ابن بُحينة.

(١) قال الحافظ في «الإصابة» (٥٠٧/٦): يزيد بن الأسود، ويقال: ابن أبي الأسود العامري، ويقال: الخزاعي، حليف قریش.

قال ابن سعد: مدني. وقال خليفة: سكن الطائف.

(٢) نبّه الطالب بعد هذا على أيوب بن بشير، وقد رفعته في موضعه، عقب الكلام على موسى بن علي، والله الموفق.

الشيخ: وهو: عبدالله بن مالك ابن بُحينة^(١)، ومن؟

الطالب: كذلك ابن تيمية.

الشيخ: لا، هذا إلى جدة له، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ نفسه يضيف: ومعاذ ومعوذ ابنا عفراء، وعون يقال فيه: عوف، وسهيل، وسهل ابنا

بيضاء.

الطالب: سهل وسهيل وصفوان.

الشيخ: أي، بنو بيضاء، نعم، خيرًا إن شاء الله، ومن؟

الطالب: بلالُ ابنُ حَمَامَةَ.

الشيخ: وبلالُ ابنُ حَمَامَةَ، وهو: بلال بن رباح.

الطالب: محمد ابن الحنفية.

الشيخ: ومن التابعين مُحَمَّدُ ابنُ الْحَنْفِيَّةِ، وهو: محمد بن علي بن أبي طالب.

الطالب: إِسْمَاعِيلُ ابنُ عَلِيَّةَ.

(١) فائدة إملائية: قال النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي «شرح صحيح مسلم» (١٠٢/٢) - في كلامه على المقداد بن عمرو ابن الأسود، وأنه يكتُبُ

بالألف -، قال: وليس ابن ههنا وإِقْعَا بَيْنَ عِلْمَيْنِ مُتَنَاسِلَيْنِ؛ فَلِهَذَا قُلْنَا: تَتَعَيَّنُ كِتَابَتُهُ بِالْأَلْفِ.

قال: وَلِهَذَا الْإِسْمُ نَظَائِرٌ، مِنْهَا: عبدالله بن عمرو ابن أُمِّ مَكْتُومٍ، كَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ آخِرَ الْكِتَابِ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ، وَعَبْدُ اللهِ بن أبي ابن سلول، وعبدالله بن مالك ابن بحينة، ومحمد بن علي ابن الحنفية، وإسماعيل بن إبراهيم ابن علي، وإسحاق بن إبراهيم ابن رَاهُوِيَه، ومحمد بن يزيد ابن ماجه.

فكل هؤلاء ليس الأب فيهم ابناً لمن بعده، فيتعين أن يكتب ابن بالألف، فَأُمُّ مَكْتُومٍ زَوْجَةُ عَمْرِو، وَسَلُولُ زَوْجَةُ أَبِي، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَبُحَيْنَةُ زَوْجَةُ مَالِكٍ وَأُمُّ عَبْدِ اللهِ، وَكَذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ زَوْجَةُ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، وَعَلِيَّةُ زَوْجَةُ إِبْرَاهِيمَ، وَرَاهُوِيَه هُوَ إِبْرَاهِيمُ وَالِدُ إِسْحَاقَ، وَكَذَلِكَ مَا جَه هُوَ يَزِيدُ، فَهِيَ لَقَبَانِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَمُرَادُهُمْ فِي هَذَا كُلُّهُ تَعْرِيفُ الشَّخْصِ بِوَصْفِيهِ؛ لِيَكْمَلَ تَعْرِيفُهُ، فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَارِفاً بِأَحَدٍ وَصْفِيهِ دُونَ الْآخَرِ فَيَجْمَعُونَ بَيْنَهُمَا؛ لِيَتِمَّ التَّعْرِيفُ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحْسَنَاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ. اهـ المراد.

الشيخ: إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيَّةَ. قيل: إنها أمه ^(١)، وقيل: جدته. نعم، لا بأس، وهو إسماعيل بن إبراهيم. نعم يا إخواننا.

الطالب: يَعْلى ابْنُ مُنِيَّةَ.

الشيخ: ما هم ذكروه في الجدات؟

الطالب: هو رجحوا أنه..

الشيخ: سهل، نأتي به على ما هو عليه، وإذا كان فيه ترجيح (فذاك).

الشيخ: بقي أحد يا إخواننا ممن نُسب إلى أمه؟ عندك يا أخي، اذكر ما تستحضره؟

الطالب: شُرْحَيْلُ ابْنُ حَسَنَةَ ^(٢).

الشيخ: اذكر ما تستحضره ممن نُسب إلى جدته؟

الطالب: يَعْلى ابْنُ مُنِيَّةَ، وابن عليّة على الخلاف الذي فيه، وابن تيمية.

الشيخ: وَبَشِيرُ بْنُ الْخَصَاصِيَّةِ، واسم أبيه معبد. خيراً إن شاء الله.

الشيخ: اذكر يا أختانا ما تستحضره ممن نُسب إلى جده؟

الطالب: كابن أبي مليكة.

الشيخ: أول شيء أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، فهو أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ، نعم، ثم

ابن أبي مليكة فهو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، نعم.

الطالب: وابن أبي ليلى.

(١) عليّة أم إسماعيل: ابنت حسان، مولاة لبني شيبان، امرأة نبيلة عاقلة، كما وصفها ابن سعد في «الطبقات» (١٩٠/٧) ترجمة ولدها إسماعيل.

(٢) الطالب: شراحيل بن حسنة، والصواب ما أثبتناه.

قال الحافظ في «تقريب التهذيب»: شُرْحَيْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّاعِ الْكُنْدِيِّ، حليف بني زُهْرَةَ، وهو ابن حَسَنَةَ، وهي أمّه، أو التي رَبَّتْهُ: صحابيٌّ جليلٌ، كان أميراً في فتح الشام، ومات بها سنة ثمانٍ عشرة.

الشيخ: وابن أبي ليلى وهو: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

الطالب: كذلك آل أبي شيبة^(١)، والماجشون^(٢).

الشيخ: آل الماجشون.

الطالب: يوسف بن يعقوب منهم.

الشيخ: نعم، خيراً إن شاء الله.

الطالب: ابن جريج وهو: عَبْدُ الْمَلِكِ.

الشيخ: هو: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ.

الطالب: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

الشيخ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، نعم، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، اذكر ما تستحضره ممن تُنسب إلى أجنبي؛ لسبب؟

الطالب: المقداد ابن الأسود، قالوا: إنه تُنسب إلى الأسود؛ لأنه تَبَنَاهُ.

الشيخ: وهو: المقداد بن عمرو الكندي، خيراً إن شاء الله. انتهينا من هذا.

الطالب: بقي الحَسَنُ ابْنُ دِينَارٍ.

الشيخ: الحَسَنُ ابْنُ دِينَارٍ وهو: الحَسَنُ بن واصل. هذا تُنسب إلى ماذا؟

(١) فائدة: آل أبي شيبة، قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٦٩): وَبُنُو أَبِي شَيْبَةَ إِنَّمَا هُمْ بَنُو مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَهُمْ عُثْمَانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَالْقَاسِمُ، وَاسْمُ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ.

قلت: القاسم بن محمد بن أبي شيبة أحد الكذابين عند ابن معين في زمانه. وأما أبوه وهو: محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي مولا هم الكوفي القاضي والد أبي بكر ابن أبي شيبة فثقة من رجال «تقريب التهذيب».

وإبراهيم بن عثمان أبو شيبة الكوفي: متروك. وهو من رجال «التقريب»، و«ميزان الاعتدال».

ولعثمان بن أبي شيبة ولد وهو: مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ من شيوخ الرامهرمزي، ومن رجال «السير». فَآلُ أَبِي شَيْبَةَ أَسْرَةٌ عِلْمٌ.

(٢) قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٢٩/١): كَانَ يَعْقُوبُ الْمَاجِشُونُ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ، وَكَانَ إِذَا سَلَّمَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ قَالَ: شُونِي شُونِي، فَسُمِّيَ الْمَاجِشُونُ.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (١٦٩)، وعلّق عليه: يُرِيدُ بِذَلِكَ كَيْفَ أَنْتَ؟ فَلَقَّبُوا بِالْمَاجِشُونِ.

الطالب: إلى زوج أمه.

طالب آخر: دينار زوج أمه.

الشيخ: دينار زوج أمه ^(١)، ومن؟

الطالب: ما ذكر إلا هذين.

الشيخ: لكن الذي يظهر أنه مما سيأتي.

الطالب: ذكر هذين الشخصين فقط.

[النوع الثامن والخمسون: النسب التي على خلاف ظاهرها]

الشيخ: اذكر ما تستحضره من النسب التي هي على خلاف ظاهرها؟

الطالب: طيب، ذكروا الفقير، يزيد.

الشيخ: كان يشكو فقار ظهره.

(و) قبل هذا الصحابي أبو مسعود عقبة بن عمرو البصري.

الطالب: قيل: إنه نزل بدرًا، وقيل: شهدها، والصحيح كما قاله البخاري: إنه شهد بدرًا ^(٢).

(١) قال الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» تحت رقم (١٦٨): ولو سأل سائل عن الحسن بن دينار، فقال: دينار أبو، أو جدّه، أو أبو جدّه، فأثبهما أجاب المسؤول فقد أخطأ؛ لأن دينارًا زوج أمّه عُرِفَ به، فنُسِبَ إليه، وهو الحسن بن واصل. والحسن بن دينار هو: أبو سعيد التميمي، وقيل: الحسن بن واصل عن محمد بن سيرين وغيره. حدث عنه أبو داود بأصبهان، فجعل يقول: حدثنا الحسن بن واصل، وما هو عندي من أهل الكذب، لكن لم يكن بالحافظ. قال البخاري: تركه يحيى، وعبد الرحمن، وابن المبارك، ووكيع.

قال ابن حبان: تركه وكيع، وابن المبارك، فأما أحمد ويحيى فكانا يكذبانه.

قال عباس: سمعت يحيى -أي: ابن معين- يقول: الحسن بن دينار ليس بشيء. اه المراد من «الميزان».

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللهُ في «التيبان في آداب حملة القرآن»: قال جمهور العلماء: سكن بدرًا، ولم يشهدا.

وقال الزهري والبخاري وغيرهما: شهدا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله.

الطالب: إذا ما يكون من هذا الباب.

الشيخ: ما يكون من هذا.

الطالب: أيضًا سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ التَّيْمِيُّ، نزل في تيم، في بني تميم وليس منهم، كذلك

خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ الْحَذَّاءُ، كان يجالس الحذَّائين وليس منهم^(١).

الشيخ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْخُوزِيِّ، نزل الخوزة^(٢).

الشيخ: محمد بن سنان الْعَوْقِيُّ^(١)، نزل بالعَوْقَةِ وليس منهم، نعم يا إخواننا.

قلت: ومن ذهب إلى أنه شهد بدرًا أبو عبيد القاسم بن سلام، وبذلك جزم ابن الكلبي، ومسلم في «الكنى»؛ لما روى البخاري (٤٠٧) عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي إِمَارَتِهِ: أَخَرِ الْمُخَيْرَةَ بْنَ شُعْبَةَ الْعَصْرِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ عَقِبَهُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، جَدُّ زَيْدِ بْنِ حَسَنِ، شَهِدَ بَدْرًا..

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» بعد أن ذكر القولين السابقين (تحت رقم ٤٠٧): الْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمُثَبِّتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، وَإِنَّمَا رَجَّحَ مَنْ نَفَى شُهُودَهُ بَدْرًا بِإِعْتِقَادِهِ أَنَّ عُمْدَةً مَنْ أَثَبَّتَ ذَلِكَ وَضَفَّهُ بِالْبَدْرِيِّ، وَأَنَّ تِلْكَ نِسْبَةً إِلَى نُزُولِ بَدْرٍ لَا إِلَى شُهُودِهَا، لَكِنْ يُضَعَّفُ ذَلِكَ تَصْرِيحُ مَنْ صَرَّحَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ شَهِدَهَا.

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ**: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ؛ لِكُونِهِ أَذْرَكَ أَبَا مَسْعُودٍ وَإِنْ كَانَ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ بِوَاسِطَةٍ.

وقد تعقَّب هذا والذي الشيخ مقبل **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «السير الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (٤٢٣)، وقال: قوله: شَهِدَ بَدْرًا. يعتبر مرسلاً؛ لأن الذي قاله عروة بن الزبير، وهو تابعي.

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** عن قول ابن حجر: وَهُوَ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ؛ لِكُونِهِ أَذْرَكَ أَبَا مَسْعُودٍ. لكن ما قال: حدثني أبو مسعود.

وقال **رَحِمَهُ اللَّهُ** عن قاعدة: الْمُثَبِّتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي. هذا الإثبات أقوى، لكن كونه صحيحاً ليس بصحيح. اهـ من شرحي على «التيان».

(١) وَقِيلَ: كَانَ يَقُولُ: اخْذُ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، فَلَقَّبَ بِذَلِكَ. مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٥٣/٢).

(٢) قال السمعاني في «الأنساب» (٢٢٩/٥): الْخُوزِيُّ هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى مَوْضِعَيْنِ:

أحدهما: إِلَى خَوْزِسْتَانَ، وَهِيَ كُورُ الْأَهْوَازِ، وَيُقَالُ لَهَا: بِلَادُ الْخَوْزِ وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا خَوْزِي.

والثاني: إِلَى شَعْبِ الْخَوْزِ وَهِيَ مَحَلَّةٌ بِمَكَّةَ.

قال **رَحِمَهُ اللَّهُ**: وَأَمَّا النِّسْبَةُ الثَّانِيَةُ فَهُوَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الْخَوْزِيِّ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، كَانَ مَوْلَى لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكَانَ يَنْزِلُ شَعْبَ الْخَوْزِ بِمَكَّةَ، فَنُسِبَ إِلَيْهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ. اهـ المراد.

الطالب: مالك بن سليمان^(٢).

الشيخ: ما له؟

طالب آخر يقول: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ.

الشيخ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ^(٣)، وَأَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيِّ^(٤)، وهؤلاء كلهم نسبوا إلى

غير من هم منهم.

الطالب: وكذلك الضعيف^(٥).

الشيخ: لا بأس، ومن يا إخواننا؟

الطالب: مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

الشيخ: مِقْسَمٌ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قِيلَ لَهُ: مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

لماذا؟

الطالب: لأنه جالس ابن عباس.

الشيخ: لملازمته عبدالله بن عباس، نعم، ومن؟

الطالب: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ (أبي) سُلَيْمَانَ الْعَرْزَمِيُّ^(١).

(١) قال السمعي في «الأنساب» (٩/٤٠٧): العوقي، بفتح العين المهملة والواو وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى عوقة، وهو موضع بالبصرة، هكذا ذكره أبو حاتم ابن حبان.

قال: والمشهور بهذه النسبة محمد بن سنان العوقي الباهلي، من أهل البصرة، وهو باهلي، إنما قيل له: العوقي؛ لأنه نزل العوقة، فنسبوه إليهم، ولم يكن من أنفسهم.

(٢) لعله اشتبه على الطالب بغيره.

(٣) في «تدريب الراوي» (٢/٨٥٢): وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ الصُّوفِيُّ كَذَلِكَ، فَإِنَّ جَدَّهُ ابْنَ عَمِّ أَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ، كَانَتْ أُمُّهُ بِنْتُ أَبِي عَمْرِو بْنِ نُجَيْدٍ.

(٤) في «تدريب الراوي» (٢/٨٥٢): أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ، هُوَ أَزْدِيٌّ، وَكَانَتْ أُمُّهُ سُلَمِيَّةً فَتَنَسَبَ إِلَيْهِمْ.

(٥) تقدم قبل أسطر: عبدالله بن محمد الضعيف لُقِّبَ به؛ لضعف جسمه.

الشيخ: العَرَزَمِيُّ، طيب، كذلك أيضًا ليس عرزميًا، أحسنت. وإلى هنا يا إخواننا، والحمد لله.

[النوع التاسع والخمسون: المبهمات]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عندك يا أخانا:

من الذي أَلَفَ في المبهمات؟

الطالب: عبدالغني^(٢)، وولي الدين العراقي - وهو من أحسنها -، كذلك ابن حجر. الشيخ: والخطيب.

الطالب: والخطيب البغدادي^(٣).

[أحسنُ كتاب ألف في المبهمات]

الشيخ: أحسن كتاب في هذا؟

الطالب: لولي الدين العراقي.

الشيخ: لولي الدين العراقي كما في مقدمة «الفتح».

الطالب: في كتب معينة لابن حجر.

الشيخ: إي نعم، فيما يختص بالبخاري في المقدمة ذكره^(١).

(١) قال المزني في «تهذيب الكمال» (٣٢٢/١٨): عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ واسمه ميسرة العرزمي، أبو محمد، وقيل: أبو سُلَيْمَانَ، وقيل: أبو عبدالله الكوفي، نزل جبانة عرزم بالكوفة فنسب إليها، وقيل: إن عرزم إنسان أسود، وهو عم مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ العرزمي مولى النخع، وقيل: مولى بني فزارة، وقيل: من أنفسهم. قال الحافظ: صدوق له أوهام.

وللفائدة ينظر حاشية «المحدث الفاصل» (٧٤٦) بتحقيقي.

(٢) اسم كتاب الحافظ عبدالغني «الغوامض والمبهمات في الحديث النبوي».

(٣) اسم كتاب الحافظ الخطيب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة».

الشيخ: ما فائدة معرفة المبهات، يا أخي؟

الطالب: فائدة معرفة المبهات، يقولون: إن كان هنالك فضيلة لهذا الصحابي تُعرف، أو إن كان هناك كلام ليس جيدًا يُعرف؛ حتى لا يُلصق بالصحابة كلهم، وأن يُعرف الكلام على حقيقته، وأيضا إن كان في السند أن يُعرف هل هذا مقبول أو غير مقبول؟ هذا من فوائده.

الشيخ: بأي شيء يُعرف المبهات؟

الطالب: إما بإتيانه من رواية أخرى، أو بتنصيب العلماء أهل السير وغيرهم، العلماء الذين هم مختصون بالتاريخ أو بعلم الحديث.

الشيخ: حديث ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله، الحج كل عام، فمن هو الرجل؟

الطالب: الأقرع بن حابس^(٢).

الشيخ: وقيل؟

الطالب: وقيل: ابن عكاشة. ما أذكر.

الشيخ يجيب: سراقه.

الطالب: وقيل: عكاشة بن محصن.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٥٤/٢): جَمَعَ الشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَّاهُ: «الْمُسْتَفَادَ مِنْ مُبْهَاتِ الْمُتَنِّ وَالْإِسْنَادِ»، جَمَعَ فِيهِ كِتَابَ الْخَطِيبِ وَابْنَ بَشْكُوَالِ وَالْمُصَنَّفِ - النُّوْي -، مَعَ زِيَادَاتٍ أُخَرَ وَرَتَّبَهُ عَلَى الْأَبْوَابِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا النَّوعِ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَفْرَدَ مُبْهَاتِ كِتَابِ مَخْصُوصِ، كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مُقَدِّمَةِ «شَرْحِ الْبُخَارِيِّ»، عَقَدَ فِيهَا فَصْلًا لِمُبْهَاتِهِ، اسْتَوْعَبَتْ مَا وَقَعَ فِيهِ.

(٢) رواه أحمد (١٥١/٤) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَطَبَنَا - يَعْنِي: رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحُجُّ»، قَالَ: فَقَامَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُمْهَا لَوَجِبَتْ، وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَعْمَلُوا بِهَا» - أَوْ: لَمْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْمَلُوا بِهَا - الْحُجَّ مَرَّةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ.

والحديث حسن. وأصله رواه مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة.

الشيخ: حديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فمن هو الرجل؟

الطالب: أبو إسرائيل^(١).

الشيخ: حديث «المؤمن غر كريم» فيه مبهم-أي: الراوي له عن أبي سلمة رجل مبهم-

فمن هو المبهم؟

الطالب: يقولون: قد جاءت طريق أخرى تبينه في أبي داود والترمذي، رواه بشر بن رافع

عن يحيى بن أبي كثير^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٧٠٤) عن ابن عباس، قال: بينا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخطب، إذا هو برجل قائم، فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل، نذر أن يقوم ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، ويصوم. فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مره فليتكلم وليستظل وليقعد، ولتيم صومه».

(٢) رواه أحمد (٩/١٥)، وأبو داود (٤٧٩٠) من طريق الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن المؤمن غر كريم، وإن الفاجر خب لئيم».

وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٧٩٠)، والترمذي (١٩٦٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٢٠٩) من طريق بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

وفي هذه الطريق التصريح بالمبهم، ولكن في الإسناد بشر بن رافع.

وقد ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٥٧/٢)، وقال: بشر بن رافع أبو الأسباط الحارثي، يامي. ثم أخرج بأسانيده.

عن شيخه عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: سألت أبي عن بشر بن رافع، فقال: ليس بشيء، ضعيف الحديث.

وعن يحيى بن معين يقول: أبو الأسباط الحارثي شيخ كوفي يحدث بمناكير.

وعن أبي حاتم يقول: أبو الأسباط بشر بن رافع الحارثي ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا ترى له حديثاً قائماً.

وقال ابن حبان في «المجروحين» (١٨٨/١): بشر بن رافع النجرائي كنيته أبو الأسباط، كان مفتي أهل نجران، يروي عن يحيى بن أبي كثير وابن عجلان، روى عنه صفوان بن عيسى وعبد الرزاق يأتي بالطامات فيهما، يروي عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته، كأنه كان المتعمداً لها.

وفيه أقوال أخرى تراجع في «تهذيب الكمال» (١١٩/٤).

ولخص الحافظ ابن حجر الأقوال فيه في «تقريب التهذيب»، وقال: فقيه، ضعيف الحديث.

وأما الحجاج بن فرافصة، فقال الحافظ: حجاج بن فرافصة، بضم الفاء الأولى وكسر الثانية بعدها صاد مهملة، الباهلي، البصري، صدوق عابد يهيم.

الشيخ: عندك يا أخانا، السائلة عن غسل الحيض من هي؟

الطالب: أسماء بنت يزيد، أو (أسماء) بنت الشَّكَل^(١).

الشيخ: حديث البخاري أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل فرأى امرأة، فقال: من هذه؟

فقلت: فلانة، لا تنام، فقال: مه. فمن هي هذه التي لا تنام؟

الطالب: نسيت.

فهنا وقعت المخالفة بين اثنين: أحدهما ضعيف وهو: بشر بن رافع، وصدوق يهم وهو: الحجاج بن فُرَافِصَة. وهذا ينطبق عليه تعريف المنكر: مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه. فيكون الراجح فيه الطريق المبهمة.

وجاء مرسلًا، قال عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٦٧٩): أَخْبَرَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بِلْحَارِثِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.. فذكره مرسلًا.

وقال ابن وهب في «الجامع» (٢٥٢): وَحَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْسَلًا. وهذه الطريق أُبْهِمَ فيها تسمية بشر بن رافع، وَذُكِرَتْ نسبته: النجرائي، الحارثي.

قال الشيخ الألباني في «الصحيحة»: وهذا الرجل هو: أبو الأسباط الحارثي بشر بن رافع كما ذكر المعلق الفاضل على «الزهد». اهـ. وجاء الحديث عن أبي بن كعب أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٢/١٩)، وفيه يُؤسَفُ بِنُ السَّفَرِ وَهُوَ كَذَّابٌ. كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨٢/١).

هذه الطرق التي اطلعتُ عليها، وليس فيه ما يشد الطريق الأولى، فالحديث ضعيف.

ويراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٣٥)، وتحقيق «مسند أحمد» ط/ الرسالة.

وقوله: «غُرِّ كَرِيمٌ» قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/٣٥٤): أَي: لَيْسَ بِذِي نُكْرٍ، فَهُوَ يَنْخَدِعُ؛ لَانْقِيَادِهِ وَلِينِهِ، وَهُوَ ضِدُّ الْحَبِّ. يُقَالُ: فَتَى غُرٌّ وَفَتَاةٌ غُرٌّ، وَقَدْ غَرِزَتْ تَغْرِزُ غَرَاةٍ. يُرِيدُ أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْمُحْمَدَ مِنْ طَبْعِهِ الْغَرَاةُ، وَقَلَّةُ الْفِطْنَةِ لِلشَّرِّ، وَتَرْكُ الْبَحْثِ عَنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ جَهْلًا، وَلَكِنَّهُ كَرَّمَ وَحُسْنُ خُلُقٍ.

(١) رواه البخاري (٣١٤)، ومسلم (٣٣٢) عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسِكَ، فَتَطْهَرِي بِهَا»، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا»، قَالَتْ: كَيْفَ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، تَطْهَرِي»، فَاجْتَبَذْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.

وفي رواية عند مسلم عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

وأخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (٢٩) عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتُ زَيْدٍ سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ..

قال الخطيب: هَذِهِ الْأَنْصَارِيَّةُ هِيَ: أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ بْنِ رَافِعِ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَكَانَ يُقَالُ لَهَا: حَظِيْبَةُ النِّسَاءِ.

الشيخ: الحولاء.

الطالب: الحولاء بنت ثويث^(١).

الشيخ: طيب، عندك يا أخانا، حديث: أن عبادة بن الصامت-وهو أحد النُّقباء ليلة

العقبة-^(٢)، فهل تعرف أحداً من هؤلاء النُّقباء؟

الطالب: سعد بن زرارة، وكذلك سعد بن الربيع،.. وغيره كثير^(٣).

الشيخ: حديث أم عطية في غسل بنت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فمن هي؟

الطالب: زينب^(٤).

(١) رواه البخاري (١١٥١)، ومسلم (٧٨٥) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قُلْتُ: فُلَانَةٌ لَا تَنَامُ بِاللَّيْلِ، فَذَكَرَ مِنْ صَلَاتِهَا، فَقَالَ: «مَنْ عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ؟ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا».

وعند مسلم تقول عائشة: هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ ثُوَيْثٍ.

(٢) أخرجه البخاري (١٨) من طريق أبي إدريس عائِدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ.. الحديث.

وأخرجه مسلم (١٧٠٩) من طريق الصُّنَابِجِيِّ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَمِنَ النُّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

(٣) ذكر ابن إسحاق النُّقباءَ وَهُمْ: أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ، وَرَافِعُ بْنُ مَالِكٍ، وَالْبَرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ، وَعَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ، وَسَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، وَسَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ، وَالْمُنْذِرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حُبَيْشٍ، وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، وَسَعْدُ بْنُ خَيْثَمَةَ، وَأَبُو الْهَيْثَمِ بْنُ التَّيْهَانِ، وَقِيلَ بِذَلِكَ: رِفَاعَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ. اهـ من «فتح الباري» (٢٢١/٧).

والنُّقباءُ كما في «النهاية»: جَمْعُ نَقِيبٍ، وَهُوَ كَالْعَرِيفِ عَلَى الْقَوْمِ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهِمْ، الَّذِي يَتَعَرَّفُ أَخْبَارَهُمْ، وَيُنْقَبُ عَنْ أَسْوَائِهِمْ-أَيُّ: يُفْتَشُّ-، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَعَلَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ بَايَعُوهُ بِهَا نَقِيبًا عَلَى قَوْمِهِ وَجَمَاعَتِهِ؛ لِيَأْخُذُوا عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ، وَيُعَرِّفُوهُمْ شَرَائِطَهُ، وَكَانُوا اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا، كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(٤) رواه البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩) عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوفِّيتِ ابْنَتُهُ، فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ، بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِرَةِ كَافُورًا-أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ-، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذْنِي»، فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَعْطَانَا حِفْوَهُ، فَقَالَ: «أَشْعِرْتُمَا إِيَّاهُ» تَعْنِي: إِزَارَهُ.

وفيه التصريح بأنها زينب في إحدى روايات الإمام مسلم.

الشيخ: ابن التُّبَيْيَّة الذي استعمله النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من هو ابن التُّبَيْيَّة؟

الطالب: عبدالله كما جاء مصرَّحاً به في البخاري (١).

الشيخ: ابن أم مكتوم، يا أخانا؟

الطالب: هو: عبدالله، وقيل: حُصَيْن، فسماه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبدالله.

الشيخ: قيل: عمرو، وقيل: عبدالله (٢).

(١) الحديث رواه البخاري (٧١٩٧)، ومسلم (١٨٣٢).

وقد جاء في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٥٩/٢): اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ. كما في «صحيح البخاري».

ولم أجد عند البخاري، والحافظ نفسه الذي خدم «صحيح البخاري» لم يعزّه إليه، ولكن قال في «فتح الباري» (٣/٣٦٦): وابن التُّبَيْيَّة المذكورُ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ فيما ذكر ابن سعد وغيره.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإصابة» (٤/١٨٨): وإنما يأتي في أكثر الروايات غير مسمّى.

وسماه ابن سعد، والبغوي، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن حبان، والباوردي، وغير واحد: عبدالله.

وقبله ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٧٧) يقول: ذَكَرَ صَاحِبُ «الطَّبَقَاتِ» مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَهَذِهِ نِسْبَةٌ إِلَى بَنِي تُبَيْيٍّ - بِضَمِّ اللَّامِ وَإِسْكَانِ التَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِ - بَطْنٌ مِنَ الْأَسَدِ - بِإِسْكَانِ السَّيْنِ - وَهُمْ الْأَزْدُ، وَقِيلَ: ابْنُ الْأُتْبَيْيَّةِ - بِأَهْمَزَةٍ - وَلَا صِحَّةَ لَهُ.

(٢) اختلفت الروايات في اسم ابن أم مكتوم، روى البخاري (٤٩٩٠) عن البراء، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اذْعُ لِي زَيْدًا، وَلْيَجِئْ بِاللُّوْحِ وَالِدَّوَاةِ وَالْكَتِفِ - أَوْ الْكَتِفِ وَالِدَّوَاةِ -»، ثُمَّ قَالَ: «اَكْتُبْ» ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥]، وَخَلَفَ ظَهْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا تَأْمُرُنِي، فَإِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ؟ فَتَزَلَّتْ مَكَاتِهَا: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

قال الحافظ في شرح هذا الحديث: هَكَذَا وَقَعَ بِتَأْخِيرِ لَفْظِ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، وَالَّذِي فِي التَّلَاوَةِ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قبل ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الصَّوَابِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْرَائِيلَ.

وروى مسلم (٢٩٤٢) عن فاطمة بنت قيس في قصة عدتها، وفيه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَلَكِنْ انْتَقِلِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ».

قال ابن حبان في «الثقات» (٣/٢١٤): عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ شُرَيْحِ بْنِ قَيْسِ بْنِ زَائِدَةَ بْنِ الْأَصَمِّ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ بْنِ غَالِبٍ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ بَدْرِ بِسَيْرٍ، فَتَزَلَّ دَارُ مَحْرَمَةِ بْنِ تَوْفَلٍ، وَمَنْ قَالَ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَائِدَةَ فَقَدْ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّ جَدِّهِ زَائِدَةَ، وَكَانَ اسْمُهُ الْحُصَيْنُ، فَسَمَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اسْمَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ عَمْرُو، وَأُمِّ مَكْتُومٍ هِيَ أُمُّهُ، وَاسْمُهَا عَاتِكَةُ مِنْ بَنِي حُزُومٍ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ مُهَاجِرًا بَعْدَ بَدْرِ بِسَتَيْنِ، فَذَهَبَ بَصَرُهُ...

الطالب: في الكتاب ما فيه حصين^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، حديث أن عمر رأى حلة سيرا الحديث وفيه: فكسا عمر أخا له

مشركا بمكة، فمن هو أخوه المشرک؟

الطالب: عثمان.

الشيخ: عثمان بن حكيم، خيرا إن شاء الله^(٢).

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١/٣٦٠): ابنُ أُمِّ مَكْتُومِ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ، مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِهِ: فَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ بْنِ زَائِدَةَ بْنِ الْأَصَمِّ بْنِ رَوَاحَةَ الْقُرَشِيُّ، الْعَامِرِيُّ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَسَمَوْهُ عَمْرًا.

وَأُمُّهُ أُمُّ مَكْتُومٍ: هِيَ عَاتِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَنَكَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ تَخْزُومٍ بْنِ يَفْظَةَ الْمُخْزُومِيَّةِ. مِنَ السَّابِقِينَ الْمُهَاجِرِينَ.

وَكَانَ ضَرِيرًا، مُؤَدَّنًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ بِلَالٍ، وَسَعْدِ الْقُرْظِ، وَأَبِي مَخْذُومَةَ، مُؤَدَّنِ مَكَّةَ.

هَاجَرَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ بَيْسِيرًا. قَالَهُ ابْنُ سَعْدٍ.

وقال الحافظ في «فتح الباري» (٢/٩٩): قَوْلُهُ: ابْنُ أُمِّ مَكْتُومِ اسْمُهُ عَمْرُو، كَمَا سَيَأْتِي مَوْصُولًا فِي الصِّيَامِ وَفَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقِيلَ: كَانَ اسْمُهُ الْحَصِينِ، فَسَمَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ اسْمَانِ، وَهُوَ قُرَشِيُّ عَامِرٍ أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَالْأَشْهُرُ فِي اسْمِ أَبِيهِ قَيْسُ بْنُ زَائِدَةَ، وَهُوَ الْأَعْمَى الْمَذْكُورُ فِي سُورَةِ عَبَسَ، وَاسْمُ أُمِّهِ عَاتِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْزُومِيَّةِ، وَرَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ وَلِدَ الْأَعْمَى، فَكُنِّيَتْ أُمُّهُ أُمُّ مَكْتُومٍ؛ لِانْكِتَامِ نُورِ بَصَرِهِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ عَمِيَ بَعْدَ بَدْرٍ بِسَتَيْنِ. اهـ المراد.

(١) بل موجود في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٨٦٠).

(٢) رواه البخاري (٨٨٦)، ومسلم (٢٠٦٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَأَى حُلَّةَ سِيرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ، فَلَبِسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا حُلَّةٌ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا» فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا.

وجاء في رواية النسائي (٥٢٩٥) بسند صحيح: فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَا لَهُ مِنْ أُمِّهِ مُشْرِكًا.

أما عن اسمه، فقال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٢٩٩): وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَةِ هَذَا الْأَخِ إِلَّا فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَشْكَوَالٍ فِي «المبهات» نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْحَدَّادِ فِي رِجَالِ «الموطأ»، فَقَالَ: اسْمُهُ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ الدُّمَيْطِيُّ: هُوَ السُّلَمِيُّ أَخُو خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ الْأَوْقَصِ، قَالَ: وَهُوَ أَخُو زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ لِأُمِّهِ، فَمَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَخُو عُمَرَ لِأُمِّهِ لَمْ يُصِبْ.

أخت حذيفة؟

الطالب: كأنها فاطمة^(١).

أخته؟

الطالب: كُنيتها أُمُّ حَبَّانَ (٢).

الشيخ: نعم، ولعل اسمها كنيته.

الطالب: بنت عامر.

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٣٧)، وأحمد (٥٦١/٤٤) من طريق رِبعيِّ بنِ حراشٍ، عن امرأته، عن أُخْتٍ لِحُذَيْفَةَ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «يا معشرَ النساءِ، أما لَكُنَّ في الفضَّةِ ما تَحْلَيْنَ بِهِ، أما إِنَّهُ لَيْسَ مِنْكُنَّ امرأةٌ تَحْلَى ذَهَبًا تُظْهِرُهُ إِلَّا عُدَّتْ بِهِ». وهذا سند ضعيف؛ فيه مبهم، امرأة رِبعي بن حراش.

قال الحافظ في «الإصابة» (٢٧٨/٨): فاطمة بنت اليمان العسبية أخت حذيفة... وأشار إلى هذا الحديث في خاتمة ترجمتها.

(٢) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: نَذَرْتُ أُخِيَّ أَنْ تَمُتَنِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ هَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: «لَتَمُتَنَّ، وَلَتَرْكَبَنَّ» رواه البخاري (١٨٦٦)، ومسلم (١٦٤٤).

قال الحافظ في «فتح الباري» (١٨٦٦): قَالَ الْمُزْدَرِيُّ وابن القُطَيْبِ وَالْقُطَيْبُ الْحَلَبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمْ: هِيَ أُمُّ حَبَّانَ بِنْتُ عَامِرٍ، وَهِيَ بِكْسَرِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوحَّدَةِ، وَنَسَبُوا ذَلِكَ لِابْنِ مَأْكُولٍ فَوْهُمُوا؛ فَإِنَّ ابْنَ مَأْكُولٍ إِنَّمَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ سَعْدٍ، وَابْنُ سَعْدٍ إِنَّمَا ذَكَرَ فِي طَبَقَاتِ النِّسَاءِ أُمَّ حَبَّانَ بِنْتَ عَامِرِ بْنِ نَابِيٍّ-بَنُوهُ وَمَوْحَدَةُ-ابْنُ زَيْدِ بْنِ حَرَامٍ-بِمُهْمَلَتَيْنِ-الْأَنْصَارِيَّةَ، قَالَ: وَهِيَ أُخْتُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَابِيٍّ شَهِدَ بَذْرًا، وَهِيَ زَوْجُ حَرَامِ بْنِ مُحِيصَةَ، وَكَانَ ذِكْرُ قَبْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَابِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَنَّهُ شَهِدَ بَذْرًا، وَلَا رِوَايَةَ لَهُ. وَهَذَا كُلُّهُ مُغَايِرٌ لِلْجُهَنِيِّ فَإِنَّ لَهُ رِوَايَةً كَثِيرَةً، وَلَمْ يَشْهَدْ بَذْرًا وَلَيْسَ أَنْصَارِيًّا، فَعَلَى هَذَا لَمْ يُعَرَفِ اسْمُ أُخْتِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ، وَقَدْ كُنْتُ تَبِعْتُ فِي الْمَقْدَمَةِ مَنْ ذَكَرْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ الْآنَ عَنْ ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الشيخ: عندك يا أخانا، حديث اليهود فأسلم منهم ابنا سعية- في الكتاب شعبة مصحف

وهو سعية كما في «الإصابة»-، فمن هما؟

الطالب: ثعلبة، والآخر ما أذكر.

الشيخ: وأسد، وقيل: أسيد^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، حديث قول أبي بكر لعائشة: «إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأُخْتَاكِ؟»

الطالب: عبدالرحمن ومحمد.

الشيخ: وأختاك؟

الطالب: أسماء وأم كلثوم^(٢).

(١) قال ابن إسحاق في «السيرة» (٨٥): حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن شيخ من بني قريظة، قال: هل تدري عما كان إسلام أسيد وثعلبة ابني سعية، وأسد بن عبيد، نفر من هذيل، لم يكونوا من بني قريظة ولا النضير، كانوا فوق ذلك؟ فقلت: لا، قال: فإنه قدم علينا رجل من الشام من يهود يقال له: ابن الهيان، فأقام عندنا، والله ما رأينا رجلاً قط لا يصلي الخمس خيراً منه، فقدم علينا قبل مبعث رسول الله ﷺ بسنين، فكنا إذا قحطنا، وقُلَّ علينا المطر نقول: يا ابن الهيان، اخرج فاستسق لنا، فيقول: لا والله حتى تقدموا أمام مخرجكم صدقة، فنقول: كم؟ فيقول: صاعاً من تمر، أو مدين من شعير، فنخرجه، ثم نخرج إلى ظاهر حرتنا، ونحن معه فيستسقي، فوالله ما يقوم من مجلسه حتى تمر الشعاب، قد فعل ذلك غير مرة ولا مرتين، ولا ثلاثة، فحضرته الوفاة، فاجتمعنا إليه، فقال: يا معشر يهود، ما ترونه أخرجني من أرض الخمر والخمير إلى أرض البؤس والجوع؟ قالوا: أنت أعلم، قال: فإنما أخرجني، أتوقع خروج نبي قد أظل زمانه، هذه البلاد مهاجرة، فأتبعه، فلا تُسبقن إليه إذا خرج يا معشر يهود، فإنه يبعث بسفك الدماء، وسبي الذراري والنساء ممن خالفه، فلا يمنعكم ذلك منه، ثم مات؛ فلما كانت الليلة التي فتحت فيها قريظة، قال أولئك الفتية الثلاثة، وكانوا شباباً أحداثاً: يا معشر يهود، والله إنه الذي كان ذكر ابن الهيان، فقالوا: ما هو به، قالوا: بلى والله إنه لصفته، ثم نزلوا فأسلموا، وخلوا أموالهم وأولادهم وأهاليهم.

وأخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٨١)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣١/٤) من طريق ابن إسحاق، به.

والحديث حسن؛ من أجل ابن إسحاق وقد صرح بالتحديث.

وذكره الشيخ الألباني في «صحيح السيرة النبوية» (٦٠).

(٢) قال الإمام مالك في «الموطأ» (٢٧٨٣): عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ كَانَ نَحَلَهَا جَادَّ عَشْرِينَ وَسَقَا مِنْ مَالِهِ بِالْعَابَةِ. فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ غَنَى

الشيخ: طيب، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: حديث: جاءت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مُسلمة، فجاء أخوها يطلبانها،

فمن أخوها؟

الطالب: عُمارة والوليد^(١).

بَعْدِي مِنْكَ، وَلَا أَعِزُّ عَلَيَّ فَقَرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَدًّا عَشْرِينَ وَسَقًا. فَلَوْ كُنْتُ جَدِّتِي وَاحْتَرَيْتِي كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأُخْتَاكِ، فَاقْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ. إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ فَمَنِ الْآخَرَى؟ فَقَالَ: ذُو بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةَ، أَرَاهَا جَارِيَةً.

هذا موقف صحيح. وقد صححه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (١٦١٩).

وقول أبي بكرٍ الصديق: أَرَاهَا جَارِيَةً. أي: أظن حمل بنت خارجة بنتًا، فوقع كما ظنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولدت جارية.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٢٩/٧): وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا: إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأُخْتَاكِ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ فَمَنِ الْآخَرَى، فَأَجَابَهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّ ذَا بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةَ أَرَاهَا جَارِيَةً، فَهَذَا مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَنُّ لَمْ نَخْطئه، فَكَانَتْ ذُو بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةَ جَارِيَةً أَتَتْ بَعْدَهُ، فَسُمِّيَتْ أُمَّ كُلْثُومٍ.

وَأَمَّا بِنْتُ خَارِجَةَ فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَاسْمُهَا حَبِيبَةُ بِنْتُ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ الَّذِي آخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ، إِذْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآخَى بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ.

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣٨٣/٩) من طريق محمد بن إسحاق، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَا: هَاجَرَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْحُدَيْيَةِ، فَجَاءَ أَخَوَاهَا: الْوَلِيدُ وَفُلَانُ ابْنَا عُقْبَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطْلُبَانَهَا، فَأَبَى أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِمَا.

وهذا مرسل؛ الزهري وعبد الله بن أبي بكرٍ تابعيان.

وجاء من حديث عبد الله بن أبي أحمد بن جحش، قَالَ: هَاجَرَتْ أُمُّ كُلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ فِي الْهُدْنَةِ، فَخَرَجَ أَخَوَاهَا: عُمَارَةُ وَالْوَلِيدُ ابْنَا عُقْبَةَ، حَتَّى قَدِمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمَاهُ فِي أَمْرِ أُمِّ كُلْثُومٍ، أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْهِمَا، فَنَقَضَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَهْدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ خَاصَّةً فِي النِّسَاءِ، وَمَنْعَهُ أَنْ يَرُدَّهِنَّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ آيَةَ الْاِمْتِحَانِ.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٣٣/١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٩١/٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١٧٠/٣)، وفيه عبد العزيز بن عمر بن الزهري المدني، ضعيف جدًا، ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٦٣٢/٢).

وعبد الله بن أبي أحمد بن جحش حديثه مرسل، قال الحافظ في «الإصابة» (٦/٥): قال ابن سعد: له رؤية. وقال ابن منده: أتى به أبوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد فسماه عبد الله.

وأخرج له الطبراني حديثًا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال أبو أحمد العسكري: لا يصح له منه سماع.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، تريد شيئاً؟

الطالب: لا.

الشيخ: عندك يا أخانا، «هَلْ فِي الْبَيْتِ إِلَّا قُرْشِيٌّ؟» قالوا: غَيْرُ ابْنِ أُخْتِنَا. فما اسم ابن

أختهم؟

الطالب: النعمان بن مقرن^(١).

الشيخ: نعم، ما شاء الله، من الكتاب أم من عندك؟

الشيخ: عندك يا أخانا، حديث رافع بن خديج عن عمه في المخابرة، فمن هو عمه؟

الطالب: ظهير بن رافع^(٢).

وأخرج أبو داود، والطبراني في «الأوسط»، من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش، عن عبد الله بن أبي أحمد، عن علي حديث: «لا يُتم بعد احتلام».

قال الطبراني بعد تحريجه: لا نعرف لعبد الله حديثاً مسنداً غير هذا، فكأنه أشار إلى أن حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل.

وأصل الحديث رواه البخاري (٢٧١١) في حديث صلح الحديبية عن مَرْوَانَ بن الحكم، والمِسْوَرِ بْنِ خُرْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه: وَجَاءَتِ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ، وَكَانَتْ أُمُّ كُلثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بِنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَئِذٍ، وَهِيَ عَاتِقٌ، فَجَاءَ أَهْلُهَا يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يُرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ؛ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ: ﴿وَإِذَا جَاءَ كُرُ الْمُؤْمِنَاتِ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ﴾ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ^١ [المتحنة: ١٠] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُنَّ يُحِلُّونَ لَهُنَّ^٢﴾ [المتحنة: ١٠].

(١) رواه أحمد (٣٢/٣١١) من طريق أبي كنانة، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَابِ بَيْتٍ فِيهِ نَفَرٌ مِنْ قُرَيْشٍ فَقَالَ: وَأَخَذَ بَعْضَادَتِي الْبَابِ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ فِي الْبَيْتِ إِلَّا قُرْشِيٌّ؟» قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَيْرُ فُلَانِ ابْنِ أُخْتِنَا. فَقَالَ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ».

وأبو كنانة مجهول حال.

وقال الإمام أحمد (٢٢٤/١٩): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ: أَسَمِعْتَ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنُّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ.

هذا حديث صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(٢) عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتُكْرِمُنَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومَتِي، فَقَالَ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ كَانَا نَافِعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، هَذَا

الشيخ: زياد بن علاقة عن عمه مرفوعاً «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ»، فمن

عمه؟

الطالب: قطبة بن مالك الثعلبي^(١).

الشيخ: عمه جابر التي بكت أباه لما قُتل يوم أحد، فما اسمها؟

الطالب: هند، وقيل: فاطمة بنت عمرو^(٢).

الشيخ: أنت متأكد وإلا أُحيله؟

الطالب: نعم، متأكد.

أَنْ تُحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَنُكْرِيهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبَّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا، أَوْ يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ. رواه مسلم (١٥٤٨).

ورواه مسلم بعد ذلك عَنْ رَافِعٍ، أَنَّ ظَهْرَ بَنِ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي ظَهْرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ كَانَ بَنًا رَافِقًا.. الحديث.

(١) عن قطبة بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو بِهَوَاءٍ الدَّعَوَاتِ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَدْوَاءِ».

رواه الترمذي (٣٥٩١)، وابن أبي عاصم في «السنن» (١٣)، والحاكم في «المستدرک» (١٩٤٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/١٩)، وذكره والدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (١٠٨٤).

وقطبة بن مالك الثعلبي بمثلثة ومهملة، من بني ثعلبة بن ذبيان؛ ولذلك يقال له: الذبياني، وهو عمُّ زياد بن علاقة. وقال البخاري، وابن أبي حاتم: له صحبة.

روى عنه ابن أخيه زياد، وذكر مسلم وغير واحد أنه تفرد بالرواية عن قطبة، لكن أفاد المزي أن الحجاج بن أيوب مولى بني ثعلبة روى عنه.

قال: وظفرت له براو ثالث ذكره علي بن المديني في «العلل»، وهو عبد الملك بن عمير، وهو ممن أخرج لهم مسلم في الصحابة دون البخاري. اهـ المراد من «الإصابة» (٣٤٠/٥).

(٢) رواه البخاري (١٢٤٤)، ومسلم (١٣٠/٢٤٧١) واللفظ لمسلم عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أُصِيبَ أَبِي يَوْمَ أُحُدٍ، فَجَعَلْتُ أَكْثِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ، وَأَبْكِي وَجَعَلُوا يَنْهَوْنِي، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْهَانِي، قَالَ: وَجَعَلْتُ فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرِو تَبْكِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَبْكِيهِ، أَوْ لَا تَبْكِيهِ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنَحَيْهَا، حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ».

وأما ما جاء أنها هند فهذا قاله الواقدي. كما في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٦٣/٢).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: عندك يا أخانا، حديث ابن عباس: أهدت خالتي إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم سمناً

وأقطاً وأضباً، فما اسم خالته؟

الطالب: هزيلة، وأيضاً قيل: حفيدة، أو أم حفيد وأم عتيق^(١).

(١) أخرجه البخاري (٢٥٧٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أهدت أم حفيد خالة ابن عباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم أقطاً وسمناً وأضباً، فأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الأقط والسمن، وترك الضب؛ تقدراً، قال ابن عباس: فأكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه مسلم (١٩٤٦) عن ابن عباس عن خالد بن الوليد.

ورواه مسلم (٤٥/١٩٤٦) وعنده: فوجد عندها ضباً مخنوخاً، قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد.

ورواه مالك في «الموطأ» (٢٠٣٦) عن سليمان بن يسار، أنه قال: دخل النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث، فأتى بضباب فيها بيض، ومعه عبد الله بن عباس، وخالد بن الوليد، فقال: من أين لكم هذا؟ فقالت: أهدته لي أختي هزيلة بنت الحارث.. الحديث. وهذا مرسل؛ سليمان بن يسار تابعي.

وأخرجه الحميدي وابن أبي عمر كما في «المطالب العالية» (٥٨٣/١٠) عن ابن عباس، وفيه تكييفها أم عتيق. وفي سنده علي بن زيد بن جدعان ضعيف.

وقد تعقب هذه الكنية الحافظ في «الإصابة» (٣٤٠/٨)، وقال: وقع في «مسند ابن أبي عمر» العدني من هذا الوجه بلفظ: أم عتيق، بعين مهملة بدل الحاء المهملة وقاف في آخره بدل الدال، والمعروف أم حفيد، والله أعلم.

وقال في مطلع ترجمة هزيلة بنت الحارث رضي الله عنهما: هزيلة بنت الحارث بن حزن الهلالية، أخت ميمونة أم المؤمنين، قيل: هي أم حفيد الآتية في الكنى، قاله أبو عمر.

وعلق النووي رحمه الله على الرواية السابقة: (قدمت به أختها حفيدة)، وقال: وفي الرواية الأخرى أم حفيد، وفي بعض النسخ أم حفيد هزيلة بالهاء، وفي بعضها في رواية أبي بكر بن النضر أم حميد، وفي بعضها حميدة. قال: وكله بضم الحاء مصغراً.

قال القاضي وغيره: والأصوب والأشهر أم حفيد بالهاء، واسمها هزيلة، وكذا ذكرها ابن عبد البر وغيره في الصحابة، والله أعلم. وذكر السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٦٣/٢) ثلاثة أقوال، وقال:

قيل: اسمها هزيلة.

وقيل: حفيدة بنت الحارث، وتكنى أم حفيد.

وقيل: أم عتيق.

الشيخ: حديث أبي هريرة: كُنْتُ أَذْعُو أُمِّي إِلَى الْإِسْلَامِ. فما اسم أمه؟

الطالب: أمية بنت صُفْيَح^(١).

الشيخ: نعم، ما شاء الله، حديث أم كردم بن سفيان، قال: يا رَسُولَ اللَّهِ، خرجت أنا

وابن...^(٢).

الشيخ: ابن سفيان قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ خَرَجْتُ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فما اسم ابن

عمه؟

الطالب: ثابت بن المُرْقَع^(٣).

(١) رواه مسلم (٢٤٩١) عن أبي هريرة في قصة إسلام أمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأم أبي هريرة ترجم لها الحافظ ابن حجر في «الإصابة»، وقال: أميمة بنت صبيح، أو صُفْيَح، بموحدة أو فاء مصغراً، ابن الحارث، والدة أبي هريرة.

اختلف في اسمها، فجاء عن أبي هريرة أنه ابن أميمة. وترجم الطبراني في النساء ميمونة بنت صبيح أم أبي هريرة، وساق قصة إسلامها، لكن لم تقع مساة في روايته..

(٢) اكتمل الشريط الذي قبل الأخير؛ فلهذا له إعادة في أول الشريط الأخير بعده.

(٣) كذا في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٦٤/٢) نقلاً عن الخطيب.

ولكنه خطأ، وصوابه طَارِقُ بْنُ الْمُرْقَعِ كما في الكتاب الذي نقل منه السيوطي، قال الخطيب في: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١٥٦): اسْمُ الرَّجُلِ الَّذِي أَنْكَحَ كَرْدَمَ ابْنَتَهُ وَلَمْ تَكُنْ وَلَدَتْ بَعْدُ، طَارِقُ بْنُ الْمُرْقَعِ.

وذكر الحافظ في «الإصابة» (٤١٦/٣) قصته المشار إليها أعلاه بنحوها في ترجمة طارق بن المُرْقَعِ الكِنَانِي.

والحديث معناه عند أحمد (٦٢٠/٤٤) من طريق سارة بنت مِقْسَمٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَرْدَمٍ، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

بِمَكَّةَ، وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ، وَأَنَا مَعَ أَبِي، وَيَبِيدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرَّةً كَدِرَةً الْكُتَّابِ، فَسَمِعْتُ الْأَعْرَابَ وَالنَّاسَ يَقُولُونَ: الطَّبْطِيبَةُ،

فَدَنَا مِنْهُ أَبِي، فَأَخَذَ بِقَدَمِهِ، فَأَقَرَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: فَمَا نَسِيتُ فِيمَا نَسِيتُ طَوْلَ أَصْبَعِ قَدَمِهِ السَّبَابَةِ عَلَى سَائِرِ أَصَابِعِهِ.

قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنِّي شَهِدْتُ جَيْشَ عِزَّانَ، قَالَتْ: فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ الْجَيْشَ، فَقَالَ طَارِقُ بْنُ الْمُرْقَعِ: مَنْ

يُعْطِينِي رُمْحًا بِثَوَابِهِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: وَمَا ثَوَابُهُ؟ قَالَ: أُرَوِّجُهُ أَوَّلَ بِنْتٍ تَكُونُ لِي، قَالَ: فَأَعْطَيْتُهُ رُمْحِي، ثُمَّ تَرَكْتُهُ حَتَّى وَلَدَتْ لَهُ ابْنَةً،

وَبَلَغَتْ، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ لَهُ: جَهِّزْ لِي أَهْلِي، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَجْهِّزُهَا حَتَّى تُحْدِثَ صَدَاقًا غَيْرَ ذَلِكَ، فَحَلَفْتُ أَلَّا أَفْعَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَقْدِرُ أَيُّ النِّسَاءِ هِيَ؟» قُلْتُ: قَدْ رَأَتِ الْقَتِيرَ، قَالَ: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعَهَا عَنْكَ، لَا خَيْرَ لَكَ

فِيهَا».

الشيخ: حَدِيثُ نَافِعٍ: تَزَوَّجَ ابْنُ عُمَرَ بِنْتَ خَالِهِ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ^(١)، فَمَا اسْمُ ابْنَةِ خَالِهِ؟

وسارة بنت مقسم: مجهولة.

وأخرج الخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (١٥٦) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الْمُثَنَّى، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ كُرْدَمَ بْنَ سُفْيَانَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي فِي غَزْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهُ خَفِيَ فَقَالَ: مَنْ يُعْطِينِي نَعْلًا أَنْكُحَهُ ابْنَتِي؟ فَأَعْطَيْتُهُ نَعْلًا، فَأَتَاكَحَنِي ابْنَتُهُ وَهِيَ هَذِهِ، وَقَدْ بَلَغَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعَهَا فَلَا تَنْكِحَهَا».

وعبدالله بن صالح والمثنى بن الصباح: ضعيفان.

وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩١/١٩)، وفي «مسند الشاميين» (١٣٥٦) من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ إِثْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ كُرْدَمَ بْنَ قَيْسٍ، قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي يُقَالُ لَهُ: أَبُو ثَعْلَبَةَ فِي يَوْمٍ حَارٍّ وَعَلَيَّ حِذَاءٌ وَلَا حِذَاءَ لَهُ، فَقَالَ: أَعْطِنِي نَعْلَكَ، فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا أَنْ تَزَوَّجَنِي ابْنَتِكَ، فَقَالَ: أَعْطِنِي فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا بَعَثَ إِلَيَّ بِنْعْلِي وَقَالَ: لَا زَوْجَةَ لَكَ عِنْدِي، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «دَعَهَا، وَلَا خَيْرَ لَكَ فِيهَا».

وذكر الحديث الحافظ في «الإصابة» (٤٣٣/٥)، وقال: وسند هذا الحديث ضعيف؛ لأنه من رواية إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عن عبد العزيز بن عبيد الله.

وفي هذه الرواية كردم بن قيس خلاف التي قبلها، قال الحافظ في «الإصابة»: قال ابن منده: أراها واحداً، يعني: ابن سفیان وابن قيس؛ لأن حديثهما بلفظ واحد، كذا قال، والمغايرة أوضح؛ لأن القصة هنا مع طارق، وفي ذلك مع أبي ثعلبة، وهذا في طلب ربح، وذلك في طلب نعل، وهذا علق على ابنة لم توجد إذا وجدت، وذلك وعده بآبنة موجودة.

وينظر «ضعيف أبي داود- الأم» (٣٥٧).

فائدة: طارق بن المرقع اثنان بلا مريّة، فالصحابي كان شيخاً كبيراً في حجة الوداع، والذي روى عن صفوان معدود في الطبقة الثانية من التابعين، وقصة كردم ظاهرة في أنّ طارقاً كان معهم في تلك الحجة؛ لأن كلامه يدل على أنه كان يطلب محاكمته إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال أبو عمر- ابن عبد البر-: طارق بن المرقع روى عنه ابنه عبدالله بن طارق، وعطاء. أخشى أن يكون حديثه في موات الأرض مرسلًا.

قال الحافظ: وهذا هو التابعي. اهـ من «الإصابة» (٤١٧/٣).

(١) أخرجه أحمد (٢٨٤/١٠)، والدارقطني في «السنن» (٣٥٤٧) من طريق ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ حُسَيْنٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى آلِ حَاطِبٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: ثَوَّفِي عُثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ، وَتَرَكَ ابْنَةً لَهُ مِنْ خُوَيْلَةَ بِنْتِ حَكِيمِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ الْأَوْقَصِ، قَالَ: وَأَوْصَى إِلَى أَخِيهِ قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ خَالَاي، قَالَ: فَخَطَبْتُ إِلَى قُدَامَةَ بْنِ مَظْعُونٍ ابْنَةَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ فَزَوَّجْنِيهَا، وَدَخَلَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ- يَعْنِي: إِلَى أُمِّهَا-، فَأَرْغَبَهَا فِي الْمَالِ فَحَطَّتْ إِلَيْهِ، وَحَطَّتْ الْجَارِيَةُ إِلَى هَوَى أُمِّهَا، فَأَبَيَّا حَتَّى ارْتَفَعَ أَمْرُهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ قُدَامَةُ بْنُ مَظْعُونٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنَةُ أَخِي أَوْصَى بِهَا إِلَيَّ، فَزَوَّجْتُهَا

الطالب: زينب^(١)، وأُمها خولة بنت حكيم.

الشيخ: عندك يا أخانا، زَوْجُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ الَّتِي وَلَدَتْ بَعْدَ وَفَاتِهِ بَلِيَالٍ، ما اسمه؟

الطالب: سعد.

الشيخ: سعد ابن خولة^(٢).

الشيخ: زَوْجُ بَرَوَعِ بِنْتِ وَاشِقٍ، ما اسمه؟

الطالب: هَلَالُ بْنُ مَرَّةٍ^(٣).

ابْنُ عَمِّهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَلَمْ أَقْصُرْ بِهَا فِي الصَّلَاحِ، وَلَا فِي الْكِفَاءَةِ، وَلَكِنَّهَا امْرَأَةٌ، وَإِنَّمَا حَطَّتْ إِلَى هَوَى أُمِّهَا، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ يَتِيمَةٌ، وَلَا تُنْكَحُ إِلَّا بِإِذْنِهَا»، قَالَ: فَانْتَرَعْتُ وَاللَّهِ مِنِّي بَعْدَ أَنْ مَلَكَتُهَا، فَرَوَّجُوهَا الْمُخِيرَةَ.

والحديث حسن؛ ابن إسحاق حسن الحديث وقد صرح بالتحديث كما ترى.

وذكر الحديث والذي في «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (١٧٨٠).

ورواه ابن ماجه (١٨٧٨)، والدارقطني في «السنن» (٣٥٤٨) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ حِينَ هَلَكَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ تَرَكَ ابْنَتَهُ لَهُ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَوَّجْنِيهَا خَالِي قُدَامَةً، وَهُوَ عَمُّهَا، وَلَمْ يُشَاوِرْهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا هَلَكَ أَبُوهَا، فَكَرِهَتْ نِكَاحَهُ، وَأَحْبَبَتِ الْجَارِيَةَ أَنْ يُرَوَّجَهَا الْمُخِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَرَوَّجَهَا إِيَّاهُ.

وعبدُ الله بن نافع مولى ابن عمر: المدني ضعيفٌ. وهو متابعٌ كما ترى.

قال المجد ابن تيمية في «المنتقى» (١٤٥/٦) مع شرح الشوكاني: وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْيَتِيمَةَ لَا يُجْبِرُهَا وَصِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ.

(١) تسميتها زينب بنت عثمان بن مظعون عند الدارقطني (٣٥٤٩).

(٢) رواه البخاري (٣٩٩١)، ومسلم (١٤٨٤) عن سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ ابْنِ خَوْلَةَ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَكَانَ مِنْ شَهْدٍ بَذَرًا، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشُبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا، تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَاكِ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ تَجَمَّلِينَ لِلْخُطَّابِ، تُرْجَبِينَ النِّكَاحَ؟ فَإِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاصِحَةٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

(٣) رواه أبو داود (٢١١٦) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أُتِيَ فِي رَجُلٍ بِهَذَا الْخَبَرِ -أي: في رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق كما في رواية أخرى لأبي داود (٢١١٤)-، قَالَ: فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ شَهْرًا، أَوْ قَالَ: مَرَّاتٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَقُولُ فِيهَا: إِنَّ لَهَا صَدَاقًا كَصَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ، وَإِنَّ لَهَا الْمِيرَاثَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ. فَإِنْ يَكُ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّْي وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ بَرِيتَانِ، فَقَامَ نَاسٌ مِنْ أَشْجَعٍ فِيهِمُ الْجَرَّاحُ وَأَبُو سِنَانٍ، فَقَالُوا: يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، نَحْنُ نَشْهَدُ

الشيخ: نعم، زَوْجَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ^(١) الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ^(٢)، فما اسمها؟

الطالب: لا أذكر.

الشيخ: نعم، يا أخي؟

الطالب أحمد المطري: تَمِيمَة، وقيل: تُمِيمَة، وقيل: سُهِيمَة.

طالب آخر يُنكر.

الطالب أحمد: إلا هذا هو.

طالب آخر: نعم، اسمها تَمِيمَة بنت وهب.

الطالب أحمد المطري: تَمِيمَة، وقيل: سُهِيمَة بضم السين، وقيل: تُمِيمَة^(٣).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَاهَا فِينَا فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاسِقٍ - وَإِنَّ زَوْجَهَا هَلَالُ بْنُ مُرَّةَ الْأَشْجَعِيِّ -، كَمَا قَضَيْتِ، قَالَ: فَفَرَحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَرَحًا شَدِيدًا، حِينَ وَافَقَ قَضَاؤُهُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكر الحديث والذي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (١١٢٥).

(١) عبدالرحمن بن الزبير: بفتح الزاي وكسر الموحدة، ابن باطيا القرظي، من بني قريظة. روى عنه ولده الزبير بن عبدالرحمن، وهو من شيوخ مالك، وهو بضم الزاي، بخلاف جدّه فإنه بفتحها. ترجم له بذلك الحافظ في «الإصابة» (٢٥٨/٤).

(٢) يشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حديث عائشة زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَبَتَّ طَلَقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ، مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ، وَأَخَذَتْ يَهْدِيَةً مِنْ جِلْبَابِهَا، قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَاحِكًا، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ، وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ»، وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الْحُجْرَةِ، لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَ: فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَزْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. رواه البخاري (٥٢٦٠)، ومسلم (١٤٣٣)، واللفظ له.

(٣) يراجع مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٦٤/٢)، و«الإصابة» (٥٨/٨) ترجمة تميمية.

الشيخ: حَدِيثُ أُمِّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ^(١)، فما

اسمها؟

الطالب: حُمَيْدَة، هذا ذكره النسائي^(٢).

الشيخ: طيب، حديث جابر أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ قَالَ: وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا يَدْخُلُ حَاطِبٌ

الجنة^(٣)، فما اسمه -أي: العبد-؟

الطالب: سعد^(٤).

(١) يشير رَحْمَةُ اللَّهِ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي، فَأَمْسِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُطَهَّرُ مَا بَعْدَهُ». رواه أبو داود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١)، وأحمد (٩٠/٤٤)، وفيه أُمُّ وَلَدٍ لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مجهولة. وقد سماها الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٦٠٦/٤) حُمَيْدَة، وقال: حميدة سألت أم سلمة.

هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، تفرد عنها محمد بن إبراهيم التيمي. وفي معناه: عن امرأة من بني عبد الأشهل، قالت: قلت: يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد مُتَبَتَّةً، فكيف نفعل إذا مُطِرْنَا؟ قال: «أليس بعدها طريقٌ هي أطيبُ منها؟» قالت: قلت: بلى، قال: «فهذه بهذه». رواه أبو داود (٣٨٤)، وأحمد (٤٤٣/٤٥). وصححه والدي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٧٥٣).

(٢) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٦٥/٢).

(٣) الحديث رواه مسلم (٢٤٩٥) عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبٍ جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْكُو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِيَدْخُلَنَّ حَاطِبُ النَّارَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبْتَ لَا يَدْخُلُهَا، فَإِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالحُدَيْبِيَّةَ».

(٤) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٨/٤)، وابن بشكوال في «غوامض الأساء المبهمة» (٢٥٠/١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عَنْ سَعْدِ مَوْلَى حَاطِبٍ، قَالَ: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَاطِبٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا، وَبَيْعَةَ الرِّضْوَانِ».

وهذا سند منقطع؛ قال البخاري عقب إخراجه لهذا الحديث: رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، لَا أَرَاهُ سَمِعَ مِنْهُ.

الشيخ: عندك يا أخانا، من المُبْهَم مَنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِذِكْرِهِ، بَلْ يَكُونُ مَفْهُومًا مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ،
مثَلْ له؟

[أثر معاذ: اجلس بنا نُؤمن ساعة]

الطالب: مثلوا بحديث معاذ عند أن قال: تعال نُؤمن بربنا ساعة، وذكر رجلاً لا أذكره^(١).

الشيخ: هلال بن أسود أو الأسود بن هلال؟

الطالب: الأسود بن هلال.

الشيخ: الأسود بن هلال.

[التَّوَعُّسُ السُّتُونُ: التَّوَارِيخُ وَالْوَفَيَّاتُ]

الشيخ: بِسْمِ اللَّهِ:

اذكر ما قاله العلماء في الحث على معرفة تاريخ المحدثين ومواليدهم ووفياتهم؟

[مرجل يزرعه أنه سمع من خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ بَعْدَ مَوْتِهِ بِسِتِينَ]

الطالب: طيب، إسماعيل بن عياش سأل رجلاً، هذا الرجل يعني: ادَّعَى أنه سمع من عبد

بن حميد.

الشيخ: سمع من خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ.

(١) قال ابن أبي شيبة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في «المصنف» (١٦٤/٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ

بْنِ هَلَالٍ الْحَارِثِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي مُعَاذٌ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً. يَعْنِي: نَذْكُرُ اللَّهَ.

وأخرجه أَبُو عُبَيْدٍ في كتاب «الإيمان» (٢٤): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، بِهِ.

وأخرجه البخاري معلقاً في كتاب الإيمان، تبويب حديث رقم (٨).

هذا أثرٌ صحيح.

قال أبو عبيد عقبة: وَبِهَذَا الْقَوْلِ كَانَ يَأْخُذُ سُفْيَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، يَرَوْنَ أَعْمَالَ الْبَرِّ جَمِيعًا مِنَ الْإِزْدِيَادِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا عِنْدَهُمْ مِنْهُ.

الطالب: من خالد بن معدان، فقال له: متى؟ قال: سنة ثلاث عشرة ومائة، قال: هذا ادعى

أنه سمع من خالد بن معدان، بعد أن مات بسبع سنين^(١).

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦): نا علي بن الحسن الهسنجاني، نا محمد بن وهب بن عطية، قال: سمعت يحيى بن صالح يقول: قال إسماعيل بن عياش لعمر بن موسى الجوهي: أي سنة سمعت من خالد بن معدان؟ قال: سنة ثمان ومائة، قلت: فأنت سمعت منه بعد ما مات بأربع سنين، قلت: وأين سمعت منه؟ قال: بأرمينية وآذربيجان، قلت: إنها لثغران ما دخلهما قط. هذا أثر صحيح لغيره.

علي بن الحسن الهسنجاني أخو عبدالله بن الحسن، قال ابن أبي حاتم كتبنا عنه، وهو: ثقة، صدوق. «الجرح والتعديل» (١٨١/٦). محمد بن وهب بن عطية: صدوق. وقد توبع كما سيأتي.

يحيى بن صالح هو: الوحاظي، ثقة.

وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢٩/١١): أخبرنا عبيد الله بن عمر الواعظ، حدثنا أبي، حدثنا أحمد بن نصر بن طالب، حدثنا سليمان بن عبد الحميد البهراني -بحمص-، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، قال: سمعت إسماعيل بن عياش يقول: لا أشهد على أحد بالكذب إلا على عبدالقدوس بن حبيب، وعمر بن موسى الجوهي، فأما عمر بن موسى فإني قلت له: أي سنة سمعت من خالد بن معدان؟ قال: سنة عشر، ومات خالد سنة أربع! وأما عبدالقدوس فإني حدثته بحديث عن رجل فطرحني وطرح الذي حدثت عنه وحدث به عن الثالث.

تراجع رجال هذا الإسناد:

شيخ الخطيب عبيد الله بن عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، أبو القاسم الواعظ، المعروف بابن شاهين، قال الخطيب في «تاريخه» (٣٨٤/١٠): كتب عنه، وكان صدوقاً.

وأبوه عمر بن أحمد الواعظ: أبو حفص. ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٦٤/١١)، وقال: كان ثقة أميناً.

أحمد بن نصر بن طالب، ترجم له الخطيب في «تاريخه» (٣٩١/٥)، وقال: أحمد بن نصر بن طالب، أبو طالب الحافظ. إلى أن قال: وكان ثقة ثباتاً.

سليمان بن عبد الحميد البهراني، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٠/٤)، وقال: سليمان بن عبد الحميد أبو أيوب البهراني الحمصي صديق أبي.. إلى أن قال: سمعت منه بحمص، وهو صدوق.

وأخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٤٥) من طريق محمد بن عبد الله البيروقي، نا سليمان بن عبد الحميد البهراني، نا يحيى بن صالح، نا إسماعيل بن عياش، به.

ورواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٧٠٠/١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٣/٦) من طريق يحيى بن صالح، عن عفير بن معدان الكلاعي، قال: قدم علينا عمر بن موسى حص، فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح. فلما أكثر قلنا: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا حتى نعرفه. قال: فقال: خالد بن معدان. وذكر نحو ما تقدم. وعفير بن معدان: الحضرمي، قال الإمام أحمد بن حنبل: ضعيف، منكر الحديث.

[المعلی بن عُرْفَان یروی عن أبي وائل، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفِين]

الشيخ يضيف: وفي مقدمة «صحيح مسلم» أن شخصاً كان يقول: (عن أبي وائل) حدثني ابن مسعود يوم صفين، فقال (أبو نعيم): أترأه بُعث بعد أن مات؟! ^(١) نعم، تفضل، كَمُلْ.

[قول حسان بن زيد: لَمْ نَسْتَعِنْ عَلَى الْكَذَّابِينَ بِمِثْلِ التَّارِيخِ]

الطالب: أيضًا حَسَّانُ بْنُ زَيْدٍ ^(٢) يقول: لَمْ نَسْتَعِنْ عَلَى الْكَذَّابِينَ بِمِثْلِ التَّارِيخِ، نَقُولُ لِلشَّيْخِ: سَنَّةٌ كَمْ وُلِدَتْ؟ فَإِذَا أَخْبَرَ بِمَوْلِدِهِ عَرَفْنَا كَذِبَهُ مِنْ صِدْقِهِ ^(٣).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لَا شَيْءَ.

وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

يراجع بقية الأقوال فيه في «تهذيب الكمال» (١٧٧/٢٠).

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (٢٦/١) من طريق أبي نُعَيْمٍ، وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا ابْنُ مَسْعُودٍ بِصَفِينٍ.

فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: أَرَأَاهُ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ؟

(٢) قال الطالب: حَسَّانُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مَصْدَرِ الْمَرَاJَعَةِ «تدريب الراوي» (٨٦٧/٢)، والصواب ما أثبتناه.

(٣) أخرجه الخطيب رَحِمَهُ اللهُ فِي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٤٣)، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تاريخ دمشق» (٥٤/١) -تحت باب ذكر السبب الذي حمل الأئمة والشيخ على أن قيدوا المواليد وأرخوا التواريخ-... عَنْ أَبِي حَسَّانِ الزِيَادِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَسَّانَ بْنَ زَيْدٍ: لَمْ نَسْتَعِنْ عَلَى الْكَذَّابِينَ بِمِثْلِ التَّارِيخِ، نَقُولُ لِلشَّيْخِ: سَنَةٌ كَمْ وُلِدَتْ؟ فَإِذَا أَقَرَّ بِمَوْلِدِهِ عَرَفْنَا كَذِبَهُ مِنْ صِدْقِهِ.

قال أبو حسان: فأخذت في التاريخ، فأنا أعلمه من ستين سنة.

هذا أثر صحيح.

وأبو حسان الزيادي هو: الحسن بن عثمان بن حماد البغدادي، الإمام، العلامة، الحافظ، مؤرخ العصر. ترجم له بذلك الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٩٦/١١).

وقد ذكرت الأثر في كتابي «الجامع الصحيح في العلم وفضله» (٢٢٤٩)، والله الحمد والمنة.

تنبيه: قال ابن عساكر بعد أن أخرج الحديث من طريق الخطيب: كذا في الشيخين من «تاريخ بغداد»: حسان بن زيد، وأظنه حماد بن زيد، والله تعالى أعلم.

[قول حفص بن غياث: إِذَا اتَّهَمْتُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ]

الشيخ يضيف ويفيد: إِذَا اتَّهَمْتُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ^(١).

الطالب يضيف: (القائل) حفص بن غياث.

الشيخ: نعم، حفص بن غياث^(٢)، عندك كَمَل، إما أن تكْمَل أو يساعذك إخوانك.

[قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ، اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ]

الطالب: وقال الثوري: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الْكَذَّابُونَ الْكَذِبَ اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ^(٣).

(١) قال العراقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التبصرة» (٢/٢٩٤): بفتح النون المشددة، ثنية سَنٍّ وهو العُمُر، يريدُ احسبوا سنَّه وسَنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ.

(٢) قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكفاية» (١١٩): أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ، يَقُولُ: إِذَا اتَّهَمْتُ الشَّيْخَ فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِينَ، يَعْنِي: احسبوا سنَّه وسَنَّ مَنْ كَتَبَ عَنْهُ. وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٥٤) من طريق الخطيب، به.

وقد صرح أبو نعيم بنسب شيخه وشيخه في سنده له في «تاريخ أصبهان» (١/٢٦٥)، فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ بْنِ خَالِدٍ..

وترجم له في «تاريخ أصبهان» (١/٢٦٥)، وقال: إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَوْلُونِهِ، أَبُو يَعْقُوبَ التَّاجِرُ، سَمِعَ مِنَ الرَّازِيِّ، ثُوْفِي لِحَمْسٍ خَلَوْنَ مِنْ رِبْعِ الْأَوَّلِ سَنَةً ثَمَانٍ وَسِتِّينَ. وله ترجمة أيضًا في «تاريخ الإسلام» (٨/٢٨٦).

وإِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ بْنِ خَالِدٍ، فترجم له الخليلي في «الإرشاد» (٢/٦٨٥)، وقال: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ بْنِ خَالِدٍ الْهَسَنَجَانِيُّ ثِقَةٌ، اَزْهَلَ إِلَى الْعِرَاقَيْنِ، وَإِلَى الشَّامِ، وَالْحِجَازِ، وَمِصْرَ، وَلَهُ مُسْنَدٌ كَبِيرٌ زَائِدٌ عَلَى مِائَةِ جُزْءٍ. والأثر سنده ضعيف؛ لأجل شيخ أبي نعيم فليس فيه وثيق.

(٣) قال ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الكامل» (١/١٦٩)، وعنه الخطيب في «الكفاية» (١١٩): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِصَامٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ الْحَرَّاسِيُّ، قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ، اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ، أَوْ كَمَا قَالَ أَبُو عُمَرَ.

وسنده ضعيف؛ شيخ ابن عدي: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِصَامٍ، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٢٩)، وقال: عبد الوهاب بن أبي عصمة - واسم أبي عصمة: عصام - ابن الحكم بن عيسى بن زياد الشيباني، وكنية عبد الوهاب: أبو صالح العكبري، ثم ذكر بعض تلاميذه وشيوخه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

[اختبار الحاكم محمد بن حاتم الكشي عن سنة مولده، لما حدث عن عبد بن حميد، فاقض]

[بذلك]

الطالب: وأيضاً قال الحاكم رحمه الله: ولما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي، وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده؟ فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين. فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة^(١).
الشيخ: طيب، أحسنت^(٢).

[قول الحميدي: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها ومنها: وفيات الشيوخ]

الشيخ: خيراً إن شاء الله، الحميدي ماذا قال؟

الطالب: قال: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهمم^(٣) بها: العلل، وأحسن كتاب وضع فيه «كتاب الدارقطني»، والمؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وضع فيه «كتاب ابن ماكولا»، وفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب^(٤).

وذكره أيضاً الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٣٦/٧).

وموسى بن جميل البغدادي: كان بإفريقية من العباد، سكن قصر الطوب كما في «تاريخ ابن يونس» (٢٣٩/٢).

وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٣٩/٢)، وقال: انتقل إلى بلاد المغرب. وسكن بإفريقية في موضع يقال له: قصر الطوب، فكان يتعبد هناك. ثم أخرج كلام ابن يونس المذكور.

(١) نقلته بنصه من كتاب الحاكم «المدخل إلى كتاب الإكليل» (٦١).

(٢) أحد الطلاب أعاد قول حسان بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، ولم أثبت؛ لأنه قد تقدم قبل أسطر.

(٣) التهمم: الطلب؛ ففي «لسان العرب» (١٢/٦٢٢): ذهب أتهممه أي: أطلبه. وتهمم الشيء: طلبه.

(٤) رواه ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٨١) بلاغاً عنه، وقال: وبلغنا عن أبي عبد الله الحميدي الأندلسي، ثم ذكره، وتعقبه على قوله: وفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب. وقال: فيها غير كتاب، ولكن من غير استقصاء ونعيم. وقد أثبت في الأعلى نص كلام أبي عبد الله الحميدي من كتاب ابن الصلاح.

الشيخ: الصحيح في سنن نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي أي يوم قبض النبي

صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟

الطالب: الصحيح، فيه أقوال، كأنه يعني: الصحيح أنه ثلاث وستون عاماً^(١).

الشيخ: طيب، هذا صحيح، هذا عمره.

الشيخ: وفي أي يوم قبض؟

الطالب: يقولون: في الثاني عشر من ربيع الأول^(٢).

الشيخ: نعم، وقيل: إنه في ليلة الثالث عشر، وقيل: لا، الثاني عشر، إلى آخره، والله

المستعان^(٣).

(١) رواه البخاري (٣٥٣٦)، ومسلم (٢٣٤٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ.

وروى مسلم (٢٣٤٨) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَأَبُو بَكْرٍ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَعُمَرُ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ.

وهناك روايات أخرى في الباب، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٢٣): قال العلماء: الجمع بين الروايات أن من روى ستين لم يعتبر هذه الكسور، ومن روى خمسا وستين عد سنة المولد والوفاة، ومن روى ثلاثا وستين لم يعدهما، والصحيح ثلاث وستون. اهـ.

وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن أعمار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبيه أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا متساوية.

(٢) قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفصول في سيرة الرسول» (٢٢٠): وقبض صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضحى يوم الاثنين من ربيع الأول، فالشهور أنه الثاني عشر منه، وقيل: مستهله، وقيل: ثانيه، وقيل غير ذلك.

(٣) شهر ربيع الأول توفي فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانت فيه ولادة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهاجر فيه من مكة إلى المدينة، فهذه ثلاثة أشياء كانت في شهر ربيع الأول.

وقد توفي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الاثنين، كما روى البخاري (٦٨٠)، ومسلم (٤١٩) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيِّ -وَكَانَ تَبَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَدَمَهُ وَصَحْبُهُ-، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي هُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٍ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَقْتَرِفَ مِنَ الْفَرْحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَصَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقْبِيهِ؛ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَمْتُوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخَى السِّتْرَ فَتُوُفِّيَ مِنْ يَوْمِهِ.

الشيخ: ابتداء تاريخ الإسلام من متى، يا أخانا؟

الطالب: من الهجرة النبوية^(١).

الشيخ: نعم.

[السبب في التاريخ الهجري]

الطالب: كان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُفِعَ إِلَيْهِ صَكُّ^(٢) في شعبان، فقال: أي شعبان الذي

نحن فيه، أم الذي خرج، أم الذي سيأتي؟ ثم جمع الصحابة، فأشار إليه علي بن أبي طالب بأن يكون من الهجرة^(٣).

(١) روى البخاري (٣٩٣٤) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: مَا عَدُّوا مِنْ مَبْعَثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا مِنْ وَقَاتِهِ، مَا عَدُّوا إِلَّا مِنْ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةِ.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/٢٥٢): وَجَعَلُوا أَوَّلَهَا مِنَ الْمُحَرَّمِ فِيمَا اشْتَهَر عَنْهُمْ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْأُئِمَّةِ. قَالَ: وَحَكَى السُّهَيْلِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ السَّنَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ رَبِيعُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الشَّهْرُ الَّذِي هَاجَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ السُّهَيْلِيُّ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]. أَي: مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ حُلُولِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ التَّارِيخِ كَمَا اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى أَوَّلِ سِنِي التَّارِيخِ عَامَ الْهِجْرَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مُنَاسِبٌ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ عَلَى خِلَافِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَوَّلَ شَهْرِ الْعَرَبِ الْمُحَرَّمِ، فَجَعَلُوا السَّنَةَ الْأُولَى سَنَةَ الْهِجْرَةِ، وَجَعَلُوا أَوَّلَهَا الْمُحَرَّمِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ؛ لِتَلَا يَخْتَلِطَ النَّظَامُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فتح الباري» (٣٩٣٤): وَإِنَّمَا أَخْرُوهُ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ إِلَى الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْعَزْمِ عَلَى الْهِجْرَةِ كَانَ فِي الْمُحَرَّمِ، إِذِ الْبَيْعَةُ وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ ذِي الْحِجَّةِ، وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ الْهِجْرَةِ، فَكَانَ أَوَّلُ هَلَالٍ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْبَيْعَةِ، وَالْعَزْمُ عَلَى الْهِجْرَةِ هَلَالُ الْمُحَرَّمِ، فَنَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ مُبْتَدَأً، وَهَذَا أَقْوَى مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ مُنَاسَبَةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْمُحَرَّمِ. (٢) الصَّكُّ: هُوَ الْكِتَابُ. «النهاية» (٣/٤٣).

(٣) هذا جاء من طريق مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: رُفِعَ إِلَى عُمَرَ صَكٌّ مَحْلُهُ فِي شَعْبَانَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَيُّ شَعْبَانَ؟ الَّذِي هُوَ آتٍ، أَوِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ؟ قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ضَعُوا لِلنَّاسِ شَيْئًا يَعْرِفُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اكْتُبُوا عَلَى تَارِيخِ الرُّومِ، فَقِيلَ: إِنَّهُمْ يَكْتُبُونَ مِنْ عَهْدِ ذِي الْقَرْنَيْنِ، فَهَذَا يَطُولُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اكْتُبُوا عَلَى تَارِيخِ الْفَرَسِ، فَقِيلَ: إِنَّ الْفَرَسَ كُلَّمَا قَامَ مَلِكٌ طَرَحَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، فَاجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يُنْظَرُوا، كَمَا أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ؟ فَوَجَدُوهُ عَشَرَ سِنِينَ، فَكُتِبَ التَّارِيخُ مِنْ هِجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ.

الشيخ: متى توفي أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يا أخانا؟

الطالب: توفي في جمادى الأولى.

الشيخ: وعمره (عمر أبي بكر حين توفي)؟

الطالب: وعمره ثلاث وستون على الأصح.

الشيخ: وكم بقي (أبو بكر) في الخلافة؟

الطالب: بقي في الخلافة سنتين.

طالب آخر: سنتين وشهر واثنين وعشرين يوماً تقريباً^(١).

الشيخ: ومتى توفي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يا أخانا؟

الطالب: سنة ثلاثة وعشرين للهجرة.

أخرجه الإمام أحمد كما في «مسند الفاروق» (٤٤٥/١) لابن كثير، ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/١).

وأخرجه ابن جرير الطبري في «التاريخ» (٣٨٨/٢).

وهذا سند منقطع؛ ميمون بن مهران، قال المزي في «تهذيب الكمال» (٢١١/٢٩): رَوَى عَنْ...، وعمر بن الخطاب مرسل. يعني: منقطع.

وللفائدة ينظر طرقة في «فتح الباري» (٣٩٣٤).

(١) روى أبو داود (٤٦٤٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُهَّانَ، عَنْ سَفِينَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ أَوْ مُلْكُهُ مَنْ يَشَاءُ»، قَالَ سَعِيدٌ: قَالَ لِي سَفِينَةُ: أَمْسِكَ عَلَيْكَ أَبَا بَكْرٍ سَتَيْنِ، وَعُمَرُ عَشْرًا، وَعُثْمَانُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَعَلِيٌّ كَذَا.

قَالَ سَعِيدٌ: قُلْتُ: لِسَفِينَةَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ بِخَلِيفَةٍ. قَالَ: كَذَبْتَ أَسْتَأْهُ بَنِي الزُّرْقَاءِ بَعْغِي: بَنِي مَرْوَانَ.

والحديث في «الصحيح المسند» (٢٢٥/١، ٢٢٤) لوالدي رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وفي رواية عند الإمام أحمد (٢٤٨/٣٦) بسند حسن قَالَ سَفِينَةُ: أَمْسِكَ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ سِتَّ سِنِينَ.

قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩٨/٦) في شرح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خِلَافَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً»: وَهَكَذَا وَقَعَ سَوَاءً؛

فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَتْ خِلَافَتُهُ سَتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا عَشْرَ لَيَالٍ، وَكَانَتْ خِلَافَةُ عُمَرَ عَشْرَ سِنِينَ وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعَةَ أَيَّامٍ، وَخِلَافَةُ عُثْمَانَ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً إِلَّا اثْنًا عَشَرَ يَوْمًا، وَكَانَتْ خِلَافَةُ عَلِيٍّ بَنِي أَبِي طَالِبٍ خَمْسَ سِنِينَ إِلَّا شَهْرَيْنِ.

قُلْتُ: وَتَكْمِيلُ الثَّلَاثِينَ بِخِلَافَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ نَحْوًا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، حَتَّى نَزَلَ عَنْهَا لِمَعَاوِيَةَ عَامَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ.

الشيخ: وعُمرُه (عُمرُ عُمَرَ بن الخطاب حين توفي)؟

الطالب: وعمره أيضًا اختلفوا: منهم من يقول: ثلاثة وستون.

الشيخ: الصحيح؟

الطالب: أقوال كثيرة: منهم من يقول: ثلاثة وستون.

الشيخ: ثلاثة وستون أرجحها، يعني: عُمَرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعُمَرُ أَبِي بَكْرٍ وعُمَرُ

(واحد).

[كم بقي عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الخلافة؟]

الشيخ: عُمَرُ مكث قدر عشر سنين في الخلافة.

الشيخ: متى قُتِلَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

الطالب: عثمان قُتِلَ في سنة خمسٍ وثلاثين.

الشيخ: كم بقي في الخلافة؟

الطالب: قرابة اثني عشرة سنة.

الشيخ: اثنتي عشرة سنة، طيب، خيرًا إن شاء الله.

الشيخ: متى قُتِلَ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يا أخي؟

الطالب: علي كأنه في سنة أربعين.

الشيخ: و(كم) له من العمر (حين قُتِلَ)؟

الطالب: ثلاثة وستون.

الشيخ: ثلاثة وستون، أحسنت.

الشيخ: فمتى قُتِلَ طلحة والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟

الطالب: يقولون: يوم الجمل.

الشيخ: يوم الجمل ماذا؟ ست وثلاثون.

الطالب: نعم، في سنة ست وثلاثين.

الشيخ: أنتم متأكدون أنها ست وثلاثون؟

الطالب: خمسة وثلاثون.

طالب آخر: لا، ستة وثلاثون.

الشيخ: متى توفي سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

الطالب: في سنة خمس وخمسين، وهو آخر العشرة موتاً.

الشيخ: طيب، على الأصح^(١).

الشيخ: متى توفي سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

الطالب: سنة إحدى وخمسين، وفيه اختلاف.

الشيخ: متى توفي عبدالرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟

الطالب: اثنتيْنِ وثلاثين.

الشيخ: ومتى توفي أبو عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يا أخانا؟

الطالب: لا أذكر الآن.

طالب آخر: سنة ثمانِي عَشْرَةَ.

الشيخ يضيف: الظاهر طاعون عَمَوَاسَ، ثمانِي عَشْرَةَ^(٢).

(١) قال النووي في «التقريب والتيسير» (١١٧): وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سنة خمس وخمسين على الأصح، ابن ثلاث وسبعين.

(٢) قال الزبيدي في «تاج العروس» (٢٨٦/١٦): عَمَوَاسُ، هَكَذَا قِيَدَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَهُوَ بِسُكُونِ الْمِيمِ، وَأَوْرَدَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي (ع م س)، وَقَالَ: طَاعُونُ عَمَوَاسَ أَوَّلُ طَاعُونٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ بِالشَّامِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. وَفِي «الْعَبَابِ»: عَمَوَاسُ: كُورَةٌ مِنْ فِلَسْطِينَ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ يُحَرِّكُونَ الْمِيمَ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الطَّعُونُ، وَيُضَافُ، فَيُقَالُ: طَاعُونُ عَمَوَاسَ، وَكَانَ هَذَا الطَّاعُونُ فِي خِلَافَةِ سَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ. وَأَمَّا عَنْ وَفَاةِ أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (٢٣/١): قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْفَلَّاسُ: تُوفِّيَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي سَنَةِ ثَمَانِ عَشْرَةَ، وَلَهُ ثَمَانٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَكَانَ يَخْضِبُ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ، وَكَانَ لَهُ عَقِيصَتَانِ.

فهو أول واحد من الذين ليسوا بخلفاء، طيب، خيرًا إن شاء الله، إلى هنا.

الشيخ: كم عاش حكيم بن حزام وحسان بن ثابت في الجاهلية والإسلام؟

الطالب: عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة.

الشيخ: ابن إسحاق ذكر لحسان بن ثابت ميزة ليست لأحد، فما هي؟

الطالب: ذكر أنه وأباه وجده عاشوا مائة وعشرين سنة^(١).

الشيخ: هل تعرف أحدًا شاركهم في ذلك؟

الطالب: نعم، حُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى، كذلك سَعِيدُ بْنُ يَرْبُوعٍ، كذلك من التابعين: زُرُّ بْنُ

حُبَيْشٍ.

الشيخ: وأبو عمرو الشَّيْبَانِيُّ، وقد أُلِفَ ابن منده كتابًا في هذا، لكن يقول السيوطي: وَلَكِنْ

لَمْ يَعْلَمْ كَوْنَ نِصْفِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَنِصْفِهَا فِي الْإِسْلَامِ^(٢).

الشيخ: عندك يا أخانا، سفيان الثوري من أئمة المذاهب، تذكر مولده ووفاته؟

الطالب: أما المولد فلا أذكر.

الشيخ: تذكره من الكتاب ولا شيء، نعم.

الطالب: مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةً، وَالْمَوْلِدُ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ.

وَقِيلَ: خَمْسٍ وَتِسْعِينَ^(٣).

وَقَالَ كَذَلِكَ فِي وَفَاتِهِ جَمَاعَةٌ.

وَانْفَرَدَ ابْنُ عَائِدٍ، عَنْ أَبِي مُسْهِرٍ، أَنَّهُ قَرَأَ فِي كِتَابِ يَزِيدَ بْنِ عُبَيْدَةَ: أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٧٨/٢): حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ بْنُ الْمُثَنِّ بْنِ حَرَامٍ - بِالرَّاءِ -، الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ النَّجَّارِيُّ.

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَاشَ حَسَّانُ وَأَبَاؤُهُ الثَّلَاثَةَ ثَابِتًا، وَالْمُثَنِّ، وَحَرَامُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَلَا يُعْرَفُ لِغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَرَبِ مِثْلُهُ.

(٢) نص عبارة السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٨٠/٢).

(٣) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٨٨١/٢).

الشيخ: هذا الذي قُرئ من الكتاب الحمد لله هو المعتمد، طيب.

الشيخ: عندك يا أخانا، الإمام مالك (وفاته ومولده)؟

الطالب: مات سنة تسع وسبعين، وتوفي سنة أربع وتسعين.

الشيخ: اصبر، بارك الله فيك، أنت قلت: مات، وتوفي.

الطالب: مات سنة تسع وسبعين ومائة.

الشيخ: ومولده؟

الطالب: ومولده سنة ثلاث وتسعين.

الشيخ: أبو حنيفة، يا أخانا (وفاته ومولده)؟

الطالب: مات سنة خمسين ومائة.

الشيخ: ومولده؟

الطالب: ومولده سنة ثمانين.

الشيخ: صحيح.

الشيخ: الشافعي، عندك يا أخانا (وفاته ومولده)؟

الطالب: الشافعي مات سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة.

الشيخ: أحمد (وفاته ومولده)؟

الطالب: مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة.

الشيخ: طيب، الأوزاعي - أئمة آخرون -، الأوزاعي (وفاته)، يا أخانا؟

الطالب: الأوزاعي (وفاته) سنة سبع وخمسين ومائة^(١).

(١) قال السخاوي في «فتح المغيث» (٣٣٩/٤): وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الشَّامِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَوْزَاعِيِّ نَحْوًا مِائَتِي سَنَةٍ، وَكَانَتْ وَقَاتُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: خَمْسِينَ، أَوْ إِحْدَى أَوْ سِتٍّ بِيَزُوتَ مِنْ سَاحِلِ الشَّامِ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ.

الشيخ: طيب، وإسحاق بن راهويه (وفاته)؟

الطالب: سَنَةُ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: وأبو جعفر ابن جرير (وفاته)؟

الطالب: سَنَةُ عَشْرِ وَثَلَاثِائَةٍ.

الشيخ: وداود الظاهري (وفاته ومولده)؟

الطالب: سَنَةُ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ يذكر مولده: وَمَوْلَدُهُ سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: الإمام البخاري (وفاته ومولده)؟

الطالب: مات سنة ست وخمسين ومائتين.

الشيخ: مجموعة في قولك: .. نعم، ومولده؟

الطالب: ولد سَنَةُ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ.

الشيخ: (وفاة ومولد) الإمام مسلم؟

الطالب: مات سَنَةُ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، ومولده سَنَةُ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: طيب، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: أبو داود (وفاته ومولده)؟

الطالب: سَنَةُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: نعم، هذا وفاته، ومولده؟

الطالب: سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: طيب، أبو عيسى الترمذي (وفاته ومولده)؟

الطالب: سَنَةُ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: هذا ماذا؟

الطالب: هذا الترمذي.

الشيخ: يعني: وفاته؟

الطالب: نعم، وفاته.

الشيخ: وولادته؟

الطالب: ما ذكره^(١).

الشيخ: ما ذكر شيئاً، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: النسائي (وفاته ومولده)؟

الطالب: سَنَةٌ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِيَّةٌ، هذه الوفاة، والمولد سَنَةٌ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ، وَقِيلَ: خَمْسَ عَشْرَةَ

وَمِائَتَيْنِ.

الشيخ: أنا عندي في الكتاب الذي هو «التقريب»: مات سنة ثلاث ومائتين. وصار غلطاً،

ما أدري عنكم أنتم هكذا؟

الطالب: ثلاثمائة.

الشيخ: في «تقريب النووي»؟

الطالب: عندنا ثلاثمائة.

الشيخ: ثلاثمائة، صواب.

طالب آخر: ثلاث ومائتين.

الشيخ يُصَوِّبُ: ثلاث وثلثمائة، عنكم ثلاث ومائتان؟

الطالب يقرأ: وأبو عبد الرحمن النسائي مات سنة ثلاث ومائتين «التقريب»^(٢).

الشيخ: فثلاث ومائتان صلّحوا: ثلاث وثلثمائة^(١).

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٧١/١٣): «وُلِدَ فِي حُدُودِ سَنَةِ عَشْرِ وَمِائَتَيْنِ».

(٢) «التقريب والتيسير» في بعض طبعته.

الشيخ: الدارقطني يا إخواننا (وفاته ومولده)؟

الطالب: الدارقطني مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

الشيخ: وُلِدَ؟

الطالب: وُلِدَ سنة ست وثلاثمائة.

الشيخ: خيرا إن شاء الله.

الشيخ: الحاكم (وفاته ومولده)؟

الطالب: مات سنة خمس وأربعمئة، وُلِدَ سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

الشيخ: عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْمَصْرِي (وفاته ومولده)؟

الطالب: سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة.

الشيخ: خيرا إن شاء الله.

الطالب: ومات سنة تسع وأربعمئة.

الشيخ: وُلِدَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وَمَاتَ بِمِصْرَ فِي صَفَرِ سنة تسع

وَأَرْبَعِمِئَةِ.

الشيخ: أَبُو نَعِيمٍ يَا إِخْوَانُنَا (مولده ووفاته)؟

الطالب: وُلِدَ سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة^(٢)، وَمَاتَ فِي صَفَرِ سنة ثلاثين وأربعمئة.

الشيخ: أَبُو عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (مولده ووفاته)؟

الطالب: وُلِدَ سنة ثمان وستين وثلاثمائة.

الشيخ: وتوفي؟

(١) لم يُذَكَّرْ هنا مولد ابن ماجه ووفاته، قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٨٨٦): وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ.

مَاتَ فِي رَمَضَانَ سنة ثلاث وسبعين ومائتين، وَلَمْ يُذَكَّرِ الْمُصَنِّفُ -النَّوْي- كَاتِبِ الصَّلَاحِ وَفَاتَهُ، كَمَا لَمْ يُذَكَّرَا كِتَابَهُ فِي الْأُصُولِ.

(٢) في عبارة الطالب: ولد سنة ثلاثين وثلاثمائة، والمثبت من «التقريب والتيسير» (٢/٨٨٣).

الطالب: وَتُوفِّي سَنَةً ثَلَاثَ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

الشيخ: خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الشيخ: الخطيب (مولده ووفاته)؟

الطالب: وُلِدَ سَنَةً إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَاتَ سَنَةً ثَلَاثَ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ^(١).

الشيخ: طيب، وهذه قُرئ جُلُّها من «تدريب الراوي»؛ لعدم انضباطها. كم قلتم توفي سنة

كم؟

الطالب: الخطيب؟ سنة ثلاث وأربعمائة.

الشيخ: هذا غلط، بارك الله فيكم، ثلاثة وستون وأربعمائة صلِّحوا، نعم.

[أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ]

الشيخ: أَيْشَ قَلْتَ يَا مُحَمَّد؟

الطالب: قَلْتُ: بَقِيَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ.

الشيخ: طيب، لَا بِأَسَ قُلْ.

الطالب: أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ، وُلِدَ سَنَةً أَرْبَعَ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَاتَ بَنِيْسَابُورَ فِي جُمَادَى

الْأُولَى، سَنَةً ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

الشيخ: خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، طيب.

[النُّوعُ الْحَادِي وَالسِّتُونَ: مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضَّعَفَاءِ]

الشيخ: فائدة معرفة الثقات من الضعفاء، عندك يا أخانا؟

الطالب: فائدة ذلك تميِّزُ الحديث الصحيح من الحديث الضعيف، نعرف ما هو

الحديث (الذي) ثبت عن رَسُولِ اللَّهِ، وما الحديث الذي لم يثبت؟

(١) في عبارة الطالب: ومات سنة ثلاث وأربعمائة. وقد أثبتته على الصواب، وسيأتي أيضًا تصويبه في كلام والذي رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشيخ: طيب.

الشيخ: اذكر ما تستحضره من الكتب التي ألفت في الضعفاء؟

الطالب: في الضعفاء خاصة، ككتاب النسائي، وكتاب الدارقطني

الشيخ: والبخاري.

الطالب: وكتاب البخاري، وكتاب ابن عدي، والعُقيلي، و«الميزان» تكلم فيه على الضعفاء،

وعلى غير الضعفاء ممن تُكَلِّم فيه.

الشيخ يضيف: و«لسان الميزان».

الشيخ: كتاب «الضعفاء» لابن الجوزي عيب بشيء، فما هو؟

الشيخ: ليس في الكتاب الذي ندرسه.

الطالب: عيب أنه يسرد الجرح ولا يسرد التعديل.

الشيخ: أحسنت، صحيح.

الطالب يستفسر: كيف هذا؟

الشيخ: الواجب العدالة، أن يذكر الجرح والتعديل، لكن يذكر الجرح ولا يذكر التعديل

عن العلماء المتقدمين.

الطالب يستفسر: هو خاص بالضعفاء؟

الشيخ: هو خاص بالضعفاء.

الطالب يستفسر: هل يلزم من ذكر التجريح أن يذكر معه التعديل؟

الشيخ: العدالة لا بد، يعني: خصوصًا مثل: الأئمة الكبار، يُذكر هذا وهذا.

الشيخ: اذكر من تعرفه أَلَف في الثقات؟

الطالب: (أَلَف) في الثقات: ابن حبان، وكذلك الإمام البخاري، الذهبي، هذا الذي أذكر.

الشيخ يتعقب ويوضح: «الثقات» لابن حبان، و«الثقات» للعجلي، و«الثقات» لابن شاهين. طيب، جزاكم الله خيراً.

الشيخ: الكتب المشتركة (في رجال الأمهات الست)؟

الطالب: أولاً: «تهذيب الكمال»، «تهذيب التهذيب»، و«التقريب».

الشيخ: اشتركا يعني: في رجال الأمهات الست.

الطالب: كذلك «تاريخ البخاري».

الشيخ: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

الطالب: «تذكرة الحفاظ»، «السير»، كذلك «الميزان» هو يذكر ذلك في المشترك.

[بعض كتب الرجال الخاصة ببلد معين]

الشيخ: نعم، وهكذا أيضاً كتب خاصة للبلدان، وهي مشتركة. مثل: «تاريخ بغداد»، و«تاريخ واسط» لبحشل، و«تاريخ أصبهان»، هذه خاصة من جهة، لكنها مشتركة بين الثقات والضعفاء، خيراً إن شاء الله.

الشيخ: اذكر الدليل على جواز الجرح والتعديل؟

الطالب: أولاً: قول الله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. هذه في

البحث عن الحق والباطل، والجرح والتعديل.

والتعديل ذكروا قول النبي ﷺ لابن عمر: «إنك رجل صالح»^(١)، على قيام الليل.

الشيخ: وفيه أيضاً في الجرح: «بئس أخو العشيرة»^(٢).

(١) رواه البخاري (٧٠٢٨) عن عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رؤيا رآها في نومه، قال: فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ، فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ».

(٢) رواه البخاري (٣١٣٢)، ومسلم (٢٥٩١) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والأدلة متكاثرة، يعني: حتى في الكتاب والسنة، مثل: قول موسى لصاحبه: ﴿إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُبِينٌ﴾ [القصص: ١٨]. ومثل ذكر صفات أصحاب النار، وأيضًا ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ هَمَزٍ مَشَّامٍ بِنَمِيمٍ ﴿مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١٢].

وذكرنا جملة طيبة بحمد الله في مقدمة «المخرج من الفتنة» الطبعة الثانية^(١) والثالثة، وفي- أيضًا- «ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر»^(٢).

الشيخ: أول من تكلم على الرجال من هذه الأمة، قيدناه من هذه الأمة وإلا فالكلام في القرآن على العصاة وعلى (الكفار)؟

الطالب: يحيى بن معين.

الشيخ: تأكد مما تقول؟

الطالب: يعني: في هذه الأمة المتأخرة؟

الطالب: كأنه شعبة.

الشيخ: شعبة، تأكد مما تقول؟

الطالب: هو يحيى بن معين الذي بدأ وتكلم في الجرح والتعديل.

الشيخ: ما رضوا بشعبة الذي هو شيخُ شيخِ يحيى بن معين.

الطالب: هو يعني: من القديم قد تكلموا فيه.

الشيخ يجب: نعم، خيرًا إن شاء الله، الصحابة.

الطالب: الصحابة والتابعون.

الشيخ: بل النبي ﷺ يقول لأبي ذر: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»^(١).

(١) «المخرج من الفتنة» (٢٧-٤٨).

(٢) «ردود أهل العلم» (٦٥) تحت عنوان: بعض أدلة الجرح والتعديل.

ويقول في رأس الخوارج: «يُخْرَجُ مِنْ ضِئْضِي هَذَا قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(٢).

وهكذا الصحابة يعني: كان بُشير بن كعب يحدث ابن عباس، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَذْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأُنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكَذِّبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ^(٣).

وابن سيرين يقول: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ^(٤).

الشيخ: فما معنى قول صالح جزرة: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ بْنُ الْحُجَّاجِ؟^(٥).

الطالب: حُمل على أنه أول من تصدّى...

الشيخ: تصدّى لهذا^(١)، خيراً إن شاء الله.

(١) رواه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(٣) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١٢/١)، ونص الأثر منقول منه.

(٤) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١٥/١).

(٥) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦١٢) عن أبي عليٍّ صالح بن محمد جزرة يَقُولُ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ بْنُ الْحُجَّاجِ، ثُمَّ تَبِعَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، ثُمَّ بَعْدَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَؤُلَاءِ.

وسنده ضعيف؛ فيه شيخ الخطيب أبو العلاء الواسطي، وهو: محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب ضعيف، بل متهم.

قال الذهبي: محمد بن علي القاضي، أبو العلاء الواسطي المقرئ.

ضعيف. قرأ بالروايات على عدة أئمة...

قال الخطيب: رأيت له أصولاً مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود: إما مصلح بالقلم، وإما مكشوط.

يُنْظَرُ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» (٣/٦٤٥)، و«لسانه»، و«تاريخ بغداد» (٣/٣١٠).

الشيخ: اذكر يا أخانا كلام بعض أهل العلم في شرعية الجرح والتعديل؟

[قول يحيى بن سعيد القطان: لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصَمِي رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ]

الطالب: طيب، قال ابن خلاد يعني: ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء خصماؤك يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون النبي ﷺ هو خصمي، يقول: لم تَذَبْ الكذب عني؟! (٢).

(١) علّق عليه ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٨٩)، وقال: وَهَؤُلَاءِ يَعْنِي: أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَصَدَّى لِدَلِّكَ وَعُنِيَ بِهِ، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِيهِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا مُتَقَدِّمٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ.

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (٤٤) من طريق أحمد بن كامل، عن أبي سعد الهروي، عن أبي بكر بن خلاد، قال: قُلْتُ لِيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ: أَمَا تَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَرَكْتَ حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصَمِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: لَمْ حَدَّثْتُ عَنِّي حَدِيثًا تَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ.

هذا أثر صحيح.

أحمد بن كامل ترجم له الذهبي **رَحِمَهُ اللَّهُ** في «سير أعلام النبلاء»، وقال: الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَلَامَةُ الْحَافِظُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ بْنِ خَلْفٍ بْنِ شَجَرَةَ الْبَغْدَادِيِّ، تَلْمِيزٌ مُحَمَّدٍ بْنِ جَرِيرٍ الطَّيْرِيِّ.

أبو سعد الهروي ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٨٧/٢٥)، وقال: محمد بن جعفر بن محمود. أَبُو سَعْدٍ الْهَرَوِيُّ الصَّبْرِيُّ.

روى عَنْ: محمد بن عبد الله بن سُلَيْمَانَ الْخَضْرَمِيِّ، وأقرانه.

وعنه: أبو عبد الله الحاكم..

وكان حنبلياً صالحاً. وقد توبع كما يأتي.

أبو بكر بن خلاد: محمد بن خلاد بن كثير الباهلي، أبو بكر البصري: ثقة.

وأخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٦٨) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيِّ، عن أبي بكر مُحَمَّدٍ بْنِ خَلَادٍ الْبَاهِلِيِّ، نحوه.

وهذا عليه إجماع أهل العلم، جرح مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَخْذَ عَنْهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْغِيْبَةِ؛ لَأَنَّ هَذَا مِنَ النَّصَحِ لِدِينِ اللَّهِ.

[قَوْلُ بَعْضِ الصُّوفِيَّةِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ابْنَ الْمُبَارَكِ) تَغْتَابُ! قَالَ: اسْكُتُ. ٥٠٠]

وكذلك يقول ابن المبارك: إذا لم نتكلم فمن أين نعرف الحق والباطل، أو من أين نعرف الحق من الباطل؟^(١).

[قَوْلُ أَبِي تَرَابِ النَخْشَبِيِّ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: يَا شَيْخُ، لَا تَغْتَبِ الْعُلَمَاءُ]

الشيخ: وأحمد قبله؟^(٢).

الطالب: عند ما قالت له الصوفية.

الشيخ: ابن المبارك^(٣)، وأحمد أيضًا الذي.

الطالب يُكْمِلُ: قال له أبو تراب.

الشيخ: أبو تراب النخشي، لما قال له: أما تخشى أن تكون غيبة، قال: لا^(٤).

(١) قال يَتَّقُوهُ بْنُ سُفْيَانَ الْفُسَوِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (٥٦/٣): سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ الرَّبِيعِ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: الْمَعْلَى بْنُ هَلَالٍ هُوَ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ يَكْذِبُ.

قَالَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَغْتَابُ! قَالَ: اسْكُتْ، إِذَا لَمْ تُبَيِّنْ كَيْفَ يُعْرِفُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ؟ أَوْ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ. وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (٤٥) مِنْ طَرِيقِ الْفُسَوِيِّ، بِهِ.

هذا أثر صحيح.

وشيوخ الفسوي هو: الحسن بن الربيع البجلي، أبو علي الكوفي، البوراني، بضم الموحدة، ثقة.

وقول ابن المبارك: المعلى بن هلال هو، أي: هو لا بأس به، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ يَكْذِبُ. كما جاء في «تهذيب التهذيب» (٢٤٢/١٠): عن ابن المبارك أنه قال: كان لا بأس به ما لم يجهل بالحديث، فقال له بعض الصوفية..

(٢) أي: قول أحمد قبل ابن المبارك، حسب ترتيب مصدر المراجعة.

(٣) أي: ابن المبارك الذي قالت له الصوفية، وليس الإمام أحمد كما تقدم.

(٤) قال الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَفَايَةِ» (٤٥): أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُمَانَ الصَّيْرَفِيُّ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَادَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ الْمَلِكِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: جَاءَ أَبُو تَرَابٍ النَّخْشَبِيُّ إِلَى أَبِي، فَجَعَلَ أَبِي يَقُولُ: فَلَانٌ ضَعِيفٌ، فَلَانٌ ثِقَةٌ، فَقَالَ أَبُو تَرَابٍ: يَا شَيْخُ، لَا تَغْتَبِ الْعُلَمَاءَ، فَالْتَفَتَ أَبِي إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ: وَيْحَكَ، هَذَا نَصِيحَةٌ، لَيْسَ هَذَا غِيْبَةً.

هذا أثر صحيح.

الشيخ: كلام النسائي في أحمد بن صالح؟

الطالب: هو تكلم فيه، وقال العلماء: إنه تكلم فيه فأذى نفسه^(١).

ويذكر بعضهم أن سبب ذلك: أنه حضر مجلس أحمد بن صالح فطرده من مجلسه، فتكلم

فيه^(٢).

وقال ابن يونس: ما يُنكرُ على أحمد بن صالح شيء، إلا أنه فيه كِبَرٌ^(٣).

-عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الصَّيْرِيُّ هو: عبيد الله بن أبي الفتح -واسمه: أحمد- بن عثمان بن الفرَج بن الأزهر، يكنى أبا القاسم الصيرفي، وهو الأزهرى، ويعرف بابن السوادى، وكان أحد المكثرين من الحديث كتابة وسماعاً، ومن المعنيين به، والجامعين له، مع صدق وأمانة، وصحة واستقامة، وسلامة مذهب، وحسن معتقد ودوام درس للقرآن. وسمعنا منه المصنفات الكبار، والكتب الطوال. «تاريخ بغداد» (٣٨٣/١٠)، وقد تقدم.

-أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان بن حرب بن مهران، أبو بكر. ترجم له بذلك الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٣٨/٤)، وقال: كَانَ ثِقَةً ثَبَاتًا، صحيح السماع، كثير الحديث.

-أحمد بن مروان المالكى، ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤٢٧/١٥)، وقال: الْفَقِيهُ، الْعَلَامَةُ، الْمُحَدِّثُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ الدِّينَوْرِيُّ، الْمَالِكِيُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ «الْمَجَالَسَةِ» الَّذِي يَرْوِيهِ الْبُوصَيْرِيُّ، وَغَيْرُهُ.

(١) قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «سير أعلام النبلاء» (١٦١/١٢): وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ النَّسَائِيُّ، وَلَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ، وَقَعَ بَيْنَهُمَا، وَأَذَاهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، فَأَذَى النَّسَائِيُّ نَفْسَهُ بِوُقُوعِهِ فِي أَحْمَدَ.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في «ميزان الاعتدال» (١٠٣/١): أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري الحافظ الثبت، أحد الأعلام، أذى النَّسَائِيُّ نَفْسَهُ بكلامه فيه.

(٢) قال ابن عدي في «الكامل» (١٨٣/١) ترجمة أحمد بن صالح: أَمَّا سُوءُ رَأْيِ النَّسَائِيِّ فَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ هَارُونَ بْنَ حَسَّانِ الْبَرْقِيِّ يَقُولُ: هَذَا الْخُرَاسَانِيُّ -يعني- النَّسَائِيُّ يَتَكَلَّمُ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ، وَحَضَرْتُ مَجْلِسَ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ وَطَرَدَهُ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَحَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ.

وشيخ ابن عدي: محمد بن هارون بن حسان البرقي، ترجم له ابن يونس في «تاريخ مصر» (٤٦٤/١)، وقال: محمد بن هارون بن حسان بن فروة الأزدي، يعرف بابن البرقي. يكنى أبا بكر. ثقة.

قال ابن يونس: حَدَّثْتُ عَنْهُ، كَانَ نَعَمَ الرَّجُلَ.

(٣) قال ابن يونس في «تاريخ مصر» (١٣/١): ذكر أبو عبد الرحمن النَّسَائِيُّ أحمد بن صالح، فرماه وأساء الشئاء عليه، وقال: حدثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف.

قال أبو سعيد-ابن يونس-: ولم يكن عندنا-بحمد الله- كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكِبَرِ.

ولم يقبل العلماء كلام النسائي فيه، قال العراقي في «الألفية»:

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

[النوع الثاني والستون: معرفة من خلط من الثقات]

الشيخ: ما فائدة معرفة المختلطين؟

الطالب: التميز، تمييز روايتهم، يعني: إذا كان مثلاً: روى قبل الاختلاط فتقبل، كذلك

الذين سمعوا منه قبل الاختلاط تقبل روايتهم، وإذا سمعوا منه بعد الاختلاط فترد.

الشيخ: وإذا لم ندر لا ذاك ولا ذاك، فماذا؟

الطالب: التوقف.

الشيخ: اذكر أسباب الاختلاط، يا أخانا؟

الطالب: طيب، أولاً: الكبر، ثانياً: مصيبة تحدث إما موت قريب، ثالثاً: قد تكون بذنوب،

رابعاً: باحترق كتبه كما جاء عن ابن لهيعة، هذا الذي أذكر.

الشيخ: صحيح نعم، ذكرت المرض، مرض حتى ينسى معلوماته ويختلط. خيراً إن شاء

الله.

الطالب: يعني: هو عام، ما حدث له تغيير في العقل، هكذا؟

الشيخ: إيه نعم، تغيير في العقل.

الشيخ: نعم عندك، هل فيه فرق بينا قالوا: تغيير فلان أو اختلط؟

الطالب: تغيير أو اختلط، اختلط كأنه اختلط عليه الحديث عامة.

الشيخ: التغيير: كثرة النسيان، نعم، هو من أوائل الاختلاط، الاختلاط أعظم، أما التغيير

فربما حصل لكثير من العلماء، طيب^(١).

وربما رد كلام الجراح... كالتسائي في أحمد بن صالح

(١) وكتبت عن والدي رحمه الله في دروسه ومجالسه: الفرق بين قولهم: اختلط وتغير:

الاختلاط: نوع من الجنون.

الشيخ: قول الإمام مالك: إِنَّمَا يَخْرَفُ الْكَذَّابُونَ. صحيح أم ليس بصحيح؟

الطالب يستفسر: إِنَّمَا يَخْرَفُ الْكَذَّابُونَ؟

الشيخ: إيه، ذكر هذا فيما تقدم^(١).

الطالب: ما يلزم، لعله يكذب عمداً.

الشيخ: لا يلزم، بل قد خَرَفَ أناس من أفاضل العلماء^(٢).

الشيخ: عطاء بن السائب من المختلطين، فاذا راويين روى عنه قبل الاختلاط، وراويين

روى بعده؟

الطالب: شعبة والثوري، هذان الراويان روى عنه قبل الاختلاط، واللذان روى بعد

الاختلاط هُشيم وخالد الواسطي. بقي أكثر.

الشيخ: جرير - الظاهر -، هو قال: ابن عبد الحميد^(٣). طيب، خيراً إن شاء الله.

الطالب: زاد أيضاً حماد بن زيد وحماد بن سلمة، يقول: روى عنه قبل الاختلاط.

[الشيخ يرجح أن رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط]

الشيخ: إيه حماد بن زيد، أما حماد بن سلمة فمختلف فيه، والراجح أنه سمع منه في حال

الاختلاط وبعده، يعني: قبل الاختلاط وفي حال الاختلاط.

التَّغْيِيرُ: بِدَايَةِ الْجُنُونِ.

قلت: وقال السخاوي رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمَغِيثِ» (٣٦٦/٤) فِي بَيَانِ الْإِخْتِلَاطِ: وَحَقِيقَتُهُ فَسَادُ الْعَقْلِ، وَعَدَمُ انْتِظَامِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَسْبَابَهُ، فَقَالَ: إِمَّا بِخَرَفٍ أَوْ ضَرَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَرَضٍ، مِنْ مَوْتِ ابْنٍ وَسَرِقَةِ مَالٍ، كَالْمُسْعُودِيِّ، أَوْ ذَهَابِ كُتُبِ كَاتِبٍ هَيْعَةً، أَوْ اخْتِرَاقِهَا كَاتِبِ الْمُلْقَنِ.

(١) تقدم في [النَّوْعُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ آدَابِ الْمُحَدِّثِ].

(٢) وعلّق عليه السخاوي في «فَتْحِ الْمَغِيثِ» (٢٣٤/٣)، وَقَالَ: يَعْنِي غَالِبًا.

(٣) قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «تَدْرِيبِ الرَّاوي» (٨٩٧/٢): وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ: جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ، وَابْنُ عَلِيَّةَ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ بْنِ غَزْوَانَ...

الشيخ: أبو إسحاق السبيعي وهو عمرو بن عبدالله ممن اختلط، فاذا ذكر راويين عنه بعد

الاختلاط؟

الطالب: أما بعد الاختلاط فذكروا زهير بن معاوية، وكذلك إسرائيل، ويونس^(١).

الشيخ: نعم، زهير وزكريا بن أبي زائدة وسفيان بن عيينة.

الطالب: يا أبا عبد الرحمن، يقول ابن أبي حاتم كذلك وابن عدي يعني: إسرائيل بن يونس،

كذلك زكريا أخرج لهما الشيخان^(٢).

الشيخ: لا يضر، إذا عُرف أن هذا سمعه قبل الاختلاط، أو عُرف أن هذا من صحيح

حديثه.

الشيخ: سعيد الجري عندك يا أخانا ممن اختلط، فهل تعرف أحداً روى عنه قبل

الاختلاط أو بعده؟

الطالب: كأنه وكيع، ذكروا وكيعاً والسفيانين.

الشيخ: وكيع؟

الطالب: وكيع وأبو نعيم.

الشيخ: لا، هذا الأخير الذي سيأتي^(٣).

الطالب: نعم، كثير - ذكرت -، يقول: روى عنه السفيانان، والحمادان، ومعم^(٤)، وكثير.

(١) قال أبو عثمان البرذعي: سمعت أبا زرعة، يقول: سمعت ابن نمير، يقول: سماع يونس وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط. اهـ من «شرح علل الترمذي» (٢/٧١٠) لابن رجب.

(٢) نص العبارة هكذا في «تدريب الراوي» (٢/٨٩٨): وَخَالَفَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو حَاتِمٍ فِي إِسْرَائِيلَ، وَرِوَايَتُهُ وَرِوَايَةُ زَكْرِيَّا، وَزُهَيْرٌ عَنْهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ».

وقال ابن الكيال في «الكواكب النيرات» (٣٥١): وقد أخرج الشيخان في «الصحيحين» لجماعة من روايتهم عن أبي إسحاق وهم: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري... الخ.

(٣) سيأتي ذكر وكيع وأبي نعيم في الرواة عن سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط.

(٤) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٢/٨٩٨): وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ التَّغْيِيرِ: شُعْبَةُ، وَابْنُ عُكَيْتَةَ، وَالسُّفْيَانَانِ، وَالْحَمَّادَانِ، وَمَعْمَرٌ...

الشيخ: حسبك، عبد الأعلى بن عبد الأعلى يقول: روى عنه قبل الاختلاط^(١).

[من الرواة عن سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط وكيع وأبو نعيم]

الشيخ: نعم، عندك يا أخانا، سعيد بن أبي عروبة ممن..؟

الشيخ نفسه يجيب: الذي روى عنه بعد الاختلاط وكيع وأبو نعيم^(٢)، وقبله^(٣) خلق كثير.

الشيخ: عبد الرحمن المسعودي ضابط اختلاطه؟

[قول يحيى بن معين: من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع]

الطالب: طيب، من سمع منه في زمان المنصور فهو صحيح، ومن سمع منه في زمان المهدي

فهو ضعيف^(٤).

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٨٩٩/٢): وَقَدْ رَوَى لَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، وَخَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ.

(٢) في مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٩٠٠/٢): وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي الْإِخْتِلَاطِ: الْمُعَاذِيُّ بْنُ عِمْرَانَ، وَوَكَيْعٌ، وَالْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ. والفضل بن دكين: أبو نعيم.

(٣) أي: قبل الاختلاط.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢١٩/١٠) ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٣٥): أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْطَاطِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظْفَرِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلِيمَانَ الْمَصْرِيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ -يَعْنِي: يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ- عَنِ الْمَسْعُودِيِّ، فَقَالَ: ثِقَةٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ.

قَالَ يَحْيَى: مَنْ سَمِعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ فِي زَمَانِ أَبِي جَعْفَرٍ فَهُوَ صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي زَمَانِ الْمَهْدِيِّ فَلَيْسَ سَمَاعُهُ بِشَيْءٍ. هذا أثر حسن.

-أحمد بن عبدالله الأنطاطي، ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣٩٣/٥)، وقال: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَنْطَاطِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ اللَّاعِبِ، سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مَالِكٍ الْقَطِيعِي، وَعَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ الرَّزَازِ، وَالْحَاكِمَ أَحْمَدَ بْنَ الْحُسَيْنِ الْهَمْدَانِي، وَمُحَمَّدَ بْنَ الْمُظْفَرِ، وَنَحْوَهُمْ.

كُتِبَتْ عَنْهُ وَكَانَ سَمَاعُهُ صَحِيحًا، وَذَكَرَ لِي أَنَّهُ كَانَ يَتَرَفَّضُ.

-محمد بن المظفر هو: محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد، أبو الحسين البزاز، وكان حافظًا فہمًا، صادقًا مكثرًا. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٢٧/٤).

الشيخ: هكذا متأكد مما تقول؟

[قول الإمام أحمد: اختلط المسعودي ببغداد ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد]

الطالب: إيه نعم، وأيضاً من سمع منه في الكوفة فهو صحيح، ومن سمع منه ببغداد فهو

ضعيف^(١).

الشيخ: عندك يا أخانا، هل ثبت اختلاط ربيعة الرأي؟

الشيخ نفسه يجيب: لم يثبت.

الشيخ: صالح بن نبهان مولى التوأمة تذكر أحداً سمع منه قبل الاختلاط؟

الطالب: ابن هارون.

الشيخ يتعقب: ابن أبي ذئب سمع منه قبل الاختلاط^(٢).

الشيخ: من سمع من حصين بن عبدالرحمن قبل الاختلاط؟

الطالب: لا أذكر.

- علي بن أحمد بن سليمان المصري هو: علي بن أحمد بن سليمان بن ربيعة بن الصيقل علان المصري، أبو الحسن، الإمام، المحدث، العدل، وكان ثقة كثير الحديث، قاله ابن يونس.

قال: وكان أحد كبراء العدول، وفي خُلقه زعارة. «السير» (٤٠٦/١٤).

وقوله: زعارة بتشديد الراء شراسة الخلق، لا يُصَرَّفُ منه فَعْلٌ. والزُّعُور: السَّيِّئُ الخُلُق. والعامة تقول: رَجُلٌ زَعِرٌ، وفيه زعارة. «الصحاح» (٦٧٠/٢).

- أحمد بن سعد بن أبي مريم، ترجم له الحافظ في «تقريب التهذيب»، وقال: أحمد بن سعد بن الحكم بن محمد بن سالم الجُمَحي المصري، أبو جعفر ابن أبي مريم، صدوق.

(١) قال الإمام أحمد في «العلل» (٤٢٥/١): سَمِعَ وَكَيْعَ مِنَ الْمَسْعُودِيِّ بِالْكُوفَةِ قَدِيماً، وَأَبُو نَعِيمٍ أَيْضاً، وَإِنَّمَا اخْتَلَطَ الْمَسْعُودِيُّ بِبَغْدَادَ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ فَسَمَاعُهُ جَيِّدٌ.

(٢) قال العراقي في «شرح الألفية» (٣٣٨/٢): قَدْ مَيَّزَ الْأَثَمَةُ بَعْضَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيماً، مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ، فَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيماً: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالْجَوْزْجَانِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ. وَكَذَلِكَ ابْنُ جَرِيرٍ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَهُ ابْنُ عَدِيٍّ.

الشيخ: تذكرون يا إخوان؟ فليراجع إن شاء الله. فاقراً يا أخانا.

الطالب: وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيماً: سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، وَالْأَعْمَشُ، وَشُعْبَةُ، وَسُفْيَانُ^(١).

الشيخ يُصَوِّبُ التَّمِيمِي: التيمي^(٢). طيب، حسبك.

[ثلاثة من المحدثين اختلطوا فلم يضر اختلاطهم]

الشيخ: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي من المختلطين، فهل ضر اختلاطه حديثه أم لا؟

الطالب: لم يضر.

الشيخ: لماذا؟

الطالب: أبناؤه حجبه بعد هذا.

الشيخ: هل تعرف أحداً اختلط ولم يضر اختلاطه حديثه؟

الطالب: هو هذا، و.

الشيخ يُكْمِل: جرير بن حازم، وإبراهيم بن أبي العباس^(٣). خيراً إن شاء الله.

(١) مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٩٠٣/٢).

(٢) هو سليمان بن طرخان التيمي، قال السمعاني في «الأنساب» (١٢٤/٣): والمتسبب إلى تيم ولأبى أبو محمد معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي مولى بنى مرة، من أهل البصرة، يروي عن أبيه وحيد وعاصم، روى عنه ابن المبارك وأهل العراق، وكان مولده سنة ست أو سبع ومائة، ومات في المحرم سنة سبع وثمانين ومائة، وأبوه أبو المعتمر سليمان بن طرخان التيمي مولى بنى مرة، وقد قيل: إنه مولى لقيس كان ينزل في بني تيم فنسب إليهم، كان من عباد أهل البصرة وصالحينهم: ثقة وإتقاناً وحفظاً وسنة.

(٣) واستفدت من والدي رَحْمَةُ اللَّهِ السبب في كونهم لم يضر اختلاطهم حديثهم، قال: السبب أنهم حُجِبُوا عن التحديث بعد الاختلاط، فلم يؤثر اختلاطهم في أحاديثهم.

وزاد رَحْمَةُ اللَّهِ في درسٍ لنا في «تدريب الراوي» على هذا، وقال: هكذا الأسرة الطيبة. اهـ.

الأسرة الطيبة إذا عرفت أن أباه أو قريبها اختلط، تمنع دخول الناس إليه، وتمنعه عن التحديث.

وهذا إحسان إلى الشيخ وإلى علمه وإلى المسلمين؛ فإنه بهذا يُحْفَظُ علمُ الشيخ ولا يُرَدُّ ويُهْدَرُ.

اللهم إنا نعوذ بك أن نُردَّ إلى أرذل العمر.

الشيخ: ضابط اختلاط سفيان بن عيينة، يا أخي؟

الطالب: قيل: اختلط قبل موته بستين^(١).

الشيخ: ضابط اختلاط عبدالرزاق؟

الطالب: بعد المائتين، من سمع منه بعد المائتين فهو بعد الاختلاط^(٢).

الشيخ: عالم من المختلطين وهو محمد بن الفضل، فمن سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع

منه بعده؟

الطالب: ما أذكر.

الشيخ: بعضهم يُنكر اختلاطه أصلاً، لكن الصحيح أنه من المختلطين.

الشيخ: نعم اقرأ.

الطالب يقرأ: وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ: أَحْمَدُ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْمُسْنَدِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو

عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ، وَجَمَاعَةٌ^(٣).

الشيخ: خيراً إن شاء الله.

الشيخ: فمن يذكر لنا بقية المختلطين الذين ذكروا في «تدريب الراوي»؟

الطالب: أبو قلابة، وأبو أحمد الغطريفي، وأبو طاهر.

(١) ينظر مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٩٠٤/٢).

(٢) قال الحافظ في مقدمة «فتح الباري» (٤١٩): قَالَ الْأَثَرُمُ عَنْ أَحْمَدَ: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَا عَمِيَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمَا كَانَ فِي كُتُبِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَا لَيْسَ فِي كُتُبِهِ فَإِنَّهُ كَانَ يَلْقَنَ فَيَتَلَقَّنَ.

قلت: احتج به الشَّيْخَانِ فِي جُمْلَةٍ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ، وَضَابِطُ ذَلِكَ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ. فَأَمَّا بَعْدَهَا فَكَانَ قَدْ تَغَيَّرَ، وَفِيهَا سَمِعَ مِنْهُ أَحْمَدُ بْنُ شَبُوهٍ، فَبِمَا حَكَى الْأَثَرُمُ عَنْ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ الدَّبَرِيِّ، وَطَائِفَةٍ مِنْ شُيُوخِ أَبِي عَوَانَةَ، وَالطَّبْرَانِيِّ عَنِ تَأَخَّرِ إِلَى قَرَبِ الثَّمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(٣) النص منقول من مصدر المراجعة «تدريب الراوي» (٩٠٦/٢).

[قول الذهبي عن أبي طاهر حفيد ابن خزيمة: ما عرفت أحداً سمع منه أيام عدم عقله]

الشيخ: أبو طاهر محمد بن الفضل، يقول الذهبي -من الكتاب^(١)-: ما سمع منه أحد في حال اختلاطه^(٢).

[هل اختلط أبو بكر القطيعي؟]

الشيخ يضيف أيضاً: و(أبو بكر) القطيعي أحمد بن جعفر القطيعي، ويُنكرُ اختلاطه، أنكروا اختلاطه، قالوا: الصحيح أنه لم يختلط^(٣).

الشيخ: هل ذكرتم ضابط اختلاط عبدالرزاق؟

الطالب: إيه. قلنا: من سمع منه بعد المائتين.

الشيخ: من سمع منه بعد المائتين. طيب إلى هنا يا إخواننا^(٤).

(١) الطالب رآه والذي ينظر في مصدر المراجعة، فأنكر عليه، وجعل يضحك.

(٢) أبو طاهر حفيد ابن خزيمة، قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٩/٤): محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة. يروي عن جده وجماعة.

قال الحاكم: مرض في الآخر، وتغير بزوال عقله سنة أربع وثمانين، وعاش بعدها ثلاث سنين، قصدته فيها فوجدته لا يعقل. قلت -الذهبي-: ما عرفت أحداً سمع منه أيام عدم عقله، فالله أعلم.

(٣) ومن أنكره الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «ميزان الاعتدال» (٧/١)، فقد قال: وقال أبو عمرو بن الصلاح: اختل في آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات.

ثم تعقبه وقال: فهذا القول غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه.

(٤) ونختم هذا النوع بنصيحة والذي رَحِمَهُ اللهُ لطالب العلم.

كان والدي رَحِمَهُ اللهُ عند ذِكْرِ أبي بكر بن أبي مريم وأمثاله من المختلطين، يحث الطالب على التواضع، لشيخه وإخوانه وزملائه ولسائر الناس، ويقول:

في المختلطين عبرة للمعتبرين، بالأمس في زمرة المحدثين، واليوم في زمرة المجانين.

[النوع الثالثُ والسِّتُونُ: طبقاتُ العلماءِ والرُّوَاةِ]

الشيخ: ما فائدة معرفة الطبقات؟

الطالب: فائدته قد يكون يعني: شخصين متفقين في الاسم واسم الأب وقد يكون ضعيفاً وثقة، فهذه الطبقات يتميز المتقدم والمتأخر^(١).

الشيخ: صَوِّر لي تميّزه؟ واحد من التابعين وواحد من مشايخ البخاري، هكذا؟

الطالب: الإمام مالك.

الشيخ: واحد من التابعين وواحد من مشايخ البخاري، فنحن متأكدون أن هذا الذي هو من مشايخ البخاري ليس المقصود به الذي هو من التابعين^(٢).

الطالب: مثل: الإمام مالك تابعي.

الشيخ: لا، من كبار أتباع التابعين^(٣). طيب، انتهينا من هذا.

الشيخ: أحسن كتاب في الطبقات؟

الطالب: أعرف كتاب ابن سعد «الطبقات»^(٤).

(١) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (١٦٩): وفائدته: الأمن من تداعُلِ المُشْتَبِهين، وإمكانُ الاطّلاع على تبيين المدلّسين.

والوقوف على حقيقة المراد من العنّة.

(٢) مثاله: أبو معمر عن عبدالله بن مسعود هو: عبدالله بن سخبرة، وإذا قال البخاري: حدثنا أبو معمر، فهو: عبدالله بن عمرو

المُقْعَد (من فوائد دروس والذي رَحِمَهُ اللهُ).

فهذان متفقان في الكنية والاسم.

(٣) أي: الإمام مالك، من كبار أتباع التابعين.

(٤) ابن سعد: أبو عبدالله محمد بنُ سعدِ البغدادي، وكتابه أجمع ما جُمع في ذلك. كما في «نزهة النظر» (١٦٩).

وسيأتي إعادة للسؤال بصيغة أخرى: من الذي ألف في الطبقات؟

الشيخ: ما ضابط الطبقة، يا أخانا؟

الطالب: الطبقة كما قال الحافظ ابن حجر: هم قوم اشتركوا في السِّن أو اللقي، يعني:

الأخذ عن المشايخ^(١).

الشيخ: هل للعلماء قاعدة مُطَرَّدة في الطبقات؟

الطالب: لا، هم اختلفوا حتى في الصحابة.

الشيخ: اصطلاحات، ما يُعدُّ اختلافًا، نعم.

الطالب: منهم من عدَّ مثل الصحابة طبقة واحدة بحكم الصحبة، ومنهم من قسَّمه بحكم

السَّبْق للإسلام.

الشيخ: صحيح، وهكذا التابعون كما تقدم عن الحاكم^(٢). انتقلنا من الطبقات.

الشيخ: ومن الذي ألف في الطبقات؟

الطالب: ألف مسلم، وخليفة بن خياط.

الشيخ: وأحسنها؟

الطالب: ابن سعد في «الطبقات».

الشيخ: ابن سعد على؟

الطالب: على أنه يكثر من الرواية عن الضعفاء والمتروكين وغيرهم.

الشيخ: طيب صحيح. انتقلنا إلى الموال.

[النوع الرابع والسِّتُون: مَعْرِفَةُ الْمَوَالِي]

الشيخ: معنى قولهم: القرشي مولا هم؟

الطالب: قد يكون مولا هم بالإسلام، قد يطلق المولى بالإسلام أو الحلف أو العتق.

(١) النص في «نزهة النظر» (١٦٩): والطَّبَقَةُ في اصطلاحهم: عبارة عن جماعة اشتركوا في السِّن ولقاء المشايخ.

(٢) تقدم في [النوع التاسع والثلاثون: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ].

الشيخ: ما فائدة معرفة الموالى؟

الطالب: فائدتها يعني: كذلك إذا جاء اسمان متفقان في اللفظ، فعند أن يضاف كل واحد

إلى نسبته يتميز هذا من هذا.

[المولى لا يكون خليفة للمسلمين]

الشيخ: من فوائد معرفة الموالى: الإمامة العظمى؛ فإنها يشترط فيها أن يكون قرشياً^(١).

ثم ذكر أيضاً في النكاح^(٢)، لكن الصحيح في النكاح أن الكفاءة في الدين^(٣). انتهينا.

(١) استفدت من والدي الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللهُ في صفة إمام المسلمين:

أن يكون قرشياً: عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُرَيْشٌ وَلَاةُ النَّاسِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» [رواه الترمذي (٢٢٢٧)، وأحمد (٣٤٢/٢٩)].

فيه أن من شروط الإمام أن يكون قرشياً.

ويقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأئمة من قريش» [رواه أحمد (٣١٨/١٩) عن أنس بن مالك].

ويقول: «قدموا قریشاً، ولا تتقدموها».

فإن وثب عليها من ليس بقريشي واستتب له الأمر وجبت طاعته؛ صيانة لسفك دماء المسلمين، وحرصاً على جمع الكلمة.

وإذا بويح لاثنين فهي للأول منهما: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا» [رواه مسلم (١٨٥٣) عن أبي سعيد الخدري].

ويجب على الناس كلهم أن يسعوا في إيجاد إمام واحد للمسلمين، وكثرة الأئمة سبب الاختلاف.

ومن شروط الإمام مع كونه قرشياً:

أن يكون مسلماً، وأن يكون لديه علم، وشجاعة، ويكون عنده سياسة. هذا كلام والدي رَحِمَهُ اللهُ.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣٢/٧): حَدِيثُ «الْأئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» جَمَعَتْ طُرُقَهُ عَنْ نَحْوِ أَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا، لَمَّا بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ فَضَلَاءِ الْعَصْرِ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْا إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (٥٣٠/٦): وَقَدْ جَمَعْتُ فِي ذَلِكَ تَأْلِيْفًا سَمَّيْتُهُ «لَذَّةُ الْعَيْشِ بِطُرُقِ الْأئِمَّةِ مِنْ قُرَيْشٍ».

(٢) في «تدريب الراوي» (٩١٠/٢): مَعْرِفَةُ الْمُوَالِي أَهْمُهُ الْمُنْسُوبُونَ إِلَى الْقَبَائِلِ مُطْلَقًا، كَفُلَانِ الْقُرَشِيِّ، وَيَكُونُ مَوْلَى هُمْ، فَرَبَّمَا ظَنَّ أَنَّهُ مِنْهُمْ بِحُكْمِ ظَاهِرِ الْإِطْلَاقِ، فَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ خَلَلٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْأُمُورِ الْمُشْتَرَطِ فِيهَا النَّسَبُ، كَالْإِمَامَةِ الْعُظْمَى، وَالْكَفَاءَةِ فِي النِّكَاحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

(٣) لم يذكر والدي رَحِمَهُ اللهُ دليلاً لهذا، وهذه بعض الأدلة من كلامه وهو يوجّه نصيحة لفتاة مكرمية:

الكفاءة في الدين يا أمة الله، الكفاءة في الدين، والرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، يقول: «يَا بَنِي بَيَاضَةَ أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ، وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِ».

الشيخ: نريد مثلاً لمولى مولى، ما هو مولى عن مولى، مولى مولى؟

الطالب: طيب، الفهري، ما أذكره بالاسم.

الشيخ: يعني: عبدالله بن وهب مولى لمولى من موالي قریش، وقيل له: القرشي مولاهم^(١).

طيب، انتهينا من هذا.

[النوع الخامسُ والسِتُّون: مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرِّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ]

الشيخ: ما فائدة معرفة النسب إلى الأوطان؟

الطالب: لكي يُعرف، وكما ذكر هنا أنهم كانوا ينتسبون إلى القبائل، فبعد ذلك عند

المتأخرين انتسبوا إلى الأوطان.

الشيخ: نعم، فما فائدة هذا؟

الطالب: يُميِّز النسبة إلى الوطن.

والرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ -وهي قرشية فهرية-: «انْكحِي أُسَامَةَ» رواه مسلم في «صحيحه» (١٤٨٠) عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأُسَامَةُ كَانَ مَوْلَى، فَلَا بَدَّ مِنْ تَعَاوُنٍ، وَلَا بَدَّ مِنْ تَنَازُلٍ.

والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول كما في «الصحيحين» من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: «تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِدِينِهَا، فَاطْفَرُ بَدَاتِ الدِّينِ، تَرَبَّتْ يَدَاكَ».

فهكذا ينبغي للمرأة أن تحرص على ذي الدين، ولو خطبته هي نفسها؛ لأن الرجل الفاسق الخمار، وهكذا الرجل الذي لا خير فيه ربما أنه إذا لم يحبها آذاها، وإن أحبها ربما أيضاً كذلك، المهم ليس بمأمون، الذي ليس بمأمون على دينه فلا تأمنه على ابتك، ولا تأمنه على نفسك، والله المستعان.

[مفرغ من ش / نصيحتي لمن تاب من المكارمة لوالدي رَحِمَهُ اللَّهُ].

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٩١٢/٢): وَمِنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْقُرَشِيُّ الْفَهْرِيُّ؛ فَإِنَّهُ مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ رُمَانَةَ، مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ أُتَيْسٍ الْفَهْرِيِّ.

[مَثَلٌ: بَلَدِيَّةُ أَعْرَفَ بِهِ]

الشيخ يوضح: يعني: مثلاً: قد يكون البلدي أعرف بصاحبه، بحديثه، يقولون: بَلَدِيَّةُ أَعْرَفَ بِهِ، هكذا؟

الطالب: أو من هو صاحب الوطن أصلاً.

الشيخ: البلدي أعرف ببلديته، فإذا أتى يحيى بن معين يوثق غريباً وأهل بلده يطعنون فيه، يقدم قولهم؛ لأنه ربما تزين ليحيى وحدث بأحاديث صحيحة، فوثقه يحيى.

الشيخ: أي كتاب يساعدنا أن فلاناً كوفي، وآخر بصري، وآخر مصري إلى آخره؟

الطالب: كتاب «الأنساب» للسمعاني.

الشيخ نفسه يحيب: أسهل من هذا حفظك الله، «الطبقات» لابن سعد؛ فإنه ترجم للمكيين وللمدنيين، ولأصحاب الطائف، وللبصريين، وللكوفيين، ولليمنيين، وللمصريين إلى آخره. فهذا من أحسن الكتب يساعد على هذا.

الشيخ: العرب تنتسب إلى قبائلها أم إلى أوطانها؟

الطالب: قبل الإسلام كانوا ينتسبون إلى القبائل، فلما جاء الإسلام غلب عليهم الانتساب إلى المدن والقرى.

الشيخ: خيراً إن شاء الله، تأثروا بالأعاجم؟

الطالب: نعم.

الشيخ: فمن انتقل من بلد إلى بلد فأراد الانتساب إليهما، فكيف يعمل؟

الطالب: يبدأ يقول مثلاً إذا كان من مصر ونزل الشام: المصري ثم الشامي.

الشيخ: أحسنت، المصري ثم الشامي.

الشيخ: وإذا كان في بلد انتقل إلى قرية منها، فهل يذكر القرية أم ينتسب إلى البلدة؟

الطالب: يأتي بالأعم فالأعم.

الشيخ: بالأعم فالأعم، ثم بعدها الأخص، نعم، أحسنت، يعني: مثلاً: يقول: المصري ثم الجيزي - الجيزي من مصر -، المصري ثم الإسكندراني، وهكذا نعم^(١).

[النوع السادس والسابع والسبعون: رواية الصحابة بعضهم عن بعض والتابعين بعضهم عن بعض]

الطالب يقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال السيوطي **رَحِمَهُ اللَّهُ:** النوع السادس والسابع والسبعون: رواية الصحابة بعضهم عن بعض والتابعين بعضهم عن بعض.

هذان ذكرهما البلقيني في «محاسن الاصلاح»، وقال: **إِنَّمَا مُهِمَّانِ؛** لِأَنَّ الْغَالِبَ رِوَايَةُ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَرِوَايَةُ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ عَنِ التَّابِعِينَ، فَيُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَا يُخَالِفُ الْغَالِبَ^(٢).

قال السيوطي: **قُلْتُ:** هَذَا تَقَدَّمَ فِي نَوْعِ الْأَقْرَانِ.

[حديث: «مَا جَاءَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ» اجتمع في إسناده أربعة من الصحابة ومن أمثلة الأول:

(١) هنا ينتهي كتاب ابن الصلاح «المقدمة»، وأصله «التقريب واليسير» للنووي، وقد نبّه على ذلك السيوطي في «تدريب الراوي» (٩١٥/٢)، وقال: هَذَا آخِرُ مَا أوردَهُ الْمُصَنِّفُ - النّووي - **رَحِمَهُ اللَّهُ** تَعَالَى مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ؛ تَبَعًا لِابْنِ الصَّلَاحِ، وَقَدْ بَقِيَتْ أَنْوَاعُ آخِرُ، هَا أَنَا أوردُهَا وَاللَّهُ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** الْمُسْتَعَانُ.

(٢) قال البلقيني في «محاسن الاصلاح» (٦٨٠): رواية الصحابة بعضهم عن بعض. وهو فنٌ مهم؛ لأن الناظر في السند غالباً يعتقد أن الراوي عن الصحابي تابعي، فيحتاج إلى التنبيه على ما يخالف الغالب.

وقال (٦٩٠): رواية التابعين بعضهم عن بعض.

الغالب في الراوي عن التابعي، أن يكون من أتباع التابعين. وفائدة التنبيه على ذلك: العلم بأنه هذا ليس من الغالب.

حَدِيثُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ صَحَابَةٍ، وَهُوَ: حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ حُوَيْطِبِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعًا: «مَا جَاءَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ، وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»^(١).

[حديث عوف بن مالك، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، وهو مرعوب. ٥١٦]

وَحَدِيثُ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَبَّارٍ، عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ^(٢)، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَرْعُوبٌ، مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ، فَقَالَ: «أَطِيعُونِي مَا دُمْتُ فِيكُمْ، وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ»^(٣).

وَحَدِيثُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعٌ مِنْ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ: اثْنَتَانِ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَبِيبَتَانِ لِلنَّبِيِّ

ﷺ.

وَهُوَ: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّهَا أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ

(١) رواه البخاري (٧١٦٣)، ومسلم (١٠٤٥) من طريق الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ، ابْنُ أُخْتِ نَعِيمٍ، أَنَّ حُوَيْطِبَ بْنَ عَبْدِ الْعُزَّى، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّعْدِيِّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَمْ أُحَدِّثْ أَنَّكَ تَلِي مِنْ أَعْمَالِ النَّاسِ أَعْمَالًا، فَإِذَا أُعْطِيتِ الْعِمَالَةَ كَرِهْتَهَا، فَقُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا تُرِيدُ إِلَى ذَلِكَ، قُلْتُ: إِنِّي لِي أَفْرَاسًا وَأَعْبَدًا وَأَنَا بِخَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ تَكُونَ عَمَلَتَنِي صَدَقَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ: لَا تَفْعَلْ؛ فَإِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ الَّذِي أَرَدْتُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيَّ مِنِّي، حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيَّ مِنِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَإِلَّا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ». والسياق للبخاري.

(٢) كان فيه خطأ في الكتاب: نعيم بن همار عن المقداد، فأمر والدي بإصلاحه، على ما تراه أعلاه.

(٣) رواه المروزي في «زوائد العلل» (٢٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٣٨/١٨)، و«مسند الشاميين» (١١٧٠) من طريق كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَبَّارٍ، عَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَجِيرِ وَهُوَ مَرْعُوبٌ، فَقَالَ: «أَطِيعُونِي مَا كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، أَحِلُّوا حَلَالَهُ وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ». وقد سأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه في «العلل» (٢٦٤/٤) عن هذا الحديث، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

جَحْشٍ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا مُحْمَرًا وَجْهُهُ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ افْتَرَبَ، فَتُحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذِهِ»، وَعَقَدَ عَشْرًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْحَبْثُ»^(١).

[إفراد بعضهم الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة بالتأليف]

وَقَدْ أَفْرَدَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ فِي جُزْءٍ^(٢).

قُلْتُ: وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَجْزَاءِ حَدِيثٌ اجْتَمَعَ فِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٣):

[حديث: «الْمَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»]

أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مُقْبِلٍ مُكَاتِبَةً، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَرَاوِيِّ، كِلَاهُمَا عَنِ الْحَافِظِ شَرَفِ الدِّينِ الدَّمِيَّاطِيِّ، أَنَا الْحَافِظُ يُوسُفُ بْنُ خَلِيلٍ، أَنَا ذَاكِرُ بْنُ كَامِلٍ، أَنبَأَنَا أَبُو زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَاضِلِ، أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْبَرْدَعِيِّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْجُوزِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ الْأَنْصَارِيُّ، ثَنَا الشَّاذْكُونِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٠)، والترمذي (٢١٨٧)، وابن ماجه (٣٩٥٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠/١٦٦).

وأخرجه البخاري (٧٠٥٩)، ومسلم أيضًا بدون ذكر حبيبة.

قال الحافظ في «فتح الباري» (٧٠٥٩): قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: أَظُنُّ سُفْيَانَ كَانَ تَارَةً يَذْكُرُهَا وَتَارَةً يُسْقِطُهَا.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (٧٠٥٩): وَقَدْ جَمَعَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ جُزْءًا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُسَلَّسَةِ بِأَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَجُمْلَةٌ مَا فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ، وَجَمَعَ ذَلِكَ بَعْدَهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْقَادِرِ الرَّهَوِيُّ، ثُمَّ الْحَافِظُ يُوسُفُ بْنُ خَلِيلٍ، فَزَادَ عَلَيْهِ قَدَرَهَا وَزَادَ وَاحِدًا خُمَاسِيًّا، فَصَارَتْ تِسْعَةُ أَحَادِيثَ.

(٣) وهذا أقصى ما وُجِدَ من رواية الصحابة بعضهم عن بعض، قال السيوطي في «الآلفية» رقم البيت (٧٢٦):

وَفِي الصَّحَابِ أَرْبَعٌ فِي سَنَدٍ... وَخَمْسَةٌ، وَبَعْدَهَا لَمْ يَزِدْ

تعليق الشيخ: نعم، وهذا من طريق الشاذكوني وهو: سليمان بن داود، وهو متهم، وبقية السند يُنظر فيه، ما أعرف إلا من سفيان بن عيينة إلى آخره^(١)، نعم تفضل.

[النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ: مَا رَوَاهُ الصَّحَابَةُ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ]

الطالب يقرأ:

قال: النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ: مَا رَوَاهُ الصَّحَابَةُ، عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ. هَذَا النَّوْعُ زِدْتُهُ أَنَا، وَقَدْ أَلَفَ فِيهِ الْخَطِيبُ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ وُجُودَ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ رِوَايَةَ الصَّحَابَةِ، عَنِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَالْمَوْثُوفَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

[حديث من مرواية سهل بن سعد الساعدي، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت]

فَمِنْ ذَلِكَ: حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَلَى عَلَيْهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، الْحَدِيثَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ^(٢).

(١) قد حكم عليه والدي من حديث بلال.

وجاء عن أنس بن مالك أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٨/٣) عنه، من طرق ضعيفة جداً.

قال ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وذكره السيوطي في «اللائل المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (٣٤٥/٢) عن أنس، ولم يذكره من حديث بلال.

وقال الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٤٦٨٥): موضوع.

فهل الموت كفارة لذنوب المسلم؟

الجواب: في المسألة عمومات أدلة تكفير الذنوب بالابتلاءات، كحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُوعَكُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا؟ قَالَ: «أَجَلٌ، إِنِّي أُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ»، قُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى، شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقُهَا» رواه البخاري (٥٦٤٨)، ومسلم (٢٥٧١).

وينظر «التذكرة» (١٦٨) لأبي عبد الله القرطبي.

(٢) رواه البخاري (٢٨٣٢)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٠٣٣)، والنَّسَائِيُّ (٣٠٩٩).

[حديثُ السائبِ بنِ يزيدٍ الصحابي عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ القاري]

وَحَدِيثُ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ «السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ»^(١).

تعليق الشيخ:

الشاهد في هذا: السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القاري.

والشاهد في الأول: سهل بن سعد الساعدي عن مروان بن الحكم.

والحديث الذي هو حديث سهل بن سعد الساعدي، عن مروان بن الحكم من الأحاديث المتقدمة، التي انتقدها الدارقطني^(٢).

وكذلك حديث عمر الثاني أيضًا من الأحاديث المتقدمة^(٣)، تفضل.

[حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ الصحابي عن التابعية أمِّ كلثومِ بنتِ أبي بكرٍ الصديق]

الطالب يقرأ: وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ^(٤)، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ ثُمَّ يَكْسِلُ، هَلْ عَلَيْهِمَا مِنْ غُسْلٍ؟ - وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ -، فَقَالَ: «إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥).

(١) رواه مسلم (٧٤٧)، وأبو داود (١٣١٣)، والترمذي (٥٨١)، والنسائي (١٧٩٠)، وابن ماجه (١٣٤٣).

(٢) «التبعية» (٥٩) للدارقطني.

(٣) «التبعية» (٢١٠).

(٤) أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، توفي أبوها وهي حمل، ثقة.

يراجع ما تقدم في [النوع التاسع والخمسون: المبهات].

(٥) رواه مسلم (٣٥٠).

[حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ]

مَسْعُودٍ

الطالب يقرأ: وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ، عَنِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَتْ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ، فَإِنَّكُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ جَهَنَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (١).

وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو، عَنْ زَيْنَبَ نَفْسِهَا (٢).

[حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ عُبَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ]

وَحَدِيثُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُخْتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِالنَّهَارِ أَوْ بِاللَّيْلِ بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣).

تعليق الشيخ:

الشاهد من هذا والذي قبله: الذي قبله جابر عن أم كلثوم.

والحديث الذي هو حديث عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب، ابن أخي زينب تابعي.

وحديث يعلى بن أمية عن عبسة بن أبي سفيان، عبسة تابعي، تفضل.

(١) رواه الترمذي (٦٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩١٥٦).

وأخرجه الترمذي أيضًا (٦٣٦) من طريق الأعمش، قال: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَحْوَهُ.

قال الترمذي: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَمَ فِي حَدِيثِهِ، فَقَالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ، وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ.

(٢) رواه البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠) من طريق أبي وائل، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ.

(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (٤٩٣).

والحديث رواه مسلم (٧٢٨) من طريق عمرو بن أوس، عَنْ عُبَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ.

[حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى عَائِشَةَ]

الطالب يقرأ: وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَمْرَةَ مَوْلَى عَائِشَةَ، وَاسْمُهُ ذَكْوَانُ.

تعليق الشيخ:

أنا أعرف أبي عمرو^(١)، فيبقى هكذا حتى نراجع إن شاء الله، نعم تفضل.

الطالب يقرأ: وَاسْمُهُ ذَكْوَانُ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكُونُ جُنُبًا، فَيُرِيدُ الرُّقَادَ

فَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ يَرْقُدُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٢).

[حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذَتَابٍ]

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذَتَابٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا: «مَا ابْتَلَى اللَّهُ عَبْدًا

بِبَلَاءٍ وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةٍ يَكْرَهُهَا، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْبَلَاءَ كَفَّارَةً لَهُ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ «الْمَرَضِ وَالْكَفَّارَاتِ»^(٣).

(١) أي: عن أبي عمرو، وهو كذلك أبو عمرو وليس أبا عمرة، كما ذكر والذي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يعرف أنه أبو عمرو.

(٢) رواه أحمد (٣٧٥/٤١) من طريق ابنِ لُهَيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو، مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ.

وابن لُهَيْعَةَ ضَعِيفٌ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ مَدْلَسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ.

وقد أخرجه البخاري (٢٨٨)، ومسلم (٣٠٥) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ.

(٣) قرأ الطالب «الْمَرَضِ وَالْكَفَّارَاتِ»، وقد أثبتته على الصواب، وهو في «الْمَرَضِ وَالْكَفَّارَاتِ» (٥١) لابن أبي الدنيا، من طريق الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلٍ الْمُخْزُومِيِّ، يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يُحَدِّثُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذَتَابٍ عَائِدًا لَهَا مِنْ شَكْوَى، فَقَالَتْ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، إِنِّي دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أَعُوذُهَا مِنْ شَكْوَى، فَتَنَظَّرْتُ إِلَى قَرْحَةٍ فِي يَدِي، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ.. فذكرت الحديث.

وهذا سند منقطع؛ فإن المطلب بن عبدالله بن حنطل روى عن أبي هُرَيْرَةَ مُرْسَلًا، كما في «المراسيل» (٢٠٩) لابن أبي حاتم، نقله عن أبيه.

وقال الترمذي (٢٩١٦): قال محمد-أي: البخاري-: ولا أعرف للمطلب بن عبدالله سماعًا من أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا قَوْلَهُ: حَدَّثَنِي مِنْ شَهْدِ خُطْبَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[للعراقي رَحِمَهُ اللهُ جُزْءٌ فِيْمَا رَوَاهُ الصَّحَابِيُّ عَنْ تَابِعِيِّ عَنْ صَحَابِيٍّ]

وَقَدْ جَمَعَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ الْعِرَاقِيُّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي بِهَذِهِ الشَّرِيطَةِ، فَبَلَغَتْ عِشْرِينَ حَدِيثًا.

الشيخ: نعم، تفضل بارك الله فيك.

[النَّوعُ التَّاسِعُ وَالسَّبْعُونَ وَالثَّمَانُونَ: مَعْرِفَةُ مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ وَعَكْسُهُ]

الطالب يقرأ: [النَّوعُ التَّاسِعُ وَالسَّبْعُونَ وَالثَّمَانُونَ: مَعْرِفَةُ مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ

وَعَكْسُهُ] ذَكَرَهُمَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «النَّخْبَةِ»^(١).

[فائدة معرفة مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ وَعَكْسُهُ، وبعض المؤلفات في ذلك]

وَصَنَّفَ الْخَطِيبُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ كِتَابًا قَالَ فِيهِ: وَجَلْتُ فِي أَسْمَاءِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ فَوَجَدْتُ

جَمَاعَةً مِنْهُمْ، وَاطَّأْتُ كُنَاهُمْ أَسْمَاءَ آبَائِهِمْ، وَلِبَعْضِهِمْ نَظَرٌ لِخِلَافِ ذَلِكَ، فَرَبَّمَا جَاءَتْ رِوَايَةٌ عَنْ

بَعْضِهِمْ بِاسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، مُضَاهِيًا لِأَخَرٍ فِي اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، وَهُمَا اثْنَانِ، فَلَا يُؤْمَنُ وَوُقُوعُ الْخَطَا فِيهَا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: فَائِدَةُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ نَفْيُ الْغَلَطِ عَمَّنْ نَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ^(١).

وقال الترمذي: سمعت عبدالله بن عبدالرحمن يقول: لا نعرف للمطلب سماعًا من أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال عبدالله: وأنكر علي بن المديني أن يكون المطلب سمع من أنس.

وقال أبو حاتم كما في «المراسيل» (٢١٠) لابنه: الْمُطْلَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلٍ عَامَّةٌ حَدِيثُهُ مَرَّاسِيلٌ لَمْ يُدْرِكْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَأَنْسَا، وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ، وَمَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُمْ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ، وَلَا مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَا

مِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

وذكر المنذريُّ الحديث في «الترغيب والترهيب» (٢٨٠/٤)، وقال: وأُمُّ عبدالله ابنة أبي ذئاب لا أعرفها.

كذا عنده بزيادة لفظ (ابنة).

ومعنى الحديث في أدلة أخرى: تدل على أن الابتلاءات من مكفرات الذنوب، وقد تقدم حديث ابن مسعود في التعليق قريبًا.

وروى البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا يُصِيبُ

الْمُسْلِمَ، مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَدَى وَلَا غَمٍّ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ».

(١) «نزهة النظر» (١٨٠).

وَصَنَّفَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ فِي النَّوعِ الثَّانِي كِتَابًا.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ الْأَوَّلِ فِي الصَّحَابَةِ وَفِي غَيْرِهِمْ:

أَبُو مُسْلِمٍ الْأَعْرَبِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ.

وَأَبُو خَالِدٍ أَوْسُ بْنُ خَالِدٍ الْبَصْرِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَمُرَةَ.

وَأَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَدِينِيُّ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ.

وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ إِدْرِيسُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ، رَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ، وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ.

وَأَبُو زِيَادٍ أَيُّوبُ بْنُ زِيَادٍ الْحَمَصِيُّ، رَوَى عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ.

وَأَبُو الْجَوَّابِ (٢) الْأَحْوَصُ بْنُ جَوَّابٍ الْكُوفِيُّ الضَّبِّيُّ، رَوَى عَنْ أَسْبَاطِ بْنِ نَضْرٍ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْ أَمْثِلَةِ الثَّانِي فِي الصَّحَابَةِ: أَوْسُ بْنُ أَبِي (٣) أَوْسٍ، وَسِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الْأَسَدِيُّ، وَمَعْقِلُ

بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ.

وَفِي غَيْرِهِمْ:

الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ، وَعَامِرُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ

الْأَشْعَرِيُّ.

الطالب يستفسر: يا شيخ، ذكر الثاني: وَمِنْ أَمْثِلَةِ الثَّانِي فِي الصَّحَابَةِ: أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ، وَسِنَانُ

بْنُ أَبِي سِنَانٍ الْأَسَدِيُّ؟

الشيخ: نعم.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (١٨٠): وفائدة معرفته: نَفْيُ الْغَلَطِ عَمَّنْ نَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ فَقَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، فَتَنَسَّبَ إِلَى التَّصْحِيفِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: أَنَا أَبُو إِسْحَاقَ.

ولم يذكر فائدة العكس، قال القاري في «شرح نخبة الفكر» (٧٤٩): أَوْ بِالْعَكْسِ، كإِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَفَائِدَتُهُ الْأَمْنُ مِنَ الْقَلْبِ وَالتَّبْدِيلِ، وَكَأَنَّهُ اكْتَفَى عَنْ ذِكْرِ التَّعْلِيلِ بِإِشَارَةِ الْعَكْسِ.

(٢) أَبُو الْجَوَّابِ، بتشديد الواو وآخره موحدة، الضَّبِّيُّ، اسمه: أَحْوَصُ بْنُ جَوَّابٍ. «تقريب التهذيب».

(٣) سقطت في نسخة الطالب الذي يقرأ أبي فقراً: أَوْسُ بْنُ أَوْسٍ، ومن ثمَّ حصل إشكال للطالب.

الطالب: يكون: أوس بن أوس، وسنان بن سنان، أو أوس بن أبي أوس، وسنان بن أبي

سنان؟

الشيخ: ومن أمثلة الثاني في الصحابة: أوس بن أبي أوس.

الطالب: أوس بن أوس مذكور.

الشيخ: لا، أوس بن أبي أوس، وسنان بن أبي سنان.

الطالب: عندنا خطأ: أوس بن أوس.

الشيخ: ابن أبي أوس، وسنان بن أبي سنان، ومعل بن أبي معل. من وافق اسمه كنية أبيه

(١).

[النوع الحادي والثمانون: معرفة من وافقت كنيته كنية نروجه]

الطالب يقرأ: بِسْمِ اللَّهِ.

وقال (٢): النوع الحادي والثمانون: معرفة من وافقت كنيته كنية نروجه، وهذا النوع ذكره

شيخ الإسلام في «النخبة» (٣).

وصنف فيه أبو الحسن ابن حيويه جزءًا خاصًا بالصحابة، ثم الحافظ أبو القاسم ابن

عساكر.

(١) بعد هذا الطالب يستفسر: تقدم الأغرب بن مسلم المدني. هو المدني أو المزني؟

الشيخ: لا، المزني، ما هو المدني. نعم، تفضل.

قلت: تبادر إلى ذهن والدي **رَحْمَةُ اللَّهِ** أنه يسأل عن الصحابي، وهو: الأغرب بن يسار المزني، ويقال: الجهني.

أما التابعي، الأغرب بن مسلم فهو: المدني نزل الكوفة. وروى عن أبي هريرة وأبي سعيد.

يراجع «تهذيب التهذيب» (٥٠/٣).

وهذا لا يخفى على والدي **رَحْمَةُ اللَّهِ**.

(٢) أي: السيوطي.

(٣) «نزهة النظر» (١٨١).

وَقَدْ رَأَيْتُ جُزْءَ ابْنِ حَيَّوَيْهِ، وَهَذِهِ أَسْمَاءُ مَنْ ذُكِرَ فِيهِ:

أَبُو أَسِيدِ السَّاعِدِيِّ مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَزَوْجُهُ أُمُّ أَسِيدِ الْأَنْصَارِيَّةُ.

أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ، وَزَوْجُهُ أُمُّ أَيُّوبَ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيَّةُ^(١).

أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَزَوْجُهُ أُمُّ بَكْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لَمْ يَصَحَّ إِسْلَامُهَا.

أَبُو الدَّحْدَاحِ، وَزَوْجُهُ أُمُّ الدَّحْدَاحِ.

أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَزَوْجُهُ أُمُّ الدَّرْدَاءِ الْكُبْرَى خَيْرَةُ بِنْتُ أَبِي حَذَرْدٍ، صَحَابِيَّةٌ، وَأُمُّ الدَّرْدَاءِ الصُّغْرَى هُجَيْمَةُ، تَابِعِيَّةٌ.

أَبُو ذَرٍّ الْغِفَارِيُّ وَزَوْجُهُ أُمُّ ذَرٍّ.

أَبُو رَافِعٍ أَسْلَمَ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَزَوْجُهُ أُمُّ رَافِعٍ سَلَمَى، مَوْلَاتُهُ أَيْضًا.

أَبُو سَلَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْأَسْوَدِ، وَزَوْجُهُ أُمُّ سَلَمَةَ هِنْدُ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، تَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو سَيْفٍ الْقَيْنُ ظَنُرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَزَوْجُهُ أُمُّ سَيْفٍ.

أَبُو طَلِيْقٍ، وَزَوْجُهُ أُمُّ طَلِيْقٍ.

أَبُو الْفَضْلِ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَزَوْجُهُ أُمُّ الْفَضْلِ لُبَابَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ.

أَبُو مَعْقِلٍ الْأَسَدِيُّ هَيْثَمُ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ، وَزَوْجُهُ أُمُّ مَعْقِلٍ الْأَسَدِيَّةُ.

هَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَيَّوَيْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ كُلِّ مِنَ الْمَذْكُورِينَ حَدِيثًا.

وَفَاتَهُ أَبُو مَعْبِدٍ، وَأُمُّ مَعْبِدٍ، وَأَبُو رَعْلَةَ، وَأُمُّ رَعْلَةَ.

الطالب يسأل: كذا أبو زرع وأُمُّ زرع؟

(١) قرأ الطالب: أُمُّ أَيُّوبَ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ أَسَدٍ. والمثبت من نُسَخِ أُخْرَى لـ «تدريب الراوي».

وقد ترجم لها الحافظ في «الإصابة» (٣٦٢/٨)، وقال: أُمُّ أَيُّوبَ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ امْرِئِ الْقَيْسِ الْخَزْرَجِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ، امْرَأَةُ أَبِي أَيُّوبَ الصَّحَابِيِّ الْمَشْهُورِ.

الشيخ: ...؛ لأنهم ما هم من الصحابة، نعم.

الطالب يستفسر عن نسخة عنده: قال: أبو سيف القين ابن ظئر إبراهيم، في النسخة هكذا

عندك؟

الشيخ: إيه، ظئر إبراهيم، يعني: مرضع إبراهيم^(١). وضع النبي ﷺ إبراهيم

عنده؛ من أجل أن ترضعه أم سيف زوج أبي سيف^(٢)، نعم.

(١) أي: من غير زيادة (ابن)، فهو: أبو سيف القين ظئر إبراهيم، وزوجه أم سيف. كما تقدم على الصواب.

(٢) أخرج البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف القين، وكان ظئرا لإبراهيم عليه السلام، فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم، فقبله، وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذر فان، فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: وأنت يا رسول الله؟ فقال: «يا ابن عوف إنها رحمة»، ثم أتبعها بأخرى، فقال ﷺ: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإننا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون».

[خاتمة مراجعة هذا الكتاب للشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وفيها فوائد وتوجيهات لطالب علم الحديث]

طيب، والحمد لله بقي فوائد لا بأس بها، ممكن أن يطالعها طالب العلم مطالعة.

ثم بعد هذا تقدمت بعض العبارات التي لم نعطيها اهتماماً.

مثل: قول الخطابي في الحسن: إنه ما عُرف مخرجه واشتهرت رجاله إلى آخره.

وهكذا أيضاً بعض المسائل التي ربما كان تقصيراً من صاحب التعريف، فنأخذ التعريف

الصحيح ونسأل عنه.

وهكذا أيضاً بعض القصص المتكاثرة التي لم نتمكن من البحث عنها.

[التنبية على قول المنصور للإمام مالك: إني أريد أن يلزم الناس بالعمل بموطئك]

وبعضها -بحمد الله- قد يسر الله البحث عنها، مثل: ما جاء أن المنصور^(١) قال للإمام

مالك: إني أريد أن يلزم الناس بالعمل بموطئك، فقال: لا، يا أمير المؤمنين، إن الصحابة قد

تفرقوا في البلدان، ولعل عند الآخرين ما ليس عندنا، ولعله بلغهم ما لم يبلغنا.

فهذه من طريق الواقدي^(١).

(١) ترجم له الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨٣/٧)، وقال: المنصور الخليفة أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العبّاسي، المنصور. وأمه: سلامة البربرية.

وُلِدَ فِي: سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، أَوْ نَحْوَهَا.

ضَرَبَ فِي الْأَفَاقِ، وَرَأَى الْبِلَادَ، وَطَلَبَ الْعِلْمَ.

قِيلَ: كَانَ فِي صِبَاهُ يُلقَّبُ بِمُذْرِكِ التُّرَابِ.

وَكَانَ أَسْمَرَ، طَوِيلًا، نَحِيفًا، مَهِيئًا، خَفِيفَ الْعَارِضِينَ، مُعَرِّقَ الْوَجْهِ، رَحَبَ الْجَبْهَةِ، كَانَ عَيْنَيْهِ لِسَانَانِ نَاطِقَانِ، تُخَالِطُهُ أَهْبَةُ الْمَلِكِ بِزِيِّ النُّسَاكِ، تَقْبَلُهُ الْقُلُوبُ، وَتَتَّبَعُهُ الْعُيُونُ، أَقْنَى الْأَنْفِ، يَبِينُ الْقَنَا، يُخَضَّبُ بِالسَّوَادِ.

وَكَانَ فَحْلَ بَنِي الْعَبَّاسِ هَيْئَةً، وَشَجَاعَةً، وَرَأْيًا، وَحَزْمًا، وَدَهَاءً، وَجَبْرُوتًا، وَكَانَ جَمَاعًا لِلْمَالِ، حَرِيصًا، تَارِكًا لِلْهَوَى وَاللَّعِبِ، كَامِلَ الْعَقْلِ، بَعِيدَ الْغَوْرِ، حَسَنَ الْمَشَارِكَةِ فِي الْفَقْهِ، وَالْأَدَبِ، وَالْعِلْمِ.

أَبَادَ جَمَاعَةً كِبَارًا حَتَّى تَوَطَّدَ لَهُ الْمُلْكُ، وَدَانَتْ لَهُ الْأُمَمُ عَلَى ظُلْمٍ فِيهِ، وَقُوَّةٍ نَفْسٍ، وَلَكِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى صِحَّةِ إِسْلَامٍ وَتَدْنِيٍّ فِي الْجُمْلَةِ، وَتَصَوُّونَ، وَصَلَاةً، وَخَيْرٍ، مَعَ فَصَاحَةٍ، وَبَلَاغَةٍ، وَجَلَالَةٍ.

وبقي قصص كثيرة بعضها يشهد القلب بوضعها، وأنها من وضع بعض أصحاب المصطلح، أو بعض المتفنين في المصطلح، ونبّهنا على بعضها في وقت القراءة.

وإن شاء الله إننا عازمون على قراءة في «تدريب الراوي»، ونوكل أخا يقوم بتحقيق القصص الموجودة، وأخا أيضًا بسياق أمثلة بأسانيدها؛ فإن كثيرًا من إخواننا يطلبون منّا وضع كتاب في المصطلح ويكثر فيه الأمثلة، وهذا أمر طيب.

مثل: الحديث الذي فيه يقولون: مسلسل بالسماع، فيؤتى بسندين أو ثلاثة أو بأربعة مسلسل بالسماع.

والحديث الذي صيغ التحمل فيه السماع، كذلك أيضًا، أو صيغ التحمل فيه الإخبار، أو صيغ التحمل فيه الإجازة، أو صيغ التحمل فيه المناولة؛ من أجل أن يسهل على طالب العلم؛ فإن المصطلح وسيلة وليس بغاية^(٢).

(١) قال ابن سعد في «الطبقات» (٤٦٨/٥): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ -وهو الواقدي-، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: لَمَّا حَجَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْمُنْصُورُ دَعَانِي. فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَحَادَثْتُهُ. وَسَلَّكَنِي فَأَجَبْتُهُ. فَقَالَ: إِنِّي قَدْ عَزَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِكِتَابِكَ هَذِهِ الَّتِي وَضَعْتَهَا -يَعْنِي: «الموطأ»- فَتَنْسَخُ نُسْخًا. ثُمَّ أَبْعَثُ إِلَى كُلِّ مَضَرٍّ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا بِنُسْخَةٍ. وَأَمُرُهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا بِمَا فِيهَا لَا يَتَعَدَّوْهُ إِلَى غَيْرِهِ. وَيَدْعُوا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ الْمُحَدَّثِ. فَإِنِّي رَأَيْتُ أَصْلَ الْعِلْمِ رِوَايَةَ الْمَدِينَةِ وَعَلَيْهِمْ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا تَفْعَلْ هَذَا. فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِمْ أَقَاوِيلُ. وَسَمِعُوا أَحَادِيثَ. وَرَوَوْا رِوَايَاتٍ. وَأَخَذَ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا سَبَقَ إِلَيْهِمْ. وَعَلِمُوا بِهِ. وَدَانُوا بِهِ مِنْ اخْتِلَافِ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنَّ رَدَّهُمْ عَمَّا قَدْ اعْتَقَدُوهُ شَدِيدٌ.

فَدَعَ النَّاسَ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ. وَمَا اخْتَارَ كُلُّ أَهْلِ بَلَدٍ مِنْهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ فَقَالَ: لَعَمْرِي لَوْ طَاوَعْتَنِي عَلَى ذَلِكَ لَأَمَرْتُ بِهِ.

وأخرجه ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» (٤١)، وابن عساكر في «كشف المغطا في فضل الموطأ» (٢٥) من طريق محمد بن سعد، به.

والواقدي: محمد بن عمر متروك.

(٢) ولم يُقدِّر الله تحقُّق ذلك، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

[علم المصطلح مهم لطالب العلم لكنه وسيلة وليس بغاية]

نحن نريد إن شاء الله تقريبَ المصطلح ما استُطيع؛ من أجل أن يرجع إلى الغاية، وهي معرفة حديث رسول الله ﷺ، فإن معرفة مبادئ من المصطلح أمور مهمة. فربما يمر بك وأنت تقرأ في «تفسير ابن كثير»: حديث منكر، حديث شاذ، حديث غريب، حديث معضل، حديث منقطع، وإذا كنت لا تعرف اصطلاح القوم ربما لا تدري ما الحكم على هذا؟

فأمرٌ مهم أن تأخذ من المصطلح ما تعرف به اصطلاح القوم. وهو أيضًا كما تقدم وسيلة وليس بغاية، فليس معناه أنك تضيّع عمرَكَ كُلَّهُ في المصطلح، وأنت لا تعرف عن «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، «سنن أبي داود»، وكذلك أيضًا «جامع الترمذي» لا تعرف عنهم شيئًا، وغيرها من كتب السنة، ك«مسند الإمام أحمد»: فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا.

والرسول ﷺ يقول: «لَيْسَ الْخَبْرُ كَالْمُعَايَنَةِ»^(١).

[ثناءُ علي ابن حجر وعلى عباراته في المصطلح]

ففرق كبير بين الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وعباراته في المصطلح السهلة، وبين غيره من الذين ينقلون من كتب المصطلح فقط. يعني: الحافظ ابن حجر يمتاز عليهم بأنه يرجع إلى الكتاب نفسه، ويعرف اصطلاح صاحب الكتاب، ويستطيع أن يعبرَ بما رآه في الكتاب بقوة وبمعرفة، بخلاف الآخرين الذين يكتبون أو كثيرًا من الذين يكتبون في المصطلح، فهم يتناقلون عبارات، ربما تناقلوا الخطأ.

(١) رواه الإمام أحمد (١٨٤١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

مما أذكر أنهم قالوا: إن صاحب «الجمع بين الصحيحين»، ربما يذكر أحاديث ليست في «الصحيحين»، أو لا يبيّن مخرجها، فالحافظ اطلع على الكتاب، ووجد أنه يبيّن الحديث ومن أخرجه، ويبيّن الزيادات^(١).

والفرق بين هذا وذاك: أن الحافظ اطلع على الكتاب، وأن الآخرين يتناقلون عبارات من ذكرها، يأتي واحد ويذكر عبارة من المصطلح، ويتناقلها الآخرون بعده فبعده وهكذا...، فإن شاء الله بإذن الله تعالى إننا عازمون، نسأل الله أن ييسر ذلك، وأن يوفق له. والحمد لله^(٢).

(١) تقدم في الكلام على كتاب الحميدي «الجمع بين الصحيحين».

(٢) هذا آخر «مراجعة تدريب الراوي» لوالدي رَحِمَهُ اللهُ.

وأحمد ربي حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى.

أحمدهُ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** إذ يسر لي وهداني وساقني إلى خدمة بعض كتب علوم الحديث من غير حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، وهي التالي: تحقيق «المحدث الفاصل» للرامهرمزي، وضبط نص «ألفية العراقي»، وخدمة «التعليقات الحسان على مقدمة لسان الميزان»، و«مراجعة تدريب الراوي»، وهو كتابنا هذا، وكلاهما لوالدي.

أسأل الله أن ينفع بذلك الإسلام والمسلمين، وأسأله سبحانه أن يرحم آبائي برحمته الواسعة، وأن يجمعنا في دار كرامته في أعلى جنة الخلد، والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ منه صباح يوم الأحد ١٥ / ١١ لعام ١٤٤٤ في مكة - حرسها الله - بطحاء قريش.



بحمد الله





فَهْرَسْتُ الْمَحْتَوِيَّاتِ



الفهرس

- الجزء الثاني..... ٣
- [أهمية معرفة مقاصد أهل الجرح والتعديل]..... ٣
- [كلام الشيخ على «الرفع والتكميل» ومؤلفه]..... ٣
- [الحافظ ابن حجر يتمنى لو قام بارعٌ بتتبع ألفاظ الجرح والتعديل]..... ٣
- [لسنا متعبدين بألفاظ الناس]..... ٤
- [الذي يبدأ في الكلام في فنٍّ قد يحصل له نقص]..... ٤
- [دُحيم عنده قوله في الراوي: لا بأس به بمعنى ثقة]..... ٦
- [هل يُحتج بمن قيل فيه: صدوق يهم، صدوق له أوهام؟]..... ٦
- [الحافظ ابن حجر أدخل في المرتبة الخامسة: من له بدعة، فهل هذا خاص بهذه المرتبة الخامسة؟] ٧
- [المرتبة السادسة عند الحافظ في «التقريب»]..... ٧
- [أثر أحمد بن حنبل: إنما الثقة يحيى القطان]..... ٨
- [لا بأس به، وليس به بأس هل بينهما فرق؟]..... ٩
- [صدوق له أوهام ليس كصدوق فقط، وهذا يجعلك تحذر]..... ١١
- [الرد على من لم يحتج بالصدوق]..... ١٣
- [البخاري قيل: إنه لا يحتج بالحسن]..... ١٤
- [المجهول عيناً أو حالاً جرحه من أجل نفي عدالته أو ضبطه أو لا يُجزم بأنه مجروح؟] ١٤
- [هل حديث مجهول العين والحال والمستور يصلح في الشواهد والمتابعات؟] ١٥
- [المثل السائر «بين يدي عدل» وقصة رجل من شرط تبع]..... ١٧
- [هل تُذكر المحاسن مع المساوي؟]..... ٢٠
- [الفرق بين قولهم في الراوي: فيه نظر، وقولهم في الحديث: في إسناده نظر] ٢١
- [الفرق بين منكر الحديث، وله مناكير]..... ٢١
- [هل فيه فرق بين يهم، وله أوهام؟]..... ٢٢

- [جيد مرتبة بين الصحيح والحسن] ٢٢.....
- [هل الذين تصدّوا للتوثيق والتجريح ثقات أم فيهم ضعفاء؟] ٢٢.....
- [النَّوعُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: كَيْفِيَّةُ سَمَاعِ الْحَدِيثِ وَتَحْمُلُهُ وَصِفَةُ ضَبْطِهِ] ٢٢.....
- [أثر سفيان الثوري: كَانَ الرَّجُلُ لَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ حَتَّى يَتَعَبَّدَ قَبْلَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ سَنَةً] ٢٦
- [أقسام التحمل] ^(١) ٢٧.....
- [الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ] ٢٧.....
- [هل الذي يقتله الدجال ثم يحياه بإذن الله هو الخضر؟] ٢٨.....
- [الْقِسْمُ الثَّانِي: الْقِرَاءَةُ عَلَى الشَّيْخِ] ٣٠.....
- [أين أرفع من هذه الصِّيغِ: «سمعتُ»، «حدثنا»، «أخبرنا»؟] ٣١.....
- [استدلال الإمام مالك على صحة القراءة بقراءة القرآن على المقرئ] ٣٣.....
- [السبب في قول بعضهم: القراءة أحسن من السَّماع وترجيح الشيخ في هذه المسألة] ٣٥
- [صيغة «أنبأنا»] ٣٦.....
- [إذا روى عن شيخه بصيغة «قال» فهل يُحْمَلُ عَلَى السَّماع، أو التعليق؟] ٣٧..
- [استنكار الشيخ أنه لا يعلّق إِلَّا الْمُدَلَّسُ ورده على ابن منده] ٣٧.....
- [إذا كان المقرئ غير موثوق به، والشيخ لا يتنبّه بعض الأوقات] ٤٠.....
- [روايات الطلاب عن الإمام مالك بواسطة عرض حبيب عليه] ٤٠.....
- [إذا سمع من شيخه مع غيره فما هي صيغة الأداء؟] ٤١.....
- [الأوّلَى أَلَا يَقُولُ الطَّالِبُ: «أخبرنا» فيما سمعه من شيخه، والسبب في ذلك] ٤٢
- [قصة الدارقطني أنه كان ينسخ وهو يسمع في مجلس إِسْمَاعِيلَ الصَّفَارِ، واعتراض بعض الحاضرين عليه] ٤٢.....
- [قراءة من مصدر المراجعة ألفاظاً متنوعة في صيغ الأداء التي عقد لها الرامهرمزي أبواباً] ٤٨
- [الْقِسْمُ الثَّالِثُ: الْإِجَازَةُ] ٥٠.....
- [مَنْ أَخَذَ حَدِيثًا بِالْإِجَازَةِ الْعَامَّةِ فَيَحْتَاجُ أَنْ يُبْحَثَ فِي سَنَدِهِ] ٥٢.....
- [بعضهم جعل إذن الإجازة كالوكالة] ٥٤.....

- [حاصل شروط العمل بالإجازة]..... ٥٤
- [القِسْمُ الرَّابِعُ: الْمُنَاوَلَةُ]..... ٥٦
- [القِسْمُ الْخَامِسُ: الْمَكَاتِبَةُ]..... ٦٢
- [لم يقع للبُخَارِيِّ في «صَحِيحِهِ» عَنْ أَحَدٍ مِنْ مَشَائِخِهِ كَتَبَ إِلَيَّ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ] ٦٣
- [بقية أنواع التحمل الإعلام والوصية والوجادة]..... ٦٥
- [التنبيه على أنه ينبغي عند الأداء بيان النوع الذي تحمله]..... ٦٩
- [هل الوجادة منقطعة؟]..... ٦٩
- [شرط الرواية بالوجادة]..... ٧٠
- [النَّوعُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ: كِتَابَةُ الْحَدِيثِ وَضَبُّهُ]..... ٧٠
- [أصح أدلة الأمر بكتابة العلم]..... ٧٢
- [حال حديث: «إِذَا كَتَبْتُمْ الْحَدِيثَ عَنِّي فَارْتَبِعُوهُ بِسَنَدِهِ»]..... ٧٣
- [أثر أن عثمان كَتَبَ لِلَّذِي أَرْسَلَهُ أَمِيرًا إِلَى مِصْرَ: إِذَا جَاءَكُمْ فَأَقْبَلُوهُ. فَصَحَّفُوهَا فَأَقْتُلُوهُ] ٧٦
- [استفسار عن حال أثر عثمان هذا]..... ٧٦
- [التصحيفات قد لا تؤثر على الحفظ الكبار وفيه كلام لابن حبان]..... ٧٧
- [القراءة من مصدر المراجعة؛ لا طَّلَاعَ مَنْ يَقْرَأُ فِي الْمَخْطُوطَاتِ الْقَدِيمَةِ عَلَيْهِ] ٨٠
- [حكم كتابة «قَاتِلْ» في آخر السطر، و «ابن صَفِيَّةٍ فِي النَّارِ» في أول السطر] ٨٤
- [خطأ الذين يرمزون للصلاة على النبي ﷺ بـ «ص» أو «صلعم»، ولا يُتابعون عند النقل من كتبهم]..... ٨٦
- [بعض الأحاديث الواردة في فضل الصلاة على النبي ﷺ من مصدر المراجعة] ٨٦
- [حديث: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ...»]..... ٨٧
- [حديث: «إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً»]..... ٨٧
- [الصلاة على آل مع النبي ﷺ]..... ٨٩
- [حال حديث: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَاءَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَبِأَيْدِيهِمُ الْمُحَابِرُ...»] ٩٠
- [تساهل السيوطي في التصحيح]..... ٩١

- [الثناء على الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** عند ذِكْرِهِ]..... ٩١
- [نصيحة الشيخ بالدعاء للصحابة وللعلماء المتقدمين]..... ٩٢
- [هل صح حديث أن زيد بن ثابت كان يكتب الوحي ثم يعرضه على النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وكذا حديث آخر في معناه؟]..... ٩٥
- [الأحرف والرموز عبارة عن اصطلاحات لفهم القارئ والكاتب، وفيه قول الشوكاني: فأَيُّ نقش ناقش...]..... ٩٧
- [صفة التصحيح والتضبيب والتريض]..... ٩٩
- [الضرب بالقلم عند التغيير على الكلمة أفضل من الحكّ، وهل يضرب على السطر نفسه أو فوقه؟]..... ١٠٠
- [إذا تكررت الكتابة غلطاً أتشطب من أول السطر أم الذي في آخره؟]..... ١٠٢
- [كتابة السماعات]..... ١٠٥
- [أثر سفيان الثوري: مَنْ بَخِلَ بِعِلْمِهِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَنْسَاهُ وَلَا يَحْفَظُ...]..... ١٠٩
- [أثر وكيع: أَوَّلُ بَرَكَةِ الْحَدِيثِ إِعَارَةُ الْكُتُبِ]..... ١٠٩
- [من بركة الحديث إعارة الكتب مع توجيه نصيحة لمستعير الكتاب]..... ١١٠
- [اطلب العلم تأتلك الكتب، والتحذير من جمع الكتب من غير استفادة منها]..... ١١١
- [النَّوْعُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ: صِفَةُ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ]..... ١١٢
- [كيف يُجمع بين ما حصل لمالك أن قارئه - حبيب بن أبي حبيب - يستطيع أن يزيد وينقص، وبين قوله: إنه لا بد أن يكون حافظاً لحديثه؟]..... ١١٤
- [من أي ناحية ضَعَّفَ حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك بن أنس؟]..... ١١٥
- [قراءة ترجمة حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك من «ميزان الاعتدال»]..... ١١٥
- [من تساهل ابن لهيعة أنهم يقولون له: هَذَا مِنْ حَدِيثِكَ، فيحدثهم بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَأَكَّدَ]..... ١١٩
- [من تساهل ابن عقدة وما ورد في أخذه عن رَجُلٍ مَغْنِي]..... ١٢١
- [ثناء الشيخ على السيوطي إكثاره من عبارة: غلبة الظن في باب الرواية]..... ١٢٢
- [من هو الذي يجوز له أن يروي الحديث بالمعنى على قول المجيزين لذلك؟]..... ١٢٦

- [من الأسباب في رواية البخاري الحديث بالمعنى أنه يسمع الحديث ببلدة ويرويه ببلدة أخرى]
- ١٢٧.....
- [حال حديث: «إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا، وَأَصَبْتُمُ الْمَعْنَى، فَلَا بَأْسَ»] ١٢٧
- [أثر واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا حَدَّثْتَكُمْ عَلَى مَعْنَاهُ فَحَسْبُكُمْ] ١٢٨.....
- [استدلال الشافعي على جواز الرواية بالمعنى بنزول القرآن على سبعة أحرف] ١٢٩
- [الذي يجوز له الرواية بالمعنى، واستثناء الألفاظ المتعبد بها فإنها لا تُروى بالمعنى..] ١٣٠
- [الذي لا يعرف رموز المحدثين قد يأتي بما يُضْحِكُ] ١٤١.....
- [مما يحذفونه في الخط لا في النطق «أنه» قبل صيغة «سمع»] ١٤٢.....
- [طريقة الإمام البخاري إذا روى حديثين بسند واحد هل يعيد الإسناد للحديث الآخر؟] ١٤٣
- [اصطلاح لابن خزيمة أنه إذا قَدَّمَ المتن على السند لَا يَكُونُ فِي حِلٍّ مِمَّنْ يُقَدِّمُ السند على المتن]
- ١٤٤.....
- [هل أخرج البخاري لفظ: «أرضعيه يا سهلة تحرمي عليه»؟] ١٤٦.....
- [الإمام أحمد له روايتان في الرواية بالمعنى المنع والإذن] ١٤٨.....
- [النَّوْعُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ آدَابِ الْمُحَدِّثِ] ١٥٠.....
- [شعر أبي الأحوص: تَمَثُّوْنِي الْحَيَّرَ الْكَثِيرَ وَلَيْتَنِي..] ١٥٢.....
- [أثر: طَلَبْنَا الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَأَبَى أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ] ١٥٣.....
- [حال أثر: كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ يُفْتُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] ١٥٦
- [يزيد بن هارون قال لمستمليه: عِدَّةُ ابْنٍ فَقَدْتُكَ] ١٦٢.....
- [قول وكيع: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ] ١٦٦.....
- [قول عطاء: حَدَّثَنِي الْبَحْرُ، يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] ١٦٧.....
- [قول مسروق: حَدَّثَنِي الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ] ١٦٧.....
- [سفیان بن عیینة یثني على شيخه عمرو بن دينار حتى انقطع نفسه] ١٦٧.....
- [ينبغي للشيخ في مجلس إملائه أن يروي عن أكثر من شيخ ولا يقتصر على شيخ واحد] ١٦٨
- [أثر علي بن أبي طالب: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ] ١٦٩.....

- [أثر عن ابن مسعود: مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُوبُهُمْ... وبين حاله] ١٦٩
- [حكم التحديث بأحاديث الصفات بين العوام]..... ١٦٩
- [ينبغي ألا يُملي في الأسبوع إلا يومًا أو يومين]..... ١٧٠
- [النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ آدَابِ طَالِبِ الْحَدِيثِ]..... ١٧١
- [حال فليح بن سليمان]..... ١٧٢
- [أثر حماد بن سلمة: من طلب الحديث لغير الله مُكْرَبٌ به]..... ١٧٢
- [أثر سفيان الثوري: لا نعلم شيئًا من الأعمال أفضل من طلب العلم والحديث] ١٧٢
- [أثر أبي عاصم النبيل: مَنْ طَلَبَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَدْ طَلَبَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ] ١٧٣
- [أثر الشافعي: لَا يَطْلُبُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ يَطْلُبُهُ بِالتَّمَلُّكِ وَغِنَى النَّفْسِ فَيَقْلَحُ] ١٧٤
- [أثر يحيى بن أبي كثير: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ]..... ١٧٤
- [أثر: قُلْ لِطَالِبِ الْعِلْمِ: يَتَّخِذُ نَعْلَيْنِ مِنْ حَدِيدٍ]..... ١٧٥
- [أبيات بعض الراجلين إلى ابن المبارك، ومطلعها: خَلَفْتُ عُرْسِي..] ١٧٥
- [حديث رحلة جابر إلى عبدالله بن أنيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا]..... ١٧٦
- [قول الإمام أحمد: يَرْحَلُ يَكْتُبُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ....]..... ١٧٨
- [قول يحيى بن معين: أربعة لا تُؤَنَسُ منهم رُشْدًا....]..... ١٧٨
- [رحلة شعبة من أجل حديث واحد]..... ١٧٩
- [أثر الشعبي: أَعْطَيْنَاكَهَا بِغَيْرِ شَيْءٍ، قَدْ كَانَ يُرَكَّبُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ] . ١٨١
- [قول الإمام أحمد: في سبيل الله دراهم أنفقناها]..... ١٨١
- [الحث على استغلال اللقاءات في المذاكرة والاستفادة]..... ١٨٢
- [أثر: كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ]..... ١٨٢
- [أثر بشر الحافي: يَا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، أَدُّوا زَكَاةَ هَذَا الْحَدِيثِ] ١٨٣
- [قول الإمام أحمد: مَا كَتَبْتُ حَدِيثًا إِلَّا وَقَدْ عَمِلْتُ بِهِ]..... ١٨٣
- [الأسباب التي تعين على الحفظ]..... ١٨٤
- [أثر عمرو بن قيس: إِذَا أَتَاكَ الْخَيْرُ فَاعْمَلْ بِهِ وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ] ١٨٥

- [أثر وكيع: إذا أردت حفظ الحديث، فاعمل به]..... ١٨٥
- [أثر: كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ بِالْعَمَلِ بِهِ]..... ١٨٥
- [أثر الزهري في الحث على أكل الزبيب للحفظ]..... ١٨٥
- [التنبيه على الاعتدال في استعمال اللُّبَانِ الْمُرِّ وشرب الزنجبيل]..... ١٨٦
- [التنبيه على أن الأمور الطبيعية لتقوية الحفظ أولى]..... ١٨٦
- [قصة عجوز حفظت بسبب تكرار فقيه درسه عندها]..... ١٨٧
- [حال حديث: «تَوَاضَعُوا لِمَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ»]..... ١٨٨
- [قول المغيرة بن مقسم: كنا نهاب إبراهيم هيبة الأمير]..... ١٨٨
- [قول: ما رأيت أحداً أوقر للمحدثين من يحيى بن معين]..... ١٨٩
- [قول البخاري: مَا اسْتَصْغَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ]..... ١٨٩
- [أهل السنة يُوقِّرون-يعني: سابقهم ولاحقهم- في حدود الشرع]..... ١٨٩
- [الطالب الذي يسيء الظنَّ بمعلمه لا يستفيد منه]..... ١٩٠
- [استشارة الطالب شيخه فيما يعمل حتى في الأمور الدُّنيويَّة]..... ١٩١
- [ما وقع لشعبة في إتلاف صحيفة هشيم بن بشير؛ لكونه لم يسمعها من الزهري] ١٩٢
- [أثر عبدالله بن المبارك: مَنْ بَخِلَ بِالْعِلْمِ ابْتُلِيَ بِثَلَاثٍ...، وكذا أثر سفيان الثوري في معناه] ١٩٤
- [التنبيه على لفظة الحياء في الطلب، وأنه ينبغي التعبير بِالْحَجَلِ، وكذا ترك الأمر بالمعروف لا يسمى حياء]..... ١٩٤
- [أثر مجاهد: لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ]..... ١٩٥
- [أثر عمر: مَنْ رَقَّ وَجْهُهُ رَقَّ عِلْمُهُ]..... ١٩٥
- [أثر عائشة: نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ...]..... ١٩٥
- [أثر وكيع: لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ...]..... ١٩٦
- [صبر النسائي على جفاء شيخه الحارث بن مسكين]..... ١٩٦
- [الرجل الذي كان يستثقله الأعمش في مجلسه فكان يحدث ويزق عليه] ١٩٧
- [ثناء الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ على كتاب ابن مأكولا «الإكمال»]..... ١٩٨

- [أثر عبدالله بن المبارك: مَا اِتَّخَذْتُ عَلَى عَالَمٍ قَطُّ إِلَّا نَدِمْتُ] ١٩٨
- [أثر أبي عاصم النبيل: الرِّيَاسَةُ فِي الْحَدِيثِ بِلا دراية رِيَاسَةً نَدْلَةً] ٢٠٠
- [المراد بقوله تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية] ... ٢٠١
- [الثناء على المحدثين وأنهم جمعوا بين الحديث والفقه غالبًا] ٢٠١
- [إفراد بعضهم فوائد حديث: «يَا أَبَا عَمِيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» برسالة مستقلة] ٢٠٢
- [التَّحْرِي فِي التَّأْلِيفِ فيما فيه نفعٌ للأمة] ٢٠٤
- [بعض المسائل التي أُفردت بمؤلفات مستقلة] ٢٠٥
- [المدة التي بقيها الشيخ في ترتيب كتابَيْهِ «الجامع الصحيح» وأصلِهِ] ٢٠٦
- [بطلان رباعيات الإمام البخاري، وفيها: وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَصِيرُ مُحَدَّثًا كَامِلًا فِي حَدِيثِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكْتُبَ أَرْبَعًا مَعَ أَرْبَعٍ] ٢٠٧
- [نموذج يدل على تمكُّن الشيخ والدي في علم الحديث والتصحيح والتضعيف] ٢٠٨
- [اختلاف طريقة ترتيب المسانيد فبعضها على حروف المعجم، وبعضها على حسب الفضل والسابقة ..] ٢٠٩
- [الإمام الذهبي وغير واحد يتمنون أنه يَرْتَبُ «مسند الإمام أحمد»] ٢١٠
- [النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي وَالنَّازِلِ] ٢١١
- [عَدُّ أَبِي عَلِي الْجَيَانِي الْإِعْرَابِ وَالْأَنْسَابِ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَهَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؟] ٢١١
- [اليهود والنصارى أسانيدهم مرسلات ومعضلات، ولا يوجد لهم أسانيد متصلة] ٢١٢
- [أثر ابن المبارك: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ] ٢١٣
- [أثر سفيان الثوري: الْإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ] ٢١٤
- [أثر الزهري: أَتَرَقَى السَّطْحَ بِلا سُلَمٍ؟] ٢١٥
- [أثر شعبة: كُلُّ حَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ «حَدَّثَنَا وَلَا أَخْبَرَنَا» ..] ٢١٥
- [الإمام أحمد: طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ] ٢١٥
- [حديث رحلة أبي أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر، وتضعيف الشيخ لها] ٢١٦
- [أثر يحيى بن معين: الْإِسْنَادُ النَّازِلُ قُرْحَةٌ فِي الْوَجْهِ] ٢١٧

- [أثر: قِيلَ لِيَحْيَىٰ بِنِ مَعِينٍ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ مَا تَشْتَهِي؟...] ٢١٨.....
- [هل قصة ضمام بن ثعلبة فيها طلب العلو؟ وكلام العلائي في ذلك] ٢١٨....
- [الإمام البخاري لم يرحل إلى عبد الرزاق، وسببه أن يحيى بن جعفر البيكندي قال له: قد مات عبد الرزاق]..... ٢٢٠
- [قول الذهبي: متى رَأَيْتَ الْمُحَدِّثَ يَفْرَحُ بِعَوَالِي هُوْلَاءِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ عَامِيٌّ بَعْدُ] ٢٢١
- [السبب في تنافسهم في العلو]..... ٢٢٢
- [أطول إسناد عند النسائي مع ذكر الحديث]..... ٢٢٣
- [من الأحاديث العُشارية التي تسرت للسيوطي قصة هوازن، مع بيان الشيخ لحالها] ٢٢٣
- [ابن كثير يرى أن الموافقة والبدل والمساواة والمصافحة قليلة الجدوى، والحافظ ابن حجر يعيب عليه ذلك]..... ٢٢٦
- [قول وكيع: الأعمش أَحَبُّ إِلَيْكُمْ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ...] ٢٢٧.....
- [النوعُ الثلاثون: المشهورُ مِنَ الْحَدِيثِ]..... ٢٢٨
- [مثال للمشهور الصحيح]..... ٢٢٩
- [هل فيه كتاب مؤلف في جمع طرق حديث: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»] ٢٣٠
- [حال حديث: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»]..... ٢٣٠
- [أقسام الشهرة]..... ٢٣٣
- [شهرة الحديث قد تكون بسبب التداول مع أنه ليس له أصل]..... ٢٣٥
- [الكلام على «كشف الخفاء» للعجلوني]..... ٢٣٦
- [هل يوجد لفظ التواتر في كتب المتقدمين أم في كتب المتأخرين؟]..... ٢٤٠
- [بيتان في بعض الأحاديث المتواترة]..... ٢٤٣
- [من الأحاديث المتواترة: «الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ»]..... ٢٤٤
- [قول الشيخ الألباني في شأن المتواتر: لا بُدَّ يُنَحَّثُ عَنْ رَجَالِهِ، وبيان ترجيح والدي في هذه المسألة]
- ٢٤٤
- [حكم التقسيم إلى متواتر وآحاد]..... ٢٤٥

- [حشد الإمام أحمد أدلة طاعة رسول الله ﷺ من القرآن كما في كتاب ولده] ٢٤٥
- [النوع الحادي والثلاثون: الغريب والعزير] ٢٤٦.....
- [من أمثلة الغريب والعزير] ٢٤٦.....
- [تعريف العزير] ٢٤٧.....
- [تفصيل للحافظ في توجيه كلام ابن حبان في إنكار العزير وإقرار والدي له] ٢٤٨
- [أثر أحمد بن حنبل: لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ فَإِنَّهَا مَنَاقِيرُ وَعَامَّتُهَا عَنِ الضُّعَفَاءِ] ٢٥١
- [أثر عبدالرزاق: كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ فَإِذَا هُوَ شَرٌّ] ٢٥١.....
- [قول الدارقطني عن أبي يوسف القاضي: أعور بين عُمَيَّان] ٢٥٤.....
- [حرص والدي رَحِمَهُ اللَّهُ على متابعة المحدثين] ٢٥٦.....
- [النوع الثاني والثلاثون: غريب الحديث] ٢٥٧.....
- [قول الإمام أحمد: سلوا بعض أَصْحَابِ الْغَرِيبِ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ..] ٢٥٨
- [قول الأصمعي: العرب يفسرون السقب: اللزيق] ٢٥٨.....
- [كتب مؤلفة في غريب الحديث] ٢٥٨.....
- [كتاب إبراهيم بن إسحاق الحربي في «غريب الحديث»، وذكر انتقاد بعضهم على كتاب «الغريب»
- للقاسم بن سلام] ٢٥٩.....
- [هل كتاب «مختلف الحديث» لابن قتيبة يدخل في غريب الحديث؟] ... ٢٦١
- [هل كتب غريب الحديث تعني بذكر الأسانيد؟] ٢٦١.....
- [النوع الثالث والثلاثون: المُسَلَّسُ] ٢٦٢.....
- [حكم الخمس الصلوات الإبراهيمية بعد بعض الصلوات] ٢٦٤.....
- [حال حديث: «لَا يَجِدُ الْعَبْدُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ، وَمُرِّهِ» وفيه
- التسلسل بقبض اللحية] ٢٦٦.....
- [التسلسل كثير منه ليس بصحيح] ٢٦٧.....
- [التسلسل بالحفاظ قد يفيد العلم اليقيني عند بعضهم] ٢٧١.....
- [التسلسل في حديث: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»] ٢٧١.....

- [النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: نَاسِخُ الْحَدِيثِ وَمَنْسُوخُهُ]..... ٢٧٢
- [أثر علي وابن عباس وحذيفة في تعلم الناسخ والمنسوخ]..... ٢٧٣
- [مبالغة بعضهم في ذكر شروط المجتهد]..... ٢٧٥
- [قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي عن بعضهم: والمجتهد هو الموصوف بكذا وكذا، ورده عليهم]..... ٢٧٥
- [إنكار الصنعاني لذلك أيضاً]..... ٢٧٦
- [رد الإمام ابن الوزير على رسالة شيخه علي بن محمد]..... ٢٧٧
- [توسّع بعضهم في ادّعاء النسخ فكن على حذر]..... ٢٧٨
- [مِنَ التَّوَسُّعِ أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾] [المعارج: ٥] [منسوخ بآية السيف] ٢٧٨
- [قول الإمام أحمد: مَا عَلِمْنَا الْمُجْمَلَ مِنَ الْمُفْصَلِ، وَلَا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنْسُوخِهِ حَتَّى جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ]..... ٢٧٩
- [استشكال الطالب حجامه النبي ﷺ وهو صائم محرّم]..... ٢٨٢
- [ترجيح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ الْحِجَامَةَ نَفْسَهَا لَا تَفْطُرُ]..... ٢٨٢
- [رسالة للشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَدَمِ نَسْخِ قَتْلِ شَارِبِ الْخَمْرِ فِي الرَّابِعَةِ] ٢٨٣
- [النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ الْمُصَحِّفِ]..... ٢٨٤
- [تصحيف: «وَأَتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ سُؤَالٍ» إِلَى «شَيْئًا»]..... ٢٨٥
- [تصحيف لابن لهيعة]..... ٢٨٦
- [تصحيف حديث: زُرْ غِبًّا تَزِدْ حُبًّا]..... ٢٨٦
- [تصحيف أثر: أَنْ عَمْرٌ تَوْضَأُ فِي جَرِّ امْرَأَةٍ نَصْرَانِيَةٍ]..... ٢٨٧
- [تصحيف حديث تشقيق الخطب]..... ٢٨٨
- [تصحيف محمد بن المثنى لحديث: صلى النبي ﷺ إِلَى عَنَزَةٍ]... ٢٩٠
- [تصحيف أعرابي حديث العنزّة، وقال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى نَصَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاةً]..... ٢٩١
- [قول الإمام أحمد: وَمَنْ يَعْرِى مِنَ الْخَطَا وَالتَّصْحِيفِ]..... ٢٩٤

- [النَّوْعُ السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ] ٢٩٥
- [طول باع ابن خزيمة في معرفة الجمع بين الأحاديث الصحيحة المتعارضة] ٢٩٦
- [أهمية معرفة مختلف الحديث] ٢٩٧
- [تَوْقُفُ العَاجِزِ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَخْتَلِفَةِ] ٢٩٧
- [مسألة فقهية في الجمع بين حديثي القلتين وحديث «إِن الْمَاءَ لَا يَنْجَسُ»] ٢٩٩
- [إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء بسبب النجاسة ولكن ظَنُّ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ النَجَاسَةَ] ٣٠٠
- [النَّوْعُ السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ] ٣٠٣
- [إذا جاء التصريح بالسماع في السند الناقص وفي المزيد في متصل الأسانيد، فعلى أي شيء يحمل؟]
- ٣٠٦
- [من طريقة الشيخ الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ التسليم للحفاظ في الإعلال وعدم مجاذبتهم] ٣٠٦
- [النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ: الْمُرَاسِيلُ الْخَفِيَّةُ إِرْسَالُهَا] ٣٠٧
- [النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ: مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ] ٣١٠
- [رَتَنُ الْهِنْدِيِّ ادْعَى الصُّحْبَةَ بَعْدَ سِتْمِائَةِ عَامٍ] ٣١٦
- [سَبُّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُوَدِّي إِلَى الطَّعْنِ فِي دِينِنَا] ٣٢٢
- [الصَّحَابَةُ الْمَكْثُرُونَ فِي الرِّوَايَةِ] ٣٢٣
- [أَكْثَرُ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ رَوَايَةً] ٣٢٤
- [الْعِبَادَةُ مَذْكُورُونَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ] ٣٢٥
- [قول أبي زرعة: قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مِائَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةِ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَتَعَقَّبُ وَالِدِي عَلَيْهِ] ٣٢٦
- [هل أبو بكر الصديق أفضل الصحابة بالاتفاق؟] ٣٢٧
- [تفضيل الخطابية عمر بن الخطاب على أبي بكر] ٣٢٨
- [أيهما الصحيح تفضيل علي على عثمان أو العكس؟] ٣٢٩
- [اختلاف اصطلاح أصحاب الطبقات ولا مشاحة في ذلك] ٣٣١
- [نظم أسماء العشرة المبشرين بالجنة] ٣٣١

- [ترجیح الشيخ أن أول من أسلم مطلقاً خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]..... ٣٣٦
- [البلد التي مات فيها أبو الطفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]..... ٣٣٧
- [آخر الصحابة موتاً بالمدينة]..... ٣٣٧
- [آخر الصحابة موتاً بالكوفة]..... ٣٣٧
- [أثر سهل بن سعد: لَوْ مِتُّ لَمْ تَسْمَعُوا أَحَدًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتوجيه الشيخ له]
- ٣٣٨
- [النَّوعُ الْأَرْبَعُونَ: مَعْرِفَةُ التَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ]..... ٣٤٠
- [ترجیح الشيخ لقول الخطيب في تعريف التابعي]..... ٣٤٠
- [السبب في الاكتفاء باللقبي في تعريف الصحابي واشتراط أن يصحب التابعي الصحابي] ٣٤١
- [رواية قيس بن أبي حازم عن العشرة المبشرين بالجنة عدا عبدالرحمن بن عوف] ٣٤٣
- [مناقشة الشيخ مع طلابه عن رواية سعيد بن المسيب من العشرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ] ٣٤٣
- [سعيد بن المسيب يروي حديثين عن عثمان بن عفان ويصرح فيهما بالسماع منه] ٣٤٤
- [مَنْ يَلِي أَوَّلَ طَبَقَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ أَدْرَكَ الْعَشْرَةَ أَوْ مَنْ وُلِدَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟]..... ٣٤٥
- [الصحيح في بيان مَنْ أَفْضَلُ التَّابِعِينَ، مع ذِكْرِ الدليل]..... ٣٤٩
- [قول الإمام أحمد: أَفْضَلُ التَّابِعِينَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، والتوجيه له]..... ٣٤٩
- [إنكار بعضهم وجود أويس القرني في الدنيا]..... ٣٥٠
- [أثر إياس بن معاوية: مَا أَدْرَكَتُ أَحَدًا أَفْضَلَهُ عَلَى حَفْصَةَ..]..... ٣٥٢
- [النَّوعُ الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ: رِوَايَةُ الْأَكْبَارِ عَنِ الْأَصَاغِرِ]..... ٣٥٤
- [حديث في رواية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مالك بن مَرْدَدٍ]..... ٣٥٤
- [مَثَلٌ لَكُونِ الرَّاوي أَكْبَرَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ: قَدْرًا وَسَنًّا؟]..... ٣٥٦
- [مثال لرواية معاوية بن أبي سفيان عن تابعي]..... ٣٥٨
- [أين مكان الطائفة المنصورة؟]..... ٣٥٨
- [النوع الثاني والأربعون: الْمُدَبَّجُ وَرِوَايَةُ الْقَرِينِ]..... ٣٥٩

- [النوع الثالث والأربعون: مَعْرِفَةُ الْإِخْوَةِ] ٣٦٢
- [حفظ الإخوة والأخوات سهل وبيان ذلك] ٣٦٢
- [أولاد سيرين مجموعون في أبيات شعرية] ٣٦٦
- [إعادة في بيان فائدة معرفة الإخوة والأخوات] ٣٦٧
- [النوع الرابع والأربعون: رِوَايَةُ الْأَبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ] ٣٦٧
- [حديث: «أَخْرُوا الْأَحْمَالَ؛ فَإِنَّ الْأَيْدِيَ مُعَلَّقَةٌ وَالْأَرْجُلُ مُوثَقَةٌ»] ٣٦٨
- [حديث في وليمة النبي ﷺ من طريق وائل بن داود عن ابنه بكر] ٣٦٩
- [رواية أبي العشاء عن أبيه] ٣٧١
- [قول إسحاق بن راهويه: عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، كَأْيُوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ]
- ٣٧٢
- [هل الشيخ يقبل سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؟] ٣٧٤
- [قول ابن القيم عن حديث: «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» حَدِيثُ اخْتِجَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَلَمْ يَجِدُوا بُدًّا مِنَ الْإِحْتِجَاجِ هُنَا بِهِ، وَمَدَارُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ] ٣٧٥
- [من البراهين على سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو بن العاص] ٣٧٦
- [ترجيح الشيخ عن تفصيل الدارقطني عن رواية شعيب عن جده أنه إذا صرَّح عن عبد الله يُقبل وإلا فلا] ٣٧٧
- [قول ابن حبان في بهز بن حكيم: لَوْلَا حَدِيثُ: «فَاتَا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ» لَأَدْخَلْتُهُ فِي الثَّقَاتِ]
- ٣٧٩
- [قول الذهبي في بهز بن حكيم: مَا تَرَكَه عَالَمٌ قَطْ] ٣٧٩
- [الشيخ لم يخرج في «الصحيح المسند» من طريق بهز بن حكيم تيسر له من طريق غيره] ٣٨٠
- [هل مَنْ أَدْخَلَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي كِتَابِ «الثَّقَاتِ» فَهُوَ ثَقَّةٌ عِنْدَهُ؟] ٣٨١
- [النوع السادس والأربعون: السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ] ٣٨١
- [النوع السابع والأربعون: مَعْرِفَةُ الْوُحْدَانِ] ٣٨٤
- [النوع الثامن والأربعون: مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءٍ أَوْ صِفَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ] ٣٨٨

- [محمد بن السائب الكلبي ذكر بأسماء مختلفة] ٣٨٩
- [أحسن مرجع فيمن تعددت أسماؤه..] ٣٨٩
- [هلال بن علي ذكر بعدة نسب] ٣٩٠
- [الخطيب وقبلة الرامهرمزي ممن يذكر للراوي عدة نسب] ٣٩٠
- [النوع التاسع والأربعون: معرفة المفردات] ٣٩٠
- [تعريف الأسماء المفردة] ٣٩١
- [أمثلة للأسماء المفردة] ٣٩١
- [الفرق بين الصنايح والصناحي، وهل هم ثلاثة؟] ٣٩٢
- [هل زر بن حبيش من الأسماء المفردة؟] ٣٩٤
- [هل نوف من الأسماء المفردة؟] ٣٩٥
- [هل البكالي بكسر الباء وتخفيف الكاف؟] ٣٩٥
- [هل دجين بن ثابت أبو الغصن جحا صاحب المجون؟] ٣٩٦
- [هل مطين بكسر الياء مطين كُمَحَدَّثٍ أو بفتحها مُطَيَّنٌ كَمُعَظَمٍ؟] ٣٩٧
- [سبب تلقيب مطين بذلك] ٣٩٧
- [أين يذكر المؤلفون الأسماء الغريبة في نهاية الباب أو على حسب حروف المعجم؟] ٣٩٨
- [السيوطي يقول: يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ فِي هَذَا قِسْمٌ رَابِعٌ فِي الْأَنْسَابِ^(١)] ٣٩٨
- [الطالب يطلب مثالا للأنساب المفردة] ٣٩٩
- [أبو حمة من الكنى المفردة] ٣٩٩
- [النوع الخمسون: في الأسماء والكنى] ٣٩٩
- [قول علي بن المديني: معرفة الرجال نصف العلم] ٤٠٠
- [حال حديث: «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ»] ٤٠٠
- [قول الحاكم: وَمَنْ تَهَاوَنَ بِمَعْرِفَةِ الْأَسَامِيِّ، أَوْرَثَهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْمِ] ٤٠١
- [وهم النسائي في طريق ذكر فيها: عن أبي أسامة حماد بن السائب، بإسقاط عن بعد أسامة] ٤٠١
- [حماد بن السائب من هو؟] ٤٠٢

- [أجل ما صُنِفَ في الكُنَى كتاب أبي أحمد الحاكم]..... ٤٠٣
- [محدث أراد أن يبحث عن اسم أبي الزناد فما اهتدى إليه]..... ٤٠٦
- [نصيحة من الشيخ **رَحِمَهُ اللَّهُ** في الاهتمام بحفظ الأسماء]..... ٤٠٦
- [ترجيح الشيخ أنه ما ثبت سند صحيح في بيان اسم أبي هريرة]..... ٤٠٧
- [كنية عثمان بن عفان **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**]..... ٤٠٨
- [النَّوعُ الْحَادِي وَالْخُمْسُونَ: مَعْرِفَةُ كُنَى الْمُعْرُوفِينَ بِالْأَسْمَاءِ]..... ٤٠٨
- [من الصحابة الذين يُكْنَوْنَ بأبي عبدالله]..... ٤٠٩
- [النوع الثاني والخمسون: مَعْرِفَةُ أَلْقَابِ الْمُحَدِّثِينَ]..... ٤٠٩
- [وَهُمَ ابن المديني في عبدالله بن أبي صالح السمان؛ لوجود لقبٍ له، فعَدَّهُما اثنين] ٤١٠
- [أثر أن ابن جريج قال لمحمد بن جعفر البصري: اسكت يا غندر]..... ٤١٣
- [قول لبعضهم في سبب تلقيب عبدالله بن عثمان بن جبلة: عبدان]..... ٤١٦
- [الأخفش الكبير، والأوسط، والأصغر]..... ٤١٦
- [تصحيح الحافظ صالح جزرة الخرزة إلى جزرة فَلَصِقَ به هذا، وقيل له: جزرة] ٤١٧
- [مَا غَمَّهُ بلفظ الماضي]..... ٤١٩
- [النوع الثَّالِثُ وَالْخُمْسُونَ: الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ]..... ٤١٩
- [مَنْ أَلَفَ جزءاً في لام سلام من حيث التشديد والتخفيف؟]..... ٤٢٠
- [سبب قول بعضهم: اللام في محمد بن سلام البيكندي بالتشديد الالتباس عليهم بمحمد بن سَلَام آخر متأخر عنه]..... ٤٢١
- [العيشيون، العنسيون، العبسيون في أي بلد؟]..... ٤٢٣
- [أين يقع قبيلة هَمْدَان وبلد هَمْدَان؟]..... ٤٢٦
- [هَمْدَانُ من عراق العَجَم وليست بالبصرة]..... ٤٢٧
- [جملة من المتفق والمفترق الخاص بـ «الصحيحين» و «الموطأ»]..... ٤٢٨
- [الثناء على طريقة السيوطي في ضبط الأسماء بالكتابة]..... ٤٢٨
- [حث الشيخ وقبله ابن الصلاح **رَحِمَهُمَا اللَّهُ** على حفظ هذه الأسماء المشتبهة] ٤٣٠

- [ما ورد في تسبيح الدارقطني وهو في صلاة النافلة لما سمع قارئاً غلط في راوٍ وقال: بشير بن ذعلوق]
- ٤٣٠
- [النوع الرابع والخمسون: المتفق والمفترق]..... ٤٤٠
- [أول من تسمى بأحمد بعد النبي ﷺ]..... ٤٤١
- [تميز العبادلة بأهل البلدان]..... ٤٤٥
- [أهل البصرة عن عبدالله]..... ٤٤٦
- [النوع الخامس والخمسون: المشابه]..... ٤٤٧
- [أبو عمرو الشيباني التابعي وأبو عمرو الشيباني اللغوي]..... ٤٥٠
- [عمرو بن زرارة، وعمرو بن زرارة]..... ٤٥١
- [الأخوان هل أبوهما يكون من باب المتفق والمفترق؟]..... ٤٥١
- [الأسدي هل هو من باب المتفق والمفترق إذا كانت النسبة إلى قبيلتين أو قبيلة واحدة؟] ٤٥٢
- [النوع السادس والخمسون: المشتبه المقلوب]..... ٤٥٣
- [وهم حصل للإمام البخاري انقلب عليه مسلم بن الوليد]..... ٤٥٣
- [للخطيب كتاب في المتشابه من الأسماء والنسب بالتقديم والتأخير]..... ٤٥٣
- [النوع السابع والخمسون: معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم]..... ٤٥٤
- [النوع الثامن والخمسون: النسب التي على خلاف ظاهرها]..... ٤٥٨
- [النوع التاسع والخمسون: المبهات]..... ٤٦١
- [أحسن كتاب ألف في المبهات]..... ٤٦١
- [أثر معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة]..... ٤٧٩
- [النوع الستون: التواريخ والوفيات]..... ٤٧٩
- [رجل يزعم أنه سمع من خالد بن معدان بعد موته بسنين]..... ٤٧٩
- [المعلی بن عوفان يروي عن أبي وائل، قال: خرج علينا ابن مسعود بصفيين]..... ٤٨١
- [قول حسان بن زيد: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ]..... ٤٨١
- [قول حفص بن غياث: إذا اهتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين]..... ٤٨٢

[قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرَّوَاةُ الْكَذِبَ، اسْتَعْمَلْنَا هُمُ التَّارِيخَ] ٤٨٢

[اختبار الحاكم محمد بن حاتم الكشي عن سنة مولده، لما حدث عن عبد بن حميد، فافتضح بذلك]

٤٨٣

[قول الحميدي: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّهْمِ بِهَا وَمِنْهَا: وَفَيَاتُ الشُّيُوخِ]

٤٨٣

[السبب في التاريخ الهجري]..... ٤٨٥

[كم بقي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْخِلَافَةِ؟]..... ٤٨٧

[أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ مَوْلَدُهُ وَوَفَاتُهُ]..... ٤٩٤

[النَّوْعُ الْحَادِي وَالسُّتُونَ: مَعْرِفَةُ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ]..... ٤٩٤

[بعض كتب الرجال الخاصة ببلد معين]..... ٤٩٦

[قول يحيى بن سعيد القطان: لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خُصَمِيَ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]..... ٤٩٩

[قول بعض الصُّوفِيَّةِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ابن المبارك) تَعْتَابُ! قَالَ: اسْكُتْ..] ٥٠٠

[قول أبي تراب النخشي للإمام أحمد: يَا شَيْخُ، لَا تَغْتَبِ الْعُلَمَاءَ]..... ٥٠٠

[النَّوْعُ الثَّانِي وَالسُّتُونَ: مَعْرِفَةُ مَنْ خَلَطَ مِنَ الثَّقَاتِ]..... ٥٠٢

[الشيخ يرجع أن رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط] ٥٠٣

[من الرواة عن سعيد بن أبي عروبة بعد الاختلاط وكيع وأبو نعيم]..... ٥٠٥

[قول يحيى بن معين: من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر فهو صحيح السماع] ٥٠٥

[قول الإمام أحمد: اخْتَلَطَ الْمَسْعُودِيُّ بِبَغْدَادَ وَمِنْ سَمْعٍ مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ فَسَمِعَهُ جِدًا] ٥٠٦

[ثلاثة من المحدثين اختلطوا فلم يضر اختلاطهم]..... ٥٠٧

[قول الذهبي عن أبي طاهر حفيد ابن خزيمة: ما عرفت أحدا سمع منه أيام عدم عقله] ٥٠٩

[هل اختلط أبو بكر القطيعي؟]..... ٥٠٩

[النَّوْعُ الثَّالِثُ وَالسُّتُونَ: طَبَقَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالرَّوَاةِ]..... ٥١٠

[النَّوْعُ الرَّابِعُ وَالسُّتُونَ: مَعْرِفَةُ الْمُوَالِي]..... ٥١١

- ٥١٢ [المولى لا يكون خليفة للمسلمين]
- ٥١٣ [النَّوْعُ الْخَامِسُ وَالسُّتُونَ: مَعْرِفَةُ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِمْ]
- ٥١٤ [مَثَل: بَلَدِيَّةُ أَعْرَفَ بِهِ]
- [النَّوْعُ السَّادِسُ وَالسَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ: رِوَايَةُ الصَّحَابَةِ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ وَالتَّابِعِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ]
- ٥١٥
- [حديث: «مَا جَاءَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ» اجتمع في إسناده أربعة من الصحابة]
- ٥١٥
- ٥١٦ [حديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَرْعُوبٌ..]
- ٥١٧ [إفراد بعضهم الأحاديث المسلسلة بِأَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالتَّأْلِيفِ]
- ٥١٧ [حديث: «الْمَوْتُ كَفَّارَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»]
- ٥١٨ [النَّوْعُ الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ: مَا رَوَاهُ الصَّحَابَةُ عَنِ التَّابِعِينَ عَنِ الصَّحَابَةِ..]
- ٥١٨ [حديث من رواية سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ]
- ٥١٩ [حديث السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ الصَّحَابِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ]
- ٥١٩ [حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيَةِ أُمِّ كَلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ]
- [حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُصْطَلِقِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ ابْنِ أَخِي زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ]
- ٥٢٠
- ٥٢٠ [حديث يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ عَنَسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ]
- ٥٢١ [حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى عَائِشَةَ]
- ٥٢١ [حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذِثَابٍ]
- ٥٢٢ [للإعراقِي رَحِمَهُ اللَّهُ جزء فيما رواه الصحابي عن تابعي عن صحابي]
- ٥٢٢ [النَّوْعُ التَّاسِعُ وَالسَّبْعُونَ وَالثَّمَانُونَ: مَعْرِفَةُ مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ وَعَكْسُهُ]
- [فائدة معرفة مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ وَعَكْسُهُ، وبعض المؤلفات في ذلك]
- ٥٢٢ [النَّوْعُ الْحَادِي وَالثَّمَانُونَ: مَعْرِفَةُ مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجِهِ]
- ٥٢٤
- ٥٢٧ [خاتمة مراجعة هذا الكتاب للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفيها فوائد وتوجيهات لطالِبِ علم الحديث]

- [التنبیه علی قول المنصور للإمام مالک: إني أريد أن يُلْزَمَ الناسُ بالعمل بموطئك] ٥٢٧
- [علم المصطلح مهم لطالب العلم لكنه وسيلة وليس بغاية] ٥٢٩
- [ثناءً علی ابن حجر وعلی عباراته في المصطلح] ٥٢٩
- الفهرس ٥٣٣